المركز الديمقراطي العربي؛ برلين - ألمانيا

مجلة المؤتمرات العلمية الدولية

International Journal of Scientific Conferences

دورية دولية محكمة
تعنى بنشر وقائع المؤتمرات العلمية
في جميع التخصصات

العـدد N° 21
DECEMBER / كانون الاول / دجنبر
2024

ISSN . 2701 - 3995

المركز الديمقراطي العربي
مجلة المؤتمرات العلمية الدولية

International Journal of Scientific Conferences

International scientifie periodical journal
Deals with publishing the proceedings of scientifie conférences in all disciplines

JISC.DAC

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany, Berlin 10315 Gensinger- Stv. 112
http://democraticac.de
TEL. 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـاشـر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين - ألمانيا

Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies, Berlin - Germany

رئيس المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا

أ. عمار شرعان

مدير إدارة النشر، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا

د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل المجلة

ISSN 2701 - 3995

كانون الاول / دجنبر 2024

جميع حقوق الطبع محفوظة

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Censinger- Str: 112

https://democraticac.de/

j.conferences@democraticac.de

Tel: 0049 - code Germany

030-89005468

030-898999419

030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174274278717

مجلة المؤتمرات العلمية الدولية

International Journal of Scientific Conferences

دورية دولية محكمة تعنى بنشر وقائع المؤتمرات العلمية في جميع التخصصات

مجلة المؤتمرات العلمية الدولية

International Journal of Scientific Conferences

رئيس التحرير:

ذ. كريم عايش – المدير الأداري – المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين

نائب رئيس التحرير:

هنا علي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

رئيس اللجنة العلمية:

د. بدر الدين الشكري، جامعة محمد الخامس، المغرب

مدير التحرير:

د. عبد الرحمان المطيطي، جامعة محمد الخامس، المغرب

الطبعة الأولى

كانون الاول / دجنبر / ديسمبر / DECEMBER

2024 م

البريد الإلكتروني للمجلة:

j.conferences@democraticac.de

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2701-3995

لا تُعبّر بالضرورة الأبحاث المنشورة في المجلة عن رأي المجلة و انما عن آراء أصحابها

مـحـتـويـات الـعـدد

مـحـتـويـات الـعـدد 5
الندوة الوطنية الأولى حول موضوع المهارات الحياتية بالتعليم العالي 8
الكلمات الافتتاحية 19
كلمة السيد رئيس جامعة محمد الأول بوجدة 20
الدكتور ياسين زغلول 20
كلمة السيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية 21
الدكتور إدريس ادريوشي 21
كلمة السيد رئيس شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية 22
الدكتور الطيب بركان 22
كلمة السيد منسق الندوة 23
الدكتور بلقاسم زياني 23
دور التحول الرقمي في تطوير المهارات الحياتية للطلبة الجامعيين بمؤسسات التعليم العالي 24
د. سعيد الاشعري، باحث في الثقافة والتواصل، المملكة المغربية 24
الإسناد النظري لتعليم المهارات الحياتية وتطويرها لدى الشباب الجامعي 33
د. عبد الله بوغوتة، أستاذ باحث في التاريخ والتربية والتكوين، أستاذ مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق، وجدة، المملكة المغربية 33
د. محمد بوغوتة، باحث في ديدكتيك اللغة الأمازيغية والتواصل، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق، وجدة، المملكة المغربية 33
المهارات الحياتية في المادة القانونية: أية علاقة 62
بدر الإدريسي البوزيدي، باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، المملكة المغربية 62
L'UNIVERSITE DU FUTUR : PLACER LES COMPETENCES DE VIE AU CENTRE DE L'APPRENTISSAGE 71
BERAICH ASMA, UNIVERSITE MOHAMMED PREMIER - FACULTE DES SCIENCES JURIDIQUES, ECONOMIQUES ET SOCIALES OUJDA -MAROC- 71
حس الانتماء والقيادة النسوية وقصص النجاح وفن العلاقات التميز والتمهير 85
جمال حدادي، أستاذ محاضر مؤهل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة 85
المهارات الحياتية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة 91
كوثر كورماط، طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، مختبر الأنظمة المدنية والمهنية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول وجدة، المغرب 91
المهارات الحياتية كآلية لتعزيز الوعي النقدي وتحسين المستوى التعليمي لدى الطلاب 103

د. محمد زياني، باحث في علم الاجتماع، المملكة المغربية 103
المهارات الحياتية: نحو رؤية تجديدية للابتكار البيداغوج بالتعليم العالي 110
ذ. عبد المنعم ضمير، باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الأول 110
المهارات الحياتية بالتعليم العالي في زمن الذكاء الاصطناعي: المنطلقات البيداغوجية والكفايات المستهدفة 120
د. مصطفى بوزغيبة، الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية 120
المهارات الحياتية دراسة في المفهوم 128
ذ. بوحبة حفيض، باحث في سلك الدكتوراة بجامعة محمد الأول، وجدة، المغرب. 128
ذ. الطيب بركان أستاذ مؤهل بجامعة محمد الأول، وجدة، المغرب. 128
LES COMPETENCES UNIVERSITAIRES TRANSVERSALES : ENTRE ENSEIGNEMENT DES LANGUES ET DEVELOPPEMENT DES SOFT SKILLS - CAS DES FILIERES JURIDIQUES- 136
HAYAT BENTALEB, P.A. FACULTE POLYDISCIPLINAIRE ERRACHIDIA, UNIVERSITE MOULAY ISMAIL. MEKNES 136
POURQUOI LES ETUDIANTS DE DROIT DOIVENT-ILS MISER SUR LES SOFT SKILLS POUR SE DEMARQUER ? 146
KHALID HAMDANE, ENSEIGNANT-CHERCHEUR, FACULTE DES SCIENCES JURIDIQUES ET POLITIQUES, KENITRA 146
EMOTIONAL INTELLIGENCE'S ROLE IN THE IMPLEMENTATION OF LAWYER'S ETHICS 158
MS. MOUMENE HAJJER, PH.D. STUDENT- PRIVATE LAW, MOHAMMED THE 1ST UNIVERSITY, MOROCCO 158
INCORPORATION DES SOFT SKILLS DANS LES CURRICULA DES FACULTES DE DROIT AU MAROC 173
MTAFI OIFAA, ENSEIGNANTE-CHERCHEUSE DE LANGUE FRANÇAISE, COMMUNICATION ET SOFT SKILLS A LA FACULTE DES SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES ET SOCIALES, UNIVERSITE MOULAY ISMAIL, MEKNES, MAROC. 173
LES LIFE SKILLS BEHAVIORISTES : « VIVRE SON DEVELOPPEMENT PERSONNEL » 188
PR. NAJAT ZERROUKI, ENSEIGNANTE CHERCHEUR, FLSH, UMPO, MAROC 188
توصيات الندوة 200
أبحاث اكاديمية مختلفة 201
DIFFERENT ACADEMIC RESEARCHES 201
THE IMPACT OF REGIONAL TRADE AGREEMENTS ON SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES (SMES): CASE MOROCCO 202
MANAL EL IDRISSI-RAJI, MOHAMMED V UNIVERSITY, MOROCCO 202
ABDALLAH ECHAOUI, MOHAMMED V UNIVERSITY, MOROCCO 202
العقار السلالي واقع الحال وإشكالات التنمية الترابية حالة جماعة سيدي الطيبي اقليم القنيطرة. 227
محمد العويدي باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، الرباط. 227
د. عبد المجيد السحنوني أستاذ جامعة محمد الخامس، الرباط. 227
عشر ملاحظات في قيمة قانون المالية 242
د. محمد البقالي، كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية السويسي، الرباط 242
موقف القضاء المغربي من إشكالية التوكيل في الطلاق والتطليق في ظل عدم التنظيم التشريعي 246

د. مصطفى باسو، جامعة محمد الخامس الرباط 246

مظاهر تدخل القاضي الإداري في مجال الرقابة على رخصة البناء **258**

طالب الدكتوراه يوسف جعفار، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية 258

VARIABILITÉ À LONG TERME DES PRÉCIPITATIONS AU MAROC, ET LIEN AVEC LA CIRCULATION À GRANDE ÉCHELLE DANS LES CLIMATS RÉCENTS ET FUTURS **274**

DR. AINOUZ MOHAMMED ANOUAR, UNIVERSITÉ MOHAMMED V, ROYAUME DU MAROC 274

L'IMPACT DE L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE SUR LE DROIT DU TRAVAIL AU MAROC : ENJEUX JURIDIQUES, OPPORTUNITES ET DEFIS **295**

LOUBNA OUADOUDI, UNIVERSITE MOHAMMED V, ROYAUME DU MAROC 295

ANALYSE RETROSPECTIVE DE L'IMPACT DU COVID-19 SUR LA FONCTION D'AUDIT **306**

NAAS CHAKIB, DOCTORANT, UNIVERSITE MOHAMMED V, ROYAUME DU MAROC 306

VALORISATION DU PATRIMOINE AGRICOLE ET DEVELOPPEMENT TERRITORIAL DURABLE DE L'OASIS DE FIGUIG: QUELLES SYNERGIES ENTRE LES STRATEGIES INSTITUTIONNELLES ET LES INITIATIVES DES ACTEURS NON ETATIQUES ? **337**

ABDELKABIR AMMAR, DOCTORANT, UNIVERSITE MOHAMMED V, ROYAUME DU MAROC 337

DR. ABDELMAJID SAHNOUNI, UNIVERSITE MOHAMMED V, ROYAUME DU MAROC 337

الندوة الوطنية الأولى حول موضوع المهارات الحياتية بالتعليم العالي

31 ماي و 01 يونيو 2024

تنظيم شعبة الانسانيات والمهارات الموازية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة محمد الأول – المملكة المغربية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES ET SOCIALES

كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية – وجدة

تنظم **شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية**
بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول بوجدة
يوما دراسيا بتاريخ **31 مايو 2024** في موضوع:

المهارات الحياتية بالتعليم العالي

الديباجة:

تعمل مختلف دول العالم على تنمية وتطوير الرأسمال البشري لبلدانها، من خلال منظومة من الآليات التي تراها مناسبة أو تتناسب مع المرجعيات الثقافية والاجتماعية ... لشعوبها، والتي تضمن لها ترسيخ الروح الوطنية والتشبث بالثوابت التي سطرتها في قوانينها. فكان من بين هذه الآليات ما اصطلح عليه حديثا بـ "المهارات الحياتية" (Life Skills).

إن تعزيز المهارات الحياتية، يكون أكثر فعالية عندما يتم تعليم الشخص مهارات التأقلم والقدرة على التكيف والمرونة في مرحلة تعليمية تعلمية . كما أن تعليم وتحسين هذه المهارات يؤدي إلى مهارات أفضل في التعامل مع الآخرين، وقبول صحي للمسؤوليات الاجتماعية، وبروز سلوكات اجتماعية أفضل، وقدرة أعلى على اتخاذ القرارات المناسبة، وتَشَكُّل أنماط تفكير نقدي جديد، وأيضا المشاركة في الأنشطة المختلفة. إنها مهارات تمكننا من التعامل مع تحديات الحياة المختلفة من خلال السلوك الإيجابي والتكيفي. وقد تتغير هذه المهارات، تبعا للثقافة والمجتمع، إلا أنها تساعد الشخص على العمل بشكل صحيح ومنتج، وتقدّم مساهمات في مختلف المجتمعات.

تتجلى أهمية المهارات الحياتية في كونها تساعد على تكوين الرأسمال البشري القادر على ربط الجامعة بمتطلبات الحياة اليومية ومشكلاتها، مما يساهم في تحقيق الإبداع وبناء تصورات لتخطي مختلف المشكلات التي تعترض الأفراد والدولة. ينضاف إلى ذلك، وعي المؤسسات والمجتمعات بأهمية المهارات الحياتية من أجل الانخراط في عالم الألفية الثالثة، بما تفرضه من كفايات تواصلية وتفاوضية.

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES ET SOCIALES
كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية – وجدة
محاور اليوم الدراسي:
المهارات الحياتية: مفاهيم ونظريات؛
المهارات الحياتية في منظومة التعليم الجامعي؛
المهارات الحياتية: أفاق وتحديات.
شروط المشاركة:
أن يكون الموضوع منسجما مع أحد محاور اليوم الدراسي؛
ان يراعي الضوابط المعمول بها في النشر؛
أن يكون العمل فرديا، ويتصف بالجدة، ولم ينشر من قبل؛
لا تتعدى صفحات الورقة 15 صفحة على الأكثر وألا تقل عن 10 صفحات؛
لغات الندوة: العربية - الفرنسية - الإنجليزية؛
زمن المداخلة: 20 دقيقة (+ 15 دقائق للمناقشة)؛
تخضع المداخلات لتحكيم علمي.
مواعيد هامة:
آخر أجل لاستقبال الملخصات: 2024/05/13.
الرد على الملخصات المقبولة: 2024/05/16.
ملحوظة:
لا تتحمل الجهات المنظمة نفقات الإقامة والإعاشة والسفر؛
تتكفل الشعبة بتقديم شهادات الحضور والمشاركة؛
ترسل المشاركات إلى البريد الإلكتروني : taib-52@hotmail.com
belkacem.ziani@ump.ac.ma
وللتواصل عبر الأرقام الهاتفية التالية: 0666500500 أو 0662022785

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES ET SOCIALES
جامعة محمد الأول بوجدة
UNIVERSITE MOHAMMED PREMIER OUJDA
شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية
برنامج الندوة الوطنية الأولى في موضوع :
المهارات الحياتية بالتعليم العالي
09:00- 08:30
استقبال المشاركين.
09:00
09:40
رئيس الجلسة: زهر الدين الطيبي
أستاذ باحث
المقرر: عبد الاله داني
باحث بسلك الدكتوراه
الافتتاح بآيات بينات من القرآن الكريم
كلمة السيد رئيس جامعة محمد الأول
كلمة السيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
كلمة السيد رئيس شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية
كلمة السيد منسق اللجنة التنظيمية
استراحة شاي
الجمعة 31 مايو 2024
بمدرج الندوات - كلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية وجدة

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES ET SOCIALES
جامعة محمد الأول بوجدة
UNIVERSITE MOHAMMED PREMIER OUJDA
شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية
الجلسة العلمية الأولى:
الجمعة 31 مايو 2024
10:30
12:40
رئيس الجلسة: الطيب بركان
أستاذ باحث -كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة
المقرر: أمال قدواي
باحثة بسلك الدكتوراه
المتدخلون
مصطفى سلوى
أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - وجدة
أي مهارات حياتية للجامعة المغربية في ضوء تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.
خالد حمدان
أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل - القنيطرة
Pourquoi les étudiants de Droit doivent-ils miser sur les soft skills pour se démarquer ?
عبد الله بوغوثة
أستاذ باحث . المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق
الإسناد النظري لتعليم وتطوير المهارات الحياتية لدى الراشدين.
هشام كزوط
أستاذ باحث - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - وجدة
المهارات الحياتية في الدرس الجامعي رؤية في المرجعية النظرية والبيئة التمكينية.
جمال والزين
أستاذ باحث -الكلية المتعددة التخصصات - تازة
المهارات النفسية والاجتماعية وأهميتها في الوسط الجامعي.
مطافي وفاء
أستاذة باحثة - جامعة المولى إسماعيل - مكناس
Intégration des compétences transversales dans le Curriculum des facultés de droit au Maroc.
مناقشة

جامعة محمد الأول بوجدة
UNIVERSITE MOHAMMED PREMIER OUJDA
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES ET SOCIALES
شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية
الجلسة العلمية الثانية :
الجمعة 31 مايو 2024
15:00
16:15
رئيس الجلسة: عادل اسلاسي المثابر
أستاذ باحث - كلية الحقوق - وجدة
المقرر : وهيبة منصوري
باحـــثـة
المتدخلون
توفيق عزماني
أستاذ باحث - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - وجدة
Les compétences non-cognitives,nouvel enjeu pour la réussite universitaire .
نجاة الزروقي
أستاذة باحثة - كلية الآداب والعلوم الانسانية - وجدة
Les Life skills béhavioristes: Vivre son développement personnel .
جمال حدادي
أستاذ باحث - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - وجدة
الانتماء والقيادة النسوية وقصص النجاح: التميز والتمهير.
عبدالله أحادي
أستاذ باحث - كلية الآداب الإنسانية - وجدة
المهارات الحياتية: صيرورة بناء ودعامة ارتقاء.
حميد ملحاوي
أستاذ باحث - كلية العلوم القانونية والاقتصادية - وجدة
Acquisition of soft skills and business English language proficiency through problem -based learning: case study : economics and management master class students.
أحمد منصور
أستاذ باحث - كلية العلوم القانونية والاقتصادية - وجدة
integrating intercultural communication for legal purposes at the Law Faculty curriculum.

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES ET SOCIALES
جامعة محمد الأول بوجدة
UNIVERSITE MOHAMMED PREMIER OUJDA
شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية
الجلسة العلمية الثالثة :
الجمعة 31 مايو 2024
16:15
18:15
رئيس الجلسة: يوسف يحياوي
أستاذ باحث . كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية . وجدة
المقرر : إبراهيم لشعل - دكتور باحث
المتدخلون
سمية بوكنانة
أستاذة باحثة - كلية العلوم القانونية والاقتصادية - وجدة
Entertaining approaches to Life Skills integration in collegial non-linguistic subjects.
رشيدة نصري
أستاذة باحثة - المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير-وجدة
Boosting University Students' Soft Skills for a better Integration at the Workplace.
حكيم آيت علا ومصطفى الشرفاوي
جامعتي محمد الخامس الرباط والمولى إسماعيل مكناس
L'enseignement des soft skills ; Apport et Enjeux !
مومن هاجر
باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية - وجدة
Emotional intelligence's role in the implementation of lawyer's ethics.
نجيب مزوار
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين فاس - مكناس
استثمار المهارات الرقمية في تطوير الممارسة المهنية في المنظومة التعليمية المغربية.
محمد زياني
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق
المهارات الحياتية وتنمية التفكير النقدي لدى طلاب الجامعات.
مناقشة

جامعة محمد الأول بوجدة
UNIVERSITE MOHAMMED PREMIER OUJDA
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES ET SOCIALES
شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية
الجلسة العلمية الرابعة :
السبت 01 يونيو 2024
09:00
10:30
رئيس الجلسة : بلقاسم زياني
أستاذ باحث . كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية . وجدة
المقرر : أسماء ساسين
باحثة بسلك الدكتوراه
المتدخلون
جميلة عباوي
أستاذة باحثة -كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة
المهارات الحياتية وأبعادها التربوية في سياق التحولات الاجتماعية .
سعيد الاشعري
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق
المهارات الناعمة في عصر التحول الرقمي.
بدر الادريسي
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق
المهارات الحياتية والمادة القانونية أية علاقة؟
كوثر كرماط
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق
المهارات الحياتية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
عبد المنعم ضمير
باحث بسلك الدكتوراه
المهارات الحياتية: نحو رؤية تجديدية للابتكار البيداغوجي بالتعليم العالي.
عبد الاله داني
باحث بسلك الدكتوراه
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين - فاس -مكناس
دور الجامعة في تنمية المهارات الحياتية لدى طلابها.

جامعة محمد الأول بوجدة
UNIVERSITE MOHAMMED PREMIER OUJDA
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES ET SOCIALES
شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية
الجلسة العلمية الخامسة:
السبت 01 يونيو 2024
10:30
12:40
رئيسة الجلسة : جميلة عباوي
أستاذة باحثة -كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة
المقرر : أيوب الطهريوي
بـــاحـــث
المتدخلون
حياة بنطالب
أستاذة باحثة - الكلية المتعددة التخصصات - الراشيدية
les compétences universitaires transversales : entre enseignement des langues et développement des skills : cas des filières juridiques.
مريم بلهوان
عدلة موثقة - هيئة العدول - وجدة
تعزيز المهارات الحياتية لدى طلاب القانون.
أحمد الزهير
دكتور باحث
جامعة محمد الأول. وجدة
La pensé scientifique complexe: vers- L'émergence de nouveaux paradigmes dans l'université de demain.
إبراهيم لشعل
دكتور باحث
المهارات الحياتية وإشكالية التنزيل والمواكبة بين طلاب الجامعة المغربية.
أسماء بريش
باحثة بسلك الدكتوراه - المدرسة العليا للعلوم التطبيقية - وجدة
L'université du futur : Placer les compétences de vie au centre de l'apprentissage .
مصطفى شاوي
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق
تطبيقات وأدوات المهارات الحياتية.
مناقـــشة عامة
التقرير الختامي

الكلمات الافتتاحية

ندوة المهارات الحياتية بالتعليم العالي

سهرت شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة، على تنظيم الندوة الوطنية الأولى في موضوع **"المهارات الحياتية بالتعليم العالي"**، وذلك يومي 31 ماي و01 يونيو 2024م، والتي شارك فيها ثُلّة من الأستاذة الباحثين والطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه من داخل الكلية ومن خارجها، وشهدت هذه الندوة حضورا وازنا من الباحثين والطلبة المهتمين بهذا الموضوع.

بمناسبة هذه الفعالية العلمية المتميزة التي تُعنى بدراسة وبحث موضوع علمي ومعرفي جديد من نوعه، تم تنظيم ندوة وطنية هي الأولى في مجالها، مع التوصية بعقد مؤتمر دولي في شهر أكتوبر أو نوفمبر من الموسم الجامعي المقبل. حضر هذه المناسبة العلمية عدد من الشخصيات الأكاديمية البارزة، على رأسهم رئيس جامعة محمد الأول، والسيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ورئيس شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية، بالإضافة إلى منسق الندوة. وقد أتيحت لكل منهم فرصة تقديم كلمته الافتتاحية، التي شملت تحليلاً دقيقاً ورؤية شخصية حول هذا الموضوع المستجد، مما أثرى النقاش وأسهم في تسليط الضوء على جوانب متعددة من هذا المجال العلمي الهام.

كلمة السيد رئيس جامعة محمد الأول بوجدة

الدكتور ياسين زغلول

في كلمته، ألقى رئيس جامعة محمد الأول بوجدة الضوء على المكانة العلمية المرموقة التي تحتلها الجامعة، مشيرًا إلى أن هذا التميز لم يأت من فراغ، بل هو ثمرة للجهود المتواصلة والتفاني من قبل الكفاءات التي تزخر بها الجامعة، سواء كانوا من الأساتذة الذين يساهمون في الارتقاء بالمستوى الأكاديمي، أو الطلبة الذين يشكلون محور العملية التعليمية، أو الكوادر الإدارية التي تضمن سير العمل بفعالية ودقة.

وأكد الرئيس على أن جامعة محمد الأول ليست مجرد مؤسسة تعليمية، بل هي حاضنة للإبداع والابتكار، تسعى دائمًا لتقديم أفضل الفرص التعليمية والتكوينية لطلبتها. وفي هذا السياق، شدد على أهمية اللغات والمهارات الحياتية والرقمية في تعزيز قدرات الطلبة، حيث لم تعد المعرفة الأكاديمية وحدها كافية لمواجهة التحديات المعاصرة، بل أصبح من الضروري امتلاك مهارات متعددة تمكنهم من التكيف مع التحولات السريعة في سوق العمل والمجتمع.

وأبرز الرئيس التزام جامعة محمد الأول، بجميع فروعها وتخصصاتها، بالمساهمة الفعالة في إنجاح المشروع الوزاري الجديد الخاص بإصلاح منظومة التعليم العالي. وأوضح أن هذا الإصلاح يمثل نقلة نوعية تهدف إلى تحديث التعليم العالي في المغرب، وجعله أكثر انسجامًا مع متطلبات العصر. وأشار إلى أن الوزارة المكلفة قد خصصت لهذا الإصلاح ميزانية كبيرة، تشمل الموارد البشرية والمالية والتقنية، مما يعكس أهمية هذا المشروع ورغبة الوزارة في ضمان نجاحه.

وفي معرض حديثه عن شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية، أشاد الرئيس بالجهود الجادة والمسؤولة التي تبذلها هذه الشعبة، مشيرًا إلى أن العمل الذي تقوم به لا يقتصر على تطوير المناهج الدراسية فحسب، بل يتعداه إلى بناء قدرات الطلبة على الصعيدين الشخصي والمهني. وأثنى على القيمة العلمية والمعرفية لموضوع الندوة، مؤكدًا أن مثل هذه المبادرات تسهم بشكل كبير في تعزيز مكانة الجامعة كمركز للبحث العلمي والابتكار.

واختتم الرئيس كلمته بالتأكيد على أن الجامعة ستظل ملتزمة بتوفير بيئة تعليمية محفزة، تدعم الابتكار والتفوق الأكاديمي، وتعمل على إعداد أجيال قادرة على مواجهة تحديات المستقبل والمساهمة في تطوير المجتمع. ودعا جميع مكونات الجامعة إلى مواصلة العمل بنفس الروح من التفاني والإبداع لضمان استمرار هذا الزخم الإيجابي، ولتحقيق أهداف الإصلاح المنشودة بما يخدم مصلحة الطلبة والوطن ككل.

كلمة السيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

الدكتور إدريس ادريوشي

أثنى السيد العميد بشكل كبير على الجهود الجبارة التي بذلتها شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية في تنفيذ هذا المشروع العلمي الرائد. وأكد أن الشعبة أظهرت مستوى عالٍ من الالتزام والإبداع في تصميم وتنفيذ هذا المشروع، الذي يُعد خطوة نوعية نحو تطوير المنظومة التعليمية. وقد أشار السيد العميد إلى أن هذه الندوة جاءت في توقيت مثالي، حيث يتزايد الوعي بأهمية تعزيز المهارات الحياتية لدى الطلبة، ليس فقط كجزء من تحصيلهم الأكاديمي، بل كعنصر أساسي يمكنهم من النجاح في حياتهم المهنية والشخصية. وفي كلمته، أوضح السيد العميد أن أحد الأهداف الرئيسية لهذه الندوة هو تعزيز تعليم اللغات وتطوير المهارات الحياتية لدى الطلبة، إذ أن هذه العناصر تلعب دورًا حاسمًا في تأهيلهم لدخول سوق العمل بقدرات تنافسية عالية. وقد أكد أن إتقان اللغات واكتساب المهارات الحياتية لا يسهم فقط في تحسين فرص التوظيف، بل يعزز أيضًا من قدرة الخريجين على التكيف مع التغيرات المستمرة في بيئات العمل المعاصرة، مما يجعلهم أكثر استعدادًا لمواجهة التحديات المهنية.

ودعا السيد العميد بشكل صريح ومباشر جميع الطلبة من مختلف الشعب والتخصصات إلى الانخراط الفعّال في هذا المشروع التنموي الهام. وشدد على أن هذا الورش يمثل فرصة ذهبية للطلبة لتطوير أنفسهم واكتساب مهارات جديدة تسهم في تعزيز مسيرتهم الأكاديمية والمهنية. وأكد أن المشاركة في هذا المشروع لن تعود بالنفع على الطلبة فقط، بل ستسهم أيضًا في رفع مستوى التعليم بالجامعة وتعزيز مكانتها كمنارة علمية قادرة على تخريج أجيال من الكفاءات المتميزة.

كما أشار إلى أن الشعبة لم تكتفِ بتنظيم هذه الندوة فحسب، بل وضعت خطة شاملة لمتابعة نتائجها وتطبيق التوصيات التي ستصدر عنها، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع. وختم السيد العميد كلمته بالتأكيد على التزام الجامعة بدعم مثل هذه المبادرات التي تسهم في تحسين جودة التعليم العالي وتطوير مهارات الطلبة، متطلعًا إلى رؤية ثمار هذه الجهود في المستقبل القريب.

كلمة السيد رئيس شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية

الدكتور الطيب بركان

في كلمته، استعرض رئيس شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية الدور المحوري الذي تلعبه المهارات الحياتية في الحياة الجامعية، مؤكداً على أنها ليست مجرد إضافة تكميلية، بل عنصر أساسي يسهم في تكوين شخصية الطالب وصقل قدراته. وأوضح أن هذه المهارات تمتد لتشمل كافة جوانب حياة الطالب الجامعية، من تطوير قدراته على التفكير النقدي وحل المشكلات، إلى تعزيز مهارات التواصل والعمل الجماعي. كما أشار إلى أن هذه المهارات تهيئ الطالب لمواجهة تحديات الحياة العملية بعد التخرج، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من العملية التعليمية. من ثم تطرق رئيس الشعبة إلى مفهوم التعليم من خلال رصد تطوره عبر التاريخ وصولاً إلى اليوم. أوضح أن التعليم في الماضي كان يركز بشكل أساسي على نقل المعرفة الأكاديمية، لكن مع مرور الزمن وتزايد تعقيدات الحياة الاجتماعية والمهنية، أصبح من الضروري أن يتجاوز التعليم هذا الإطار الضيق ليشمل تطوير مهارات حياتية ضرورية. وتحدث عن التحول الذي شهده التعليم العالي، حيث لم يعد الهدف منه مجرد تخريج طلبة ذوي معرفة نظرية، بل إعداد أفراد قادرين على التكيف مع مختلف جوانب الحياة، قادرين على الابتكار والمساهمة بفعالية في مجتمعاتهم.

في هذا السياق، أكد السيد رئيس شعبة الإنسانيات والمهارات الموازية على ضرورة ربط التعليم العالي بالمهارات الحياتية، مشيراً إلى أن هذا الربط هو ما يميز التجربة التعليمية في العصر الراهن. وأوضح أن الطالب الذي يمتلك المهارات الحياتية إلى جانب المعرفة الأكاديمية يكون أكثر استعدادًا للنجاح في حياته المهنية والشخصية.

وفي ختام كلمته، دعا رئيس الشعبة جميع الطلبة إلى الانخراط بفعالية في هذا المشروع الرائد الذي يهدف إلى تمكينهم من مهارات حياتية ستفيدهم في مختلف مناحي حياتهم، سواء على المستوى الشخصي، العلمي، أو المهني. وأكد على أن هذا المشروع ليس مجرد مبادرة تعليمية، بل هو استثمار في مستقبل الطلبة، مما يجعلهم قادرين على تحقيق طموحاتهم والمساهمة في تقدم المجتمع.

كلمة السيد منسق الندوة

الدكتور بلقاسم زياني

أوضح السيد منسق الندوة أن انعقاد هذه الندوة يمثل حصيلة جهود جماعية متكاملة وتعاون مثمر بين جميع مكونات الشعبة، وقد تحقق هذا الإنجاز بفضل الرؤية المتبصرة والتوجيه الحكيم للسيد العميد ولرئيس الشعبة. وأشار إلى أن العمل الجماعي والتنسيق الوثيق بين الأعضاء كان له دور حاسم في تنظيم هذه الفعالية العلمية الهامة، التي تتناول موضوعًا بالغ الأهمية في مجال التعليم العالي.

وأكد السيد المنسق أن المهارات الحياتية تشكل جوهر إصلاح منظومة التعليم الجامعي، فهي ليست مجرد جزء من المناهج الدراسية، بل هي الأساس الذي يقوم عليه المشروع برمته. تلك المهارات تعتبر أداة حيوية في تعزيز قدرات الطلبة وتأهيلهم ليكونوا أكثر استعدادًا لمواجهة تحديات الحياة المهنية والشخصية. وقد تم التركيز على هذه المهارات نظراً لدورها المحوري في تحقيق التكامل بين التعليم النظري والتطبيق العملي، بما يسهم في تكوين أجيال قادرة على التكيف والابتكار في بيئات عمل متغيرة.

وأعرب السيد المنسق عن طموحه الكبير في أن تكون هذه الندوة الوطنية بداية لسلسلة من الفعاليات العلمية التي تمتد إلى الساحة الدولية. وأشار إلى أن هذا الطموح يعكس التزام الشعبة بتوسيع دائرة التأثير الأكاديمي، وتعزيز التبادل العلمي مع مؤسسات وجامعات دولية، مما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون الأكاديمي ويعزز من مكانة الجامعة على المستوى العالمي. وأكد أن العمل جارٍ على تنظيم ندوة دولية خلال السنة الجامعية المقبلة، مما سيسهم في إثراء الحوار العلمي وتبادل الأفكار والخبرات على نطاق أوسع.

دور التحول الرقمي في تطوير المهارات الحياتية للطلبة الجامعيين بمؤسسات التعليم العالي

د. سعيد الاشعري، باحث في الثقافة والتواصل، المملكة المغربية

المقدمـــة:

في عصر التكنولوجيا الرقمية المتسارع، أصبح التحول الرقمي ضرورة ملحة لمؤسسات التعليم العالي لمواكبة متطلبات سوق العمل وتلبية احتياجات الطلبة المتغيرة. فالعالم اليوم أضحى يشهد ثورة رقمية هائلة تؤثر على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك التعليم. وتسعى مؤسسات التعليم العالي جاهدة لمواكبة هذه التطورات من خلال تبني التحول الرقمي في مختلف جوانب عملها. ويُعدّ هذا التحول فرصةً عظيمةً لتطوير المهارات الحياتية للطلبة الجامعيين، التي تُمكّنهم من النجاح في حياتهم الشخصية والمهنية. تهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه التحول الرقمي في تطوير المهارات الحياتية للطلبة الجامعيين، وكيف يمكن لمؤسسات التعليم العالي الاستفادة من هذا التحول لتعزيز جودة التعليم وإعداد الخريجين لمستقبل رقمي.

حول مفهوم المهارات الحياتية

تعرف المهارات الحياتية على أنها مجموعة من المهارات والمعارف التي تُمكّن الفرد من التعامل بفعالية مع مختلف المواقف والتحديات التي تواجهه في حياته. وتشمل هذه المهارات مهارات التواصل وحلّ المشكلات واتخاذ القرار والتفكير النقدي والإبداع والعمل الجماعي ومهارات إدارة الوقت والذكاء الرقمي...

تعرف اليونيسيف المهارات الحياتية بأنها مجموعة من السلوكيات التكيفية الإيجابية التي تمكن الأفراد من التعامل بفعالية مع متطلبات وتحديات الحياة اليومية، وتتضمن مهارات اتخاذ القرار، وحل المشكلات، والتفكير الإبداعي، والتفكير الناقد، والاتصال الفعال، والعلاقات بين الأشخاص، والتعامل مع مثيرات الانفعال والضغوط. فهي المهارات الشخصية والاجتماعية التي يحتاجها الشباب كي يتعاملوا بثقة وكفاءة مع أنفسهم ومع الآخرين ومع المجتمع المحلي (العلي، 2015، 169-170).

وفي هذا السياق، أحصت اليونيسف اثنتي عشر مهارة حياتية بوصفها الأكثر ضرورة للنتائج الحياتية للتعلم وقابلية التوظيف والتمكين الشخصي والمواطنة الفاعلة. وهذه المهارات هي: "الابتكار والتفكير الناقد وحل المشكلات والتعاون والتفاوض وصنع القرار وإدارة الذات والقدرة على التكيف والتواصل، واحترام التنوع، والتعاطف والمشاركة" (هوسكينز، ووليو، 2019، 7).

وقد أشار إليها معجم مصطلحات التربية وعلم النفس بأنها "تلك المهارات التي تساعد الطلبة على التكيف مع المجتمع الذي يعيشون فيه، وتركز على النمو اللغوي، الطعام، ارتداء الملابس، القدرة على تحمل المسؤولية، التوجيه الذاتي، المهارات المنزلية، الأنشطة الاقتصادية والتفاعل الاجتماعي" (القيسي، 2006: 369). وهي "الوسيلة التي يحتاج إليها الفرد لإدارة حياته مستقبلا، حيث إنه يتعرض للعديد من الصعوبات والمسؤوليات التي من شأنها أنها تجعله يحتاج لمهارات تعاونه على أن يتوافق ويتعامل مه هذه الصعوبات" (louis, 1993: 3).

ولا مناص من القول، إن المهارات الحياتية هي مهارات قابلة للتحوّل تمكن الأفراد من التعامل في الحياة اليومية وإحراز التقدم والنجاح في المدرسة والعمل والحياة الاجتماعية. وهي "تضم مهارات

وسلوكيات وقيم اتجاهات والمعرفة القائمة على المجالات التي يتعين تطبيقها باتساق مع بعضها البعض. يمكن تعلمها خلال جميع مراحل الحياة، وإن كانت هناك أعمال أفضل مختلفة عندما تستهدف التدخلات مهارات خاصة فمن المحتمل أن تكون فعالة" (هوسكينز، ووليو، 2019، 7).

تُعرّف المهارات الحياتية بشكل متكرر من حيث التمكين الذي يهيئ الفرص لأفراد في حياتهم اليومية. كما أنهم يدركونها أيضاً في سياق المميزات الاجتماعية الخاصة بهم ومساهمتهم تجاه التغيير الاجتماعي. الحدود بين المهارات الحياتية المختلفة متداخلة في بعضها البعض حيث هناك علاقة وثيقة وتتداخل في بعض الأحيان مع المهارات الحياتية الأخرى (هوسكينز، ووليو، 2019، 7).

نافلة القول، المهارات الحياتية ضرورة حتمية لجميع الأفراد في أي مجتمع، فهي من المتطلبات الأساسية التي يحتاج إليها الفرد لكي يتوافق مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه، ويتعايش معه، حيث إنها تمكنه من التعامل الذكي مع المجتمع، وتساعده على مواجهة المشكلات اليومية، والتفاعل مع مواقف الحياة (النعيمي،2014).

مفهوم التحول الرقمي

تتعدد التعريفات التي تناولت مفهوم التحول الرقمي، حيث تعرفه دراسة (Muehlburger et al, 2019) بأنه "القيام بتغييرات جذريه وجوهرية داخل سلسلة خلق القيمة للشركة أو هيكلها الداخلي والتي تكون إما سبب أو شرط مسبق لاستخدام التكنولوجيا"، بينما قامت دراسة (Vial,2019) بتعريفه بأنه "عملية تهدف إلى تحسين الكيانات والمؤسسات من خلال إطلاق تغييرات كبيرة على خصائصها، من خلال استخدام مجموعة من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصالات".

يشهد مصطلح "التحول الرقمي" انتشارًا واسعًا في الأوساط الحكومية في جميع البلدان، حيث يتم استخدامه لوصف العديد من المبادرات التي تهدف إلى دمج التقنيات الرقمية في الخدمات الحكومية التي يحتاجها المواطن. ومع ذلك، يلاحظ وجود اختلاف كبير في فهم وتفسير هذا المصطلح، حيث يراه البعض مجرد عملية تطوير بسيطة تتمثل في تقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، بينما يعتبره آخرون تحولًا جذريًا يشمل إعادة هيكلة العمليات الحكومية بأكملها. على الرغم من هذا التباين في الرؤى، إلا أنه يمكن القول بأن هناك اتفاقًا عامًا على أن التحول الرقمي يهدف إلى الاستفادة من التقنيات الرقمية لتحسين أداء الحكومة وكفاءتها وتطوير جودة خدماتها، وذلك من خلال تبني أنظمة وأدوات رقمية جديدة تساعد على تسهيل الإجراءات الحكومية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين.

مراحل التحول الرقمي

يهدف التحول الرقمي إلى تطبيق التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع وضمان تفاعل مثمر بين الأفراد والمؤسسات باستخدام التكنولوجيا الرقمية مثل الإنترنت وما يرتبط بها من الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والمعطيات المعلوماتية الضخمة (الباز، 2004، 39).

يبدو أن التحول الرقمي يحتل مكانة متزايدة، سواء في حياة الأفراد أو داخل المؤسسات، ذلك أنه قطع خلال السنوات الأخيرة، مراحل كثيرة، وأصبح قادراً في الوقت الراهن على تنفيذ مهام متنوعة ومعقدة بشكل متزايد. وتقدمت بعض مظاهر هذا التحول بسرعة مذهلة وفتحت آفاقا لم نكن نتخيلها قبل عقدين من الزمن. وإن اعتبِر هذا مصدراً للتقدم، إلا أنه يثير العديد من التساؤلات والتخوفات من الناحية القانونية والأخلاقية.

أصبح من الضروري في المغرب التأكيد على أهمية إدماج هذه التطورات والتقنيات التكنولوجية في منظومة التدبير والتسيير لتحديث الإدارات العمومية والقطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والعدل، وتطوير صناعة رقمية تعتمد على مجالات تكنولوجية محددة، تُدعمها شركاتٌ ومؤسساتٌ وطنية (المجلس الأعلى للحسابات، فبراير 2014). إن التحول الرقمي الشامل لهذه المؤسسات ليس خيارًا، بل ضرورة ملحة

لضمان بقائها واستمراريتها في ظل المنافسة المتزايدة، حيث تمثل التقنيات الرقمية محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي (L'OCDE, 2019, 68).

قامت دراسة (Davison & Tarafdar 2018)بدراسة العديد من الأدبيات السابقة لمعرفة وفهم مراحل تطور التحول الرقمي للشركات والمؤسسات العامة، وقد وصلت تلك الدراسة إلى تحديد ثلاثة مراحل لتطور التحول الرقمي، وهي:

- **مرحلة الرقمنة (النمذجة)**

تشير هذه المرحلة إلى عملية تحويل المعلومات النظرية إلى تنسيق رقمي، حيث تُشفّر إلى أنماط من الصفر والواحد عبر معالج الجهاز. هذه الأنماط تكون مفهومة وقابلة للمعالجة من قبل أجهزة الحاسب الآلي، مما يسمح بتخزين ونقل المعلومات بشكل رقمي. يتم بذلك إنشاء نسخة رقمية للمهام النظرية بهدف دمج تكنولوجيا المعلومات مع العمليات الحالية على نطاق واسع، مما يعزز كفاءة الموارد من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات. وعليه، تُعرف الرقمنة بأنها تحويل المعلومات التمثيلية إلى شكل رقمي دون تغيير في طبيعتها أو أنشطتها، بل تقديم نسخة يمكن للأجهزة قراءتها.

- **مرحلة الرقمنة المرئية (التمثيل المرئي)**

في هذه المرحلة، تتجسد الرقمنة بشكل ملموس من خلال تيسير المعاملات باستخدام تكنولوجيا المعلومات، مثل الدفع ببطاقات الائتمان أو إجراء المعاملات الحكومية عبر المنصات الإلكترونية. بعبارة أخرى، تتحول العديد من الإجراءات التقليدية، مثل الأعمال الورقية، إلى أشكال تكنولوجية حديثة. يشير التمثيل المرئي هنا إلى "كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات أو التقنيات الرقمية" أو "عملية الاستفادة منها"، حيث قنوات الاتصال الحديثة عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول ووسائل التواصل الاجتماعي أحدثت تغييرات جوهرية في العمليات التجارية. لقد مكنت هذه التغييرات العملاء من التواصل بسهولة مع الشركات، وأعادت صياغة التفاعلات التقليدية بين الشركات والعملاء. الفرق بين المرحلة الأولى والثانية هو أن الأولى تُعد رقمنة داخلية تحدث داخل أجهزة الحاسب الآلي من خلال تحويل المعلومات إلى أرقام يمكن معالجتها، في حين أن الثانية تتعلق باستخدام واستفادة الأفراد والشركات من هذه الرقمنة والتقنيات الحديثة. وبالتالي، لا يمكن للمرحلة الثانية أن تحدث دون أن تسبقها المرحلة الأولى.

- **مرحلة التحول الرقمي**

المرحلة الثالثة، وهي الأهم والأكثر انتشاراً، تشير إلى النتائج والتأثيرات المترتبة على المرحلتين السابقتين من الرقمنة. في هذه المرحلة، نرى الأثر المباشر لاستخدام تلك التقنيات، حيث يتم تحديد مستوى التغيير الذي تشهده الشركة أو المؤسسة، ومدى تطورها بما يتناسب مع نماذج الأعمال الجديدة. هذه المرحلة قد تمثل تحدياً كبيراً للشركات الرائدة أو القديمة التي تجد نفسها مضطرة لمواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة. في ظل التنافس بين الشركات، تسعى كل منها لتحقيق ميزة تنافسية من خلال تطوير نماذج أعمالها، وتقديم قيمة مضافة للعملاء، وتحويل الإيرادات إلى أرباح. يؤثر التحول الرقمي في هذه المرحلة على الشركة بأكملها، ويغير طرق ممارستها للأعمال. بالنسبة للشركات التقليدية، قد تعيد هذه المرحلة ترتيب العمليات الداخلية وتغيير منطق عمل الشركة أو كيفية خلق القيمة.

استراتيجيات التحول الرقمي

تستند ممارسات التحول الرقمي أساساً إلى إعادة تصميم وتبسيط طريقة تقديم الخدمات بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية السريعة. هذا الأمر يتطلب من الهيئات تطوير أنظمة عمل ديناميكية تمكنها من التطور المستمر وتعزز مرونتها في مواجهة التغيرات المتسارعة في المجتمعات وأسواق العمل، بما في ذلك التحولات في أفكار الأفراد وسلوكهم واهتماماتهم. ومع الانتشار الواسع للهواتف الذكية والأجهزة المحمولة، بات من الممكن تقديم الخدمات الرقمية على مدار الساعة، بغض النظر عن موقع المستخدم. لكن من ناحية أخرى، يفرض هذا التحول تحديات إجرائية معقدة لضمان أمان التعاملات الرقمية.

حققت الحكومات تطورا كبيرا في العقد الأخير فيما يخص المبادرات الحكومية الرقمية، حيث طورت في السنوات الأخيرة الاستراتيجيات الخاصة بتنفيذ مشاريع الحكومة الرقمية ومواجهة العقبات التي تقف أمامها، وكان من أهم تلك الاستراتيجيات هو الاتجاه نحو التحول الرقمي في كافة المؤسسات الحكومية، والتي تحدث من خلال الانتقال من الأنظمة الإدارية التقليدية إلى اعتماد أنظمة رقمية حديثة وذكية، تستطيع من خلالها أن تقدم الخدمات بشكل أيسر وأسهل بما يتناسب مع الاحتياجات المتغيرة والمختلفة لمواطنيها ومجتمعاتها. ومن بين أهم الأهداف التي تهدف إليها الحكومات من خلال الاستراتيجيات التي تتضمنها مشاريع التحول الرقمي :

- تطوير الأداء الحكومي من خلال تعزيز القدرات المؤسسية لجعلها أكثر انفتاحاً وتشاركية وابتكاراً.
- تبسيط الإجراءات والعمليات، وتقليل التكاليف، ورفع الكفاءة والفاعلية.
- توفير المعلومات والخدمات للمستفيدين عبر قنوات مختلفة، وتطوير القدرات لإدراك التغييرات في احتياجات، وتفضيلات، ورغبات المواطنين، والمجتمع.
- تمكين وتحفيز الموظفين لأداء أعمالهم ومهامهم بالشكل الأمثل.
- تعزيز أجندات الحوكمة العامة والمسائلة في الحكومة.
- دعم الشمول الاجتماعي وبناء الشراكات.
- إدارة المخاطر ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية بما فيها الأمن السيبراني.
- تطوير ثقافة قائمة على البيانات.

تطوير المهارات الحياتية من خلال التحول الرقمي

يتضمن التحول الرقمي دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الحياة، ويشمل ذلك استخدام الأدوات التكنولوجية مثل الإنترنت، الأجهزة المحمولة، والذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات التعليم والتعلم. كما أن التحول الرقمي يمكن أن يسهم في:

- توفير مصادر تعليمية متنوعة: عن طريق إتاحة المصادر التعليمية عبر الإنترنت مثل الكتب الإلكترونية، الفيديوهات التعليمية، والمحاضرات المسجلة، مما يسهل الوصول إلى المعلومات في أي وقت ومن أي مكان.
- تحسين تجربة التعلم الشخصية: وذلك باستخدام تقنيات التعلم المخصصة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتقديم تجربة تعليمية تناسب احتياجات كل طالب.
- تعزيز التفاعل والتعاون: عن طريق توفير منصات رقمية تمكن الطلاب من التفاعل مع بعضهم البعض ومع أساتذتهم بسهولة، مما يعزز التعاون والمشاركة في الأنشطة الجماعية.

يؤدي التحول الرقمي دورًا كبيرا في تطوير المهارات الحياتية من خلال اكتساب المهارات الرقمية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من المهارات الحياتية، يمكن للأفراد تحسين قدراتهم في العديد من المجالات مثل التواصل، حل المشكلات، وإدارة الوقت. وهذه بعض الطرق التي يمكن من خلالها أن يساهم التحول الرقمي في تطوير المهارات الحياتية:

- ✓ التفكير النقدي والتحليلي: التحول الرقمي يمكن الطلبة من الوصول إلى كميات كبيرة من المعلومات والبيانات، مما يتطلب منهم تطوير مهارات التفكير النقدي لتحليل وتقييم هذه المعلومات بفعالية. توفر الأدوات الرقمية مثل البرمجيات التحليلية ومنصات البحث فرصًا لتعزيز القدرات التحليلية للطلبة.
- ✓ التواصل الفعّال: استخدام وسائل التواصل الرقمية مثل البريد الإلكتروني، الشبكات الاجتماعية، ومنصات الفيديو لتحسين مهارات التواصل. تعزيز القدرة على الكتابة الإلكترونية والتحدث بفعالية في البيئات الرقمية.

- ✓ التعاون والعمل الجماعي: تمكين الطلبة من العمل على مشاريع جماعية عبر الإنترنت باستخدام أدوات مثلGoogle Docs ، Slack، وMicrosoft Teamsتطوير مهارات التعاون عبر التواصل المستمر وتنسيق الجهود ضمن فرق عمل رقمية.
- ✓ الإبداع والابتكار: توفير منصات وأدوات تكنولوجية تدعم الإبداع مثل البرمجيات التصميمية، البرمجة، وتطوير التطبيقات. تشجيع الطلبة على الابتكار من خلال مشاريع عملية تستخدم التكنولوجيا لإيجاد الحلول للمشكلات الواقعية.
- ✓ القدرة على التكيف والتعلم المستمر: التحول الرقمي يتطلب من الطلبة التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة وتطوير مهارات جديدة بشكل مستمر. تشجيع الطلبة على التعلم الذاتي باستخدام المنصات التعليمية عبر الإنترنت مثلCoursera ، Udemy، وedX.
- ✓ التطوير المهني: اكتساب المهارات الرقمية يمكن أن يفتح أبوابًا جديدة في سوق العمل، حيث أصبحت هذه المهارات ضرورية في العديد من الوظائف الحديثة.

استراتيجيات التعليم العالي لتطوير المهارات الحياتية

تختلف المهارات الحياتية التي يحتاجها الأفراد باختلاف المجتمعات والأزمنة، كما تختلف من حيث الأهمية باختلاف التطورات والتغييرات الحاصلة في العالم، فالتقدم العلمي التكنولوجي المتسارع يتطلب تطويرا وتغييرا في المهارات الحياتية لمواكبة هذا التطور والتقدم، وبما يشبع حاجات الأفراد ورغباتهم. فالتحديات التي يواجهها الأفراد من الطفولة إلى الشيخوخة تتطلب منهم اكتساب مهارات حياتية مختلفة لمنحهم القدرة على التكيف مع المحيط والعيش بسعادة، والنجاح والتميز في العمل (محمد، 2005، 132).

لهذا يجب لزاما على كل فرد / طالب أن يتعلم المهارات الحياتية التي تتفق ومتطلبات حياته، ولن يتأتى ذلك بالنسبة للطلبة إلا من خلال تكييف المناهج الدراسية، والأنشطة التربوية التي تعمل على توعيتهم وتدريبهم باستحضار مصاعب وتحديات الحياة، مما يمكنهم من مواجهة تلك التغييرات بنجاح، وهذا ما تحاول بعض المناهج الدراسية الجامعية أن تنتجه.

1. دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية: تصميم مناهج تعليمية تدمج الأدوات التكنولوجية بشكل فعال لتعزيز التعلم والتطوير المهاري. وتقديم دورات تدريبية حول استخدام التكنولوجيا في مختلف التخصصات الأكاديمية.
2. توفير بيئات تعلم تفاعلية: إنشاء مختبرات رقمية ومنصات تعليمية تدعم التفاعل والمشاركة النشطة لطلبة المؤسسات الجامعية. واستخدام الألعاب التعليمية والمحاكاة لتعزيز تجربة التعلم.
3. تشجيع المشاريع الريادية والتطبيقية: دعم المشاريع الريادية التي يستخدم فيها الطلبة التكنولوجيا لحل مشكلات حقيقية. وتوفير فرص للتدريب العملي والتدريب المهني في شركات تكنولوجيا المعلومات.
4. تطوير مهارات التعلم المستقل: تشجيع الطلبة على الاستفادة من الموارد التعليمية المتاحة عبر الإنترنت لتطوير مهاراتهم بشكل مستقل. وتعزيز مهارات البحث الذاتي والتعلم الذاتي.

أهمية المهارات الحياتية للطلبة الجامعيين

تستمر المهارات الحياتية باستمرار الحياة وهي التي تسهم بشكل فاعل في اكتساب الفرد مجموعة من المهارات الأساسية، التي تمكنه من التفاعل والتعامل مع الصعوبات البيئية المحيطة به وتكفل له القدرة على التفكير واتخاذ القرار الصائب بشكل إيجابي وهذا طول حياته، ولا تتوقف في فترة معينة ولا في سن معين، بل هي تتطور باستمرار وخلال مراحل الحياة ومتغيراتها سواء البيئية أو الاجتماعية. فهي كفيلة بأن تعطي للفرد خصوصية التكيف الإيجابي للمواقف والمشكلات التي تواجهه خلال حياته اليومية والتي يتعامل معها بشكل إيجابي. وبالتالي فهو قادر على امتلاك مهارات التعلم الذاتي التي تمكنه من التعلم في كل الأوقات وطول العمر داخل وخارج المكان الدراسي.

وللمهارات الحياتية أهمية خاصة، كونها تساعد في تشكيل وصقل شخصية الفرد، وإعداده لمواجه ة قضايا العصر ومشكلات الحياة اليومية، ليكون إنسانا مبدعا ومنتجا وفاعلا محليا وعالميا، قادرا على التنمية والتطوير، وإحداث التغيير (آمنة الحايك،2015، 180). ولا شك أن امتلاك الفرد للمهارات الحياتية يزوده بسلاح التعايش والتكيف والنجاح وقدرة تحقيق الاتصال الفعال بالآخرين ونقل ما تعلمه إلى ما وراء الغرفة الصفية (Teo, 2008, 421).

يعمل التكوين الجامعي على تنمية وتطوير مهارات الطالب وقدراته بشكل غير مباشر، وهذا يكون من خلال تنمية المكتسبات الخاصة بالتخصص والتي تعمل كذلك على تأثير في شخصيته من خلال إكسابه جملة من السلوكيات والعادات النابعة من عمق التخصص في حد ذاته. وقد أكدت دراسات المهتمين بالمهارات الحياتية وإدراجها في برامجهم التكوينية والتعليمية بأن الطالب الذي يخضع لمثل هذه المواقف ينجح في مواجهة التطورات الحاصلة ومختلف ضغوط الحياة، من خلال اكتسابهم مهارات على المستوى السلوكي والمعرفي والفكري والوجداني وغيرها ليصل إلى جودة الحياة.

دور التحول الرقمي في تطوير المهارات الحياتية

- **تعزيز التفكير النقدي وحل المشكلات**

يوفر التحول الرقمي فرصًا للطلبة لتطوير مهارات التفكير النقدي من خلال التعامل مع مصادر المعلومات المتنوعة عبر الإنترنت. كما أن استخدام المنصات التعليمية التفاعلية يساعد في تحسين قدرات حل المشكلات من خلال المحاكاة والتجارب الافتراضية.

- **تحسين مهارات التواصل**

تتيح الأدوات الرقمية مثل منصات التعلم الإلكتروني والفصول الافتراضية فرصًا جديدة للتواصل والتعاون بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. هذا يساعد في تطوير مهارات التواصل الكتابي والشفهي في البيئات الرقمية.

- **تعزيز العمل الجماعي والتعاون**

تسهل التقنيات الرقمية العمل الجماعي عن بعد، مما يمكن الطلبة من التعاون في مشاريع مشتركة باستخدام أدوات مثل Google Workspace أو Microsoft Teams. هذا يساعد في تطوير مهارات العمل الجماعي والقيادة في البيئات الافتراضية.

- **تشجيع الإبداع والابتكار**

توفر التقنيات الرقمية مثل برامج التصميم ثلاثية الأبعاد والواقع الافتراضي منصات جديدة للإبداع والابتكار. هذا يشجع الطلبة على استكشاف أفكار جديدة وتطوير حلول مبتكرة للمشكلات (Huang et al., 2019).

- **تنمية الذكاء العاطفي**

من خلال التفاعلات الافتراضية والمشاركة في المجتمعات الإلكترونية، يتعلم الطلبة كيفية التعامل مع مشاعرهم ومشاعر الآخرين في البيئات الرقمية، مما يسهم في تطوير ذكائهم العاطفي (Goleman & Senge, 2014).

- **تحسين إدارة الوقت والتنظيم الذاتي**

يتطلب التعلم الرقمي مستوى عالٍ من التنظيم الذاتي وإدارة الوقت. استخدام أدوات إدارة المهام والتقويمات الإلكترونية يساعد الطلبة على تطوير هذه المهارات الضرورية.(Rasheed et al., 2020)

- **تعزيز المرونة والقدرة على التكيف**

التغيرات السريعة في التكنولوجيا تتطلب من الطلبة التكيف باستمرار مع الأدوات والمنصات الجديدة، مما يعزز مرونتهم وقدرتهم على التكيف مع التغيير.(Bates, 2019)

- **تطوير الثقافة الرقمية**

يساعد التحول الرقمي في تطوير الثقافة الرقمية لدى الطلبة، بما في ذلك فهم أمن المعلومات، وحماية الخصوصية، والتعامل الأخلاقي مع التكنولوجيا. تطوير الذكاء الرقمي: يساعد التحول الرقمي الطلبة على تطوير مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول وأخلاقي، ممّا يُعزز ذكاءهم الرقمي.

الخاتمـــــــة:

في عصر التحول الرقمي، أصبحت المهارات الحياتية ضرورة ملحة لنجاح الطلبة الجامعيين في المستقبل. يتطلب ذلك من مؤسسات التعليم العالي تبني استراتيجيات تعليمية مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا لتزويد الطلبة بالمهارات اللازمة. من خلال التركيز على تطوير التفكير النقدي، التواصل، التعاون، والإبداع، يمكن للتعليم العالي أن يساهم في إعداد جيل قادر على مواجهة تحديات العصر الرقمي والمساهمة بفعالية في المجتمع الرقمي المتطور.

نستنتج أن المهارات الحياتية في برامج التكوين والتدريس تسهم في تحقق الأهداف المرجوة من التكوين، ويمكن أن يتحقق هذا سواء بشكل عملي ظاهر أو بشكل خفي غير مقصود من خلال المواقف التعليمية التي يتعرض لها الطالب في حياته اليومية في الجامعة في مختلف مواقف النقاش التربصات وغيرها من المواقف التعليمية المتعددة.

يلعب التحول الرقمي دورًا حاسمًا في تطوير المهارات الحياتية للطلبة الجامعيين. من خلال دمج التكنولوجيا الرقمية في التعليم العالي، يمكن للمؤسسات التعليمية تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة للنجاح في العصر الرقمي. ومع ذلك، من الضروري التعامل مع التحديات المرتبطة بهذا التحول بعناية لضمان تكافؤ الفرص وحماية خصوصية الطلبة. لتحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي، يجب على مؤسسات التعليم العالي تبني استراتيجيات شاملة تركز على تطوير المهارات الحياتية جنبًا إلى جنب مع المعرفة الأكاديمية (المهارات الصلبة). من خلال القيام بذلك، يمكنهم إعداد جيل من الخريجين القادرين على التكيف والازدهار في عالم رقمي سريع التطور.

لائحة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- إسلام جمال إبراهيم. (2023). "التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية لمنصة مصر الرقمية"، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مصر، بني سويف: كلية الآداب-جامعة بني سويف، العدد 13.
- الباز، عبد الرزاق داود. (2004). الإدارة العامة، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه. الكويت.
- البدران، محمد فوزي. (2020). "دور استراتيجيات التحول الرقمي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمرتكز لتعزيز مبادرات الشمول المالي بالبيئة المصرية (بين مؤشرات القياس.. ومزايا وتحديات التطبيق)"، الإسكندرية: كلية التجارة-جامعة الإسكندرية.
- الحايك، آمنة خالد. (2015). "واقع تنمية المهارات الحياتية: دراسة تحليلية لمحتوى مناهج اللغة العربية في المرحلة الثانوية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس. مج. 13، ع. 1.
- الدوبي، تركي زكي. (2023). "قياس التحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لأداة قياس التحول الرقمي"، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى العدد 99.
- عبد الغني، سناء محمد. (2022) "انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي لمصر"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مصر: كلية السياسة والاقتصاد-جامعة بني سويف، العدد 14.
- العلي، ريم عبد العزيز محمد. (2015). "تصور مقترح لتنمية بعض المهارات الحياتية لطالبات جامعة سلمان بن عبد العزيز"، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 39، المجلد 3.
- القيسي، نايف. (2006). معجم مصطلحات التربية وعلم النفس، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.
- مصطفى، محمد. (2005). "المهارات الحياتية في المدرسة الثانوية والطريق إلى صناعة الشخصية"، مجلة التربية، عدد 5.
- هوسكينز، براوني. وليو، ليوان. (2019). قياس المهارات الحياتية: في سياق تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسف، والبنك الدولي.

المراجع باللغات الأجنبية:

- Bates, D. (2019). Teacher Retention and Attrition: Views of Early Career Teachers. Journal of Education for Teaching, 30.
- Goleman, D. and Senge, P. (2014) The Triple Focus: A New Approach to Education. Kindle Edition, More Than Sound, Florence.
- L'OCDE, O. d. (2019). Transformation numérique et productivitéPerspectives économiques de l'OCDE 2019. Récupéré sur https://www.cairn.info/revue-perspectives-economiques-de-l-ocde-2019-1-page-65.htm.
- Louis A. Liddle: Life Skills, South Holand – The Good Heat Will CCox Company, 1993.
- Muehlburger, M., Rueckel, D., & Koch, S. (2019). A framework of factors enabling digital transformation.
- Rasheed, R., Siddiqui, S. H., Mahmood, I., & Khan, S. N. (2019). Financial Inclusion for SMEs: Role of Digital Micro-Financial Services. Review of Economics and Development Studies, 5(3).
- Tarafdar, M., & Davison, R. (2018). Research in information systems: Intra-disciplinary and inter-disciplinary approaches. Journal of the Association for Information Systems, 19(6), 523–551.

- Teo, Peter. (2008). Outside In/Inside Out: Bridging the Gap in literacy education in singapore classrooms, journal of rehabilitation, language and education, 22 (6).
- Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. The Journal of Strategic Information Systems.

الإسناد النظري لتعليم المهارات الحياتية وتطويرها لدى الشباب الجامعي

The Theoretical Foundation for Teaching and Developing Life Skills Among University Youth

د. عبد الله بوغوتة، أستاذ باحث في التاريخ والتربية والتكوين، أستاذ مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق، وجدة، المملكة المغربية

د. محمد بوغوتة، باحث في ديدكتيك اللغة الأمازيغية والتواصل، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق، وجدة، المملكة المغربية

ملخص:

في ظل مستجدات العصر الرقمي التي أثرت بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، على السلوك الإنساني بمختلف مستوياته، أضحت المؤسسات التربوية، وخاصة التعليمية والجامعية، أمام تحديات حقيقية. تُعد المهارات الحياتية من العناصر الأساسية التي تمكّن الشباب من مواجهة التحديات والتكيف مع التغيرات السريعة في العالم المعاصر. إن تطوير هذه المهارات وتعليمها يتطلب إسناداً نظرياً متيناً يستند إلى إطار مرجعي موحد ومفاهيم أساسية منظمة، مما يساعد في فهم كيفية اكتساب هذه المهارات وتعزيزها. يتضمن هذا الإسناد إطاراً نظرياً متفقاً على معالمه ومفاهيمه الأساسية، ونماذج تعليمية ونفسية تساعد في صياغة استراتيجيات فعالة لتعزيز القدرات الفردية والجماعية. من خلال هذا الإطار النظري، يمكن تحديد الأدوات والتقنيات المناسبة لتطوير المهارات الحياتية المختلفة مثل التواصل، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، مما يسهم في بناء جيل قادر على التفوق في مختلف جوانب الحياة. كما أن المهارات الحياتية تُعتبر ضرورة أساسية للمتعلمين، والآباء، والمعلمين، وأفراد المجتمع بشكل عام، نظرًا لأهميتها الكبيرة في تمكين الأفراد من التكيف مع الظروف المحيطة والإسهام في تطوير الذات وبناء المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المهارات الحياتية – الشباب الجامعي – الإسناد النظري – التثقيف بالنظير

Abstract:

Considering the developments of the digital age, which have impacted human behavior at various levels in an unprecedented manner in human history, educational institutions, particularly schools and universities, are now facing real challenges. Life skills are among the essential elements that enable young people to face these challenges and adapt to the rapid changes in the contemporary world. Developing and teaching these skills requires a solid theoretical foundation based on a unified reference framework and structured core concepts, which help in understanding how these skills are acquired and enhanced .This foundation includes a theoretical framework agreed upon in terms of its key aspects and concepts, along with educational and psychological models that assist in formulating effective strategies to enhance individual and collective capacities. Through this theoretical framework, appropriate tools and techniques can be identified for developing various life skills, such as communication, problem-solving, and decision-making, which contribute to building a generation capable of excelling in different aspects of life. Furthermore, life skills are considered a fundamental necessity for learners, parents, teachers, and members of the community at large, due to their significant importance in enabling individuals to adapt to their surroundings, contribute to personal development, and participate in building society.

Keywords: Life skills - University youth - Theoretical foundation - Peer education

مقدمة

تعتبر المهارات الحياتية ضرورية لتمكين الشباب من مواجهة التحديات والتكيف مع المتغيرات السريعة في عالمنا المعاصر. يتطلب تعليم وتطوير هذه المهارات إسناداً نظرياً قوياً يستند إلى إطار مرجعي موحد، والمفاهيم الأساسية المهيكلة التي تساهم في فهم كيفية اكتسابها وتعزيزها. يشمل هذا الإسناد النظري بداية إطارا نظريا مرجعيا متفق على أهم معالمه ومفاهيميه، ونماذج تعليمية ونفسية تساعد في تشكيل استراتيجيات فعالة ومبتكرة لتعزيز القدرات الفردية والجماعية. من خلال هذا الإطار النظري، يمكننا تحديد الأدوات والتقنيات الملائمة لتطوير مختلف المهارات الحياتية كالتواصل، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات... مما يساهم في بناء جيل قادر على النجاح والتفوق في مختلف جوانب الحياة.

كما تعدُّ المهارات الحياتية من المتطلبات الأساسية التي يحتاجها المتعلمون والآباء والمعلمون وكافة أفراد المجتمع، وذلك لأهميتها الكبيرة، فهي تعزز قدرة الفرد على التكيف مع الظروف المحيطة به، وتمكنه من الاندماج والإسهام في تطوير نفسه وبناء مجتمعه والسير نحو النجاح والتقدم. لذلك، سنركز في هذه المقالة على المهارات الحياتية وإطارها النظري المرجعي، وطرق تعلمها وتعليمها وتطويرها، وسنستكشف ما إذا كان بالإمكان اكتساب هذه المهارات وفوائد تعلمها، وخاصة في مرحلة الشباب (مرحلة الثانوي التأهيلي والمرحلة الجامعية)، انطلاقا من أهم الوثائق الرسمية الدولية والإقليمية والمحلية، باعتماد المنهج التاريخي، وخاصة تحليل المضمون، وسنتناول الموضوع من خلال محور نتناول فيه أهم المصطلحات والمفاهيم المهيكلة والمجاورة، ثم سنحاول بيان أهمية المهارات الحياتية وأهم أهدافها وخصائصها، وسنخصص صلب المقالة لعرض ملخص عن المهارات الحياتية الاثنتي عشرة الواردة في الدلائل الرسمية لليونيسكو، وسنقترح طرقا وآليات لإرساء تعلم هذه المهارات وتعليمها، وخاصة ما يتعلق بالتثقيف بالنظير نظرا لأهميته التربوية والنفسية والاجتماعية.

1. المهارات الحياتية: المفهوم والأهمية والتصنيف

1.1- المهارات الحياتية : المصطلح والمفهوم

أظهرت الدراسة التحليلية التي أجرتها اليونيسكو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2017، أن هناك نقصاً في وضوح التعريفات لمصطلح "المهارات الحياتية"؛ إذ تتفاوت تلك التعريفات بشكل كبير بين الهيئات الحكومية فيما بينها، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية، وهذا راجع إلى عدم وجود وثائق موحدة تشتمل على تعريف رسمي متفق عليه من قبل جميع الأطراف المعنية.

كما أن هناك خلطاً في المفاهيم بين الكفايات والمهارات؛ حيث يُستخدم المصطلحان في بعض الأحيان بشكل متبادل، بحيث يمكن أن نجد تعريفات للمهارات الحياتية غالبًا في الأطر المرجعية للمناهج الدراسية الوطنية، وكذلك في بعض الكتب الدراسية والأكاديمية، مختلفة تماما مع ما هو متعارف عليه، مما يؤدي إلى ممارسات عملية غير سليمة حين تنزيل هذه المفاهيم في الأوساط التربوية والتعليمية.

ومن جهة أخرى، نجد خلطا من نوع آخر يتعلق بعدم التفريق بين المهارات الأكاديمية والمهارات غير الأكاديمية، وكذلك بين مهارات القوة والمهارات الناعمة وعلاقة هذه كلها بالمهارات الحياتية، سواء تعلق الأمر بالحياة الطلابية أو بالحياة العامة.

ورغم وجود توجهات متعلقة بالأبعاد الأداتية والاجتماعية للتعلم في المنطقة، كما أشارت العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص التي تم استقصاؤها، إلا أن التعريفات السائدة تركز في المقام الأول على الأبعاد المعرفية والفردية للتعلم، مع تضمينها بعض العناصر الاجتماعية. ويُلاحظ أن البعد الأداتي للتعلم يفتقر إلى رؤية شاملة تسلط الضوء على التعلم المستدام، بالإضافة إلى عدم وجود استراتيجية معالجة دائمة لهذا الجانب. كما تفتقر السياسات التعليمية في المنطقة إلى تعريف واضح لمفهوم التعلم مدى الحياة، مما يعزز جميع أنشطة التعلم المستمرة بهدف تحسين المهارات الحياتية.

وبناء عليه، وجب قبل عرض التعريفات الخاصة بمفهوم المهارات الحياتية لدى الشباب، إزالة الغموض

واللبس الذي يكتنف مفاهيم مجموعة من المصطلحات المهيكلة والمجاورة، كالقدرة، والمهارة، والكفاية...

1.1.1- الكفاية Compétence

غالبا ما يتم الخلط بين مفهوم الكفاية وبعض المفاهيم القريبة منها، وبالخصوص المهارة، والأداء، والاستعداد، والقدرة. وهذا يرجع إلى عاملين أساسين: الحدود التعريفية تبقى غير نهائية حسب ما وصلت إليه نتائج الدراسات في العلوم التربوية، ومن جهة أخرى يكون الخلط أحيانا ناتجا عن الترجمة من اللغة الأصل إلى اللغات الأخرى، وخاصة عندما يقوم غير المتخصصين بهذه الترجمة.

وعموما، فالكفاية هي معرفة الفعل-التصرف Savoir faire-agir. وهي ناتجة عن دمج مجموعة من الموارد وتعبئتها وتوظيفها بشكل ملائم لإنجاز مهمة أو لحل وضعية إشكالية تابعة لمجموعة وضعيات ذات خصائص مشتركة.

ويميز لوبوترف (LeBoterf , G. 1995) عدة أنواع من الكفايات منها المعارف النظرية (معرفة الفهم والتأويل)، والمعارف الإجرائية (معرفة كيف)، والمهارة الإجرائية (معرفة الإجراء والعمل)، ومهارة تجريبية (معرفة القيام بالفعل والتصرف)، ومهارات اجتماعية (معرفة التصرف والتعامل)، ومهارة المعرفي (معرفة معالجة المعلومة والتفكير وتسمية ما نقوم به والتعلم).

والكفاية حسب روجرز كزافيي (Xavier ROEGIERS, 2006) هي إمكانية التعبئة، بكيفية مستبطنة، لمجموعة مدمجة من الموارد (معارف ومهارات ومواقف)، بهدف حل فئة من الوضعيات-المشكلة.

وبالرجوع إلى مختلف التعريف، قديمها وحديثها، يمكن أن نقول بأن الكفاية هي القدرة على تعبئة مجموعة من الموارد الداخلية والخارجية (معارف ومهارات ومواقف)، وتوظيفها بهدف حل وضعية-مشكلة تنتمي إلى فئة الوضعيات المكافئة.

1.1.2- القدرة capacité

القدرة هي الحالة التي يكون الفرد فيها متمكنا من النجاح في إنجاز معين، كالقدرة على التحليل والتركيب والمقارنة والتأليف... وهي جملة الإمكانات التي تمكن فردا من بلوغ درجة من النجاح في التعلم أو في أداء مهام مختلفة (Galisson, R, Coste, D, 1988)، وحسب بلوم (Bloom, B.S. in Legendre, R, 1988)، فإن قدرة الفرد، تتجلى أثناء مواجهة مشكلات ووضعيات جديدة، على استدعاء معلومات أو تقنيات مستعملة في تجارب سابقة.

أما بالنسبة لميريو (Meirieu, 1990)، فالقدرة تعد نشاطا ذهنيا ثابتا وقابلا للإعادة داخل مختلف مجالات المعرفة، ولا توجد أي قدرة في الحالة المطلقة، كما أن القدرة لا تتمظهر إلا من خلال تطبيقها على محتوى؛ في حين تؤشر الكفاية على دراسة معرفة محددة، توظف قدرة واحدة أو مجموعة من القدرات داخل مجال مفاهيمي أو مرتبط بمواد دراسية.

1.1.3- المهارة Habileté

يقصد بالمهارة، التمكن من أداء مهمة محددة بشكل دقيق يتسم بالتناسق والنجاعة والثبات النسبي. ولذلك يتم الحديث عن التمهير (Doron R. et Parot F 1991)، أي إعداد الفرد لأداء مهام تتسم بدقة متناهية.

تعد المهارة مجموعة ضمن كفايات معينة، تبرز من خلال سلوكات ناجعة، وتنتج عموما، عن حالة من التعلم، (غريب، 2004)،

والمهارة هدف من أهداف التعليم، يشمل كفايات المتعلمين وقدراتهم على أداء مهام معينة بكيفية دقيقة أو متناسقة أو ناجعة... ويترجم هذا الأداء درجة التحكم في أهداف إتقان أي معرفة الفعل... وتتصل المهارات على مستوى التعليم بعدة مجالات منها:

- أنشطة حركية تتصل بالمهارات الجسمية واليدوية؛

- أنشطة مهارية تلفظية، مثل النطق والخط واستقبال الأصوات...؛
- أنشطة مهارية تعبيرية مثل الرسم والموسيقى... (Regsdale in Birzéa, C. 1979)

وتتطلب هذه المهارات مجموعة من الأنشطة ذات مستويات ثلاثة:

- مهارات التقليد والمعالجة والمحاكاة، ويتم تنميتها بواسطة تقنيات المحاكاة والتكرار؛
- مهارات الإتقان والدقة وتنمى بالتكرار والتدريب والتمهير؛
- مهارات الابتكار والتكيف والإبداع، وتنمى بالعمل الذاتي والجهد الشخصي الموجهين (De Landsheere, G, 1980)

1.1.4 – المهارات الحياتية Life Skills

ولتعريفِ مصطلح المهارات الحياتية كمجالٍ تربويٍّ حديثٍ نسبيًّا – هناك عدد من المداخل، وهذا التَّعددُ راجعٌ إلى أنه لا تتوفَّرُ قائمةٌ محددة، بشكل نهائي، لهذه المهاراتِ؛ نظرًا لاختلافِها واتساع مجالاتها، ومن هذه المداخل ما يلي (مروان اسماعيل، 2017):

المدخل الأول: يعرّف المهاراتِ الحياتيةَ بأنَّها مجموعة الأداءات، والاختيارات الشَّخصية التي تسبِّبُ أو تزيد من سعادةِ وفائدةِ وراحة الفرد.

المدخل الثاني: يعرِّف المهاراتِ الحياتية بأنَّها القدرات العقلية والحسية المستخدمة في تحقيقِ أهدافٍ مرغوبةٍ لدى الفرد.

المدخل الثالث: يعرّف المهاراتِ الحياتية بأنَّها مجموعةُ العمليات والإجراءاتِ التي من خلالها يستطيعُ الفردُ حلَّ مشكلةٍ، أو مواجهة تحدٍّ، أو إدخال تعديلاتٍ في مجالات حياته.

وحسب منظمة الصحة العالمية (1993)، فإن المهارات الحياتية هي "قدرات لاتخاذ سلوك تكيفي (تأقلمي) إيجابي تمكّن الأفراد من التعامل بفاعلية مع متطلبات الحياة اليومية وتحدياتها".

كما تعرف منظمة "اليونسكو" (2000م) على موقعِها الإلكتروني المهاراتِ الحياتية بالنسبة لمرحلةِ المراهقة بأنها: "وسيلةٌ لتمكينِ الشَّباب من مواجهةِ ما يتعرَّضون له من مواقف، ويشير هذا التَّعليم إلى عمليةٍ تفاعلية من التعليم والتعلُّم تمكِّن المتعلِّمين من اكتسابِ المعارف، وتطوير التوجُّهات التي تدعمُ تبنِّي الأنماطِ السُّلوكية الصَّحيحة والسَّليمة".

فالمهارات الحياتية هي مجموعة من القدرات العاطفية والإدراكية والاجتماعية التي تساعد الأشخاص عموماً والشباب خصوصاً على اتخاذ قرارات مدروسة، وحل المشاكل، والتفكير بصورة ناقدة وخلاقة، والتواصل بفعالية، وإقامة علاقات سليمة، وتسيير شؤون حياتهم ومواجهة ما يعيقهم بصورة صحية ومنتجة (رنا حداد، 2011).

وتُعرّف المهارات الحياتية أيضاً على أنها "نهج لتغيير أو لتطوير سلوك مصمم للتوصل إلى موازنة بين المعرفة والمواقف والمهارات" (اليونسكو، 2017). ولقد تم تطوير هذا التعريف بناءً على أدلة بحثية تشير إلى أنه من غير المتوقع حدوث تغيير في السلوك الخطر إذا لم يتم التطرق إلى الكفايات المبنية على أساس المعارف والمواقف والمهارات. جوهرياً، المهارات الحياتية هي القدرات التي تعزز الصحة الجيدة بمعناها الشمولي بما فيها القدرات الفكرية لدى الشباب خلال مواجهتهم لوقائع الحياة. والمهارات الحياتية لا تقتصر على التربية الصحية، إنما تتخطاها لتدخل في التربية البيئية، والتربية على ترشيد الإنفاق، وثقافة الفرد والتربية على السلام، والتنمية، والتدريب الموجه للإنتاج وغيرها.

والمهارة الحياتية أيضاً هي قدرة تحدث تغييراً في الحياة اليومية، نكتسبها من خلال التساؤل والاهتمام، والتعرف على المعارف الجديدة، والممارسة أو تكرار الممارسة والنجاح في الممارسة أو التعزيز.

1.2 - أهمية المهارات الحياتية

تتجلى أهمية المهارات الحياتية بصفة عامة بالنسبة للشباب خاصة، في تعزيز منهج التنمية الشبابية

الإيجابية، وتعزيز تغيير السلوك واعتماد سلوكات إيجابية على مستوى مختلف علاقات الفرد بذاته ومحيطه، بدءا بالعلاقة مع الذات إلى العلاقات الاجتماعية فالمؤسساتية والمجتمعية إلى غاية السياسات العامة. وفيما يتعلق بالشباب بالوسط المدرسي (الثانوي التأهيلي) والوسط الجامعي، فيمكن إجمالها في تحقيق التكامل بين الجامعة والحياة، وربط حاجات الطلبة ومواقف الحياة بواقع المجتمع، ومنح الطالب فرصة كي يعيش بشكل أفضل في عالم غير مستقر، وإكساب الطالب خبرات مباشرة من خلال النمذجة والممارسة الموجهة ثم الممارسة المستقلة، وإضفاء الإثارة والتشويق على العملية التعليمية والتكوينية، وإقدار الطالب على دمج ما يدرسه ويتعلمه، وبما يواجهه من خلال تفاعله مع المحيط، وكذلك تعزيز الشعور لدى الطالب بمشكلات المجتمع والرغبة في حلها والتعاون مع الغير في ذلك.

1.3 - تصنيف المهارات الحياتية

اختلف المهتمون بالموضوع في تصنيف المهارات الحياتية؛ حيث صنفت بحسب منظمة اليونيسيف إلى أربعة أقسام رئيسة:

القسم الأول: مهارات الإدارة (كتقدير الذات والثقة بالنفس)

القسم الثاني: المهارات الإدراكية (اتخاذ القرار وحل المشكلات)،

القسم الثالث: المهارات الاجتماعية (التواصل والتفاوض)،

القسم الرابع: مهارات العمل المشترك (كالتخطيط والقيادة)،

في حين صنفها البعض الآخر إلى **مهارات نفسية** كمهارات إدارة المشاعر، و**اجتماعية** كمهارات التواصل والعلاقات بين الأشخاص، و**عقلية** كمهارات التفكير الناقد.

فيما صنفها آخرون إلى:

مهارات خاصة (نوعية)، ويقصد بها تلك التي ترتبط بمجال معين من مجالات الحياة، ولا تصدق على مجال غيره (مثلا في مجال الصحة مهارة تقبل المرض).

وأخرى عرضانية (مشتركة / ممتدة) ويقصد بها تلك التي يمتد توظيفها إلى مجالات عدة من الحياة كمهارة الإقناع...

وهنا لا بد أن نفرق بين ما نحن بصدده، أي المهارات الحياتية، والمهارات الأخرى، كالمهارات الأكاديمية وخصوصا المهارات الصلبة Hard Skills أو مهارات القوة Power Skills والتي تأتي في مقابل المهارات الناعمة Soft Skills...

1.4 - خصائص المهارات الحياتية

تتحدد المهارات الحياتية اللازمة للفرد كي يعيش في مجتمع ما في ضوء طبيعة العلاقة التأثيرية التبادلية بينه وبين مختلف مكونات المجتمع، ومن ثم فقد نجد تشابهاً في طبيعة بعض المهارات الحياتية اللازمة للأفراد والمجتمعات الإنسانية بصفة عامة، بينما نجد اختلافاً في طبيعة بعض المهارات الحياتية الأخرى، ويرجع ذلك الاختلاف لطبيعة وخصائص المجتمع ودرجة تقدمه، وفي ضوء ذلك يمكننا تحديد خصائص المهارات الحياتية فيما يلي (دليل المهارات الحياتية والتثقيف بالنظير، 2019):

- متنوعة وشاملة لجميع المهارات المادية كالمهارات الأدائية، وغير المادية كمهارات التفاعل في مواقف الحياة؛

- تختلف من مجتمع لآخر باعتبار التنوع والخصوصية الثقافية؛

- تعتمد على طبيعة العلاقة التبادلية بين الفرد والمجتمع ودرجة تأثير كل منهما على الآخر؛

- تستهدف التفاعل الناضج والواعي للفرد مع محيطه؛

- أنها إنمائية، تجمع بين المعرفة والفعل والقيم لتحقيق الكفايات المستهدفة؛
- تملكها في سن مبكرة يؤثر إيجابيا على حياة الفرد؛
- تختلف باختلاف سن الطالب وخصائص مرحلته العمرية؛
- اكتسابها لا يرتبط أساسا بمستوى تعليمي أو أكاديمي معين؛
- استحضار البعد القيمي في إكسابها يرسخها بشكل أفضل لدى الطالب.

1.5– أي مهارات حياتية نقصد؟

تمثل أبعاد التعلم الأربعة التالية مرتكز التعريف العملي لتعليم المهارات الحياتية والمواطنة في الإطار المفاهيمي والبرامجي (اليونسكو، 1996):

البعد الأول: التعلم للمعرفة أو البعد المعرفي: يشمل هذا البعد تعزيز القدرات التي تتعلق بحل المشكلات والتفكير النقدي، مع التأكيد على أن حب الاستطلاع والإبداع يعكسان الرغبة في فهم أعمق للعالم والآخرين. أصبح مفهوم التعلم من أجل المعرفة يحظى بأهمية متزايدة، حيث يدعم بشكل أكبر اكتساب المهارات الأساسية مثل القراءة والكتابة، والحساب، ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لذا، يُعتبر البعد المعرفي للتعلم ضرورياً لتطوير وتنمية مهارات جديدة وضمان اكتساب معارف جديدة.

البعد الثاني: التعلم للعمل أو البعد الأداتي: يسعى هذا البعد إلى تمكين الشباب من تطبيق ما تعلموه بفعالية، وتكييف التعليم ليواكب بشكل أفضل متطلبات سوق العمل؛ حيث توقع بلوم (Bloom) في كتابه الصادر عام 1956 بعنوان (Taxonomy of Learning Domains) ضرورة التركيز على مفهوم التطبيق، أي تحويل المعرفة النظرية إلى ممارسة فعلية في الحياة اليومية؛ إذ ينبغي أن يتناسب التعلم مع عالم العمل الذي يتسم بالتغير السريع والطلب المتزايد على المهارات الجديدة، بالإضافة إلى تلبية حاجات الشباب خلال فترة انتقالهم من التعليم إلى مجالات العمل.

البعد الثالث: التعلم لنكون أو البعد الفردي: يتضمن هذا البعد أن التعلم يعزز تحقيق الذات والنمو الشخصي والتمكين الذاتي، ويشمل المهارات المعرفية سواء على المستوى الفردي أو بين الأفراد. وتعتبر المهارات التي تتطور في هذا السياق ضرورية لتعزيز قدرة الفرد على الصمود وحماية نفسه والحد من العنف. لذا، يجب اعتبار هذه المهارات كعوامل مساعدة تدعم الأبعاد الأخرى للتعلم.

البعد الرابع: التعلم من أجل العيش المشترك أو البعد الاجتماعي: يمثل هذا البعد الأخلاقي الأساس الذي ترتكز عليه رؤية التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويعتمد على مقاربة ترتبط بحقوق الإنسان، تتماشى مع قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية، ويشكل الركيزة الأخلاقية للأبعاد الثلاثة الأخرى: المعرفي، والأداتي، والفردي. كما يسعى تعليم المواطنة للاستجابة للتحديات الكبيرة التي تواجه الإقليم، مما يعزز أهميته في السياق الإقليمي.

ينبغي ألا نعتبر هذه الأبعاد الأربعة للتعلم كأجزاء منفصلة أو متعارضة؛ فالحياة الحقيقية أكثر تعقيدًا من ذلك. إن هذه الأبعاد متشابكة ومترابطة، حيث تعزز كل منها الأخرى في تجربة المتعلم الفرد. من هذا المنطلق، توفر هذه الأبعاد إطارًا لرؤية المهارات الحياتية في سياق أهداف تعليمية متنوعة، حيث تُعتبر أداة عملية تساعد في اختيار المهارات الملائمة التي تعزز التعليم الجيد. من المهم الإشارة إلى أنه يمكن استخدام العديد من المهارات الحياتية بشكل متزامن عبر الأبعاد الأربعة للتعلم. يتطلب اختيار المهارات المناسبة لكل بعد تقييمًا ضروريًا لأهميتها النسبية في ذلك السياق المحدد. (الدراسة التحليلية، يونيسيف، 2017)

انطلاقا من هذا التصنيف الرباعي الذي اعتمدته منظمة اليونيسيف، وأصدرت دليلا للمهارات الحياتية (2003)، بهدف الترويج للمهارات الحياتية الأساسية وبيان أهميتها للشباب واليافعين، ولقد تم استخدامه في عدد من الدول في المنطقة العربية، وبعد تجربة الدليل لمدة عشر سنوات، وبعد التشاور مع مجموعة استشارية شبابية صدر دليل جديد يضم أربع مجموعات من المهارات، ويضم كل جزء من الأجزاء الأربعة ثلاث

مهارات فرعية، ونبهت المنظمة إلى أنه ليس هناك قائمة نهائية للمهارات النفسية الاجتماعية والحياتية.

ونعرض فيما يأتي، ملخصا موجزا لاثنتي عشرة مهارة حياتية أساسية، حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة ولكل غاية مفيدة في إطار توحيد التصور وسبل الاشتغال، مع العلم بأنه من أراد الاستزادة والمزيد من التفصيل يمكنه الرجوع إلى الموقع الرسمي لمنظمة اليونيسيف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وغيرها من المؤسسات والمنظمات المعتمدة.

صورة 1 : المهارات الحياتية الأساسية الاثنا عشر، حسب منظمة اليونيسيف

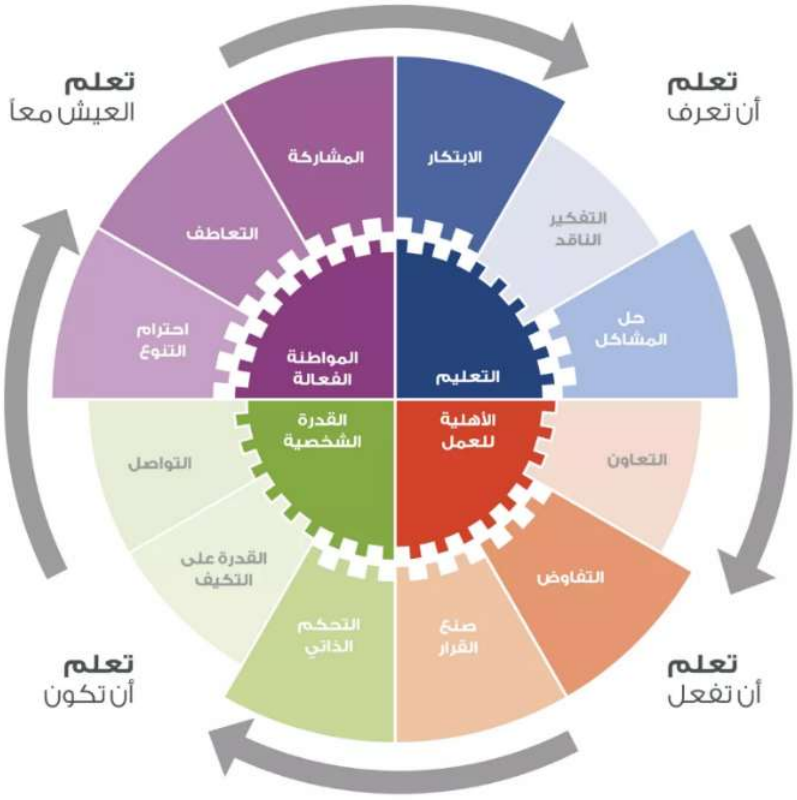

المصدر: موقع منظمة اليونيسيف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/https://www.unicef.org/mena/ar

1.5.1- البعد المعرفي

1.5.1.1- الإبداع

يعتبر الإبداع من المهارات الحياتية الأساسية التي ينبغي على الطلبة/الشباب تطويرها منذ سن مبكرة؛ حيث يسهم في تحسين أدائهم الأكاديمي. ويعزز شعورهم بالكفاءة الذاتية والمثابرة، مما يؤدي إلى إحساسهم بالتمكن.

ويُعرف المُبدع بقدرته على ابتكار أفكار جديدة، أو تقنيات، أو رؤى مبتكرة، بالإضافة إلى إمكانية بلورتها أو تطبيقها (Ferrari et al., 2009). وغالبًا ما يتم ذلك في بيئة تعاونية (Lucas and Hanson, 2016).

يتصل الإبداع بشكل وثيق بمهارات التفكير النقدي وحل المشكلات؛ إذ يُعد عملية فكرية منظمة وممنهجة. وتُعتبر العمليات الفكرية التصورية ضرورية للأفراد المبدعين (Kozbelt et al., 2010). ويرتبط الإبداع أيضًا بفاعلية المهارات الحياتية الأخرى، خصوصًا التفكير النقدي وتحديد المشكلات (Sternberg, 2010) وحل المشكلات (Torrance, 1977) وإدارة الذات. لهذا السبب، يصبح الإبداع أداة فعالة لخلق

المعرفة التي تعزز التعلّم الذاتي وتعليم كيفية التعلم والتعلم مدى الحياة (Ferrari et al., 2009). بالتالي، يتضح أن تعزيز الإبداع يمثل عنصراً أساسياً في تحسين عمليات التعلم ونظم التعليم.

الجدول رقم 1: صلة الإبداع (والمهارات ذات الصلة به) حسب أبعاد التعلم

الأبعاد	الصلة	المهارات ذات الصلة
التعلّم للمعرفة/ البُعد المعرفي	- صقل عمليات التعلّم ومخرجاته - تهيئة الأطفال للنجاح في عالم سريع التغير - تحسين التمتع بالتعلّم وصلته بالواقع	التفكير الإبداعي، التفكير المتباعد، توضيح الأفكار، التحليل، التوليف
التعلّم للعمل/ البُعد الأداتي	- تنمية روّاد أعمال ناجحين - تسهيل حلّ المشكلات في مكان العمل - تحسين المقدرة على التوظّف والترقية بصرف النظر عن النوع الاجتماعي	الإنتاجية، التعاون، فريق العمل، المجازفة.
التعلّم لنكون/ البُعد الفردي	- الإسهام في التنمية الذاتية الشاملة واحترام الذات والكفاءة الذاتية - دعم تطوير مهارات التكيّف	الكفاءة الذاتية، تقدير الذات، المثابرة
التعلّم من أجل العيش المشترك/ البُعد الاجتماعي	- الإسهام في حلّ المشكلات الاجتماعية الحضارية من أجل تحقيق المواطنة الشاملة - تحسين التلاحم الاجتماعي من خلال مقاربات مبدعة لإدارة الصراعات تسهيل المشاركة الاجتماعية لتعزيز المصلحة العامة	التحول الاجتماعي التغيير الإيجابي

المصدر: موقع منظمة اليونيسف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.unicef.org/mena/ar/

1.5.1.2- التفكير النقدي:

يُعتبر التفكير النقدي مهارة حياتية أساسية تعزز الإنجاز الأكاديمي؛ حيث يمكّن الأفراد من تقييم الحالات والفرضيات، وطرح الأسئلة، وتطوير أساليب تفكير متنوعة. يُعرّف ديوي (Dewey ,1910) التفكير النقدي في كتابه "كيف نفكر" بأنه دراسة نشطة ودقيقة لأي اعتقاد أو معرفة بناءً على المسوغات التي تدعمها.

تتضمن هذه المهارة المركبة مهارات متعددة مثل: تمييز الحقائق عن الآراء، فحص الأدلة، طرح الأسئلة، والتحقق من المعلومات. كما تساعد الأفراد على تحليل المعلومات بشكل موضوعي، مما يساهم في رفاهيتهم. من خلال هذا التحليل، يمكن للأطفال التعرف على العوامل المؤثرة في سلوكهم ومواقفهم، مثل القيم وضغط الأقران. بالتالي، يسهم التفكير النقدي في حمايتهم من العنف والتطرف.

الجدول رقم 2: صلة التفكير النقدي (والمهارات ذات الصلة به) حسب أبعاد التعلم

الأبعاد	الصلة	المهارات ذات الصلة
التعلّم للمعرفة/ البُعد المعرفي	- القدرة على تقديم حجة منطقية شفهيا وكتابيا؛ - تحسين التفكير العلمي	التفكير في التفكير، وطرح الأسئلة، وتفسير المعلومات والتوليف.
التعلّم للعمل/ البُعد الأداتي	- ضمان نجاح تطوير ريادة الأعمال والمشاريع؛ - ضمان العمل الفعال مع الأفراد الآخرين؛ - ضمان الرفاه والأمان في مكان العمل.	التخطيط الوظيفي، وحل المشكلات المتعلقة بالعمل، والمنطق الفعال، والتفكير المبدع، والابتكاري.

التعلّم لنكون/ البُعد الفردي	- دعم تنمية الثقة بالنفس وتحقيق الذات	حماية الذات، والانضباط الذاتي، وتحديد الأهداف، والتخطيط للمستقبل.
التعلّم من أجل العيش المشترك/ البُعد الاجتماعي	- تعزيز الانخراط المهم في المجتمع؛ - القدرة على التعرف على أشكال المناورة والإقناع؛ - تعزيز التحويل الاجتماعي المستدام والعادل؛ - التعرف على وجهات النظر الأخرى وتقديرها.	التفكير الأخلاقي، والمسؤولية الاجتماعية، وصنع القرارات الأخلاقية.

المصدر: موقع منظمة اليونيسف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.unicef.org/mena/ar/

1.5.1.3- حل المشكلات:

حل المشكلات هو القدرة على التفكير بطرق منظمة لتحقيق الأهداف بعد تحديد وفهم المشكلة. وتُعتبر هذه المهارة أساسية وعرضانية يحتاجها الأفراد طوال حياتهم. وفقاً لـباربي وبارسالو(Barbey , 2009 and Barsalou)، فإن الأفراد الذين يمتلكون مهارة حل المشكلات يمكنهم الانتقال من الحالة الحالية إلى الهدف المرغوب من خلال مراحل تفكير متسلسلة.

يعد حل المشكلات جانباً مهماً من التفكير الهادف، ويرتبط بمهارات حياتية أخرى مثل التفكير النقدي، والتفكير التحليلي، وصنع القرار، والإبداع. ويتطلب وجود خطة واضحة لمعالجة القضايا والعقبات. يبدأ ذلك بالاعتراف بالمشكلة وتحديدها وفهمها، ثم يجب تحديد المشكلة ووضع خطة للحل ومراقبة التقدم وتقييمه (OECD ،2015).

كما يُعتبر حل المشكلات محورياً في إدارة الصراعات والنزاعات، حيث يمنح الأفراد القدرة على استنباط استراتيجيات متعددة للتعامل مع النزاعات، بما في ذلك استراتيجيات تكاملية تكون مفيدة لجميع الأطراف (Weitzman and Weitzman, 2000).

الجدول رقم 3: صلة حل المشكلات (والمهارات ذات الصلة به) حسب أبعاد التعلم

الأبعاد	الصلة	المهارات ذات الصلة
التعلّم للمعرفة/ البُعد المعرفي	- تحسين عمليات التعلّم ومخرجاته؛ - إعداد الأطفال للنجاح في عالم سريع التغير؛ - تبنيّ التعلّم المرتبط بالحياة اليومية.	حب الاستطلاع، والانتباه، والتفكير التحليلي
التعلّم للعمل/ البُعد الأداتي	- تحسين مهارات صنع القرارات والتخطيط؛ - تمكين العمل الكفء مع زملاء العمل، وتحسين الإنتاجية، والابتكار؛ - وصنع القرارات، والعمل الجماعي الفعّال ...إلخ	الاستقلالية، والعمل المشترك، والمسؤولية الشخصية، وريادة الأعمال
التعلّم لنكون/ البُعد الفردي	- الإسهام في التنمية الذاتية الشاملة واحترام الذات والكفاءة الذاتية - تحسين الصحة والرفاهية	المرونة، والكفاءة الذاتية، والتفكير التأملي
التعلّم من أجل العيش المشترك/ البُعد الاجتماعي	- تبنيّ التحويل الاجتماعي الإيجابي - الإسهام في الحلول المستندة إلى المجتمع لمشكلات المجتمع - تحسين الانخراط الاجتماعي في العمل المجتمعي والتطوعية	المشاركة النشطة، والتضامن، والتفكير المشترك، والمسؤولية الاجتماعية، وإدارة الصراعات، وحلها.

المصدر: موقع منظمة اليونيسف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.unicef.org/mena/ar/

1.5.2- البعد الأداتي:

1.5.2.1- التعاون:

يعتبر التعاون من المهارات الأساسية الفعالة في حياة الإنسان بصفته كائنا اجتماعيا، ويشمل مهارات العمل الجماعي واحترام الآراء الأخرى والمدخلات، وقبول التغذية الراجعة، وحل النزاعات، والقيادة الفعالة، وتحقيق التوافق في عملية صنع القرارات وبناء العلاقات. يشعر الطلاب الذين يطورون مهارات التعاون، وخاصة أولئك الذين تعلموا بالعمل الجماعي، بقدر كبير من المتعة في التعلم وأداء أفضل فيما يتعلق بتحصيلهم الدراسي، بالإضافة إلى ممارستهم لسلوكات اجتماعية مرغوبة. ترتبط هذه النتائج الإيجابية بالتعلم والجوانب الفردية والمعرفية للتعاون، مما يجعل هذه المهارات الحياتية الأساسية عنصراً مهماً في تعزيز نتائج الطلاب ومعنوياتهم النفسية.

ويعمل الفرد المتعاون بفعالية واحترام مع أعضاء الفريق الذي ينتمي إليه، والفرق الأخرى، لتحقيق الأهداف المشتركة، وبالنظر إلى أهمية الجانب الفردي لهذه المهارة، نجد أن الأفراد الذين يتصرفون بشكل تعاوني وليس تنافسياً، أو يتبعون قواعد السلوك النزيه، هم مواطنون أكثر انخراطاً في بيئاتهم، ويسعون إلى القيام بعمليات ملائمة لتحقيق الإدماج وحل النزاعات.

وبما أن التعاون مفيد في حل المشكلات، ويشكل الأساس لبناء علاقات اجتماعية سليمة وناجعة، فهو يعد مهارة حياتية أساسية ترتبط مباشرة بإدارة الصراعات العائلية، والاجتماعية، والسياسية، وحلّها. وهكذا يؤدي التعاون دوراً حاسماً في ربط الجوانب التنافسية للعلاقات الإنسانية، وخصوصاً في بيئات الأعمال، وضرورة التعاون للتغلب بطريقة بناءة على مختلف القضايا المطروحة والوضعيات المشكلة الحياتية...

الجدول رقم 4: صلة التعاون (والمهارات ذات الصلة به) حسب أبعاد التعلم

الأبعاد	الصلة	المهارات ذات الصلة
التعلّم للمعرفة/ البُعد المعرفي	- تحسين مهارات التعلّم وعملياته ومخرجاته	مراقبة الذات، والتعلّم التعاوني، والإصغاء الفعّال
التعلّم للعمل/ البُعد الأداتي	- العمل بفعالية أكبر مع زملاء العمل والعملاء، بما في ذلك من خلال العمل الجماعي الفعّال - ضمان استدامة ريادة الأعمال والتنمية	مهارات فريق العمل لتحقيق الأهداف المشتركة، والتعاون في مكان العمل
التعلّم لنكون/ البُعد الفردي	- الإسهام في المهارات الاجتماعية بما في ذلك إدارة العلاقات لتنمية علاقات جيدة مع مختلف الأفراد والمجموعات	مفهوم الذات (كون الفرد متعاوناً)، وإدارة العلاقات، وتقدير الذات
التعلّم من أجل العيش لمشترك/ البُعد الاجتماعي	- تحسين الانخراط الاجتماعي نحو تعزيز المصلحة العامة؛ - تبنيّ العمليات الاجتماعية الإيجابية لمنع الصراعات وحلّها	احترام الآخرين، والإصغاء النَّشِط، وتمكين الآخرين، والعلاقات الشخصية البينية، والسلوك المسؤول، وإدارة الصراعات وحلّها

المصدر: موقع منظمة اليونيسف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.unicef.org/mena/ar/

1.5.2.2- التفاوض:

التفاوض عملية تواصلية وتفاهمية بين طرفين على الأقل تهدف إلى الوصول إلى اتفاقيات حول "المصالح المفترض أنها متباينة" (Pruitt ,1998). لذا، فإذا كانت المهارة الحياتية الأساسية "التفاوض" مرتبطة بعملية، فهي تترجم إلى قدرة الفرد على المشاركة التفاعلية والفعّالة في عملية تفاوض حتى خواتيمها، في ظل احترام الآخرين، مع المحافظة على كونه حازماً، ومتعاوناً، ويستخدم مهارات التواصل،

ويظهر مهارات القيادة مع كونه لبقاً، ويقول لا عندما تتهدد كرامة أو كينونة أحدهم.

يتم تطبيق التفاوض في اختصاصات مختلفة مثل علم النفس، أو علم الاجتماع، أو إدارة الصراعات، أو الاقتصاد، أو القانون، أو العلاقات الدولية. وقد تتنوع وجهات النظر حول طبيعة التفاوض الناجح ومعناه، عبر الاختصاصات، وفي سياقات مختلفة. بالتوافق مع توجيهات السياسة الحالية المتعلقة بالمفاوضات الإنسانية، فضلاً عن مرامي تعليم المواطنة، يتم اقتراح مقاربة تكاملية للتفاوض تؤكد على العمليات التعاونية بدلاً من العمليات التنافسية-التوزيعية. تركز هذه المقاربة التكاملية على تطوير اتفاقيات وحلول متبادلة المنفعة تستند إلى المصالح، والحاجات، والرغبات، والاهتمامات، والمخاوف المعترف بأهميتها لكلا الطرفين المعنيين (Fisher and Ury, 1991) بكلمات أخرى. ويتطلب نجاح عملية التفاوض أن يجتمع الطرفان معاً ويتَّوصلا سوية إلى الاتفاق المقبول لدى كليهما.

يكون الارتباط بين مهارات التواصل والتفاوض تبادلياً ومباشراً في المقاربة التكاملية Alfredson and (Cungu, 2008)؛ إذ يمكن لمهارات التفاوض مدعومة بالتواصل الفعّال أن تغير المواقف، وتمنع الوصول إلى طرق مسدودة، وحالات سوء التفاهم، أو تسمح بالتغلب عليها، وتساعد على تحسين العلاقات خصوصاً في السياقات متعددة الثقافات؛ حيث قد تسهم الثقافة في تشكيل أسلوب التفاوض (Wondwosen, 2006). كمكون أساسي من التفاوض، يقدم الإصغاء معلومات مهمة عن الآخرين، ويوضح أن أحد الطرفين ينتبه لأفكار الطرف الآخر ويحترم اهتماماته ومخاوفه، بالإضافة إلى ذلك، وبما أن المقاربة التكاملية تركز على بناء علاقات الثقة المتبادلة بين الأطراف، تكون مشاركة المعلومات بالغة الأهمية لكشف المصالح ومساعدة الأطراف على استكشاف المشكلات أو المخاوف.

الجدول رقم 5: صلة التفاوض (والمهارات ذات الصلة به) حسب أبعاد التعلم

الأبعاد	الصلة	المهارات ذات الصلة
التعلّم للمعرفة/ البُعد المعرفي	- تبنيّ عمليات التعلّم التفاوضية وضمان قدرة الأطفال على أن يكونوا سادة تعلّمهم الذاتي - منع التسلط والعنف في المدرسة	الحزم، والإصغاء النَّشِط، وطرح الأسئلة لتوضيح النقاط، والتأمل
التعلّم للعمل/ البُعد الأداتي	- تعزيز منع سوء المعاملة (ا انتهاك) والاستغلال في مكان العمل. - تبنيّ بيئة عمل ملائمة ومنتجة. - تحسين المقدرة على التوظّف وريادة الأعمال عند الأفراد الشباب	التأثير والتعاون القيادي، والعلاقات مع العملاء، والتخطيط الوظيفي
التعلّم لنكون/ البُعد الفردي	- الإسهام في التنمية الذاتية الشاملة واحترام الذات والكفاءة الذاتية. - تقوية مهارات التكيّف الفردية بغية تحقيق الحماية الذاتية	مهارات الرفض، والوعي الذاتي، واحترام الذات/الكفاءة الذاتية
التعلّم من أجل العيش المشترك/ البُعد الاجتماعي	- تعزيز مخرجات مقبولة من جميع الأطراف المشاركة في الصراع - تبنيّ ثقافة حقوق الإنسان	التواصل الفعّال، والإصغاء النَّشِط، والتفاعل الإيجابي، واحترام الآخرين.

المصدر: موقع منظمة اليونيسف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.unicef.org/mena/ar/

1.5.2.3- صنع القرارات:

ترتبط مهارات صنع القرار بالعمليات المعرفية الأساسية التي تشمل اختيار أفضل خيار من بين البدائل بناءً على معايير محددة (Wang, 2007). يتخذ الأفراد قرارات يومياً تؤثر على رفاهيتهم من خلال تأثيرات الخيارات التي يختارونها (WHO, 1997). تشمل مهارات صنع القرار عناصر من عدة تخصصات مثل علم النفس، الاقتصاد، والإحصاء، وهي مرتبطة بقوة بمهارات التفكير النقدي والتفاوض والتعاون.

تتأثر عملية اتخاذ القرار بعوامل مثل المعلومات المتاحة، الوقت، وضوح الأهداف، والخبرة السابقة، والتحيزات المعرفية (Dietrich, 2010; Thompson, 2009). يمكن اتخاذ القرارات بناءً على الحدس، التحليل المنطقي، أو مزيج منهما (Gigerenzer, 2007). القرارات المعقدة تتطلب عادة مقاربة منظمة تجمع بين الحدس والمنطق، وتستفيد من مهارات إدارة الذات لضبط ردود الأفعال غير المدروسة.

تتم عملية اتخاذ القرار عبر مراحل عدة، مثل تحديد الأهداف، فجمع المعلومات، وتطوير الخيارات، ثم التقييم واتخاذ القرار، والتنفيذ (Adair, 1985). واحدة من التحديات الرئيسية هي التغلب على التحيزات التي تؤثر في التفكير واتخاذ القرارات (Nemeth, 2012). تتضمن الجهود لتقليل التحيزات التثقيف والتدريب وتقنيات دراسة البدائل ودعوة وجهات النظر المتعارضة (Bazerman and Moore, 2008; Nemeth, 2012).

الجدول رقم 6: صلة مهارة صنع القرارات (والمهارات ذات الصلة به) حسب أبعاد التعلم

الأبعاد	الصلة	المهارات ذات الصلة
التعلّم للمعرفة/ البُعد المعرفي	- إعداد الأطفال للنجاح في عالم ريع التغيّر، ودعمهم في تبنيّ الخيارات الصحيحة حول التعلّم والمهنة - تبنيّ التعلّم المستقل وتحسين مخرجات التعلّم	إدارة المعرفة، وتحليل المعلومات، والتعلّم الذاتي
التعلّم للعمل/ البُعد الأداتي	- ضمان تنمية ريادة العمل والتشجيع على العمل للحساب الشخصي - تبنيّ الإدارة والقيادة التنظيميتين	تخطيط العمل، وتحديد الأهداف، والمهارات القيادية، والمجازفة، ومهارات السلامة
التعلّم لنكون/ البُعد الفردي	- تبنيّ تنمية الذات الشاملة واحترام الذات والكفاءة الذاتية - تعزيز صنع القرارات المسؤولة وتحسين الرفاهية في الأمد الطويل	تقرير المصير، وتعزيز الذات، وإدارة الوقت والإجهاد
التعلّم من أجل العيش المشترك/ البُعد الاجتماعي	- توجيه الأفراد والمجتمعات نحو صنع القرارات المسؤولة والأخلاقية فيما يخصّ التنمية المستدامة والاندماج الشامل في المجتمع لتحسين الانخراط الفعّال في هيئات صنع القرارات في إدارة المدارس	التفكير التحليلي، والتفكير الأخلاقي

المصدر: موقع منظمة اليونيسف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.unicef.org/mena/ar/

1.5.3- البعد الفردي:

1.5.3.1- إدارة الذات:

تمثل إدارة الذات قدرة الفرد على تنظيم سلوكاته وعواطفه، مما يعزز تحقيق الذات، ويقلل من خطر الاستغلال. ومع ذلك، فهي غالباً ما تُغفل في مناهج التعليم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (UNICEF, 2017). في العمل، تعتبر مهارات إدارة الذات، مثل ضبط النفس وإدارة الضغط، ضرورية للاشتغال ومواجهة التحديات. والأفراد الواثقون والموجهون ذاتياً يميلون للتعاون والبحث عن حلول مستدامة، مما يعزز التضامن، مما يجعل هذه المهارات جوهرية في التعليم القائم على الأخلاق.

إدارة الذات تشمل مجموعة من المهارات مثل ضبط النفس والكفاءة الذاتية والوعي الذاتي، وهي قابلة للتطبيق في جميع مجالات الحياة (Brewer, 2013). الدماغ يحتوي على آليات لتنظيم الذات، وتتحسن قدرة الفرد على ضبط السلوك بمرور الوقت، بدءاً من الطفولة حتى البلوغ (Zimmerman and Schunk, 2011; Blakemore and Choudhury, 2006).

ضبط النفس، كجزء من إدارة الذات، يتطلب القدرة على تنظيم العواطف والسلوكيات لتجنب التأثيرات الصحية السلبية (WHO, 1997). يشمل ضبط النفس التعامل مع الاندفاعية، قلة الإصرار، المخاطرة، التمركز حول الذات، والمزاج المتقلب. يمكن تحسين مهارة ضبط النفس منذ الطفولة وتعلمها في مراحل لاحقة (Gutman and Schoon, 2013).

الكفاءة الذاتية، التي تنبع من إدارة الذات، تعزز الإيمان بالقدرات الفردية وتحفز مواجهة التحديات بدلاً من تجنبها (Bandura, 1994). هذا يعزز الاستعداد لمواجهة البيئات المعقدة ويقلل من التوتر، مما يجعل الكفاءة الذاتية مهارة حيوية للحياة (Gutman and Schoon, 2013).

الجدول رقم 7: صلة مهارة إدارة الذات (والمهارات ذات الصلة به) حسب أبعاد التعلم

الأبعاد	الصلة	المهارات ذات الصلة
التعلّم للمعرفة/ البُعد المعرفي	- تحسين قدرة الطلاب على إدارة عواطفهم في المدرسة والتركيز على التعلّم - تحسين عمليات التعلّم ومخرجاته	التحكم الذاتي، والكفاءة الذاتية، والمثابرة والإصرار، والمواظبة
التعلّم للعمل/ البُعد الأداتي	- إعداد روّاد أعمال أكفاء وناجحين - تحسين الإدارة والإنتاجية في مكان العمل	الكفاءة الذاتية، وإدارة الوقت، والمهارات التنظيمية، والموثوقية
التعلّم لنكون/ البُعد الفردي	- الإسهام في التنمية الذاتية الشاملة واحترام الذات والكفاءة الذاتية - تنمية تحديد الأهداف الشخصية والتخطيط للحياة تنمية الثقة بالنفس	تحديد الأهداف، والتخطيط للحياة، والاستقلالية، والسيادة، والمساعدة الذاتية
التعلّم من أجل العيش المشترك/ البُعد الاجتماعي	- تبنيّ الوعي الاجتماعي النقدي - الإسهام في تحقيق التلاحم الاجتماعي من خلال الانخراط الاجتماعي	التوجّه الذاتي، والتأمل الذاتي، والوعي الذاتي، والوعي النقدي، والوعي الاجتماعي

المصدر: موقع منظمة اليونيسف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.unicef.org/mena/ar/

1.5.3.2- الصمود:

لم يتم التوصل بعد إلى تعريف موحد لمصطلح "الصمود"، ربما بسبب استخدامه الموسع مؤخرًا للإشارة إلى نطاق واسع من السياقات، مثل التكيف مع الضغط والإجهاد أو التعامل مع الإساءة، والتطرف، والصراعات، والنزاعات. الصمود يعتمد على السياق ويعني القدرة على تجاوز التحديات بنجاح (American Psychological Association, 2010)، ويشمل الحفاظ على صحة ذهنية جيدة وتحمل الضغوط اليومية (Waugh et al., 2008) والتغلب على التحديات التي تؤثر سلباً على رفاهية الأفراد (UNESCO, 2017).

الصمود لا يعني عدم الشعور بالصعوبات، بل يتطلب مواجهة المحن بشكل بناء. في السياقات المعقدة،

ويُفهم الصمود كمهارة حيوية لمواجهة التهديدات بطريقة منظمة وبناءة (Marie et al., 2016). في حالات التطرف والصراعات، يشمل الصمود مقاومة الأفكار والسلوكيات السلبية المرتبطة بالكراهية والعنف (UNESCO, 2017). وهو يتطلب المثابرة والعزم، ويتداخل مع مفهوم الإصرار، الذي يتعلق بالقدرة على تحقيق الأهداف طويلة الأجل من خلال الشغف والمثابرة (Duckworth et al., 2007). الصمود يُعتبر مجموعة من العمليات القابلة للتعديل، يمكن تعلمها وتطويرها، مما يجعله مهارة أساسية للأطفال والشباب في هذه المناطق (Dougherty et al., 2013).

الجدول رقم 8: صلة مهارة الصمود (والمهارات ذات الصلة به) حسب أبعاد التعلم

الأبعاد	الصلة	المهارات ذات الصلة
التعلّم للمعرفة/ البُعد المعرفي	- إعداد الأطفال لمواجهة التحديات الصعبة في المدرسة وفي الحياة لاحقاً - تحسين إستراتيجيات الوقاية، والتكيّف لدى المتعلّمين في سياقات الطوارئ	التأقلم مع الإجهاد، والتفكير التحليلي والإبداعي، والعلاقات الإيجابية بين الأقران
التعلّم للعمل/ البُعد الأداتي	- التغلب على الصعوبات في مكان العمل - التكيّف مع البطالة	التحكم بالإجهاد، وقابلية التكيّف
التعلّم لنكون/ البُعد الفردي	- تطوير آليات تكيّف كلية تستند إلى تنمية الذات واحترام الذات والكفاءة الذاتية - تحسين السلوكيات الصحية	الكفاءة الذاتية، وتنمية الذات، والتنظيم، والسيادة، والعاطفي والسلوكي
التعلّم من أجل العيش المشترك/ البُعد الاجتماعي	- تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الاستجابة لسياقات الطوارئ - تحويل الصدمات إلى فرص للتنمية - كشف الأسباب الجذرية للضعف والفقر ومعالجتها	التكيّف مع المحن، والتضامن، والتخفيف، والتأهب لحالات الطوارئ

المصدر: موقع منظمة اليونيسف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.unicef.org/mena/ar/

15.3.3- التواصل:

يمثل التواصل تبادل المعلومات وفهمها بين الأفراد، ويشمل التواصل اللفظي وغير اللفظي، والشفهي والمكتوب، والحضوري وعن بعد... وهو ضروري لإقامة العلاقات الشخصية، وتقدير الذات والكفاءة الذاتية. كما يعزز التفاهم الاجتماعي، والنجاح في المجتمع، وإدارة العلاقات، بما في ذلك كسب الصداقات والحفاظ عليها.

وتعتبر مهارات التواصل جزءاً أساسياً من عملية التعلم؛ حيث تساهم في تطوير القدرات على التحدث الفعال والإصغاء النشط، وتزداد أهميتها مع تطور تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام. كما أن الأساليب التربوية التفاعلية والتشاركية تُعتبر أدوات فعالة لتحسين هذه المهارات.

في عالم العمل، تقوم مهارات التواصل بدور مهم في الارتقاء المهني والنجاح الوظيفي، مما يجعلها من المهارات الحياتية المطلوبة بشدة. والتواصل الفعّال يعزز المواطنة الواعية والنشيطة، ويساهم في فهم النقاش العام وتفادي لغة التمييز، مما يحسن التفاهم الاجتماعي.

يشمل التواصل تبادل المعنى والمعلومات بين الأفراد (Keyton, 2011; Lunenberg, 2010; Castells, 2009)، ويحدث في سياق العلاقات الاجتماعية. وتُظهر الأبحاث أن تطوير مهارات التواصل يتطلب سياقاً اجتماعياً وتفاعلاً مستمراً (Kuhl, 2011)، كما أن تعلم لغة ثانية يسهل في الصغر، ويصبح أكثر صعوبة مع تقدم العمر بسبب التغيرات في مرونة الدماغ (Royal Society, 2011).

وتُعتبر مهارات التواصل أساسية لاكتساب وتطوير مهارات حياتية أخرى مثل التفاوض، التعاطف،

والتعاون. على الرغم من الجدل حول وجود أنماط تواصل مختلفة بين فئات مجتمعية مختلفة، فإن التواصل يبقى مهارة حيوية تؤثر على الأدوار الاجتماعية في المدرسة والعمل والمجتمع.

الجدول رقم 9: صلة مهارة التواصل (والمهارات ذات الصلة به) حسب أبعاد التعلم

الأبعاد	الصلة	المهارات ذات الصلة
التعلّم للمعرفة/ البُعد المعرفي	- القدرة على التعبير عن حجة منطقية شفهياً وكتابياً - تنمية عادة القراءة بطلاقة والكتابة بوضوح ودقة وانسجام لطيفٍ من الأهداف والمتلقين	مهارات العرض، وتوضيح وشرح الأفكار والمفاهيم بوضوح، والوعي بهدف التواصل وسياقه وجمهوره، والإصغاء النَّشِط
التعلّم للعمل/ البُعد الأداتي	- تمكين العمل الفعّال مع الأفراد الآخرين - الاستخدام الفعّال لمختلف وسائل التواصل لتحسين الكفاءة والإنتاجية - تحسين المقدرة على التوظّف من أجل إيجاد العمل والاحتفاظ به (بما في ذلك مهارات المقابلة وسلوكيات مكان العمل والعلاقات مع العملاء)	مهارات التقدم للوظائف، مهارات المقابلات، مهارات الإقناع، مهارات العرض الشفهي الرسمي، تخطيط التواصل المكتوب وتقييمه ذاتياً
التعلّم لنكون/ البُعد الفردي	- تنمية الثقة بالنفس والتمكين الشخصي من خلال المهارات الفعّالة في تقديم الذات والمهارات الاجتماعية\بناء العلاقات	إدارة العلاقات، إدراك الذات، وتقديم الذات
التعلّم من أجل العيش المشترك/ البُعد الاجتماعي	- تواصل الأفكار مع مختلف أنواع الجمهور مع احترام وجهات النظر الأخرى - تفادي طرائق التواصل التمييزية، والتي يُحتمل أن تؤدي إلى صراعات - تعزيز التفاهم بين مختلف فئات السكان والإسهام الإيجابية في إدارة المجتمع	مهارات الحوار والإصغاء النَّشِط، التواصل التعاطفي ثنائي الاتجاه، وتجنّب اللغة التمييزية، والتأكيد المناسب

المصدر: موقع منظمة اليونيسف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا /https://www.unicef.org/mena/ar

1.5.4- البعد الاجتماعي

1.5.4.1- احترام التنوع

يُعتبر احترام التنوع مهارة شخصية بينية أساسية في مبادرات تعليم المهارات الحياتية والمواطنة. يستند هذا المفهوم إلى فكرة أن جميع البشر يتشاركون في عالم أخلاقي مشترك، ويجب الاعتراف بقيمة كل فرد واختلافاته (Janoff Bulmann et al., 2008). يشمل احترام التنوع فهم الاختلافات الفردية المتعلقة بالعرق، واللغة، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والعمر، والقدرات البدنية، والمعتقدات الدينية والسياسية، وغيرها. ويتجاوز احترام التنوع التسامح السلبي ليعزز القيمة المتساوية للناس دون تعالٍ (UNICEF, 2007).

في سياقات الصراع وما بعد الصراع، يمكن تعزيز التنوع بسهولة أكبر مقارنة ببقية المهارات الحياتية مثل التعاطف والإيثار. هنا، لا يعني الاحترام التوافق، بل الاعتراف بحق الآخرين في التعبير عن آرائهم (Janoff Bulman et al., 2008). حتى في السياقات الخالية من الصراعات، ويُعد احترام التنوع شرطاً أساسياً لقبول التعددية، والاعتراف بالاختلافات في المكانة، وعلاقات السلطة بين المجموعات.

الجدول رقم 10: صلة مهارة احترام التنوع (والمهارات ذات الصلة به) حسب أبعاد التعلم

الأبعاد	الصلة	المهارات ذات الصلة
التعلّم للمعرفة/ البُعد المعرفي	- تبنيّ توفير التعليم الشامل والعادل - تعزيز مناخ تعلّم إيجابي	التفكير التحليلي، والإصغاء النَّشِط
التعلّم للعمل/ البُعد الأداتي	- منع الصراعات في مكان العمل - منع الممارسات التمييزية في مكان العمل	قابلية التكيّف والمرونة، التوجه نحو العملاء، مهارات فريق العمل
التعلّم لنكون/ البُعد الفردي	- اختبار الفرضيات وفهم التحيّزات الشخصية	احترام الذات، والتحكّم بالذات
التعلّم من أجل العيش المشترك/ البُعد الاجتماعي	- تشجيع التسامح النَشِط في المجتمع - تبنيّ عمليات المصالحة في سياق الصراع - تقوية إدماج المجتمعات المهمّشة ومشاركتها في المجتمع	التسامح النَّشِط، والتفاعل الاجتماعي

المصدر: موقع منظمة اليونيسف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا /https://www.unicef.org/mena/ar

1.5.4.2- التعاطف:

يمثل التعاطف القدرة على فهم مشاعر الآخرين ومعايشتها دون إصدار أحكام (Salovey and Mayer, 1990). يعتبر التعاطف من العناصر الأساسية في علم النفس الاجتماعي والتنموي والعلوم العصبية المعرفية، وهو مهم لتعزيز السلوكيات الإيجابية وتيسير التفاعلات الاجتماعية. كما يساهم في حماية الآخرين، وقد يحفز الرغبة في مساعدتهم حتى على حساب الشخص نفسه.

يساهم التعاطف في تحسين الكفاءة الاجتماعية وبناء علاقات ذات مغزى، ويحفز السلوك الإيثاري (McDonald and Messinger, 2012). كما أن له دوراً في ضمان الحقوق وتحقيقها بشكل فعال (Jönsson and Hall, 2003).

تنمو القدرة على التعاطف بسرعة في سن مبكرة وتعتبر سمة اجتماعية إيجابية تساعد في سلوكيات المساعدة خلال سن البلوغ المبكر (Eisenberg et al., 1999). يعزز التعاطف لدى المتعلمين الناجحين (Jones, 1990). ومن العوامل المؤثرة في تطوير مهارات التعاطف تشمل الوراثة، التطور العصبي، المزاج، والتنمية الاجتماعية (McDonald and Messinger, 2012).

الجدول رقم 11: صلة مهارة التعاطف (والمهارات ذات الصلة به) حسب أبعاد التعلم

الأبعاد	الصلة	المهارات ذات الصلة
التعلّم للمعرفة/ البُعد المعرفي	- تبنيّ المزيج النقدي للعاطفة والإدراك والذاكرة من أجل التعلّم الناجح	احترام الآخرين، والتعاون، وتنظيم الذات
التعلّم للعمل/ البُعد الأداتي	- تسهيل الأعمال الناجحة من خلال القيادة المتجاوبة وتحفيز بيئة العمل	التوجّه الخدمي واحتياجات الزبائن، والإصغاء النَّشِط، والعمل بروح الفريق
التعلّم لنكون/ البُعد الفردي	- تحفيز السلوك الاجتماعي الإيجابي وتثبيط العدوانية وتمهيد الطريق للمنطق الأخلاقي	فهم العواطف وإدارتها، الإصغاء النَّشِط، واحترام الآخرين، والسيادة
التعلّم من أجل العيش المشترك/ البُعد الاجتماعي	- تنمية ثقافة تُقدّر الإدماج وتستجيب بطرائق عملية تنمّ عن الاهتمام بضحايا العنف وإغناء احترام الشخص لغيره والشعور بالمسؤولية تجاهه	فهم الآخرين، والاهتمام بالآخرين، وتحديد السلوكيات المؤذية وغير المؤذية، والسلوك الإيثاري، وحلّ الصراعات

المصدر: موقع منظمة اليونيسف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.unicef.org/mena/ar/

1.5.4.3- المشاركة:

تُعرَف المشاركة بأنها الإسهام في العمليات والقرارات والنشاطات وتأثيرها (UNICEF, 2001). تُعتبر المشاركة مهارة حياتية أساسية؛ حيث تمكّن الأفراد والمجتمعات وتدعم الإبداع. في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يسهم الأفراد التشاركيون بفعالية في بناء مجتمعات ديمقراطية وممارسة حقوق الإنسان.

تبدأ الحاجة لمهارات المشاركة منذ الطفولة؛ حيث يطور الأطفال مهارات تسمح لهم بالمشاركة في القسم، مثل طرح الأسئلة والتطوع، مما يعزز فرص التعلم. وعندما يُمنح الأطفال فرصة للمشاركة في تعليمهم، يشعرون بالاحترام ويحققون نتائج أفضل، مما يحسن بيئة المدارس ويعزز التعاون والانضباط.

تعكس مهارات المشاركة حقوق الإنسان الأساسية، كما ورد في مواثيق حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك الحق في المشاركة في الحكومة، الحياة الثقافية، التجمع السلمي، وتشكيل الاتحادات...

الجدول رقم 12: صلة مهارة المشاركة (والمهارات ذات الصلة به) حسب أبعاد التعلم

الأبعاد	الصلة	المهارات ذات الصلة
التعلّم للمعرفة/ البُعد المعرفي	- تحسين عمليات التعلّم ومخرجاته - تحسين الممارسات الديمقراطية في المدرسة	الاصغاء النَّشِط، والتخطيط والتنظيم، والحوار، والعرض، والتركيز، والتفكير التحليلي
التعلّم للعمل/ البُعد الأداتي	- تعزيز أماكن العمل الصحية - تحسين أخلاقيات العمل وحقوق الإنسان في مواقع العمل	الإدارة التنظيمية، والتواصل الفعّال
التعلّم لنكون/ البُعد الفردي	- الإسهام في التنمية الذاتية الشاملة واحترام الذات والكفاءة الذاتية - تنمية مهارات تحديد الأهداف الشخصية والتخطيط للحياة	الثقة بالنفس، والسيادة
التعلّم من أجل العيش المشترك/ البُعد الاجتماعي	- الإسهام في مواطنة ديمقراطية حقيقية - تحسين رفاهية المجتمع	الحوار، والإصغاء النَّشِط، والتفكير النقدي والتحليلي

المصدر: موقع منظمة اليونيسف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.unicef.org/mena/ar/

2. تعليم المهارات الحياتية لدى الشباب وتطويرها

في عالم سريع التغير ومتسارع الخطى، تصبح المهارات الحياتية حجر الزاوية لبناء مستقبل ناجح ومستدام للشباب. إن تعليم وتطوير هذه المهارات ليس مجرد عملية أكاديمية، بل هو استثمار حيوي في تشكيل شخصيات الشباب المواطن، وتمكينهم من مواجهة تحديات الحياة بفعالية وثقة. المهارات الحياتية، كما أشرنا آنفا، تشمل مجموعة متنوعة من القدرات الضرورية للنجاح في الحياة اليومية، مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والتواصل الفعّال، وإدارة الوقت... من خلال توفير تعليم شامل وموجه لهذه المهارات، نتمكن من تجهيز الشباب ليكونوا أكثر استعدادًا للمشاركة الفعّالة في المجتمع وسوق العمل. تسهم هذه المهارات في تعزيز الاستقلالية، تطوير قدرة الشباب على اتخاذ قرارات مدروسة، وتحقيق التوازن بين جوانب حياتهم المختلفة. في هذا السياق، تعتبر البرامج التعليمية والأكاديمية التي تركز على المهارات

الحياتية ضرورية لبناء جيل قادر على التكيف مع التغيرات السريعة والتحديات المعقدة في العالم المعاصر. وينبغي ضرورة أن ننطلق من مبادئ ومرتكزات، قبل الحديث عن الطرق والآليات.

2.1 - مبادئ ومرتكزات

2.1.1- الأساس النَّظري في المهارةِ هو أن كلُّ مهارةٍ لها أساسُها النَّظري الذي يرتبطُ بجانبٍ اعتقادي وجداني وآخر أدائي، وهنا يسري على المعارف والمهارات والقيم، لأننا لا يمكن إغفال أو تجاوز خصوصيات الفئة المستهدفة، ولعل أهم مكونات هذه الخصوصية هي الدين والثقافة والذهنية الجمعية؛

2.1.2- المنطلقِ العلمي الصَّحيح، والتدريب الفني الجاد؛ وهذان المبدآن متلازمان لا يفترقان؛ بحث لا يمكن اعتماد أي مهارة بناء على علم فاسد، أو دون إسناد علمي؛

2.1.3- الممارسة الموجهة ثم المستقلة لأنَّها ركنٌ من أركان اكتساب المهارةِ، لأن منهجية نقل المعارف والمهارات والقيم عبر التاريخ، تخضع لمنطق علمي، قد تختلف مقارباته، ولكن الثابت في كل النظريات والمقاربات والاستراتيجيات أن الإنسان يتعلم وسط جماعة الأقران انطلاقا من تجربة سابقة عموما، وأن التربية تتم من راشد نحو طفل أو شاب، أو من خبير ممارس نحو متعلم مبتدئ، فالكل أصبح يجمع على أن التعلم بالممارسة من أنجع الطرق قديما وحديثا؛

2.1.4- توفر شروط ومجال ممارسة المهارة المطلوبة، وذلك بتوفير الشروط المادية والمعنوية للتعلم ولو في حدها الأدنى؛

2.1.5- المراجعة والتكرار لأن العادة هي الممارسة على فترات زمنية طويلة لتنتقل إلى لاوعي الممارس.

2.2- طرائق ومقاربات

تهدف المهارات الحياتية إلى تزويد الشباب بالقدرات اللازمة لمواجهة التحديات اليومية وتحقيق النجاح الشخصي والمهني. لتحقيق ذلك بفعالية، يتم اعتماد مجموعة متنوعة من الطرائق والمقاربات التعليمية. فيما يلي نظرة على بعض الطرائق والمقاربات الرئيسية، وسنخص بالذكر نموذجين، هما:

- اعتماد البراديغم: عملي-نظري-عملي، وذلك من خلال الممارسة التبصرية، ثم التأصيل النظري فتحليل الممارسة والضبط والتعديل، ثم العودة إلى الممارسة المعدلة، وهكذا تستمر عملية بناء وتطوير الممارسات المهارية...

- اعتماد نموذج التعليم الصريح، وذلك بالانطلاق من النمذجة فالممارسة الموجهة تحت إشراف الراشد الخبير، وبعدها وفي إطار التملك التدريجي، ومن خلال الممارسة المستقلة المتبصرة يتمكن المستفيد من تعزيز مهاراته وتطويرها...

انطلاقا من هاتين المقاربتين، يمكن اقتراح مجموعة من الطرائق، على سبيل الاستئناس، وإلا فالخبير الممارس هو المؤهل لاختيار الطرق المناسبة باعتبار خصوصيات الفئة المستهدفة وواقع التنزيل، وفيما يأتي نذكر بعضا من هذه الطرائق:

2.2.1- التعليم القائم على أداء المهام

من المعلوم، أن هذا النهج يركز على تعلم المهارات من خلال تنفيذ مهام حقيقية واقعية أو مكافئة، من خلال الأنشطة العملية مثل مشاريع المجموعة، وحل المشكلات، والتدريب على سيناريوهات الحياة الواقعية، يتعلم الشباب كيفية تطبيق المهارات الحياتية في سياقات حقيقية أو مماثلة. تساهم هذه الطريقة في تطوير القدرة على التفكير النقدي وحل المشكلات، وتعزز التعاون والابتكار، والتعلم عبر الممارسة.

2.2.2- التعلم من خلال التجربة

تعتبر التجربة الشخصية والتعلم من الأخطاء جزءًا أساسيًا من تطوير المهارات الحياتية. من خلال

التعرض لمواقف حقيقية أو محاكاة لمواقف حقيقية، يتمكن الشباب من اكتساب الخبرات التي تساعدهم على تحسين مهاراتهم في التواصل، إدارة الوقت، واتخاذ القرارات. يشمل هذا النهج أيضًا أنشطة مثل التدريب الداخلي، والبرامج التطوعية، والمشاركة في الأندية المدرسية والجامعية.

2.2.3- التدريب الشخصي والممارسة الموجهة

توفير التوجيه الشخصي والتدريب من قبل ذوي علم وخبرة، يمكن أن يكون فعالًا جدًا. من خلال جلسات التوجيه، يتلقى الشباب إشرافًا وتغذية راجعة مباشرة حول كيفية تحسين مهاراتهم. يمكن أن يشمل ذلك تطوير خطط عمل شخصية، من قبيل تحديد الأهداف، والتخطيط للمستقبل، مما يعزز الوعي الذاتي والثقة بالنفس.

2.2.4- التعلم التعاوني

التعلم التعاوني يشجع الشباب على العمل معًا في مجموعات لتبادل الأفكار وحل المشكلات. من خلال هذه الطريقة، يتعلمون مهارات العمل الجماعي والتواصل والتعاون، ويكتسبون القدرة على التعامل مع اختلافات الرأي وبناء توافقات، والتفاعل مع الآخرين، ويعزز أيضًا القدرة على التفاوض وحل النزاعات بطرق بناءة.

2.2.5- التعليم باستعمال واستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال

توفر التكنولوجيا الحديثة أدوات وموارد تعليمية مبتكرة، تشمل هذه الموارد الدورات التدريبية عبر الإنترنت، والمحاكيات التي تتيح للشباب ممارسة المهارات الحياتية في بيئات افتراضية. توفر هذه الأدوات المرونة وتتيح التعلم الذاتي، مما يسمح للشباب بالتحكم في وتيرة تقدمهم.

2.2.6- المشاركة المجتمعية

تشجيع الشباب على المشاركة في الأنشطة المجتمعية، وذلك يساهم في تطوير مهارات القيادة، والتنظيم، والتواصل لديهم. فالعمل في مشاريع خدمة المجتمع أو التفاعل مع مختلف الفئات الاجتماعية يساعد في تعزيز حس المسؤولية الاجتماعية والقدرة على التأثير الإيجابي في المجتمع.

2.2.7- التقييم والتغذية الراجعة

من الضروري تقييم تقدم الشباب بشكل دوري وتقديم تغذية راجعة بناءة. وذلك لأن التقييم المنتظم يساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتعزيز، والأخرى التي تحتاج إلى ضبط وتعديل من أجل التطوير.

2.3 – كيف يتعلم الشباب؟

تُعتبر مرحلة الشباب أكثر المراحل العمرية أهمية وحرجا في حياة الإنسان؛ حيث تشهد تطورات مهمة خاصة على الصعيدين الجسدي والعقلي. وفقاً لمجموعة من الدراسات والنظريات العلمية في مجال علم النفس النمو، يمكننا تلخيص خصائص مرحلة الشباب وكيفية تعلم الشباب كما يلي:

2.3.1- خصائص مرحلة الشباب

2.3.1.1- التطور الجسدي

خلال مرحلة الشباب، تستمر عملية النضج الجسدي التي بدأت في فترة المراهقة؛ بحيث يشهد الجسم تغييرات في النمو والقوة البدنية، ويكتمل نضوج الجهاز العصبي والهرموني.

2.3.1.2- التطور العقلي

يُظهر الشباب تطورًا في قدراتهم العقلية، بما في ذلك التفكير المجرد والتحليل المعقد. ويظهرون قدرة متزايدة على التفكير النقدي واتخاذ القرارات بشكل مستقل. هذا يعود جزئيًا إلى النضوج في القشرة الأمامية للدماغ، وهي المنطقة المسؤولة عن الوظائف التنفيذية مثل التخطيط واتخاذ القرارات.

2.3.1.3- التطور العاطفي

تتميز هذه المرحلة ببحث الشباب عن الهوية الذاتية وتعزيز الاستقلالية. يمكن أن يترافق ذلك مع تقلبات عاطفية ملحوظة؛ حيث يسعى الشباب لإيجاد مكانتهم في المجتمع وتحديد أهدافهم الشخصية والمهنية.

2.3.1.4- التطور الاجتماعي

يبدأ الشباب في بناء علاقات أكثر نضجًا ويصبحون أكثر اهتمامًا بالروابط الاجتماعية والعلاقات الشخصية. يُعزز من ذلك البحث عن الانتماء والقبول الاجتماعي في بيئات جديدة، مثل الجامعة أو سوق العمل.

2.3.2- كيف يتعلم الشباب

2.3.2.1- التعلم النشط والتجريبي

تشير الأبحاث إلى أن الشباب يتعلمون بشكل أفضل من خلال التجربة العملية والتفاعل المباشر مع البيئة. هذا يتضمن استخدام الطرق التفاعلية مثل المشاريع الجماعية والمشاركة في أنشطة تتطلب حل المشكلات.

2.3.2.2- التفكير النقدي وحل المشكلات

يطور الشباب قدراتهم على التفكير النقدي من خلال تحليل المعلومات وتجربتها بطرق مختلفة. ويُشجع الشباب على التفكير في بدائل متعددة واتخاذ قرارات مبنية على الأدلة والنتائج المحتملة.

2.3.2.3- التعلم الاجتماعي والتعاوني

يميل الشباب إلى الاستفادة من التعلم من خلال التفاعل مع أقرانهم. وهذا يشمل التعلم في مجموعات؛ حيث يمكن تبادل الأفكار والمعرفة، مما يعزز الفهم والتعلم العميق.

2.3.2.4- التحفيز والتقدير

يقوم التحفيز الشخصي بدور كبير في عملية التعلم لدى الشباب. ويمكن أن يكون التحفيز الداخلي، مثل الفضول الشخصي، أو التحفيز الخارجي مثل المكافآت والتقدير من الأفراد الآخرين، مما يساهم في تعزيز الدافع للتعلم والإنجاز.

2.3.2.5- تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

تتسم هذه المرحلة بزيادة استخدام التكنولوجيا في عملية التعلم؛ بحيث يستفيد الشباب من الموارد التعليمية عبر الإنترنت بشكل أكبر، مثل الدورات التعليمية، والمحتوى الرقمي، والتطبيقات التفاعلية، التي توفر طرقًا متنوعة للتعلم والتفاعل.

2.4– تعلم وتعليم المهارات الحياتية في المرحلة الجامعية

باعتبار المهارات الحياتية مجموعة من القدرات التي تساعد الأفراد على التعامل بفعالية مع التحديات اليومية والمواقف الحياتية. تشمل هذه المهارات التواصل، وحل المشكلات، وإدارة الوقت، والتفكير النقدي، ومهارات العمل الجماعي. وتهدف هذه المهارات إلى تعزيز الكفاءة الشخصية والمهنية للطلاب.

2.4.1- أهمية تعلم المهارات الحياتية في المرحلة الجامعية

2.4.1.1- إعداد الطلاب لسوق العمل

أظهرت الدراسات أن المهارات الحياتية تلعب دورًا كبيرًا في نجاح الأفراد في سوق العمل. وفقًا لتقرير جمعية تطوير المهارات (Association for Talent Development)، فإن 75% من أصحاب العمل يعتقدون أن المهارات الشخصية مثل التواصل والعمل الجماعي أساسية لنجاح الموظف (ATD, 2019).

2.4.1.2- تحسين الأداء الأكاديمي

تعلم المهارات الحياتية مثل إدارة الوقت وحل المشكلات يمكن أن يحسن الأداء الأكاديمي للطلاب. تشير دراسة أجراها جامعيون في جامعة فلوريدا إلى أن الطلاب الذين يمتلكون مهارات تنظيم الوقت ومهارات دراسية متقدمة يظهرون نتائج أكاديمية أفضل (University of Florida, 2020).

2.4.1.2- تعزيز النمو الشخصي

تعزز المهارات الحياتية من نمو الطلاب الشخصي والاجتماعي، مما يساعدهم على بناء علاقات صحية والتعامل مع الضغوط بفعالية. تقرير صادر عن مركز التعليم والشباب العالمي يوضح أن المهارات الحياتية تسهم في تطوير الذات والثقة بالنفس (Global Youth Education Center, 2021).

2.5– سبل تطوير تعليم المهارات الحياتية لدى الراشدين

تدمج العديد من الجامعات المهارات الحياتية في المقررات الأكاديمية بشكل عرضاني متكامل. على سبيل المثال، تقدم جامعة هارفارد برامج دراسية تحتوي على وحدات خاصة بالمهارات الشخصية ضمن المواد الأكاديمية (Harvard University, 2022).

2.5.1- برامج التدريب وورش العمل

تقدم الجامعات برامج تدريبية وورشات عمل متخصصة في المهارات الحياتية. تشير دراسة من جامعة ولاية أوهايو إلى أن البرامج المخصصة لتدريب الطلاب على المهارات الحياتية تكون فعالة في تحسين قدرة الطلاب على التعامل مع مواقف الحياة اليومية (Ohio State University, 2021).

2.5.2- التعلم القائم على المشروع

استخدام أساليب التعلم القائم على المشروع يساهم في تعليم المهارات الحياتية من خلال التفاعل العملي. يبين تقرير من جامعة جنوب كاليفورنيا أن التعلم القائم على المشروع يعزز مهارات العمل الجماعي وحل المشكلات (University of Southern California, 2020).

2.5.3- التوجيه والإرشاد الأكاديمي

توفر الجامعات برامج توجيه وإرشاد أكاديمي تساعد الطلاب على تطوير مهارات حياتية مثل إدارة الوقت والتخطيط. تؤكد دراسة من جامعة كولومبيا أن الإرشاد الأكاديمي الفعال يمكن أن يعزز من كفاءة الطلاب في تطوير مهارات حياتية مهمة (Columbia University, 2021).

2.5.4- التقييم والقياس

يتم تقييم فعالية تعليم المهارات الحياتية من خلال أدوات قياس متنوعة مثل الاستبيانات والتقييمات الذاتية. تسلط دراسة من جامعة نيوزيلندا الضوء على أهمية التقييم المستمر في تحسين برامج تعليم المهارات الحياتية (University of New Zealand, 2022).

3. آليات نقل المهارات الحياتية: مقاربة التثقيف بالنظير نموذجا

كما أسلفنا الذكر، تعتبر المهارات الحياتية أساسية لبناء قدرات الشباب في مواجهة تحديات الحياة اليومية. ومن بين الأساليب الفعالة لنقل هذه المهارات، تبرز مقاربة التثقيف بالنظير كأداة قديمة قدم الإنسان، تم إحياؤها وتقعيدها علما، وهي تعتمد على التعلم من الأقران في بيئات متشابهة، مما يسهم في تعزيز فهم المهارات وتطبيقها بشكل عملي. تهدف هذه المقاربة إلى تعزيز التفاعل بين الشباب، وتشجيعهم على تبادل الخبرات والمعارف بطريقة تفاعلية وداعمة، مما يساهم في تمكينهم من التكيف مع التحديات وتطوير قدراتهم بشكل مستدام. سنستعرض في يأتي آليات نقل المهارات الحياتية، مع التركيز على فعالية التثقيف بالنظير كنموذج رائد في هذا المجال.

3.1– مجالات تعليم المهارات الحياتية لدى الشباب

3.1.1- الأنشطة الطلابية

توفر الأنشطة الطلابية مثل النوادي والمنظمات الطلابية فضاءات لتعلم المهارات الحياتية من خلال التفاعل والعمل الجماعي. ولقد أوضحت دراسة من جامعة بوسطن أن المشاركة في الأنشطة الطلابية تساهم في تطوير مهارات القيادة والتعاون (Boston University, 2021).

3.1.2- العمل التطوعي

يعد العمل التطوعي مجالا مهماً لنقل المهارات الحياتية؛ حيث يتيح للشباب فرصة تطوير مهارات التنظيم والتواصل وحل المشكلات من خلال التجربة العملية. يؤكد تقرير من مركز العمل التطوعي الدولي أن العمل التطوعي يعزز من المهارات الشخصية والاجتماعية (International Volunteer Center, 2022).

3.1.3- التكنولوجيا ووسائل الإعلام، ونجد منها:

3.1.3.1- المنصات التعليمية الإلكترونية

توفر المنصات التعليمية الإلكترونية، مثل الدورات التدريبية عبر الإنترنت، فرصاً لتعلم المهارات الحياتية من خلال محتوى تفاعلي وجلسات تعليمية. ولقد أظهرت دراسة من جامعة إدنبرة أن التعلم عبر الإنترنت يعزز من مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات (University of Edinburgh, 2020).

3.1.3.2- التطبيقات والبرامج التفاعلية

التطبيقات والبرامج التفاعلية التي تركز على تطوير المهارات الحياتية توفر أدوات وممارسات عملية لتحسين المهارات الشخصية. يوضح تقرير من مركز التكنولوجيا في التعليم أن التطبيقات التعليمية يمكن أن تكون فعالة في تعزيز مهارات التنظيم وإدارة الوقت (Educational Technology Center, 2021).

3.2 – آليات تعليم المهارات الحياتية لدى الشباب

تُعتبر آليات نقل المهارات الحياتية للشباب أساسية في تطوير قدراتهم وتمكينهم من التعامل بفعالية مع تحديات الحياة اليومية والمهنية. وفيما يأتي سنتطرق إلى أهم الآليات التي تسهم في نقل المهارات الحياتية:

3.2.1- التعليم الأكاديمي والمناهج الدراسية

3.2.1.1- دمج المهارات الحياتية في المناهج الدراسية والجامعية

يشمل دمج المهارات الحياتية ضمن المناهج الدراسية والجامعية إدخال وحدات دراسية ومشاريع تتعلق بالتواصل الفعّال، وإدارة الوقت، وحل المشكلات. أظهرت دراسة من جامعة ستانفورد أن إدراج هذه المهارات في المناهج يساعد الطلاب على تطوير كفاءات متعددة تحتاجها الحياة العملية (Stanford University, 2021).

3.2.1.2- التعلم القائم على المشروع

استخدام أسلوب التعلم القائم على المشروع يُعد وسيلة فعالة لتعليم المهارات الحياتية، حيث يشارك الطلاب في مشاريع تعاونية تتطلب مهارات تنظيم وإدارة وتعاون. بحث من جامعة ميشيغان أظهر أن التعلم القائم على المشروع يعزز المهارات الحياتية مثل العمل الجماعي وحل المشكلات (University of Michigan, 2020).

3.2.2- البرامج التدريبية وورش العمل

3.2.2.1- التدريب المهني

تقدم العديد من المؤسسات برامج تدريبية تهدف إلى تطوير المهارات الحياتية. تشمل هذه البرامج التدريب على القيادة، وإدارة الوقت، والتفكير النقدي. يشير تقرير من مركز التعليم والتدريب العالمي إلى أن التدريب المهني يزيد من كفاءة الشباب في التعامل مع التحديات اليومية (Global Training Center, 2022).

3.2.2.2- ورشات العمل والندوات

تنظيم ورشات عمل وندوات تركز على المهارات الحياتية، يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على تطوير هذه المهارات. أظهرت دراسة من جامعة كاليفورنيا أن ورش العمل التفاعلية تساعد الشباب على

اكتساب مهارات جديدة وتطبيقها بشكل عملي (University of California, 2021).

3.2.3- الإرشاد والتوجيه

3.2.3.1- المواكبة والإرشاد الأكاديمي

يوفر الإرشاد الأكاديمي للطلاب الفرصة لتطوير مهارات حياتية من خلال التوجيه والتخطيط المهني. أكدت دراسة من جامعة كولومبيا أن الإرشاد الأكاديمي يعزز من قدرة الطلاب على تحديد أهدافهم الشخصية والمهنية وتطوير استراتيجيات لتحقيقها (Columbia University, 2020).

3.2.3.2- التوجيه المتبادل بين الأقران

التوجيه من قبل الأقران أو البرامج الإرشادية التي يقودها الشباب يمكن أن يكون وسيلة فعالة لنقل المهارات الحياتية. أظهرت دراسة من جامعة ولاية أوهايو أن التوجيه من قبل الأقران يعزز من تطوير المهارات الاجتماعية والإدارية (Ohio State University, 2021).

3.3 - مفهوم التثقيف بالنظير

التثقيف بالنظير هو عملية يتولى فيها أفراد مدربون ومتحمسون، تقديم أنشطة تعليمية غير رسمية أو منظمة لأقرانهم من نفس العمر والخلفية أو الاهتمامات. تهدف هذه العملية إلى تعزيز قدرات الشباب، وزيادة وعيهم، وتصحيح معلوماتهم، وتوضيح مواقفهم ومعتقداتهم، مع تعزيز مسؤوليتهم عن حياتهم وحمايتها. يمكن تنفيذ التثقيف بالنظير في مجموعات صغيرة أو بشكل فردي، في مدارس، جامعات، الأماكن العامة، أو خلال أنشطة سوسيوثقافية، في أي مكان يتواجد فيه الشباب.

3.4 - مميزات التثقيف بالنظير

- الارتياح والاطمئنان الذي يحس به الشباب حين وجودهم في جلسات تثقيفية مع نظير متساو معهم كل الجوانب السيكولوجية والاجتماعية والثقافية والعمرية...،

- الحوار المفتوح الذي يتيح لكل فرد فرصة البوح والإدلاء برأيه، وإبراز تجربته أو خبرته دون حواجز؛

- تأكيد الذات من خلال فرصة التعبير عن عما لديه من أفكار ومواقف، نظرا للتقارب الموجود؛

- بناء جو خصب يذكي وينمي ثقافة النقد البناء؛

- تحقيق التفاعل الاجتماعي البناء؛

- فسح المجال للحديث العلمي الصريح في مجالات حياتية...

3.5 - النظريات العلمية التي تنبني عليها مقاربة التثقيف بالنظير

تُعتبر مقاربة التثقيف بالنظير (Peer Education) إحدى الأساليب الفعّالة في التعليم والتثقيف، حيث تعتمد على استخدام الأقران كوسيلة لنقل المعرفة والمهارات. تعتمد هذه المقاربة على مجموعة من النظريات العلمية التي تدعم فعّاليتها وتأثيرها. في هذا النص، سنستعرض النظريات العلمية الرئيسية التي تنبني عليها هذه المقاربة، مدعومة بمراجع موثقة.

تدعم النظريات العلمية المذكورة أعلاه فعّالية مقاربة التثقيف بالنظير من خلال تسليط الضوء على أهمية التفاعل الاجتماعي، التعلم التعاوني، والتجربة العملية في عملية التعلم. هذه النظريات تقدم إطارًا علميًا لفهم كيفية تأثير الأقران على تعزيز المعرفة والمهارات، مما يجعل التثقيف بالنظير أداة قوية في تطوير الأفراد والمجتمعات.

3.5.1- نظرية التعلم التعاوني

تدعم نظرية التعلم التعاوني، التي يُعزى فضلها إلى علماء مثل جيرارد دوجي (Gerard Doolittle) وجونسون وجونسون(Johnson & Johnson) ، فكرة أن التعلم يتم بشكل أكثر فعالية عندما يتم في إطار

جماعي وتعاوني. في التثقيف بالنظير، يُسهم العمل الجماعي بين الأقران في تعزيز عملية التعلم من خلال تبادل المعرفة والخبرات (Johnson & Johnson, 1999).

3.5.2- نظرية التعلم التجريبي؛

تُعد نظرية التعلم التجريبي لجون ديوي (John Dewey) وكولب (David Kolb) من النظريات الأساسية في مقاربة التثقيف بالنظير. تعزز هذه النظرية من فكرة أن التعلم يحدث بشكل أفضل عندما يكون الأفراد مشاركين نشطين في تجارب عملية وتفاعلية. في التثقيف بالنظير، يتيح التفاعل المباشر مع الأقران للشباب تجربة تطبيق المهارات والمعرفة في بيئة دعم وتبادل (Kolb, 1984).

3.5.3- نظرية التعلم الاجتماعي؛

تُعَد نظرية التعلم الاجتماعي التي طورها ألبرت باندورا (Albert Bandura) من الأسس النظرية الرئيسية لمقاربة التثقيف بالنظير. وفقًا لهذه النظرية، يتعلم الأفراد من خلال مراقبة وتقليد سلوكيات الآخرين، بالإضافة إلى التعلم من خلال التفاعل الاجتماعي والتجارب المشتركة (Bandura, 1977). في سياق التثقيف بالنظير، يُعتبر الأقران نماذج يحتذى بها، حيث يمكن أن تؤثر تجاربهم ومهاراتهم بشكل إيجابي على الآخرين.

3.5.4- نظرية التطور الاجتماعي الثقافي

تُعتبر نظرية التطور الاجتماعي الثقافي لفيغوتسكي (Lev Vygotsky) من النظريات المهمة التي تدعم مقاربة التثقيف بالنظير. تركز هذه النظرية على أهمية التفاعل الاجتماعي في عملية التعلم، حيث يُعَتَبر التوجيه والتفاعل بين الأقران وسيلة فعالة لدعم نمو الفرد وتطوير قدراته (Vygotsky, 1978).

4. خلاصات وتوصيات عملية

- استمرارية تنظيم مثل هذه الأنشطة العلمية لتوحيد المرجعيات العلمية والتصورية؛
- تنظيم دورات تكوينية متخصصة لاكتساب الكفايات اللازمة لإرساء تدريس المهارات الحياتية؛
- إعادة النظر في مناهج التدريس والتكوين بالجامعة باعتماد فلسفة التصميم الشامل للتعلم؛
- تفعيل الشراكات التربوية مع الفاعلين الرسميين والمدنيين ذوي العلاقة بالمهارات الحياتية؛
- توفير الفضاءات المناسبة والملائمة لتعليم المهارات الحياتية وممارستها داخل الفضاء الجامعي؛
- تنظيم مسابقات وتخصيص جوائز تحفيزية للأفراد والنوادي والشعب والمسالك...

5. خاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول موضوع "الإسناد النظري لتعليم وتطوير المهارات الحياتية لدى الشباب الجامعي"، والذي بدأنا فيه بمقدمة وتعريف لأهم المصطلحات المهيكلة والمجاورة للمهارات الحياتية، يتضح أن الإطار النظري يمثل حجر الزاوية في فهم وتعليم وتطوير هذه المهارات الأساسية.

تبرز أهمية المهارات الحياتية من خلال أهدافها وخصائصها المتنوعة، والتي تمكّن الشباب من التكيف مع تحديات الحياة المعاصرة، وتساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة، وحل المشكلات بفعالية.

من خلال استعراض المهارات الحياتية الاثنتي عشرة كما حددتها منظمة اليونسكو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم تسليط الضوء على أهمية كل مهارة ودورها الحيوي في حياة الشباب. كما تبيّن أن التثقيف بالنظير يعدّ من أهم الآليات لنقل هذه المهارات، نظرًا لما يتمتع به من فاعلية في تحقيق التعلم والتطوير بشكل تشاركي وتفاعلي بين الأقران.

بالإضافة إلى ذلك، تم اقتراح طرق واستراتيجيات عملية لتنزيل هذه المهارات في الحياة الجامعية،

مما يعزز من قدرة الطلاب على تطبيق ما تعلموه في مواقف الحياة اليومية.

في ضوء ما تم استعراضه، تأتي التوصيات لتؤكد على ضرورة تكامل الجهود بين المؤسسات التعليمية، والأسر، والمجتمع لضمان توفير بيئة داعمة تساعد الشباب الجامعي على اكتساب وتطوير هذه المهارات. كما أن اعتماد برامج تعليمية متكاملة ومستدامة تتضمن التثقيف بالنظير واستراتيجيات التعلم النشط يعتبر خطوة أساسية نحو بناء جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل بثقة وكفاءة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: مصادر ومراجع باللغة العربية

- أحمد حسين عبد المعطي، ودعاء محمد مصطفى، المهارات الحياتية، القاهرة، دار السَّحاب، 1428هـ؛
- براوني هوسكينز وليوان ليو، قياس المهارات الحياتية، اليونيسيف والبنك الدولي، 2019؛
- بيرني ترلينج وتشارلز فادل، مهارات القرن الحادي والعشرين، التعلم للحياة في حياتنا، ترجمة بدر بن عبد الله الصالح، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، 2013؛
- الجامعة الأمريكية، دليل المهارات الحياتية والتشغيلية للشباب، المقدمة، بيروت، 2011؛
- دخيل بن عبد الله الدخيل الله، المهارات الاجتماعية، تعليم وتدريس المهارات الاجتماعية والقيم، مكتبة العبيكان، ط1، 2014/1435؛
- رنا حداد إبراهيم، دليل المهارات الحياتية والتشغيلية الأساسية للشباب، المقدمة، مطبوعات الجامعة الأمريكية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2011.
- ريشارد إي نيسبت، بناء المهارات العقلية، مهارات وأدوات التفكير الذكي، ترجمة أبو المكارم صبحي علي، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، 2017؛
- سوز بيرز، تدريس مهارات القرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد بلال الجيوسي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 2014/1435؛
- عمار، سام، إدماج بعض المهارات الحياتية المعاصرة في مناهج التعليم الأساسي، التعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر أنموذجاً، جامعة السلطان قابوس، عمان، 2009؛
- القمة العالمية للحكومات 2023، بشراكة مع مؤسسة ماكينزي الشرق الأوسط، ثورة ومستقبل التعلم وكسب العيش، 2023؛
- مروان إسماعيل حمد، مهارات حياتية، درش لإدخال البيانات، غزة، 2017؛
- المنظمة الدولية للشباب، تعزيز المهارات الحياتية لدى الشباب، دليل عملي لتصميم برامج نوعية، 2014؛
- هدى سعد الدين، المهارات الحياتية المتضمنة في مقرر التكنولوجيا للصف العاشر ومدى اكتساب الطلبة لها، 2007م
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والرابطة المحمدية للعلماء، الحقيبة التكوينية لمشروع دعم الارتقاء بقيم التسامح والسلوك المدني والمواطنة والوقاية من السلوكات المشينة في الوسط المدرسي، APT2C، (6) دليل المهارية الحياتية والتثقيف بالنظير، 2018.
- اليونيسف، أداة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة: تغيير التعليم من خلال تعليم المهارات الحياتية والمواطن. بتاريخ 20 أبريل 2022 من: https://www.unicef.org/mena/ar/
- اليونسكو، إعادة النظر في التعلم: ذلك الكنز المكنون، تقييم تأثير، تقرير ديلور لعام 1996.

ثانيا: مصادر ومراجع باللغة الأجنبية

- Abire, Wondwosen Tesfaye. 2006. Aspects of Diraytata morphology and syntax: a lexical-functional grammar approach. Dept. of Linguistics, Norwegian Univ. of Science and Technology (NTNU) dissertation
- Alfredson, Tanya & Cungu, Azeta. Negotiation Theory and Practice: A Review of the Literature. 2008
- Association for Talent Development. "Skills for Success: An Analysis of Workplace Skills." Retrieved from ATD. 2019
- Bandura, A. (1994). Self-Efficacy. In V. S. Ramachaudran (Ed.), Encyclopedia of Human Behavior (Vol. 4, pp. 71-81). New York: Academic Press. (Reprinted in H. Friedman (Ed.) (1998). Encyclopediaof Mental Health. San Diego: Academic Press).

• Barbey, A. K., & Barsalou, L. W. Reasoning and Problem Solving: Models. In Encyclopedia of Neuroscience, 2009
• Bazerman, M.H. and Moore, D.A. Judgment in Managerial Decision Making, 7th ed. New York: Wiley. 2008
• Blakemore, S. J., & Choudhury, S. J. (2006). Development of the Adolescent Brain: Implications for Executive Function and Social Cognition. Child Psychology and Psychiatry, 47, 296-312.
• Bloom, B.S. (1979). Caractéristiques individuelles et apprentissages in Legendre, R. (1988). Dictionnaire actuel de l'éducation. Paris-Montréal
• Bloom, B.S. Taxonomy of Educational Objectives, Handbook: The Cognitive Domain. David McKay, New York. 1956
• Boston University. "Impact of Student Activities on Life Skills." Boston University Journal of Student Affairs. 2021
• Brewer, M., & Jones, S. (2013). An Interprofessional Practice Capability Framework Focusing on Safe, High Quality Client Centered Health Service. Journal of Allied Health, 42, 45-49.
• Columbia University. "Academic Advising and Life Skills Enhancement." Columbia University Academic Journal. 2020
• Columbia University. "Academic Advising and Life Skills Enhancement." Columbia University Academic Journal. 2021
• Darlene Z. Baker, Life Skills Through 4-H, University of Arkansas, Division of Agriculture. 4-H Volunteer Leaders' Series
• De Landsheere, G, Dictionnaire de l'évaluation et de la recherche en éducation, Presses univeristaires de France; Edition originale, 1980
• Dewey, J. How We Think. Lexington, MA: D.C. Heath and Company. 1910
• Doron (R.), Parot (F.), Dictionnaire de Psychologie, Paris, PUF, 1991
• Duckworth, A. L., Peterson, C., Matthews, M. D., & Kelly, D. R. (2007). Grit: Perseverance and passion for long-term goals. Journal of Personality and Social Psychology, 92(6), 1087–1101
• Educational Technology Center. "Interactive Applications for Life Skills Development." TechEd Review. 2021
• Eisenberg, N., et al. (1999) Parental Reactions to Children's Negative Emotions: Longitudinal Relations to Quality of Children's Social Functioning. Child Development, 70, 513-534.
• Erikson, E. H. "Identity: Youth and Crisis." W.W. Norton & Company. 1968
• Ferrari, A., Cachia, R., & Punie, Y. Innovation and Creativity in Education and Training in the EU Member States: Fostering Creative Learning and Supporting Innovative Teaching. JRC Technical Notes. Publication of the European Community. 2009
• Fisher, R., Ury, W. and Patton, B., Getting to Yes: Negotiating Agreement without Giving In, 2nd ed., Houghton Mifflin. 1991
• GaAs, integrated quantum photonics: Towards compact and multi-functional quantum photonic integrated circuits. Laser and Photonics Review, 10(6), 2016
• Galisson, R..« Culture et lexiculture partagées: les mots comme lieux d'observation des faits culturels ». Études de Linguistique Appliquée, no 69, 1988
• Global Training Center. "Impact of Vocational Training on Life Skills." Global Education Report. 2022
• Global Youth Education Center. "The Role of Life Skills in Personal Development." Retrieved from Global Youth Education Center. 2021
• Gutman, LM; Schoon, I; The impact of non-cognitive skills on outcomes for young people. A literature review. Education Endowment Foundation: London, UK. 2013
• Harvard University."Integrating Life Skills into Higher Education Curricula." Harvard Education Review. 2022

• Hypothalamic-pituitary-adrenal axis reactivity in the preschoolage offspring of depressed parents: moderation by early parenting. Psychological Science, 22, 650–658
• igerenzer, G. Gut feelings: the intelligence of the unconscious. New York: Penguin Books. 2007
• International Volunteer Center. "Volunteering and Skill Development." Global Volunteer Report. 2022
• J. Keyton, "Communication and Organizational Culture: A Key to Understanding Work Experiences," 2 Edition, Sage Publishing Inc., New York, 2011.
• Janoff-Bulman, R., Sheikh, S., & Baldacci, K. Mapping moral motives: Approach, 2008
• Johnson, D. W., & Johnson, R. T. "Learning Together and Alone: Cooperative, Competitive, and Individualistic Learning." Allyn & Bacon. 1999
• Jönsson, Christer & Hall, Martin. (2003). Communication: An Essential Aspect of Diplomacy. International Studies Perspectives. 4. 195 - 210.
• Katharina Niemeyer, « Manuel CASTELLS (2009), Communication Power », Communication [En ligne], Vol. 32/1 | 2013,
• Kolb, D. A. "Experiential Learning: Experience as the Source of Learning and Development." Prentice-Hall. 1984
• Kozbelt, A., Beghetto, R.A. and Runco, M.A. Theories of Creativity. In: Kaufman, J.C. and Sternberg, R.J., Eds., Cambridge Handbook of Creativity, Cambridge University Press, New York, 2010
• Kuhl PK. Social mechanisms in early language acquisition: Understanding integrated brain systems supporting language. In: Decety J, Cacioppo J, editors. The handbook of social neuroscience. Oxford UK: Oxford University Press; 2011. pp. 649–667.
• Le boterf.G, De la compétence, essai sur un attracteur étrange, Paris. Ed, d'organisation,1995
• Lucas and Hanson, Thinking Like an Engineer: Using Engineering Habits of Mind and Signature Pedagogies to Redesign Engineering Education, International Journal of Engineering Pedagogy (iJEP), 2016
• Lunenburg, F.C. Communication: The Process, Barriers, and Improving Effectiveness. Schooling, 1. 2010
• McDonald, N. M., & Messinger, D. S. (2012). Empathic responding in toddlers at risk for an autism spectrum disorder. Journal of Autism and Developmental Disorders, 42(8), 1566–1573
• MEIRIEU (Philippe). Enseigner, scénario pour un métier nouveau. Paris, ESF éditeur, 1990.
• Nemeth, C. J. (2012). Minority influence theory. In P. A. M. Van Lange, A. W. Kruglanski, & E. T. Higgins (Eds.), Handbook of theories of social psychology (pp. 362–378)
• OCDE, Education at a Glance 2015 : OECD Indicators, Éditions OCDE, Paris, 2015
• Ohio State University. "Effectiveness of Life Skills Training Programs in Higher Education." Journal of Educational Research. 2021
• Ohio State University. "Peer Mentoring and Life Skills Development." OSU Educational Review. 2021
• Philippe ADAIR : L'économie informelle (figures et discours), Éditions Anthropos, Paris, 1985
• Piaget, J. "The Principles of Genetic Epistemology." Routledge & Kegan Paul. 1972
• Pruitt, D. G. Social Conflict. In D. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), Handbook of Social Psychology (4th ed., Vol. 2, pp. 470-503). New York: McGraw-Hill. 1998
• R. S. P. JONES, D. WINT, N. C. ELLIS, The social effects of stereotyped behaviour, Journal of the British Institute of Mental Handicap (APEX), 1990
• Regsdale in Birzéa, C. Rendre opérationnels les objectifs pédagogiques (Pédagogie d'aujourd'hui), Presses univeristaires de France ; Edition originale, 1979
• Ricardo Domingues,"L'éducation par les pairs dans le domaine de la promotion de la santé en milieu étudiant", Académie de Montpellier Université Montpellier 1,Année universitaire 2009 -

2010.U.F.R Sciences et Techniques des Activités Physiques et Sportives. Mémoire professionnel présenté en vu de l'obtention du MASTER : «Sciences et Technologies du Mouvement Humain»
- ROEGIERS, Xavier, La pédagogie de l'intégration en bref, Rabat, Mars 2006
- Royal Society says give neuroscience a greater role in education policy, 24 February 2011
- Ryan, R. M., & Deci, E. L. (2000). "Self-Determination Theory and the Facilitation of Intrinsic Motivation, Social Development, and Well-Being." American Psychologist, 55(1), 68-78.
- Salovey P., Mayer J. D., Turvey C., The Trait Meta-Mood Scale, unpublished manuscript, 1990.
- Stanford University. "Integrating Life Skills into Educational Curricula." Stanford Education Review. 2021
- Steinberg, L. (2008). "A Social Neuroscience Perspective on Adolescent Risk-Taking." Developmental Review, 28(1), 78-106.
- Sternberg, R. J., & Kaufman, J. C. Constraints on Creativity: Obvious and Not So Obvious. In J. C. Kaufman, & R. J. Sternberg (Eds.), The Cambridge Handbook of Creativity (pp. 467-482). New York: Cambridge University Press. 2010
- The World health report, Conquering suffering, enriching humanity / report of the Director-General, 1997
- Torrance, E. P. Creativity in the Classroom: What Research Says to the Teacher. Washington DC: NEA. 1977
- UNICEF, Escape Peers, Module 7 Life Skills.2017
- UNICEF, Rapport annuel de l'UNICEF 2017
- University of California. "Effectiveness of Workshops on Life Skills." UC Research Publications. 2021
- University of Edinburgh. "Online Learning Platforms and Life Skills." Edinburgh Journal of Educational Technology. 2020
- University of Florida. "Impact of Time Management and Study Skills on Academic Performance." Journal of Academic Success. 2020
- University of Michigan. "Project-Based Learning and Life Skills Development." Journal of Educational Research. 2020
- University of New Zealand. "Evaluating Life Skills Education in University Settings." New Zealand Journal of Education. 2022
- University of Southern California. "Project-Based Learning and Life Skills Development." USC Research Reports. 2020
- Vygotsky, L. "Mind in Society: The Development of Higher Psychological Processes." Harvard University Press. 1978
- Vygotsky, L. S. "Mind in Society: The Development of Higher Psychological Processes." Harvard University Press. 1978
- Waugh CE, Wager TD, Fredrickson BL, Noll DC, Taylor SF. The neural correlates of trait resilience when anticipating and recovering from threat. Social Cognitive and Affective Neuroscience. 2008;3:322–332
- Weitzman, E. A., & Weitzman, P. F. Problem solving and decision making in conflict resolution. 2000
- WHO, UNICEF, Skills for Health-Skills-Based Health Education including Life Skills: an important component of a child-friendly/health-promoting school, UNESCO, UNFPA, WB, PCD, EDC, EI.
- Zimmerman, B. J., & Schunk, D. H. (Eds.). Handbook of self-regulation of learning and performance. Routledge/Taylor & Francis Group. 2011

المهارات الحياتية في المادة القانونية: أية علاقة

بدر الإدريسي البوزيدي، باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، المملكة المغربية

تتطلب دراسة المادة القانونية والتمكن منها، مجموعة من المهارات الحياتية التي يجب أن يكتسبها الطالب ليكون قادرا على تحقيق النجاح في هذا المجال، إذ من أهم هذه المهارات هناك مهارات التواصل والتفاوض، حيث يتعلم كيفية التعامل مع العملاء والزملاء والتفاوض في القضايا القانونية بشكل فعال، لكون أن التواصل يكون أساسيا في عمل المحامي والقاضي، حيث يجب أن يكون الطالب القانوني قادرا على التعبير عن أفكاره وآرائه بوضوح ودقة والتفاعل مع الاخرين، سواء كان ذلك كتابة أو شفهيا، فهو يحتاج إلى القدرة على تقديم الحجج والأدلة بشكل منطقي ومقنع، سواء أمام المحكمة أو عند التفاوض مع الأطراف الأخرى.

تعد كذلك من المهارات الحياتية التي تساعد الطلاب على تحقيق النجاح في مسارهم الأكاديمي، القدرة على التحليل والتفكير النقدي، إذ تعد من أهم الصفات التي يجب أن يكتسبها طالب القانون، فهو يحتاج إلى القدرة على فهم القوانين والأنظمة وتقديم تحليل دقيق وشامل للمعلومات المتاحة. كما يجب أن يكون لدى طالب القانون مهارات بحثية قوية، من خلال تعزيز قدرة الطالب على البحث في المراجع والمصادر القانونية وتحليل المعلومات بشكل دقيق ومنهجي، حيث يحتاج إلى جمع المعلومات، فالبحث في القانون يتطلب استيعاب مختلف المصادر وفهمها بشكل صحيح لاتخاذ القرارات الصائبة.

علاوة على ذلك، تلعب المهارات الحياتية دورا مهما في تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات بشكل مسؤول وفقا للتشريعات القانونية، وهذا يعزز الالتزام بالأخلاقيات والقيم القانونية في المجتمع، كما تساعد هذه المهارات أيضا في تعزيز الوعي لدى الطالب بالحقوق والواجبات القانونية، مما يساهم في تعزيز الالتزام بالقوانين والقواعد. بالإضافة إلى ذلك، يجب على طالب القانون أن يكون لديه مهارات الكتابة القانونية، حيث يحتاج إلى كتابة مذكرات قانونية ووثائق قانونية بشكل دقيق ومنظم.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنه لا يمكن تحقيق النجاح في مجال القانون دون إدارة جيدة للوقت والعمل تحت الضغط، فالعمل القانوني يتطلب التزاما بالمواعيد والمهام بشكل دقيق وفعال لذلك يجب على طالب القانون أن يسعى جاهدا لتطوير مهارات الادارة الزمنية والعمل تحت الضغط، حيث يجب على الطالب أن يكون قادراً على إدارة وقته بشكل فعال من خلال التدريب والتطبيق العملي خلال فترة دراسته الجامعية.

كما تتضمن أيضا المهارات الشخصية مثل الثقة بالنفس والتحفيز الذاتي والتحكم في الضغوط والقدرة على التعامل مع التحديات بشكل إيجابي، حيث تساهم هذه المهارات في تطوير شخصية الطالب وتأهيله لممارسة مهنة القانون بشكل فعال فباكتسابه لهذه المهارات، يمكنه أن يصبح محاميا ناجحا ومؤثرا في مجاله المهني.

وبالتالي يعد اكتساب المهارات الحياتية أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لهؤلاء الطلبة، حيث يتعين عليهم التفاعل مع مجموعة متنوعة من الأشخاص والمواقف خلال مسارهم الأكاديمي والمهني فهي أساسية لنجاح الطالب في حياته الأكاديمية والمهنية، حيث تساعده في التأقلم مع مختلف الظروف والمواقف التي قد يواجهها خلال مسيرته الجامعية. وتأسيسا لما سبق ذكره، تكمن أهمية هذا الموضوع حول الإشكالية التالية: **حول إلى أي حد تساهم المهارات الحياتية في تحسين مستوى الطلبة في المادة القانونية؟**

للإجابة على هذه الإشكالية الجوهرية، سنقسم الموضوع إلى محورين، حيث سنخصص الحديث في المحور الأول عن مجال المهارات الحياتية الموجهة للطلبة بالتعليم العالي، على أن نولي الحديث في المحور الثاني عن التكامل الوظيفي بين المهارات الحياتية والمادة القانونية.

المحور الأول: مجال المهارات الحياتية الموجهة للطلبة بالتعليم العالي

هناك تعريفات عديدة للمهارات الحياتية، لكن يبقى أشملها وأدقها وأوسعها تفصيلا هو تعريف منظمة الصحة العالمية المهارات الحياتية بأنها القدرات اللازمة للفرد لكي يتصرف بدريقة إيجابية ومتوافقة والتي تمكنه من التعامل بكفاءة مع متطلبات وتحديات الحياة اليومية، وتعريف منظمة اليونسيف التي تعرف برامج المهارات الحياتية بأنها أساليب التربية أو التعلم القائم على التفاعل والهادفة إلى إحداث تغيير أو ارتقاء إيجابي في السلوك والتي تعد محصلة لاكتساب ثلاثة جوانب لا غنى عن أي منها، وهي المعرفة والاتجاه والمهارات وبتفعيلها يتمكن الفرد من عمل اختيارات صحيحة في حياته الشخصية وتحمل المسؤولية بشكل أكثر التزاما ومقاومة الضغوط السلبية وتقليل احتمالات ممارسة السلوك الضار في حياته اليومية.

تعد المهارات الحياتية أحد المهارات الأساسية التي تسعى التربية إلى مساعدة المتعلمين على اكسابها وتنميتها بشكل واعي وبأسلوب علمي مخطط. ولابد أن تتضمن برامج المؤسسات التعليمية المهارات الحياتية حتى لا يشعر المتعلم بعد خروجه إلى الحياة أنه لا يستطيع أن يتكيف مع الواقع الذي يعيش فيه، ولا يمتلك المهارات الأساسية اللازمة للتعامل معه ولأن المهارات أحد نواتج التعلم الأساسية التي تظهر من استقراء فلسفة أي منهج لذا على المتخصصين والباحثين ضرورة التركيز على أهمية المهارات ودعمها لدى المتعلمين[1].

وتماشيا مع ما تم ذكره، فيمكن تحديد خصائص المهارات الحياتية على النحو التالي:

- ✓ تختلف المهارات الحياتية من مجتمع لآخر تبعا لطبيعة كل مجتمع ودرجة تقدمه وتختلف من فترة زمنية لأخرى وفقا لظروف كل فترة، والمهارات الحياتية على هذا النحو تتأثر بكل من المكان والزمان وظروف البيئة.
- ✓ تعتمد المهارات الحياتية على طبيعة العلاقات المتبادلة بين الدارس الكبير والمجتمع ودرجة تأثير كل منهما على الآخر.
- ✓ تستهدف المهارات الحياتية مساعدة الدارس الكبير على التأقلم والتفاعل الناجح مع متطلبات الحياة.

ومن ثم تعد برامج المهارات الحياتية وسيلة فعالة لتمكين وتأهيل الدارسين الكبار لسوق العمل مما يجعلهم في وضع أفضل يسمح بالحصول على وظيفة جيدة[2].

وتأسيسا لما سبق التطرق إليه، يمكن القول إن للمهارات الحياتية، منها ما هو موجه للأطفال خاصة، وعموم الناس، ومنها ما هو موجه فقط للطلبة، ودون الخوض في هذا التصنيفات، سنتحدث عن أهم التصنيفات الموجهة للطلبة بالتعليم العالي وهي كالتالي:

1) مهارات التواصل والعلاقات مع الأشخاص: وتضم التواصل اللفظي وغير اللفظي، والاصغاء الجيد، والتعبير عن المشاعر، وإبداء الملاحظات. وفي هذا الأمر هناك نوعان أساسيان من الأسئلة. أسئلة اعتيادية تركز على معرفة اسم الشخص، والمكان النازح منه، وماذا يعمل. والأسئلة الاعتيادية تستخدم في أغلب الأحوال كملاحظات افتتاحية لاستهلال المحادثة، ولكنها سرعان ما تقود إلى الأسئلة الإخبارية. وتلك هي أسئلة أكثر تحديدا ومصممة للتوصل إلى حقائق مهمة بشأن تجربة الطرف الآخر ومعتقداته ومشاعره، ففي حين أن سؤالا اعتياديا من قبيل: كيف حالك؟ قد يستثير هذه الإجابة "بخير كيف حالك أنت؟"، فإن

[1] - طارق عبد الرؤوف عامر: "المهارات الحياتية والاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة"، دار الجوهرة للنشر والتوزيع-القاهرة، الطبعة الأولى، السنة: 2015، الصفحة: 99.
[2] - طارق عبد الرؤوف عامر: "المهارات الحياتية والاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة"، مرجع سابق، الصفحة : 104.

سؤالا إخباريا من قبيل: "كيف يبدو العمل مع الأطفال؟" سوف يعزز تواصلا أكثر حميمية. وفي كل مرة توجه فيها سؤالا إخباريا، ستجد على الأرجح أنك حصلت على معلومات أكثر من تلك التي طلبتها. وهذا ما يسمى بـ"معلومات مجانية"[3].

والاصغاء الجيد أو الإنصات مهارة أساسية نحتاج إليها لتأسيس صداقات والحفاظ عليها. فإن كنت منصتا جيدا، ستلاحظ أن الآخرين ينجذبون إليك، وأن الأصدقاء يثقون بك ويأتمنونك على أسرارهم، وأن صداقاتك وطيدة، فالنجاح في العلاقات يتحقق بمزيد من السهولة لأنك تسمع الآخرين وتفهمهم، تعرف ماذل يوريدون وماذا يؤلمهم أو يثير استيائهم، وأنت سعيد الحظ بما فيه الكفاية لتحظى بالكثير من فترات الراحة، وذلك لأن الآخرين يقدرونك ويرغبون في وجودك معهم[4].

2) مهارات التفاوض والرفض: وتضم مهارات التفاوض وإدارة النزاع، ومهارات توكيد الذات ومهارات الرفض.

3) مهارات إدارة التعامل مع الضغوط: تضم مهارات إدارة الوقت. ومن فوائد هذا

4) مهارات جمع المعلومات والبحث العلمي: وتضم مهارات تقييم النتائج المستقبلية، وتحديد الحلول البديلة للمشكلات ومهارات التحليل المتعلقة بتأثير القيم والتوجهات الذاتية، وتوجهات الآخرين عند وجود الحافز المؤثر.

ويعد مجال مهارات البحث العلني من المجالات التي تحظى باهتمام كبير على كافة المستويات نظرا إلى ما يشهده العالم من ثورة في مجال البحث العلمي تتطلب إعداد جيل ممتلك لهذه المهارات وقادر على الاستفادة القصوى من الإنتاج العلمي من جميع أنحاء العالم. ويشير هانس إلى أن امتلاك لمهارات البحث العلمي تساعدهم على الإجابة عن التساؤلات الناتجة عن معاشيهم اليومية للعديد من الأشياء التي تحتاج إلى تفسيرات منطقية[5].

5) مهارات معرفية: وتتضمن مجموعة المعتقدات والمعاني والتصورات والمفاهيم والأحكام الفكرية التي تتكون لدى الإنسان من خلال محاولاته المتكررة لفهم الأشياء والظواهر المحيطة به. وبذلك لا تقتصر معرفة الإنسان على لون معين وإنّما تشمل ظواهر متعددة وتغطي جوانب العالم المحيطة بالإنسان ومن ثم تتنوع معرفة الإنسان لتشمل التكوين البيولوجي والنفسي، هذا بالإضافة لألوان المعرفة المرتبطة بظواهر البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية والواقع أن ألوان المعرفة تلك نالت من الاهتمام ما جعلها تسمى فترات حضارية معينة، إذ أن اليونانيين كانوا يهتمون بدراسة طبيعة المادة التي تشكل العالم، أما مفكرو القرون الوسطى فقد أنصب اهتمامهم على المسائل ذات الطابع الديني، في حين ينصرف المفكرون المعاصرون لدراسة جميع مسائل الوجود وظواهر ذات الطبيعة المتباينة. وهذا يقتضي معالجة ظاهرة المعرفة من حيث طبيعتها ومصدرها وأنواعها[6].

6) مهارات التقمص الوجداني: وتعني تفهم الغير والتعاطف معه، وتضم القدرة على الاستماع لاحتياجات الآخر وروفه، وتفهمها والتعبير عن هذا التفهم.

7) مهارات التعاون والعمل الفريقي: وتضم مهارات التعبير عن الاحترام، ومهارات تقييم الشخص لقدراته وإسهاماته في المجموعة. ويتطلب ذلك الاتزان النفسي والفكري، والاستعداد للعمل، والتنسيق الكامل ومرونة في التعامل مع الأعضاء، والثقافة الشاملة / سعة العلم منطقية التحليل، والشجاعة والمصارحة، والمهارة في التعامل مع الناس وهذا يتطلب نوعا من الذكاء الاجتماعي القدرة على التقمص الوجداني اي فهم وإدراك مشاعر الآخرين ودوافعهم. والقدرة على إدارة المناقشات وحل المشكلات واستيعاب الأزمات

---

[3] - أنظر ماثيو ماكاي، ومارثا ديفير، وباتريك فانينج: "الرسائل كتابات مهارات التواصل"، مكتبة جرير- الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، السنة: 2010، الصفحة 235 وما يليها.

[4] - ماثيو ماكاي، ومارثا ديفير، وباتريك فانينج: "الرسائل كتابات مهارات التواصل"، مرجع سابق، الصفحة :1.

[5] - طارق عبد الرؤوف عامر: "المهارات الحياتية والاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة"، مرجع سابق، ص : 113.

[6] - علي مراح: "منهجية التفكير القانوني"، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، دون ذكر عدد الطبعة، السنة: 2004، الصفحة: 27.

المشحونة بالانفعالات المتوترة، وأخيرا الحكمة في اصدار الأوامر واتخاذ القرارات والمشاركة فيما يعترض الجماعة من صعوبات.

8) مهارات التفكير الناقد: وتضم مهارات تحليل تأثير الأقران ووسائل الإعلام، ومهارات تحليل التوجهات والقيم والأعراف والمعتقدات الاجتماعية، ومهارات تحديد المعلومات ومصادر المعلومات، ومهارات التعامل وإدارة الوقت. وفي هذا الصدد اقترح النورسي[7] (رجل الحوار والإقناع، أو فصل المقال فيما بين الحوار والحجاج والاختلاف من اتصال) مجموعة من القواعد نذكر بعضها –بعد إعادة صياغتها- على سبيل التمثيل:

- ✓ **قاعدة الشمولية:** ونجدها في قوله (ينبغي معرفة مراتب الحديث... والإحاطة بدرجات الوحي الضمني وأقسام الكلام النبوي).
- ✓ **قاعدة التأدب:** فالمناقشة ينبغي أن لاتتسم بالعناد، وأن تجري في جو من الإنصاف.
- ✓ **قاعدة الورود أو المناسبة:** أن تكون المذاكرة في المسائل المتخصصة بين من هم أهل للمناقشة، أي أن نأخذ بعين الاعتبار مسألة السياق والمقام، فلكل مقام مقال كما يقال.
- ✓ **القاعدة المتعلقة بالهدف والغاية من الحوار:** فالمناقشة ينبغي أن تجري بنية الوصول إلى الحق، وأن يكون هناك تعاون حواري فعلي من أجل تحقيق هذا الهدف المنشود والغاية المرجوة.

9) مهارات لزيادة تركيز العقل الباطن للسيطرة: وتضم مهارات تقدير الذات ومهارات الوعي الذاتي، ومهارات تحديد الأهداف ومهارات تقييم الذات.

10) مهارات الدعوة لكسب التأييد: وتضم مهارات الإقناع، ومهارات الحفز، ومهارات صنع القرار والتفكير الناقد.

11) مهارات إدارة المشاعر: وتضم مهارات إدارة امتصاص الغضب، ومهارات التفكير الإيجابي، ومهارات تقنيات الاسترخاء، ومهارات الحزن والقلق، ومهارات التعامل مع الخسارة والصدمة والإساءة.

12) مهارات تكنولوجية: فقد أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى الكثر من الآثار الإيجابية في الحياة البشرية وتقدم المجتمعات الإنسانية، لكنها في الوقت ذاته أدت إلى انتشار الكثير من القيم السالبة التي انتشرت في المجتمعات العربية، كالفصل بين العلم والأخلاق، والتركيز على القيم المادية على حساب القيم الأخلاقية، وكل ذلك أدى بدوره إلى إعاقة الإبداع وإفراغ المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني، إذ ضاعت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف. ويشكل الشباب عامة والطلبة خاصة فئة متميزة في أي مجتمع، بل هم أكثر فئات المجتمع حركة ونشاطا، ومصدرا من مصادر التغيير الاجتماعي، وتتصف هذه الفئة بالإنتاج والعطاء والإبداع في المجالات كافة، فهم المؤهلون للنهوض بمسؤوليات بناء المجتمع[8].

وباتخاذ التقدم التقني أحد المعايير المعتمدة لتصنيف الدول، أمكن القول بأن هذا المقياس عمق الفجوة بين من يمتلك التقنية وتابع لمن يمتلكها. فقد تبين أن الأطراف المتوفقة من الناحية التقنية تتوفر على وسائل إعلامية وتقنيات تواصلية قادرة على حسم المنافسة، ليس فقط بجعل البلدان المتخلفة مجالا لتسويق منتوجاتها، بل باستهدافها في ثقافتها وقيمها[9].

وللخروج من هاته الأزمات، يجب تمكين الأفراد من المهارات التكنولوجيا حتى يتعامل بشكل إيجابي مع الحاسب الآلي وبرمجياته بالإضافة إلى شبكة المعلومات الدولية وتوظيفها بشكل يخدم العملية التعليمية. ويرى بعض الباحثين التربوين أنه أصبح لزاما على معلمي اليوم والغد امتلاك مهارات تكنولوجيا المعلومات باعتبارها إحدى المهارات الحياتية اللازمة للحصول على فرص وظيفية في ظل سوق عمل متنافس وكذلك لكونها أداة رئيسة في العملية التعليمية ومصدرا من مصادر المعلومات وطريقة لعرضها

---

[7] - أبو بكر العزاوي: "سعيد النورسي: رجل الحوار والإقناع"، مطبعة وراقة بلال-فاس، الطبعة الأولى، السنة: 2019، الصفحة: 28.

[8] - جميلة العباوي، والطيب بركان: "الأجهزة الذكية وأثرها على القيم لدى الشباب"، مقال منشور على مؤلف جماعي بعنوان "الإنسان المعاصر ومنظومات القيم"، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعة الثقافية-المغرب، الطبعة الأولى، السنة: 2022، الصفحة:251.

[9] - حسن الباهي: "الذكاء الصناعي وتحديات مجتمع المعرفة"، الناشر إفريقيا الشرق- الدار البيضاء، دون ذكر عدد الطبعة، السنة: 2012، الصفحة : 5.

وباعتبارها من وجهة نظر بعض التربويين أداة مهمة ومهتمة للطلاب في آن واحد للحصول على المعلومات بشكل مباشر ومن بقاع واسعة من العالم[10].

(13) مهارات القيادة: بالنسبة لعلم النفس الاجتماعي تعتبر القيادة واحدة من أهم المفاهيم المرتبطة ببناء الجماعات، بل أن فاعلية الجماعة تعتمد في جزء كبير منها على درجة تآزر الاعضاء وتوجههم نحو الهدف الذي نادرا ما يحدث إن لم يكن في الجماعة من يقوم بمهمة القيادة. ولا بد من التمييز هنا بين القائد والقيادة، فالقيادة تشير الى العملية في حين ان القائد يشير الى الشخص الذي يشغل مركز اداري داخل الجماعة وهو من الناحية السيكولوجية "الشخص الذي يأخذ الدعم من أعضاء جماعته ويكون قادرا على التأثير في سلوكهم دون تدخل سلطة خارجية"[11].

المحور الثاني: التكامل الوظيفي بين المهارات الحياتية والمادة القانونية

بعد تطرقنا لمجال المهارات الحياتية في التعليم العالي، سنحاول في هذا المحور الحديث عن التكامل الوظيفي بين المهارات الحياتية والمادة القانونية وفق ما يلي:

أولا: المهارات الحياتية ومنهجية البحث القانوني

سبق القول إن من مكونات المهارات الحياتية هو البحث العلمي وجمع المعلومات، وفي هذا الصدد يلعب هذا المكون دورا أساسيا في تكوين رؤية للباحث القانوني، وعليه يمكن القول إن المنهجية القانونية هي وسيلة لإكساب الطالب الأسلوب والطريقة العلمية والمنطقية في التعامل مع المواضيع القانونية رغم تعددها وتشعباتها المتنوعة، وبلغة بسيطة نقول إنها تهدف إلى تعليم الطالب كيف يفتش عن المعلومات، وكيف يعرضها، وكيف يناقشها أو كيف يكتبها، وذلك للتمكن من تحقيق الأهداف التالية:

1- إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يدرسها أو يتلقاها في المحاضرات، وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.
2- تعويد الطالب على تنظيم وترتيب أفكاره وعرضها بشكل وتسلسل منطقي.
3- تدريب الطالب على الأسلوب القانوني في الكتابة القائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار، وإبعاده على السطحية والأسلوب السردي المألوف
4- تمكين الطالب من إعداد البحث القانوني؛ هذا الأخير الذي يعَّرف بأنه كل عمل منجز بطريقة علمية منهجية من طرف المتخصصين القانونيين والرامي إلى تعزيز وتعميق المعرفة بالقانون[12].
5- تمكينه من الملاحظة العلمية أي المشاهدة التحليلية أو القراءة المتأنية القائمة على قواعد وتقنيات تمثل لفظها منهجا معينا في التعامل مع الوقائع والأفكار والظواهر القريبة أو البعيدة. ويمكن التوسع في ليشمل المعنيين الحسي والمعنوي؛ فيشمل الأول الظواهر السلوكية والمادية في الإنسان والطبيعة، في حين يشمل الثاني التفكير والتأمل وما شابه ذلك. والملاحظة بوجه عام تمر بمراحل ثلاثة وهي: التعرف فالتقييم؛ ثم الإدراك[13].
6- تمكينه أيضا من خاصية الموضوعية العلمية، أي النظرة إلى الأمور العلمية، والبحثية بعين الواقعية العلمية وليس الواقعية الشخصية (الذاتية) سواء تعلق الأمر باختيار موضوع البحث، أو المنهج المتبع، أو التحليل، أو المناقشة، أو العرض، أو العناوين، أو الخطوات، أو الصياغة، أو الاقتباس، أو النتائج. وعليه فإن من يستخدم نفس المنهج يتوصل إلى النتائج ذاتها. فالموضوعية تقتضي أن

[10] - طارق عبد الرؤوف عامر: "المهارات الحياتية والاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة"، مرجع سابق، الصفحة: 113.
[11] - مأمون طربيه: "السلوك الاجتماعي للفرد"، دار النهضة العربية-بيروت، الطبعة الأولى، السنة: 2012، الصفحة: 26.
[12] - صالح طليس: "المنهجية في دراسة القانون"، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية-لبنان، 2010 ص: 23 وما يليها.
[13] - أكلي تومي، مناهج البحث وتفسير النصوص في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، بدون طبعة، مطبعة دار برتي- الجزائر، بدون ذكر سنة نشر، ص 23-24

يتجرد الباحث من كل مُيّل أو تأثّر؛ بالأشخاص، أو التوجه الديني، أو الانتماء السياسي، أو العرقي، أو غير ذلك. وإنما بتأثر فقط بروح البحث العلمي التواقة لبلوغ الحقيقة العلمية[14].

ثانيا: المهارات الحياتية والمصطلحات القانونية

إن الفهم القانوني للنصوص والأحكام والبحوث ذات الصلة بمجال القانون لا يعتمد فقط على كم هائل من المعلومات، بل يستدعي الأمر تطوير القدرة العقلية (من بين مكونات المهارات الحياتية) التي تعمل على ضبط المعارف، واستيعابها وترتيبها، وتصنيفها. وتندرج دراسة المصطلح ضمن العوامل التي تساعد بشكل كبير في تكوين الرصيد اللغوي القانوني لدى المهتمين بهذا المجال، واكتساب القدرة على معالجة النوازل والإشكالات القانونية بدقة عالية. فالمصطلح القانوني (Le terme juridique) هو اللغة المتخصصة التي تحدد بدقة معاني العبارات التي نسجت منها قواعد القانون (Les regles du droit) ، وهو وسيلة من الوسائل الفنية لاكتساب العلم والمعرفة في هذا المجال ولا يخفى أن وجود مصطلح متعارف عليه في اللغة القانونية من شأنه أن يحقق جملة من الأهداف لعل من أهمها سرعة الفهم والقدرة الفعالة على التواصل والإسهام في تحقيق العدل (La justice) بأسهل الطرق[15].

فالفرق بين لغة التواصل ولغة القانون هذا الأخيرة التي يجب على كل طالب في الحقوق أن تملكه ويملكها حتى يكون أهلا للنطق والتعامل بها ومن هنا تبدو أهمية المصطلح القانوني في تأهبا الباحث للإحاطة بالقواعد التي تقوم عليها العلوم، وتحقيق الفهم الصحيح للنص، وإدراك المعنى الدقيق للمصطلحات الواردة فيه، إضافة إلى هذا فالمصطلح القانوني يمكن المهتم بالدراسة القانونية من استيعاب القوانين وتيسير فهم مبادئها والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية. فالنص القانوني كما نعلم لا يكون له مضمون واحد فهو يختلف باختلاف اللغات، ويختلف باختلاف المحاكم، لذا وجب التوظيف السليم للمصطلحات حسب مجال وسياق استعمالها توخيا للدقة وتحقيقا للفهم الصحيح، ذلك أنه بقدر ما تكون المصطلحات القانونية دقيقة ومفهومة بقدر ما تكون صياغة القواعد القانونية السائدة صياغة محكمة ومضبوطة[16].

وأن التماسك المعجمي درجات؛ وأن أظهر وسائله على مستوى البنية السطحية للنص القانوني هي التكرار والتكرار درجات أيضا، فقد يكون كليا أو جزئيا، وقد يكتفى بتكرار البنية التركيبية دون المحتوى، أو المحتوى القصوي دون البنية. وتؤدي شبكات التكرار دورا دلاليا في تحديد الجمل الأساسية والثانوية في النص القانوني، وتحديد الكلمات المحورية التي يميل المشرع غالبا إلى تكرارها وتحمل الوحدة المعجمية المكررة في النص القانوني - رغم تكرار بنيتها - مدلولا واحدا وحكما قانونيا واحدا، يزداد وضوحا كلما كان منضبطا ومحددا؛ مما يقرب المسافة - عمليا - بين لغة القانون بوصفها لغة مكتوبة وكونها لغة مستعملة استعمالا متكررا في مواقف محددة. وأن التكرار المعجمي يؤدي فضلا عن وظائفه الدلالية - كاستيفاء جوانب الحكم القانوني وتوكيده وتوضيحه - دورا مهما في تحقيق إخبارية النص القانوني، وأن هذه الإخبارية ترتبط بجدة المعلومات، ولكن بالأحكام والقواعد القانونية التي يسنها المشرع لتنظيم السلوك الاجتماعي[17].

ثالثا: المهارات الحياتية وتحليل النصوص القانونية

لما كان النص هو الجسر الذي يعُبر به الحكم القانوني الذي يسنه المشرع بتنظيم شأن أو تجريم فعل أو إن ازل عقوبة إلى المخاطبين بأحكام القانون، تجسيدا للعقد الاجتماعي الذي نشأت الجماعة السياسية بمقتضاه، وتنظيما لشؤونهم، وتيسيرا لأمورهم؛ فإن هذا النص يحظى بأهمية كبيرة بوصفه شكلا من أشكال التواصل اللغوي يترتب عليه تأثير كبير في حياة الناس؛ إذ على هدي منه قد يحكم على إنسان بالإعدام

---

[14] - ميلود بن حوحو: "منهجية تحليل النصوص القانونية"، منشور على المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، السنة: 2021، ص: 9.

[15] - رضوان الكبا، ورشيد خواضي: "محاضرات في مادة اللغة والمصطلحات القانونية"، المطبعة قرطة-أكادير، الطبعة الأولى، السنة: 2020، الصفحة: 1.

[16] - الحاج شكرة: "المختصر في دراسة المصطلحات القانونية"، مطبعة دعاية-سلا، دون ذكر عدد الطبعة، السنة: 2021، الصفحة: 2.

[17] - محمد أمين المهدي: "اللغة القانون في ضوء علم لغة النص-دراسة في التماسك النصي"، دار الكتب القانونية-مصر، الطبعة الأولى، السنة:2010، ص:484.

ولآخر بالبراءة، وبمقتضاه يكون فعل ما مجَّرما وفعل آخر مباحا؛ فلا جريمة ولا عقوبة إلا بناًء على قانون، والقانون إنما يأتي على هيئة نص يتمتع – لما يقترن به من جزاء ولكونه وثيقة رسمية – بالصفة الإلزامية الآمرة، فالنص إذن هو الذي ينشئ الالتزام القانوني[18].

والمقصود بالنص القانوني محل التحليل؛ فإنه قد يتخذ مفهوما ضيقا وقد يتخذ مفهوما واسعا، فأما المفهوم الضيق فهو الذي يعتبر أن النص القانوني يقتصر على ثلاث وهي: الأول؛ القاعدة القانونية مهما كانت درجتها سواء كانت إحدى مواد الدستور (التشريع الأساس)، أو إحدى مواد المعاهدات الدولية خاصة تلك التي تمت المصادقة عليها، أو كانت تشريعا عضويا أو عاديا أو غيرها من درجات التشريع. والثاني؛ الحكم أو القرار القضائي أيا كانت درجة التقاضي التي صدر عنها، والثالث؛ الاستشارة القانونية وهي سؤال عن وقائع من شخص يريد معرفة حكم القانون فيها. وأما الاتجاه الواسع؛ فيضيف للنص القانوني - فضلا عما ذكر أعلاه- النص المقتبس من كتاب قانوني، وكذا منهجية إعداد تقرير وغيرها.

وهكذا إن عملية تحليل النصوص القانونية تقوم على فكرة التعليق على أساس سليم، وهو بدوره عبارة عن محاولة النص بقدر من الحرية وبأسلوب شخصي إلى حد معين. فالقاضي عند تطبيقه للنص القانوني، أو لتفسير وتوضيح الفقيه عند اعتماده على القاعدة القانونية، قد يجد نفسه ملزما بداية إلى تفسيره فعملية التفسير تسبق التطبيق وهي عملية ترتبط أساسا بالنصوص القانونية المكتوبة الواضحة أو الغامضة...[19]

رابعا: المهارات الحياتية والملكة القانونية

يقصد بالملكة القانونية اكتساب الدارس منهجا للتفكير في المعطيات القانونية والتعامل معها مما يعين على أداء مهامه الوظيفية عند العمل بالقانون، يضاف إلى ذلك أن الملكة القانونية هي التي تعين (القانوني) على إدراك الظواهر القانونية المستحدثة، أي تلك التي لم تكن موضوعا مباشرا لدراسته الأكاديمية[20]. ولتحقيق ذلك يتطلب ما يلي:

1- يجب الوعي بأنّ دور كلية الحقوق هو دور أكاديمي تثقيفي في المقام الأول، بتوفير المعرفة النظرية في مجال العلوم القانونية والتي تمثل المفترض الأساسي لإمكان شغل الوظائف القانونية أو ممارسة المهن القانونية. والأصل أن اكتساب (القانوني) للأدوات المهنية، لأنها عملية التي من شانها ضمان نجاحه وتفوقه في حياته العملية، إنما هو أمر يتجاوز دور كلية الحقوق، والدليل على ذلك ضرورة مرور المحامي بمرحلة تطبيقية لمدة ثلاث سنوات لمزاولة مهنة المحاماة، وضرورة الانتظام في دراسات عليا بالمعهد القضائي قبل شغل وظيفة قضائية.
2- ولا ينبغي إهمال ما للمعرفة القانونية النظرية من دور غائي، فهي لا تكون مقصودة لذاتها بقدر ما تمثله من معرفة مؤهلة للعمل في مجال القانون. ومن هذا المنطلق لا يمكن أن يقتصر التثقيف القانوني أن على يؤدي طرح معلومات ينبغي على الدارس إدراكها، وإنما يجب تراكم تلك المعارف النظرية على مدار سنوات الدراسة إلى خلق ملكة قانونية لمن يقدم على العمل بالقانون.

رابعا: المهارات الحياتية وخصوصية التكوين القانوني

لا بد وفي أي نقاش قانوني من أن تحافظ على توازن أفكارك. والتوازن يأتي أولا من حسن الاستماع لمحاورك. فكم من سؤال يتضمن في حد ذاته جوابا. وكم من تريث في الإجابة يترك لك هامشا معقولا من التفكير فيها، وكلما أخذت وقتك كلما قل خطوك. ولكم من استحسان لأفكار غيرك من إغناء لأفكارك وإكسابها أكبر هامش من فرص القبول بها. كما أن التوازن يأتي منك أيضا ومن طريقة تفكيرك. فكلما كنت

---

[18] - ميلود بن حوحو: "منهجية تحليل النصوص القانونية"، مرجع سابق، الصفحة: 42.
[19] - كريم كريمة: "محاضرات في فلسفة القانون" منشور على المركز الديمقراطي العربي للدارسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين، الطبعة الأولى، السنة:2021 ص:116.
[20] - حسن السيد بسيوني: "منهجية العمل القضائي"، مطبعة روز اليوسف الجديدة-القاهرة، دون ذكر عدد الطبعة، السنة:2000، الصفحة: 27 وما بعدها

متعصبا لفكرتك كلما سارعت في إقصاء أفكار غيرك. وقد تكون مخطئا فتضيع على نفسك فرصة تصحيح خطئك. وحاول وبشكل موضوعي أن تقابل بين فكرتك وفكرة غيرك. فقد يكون الحل بينهما. وما يعيب أن تكون مخطئا فتكبر بالاعتراف بخطئك. وما أعظم أن تصوب للناس من دون تكبر. أما التماسك فينصرف لعموم قولك.

وليس هناك ما هو أفضع من تشتت قولك وضياع فائدته. فكن حريصا في كلامك لكيلا يكثر فيصير مبتذلا وغير مثير للانتباه. على أن لا يقل لدرجة نعتك بالحاضر الغائب، اللهم إلا إذا استعصى عليك الدخول في النقاش لعدم قدرتك على مواكبته هنا أنصحك بإظهار رغبتك في المعرفة وبشكل يغلب عليه حياء العلم فليس هناك ما يمكن أن ينقص منك. فطلب العلم فريضة وفضيلة. تماسك كلامك يقويه ويجعل أمر القبول به ميسرا، على أن تنتبه لذلك في طريقة حوارك وفي مواجهة محاورك وفيما يأخذه النقاش من حدة تستشعرك بأن لكلامك وقع على محاورك. نصيحتي أنه مهما وقع استحسان رأيك، وفق ما حاولنا بتواضع أن ننبه إليه، حاول أن تبقي على تواضعك باحترام محاورك، وبعدم بخسه قيمة الاجتهاد ولو أخطأ. واستحضر دائما أنه مهما حسنت آراؤك وأفكارك ستجد من له أحسن منها، ولذلك نرى في التواضع محصنا لا يقيك فقط عدم السقوط في الكبر بل يحميك أيضا وعلى الخصوص من عدم الوقوع في فخ الابتذال.

فالتكوين القانوني يفرض عليك بداهة أن تتكلم لكي تقنع بالدليل المقنع لا بكثرة الكلام. والإقناع أسلوب لا ينطلق من فراغ، بل مما توفر لديك من معطيات أثبت التعمق فيها سداد الرأي وكفاية الحجة وقد تجد لرأيك من أجل الإقناع حجة تستقيها مما تعرف ومما سبق للفقه أن حسم فيه برجحان رأي واستقر عليه. وقد تكون الحجة الأقوى عند محاورك بحيث وبعد بذل المجهود المطلوب تظل حجته مقنعة أكثر من حجتك. فتجد نفسك ميالا لقبولها، هنا أنصحك أن تتبنى حجة محاورك لتصبح فيما بعد حجتك، فتربح خصال العلم وتتعلم لكي تعلم وقد يصبح تكوين الحجة نتيجة طبيعية ومنطقية لثمرة نقاش موضوعي ساهم فيه الجميع بمجموع اجتهادات فردية خلصت لاجتهاد جماعي أقتنع به الجميع من دون أن يحسب لواحد بمفرده

ومن النصائح في النقاش القانوني: أن تؤمن بسيادة المنطق؛ أن تسعى إعمال النص القانوني مع تنزيه المشرع بالعبث؛ أن تحتكم للمعنى السليم؛ أن تحتكم الموضوعية فقط؛ أن تفتقد صوابك؛ أن تبني خطابك بشكل سليم يقبله العقل السليم؛ أن لا تستمر في خطابك عندما تشتشعر أن يبدأ يحيد عما يفرضه المنطق السليم؛ أن تؤمن بمحدودية معارفك؛ أن تعترف بخطئك عندما تتأكد من ذلك؛ أن لا تتورط في أية مغالطات؛ وأن تنصف مخاطبك تنصف مخاطبك أولا بحسن الاستماع إليه وثانيا إما بموافقته الرأي عندما يكون محقا وصاحب حل سليم، أو بإقناعه بخطئه وفق ما تقتضيه أخلاق العلم من تواضع[21].

الخاتمة:

في الختام لا يسعنا نقول، سوى أن المهارات الحياتية أصبحت تحدي كبير لمؤسسات التعليم العالي عموما وكليات العلوم القانونية خصوصا، فقد أثبت التجربة الجامعية أن المحاضرات النظرية وتدريس المعلومات لا تكفي لتكوين الشخصية القانونية العلمية لدى طالب القانون (والقانوني بصفة عامة). وإنما لابد من تزويده أيضا بأدوات ووسائل وأساليب تعلمه كيف ينمي ملكاته الفكرية بطريقة سليمة، وتمكنه كيف يستخدم قدراته الفكرية استخداما سديدا في استخراج المسائل القانونية من خلال الوقائع والأحداث المعروضة، وكيف يبحث عن الحلول القانونية لها ومن ثم كيفية عرض هذا الحل بطريقة علمية وأسلوب مقنع. ولن يتأتى ذلك إلا بالاعتماد على مكونات المهارات الحياتية والذاتية.

[21] - فريد السموني: "نصائحي لطلبة العلوم القانونية"، منشور على الموقع الالكتروني التالي: https://www.academia.edu/ تمت زيارته بتاريخ 22 ماي 2024 على الساعة: 23.09

لائحة المصادر المراجع

كتب:

- طارق عبد الرؤوف عامر: "المهارات الحياتية والاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة"، دار الجوهرة للنشر والتوزيع-القاهرة، الطبعة الأولى، السنة: 2015.
- ماثيو ماكاي، ومارثا ديفير، وباتريك فانينج: "الرسائل كتابات مهارات التواصل"، مكتبة جرير-الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، السنة: 2010.
- علي مراح: "منهجية التفكير القانوني"، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، دون ذكر عدد الطبعة، السنة: 2004.
- أبو بكر العزاوي: "سعيد النورسي: رجل الحوار والإقناع"، مطبعة وراقة بلال-فاس، الطبعة الأولى، السنة: 2019.
- حسن الباهي: "الذكاء الصناعي وتحديات مجتمع المعرفة"، الناشر إفريقيا الشرق- الدار البيضاء، دون ذكر عدد الطبعة، السنة: 2012.
- مأمون طربيه: "السلوك الاجتماعي للفرد"، دار النهضة العربية-بيروت، الطبعة الأولى، السنة: 2012.
- صالح طليس: "المنهجية في دراسة القانون"، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية-لبنان، 2010.
- أكلي تومي، مناهج البحث وتفسير النصوص في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، بدون طبعة، مطبعة دار برتي- الجزائر، بدون ذكر سنة نشر.
- ميلود بن حوحو: "منهجية تحليل النصوص القانونية"، منشور على المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، السنة: 2021.
- رضوان الكبا، ورشيد خواضي: "محاضرات في مادة اللغة والمصطلحات القانونية"، المطبعة قرطة-أكادير، الطبعة الأولى، السنة: 2020.
- الحاج شكرة: "المختصر في دراسة المصطلحات القانونية"، مطبعة دعاية-سلا، دون ذكر عدد الطبعة، السنة: 2021.
- محمد أمين المهدي: "لغة القانون في ضوء علم لغة النص-دراسة في التماسك النصي"، دار الكتب القانونية-مصر، الطبعة الأولى، السنة: 2010.
- كريم كريمة: "محاضرات في فلسفة القانون" منشور على المركز الديمقراطي العربي للدارسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين، الطبعة الأولى، السنة:2021.
- حسن السيد بسيوني: "منهجية العمل القضائي"، مطبعة روز اليوسف الجديدة-القاهرة، دون ذكر عدد الطبعة، السنة:2000.

مقالات:

- جميلة العباوي، والطيب بركان: "الأجهزة الذكية وأثرها على القيم لدى الشباب"، مقال منشور على مؤلف جماعي بعنوان "الإنسان المعاصر ومنظومات القيم"، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعة الثقافية-المغرب، الطبعة الأولى، السنة: 2022.
- فريد السموني: "نصائحي لطلبة العلوم القانونية"، منشور على الموقع الالكتروني التالي: https://www.academia.edu/ تمت زيارته بتاريخ 22 ماي 2024 على الساعة: 23.09

L'université du futur : Placer les compétences de vie au centre de l'apprentissage

BERAICH ASMA, Université Mohammed Premier - Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Oujda -MAROC-

E-mail: Beraich.asma.23@ump.ac.ma

ملخص

مع استمرار تطور مشهد التعليم العالي، هناك تركيز متزايد وحيوي على دمج المهارات الحياتية جنبًا إلى جنب مع التعليم الأكاديمي التقليدي. تشمل هذه المهارات الحياتية التفكير النقدي، والذكاء العاطفي، والتواصل الفعّال، وقدرات حل المشكلات، وهي معترف بها الآن على نطاق واسع كعناصر حاسمة لتمكين الطلاب من التكيف بنجاح مع تعقيدات الحياة الحديثة ومساراتهم المهنية المستقبلية. تاريخياً، يمكن تتبع دمج هذه المهارات إلى الحضارات القديمة وفترة النهضة، حيث ركز التعليم الشامل على تحقيق التوازن بين التطور الفكري والأخلاقي والبدني. في تلك الفترة، كانت المهارات الحياتية ،جزءًا لا يتجزأ من التعليم، مما ساهم في تطوير أفراد متكاملين قادرين على المساهمة بشكل إيجابي في مجتمعاتهم. واليوم يكمن التحدي في الجمع بفعالية بين هذه المهارات الحياتية الأساسية والتعليم الأكاديمي التقليدي، مما يتطلب تنفيذ استراتيجيات مبتكرة، وإعادة تصميم شاملة للمناهج الدراسية، واعتماد أدوات رقمية متقدمة مثل المحاكاة التفاعلية والمشاريع التعاونية عبر الإنترنت. في المغرب، تجري إصلاحات تعليمية كبيرة لدمج المهارات الحياتية في المناهج الأكاديمية، لا سيما من خلال تجارب التعلم العملي مثل التدريب الداخلي والبرامج التعاونية، بهدف إعداد الطلاب بشكل أفضل لمواجهة متطلبات سوق العمل الحديث المتنوعة وتحقيق النجاح في بيئات العمل المعاصرة.

كلمات مفتاحية: المهارات الحياتية، التعليم العالي، التفكير النقدي، الذكاء العاطفي، إصلاحات تعليمية، سوق العمل الحديث.

Abstract :

As the landscape of higher education continues to evolve, there is an increasing and vital emphasis on the integration of life skills alongside traditional academic learning. These life skills, which include critical thinking, emotional intelligence, effective communication, and problem-solving abilities, are now universally recognized as crucial for students to successfully navigate the complexities of modern life and their future careers. Historically, the integration of such skills can be traced back to ancient civilizations and the Renaissance period, where holistic education focused on balancing intellectual, moral, and physical development. Today, the challenge lies in effectively combining these essential life skills with conventional academic education, which requires the implementation of innovative strategies, comprehensive curriculum redesigns, and the adoption of advanced digital tools like interactive simulations and online collaborative projects. In Morocco, significant educational reforms are underway to incorporate life skills into academic curricula, particularly through practical learning experiences such as internships and cooperative programs, ultimately aiming to better prepare students for the diverse demands of the modern workforce.

Keywords: Life skills, Higher education, Critical thinking, Emotional intelligence, Educational reforms, Modern workforce.

1. Introduction

À mesure que le paysage de l'enseignement supérieur évolue, le concept de l'université du futur est devenu un point central de discussion. Ce modèle d'éducation innovant vise à donner la priorité aux compétences de vie aux côtés de l'apprentissage académique traditionnel, garantissant que les étudiants sont bien équipés pour faire face aux complexités de la vie moderne. Les compétences de vie, englobant la pensée critique, l'intelligence émotionnelle, la communication et la résolution de problèmes, sont de plus en plus reconnues comme essentielles à la réussite personnelle et professionnelle dans un monde en évolution rapide.

L'histoire de l'intégration des compétences essentielles dans l'éducation remonte aux civilisations anciennes, où les approches holistiques de l'apprentissage étaient courantes. Dans la Grèce antique, par exemple, l'éducation visait à cultiver non seulement les prouesses intellectuelles mais aussi le développement moral et physique[22]. De même, à la Renaissance, une éducation complète incluant les arts, les sciences et les compétences pratiques était très appréciée. Cependant, à mesure que la révolution industrielle a entraîné une approche plus structurée et spécialisée de l'éducation, les compétences nécessaires à la vie quotidienne ont souvent été reléguées au second plan au profit de la rigueur académique.

Au XXIe siècle, la nécessité de réintégrer les compétences essentielles dans l'éducation fait l'objet d'une attention renouvelée. L'ère numérique mondialisée exige que les individus possèdent un ensemble diversifié de compétences pour naviguer dans des environnements professionnels et personnels complexes. Ce changement appelle à repenser l'enseignement universitaire, où les compétences essentielles sont placées au centre de l'apprentissage[23].

Le problème central auquel se heurte cette vision est le suivant : comment les universités peuvent-elles combiner efficacement l'intégration des compétences de vie et l'apprentissage académique conventionnel pour garantir une expérience éducative complète ? Relever ce défi nécessite des stratégies innovantes, une refonte des programmes et un engagement à favoriser un environnement où les connaissances académiques et les compétences de vie sont également prioritaires. L'université du futur doit trouver un équilibre délicat, en veillant à ce que les étudiants obtiennent leur diplôme non seulement avec une expertise dans le domaine qu'ils ont choisi, mais également avec les compétences pratiques nécessaires pour prospérer dans un monde en constante évolution.

---

[22] Fournaraki, E. (2004). Genre et éducation physique en Grèce au XIXe s. Aspects. Revue Études Balkaniques - Cahiers Pierre Belon, 11, 100-102, 108-110.
[23] Charvet, P. (2019). La nécessité de réintégrer les compétences essentielles dans l'éducation au XXIe siècle. Revue Internationale d'Éducation de Sèvres.

Comment peut-on élaborer des situations d'intégration des acquis des étudiants universitaires selon les normes de la pédagogie d'intégration ?

2. Intégration historique des compétences de vie dans l'éducation

L'intégration historique des compétences essentielles dans l'éducation met en évidence l'importance durable d'une approche holistique de l'apprentissage[24]. Des civilisations anciennes à la Renaissance, l'accent mis sur le développement intellectuel, moral et physique a été la pierre angulaire de la philosophie éducative. Ces modèles historiques fournissent des informations précieuses sur la manière dont l'éducation moderne peut équilibrer la rigueur académique avec les compétences essentielles de la vie quotidienne, préparant ainsi les étudiants à naviguer dans les complexités du monde contemporain[25].

2.1 Civilisations anciennes

2.1.1 Approches holistiques : l'éducation dans la Grèce antique

Dans la Grèce antique, l'éducation était un processus global visant à développer les aspects intellectuels, moraux et physiques d'un individu. Cette approche holistique de l'éducation était la pierre angulaire de la société grecque et a joué un rôle crucial dans la formation de citoyens épanouis, capables de contribuer à diverses facettes de la vie publique.

Les Grecs croyaient en une éducation complète qui équilibrait les études universitaires avec l'entraînement physique et le développement moral. Cette philosophie éducative, connue sous le nom de « paideia », mettait l'accent sur la culture des vertus et le développement harmonieux du corps et de l'esprit. Dans la Grèce antique, l'éducation ne consistait pas seulement à acquérir des connaissances, mais aussi à façonner le caractère et à inculquer des valeurs civiques[26].

Des philosophes comme Platon et Aristote ont joué un rôle important dans la promotion de l'importance de l'éducation de l'esprit et du corps. Platon, dans ses ouvrages tels que « La République », soutenait que l'éducation devait inclure des études académiques rigoureuses dans des matières comme les mathématiques et la philosophie, parallèlement à un entraînement physique pour maintenir la santé et la vitalité. Il pensait qu'une éducation aussi équilibrée était essentielle pour que les individus puissent réaliser leur plein potentiel et contribuer à une société idéale[27].

---

[24] Karatsiori, M. (2023). À la recherche d'une « éducation de qualité » : de l'Antiquité à l'ère numérique. Éducation convaincante, 10(1), 2286817.
[25] Nurkamto, J. (2013). Intégrer les compétences de vie dans l'enseignement de l'anglais (ELT) : une étude de cas. Journal du langage et de la communication, 10(2), 112-127.
[26] Robb, K. (1994). Alphabétisation et Paideia dans la Grèce antique. Presse de l'Université d'Oxford.
[27] Turan, S. (2011). Le concept d'éducation de Platon dans la « République » et celui d'Aristote. Éducation et Science, 36(162), 62.

Aristote, un étudiant de Platon, a développé ces idées dans ses écrits, notamment dans « L'éthique à Nicomaque » et « Politique ». Il a souligné que l'éducation devait favoriser les vertus à la fois intellectuelles et morales, et que l'éducation physique était essentielle au bien-être général. L'approche d'Aristote en matière d'éducation mettait l'accent sur le développement de la pensée critique, du raisonnement éthique et des prouesses physiques, considérant ces éléments comme interconnectés et essentiels pour un individu épanoui [28].

Les établissements d'enseignement de la Grèce antique, comme l'Académie fondée par Platon et le Lycée créé par Aristote, étaient des centres où cette approche holistique était mise en œuvre. Ces écoles proposaient un programme complet intégrant des matières académiques à l'entraînement physique et à l'enseignement moral. Les étudiants étaient encouragés à s'engager dans un raisonnement dialectique, à participer à des compétitions sportives et à étudier les arts, autant d'activités considérées comme essentielles au développement d'individus épanouis[29].

2.1.2 Contemporains Études de cas : exemples de diverses cultures anciennes illustrant des modèles d'éducation holistiques

• **Grèce antique** : le gymnase faisait partie intégrante de l'éducation grecque, où les jeunes hommes s'adonnaient à la fois à un entraînement physique et à des discussions intellectuelles. Cet environnement a encouragé le développement de la forme physique, des compétences rhétoriques et de la recherche philosophique.

• **Chine ancienne** : éducation confucéenne axée sur l'intégrité morale, la responsabilité sociale et le développement intellectuel. Les cinq classiques et les quatre livres, au cœur du programme confucéen, enseignaient aux étudiants l'éthique, la politique et la philosophie, dans le but de créer des individus équilibrés et vertueux.

• **Egypte ancienne** : l'éducation égyptienne était pratique et professionnelle, mettant l'accent sur les compétences nécessaires à l'administration, à l'agriculture et à l'artisanat. Les scribes, qui jouaient un rôle crucial dans la société, recevaient une formation combinant alphabétisation, mathématiques et enseignements moraux.

1.1.3 L'éducation dans la Rome antique

L'éducation dans la Rome antique était pragmatique et visait à préparer les jeunes hommes à la vie publique, au service militaire et à la gestion des biens familiaux. L'éducation romaine mettait l'accent sur la rhétorique, le droit et la discipline physique, produisant des citoyens rompus aux arts de la

[28] Zingano, M. (2011). [Review of the book The Virtue of Aristotle's Ethics, by P. Gottlieb]. Revue Philosophique de Louvain, 109(1), 184-186.
[29] Lynch, J. P. (1972). Aristotle's School: A Study of a Greek Educational Institution (pp. 33-61). University of California Press.

communication, de la gouvernance et de la guerre. Les écoles étaient divisées en niveaux, l'éducation initiale étant dispensée à la maison par des tuteurs, suivie d'un enseignement formel en rhétorique et en philosophie pour l'élite[30].

1.1.4 L'éducation dans l'Inde ancienne

Dans l'Inde ancienne, l'éducation était profondément liée aux enseignements religieux et philosophiques. Les gurukuls (écoles traditionnelles) s'attachaient à transmettre des connaissances en matière d'écritures, de mathématiques, de philosophie et d'arts. L'éducation était considérée comme un moyen d'atteindre un développement spirituel et moral, en mettant l'accent sur l'autodiscipline, la méditation et une vie en harmonie avec les enseignements des Vedas et des Upanishads[31].

2.2 La Renaissance

La Renaissance a transformé l'éducation en intégrant les arts, les sciences et les compétences de vie, en mettant l'accent sur l'humanisme pour développer le potentiel intellectuel et créatif. Cette renaissance des idéaux classiques a jeté les bases de l'enseignement moderne des arts libéraux et a conduit à la création d'universités axées sur la pensée critique, la recherche et les études interdisciplinaires, façonnant les pratiques éducatives d'aujourd'hui.

2.2.1 Éducation complète : accent sur les arts, les sciences et les compétences essentielles

Au cours de la Renaissance, l'éducation a connu un renouveau qui a mis l'accent sur une approche globale, intégrant les arts, les sciences et les compétences pratiques. Cette période marque un retour aux idéaux classiques, avec un accent sur l'humanisme, qui favorise l'étude de matières développant le potentiel intellectuel et créatif d'une personne. L'éducation visait à former des individus épanouis qui pourraient contribuer à la société de multiples manières[32].

2.2.2 Impact de la Renaissance : comment cette période a influencé les pratiques éducatives modernes ?

La Renaissance a eu un impact profond sur l'éducation moderne en réintroduisant des textes classiques et des idéaux humanistes. Il a encouragé le développement de programmes incluant la littérature, l'art, les sciences et la rhétorique, jetant ainsi les bases de l'enseignement des arts libéraux contemporains. Cette période a également vu la création d'universités mettant

[30] Guénin, A. (2020). L'éducation pendant la Rome Antique. https://univ-fcomte.hal.science/hal-030137
[31] Selon Ghosh (2001), les gurukuls étaient des institutions éducatives importantes où l'on enseignait les Vedas et les Upanishads (p. 45).
[32] Nauert, C. G. (1995). Humanism and the culture of Renaissance Europe (pp. 45-68). Cambridge University Press.

l'accent sur la pensée critique, la recherche et l'intégration de diverses disciplines, qui continuent de façonner les pratiques éducatives aujourd'hui[33].

2.2.3 Évolution de l'enseignement scientifique

La période de la Renaissance a marqué le début de l'éducation scientifique en tant que discipline distincte. Des personnalités comme Galilée [34]et Léonard de Vinci[35] ont mis l'accent sur l'observation, l'expérimentation et la méthode scientifique, jetant ainsi les bases des programmes d'études scientifiques modernes. Cette évolution vers les preuves empiriques et la pensée critique est devenue un élément clé de l'éducation, influençant le développement des études scientifiques dans les systèmes éducatifs modernes.

2.2.4 L'essor des universités modernes

La Renaissance a également vu la création des universités modernes, qui sont devenues des centres d'enseignement supérieur et d'échanges intellectuels. Ces institutions ont mis en place des programmes structurés et des diplômes universitaires, en mettant l'accent sur la recherche, favorisant ainsi un environnement dans lequel les chercheurs pouvaient acquérir des connaissances dans différentes disciplines. L'héritage de ces universités est évident dans les systèmes d'enseignement supérieur d'aujourd'hui, qui continuent à donner la priorité aux études interdisciplinaires et à l'apprentissage axé sur la recherche[36].

3. Améliorer l'éducation moderne grâce aux compétences de vie : stratégies, innovations et développement holistique

Dans un contexte éducatif en constante évolution, on reconnaît de plus en plus l'importance des compétences de vie dans la préparation des étudiants à la réussite personnelle et professionnelle. Les compétences de vie, qui comprennent la pensée critique, la communication, l'adaptabilité et la résolution de problèmes, sont essentielles pour naviguer dans les complexités de la vie moderne et du monde du travail. Malgré leur importance, un écart notable persiste entre l'enseignement universitaire traditionnel et la culture de ces capacités cruciales[37].

3.1 Intégrer les compétences de vie dans l'éducation moderne : stratégies et innovations pour un développement holistique

Le milieu éducatif moderne accorde une grande importance aux compétences de la vie quotidienne, reconnaissant leur rôle crucial dans la

[33] Grafton, A. (2011). The Culture of Renaissance Humanism (pp. 202-225). Princeton University Press.
[34] Kossovsky, A. E. (2020). Galileo Galilei—The Father of Science. In The Birth of Science (pp. 85-87). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-51744-1_17
[35] Germ, M. (2007). The Vitruvian Man of Leonardo da Vinci as a representation of an operational approach to knowledge. Foundations of Science, 12(3), 1-23. https://doi.org/10.1007/s10699-007-9070-4
[36] Marginson, S. (2019). The Idea and Becoming of a University Across Time and Space: Ivory Tower, Factory, and Network. Postdigital Science and Education, 59–72.
[37] National Research Council. (2012). Education for life and work: Developing transferable knowledge and skills in the 21st century. Washington, DC: The National Academies Press.

préparation des étudiants aux complexités de la vie quotidienne et des environnements professionnels. Les compétences de vie englobent une gamme de compétences telles que la pensée critique, la communication, l'adaptabilité et la résolution de problèmes[38]. Ces compétences sont essentielles pour permettre aux individus de relever efficacement les défis personnels et professionnels. Il existe cependant un écart considérable entre l'apprentissage académique traditionnel et le développement de ces compétences essentielles à la vie quotidienne.

3.1.1 Document de littérature

Une analyse approfondie des recherches existantes met en évidence diverses approches pour intégrer les compétences de vie dans l'éducation. Des études révèlent que les universités qui mettent en œuvre avec succès des programmes de compétences de vie ont constaté des améliorations en termes d'engagement et de réussite des étudiants. Des études de cas provenant d'institutions du monde entier fournissent des exemples pratiques et des meilleures pratiques. Les cadres théoriques tels que l'apprentissage expérientiel et les théories constructivistes soutiennent l'intégration des compétences de vie dans les programmes universitaires, en soulignant l'importance de l'apprentissage actif et de l'application dans le monde réel[39].

Par exemple, Le rapport "Education at a Glance 2023"[40] de l'OCDE met en lumière les initiatives de plusieurs pays, dont la Finlande, Singapour, l'Allemagne, le Canada, la Suède, les États-Unis, et le Maroc, pour intégrer les compétences de vie dans leurs systèmes éducatifs universitaires. Ces pays ont développé des programmes axés sur des compétences clés telles que la résolution de problèmes, la pensée critique, la communication numérique, et l'adaptabilité, afin de préparer efficacement les étudiants aux défis du marché du travail moderne.

En particulier, le **Maroc** a introduit le **Plan d'action "PACTE ESRI 2030"**, visant à moderniser l'enseignement supérieur en intégrant ces compétences essentielles. Ce plan met l'accent sur l'amélioration de l'employabilité des étudiants en alignant les cursus universitaires avec les besoins du marché du travail[41]. Bien que les données précises sur les dépenses par étudiant ne soient pas disponibles, le plan souligne l'importance des compétences techniques, linguistiques et comportementales dans le système éducatif marocain. Ces initiatives sont détaillées et comparées dans le tableau ci-joint :

---

[38] Halpern, DF (1999). Enseigner la pensée critique : Aider les étudiants à développer les compétences et les dispositions d'un penseur critique. Nouvelles orientations pour l'enseignement et l'apprentissage, 1999(80), 69-74.
[39] Bartle, E. (2015). Apprentissage expérimentale. À l'Institut pour l'innovation dans l'enseignement et l'apprentissage. Université du Queensland.
[40] OCDE. (2023). Education at a Glance 2023: OECD Indicators. Organisation de coopération et de développement économiques.
[41] Ministère de l'Enseignement Supérieur, de la Recherche Scientifique et de l'Innovation. (2022). Plan National pour l'Accélération de la Transformation de l'Ecosystème de l'Enseignement Supérieur, de la Recherche Scientifique et de l'Innovation (PACTE ESRI 2030).

Tableau 1 : Intégration des compétences de vie dans l'éducation universitaire par pays

Pays	Intégration des compétences de vie dans l'éducation	Exemple de programme ou d'initiative	Dépense par étudiant (en USD, niveau tertiaire)
Finlande	Forte intégration des compétences de vie dans les cursus	Programmes axés sur la résolution de problèmes et l'adaptabilité	18 100 USD
Singapour	Programme national pour les compétences du 21ème siècle	Intégration des compétences numériques et de communication	17 500 USD
Allemagne	Mise en œuvre de l'apprentissage basé sur des compétences	Accent sur les compétences en pensée critique et analyse	15 200 USD
Canada	Curriculum centré sur les compétences interpersonnelles	Programmes favorisant la collaboration et l'innovation	22 000 USD
Suède	Intégration dans les programmes éducatifs universitaires	Cours sur l'adaptabilité et la communication interculturelle	20 000 USD
États-Unis	Emphase sur les compétences en communication et résolution	Programmes de développement des compétences personnelles	25 000 USD
Maroc	Initiatives en cours pour l'intégration des compétences de vie	Programmes pilotes et réformes curriculaires	Données non disponible

Source: OECD. (2023). Education at a Glance 2023: OECD Indicators, Chapter B, C, D. Organization for Economic Co-operation and Development.

3.1.2 Stratégies d'intégration

Une intégration efficace des compétences de vie nécessite une conception et un développement réfléchis des programmes d'études. Les stratégies comprennent l'intégration des compétences de vie dans les cours existants, la création d'ateliers

dédiés aux compétences de vie et la proposition de modules en ligne à votre rythme. Ces approches garantissent que l'éducation aux compétences de vie est accessible et pertinente pour tous les étudiants, quelle que soit leur discipline académique[42].

Le Maroc a récemment entrepris plusieurs initiatives visant à intégrer les compétences de vie dans son système éducatif, en réponse aux besoins croissants de préparer les jeunes aux défis de la vie moderne et du marché du travail. Selon le ministère de l'Éducation nationale, l'une des réformes majeures est le Programme de Réforme de l'Éducation 2015-2030, qui met l'accent sur l'importance des compétences transversales, telles que la pensée critique, la communication, et la résolution de problèmes[43]. Ce programme vise à moderniser les curricula pour inclure ces compétences dès le primaire jusqu'à l'université. En 2021, une étude menée par la Banque mondiale a révélé que 64% des établissements d'enseignement supérieur au Maroc avaient commencé à intégrer des modules spécifiques dédiés aux compétences de vie, une initiative qui devrait augmenter significativement l'employabilité des jeunes diplômés[44]. Cette démarche s'inscrit dans le cadre des efforts du gouvernement pour améliorer la qualité de l'éducation et préparer les étudiants à réussir dans un environnement mondial de plus en plus compétitif.

3.1.3 Technologie et innovation

La technologie joue un rôle central en facilitant l'éducation aux compétences de vie. Les outils et plateformes numériques offrent des moyens innovants de développer ces compétences. Les exemples incluent des simulations interactives, des projets collaboratifs en ligne et des expériences d'apprentissage personnalisées utilisant des technologies d'apprentissage adaptatif[45]. Ces outils améliorent non seulement l'engagement, mais offrent également une expérience pratique et réelle.

3.1.4 Collaboration interdisciplinaire

Promouvoir le travail d'équipe et l'innovation dans toutes les disciplines est essentiel au développement de compétences de vie complètes. Les projets et devoirs interdisciplinaires encouragent les étudiants à collaborer, à réfléchir de manière critique et à résoudre ensemble des problèmes complexes[46]. Les

[42] Durlak, JA, Domitrovich, CE, Weissberg, RP et Gullotta, TP (éd.). (2016). Manuel d'apprentissage social et émotionnel : Recherche et pratique. New York, New York : Guilford Press.
[43] Ministère de l'Éducation nationale. (2015). Programme de Réforme de l'Éducation 2015-2030. Rabat: Ministère de l'Éducation nationale.
[44] World Bank. (2021). Education in Morocco: A New Horizon. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/country/morocco/publication/education-in-morocco-a-new-horizon
[45] Lyngdorf, N., et al. (2021). Emerging Digital Practices Supporting Student-Centered Learning Environments in Higher Education: A Review of Literature and Lessons Learned from the Covid-19 Pandemic. Education and Information Technologies.
[46] Édutopie. (2021). Une stratégie pour une collaboration étudiante efficace. Extrait de https://www.edutopia.org/article/strategy-effective-student-collaboration.

avantages de telles expériences d'apprentissage s'étendent au-delà de la salle de classe, préparant les étudiants à des environnements professionnels diversifiés.

3.2 De la théorie à la pratique : apprentissage expérientiel et compétences de vie pour le développement holistique des étudiants

3.2.1 Document de littérature

Un examen des recherches existantes révèle l'impact positif de l'éducation aux compétences de vie sur le bien-être et les résultats scolaires des étudiants. Des études montrent que les étudiants qui reçoivent une formation aux compétences de vie ont des niveaux plus élevés de santé mentale et de résilience. Les études de cas d'institutions donnant la priorité au développement holistique fournissent des informations précieuses sur les pratiques et les résultats efficaces.

3.2.2 Compétences de vie et bien-être des étudiants

L'éducation aux compétences de vie est étroitement liée à la santé mentale et au bien-être. Les programmes et initiatives qui favorisent la résilience et l'adaptabilité aident les étudiants à faire face aux défis académiques et personnels. De plus, les compétences de vie telles que la responsabilité sociale et le comportement éthique favorisent un environnement de campus solidaire et inclusif[47].

Approche intégrée du développement de l'esprit, du corps et de l'âme

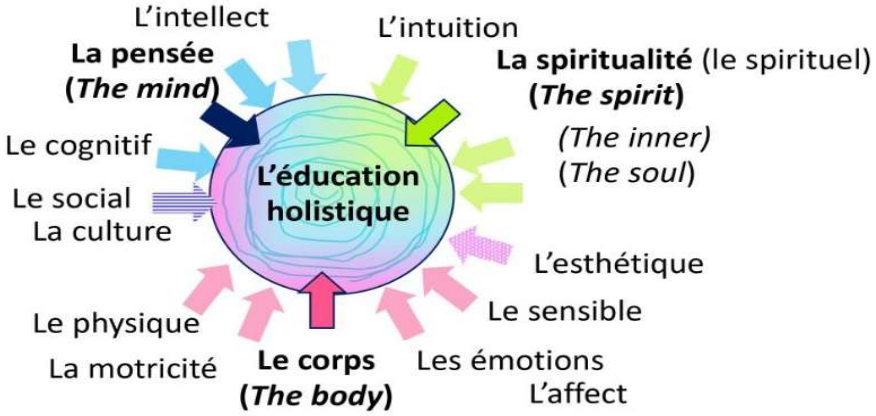

Figure 1 : Les diverses dimensions prises en compte chez l'enfant dans le cadre d'une éducation holistique. D'après Miller (2019) et Weemaes-Lidman (2014) [48]

3.2.3 Services d'assistance complets

Des services de soutien efficaces sont essentiels au développement holistique des étudiants. Les services de santé mentale, les conseils pédagogiques, le soutien à

[47] Fletcher, D., & Sarkar, M. (2021). An integrative process model of resilience in an academic context: Resilience resources, coping strategies, and positive adaptation. PLOS ONE. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0255649.
[48] Boelen, V. (2020). Réflexion sur une approche holistique d'éducation au vivant intégrant la dimension spirituelle du sujet. Éducation Relative à l'Environnement - Regards, Recherches, Réflexions, (15-2). https://doi.org/10.4000/ere.5667

la carrière et les activités parascolaires contribuent tous à une expérience éducative complète. Ces services aident les étudiants à développer des compétences essentielles dans la vie quotidienne et fournissent le soutien nécessaire pour s'épanouir académiquement et personnellement[49].

3.2.4 Apprentissage expérientiel

Les expériences d'apprentissage pratique, telles que les stages, les programmes coopératifs et l'apprentissage par le service, jouent un rôle crucial dans le développement des compétences pratiques chez les étudiants. Ces expériences offrent aux étudiants l'opportunité d'appliquer leurs connaissances théoriques dans des contextes réels, ce qui non seulement enrichit leur apprentissage, mais les prépare également aux exigences du marché du travail. Au Maroc, l'intégration de telles expériences dans les programmes éducatifs a pris de l'ampleur, en particulier dans les institutions de formation professionnelle et les universités. Par exemple, les programmes coopératifs mis en place dans plusieurs universités marocaines permettent aux étudiants de passer une partie de leur formation en entreprise, où ils peuvent acquérir des compétences directement liées à leur domaine d'études[50]. De même, les initiatives d'apprentissage par le service, telles que les projets communautaires, offrent aux étudiants la possibilité de contribuer à des solutions locales tout en renforçant leurs compétences en résolution de problèmes et en leadership[51]. Ces approches montrent l'importance croissante accordée à l'apprentissage pratique dans l'éducation au Maroc, visant à mieux préparer les étudiants à leur future carrière.

Conclusion

L'université du futur vise à créer une expérience éducative équilibrée qui donne la priorité aux connaissances académiques et aux compétences de vie. Cette approche est essentielle pour préparer les étudiants à un environnement mondial en évolution rapide. Alors que le 21e siècle introduit de nouveaux défis et opportunités, les universités doivent innover dans leurs programmes pour inclure les compétences essentielles comme élément essentiel, garantissant ainsi aux étudiants de développer leur résilience, leur adaptabilité et leur raisonnement éthique pour leur réussite personnelle et professionnelle.

Pour réaliser cette vision, les universités doivent pleinement intégrer les compétences de vie dans leurs cadres éducatifs en :

[49] CitizenSide. (2021). What are educational support services, pp. 3-12.
[50] Boudarbat, B. (2019). Cooperative Education in Moroccan Universities: Enhancing Employability through Practical Experience. Journal of Educational Research and Practice, 9(3), 210-225.
[51] Elmes, N. (2020). Service Learning and Community Engagement in Moroccan Higher Education. International Journal of Educational Development, 76, 102246. https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2020.102246

- Révision et intégration des programmes : effectuer des révisions complètes pour intégrer les compétences de vie dans les cours existants et développer de nouveaux cours axés sur ces compétences.

- Proposer des ateliers et des formations : proposer des ateliers sur la pensée critique, l'intelligence émotionnelle, la communication et la résolution de problèmes.

-Utiliser des outils numériques : utilisez des plateformes numériques telles que des simulations interactives et des projets collaboratifs en ligne pour améliorer l'engagement des étudiants et l'apprentissage pratique.

-Promouvoir la collaboration interdisciplinaire : encourager les projets qui favorisent le travail d'équipe interdisciplinaire, la pensée critique et la résolution de problèmes.

-Soutenir le bien-être des étudiants : offrir des conseils en matière de santé mentale, des conseils académiques, un soutien à la carrière et des activités parascolaires pour créer un environnement favorable sur le campus.

-Encourager l'apprentissage pratique : faciliter les stages, les programmes coopératifs et les projets d'apprentissage par le service pour aider les étudiants à appliquer leurs connaissances théoriques dans des contextes du monde réel.

En mettant en œuvre ces stratégies, les universités peuvent préparer les étudiants à la fois aux connaissances académiques et aux compétences pratiques essentielles pour répondre aux exigences de la vie moderne.

BIBLIOGRAHIE

- Bartle, E. (2015). Apprentissage expérimental. Université du Queensland, Queensland, Australie.
- Boelen, V. (2020). Réflexion sur une approche holistique d'éducation au vivant intégrant la dimension spirituelle du sujet. Éducation Relative à l'Environnement - Regards, Recherches, Réflexions, (15-2). https://doi.org/10.4000/ere.5667
- Boudarbat, B. (2019). Cooperative Education in Moroccan Universities: Enhancing Employability through Practical Experience. Journal of Educational Research and Practice, 9(3)
- Charvet, P. (2019). La nécessité de réintégrer les compétences essentielles dans l'éducation au XXIe siècle. Revue Internationale d'Éducation de Sèvres.
- CitizenSide. (2021). What are educational support services.
- Durlak, J. A., Domitrovich, C. E., Weissberg, R. P., & Gullotta, T. P. (Eds.). (2016). Manuel d'apprentissage social et émotionnel : Recherche et pratique. Guilford Press, New York, NY.
- Édutopie. (2021). Une stratégie pour une collaboration étudiante efficace. Extrait de https://www.edutopia.org/article/strategy-effective-student-collaboration
- Elmes, N. (2020). Service Learning and Community Engagement in Moroccan Higher Education. International Journal of Educational Development, 76, 102246. https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2020.102246
- Fletcher, D., & Sarkar, M. (2021). An integrative process model of resilience in an academic context: Resilience resources, coping strategies, and positive adaptation. PLOS ONE. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0255649
- Fournaraki, E. (2004). Genre et éducation physique en Grèce au XIXe s. Aspects. Revue Études Balkaniques - Cahiers Pierre Belon, 11.
- Germ, M. (2007). The Vitruvian Man of Leonardo da Vinci as a representation of an operational approach to knowledge. Foundations of Science, 12(3), 1-23. https://doi.org/10.1007/s10699-007-9070-4
- Ghosh, (2001). Les gurukuls étaient des institutions éducatives importantes où l'on enseignait les Vedas et les Upanishads
- Grafton, A. (2011). The Culture of Renaissance Humanism (pp. 202-225). Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Guénin, A. (2020). L'éducation pendant la Rome Antique. https://univ-fcomte.hal.science/hal-030137
- Halpern, D. F. (1999). Enseigner la pensée critique : Aider les étudiants à développer les compétences et les dispositions d'un penseur critique. Nouvelles orientations pour l'enseignement et l'apprentissage, 1999(80)
- Karatsiori, M. (2023). À la recherche d'une « éducation de qualité » : de l'Antiquité à l'ère numérique. Éducation convaincante, 10(1), 2286817.

- Kossovsky, A. E. (2020). Galileo Galilei—The Father of Science. In The Birth of Science (pp. 85-87). Springer, Berlin. https://doi.org/10.1007/978-3-030-51744-1_17
- Lyngdorf, N., et al. (2021). Emerging Digital Practices Supporting Student-Centered Learning Environments in Higher Education: A Review of Literature and Lessons Learned from the Covid-19 Pandemic. Education and Information Technologies.
- Lynch, J. P. (1972). Aristotle's School: A Study of a Greek Educational Institution (pp. 33-61). University of California Press, Berkeley, CA.
- Marginson, S. (2019). The Idea and Becoming of a University Across Time and Space: Ivory Tower, Factory, and Network. Postdigital Science and Education.
- Ministère de l'Éducation nationale. (2015). Programme de Réforme de l'Éducation 2015-2030. Ministère de l'Éducation nationale, Rabat, Maroc.
- Ministère de l'Enseignement Supérieur, de la Recherche Scientifique et de l'Innovation. (2022). Plan National pour l'Accélération de la Transformation de l'Ecosystème de l'Enseignement Supérieur, de la Recherche Scientifique et de l'Innovation (PACTE ESRI 2030). Ministère de l'Enseignement Supérieur, Rabat, Maroc.
- National Research Council. (2012). Education for life and work: Developing transferable knowledge and skills in the 21st century. The National Academies Press, Washington, DC.
- Nauert, C. G. (1995). Humanism and the culture of Renaissance Europe (pp. 45-68). Cambridge University Press, Cambridge, UK.
- Nurkamto, J. (2013). Intégrer les compétences de vie dans l'enseignement de l'anglais (ELT) : une étude de cas. Journal du langage et de la communication, 10(2).
- OCDE. (2023). Education at a Glance 2023: OECD Indicators. Organisation de coopération et de développement économiques, Paris.
- Robb, K. (1994). Alphabétisation et Paideia dans la Grèce antique. Presse de l'Université d'Oxford, Oxford, UK.
- Turan, S. (2011). Le concept d'éducation de Platon dans la « République » et celui d'Aristote. Éducation et Science, 36(162).
- World Bank. (2021). Education in Morocco: A New Horizon. https://www.worldbank.org/en/country/morocco/publication/education-in-morocco-a-new-horizon
- Zingano, M. (2011). [Review of the book The Virtue of Aristotle's Ethics, by P. Gottlieb]. Revue Philosophique de Louvain, 109(1).

حس الانتماء والقيادة النسوية وقصص النجاح وفن العلاقات التميز والتمهير

جمال حدادي، أستاذ محاضر مؤهل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة

يرتكز المخطط الوطني لمنظومة التعليم العالي و البحث العلمي و الابتكار على مجموعة من الأهداف يسعى منذ أن تم التوافق عليها بتنزيلها على أرض الواقع من خلال تحقيقها و الوصول إليها، من خلال التركيز على تغيير العقليات و الثقافات، كما لا تنسى العناية بالمنظومة من خلال مجموعة من جواراتها، و لم يكن الهدف فقط هـــــو تجويدها و لكن الغاية هي التجويد و العناية القصوى و المستحقة و اللازمة للثروة البشرية التي تتمثل في العدد الكبير من الطلبة الملتحقين كل سنة بالجامعات و المعاهد التابعة لها، مع إعمال عنصر التحيين و الاستفادة مما لدى باقي الجامعات على الصعيد القاري و الأوربي من خلال الشراكات التي تربط الجامعة المغربية بمحيطها.

وإذا كان كل إصلاح تحكمه الدواعي ويتسلح بمقومات ويستعين بخبرات و تمتلئ روحه بالمبادئ و القيم، فإن الإصلاح الجامعي المواكب للمخطط الوطني و تسريعه انتبه إلى أهمية المهارات الحياتية، و ما تشكله هذه المهارات من أهمية من حيث ارتكازها على العنصر البشري و الذي قد لا تكفيه التعلمات من المعارف و المدارك، ليكون ذلك العنصـــر الفاعل و المتفاعل و الباني و المندمج و المنخرط في مسلسلات التنمية على الأصعدة الشتى التي تعرفها بلادنا.

إن من بين القيم التي يبني عليها مخطط المنظومة روح الإصلاح الشفافية و الخلقيـــات و التميز و المرونة و التي تستهدف الوصول إليها من خلال التمكين و الإنصاف و تكافؤ الفرص و الانفتاح، اهتديت لاختيار بعض هذه الأهداف لأبني عليها تدخلي من خلال التشخيص الذي سيرتقي إلى مستوى عناصر ثلاثة يتم تطويرها من خلال الطرح و الدراسة و النقاش قصد إدماجها فيما بعد، إثر التوافق في المشروع الواعد الهادف للسير قدما بالرقي بعناصر تكوين الرأسمال البشري القادر على ربط الجامعة بمتطلبات الحياة اليوميـــــــــة و مشكلاتها، من خلال مهارات حياتية سيكون لها الأثر الكبير و التأثير الكثير إن تم توطينها و تنزيلها على أرض الواقع.

- **التمهير كنسق مستقبلي للتعليم العالي:**

في إطار هذا الإصلاح المنشود كان الانتباه إلى أن التعليم المرتكز على المعـــارف و المدارك فقط غير كاف، حتى تكون الأهداف هي فئة من الطلبة الذين يكون له كل الأثر في محيطهم الصغير و الكبير، ينخرطون و يندمجون فيه بكل سلاسة، ليس من أجل مصلحتهم و لكن من أجل الجميع، إذ لا يجب أن ننسى أننا نسعى إلى تخريج طلبة لديهم كفاءات متعددة و متنوعة، و كذلك عناصر فاعلة في محيطها، و متفاعلة معه بكل إيجابية، و تسعى لتدبير السلبيات بشكر مقتدر يجنب استفحال الأمور إلى أسوء، سواء على الصعيد الحياتي للطالب أم على صعيد العمل بعد تخرجه.

في هذا الإطار لا بأس من التذكير بأهمية التصنيف للدرجات التراتبية لأهم مراحل إجراءات التعلم وأهدافه التي لخصها بينيامين بلوم والتي هي كالآتي:

- مرحلة التذكر للتعلمات واستثمارها من خلال معلومات، أرقام، معطيات، تصورات، مبادئ وأحداث ... إلخ
- مرحلة الفهم والاستيعاب والتأويل أي إعطاء معان لما تم حفظه واستيعابـــــــه و الوصول إلى درجة الوعي بها و فهم معانيها، و تجسيد الفهم بالإفهام لغيرهم.

- مرحلة التطبيق، أي تطبيق ما تم فهمه في حالات مشابهة أخرى، سواء كانت معارف ومدارك أو كفاءات ومهارات، قصد استثمارها في وضعيات لحل المشكلات، مع القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذ المهمات.
- مرحلة التحليل والتأويل المركب، حيث يتم تفكيك العناصر والنظر في العلاقات الرابطة بينها والمبادئ المنظمة لها، حيث يقوم هذا العنصر على التأويل والتقويـــم والتصنيف والمقارنة والتلخيص والنقد و وضع تشخيص مغاير و مخالف.
- مرحلة التقويم وإخراج خلاصة شخصية مطعمة بآراء شخصية وذاتية من خلال معايير مميزة وخاصة، أي أن شخصية المتعلم تبدأ بالظهور والبروز باتخاذ موقف أو تبني رأي انطلاقا من وسائل إقناع وحجج ومن استراتيجيات من أجل حل المشاكل المعقدة.
- مرحلة الإبداع والإنتاج: أي أن المرحلة السابقة تضع المتعلم في درجة أقرب إلى إنتاج وإبداع وخلق، يمر من مرحلة المقارنة إلى الإلغاء، إلغاء ما يراه غير صالح واحتفاظه على ما يصلح وما يجب أن يستثمر، لتظهر دربة التقويم الأمثل، والتعليق والاختيار و النقد و اتخاذ القرار و الاستنتاج و الدفاع عن المواقف و المبـــــادئ و التمييز و الدعوة إلى تبني النتائج التي تم الوصول إليها.[52]

هذه المبادئ التي تم الشروع بتبنيها حسب كل نظام تعليمي في مختلف بقاع العـالم، و منذ الخمسينات تبين أنها لا تكفي و أن عناصر أخرى لا بد من إدراجها إلى جانبها كي تتحقق التكاملية التي توصل إلى الاقتراب من مجال الكمال في مجال التعليم العالي، إضافة إلى صلاحيتها في البحث العلمي، ثم يأتي الاسم الجديد للوزارة الوصية الذي يركز على عنصر الابتكار كعنصر يجب أن يتوافر في الخريج و يرافقه طيلة مسيرته التعليمية، ليكون ظاهرا و حاضرا في مسيرة الطالب العملية بعد مسيرته العلمية.

- **المسرح والسينما والحياة الطلابية:**

يجد مجموعة من المسؤولين الساهرين على المصالح الثقافية و الفنية في الجامعات الصعوبة القصوى في جعل الفن مدخلا من مداخل الرفع من جودة مهارات الطلبة، بحيث يكون النداء من خلال الإعلانات للمشاركة في ورشات الحياة الطلابية مقصورا على أعداد لا ترقى للمرجو، إضافة إلى كون هذه الورشات لا تحظى غالبا بالجدية الملائمة لها، بينما لو تم إدخال عنصر المسرح و السينما كمدخل من مدخلات التعلم من خلال التجارب، في شكل عرض لمقاطع مدروسة تتخذ في حصة، و يتطارحها الطلبة و يستخرجون منها ما يمكن للاستفادة منها، بغض النظر عن التجربة السينمائية بقدر ما يكون الهدف هو التجربة الحياتية التي تضمنها مقاطع تختار بكل عناية و تدرس، ثم تكون الدعوة لتبني وضعيات تجسيدية لمقاطع كما يحدث في المسرح، إن كبريات الجامعات اليوم تستعين باستضافة ممثلين عالميين مرموقين للحديث ليس فقط عن قصص نجاحاتهم بل عن تجاربهم الحياتية من خلال لبسهم للشخصيات و تقمصهم إياها في أعمالهم السينمائية أو المسرحية.

لقد كان **للمسرح الجامعي** الأثر الكبير في صقل مجموعة من المواهب الدفينة بين حشود الطلبة و تفجير إبداعاتهم لتحفيزهم على الانخراط في أعمال يكون غالبا أحد مؤطريها من المنتسبين إلى الجامعة من الأساتذة الباحثين أو الموظفين، حينما يرتبط بمدينة لها الباع الطويل في المسرح خاصة، كمدينة وجدة و التي على امتداد سنوات كان للمسرح حضور جلـــي و كبير في مختلف مؤسساتها، ربما لقربها من مهد المسرح مدينة جرادة و المعروفة بالمسرح العمالي الذي كان على درجة كبيرة من الإشعاعية في السنوات الماضية، لا يمكن الحديث عن التمثيل فقط أو تمثيلية الجامعة في باقي المهرجانات التي تعقد بمناسبة مبارزة بين الفرق التابعة للجامعات، بل حول المسرح تنشأ مهن الصناعات الثقافية، المادية و المعنوية، فالديكور و الملابس و الآلات و السيناريو و السينوغرافيا و الإخراج و الإشراف و الإنارة، مما يدمج الطالب في الفضاء الذي تلعب فيه المسرحية و يدفع للإبداع و الابتكار و يجعله يتبنى المسرحية شكلا و مضمونا، كما

52 - https://c2ip.insa-toulouse.fr/fr/pedagogies/concepts-de-base-en-pedagogie/la-taxonomie-de-bloom.html (consulté le 21-05-2024 à 13 :45)

يجعل الممثلين يتقنون الدور في الأداء بالتمثيل ثم تمثيل الجامعة أحسن تمثيل في المسابقات، بالدفاع عن الأداء و تجويده و التعريف بالجامعـــــــة و الاندماج مع باقي الجامعات في الأيام الثقافية التي تنشأ بالمناسبة، و تمثيل الجهة من خلال عاداتها و ثقافاتها، بل من الفرق من أدمجت الطلبة الأجانب و جعلت لهم موطن قدم في الركح و جعلتهم يمثلون جنسياتهم، لغتهم و ثقافتهم من خلال لباسهم، هو إذن سبيل كفيل بأن يستثمر المسرح كنشاط مساهم في تنمية الحياة الطلابية و تنشيطها و إدماج الطلبة، فالعرض المسرحي هو لفريق، و لكن يشاهده كل الطلبة و يستفيدون منه.

السينما فرصة للحياة في الحياة، و هي من الأشكال التثقيفية الفنية المؤثرة و يمكن استثمارها بقوة في مجال الجامعة للتأثير الإيجابي في الطلبة، فعلا لا نتوافر على دور سينما في أغلب المدن التي توجد فيها الجامعات، إذا استثنينا الرباط و الدار البيضاء و فاس و تطوان و مراكش، لكن لدينا فرصة سانحة في مدينة وجدة في استثمار السينما كمجال يهب للطلبة فرصة مشاهدة الأفلام و التأثر الإيجابي بالسينما، إذ تعيش مدينة وجدة على إيقاع مهرجان دولي كل سنة يكون فرصة لمشاهدة عدد من الأفلام، و الاقتراب من مجموعة من الممثلين و كذلك الانخراط في نوادي للسينما، من خلال جمعية تنشط في هذا المجال، تمكن من مشاهدة فيلم كل شهر مثلا و مناقشته و نقده و تملك ثقافة المشاهدة و التأويل و النقد، و ما السينما إلى مجموعة من تجارب حياة، من خلال سيناريوهات و أداءات لممثلين و ممثلات، يمررون عبر كل فيلم مجموعة من القيم و المبادئ و الدروس التي تساهم في تكوين الطلبة و تثقيفهم و توعيتهم و تحسيسهم و إطلاعهم على القضايا الكبرى التي تواجه الإنسانية، كي يدخلوا في نسق التفكير الجماعي فيها من خلال استثمار الذكاء الجماعي، ثم استشراف المستقبل بدعوة كبار الممثلات و الممثلين المغاربة و العرب و لم لا الأجانب بالحضور للجامعة و مؤسساتها و تقاسم فلسفتهم في الحياة و نظرتهم للوجود و استشرافهم للمستقبل من خلال نسقهم التفكيري و شخصياتهم و كاريزماتهم، و هذا يضمن إيجاد نماذج صالحة للأسوة و الاقتداء بها في زمن طغت في التفاهة و تهلهلت فيه المعايير و تاه فيه الغالبية في إيجاد نموذج للتأسي و الاقتداء، على غرار ما تعيشه كبريات الجامعات مثل هارفارد و أوكسفور و يال.

- **حس الانتماء والانتساب للمؤسسة:**

يقضي الطالب بين أسوار المؤسسة التي يدرس فيها في الجامعة على الأقل مدة عامين، يعيش فيها حياة مليئة بما يؤثث باقي حياته فيما بعد بعالم يرتبط بتلك المؤسسة، و في الغالب أكبر شيء يحصل عليه من مؤسسته تلك هي البطاقة التي يحصل عليها و التي لا يكاد يتذكر حتى رقمه بحيث غالبا ما يحتاج للنظر في بطاقته ليكتبه في أيام الامتحان، كما يبدو غالبا أن ذلك الطالب نفسه لا يحمل بطاقته دائما و لا يحس باعتزاز في إخراجها و إظهارها سوى عند الحاجة، بينما نجد في جامعات أخرى في أوربا و أمريكا اعتزازا بالانتساب للمؤسسة منذ الأسبوع الأول من خلال ما يمكن للطالب الحصول عليه من عناية تامة بتأثيث فضاءات الكلية بما يكفي من جعله يحب حد الشغف البقاء فـي المؤسسة طوال اليوم و صنع فضاء تلك المؤسسة و المشاركة في إعطائها المعنى الحقيقي للحياة من خلال الانخراط الكلي فيها، بعض الجامعات توفر للطلبة إمكانية شراء أو اقتناء أو الاستفادة مجانا من أدوات تساهم في الحس الانتمائي للطالب، كأقمصة أو قبعات واقية من الشمس أو أقلام أو مذكرات أو خواتيم كما في أمريكا، تباع بثمن رمزي أو تقتنى لفائدة الطالب، و تساهم في زرع حس الانتماء الذي ينطلق من المؤسسة إلى المدينة إلى الجهة إلى البلد كله، و بـــــذلك نكون قد حققنا هدف التوعية و التحسيس بنسق إكساب الطالب روح الانتماء و الانتساب تجعله ينخرط بسهولة في الشركة التي سيعمل بها أو الإدارة التي سيندمج فيها، ناهيكم عن الدعوة لإنشاء مصالح لتتبع الخريجين و مساراتهم و النداء عليهم للعودة بين الحين و الآخر لمؤسساتهم للحديث عن قصص نجاحاتهم، ناهيكم عن العناية بالمتقاعدين من كل مؤسسة لاستدامة الارتباط بالمؤسسة التي كانوا يعملون بها من خلال التكريم و العرفان و الامتنان.

ولا يمكن للانتماء أن يترسخ في أرواح الطلبة وقلوبهم وعقولهم إلا إذا مر عبر حس الاعتزاز بالذات الذي يفترض أولا تقديرا للذات واحتراما لها ووعيا بها، هذا الاعتزاز الذي يكون ذا نوعين، و في نسختين، النسخة الأصلية و النسخة المتعجرفة، فالأولى تعكس الشعور بالنجاح إلى تحقيق إنجاز إيجابي و هذا يقوي

التقدير للذات، بينما النسخة المتعجرفة يترتب عنها سلوكات عدوانية اجتماعيا و تقلل من الاحترام للذات و تؤثر على الراحة النفسية، من أجل ذلك و لكي يتم تنمية الاعتزاز الأصلي و الأصيل وجب التركيز على التمهير و صقل المهارة و الموهبة و الإيثار أي التفكير في ال"نحن" قبل التفكير في الأنا و التركيز على الإنجاز العائد بالخير و الضامن لرفعة المؤسسة المنسب إليها قبل التفكير في الأنا المتجسد من خلال الإنجاز.[53]

الجامعة المواطنة بكل مكوناتها تكون هي الهدف والمبتغى تحقيقه من خلال هذه المخرجات كما أشار إلى ذلك الوزير الوصي على القطاع في عرضه، بحيث من مرتكزات المهارات الأفقية أو العرضانية كما يحلو لبعضهم تسميتها أو كذلك الحياتية من مرتكزاتها تعزيز الارتباط بالهوية الوطنية و تقوية الرابط الاجتماعي و العيش المشترك من خلال عدة عناصر كالمواطنة و التعريف بتاريخ المملكة و التراث الثقافي و الفني، من خلال مختلف الورشات التي يتم تنشيطها بالطلبة و معيته قصد بلوغ هذا المقصد.[54]

- **القيادة النسوية:**

لعل من عناصر التميز التي بدأت تطبع الجامعة المغربية هو الاهتمام المتزايد بمقاربة النوع، بحيث أصبح التميز النسوي جليا و ظاهرا للعيان مما يستوجب منا المزيد من تضافر الجهود لدعمه كي لا يكون وليد صدفة بل كي يكون في نمط الإصرار و الترصد، بحيث يكون الهدف استدامة هذا التميز و كذلك التفرس في الكفاءات النسوية و استخراجهـــــــا و استنباطها مبكرا لكي تكون جاهزة في المحطات الوازنة تحقيقا للمشاركة النسوية و التمكين المرجو و الذي يسعى الدستور إلى إرسائه بشتى السبل و مختلف الإمكانات، إذ ما زال عنصر الحدس النسوي كشكل من أشكال الذكاءات العاطفية لا يعرف استثمارا كبيرا من لدن المسؤولين الكبار في كبريات المؤسسات، كما لا يتم الاستفادة بالشكل المناسب من عنصر الأمومة كذكاء آخر داعم لروح الفريق في التأليف بين عناصر الفرق المتكونة أولا في الجامعة ثم في المؤسسات التي ينخرط فيها الخريجون فيما بعد، و ينضاف إلى هذا إغفال دور السينما في هذا المجال في مشاهدة بعض السير التي تحكي قصص القياديات من أمثال بيلوزي أو ميركل أو المرأة الحديدية تاتشر للتعرف عن قرب عن حياتهن.

من أجل تنزيل النموذج القيادي النسوي و تعليم أولياته و أولوياته للطالبات خاصـــــــة، و للطلبة عامة حتى تكون الاستفادة عامة و شاملة، وجب الانتباه إلى أن مجموعة من الخصائص تجعل القيادة النسوية متفردة و متميزة، إذ تمتاز عن غيرها من باقي أنواع القيادات، و من أهم ما يميزها، كونها مرتكزة على التواصل و التعاطف بشكل أكبر و أكثر، حيث يغلب طابع الإنصات على التواصل لدى النساء من الحديث و أقصد الاستماع الفعال والإنصات، و حتى في وسط العمل تكون النساء بانية لعلاقات أكثر تعاطفية منها من الرجال، في زمن أصبحنا نتحدث فيه اليوم عن الذكاء الاصطناعي، كما أن النساء تميل إلى أسلوب الإدارة التشاركية والتعاونية منها إلى التفردية و تعطي النساء حس المبادرة و اتخاذهـــــا و الإشراك في صنع القرار، كما تقيم النساء المساهمات و تقدرها بعد التوافق حول منهجية العمل و الآراء، أي أنهن لا تملن إلى الفردانية، أما بالنسبة للتنظيم و التخطيط فلعل قدرتهم على إدارة بيوتهن إدارة جيدة تساهم في تنزيل ذلك النموذج على أرض الواقع في المجال العملي، ناهيكم عن التنبه للتفاصيل و أدقها خاصة، و في ترك النساء الباب مفتوحا للمبادرة دعم لنسق الابتكار و التجديد و التحفيز على الإبداع و هذا من شأنه فسح المجال لحرية أكبر، حرية تدعم حس المبادرة، مما نحتاجه في الوسط الجامعي الذي تطغى عليه أحيانا الحس التلقيني النمطي.[55]

- **الكفاءات العلاقاتية:**

---

[53] - Etre fier, et pourquoi pas, Jan Schwenkenbecher, P 53, cerveau & Psycho, N° 163/Mars 2024

[54] - عرض السيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي و الابتكار بالمجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي الإثنين 09 يناير 2023

[55] - comment développer votre style de leadership, Suzanne J.Peterson, Robin Abramson et R.K. Stutman, P 33, Harvard Business Review, février-mars 2021

لا شك أن الطالب وهو يدرس في الجامعة من خلال إحدى مؤسساتها ينسج على مدار السنين التي يقضيها في تلك المؤسسات مجموعة من العلاقات، سواء مع أقرانه، أم مع أساتذته ،أم مع الأطر التي تعمل في المؤسسة.

إن الهدف من التركيز على هذا النوع من العلاقات في المحيط الذي ينشأ في الطالب و يقضي فيه غالبا أكثر من ثمانية ساعات إلى عشر ساعات، هذا الغلاف الزمني يكون المجال فيه واسعا للطالب لتدبير مجموعة من العلاقات بإيجابياتها و سلبياتها، في إطار مجموعات قد تنطلق من اثنين إلى أن تصل إلى فريق، بحيث أصبحنا نلاحظ اليوم فشلا ذريعا في وسط الطلبة من استثمار العلاقات بين الطلاب ذلك الاستثمار الإيجابي المنشود، و لعل الأمر مرتبط أصلا بعجز عن إنشاء العلاقات في البيت، حيث لاحظنا اليوم سطوة الهاتف و اللوحات الرقمية و الشاشات بصفة عامة، بل أصبحنا نجد تواصليا خارجيا أكثر منه داخليا، بمعنى أن التواصل الذي من المفترض أن تتأسس دعائمه في البيت بين الطالب و الطالبة و أمهـــــا و أبيهما، فيتأثر التواصل لديهما و ينقص و يتحدد في ذلك الحوار الذي قد ينشأ مع طالب آخر أو طالبة في إطار ضيق جدا، هذا كله يقلص من قدرات الطالب على تأسيس علاقات مع محيطه الخارجي و يسير في نمط الاكتفاء عادة بالانكماش على الذات أو اختيار قرين واحد، سواء تعلق الأمر بالطالب أم الطالبة، مما ينشأ عنه غالبا صعوبة كبيرة في الانخراط في فضاءات الفريق لما يتخرج الطالب و يلج أسوار مؤسسة عمومية أو خصوصية، حيث يكون غالبا من الضروري الانخراط في الفريق و لحمة الفريق من أجل إنجاح أي عمل أو مشروع، فلا ينجح ذلك العمل و يفشل المشروع بسبب النشاز الذي يكون في الفريق لعدم تعود عناصره الانخراط في العمل الجماعي، و قد يتم استدراك هذا الأمر بداية عندما يتم تشخيصه حين يقع في بداية التداريب، و قبلها في العروض التي يختار الطلبة القيام بها، أو في الأعمال الفردية و الجماعية، لكن يستفحل فيما بعد و يبلغ مداه، و نجد نوعا من العزلة تسطو على الطلبة بمجرد التحاقهم بمؤسسات عملهم.

إن إنشاء العلاقات هو فن من الفنون التي يمكن تدريسه في الوسط الجامعي في إطار أنشطة تستثمر في هذا المجال، الأنشطة الجامعية التي تعرفها بعض المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود و التي أصبحت اليوم تنشأ كذلك على صعيد المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، من قبيل الأيام الدراسية و الندوات و الأيام المفتوحة و المنتديات، حيث يعهد للطلبة مهمة الإعداد التام و الشامل للفعاليات و الأنشطة، يكون المؤطر فقـــــط ميسرا و مسهلا و منسقا، فيجتهد الطلبة في تعلم نسق المسؤولية و التواصل و المراسلة و التفاوض و الإعداد و التخطيط التدقيق و الإنجاز ثم التقويم بعد ذلك، و لما تنتهي الفعاليات للنسخة الأولى يتم التفكير في النسخة الثانية و الثالثة و هكذا دواليك، و حتى عندما يتخرج رعيل و فوج يخلفه رعيل آخر، يأخذ المشعل و يتبنى المشروع و ينجحه تأسيا بالسابقين، و فـــي هذا نسجا للعلاقات الفوقية و الدونية و العرضانية و الموازية، و تدبير للعلاقات و للخصومـــــــات و للأزمات، مما لا يكون غالبا متوافرا كدرس مستقل بذاته في المضامين و المـــــــدارك و المعارف التي تكون مبرمجة في المواد الدراسية الجامعية، و هذا يكون له الأثر الإيجابي الكبير على الطلبة عامة في حياتهم المهنية بعد تخرجهم، إذ يكسر الثلج الذي ينتابهم في المقابلات الشفهية التي تكبل إبداع الكثير من المتفوقين و تكون هذه التجارب جسرا سلسا يدمج الطالب من خلال المكتسبات الحياتية من هذه المهارات في التداريب المؤهلة بعدها للانخراط و الاندماج في المؤسسات العامة و الخاصة، على عكس الطلبة الذين لا يمنحون هذه الفرصة و يرتكنون إلى الهامش فيتأثرون سلبا بذلك و تنتابهم نوبات من الندم على ما فرطوا يوم لات مندم، فيحتاجون لدورات تدريبية فيما بعد من قبيل ما يعرف اليوم بالتنمية الذاتية و البشرية و الكوتشنيغ إلخ.

هذه المداخل هي التي أخترتها كعناصر أثثت بها مداخلتي و مشاركتي في الندوة، مساهمة في هذا المشروع الواعد الذي أرجو أن ينبثق من خلال ما ستخرج به الندوة من توصيات تنزل على أرض الواقع و تساهم في إنجاح هذا المشروع و تحقيق الأثر الأكاديمي والاجتماعي و الاقتصادي المرجو، كي لا تبقى الجامعة و لا الجـــــــامعيون في ضفة و المجتمع و التنمية في ضفة، بل كي يكون الانخراط الكلي و الشمولي و المحقق للأهداف المرجوة من كل مشروع مجتمعي يستشرف الآفاق الواعدة لتحقيق التميز الإقليمي و

القاري و العربي المرجو، و منافسة دول الشمال الشريكة و الاستفادة منها و لعب الندية في إطار التنافس النزيه و تكافؤ الفرص والجيمات الثلاث، الجدية و الجودة و الجدة.

المهارات الحياتية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة

Life skills for students with special needs

كوثر كورماط، طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، مختبر الأنظمة المدنية والمهنية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول وجدة، المغرب

ملخص :

يعتبر تطوير الرأسمال البشري في الجامعات أمرا بالغ الأهمية في العصر الحالي، ويشمل ذلك تنمية المهارات الحياتية لدى الطلاب، بما في ذلك الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تساهم الجامعات في تحقيق ذلك من خلال وضع برامج تعليمية متخصصة وبيئة تعليمية مشجعة تساهم في تنمية وتطوير مهارات الاتصال والتواصل وإدارة الوقت وحل المشكلات، بالإضافة إلى تنمية مهارات التعاون وبناء العلاقات الاجتماعية لدى هؤلاء الطلبة مع ضرورة إرساء مهارات الحياة اليومية كمهارات أساسية لضمان استقلالية الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في حياتهم اليومية، وذلك لتمكينهم من التفاعل الفعال داخل المجتمع والنجاح في مختلف جوانب الحياة، كما ينبغي تشجيعهم على استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تطوير مهاراتهم وزيادة فرص توظيفهم، لذلك يجب أن يكون لدى أساتذة التعليم العالي دور مهم في دعم وتطوير هذه المهارات الحياتية لدى الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، كما ينبغي على الأهل أيضا أن يلعبوا دورا مهما في هذا السياق .

الكلمات المفاتيح: المهارات الحياتية - تنمية - الطلبة - الاحتياجات الخاصة - التكنولوجيا - الذكاء الاصطناعي.

Abstract:

The development of human capital in universities is of paramount importance in the current era. This includes life skills development among students, including those with special needs. Universities contribute to this by designing specialized educational programs and creating an encouraging learning environment that promotes the development of communication, time management and problem-solving skills. In addition, it is essential to enhance students' cooperation and social relationship skills while establishing daily living skills as core abilities to ensure the independence of students with special needs in their daily lives. This empowerment enables them to interact effectively within the community and succeed in various aspects of life. Encouraging the use of technology and artificial intelligence to develop their skills and increase their employment opportunities is crucial. Therefore, professors of higher education must play an important role in the development of students' life skills, and parents must have a crucial role in this context.

Keywords: Life skills - development - students - special needs - technology - artificial intelligence.

1. مقدمة :

إن الاستثمار الحقيقي يكون في الرأسمال البشري (بوعكاز:2018، 363) كأساس للوصول إلى مستويات عليا للكفاءة والفعالية لذلك كان لابد من إعادة النظر في الأنظمة المتعلقة بالتعليم على اعتبار أنها عملية استراتيجية مستمرة لتطوير الرأسمال البشري (بوعكاز:2018، 369) فالتعليم هو الركيزة الأساسية لتطوير الأمم، ولذلك تولي الحكومات اهتماما كبيرا بتقديم التعليم النوعي والضروري لبناء الرأسمال البشري، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة التي تساهم في تعزيز المهارات والقدرات الشاملة(داهود:128،2023).

إن أغلب الدول التي التزمت بتطبيق مادة التعليم للجميع قد اتخذت قرارا بضم المهارات الحياتية كجزء أساسي من المناهج التعليمية، ومن بينها المغرب، وذلك من خلال النموذج الجديد للجامعة المغربية، الذي يهدف إلى تمكين الطلاب من المهارات والمعارف التي ستعينهم على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة(المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار،2023) ، يأتي هذا الإجراء بهدف تمكين الشباب من التعامل مع التحديات التي يواجهونها في حياتهم اليومية، وتزويدهم بالمعارف والمهارات التي تساهم في بناء سلوكيات صحية وسليمة(حكيمي، النظاري:2015، 8) ، حيث يعتبر العنصر البشري بصفة عامة والأشخاص ذوي الإعاقة بالخصوص أحد أهم الثروات الوطنية في أي مجتمع، فهم ليسوا مجرد فئة مستهلكة، بل هم جزء لا يتجزأ من بناء المجتمع ومنظومة التنمية الشاملة(الشريف، هاشم، عبد الحميد:227،2023).

حيث يتوجب على المجتمع والجهات الخاصة بالتعليم أن يضطلعا بدور فعال في توفير الدعم والرعاية اللازمة لهذه الفئة، بهدف تمكينهم وإدماجهم بشكل كامل في مختلف المجالات، وتوفير الفرص المتساوية لهم، كما يجب أن تكون السياسات والبرامج الاجتماعية والتعليمية مصممة بشكل يضمن تحقيق هذا الهدف النبيل والضروري لبناء مجتمع شامل ومزدهر، ففئة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة هي أحد أهم الفئات في المجتمع التي تستحق اهتماما كبيرا، حيث يكمن تطوير المجتمع وتقدمه من خلال دعم وتنمية قدرات هؤلاء الطلبة، إذ تعد العدالة التعليمية، جزءا من منظومة العدالة الاجتماعية التي تسعى لضمان تكافؤ الفرص في مجال التعليم لجميع الطلاب بغض النظر عن قدراتهم أو احتياجاتهم الخاصة، حيث تهدف إلى تقديم فرص تعليمية متناسبة مع احتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وتعتبر هذه الفرص العادلة ميزة أساسية لتمكين هؤلاء الفئة من الاندماج في بيئة الجامعة والمجتمع بشكل عام (إبراهيم:290،2014).

2. أهمية البحث:

تعتبر المهارات الحياتية أحد الجوانب الأساسية في حياة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تلعب دورا مهما في تنمية قدراتهم وتأهيلهم للمشاركة الفعالة في المجتمع، وتحمل هذه المهارات أهمية نظرية وتطبيقية كبيرة تستحق الاهتمام والدراسة العميقة.

- ✓ إن تطوير المهارات الحياتية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة يسهم في تعزيز انفتاحهم على العالم الخارجي وزيادة قدرتهم على التواصل والتفاعل مع الآخرين، فهذا يساهم في تحسين جودة حياتهم وزيادة اندماجهم في المجتمع.
- ✓ إن تعلم المهارات الحياتية يساعد في تحسين قدرة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة على إدارة وتنظيم وقتهم ومواردهم بشكل فعال، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم وتحقيق أهدافهم بشكل أفضل.
- ✓ إن تطوير المهارات الحياتية يساهم في تعزيز قدرة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة على اتخاذ القرارات المناسبة والتعامل مع التحديات والصعوبات بشكل فعال، مما يجعلهم أكثر استعدادا لمواجهة مختلف المواقف في حياتهم اليومية والمستقبلية.

- ✓ إن تعزيز المهارات الحياتية يساهم في تحسين مستوى الثقة بالنفس لدى الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يساعدهم على التغلب على الشكوك والخوف والشعور بالعجز، وبالتالي يزيد من إيجابية نظرتهم للحياة.
- ✓ يساهم تطوير المهارات الحياتية في تعزيز استقلالية الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وقدرتهم على تحقيق التكامل في حياتهم الشخصية والمهنية، فهذا يساعدهم على تحقيق ذاتهم والانخراط بشكل كامل في مختلف جوانب الحياة.

بشكل عام، فإن المهارات الحياتية تعد جزءا أساسيا من رحلة تنمية الذات والتطور الشخصي للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبالتالي، يجب أن تكون هذه المهارات في صلب برامج التعليم والتأهيل لضمان تأهيل هؤلاء الطلبة للاندماج الكامل في المجتمع وتحقيق طموحاتهم وطموحات المجتمع ككل بالإضافة إلى تعزيز الرأسمال البشري وتحقيق التنمية المستدامة داخله.

3. أهداف البحث:

تهدف دراسة موضوع المهارات الحياتية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعريف بالمهارات الحياتية وأهميتها بالنسبة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى فهم أفضل للتحديات التي يواجهها هؤلاء الطلبة في تطوير مهاراتهم الحياتية، كما تهدف الدراسة إلى تحديد الاحتياجات الفردية لكل طالب وتقديم الدعم والتدريب المناسب له، من خلال استكشاف الموضوع، سيتمكن الباحثون والمختصون في التعليم والتأهيل من تطوير استراتيجيات وبرامج تعليمية مخصصة تساعد في تعزيز مهارات الحياة لدى هذه الفئة من الطلبة.

بالإضافة إلى ذلك، ستقدم الدراسة إسهاما مهما وإضافة نوعية في رفع الوعي بأهمية تطوير المهارات الحياتية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وضرورة تكامل هذه المهارات في برامج التعليم والتأهيل، وبناء على نتائج الدراسة، ستكون هناك إمكانية لتحسين سياسات التعليم الخاص وتقديم توصيات فعالة لتعزيز تطوير المهارات الحياتية لدى هذه الفئة من الطلبة.

4. إشكالية البحث:

وبناء على كل هذا يطرح التساؤل حول كيف يمكن للإصلاح البيداغوجي من خلال إحداث وحدات جامعية تعنى بتنمية المهارات الحياتية بالمؤسسات الجامعية، أن يساهم في تحسين المستوى الأكاديمي والمجتمعي للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري للدراسة أسئلة فرعية نحددها فيما يلي:

- ما هو مفهوم المهارات الحياتية؟
- ما هو مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة وتصنيفها؟
- ما هي المهارات الحياتية الأساسية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة؟
- ماهي الاستراتيجيات اللازمة لتنمية وتطوير المهارات الحياتية لدى الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة؟

5. خطة البحث:

سنقوم بمقاربة الموضوع من خلال تقسيمه إلى:

- ماهية المهارات الحياتية لذوي الاحتياجات الخاصة.
- المهارات الحياتية الأساسية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة واستراتيجيات تنميتها

1. ماهية المهارات الحياتية لذوي الاحتياجات الخاصة

يعيش العالم اليوم في زمن متغيرات مجتمعية متعددة، حيث يتطلب من الأفراد وبالأخص الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة كأفراد يستحقون بذل المزيد من العناية والاهتمام بتربيتهم وتعليمهم حتى يتسنى لهم امتلاك القدرة على التكيف مع مطالب الحياة(الشريف، هاشم، عبد الحميد:237،2023) واكتساب مهارات القرن الواحد والعشرين، إذ أن الأشخاص ذوي المهارات الحياتية يمتلكون قدرة أكبر على التكيف مع الضغوط البيئية والتعامل مع تحديات الحياة اليومية بنجاح، على خلاف الأشخاص الذين يفتقرون إلى تلك المهارات حيث يجدون صعوبة في مواجهة متطلبات الحياة الشخصية والتصدي للتحديات المختلفة، فاكتساب المهارات الحياتية يلعب دورا أساسيا في زيادة قدرة الأفراد على تحقيق التوافق والنجاح في حياتهم الشخصية والمهنية(عبو: 349،2023) بناء على هذا نسعى من خلال هذا المطلب إلى تسليط الضوء على الأساس المفاهيمي للمهارات الحياتية وذوي الاحتياجات الخاصة وذلك من خلال تعريف المهارات الحياتية من جهة وتعريف ذوي الاحتياجات الخاصة من جهة أخرى.

1.1 تعريف المهارات الحياتية

المهارات الحياتية هي مجموعة من السلوكيات والقدرات العقلية والاجتماعية والانفعالية التي تمكن الطلبة من القيام بسلوك تكيفي وإيجابي يجعلهم قادرين على التعامل الفعال مع متطلبات الحياة اليومية وتحدياتها، والمشاركة بفاعلية مع المحيط بما يواكب متطلبات العصر، وحاجات سوق العمل(الحايك:191،2015) كما أنها أيضا مجموعة من الأنماط السلوكية التي تمكن الطلبة من تحمل المسؤولية وإدارة حياتهم من خلال القيام باختيارات حياتية صحية واكتساب القدرة على مقاومة الضغوط السلبية لكي يتعاملوا بثقة وكفاءة مع أنفسهم ومع مجتمعهم (بغدادي:664،2020).

كما تم وصفها بأنها المهارات التي تساعد الفرد على إدارة حياته والتعايش مع متطلباتها ومشكلاتها بإيجابية ومواجهة التحديات التي يفرضها العصر والاتصال الفعال مع الآخرين(مسعود:17،2002) وتعد أيضا مهارات إدارة الحياة والتعايش مع متغيراتها، والتكيف مع الذات، كما تجعل الفرد قادرا على مواجهة المشكلات وتحقق ثقته بنفسه وتعزيز التواصل والتفاعل لديه داخل المجتمع (الصباغ:51،2004) كما يقصد بها أيضا المهارات المستمرة باستمرار الحياة، وتساهم بشكل فاعل في اكتساب الفرد مجموعة من المهارات الأساسية تمكنه من التفاعل والتعامل مع صعوبات البيئة المحيطة وتعزيز الايجابيات بما يكفل له القدرة على التفكير الإبداعي واتخاذ القرار وحل المشكلات(أبو حجر:53،2006).

كما عرفتها اليونيسيف بأنها هي المهارات التي تمكن الفرد من التكيف على نحو إيجابي في محيطه، وتجعله قادرا على التعامل مع متطلبات وتحديات الحياة اليومية، وتشمل: مهارات اتخاذ القرار، وحل المشكلات، والتفكير الإبداعي والتفكير الناقد، والاتصال الفعال، ووعي الذات، والتعامل مع العواطف، والتعامل مع الضغوط(UNICEF:2017).

ويعرفها تقرير منظمة الصحة العالمية بأنها المهارات الشخصية والنفسية والاجتماعية التي يحتاج إليها الشباب كي يتعاملوا بثقة وكفاءة مع أنفسهم، أو مع الآخرين والمجتمع المحلي (world Health organization: 1993,14).

2.1 مفهوم وتصنيف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

بعد أن تعرفنا على مفهوم المهارات الحياتية وذوي الاحتياجات الخاصة سنتعرف على تصنيفاتهم فيما يلي:

1.2.1. تعريف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

هم أفراد يعانون نتيجة عوامل وراثية أو بيئية مكتسبة من قصور القدرة على تعلم أو اكتساب خبرات أو مهارات وأداء أعمال يقوم بها الفرد العادي السليم المماثل لهم في العمر والخلفية الثقافية أو الاقتصادية

أو الاجتماعية، ولهذا تصبح لهم بالإضافة إلى احتياجات الفرد العادي احتياجات تعليمية نفسية حياتية مهنية، اقتصادية، صحية خاصة(عزيز،كزيز:222،2020-223) وعرفت منظمة الصحة العالمية الإعاقة على أنها : " حالة من القصور أو الخلل في القدرات الجسدية أو الذهنية ترجع إلى عوامل وراثية أو بيئية تعيق الفرد عن تعلم بعض الأنشطة التي يقوم بها الفرد السليم المشابه في السن" .

2.2.1. تصنيف ذوي الاحتياجات الخاصة:

تشمل فئة ذوي الاحتياجات الخاصة مجموعة متنوعة من الأشخاص مثل ذوي الإعاقة الفكرية و البصرية و السمعية والحركية، سنقوم في هذا الصدد بشرح كل حالة على حدة في الآتي :

الحالة الأولى: الإعاقة الفكرية

وهي حالة تتميز بانخفاض ملحوظ في الأداء العقلي العام وتظهر في مرحلة النمو، ويصاحبها عجز في السلوك التكيفي، ويعتبر انخفاض الأداء العقلي العام ملحوظا إذا كانت درجة الذكاء أقل من 70 عند استخدام مقياس وكسلر وهو اختبار ذكاء يهدف إلى قياس نسبة الذكاء والقدرة المعرفية لدى البالغين والمراهقين الأكبر سنا، أو 68 عند استخدام مقياس بينيه وهو مقياس للذكاء يطبق بشكل فردي بهدف تقييم الذكاء والقدرات الإبداعية، وهذا يعني أن الشخص يواجه صعوبة في فهم المفاهيم البسيطة وحل المشكلات اليومية (العبيد:115،2022).

الحالة الثانية: الإعاقة البصرية

تنقسم إلى فئتين رئيسيتين:

الفئة الأولى: الإعاقة البصرية الكلية : يعاني منها الأشخاص المكفوفين الذين يعانون من فقدان كامل للبصر ويعتمدون على لغة برايل للقراءة والكتابة (أبو رياش: 2021).

الفئة الثانية: الإعاقة البصرية الجزئية: يعاني منها الأشخاص الذين يواجهون صعوبة بصرية ولا يستطيعون القراءة حتى بعد استخدامهم للنظارة الطبية إلا باستخدام معينات بصرية مثل العدسة المكبرة أو التلسكوب أو كتب مطبوعة بخط مكبر (نجم الدين:2019، 112-111-110).

الحالة الثالثة: الإعاقة السمعية

يعرف الشخص الأصم أو ذو الإعاقة السمعية بأنه الشخص الذي يفتقر إلى حاسة السمع منذ ولادته، أو الشخص الذي فقد القدرة السمعية قبل تعلمه للكلام، أو حتى بعد تعلمه للكلام بحيث تضاءلت آثار التعلم لديه بسرعة (فهمي:119،2007)

و تنقسم الإعاقة السمعية إلى نوعين رئيسيين(العيد:80،2022-81)

النوع الأول: الصم وهو الشخص الذي يفتقد حاسة السمع بشكل كامل، مما يجعله غير قادر على سماع أي كلام منطوق، سواء بوجود المعينات السمعية أو بدونها.

النوع الثاني: ضعيف السمع: فهو الشخص الذي لديه بقايا من القدرة السمعية، مما يمكنه من اكتساب اللغة والنطق، سواء باستخدام المعينات السمعية أو بغيرها.

الحالة الرابعة: الإعاقة الحركية

وهي عائق جسدي يمنع الشخص الذي لديه من القيام بوظائفه الحركية بشكل طبيعي نتيجة مرض أو إصابة أدت إلى ضمور في العضلات أو فقدان القدرة الحركية أو الحسية أو هما معا في الأطراف السفلى والعليا أحيانا أو اختلال في التوازن الحركي (عبيد:16،2014-17).

الحالة الخامسة: التوحد "Autism"

يعتبر من أكثر الإعاقات النمائية غموضا وتعقيدا، ويتميز الأطفال المصابون بالتوحد بتواجدهم في عالمهم الخاص وانشغالهم بأنفسهم، مما يؤدي إلى عجزهم في مهارات التواصل الاجتماعي واللغوي، إذ يؤثر هذا العجز سلبا على قدرتهم في التفاعل مع العالم الخارجي ويعوق توافقهم الاجتماعي(أبو طبل، أحمد، الأدغم:2022،50).

2. المهارات الحياتية الأساسية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة واستراتيجيات تنميتها

يجب أن تقابل طبيعة هذا العصر الرقمي المتغيرة برؤية تجديدية وشاملة ومستمرة للتعليم، لذلك فإن تعليم المهارات الحياتية وتعلمها مهم للغاية لتمكين الطلبة وبالخصوص ذوي الاحتياجات الخاصة من تحقيق النجاح في التعليم والتوظيف والأهداف الشخصية، حيث أنه من الخطأ التركيز فقط على المهارات العلمية، لأن طلاب اليوم ومواطني الغد يحتاجون إلى التفكير النقدي والإبداع ومهارات التفاوض وحل المشكلات والتواصل(Yasmine Oubahi:2022) فعلى كل فرد أن يتعلم المهارات التي تتفق ومتطلبات حياته كما هو الحال بالنسبة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال نهج سياسات واستراتيجيات فعالة لتنمية وتطوير هذه المهارات لديهم (الحايك:2015،180) لذلك سنتناول تصنيف المهارات الحياتية الأساسية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من جهة بينما سنتطرق إلى الاستراتيجيات اللازمة لتطوير هذه المهارات الحياتية لهؤلاء الطلبة من جهة ثانية

1.2 تصنيف المهارات الحياتية الأساسية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة

ومن أبرز المهارات الحياتية التي يجب تعليمها وتطويرها لدى الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة هناك مهارة التواصل والمقصود بهذه المهارة هو أنها عملية تواصل بين مرسل ومستقبل، كما أنها عملية تفاعل اجتماعي تهدف إلى تقوية العلاقة الاجتماعية بين المجتمع وتبادل المشاعر والمعلومات بين أفراد المجتمع(الدلامي:2011،2).

بحيث يعتبر التواصل وسيلة أساسية لتطوير العلاقات الإنسانية في المجتمع، فهو يساهم في تعزيز التماسك والترابط بين الأفراد ويلعب الفرد دورا أساسيا فيه داخل المجتمع، ويتم ذلك بالتفاعل مع ذاته ومع الآخرين وبذلك يكون التواصل شرطا أساسيا لتحقيق التكيف النفسي للفرد داخل الجماعة، وتحقيق فهم أفضل وتبادل المعرفة والخبرات، مما يسهم في بناء مجتمع قوي ومزدهر(عبد الله:2008،22) ويظهر لنا أن هناك أصناف من التواصل، فنجد التواصل البصري، والذي يستلزم المشاركة الاجتماعية حول معلومات جديدة بين شخصيين باستخدام تحويل النظرات والألفاظ والإيماءات(سليمان،شريت،محمد:2019،442) فهو عبارة عن تفاعل وتبادل اجتماعي ينطوي على تنسيق الانتباه بين شخصين حول حدث ما باستخدام أساليب ومهارات تواصلية كالإشارات والايماءات وتعبيرات الوجه والالتفات بالرأس(سليمان،شريت،محمد:2019،443) وهناك التواصل اللغوي الذي يمثل عملية نقل المعاني وتبادل المعلومات والأفكار من المرسل إلى المستقبل باستخدام اللغة كوسيلة رئيسية للتواصل، فهو يمثل جزءا أساسيا من حياة البشر، حيث يساهم في نقل المعرفة وبناء العلاقات الاجتماعية وتشمل عمليات التواصل اللغوي الكتابة، القراءة، الاستماع والتحدث، وتتطلب فهما جيدا للغة وقدرة على استخدامها بشكل فعال(السيد،مصطفى:2001،12) إذ يعتبر التواصل اللغوي لذوي الاحتياجات الخاصة أمرا حيويا لضمان تلبية احتياجاتهم وتحقيق تطورهم الشخصي والاجتماعي، فهو يساهم في إيصال المعلومات وتعزيز مشاركتهم الفعالة في المجتمع(هارون:2004،49) وضمان حقوقهم في التعليم (خضر:2019) والعمل حسب ما جاء في المادة 17 من القانون رقم 92-07 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين على أنه: " لا يمكن أن تكون الإعاقة سببا في حرمان مواطن من الحصول على شغل في القطاع العام أو الخاص، إذا توفرت لديه المؤهلات اللازمة للقيام به، ولم تكن إعاقته سببا في إحداث ضرر أو تعطيل في السير العادي للمصلحة المرشح للعمل فيها".

وأخيرا في إطار مهارات التواصل هناك مهارة التواصل باستخدام التكنولوجيا، حيث يمكن استخدام التطبيقات الذكية في التواصل لتسهيل عملية التواصل لدى ذوي الاحتياجات الخاصة (Góngora, Hamrioui, de la Torre Díez, Motta Cruz, López-Coronado, franco:2019,533-540)

هناك أيضا المهارات الحياتية الالكترونية لذوي الاحتياجات الخاصة وتشمل: القراءة الالكترونية، التعاملات الالكترونية، حسابات التواصل الاجتماعي، التعلم الذاتي الالكتروني، التسوق الالكتروني (عامر:320،2023-321).

وهناك مهارات العمل ضمن الفريق وبناء العلاقات الاجتماعية، إذ تساهم في تعزيز التواصل والتفاعل مع الأخرين وتطوير مهارات التفاوض والتعاون، وبذلك تصبح هذه الفئة من الطلبة قادرة على حل المشكلات الحياتية بكفاءة وتحقيق النجاح في مختلف المجالات (باناصر: 739،2021) .

كما تشمل المهارات الحياتية أيضا مهارات إدارة الوقت ووضع أجهزة الإنذار صباحا، إنجاز المهام في الوقت المحدد والتخطيط من خلال استخدام أدوات التخطيط مثل الجداول الزمنية لإتمام مهامهم بنجاح (الزريقات: 42،2019) بالإضافة إلى مهارات حل المشكلات واتخاذ القرارات من خلال العمل على تعزيز مهارات التفكير النقدي وهو عملية تحليلية تعتمد على صياغة مجموعة من القواعد المنطقية، وذلك لتقييم الفرضيات ودراسة المعطيات المتعلقة بها بهدف اتخاذ القرارات المناسبة وحل المشكلات المعقدة لدى الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تعمل هذه المهارات على مساعدتهم في تحليل المواقف واتخاذ القرارات السليمة والوصول إلى حل المشكلات بسهولة(خضر: 2018) كما يجب تشجيع هؤلاء الطلبة على استخدام مهارات التكيف الاجتماعي والنفسي والأكاديمي والتوافق مع الضغوط في مختلف جوانب الحياة(الجبيله: 1231،2020) .

كما تجدر الإشارة أيضا إلى مهارات الحياة اليومية كمهارات أساسية لضمان استقلالية الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في حياتهم اليومية، مثل مهارات النظافة الشخصية وارتداء الملابس والحلاقة والطهي والغسيل والتنظيف، كما أن هناك أيضا مهارات التعامل مع المال واستخدام آلة الصراف الآلي ودفع الفواتير والتسوق ومهارات التنقل باستخدام وسائل النقل العمومي أو أخذ سيارة أجرة (الزريقات: 43،2019).

2.2 الاستراتيجيات اللازمة لتطوير المهارات الحياتية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة

إن تطوير المهارات الحياتية لدى الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة يتطلب وضع سياسات واستراتيجيات داعمة لرفع الوعي بضرورة الاهتمام بالتعليم وأساليبه من طرف المؤسسات الجامعية في سبيل النهوض بمستوى الطلبة علميا ومهاريا(الجنيدي، أحمد: 206،2014) حيث تعد مشكلة تدني التحصيل وافتقار المهارات الحياتية من أهم المشكلات التي تعوق العملية التعليمية (الجنيدي، أحمد: 206،2014-207).

وفي هذا الإطار يمثل التدريس المبني على المهارات الحياتية استراتيجية فعالة في تطوير الطلاب وتجهيزهم بالمهارات الضرورية للنجاح في حياتهم الشخصية والمهنية، من خلال توجيههم نحو اكتساب مهارات تطبيقية، وتعتمد هذه الاستراتيجية على تقديم القضايا الحياتية كمحور للتعلم(أبو شعيرة، الشمري: 2018).

كما تعد الخرائط الذهنية في إطار العملية التعليمية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة استراتيجية فعالة يجب على أساتذة التعليم العالي تطبيقها باعتبارها وسيلة للتفكير وتنظيم المعلومات بشكل واضح ومرئي باستخدام رسومات تخطيطية توضح العلاقة بين هذه المعلومات باختصار وسهولة(الجنيدي،أحمد:210،2014) حيث تساهم في تنمية مهارات التفكير الإبداعي وحل المشكلات وتطوير مهارة الكتابة لديهم من خلال تصميم المخططات التفكيرية(الجنيدي، أحمد: 215،2015).

كما تجدر الاشارة في هذا الصدد أنه كما لأساتذة التعليم العالي دور مهم في دعم وتطوير مهارات الحياة لدى الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ينبغي أيضا على الأهل أن يلعبوا دورا مهما في هذا السياق، من خلال تهيئة المناخ المناسب لتنمية الثقة لدى أبنائهم للتعبير عن مشاعرهم، وبناء علاقات قوية معهم

والتواصل والحديث معهم وأيضا مشاركتهم في البرامج الاجتماعية اللازمة لتنمية مهارتهم المختلفة (عامر:150،2015) .

كما ينبغي اعتماد مقياس لقياس المهارات الحياتية وتقييمها من طرف المؤسسات الجامعية، باعتباره أداة هامة لقياس وتقييم مجموعة من المهارات التي تساهم في نجاح الفرد في حياته الشخصية والمهنية، حيث يهدف هذا المقياس إلى تقديم صورة شاملة عن مستوى المهارات الحياتية للطلبة وتحليل النتائج بشكل دقيق لتحديد نقاط القوة والضعف لديهم (منيب، علي، صالح:280،2022) .

هناك أيضا استراتيجية التدريب على المهارات الحياتية والتي تعد من الأساليب الفعالة لتحقيق التطور الشخصي، فعندما يتم ممارسة وتدريب الفرد بانتظام، يكون بمقدوره اكتساب المهارة المطلوبة وتحسين أدائه(عامر:140،2015) وتشير الدراسات في هذا الصدد إلى أهمية البيئات في تعزيز المهارات الحياتية لدى ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحديدا البيئة المنزلية التي تلعب دورا بالغ الأهمية في حياتهم، كمشاركتهم في المسؤوليات المنزلية، إضافة إلى الانخراط في الأنشطة المؤسسية التي تساهم بدورها في تعزيز مفهوم العلاقات الاجتماعية، وتعليمهم كيفية التفاعل مع المؤسسة الجامعية والعاملين بها، بالإضافة إلى التفاعل مع زملائهم الطلبة (عامر:228،2015) .

وفي نفس السياق نشير إلى فاعلية المناقشات الصفية والعصف الذهني الذي يسمح للطلاب بتوليد الأفكار بسرعة وعفوية، من خلال استخدام خيالهم والتفكير خارج الصندوق و لعب الأدوار كاستراتيجيات ممتازة لتنمية المهارات، كتجربة كيف يمكن للمرء أن يتعامل مع موقف محتمل في الحياة الحقيقية Prajapati, (Sharma: 2017,3) واستخدام طرق تجذب مثلا ذوي الإعاقة السمعية لموضوع الدرس وربطه بحياتهم و التدريب على قراءة الشفاه وتدريب اللسان، بالإضافة إلى التدريب السمعي والتدريب على التواصل اليدوي لزيادة فهمهم ودافعيتهم للتعلم(مجاهد:176،2020) .

كذلك تحويل مناهج المعاقين سمعيا إلى مناهج إلكترونية تفاعلية باستخدام نظم التعليم الذكية، كما ينبغي إدخال نظام الوحدات التأهيلية في المناهج الدراسية لتأهيل الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة لمهن ومهارات جديدة تتواكب مع متطلبات سوق العمل، ويتطلب ذلك أيضا تطوير برامج إعداد الأستاذ قبل الخدمة وأثناءها للتعامل مع المعاقين سمعيا ودمج التكنولوجيا الحديثة في تعليمهم(مجاهد:190،2020-191) واستخدام تقنيات التواصل الصوتي الذكية مثل أليكسا، جوجل هوم، وأمازون إيكو، حيث توفر للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الوصول إلى المعلومات بسهولة من خلال التحدث إلى الأجهزة، كالذين يعانون من صعوبات في الكلام بواسطة تقنيات تحويل الكلام إلى نص والعكس، كما أن هناك تطبيقات مثل "Voiceitt" و"Parrotron " من جوجل لتحسين النطق وتحويل النمط الغير مفهوم إلى كلام واضح، بالإضافة إلى تطبيقات مثل "GnoSys" و"Seeing AI" و"OrCam" والتي تقدم فرصا متنوعة لترجمة الإيماءات والإشارات والصور إلى نص أو كلام بشكل فوري، مما يساهم في تغيير حياة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل إيجابي، أيضا هناك برنامج أنشأته مايكروسوفت لمساعدة الأشخاص من ذوي الإعاقة الحركية(معاد:2022) ومن المهم ألا نغفل عن حقيقة أن التعليم في عصر التحولات الرقمية يجب ألا يقتصر فقط على استخدام التكنولوجيا، بل يجب التركيز على حسن توظيفها وإدماجها في العمليات التعليمية ودعم أنماط التعلم الفردية لذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تمكينهم وإدماجهم في المجتمع (الجبيله: 1249،2020).

خاتمة :

تعتبر تنمية المهارات الحياتية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة أمرا بالغ الأهمية، حيث تساهم هذه المهارات في تمكينهم وتأهيلهم للاندماج في المجتمع وتحقيق النجاح في حياتهم الشخصية والمهنية، وتشمل هذه المهارات مجموعة من القدرات والمهارات الأساسية مثل التواصل الفعال، وتنظيم الوقت، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، وبناء الثقة بالنفس، والتعامل مع الضغوطات.

ولذلك، يجب على المؤسسات الجامعية أن تولي اهتماما كبيرا لتطوير وتعزيز هذه المهارات لدى الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم برامج تدريبية ودعم متخصصة تلبي احتياجاتهم الفردية، حيث يجب أن تشمل هذه البرامج أساليب تعليمية مبتكرة تستخدم أساليب تفاعلية ومحفزة لتنمية قدرات الطلاب، كما ينبغي أن تكون هذه البرامج متكيفة مع احتياجات كل طالب بشكل فردي، مع مراعاة التحديات التي قد تواجههم نتيجة لاختلاف قدراتهم.

علاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هذه البرامج مرنة وشاملة لتشجيع التفاعل والمشاركة الفعالة للطلاب في الحياة الجامعية والمجتمعية.

وبالتالي، سيكون لتنمية هذه المهارات تأثير إيجابي كبير على حياة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، مساهما في تحقيق تقدمهم الشخصي والاجتماعي وتأهيلهم للاندماج في المجتمع بكل كفاءة وكرامة.

وننتهي في هذه الدراسة بالخروج بالتوصيات التالية:

- ✓ ينبغي أن تتضمن خطط التنمية الحياتية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم، وتشجيعهم على بناء الثقة بأنفسهم والاندماج بشكل إيجابي في المجتمع.
- ✓ يجب أن يكون هناك توجيه ودعم مستمر للطلاب لمساعدتهم على تحقيق أقصى استفادة من قدراتهم وتطوير مهاراتهم بشكل مستدام.
- ✓ اعتماد مقياس لقياس المهارات الحياتية وتقييمها من طرف المؤسسات الجامعية، حيث يقوم بتحليل النتائج بشكل دقيق لتحديد نقاط القوة والضعف لدى الطلاب.
- ✓ تقديم برامج تدريبية مخصصة لتحسين المهارات الناقصة وتعزيز المهارات القوية استنادا على نتائج قياس المهارات الحياتية لدى الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ✓ تطوير قدرات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تفريد التعليم .
- ✓ توفير بيئة تعليمية مشجعة وداعمة وتشجيع المشاركة في الأنشطة الخارجية والتطوعية التي تساهم في بناء الثقة بالنفس وتطوير مهارات التواصل والعمل الجماعي .
- ✓ دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملية التعليم والتدريب لتوفير فرص متساوية للوصول إلى المعرفة وتنمية مهارات التكنولوجيا.
- ✓ يجب أن تكون هناك شراكة وثيقة بين الجامعة وأولياء أمور الطلبة والجهات المعنية لضمان توفير الدعم اللازم والبيئة المناسبة لتنمية المهارات الحياتية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ✓ تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التعليم العالي كلبنة أساسية لتعزيز تنمية المهارات الحياتية للطلبة، حيث تهدف إلى توفير برامج تعليمية تركز على تطوير المهارات الحياتية داخل بيئة تعليمية متطورة ومتكاملة تساهم في تعزيز قدرات الطلبة على المنافسة في سوق العمل العالمي .
- ✓ توفير التمويل اللازم لاقتناء تقنيات التكنولوجيا من خلال الاستثمار في تكنولوجيا التعليم وضمان توافرها في البيئة الجامعية من أجل تعزيز قدرات الطلبة على التعلم الذاتي وتطوير مهاراتهم في مجالات الابتكار والإبداع والبحث العلمي.
- ✓ يجب أن تكون هناك استراتيجيات واضحة لضمان توجيه الاستثمارات في مجال التعليم العالي نحو تطوير المهارات الحياتية للطلاب وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تشجيع الابتكار والبحث العلمي وتبادل المعرفة بين الجامعات والشركات.

لائحة المراجع:

- إبراهيم خديجة عبد العزيز علي،(2014)، مدى اهتمام البحوث العربية التربوية بقضايا تربية ورعاية فئتي الموهوبين والمعاقين" دراسة تحليلية ميدانية " المؤتمر العلمي الثامن الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية ، القيمة والأثر-جمعية الثقافة من أجل التنمية، جامعة سوهاج 26 – 27 أبريل 2014، ص 290.
- إبراهيم عبد الله فرج الزريقات،(2019)،مهارات الحياة للأشخاص ذوي الاعاقة الاعتبارات الاساسية واجراءات التدخل، مطبعة دار الفكر، الطبعة الأولى، ص 42-43 .
- أبو حجر فايز،(2006)، أثر برنامج تعليمي على فاعلية تدريس العلوم في ضوء المهارات الحياتية على معلمي العلوم والصحة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 53.
- أحمد محمود محمد عامر،(2023)،استراتيجية مقترحة في بيئة تعلم تكيفية لتنمية بعض المهارات الحياتية الالكترونية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، المجلة الدولية للتعليم الالكتروني، المجلد العاشر، العدد 3 ، ص 320-321.
- الجوهرة بنت فهد الجبيله، (2020)،المهارات الحياتية والتكيف الأكاديمي لدى طالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 13، العدد 3، ص 1231-1249.
- الحايك أمنة خالد،(2015)،واقع تنمية المهارات الحياتية، دراسة تحليلية المحتوى مناهج اللغة العربية في المرحلة الثانوية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، مجلد 13، العدد 1،ص 191.
- الهنوف بنت محمد العبيد،(2022)، تنمية المهارات الاجتماعية عند الأطفال المعاقين فكريا، المجلة العلمية لكلية التربية – جامعة أسيوط، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الخامس، ص 115.
- أماني محمد الشريف، إيمان عبد الوهاب هاشم، سكينة محمد عبد المنعم عبد الحميد،(2023)، التمكين التعليمي لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم قبل الجامعي (دراسة ميدانية)، المجلة التربوية لتعليم الكبار، كلية التربية جامعة أسيوط، العدد، المجلد الخامس، العدد الأول، ص 227.
- أية عبد الفتاح إبراهيم أبو طبل، سمير عبد الوهاب أحمد، رضا أحمد حافظ الأدغم،(2022)، تنمية مهارات التواصل اللغوي لدى الأطفال ذوي اضطراب التوحد، مجلة كلية التربية- جامعة دمياط، المجلد 37، العدد 81، ص 50.
- باناصر، حنان سالم حسن،(2021)، المهارات الحياتية وتأثيرها على الفرد "المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 10،العدد 3، ص 739.
- تهاني محمد عثمان منيب، رحاب عالم محمد على، محمود مصطفي عطية صالح،(2022)، الخصائص السيكو مترية لمقياس المهارات الحياتية للتلاميذ ذوي الإعاقة العقلية البسيطة، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد 55، ص 280 .
- حسن عوض حسن الجندي، سماح عبد الفتاح عبد الجواد أحمد،(2014)،تصميم استراتيجية قائمة على الخرائط الذهنية وأثرها على تنمية التحصيل الدراسي وبعض المهارات الحياتية لدى طالبات الاقتصاد المنزلي بكليات التربية النوعية، مجلة بحوث التربية النوعية – جامعة المنصورة، عدد 34، ص 206-207 -210-215.
- حكيمي عبد الحكيم، النظاري بشرى محمد،(2015)، استخدام الأنشطة الاستقصائية في تنمية المهارات الحياتية والميول العلمية لدى طلبة الفيزياء بكلية التربية، المجلة العربية للتربية العلمية والتقنية، العدد 4، ص 8 .
- حمدي عبد العزيز إمام الصباغ،(2004)،تصور مقترح لتنمية المهارات الحياتية للمتعلمين الكبار، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية، العدد 51، ص 51 .
- حنان نجم الدين،(2019)،ذوي الاحتياجات الخاصة والنشاط الطلابي، مقال منشور بالمحلة الدولية لعلوم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، العدد 15، ص 110-111-112 .

- خالد محمد أبو شعيرة، عتيق زايد الشمري،(2018)،أثر استخدام التدريس المبني على المهارات الحياتية على التحصيل في تدريس مقرر مهارات الاتصال لدى طلاب السنة التحضيرية بجامعة حائل، مقال منشور بالموقع الالكتروني : https://jilrc.com
- سجى أبو رياش،(2021)،تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة، مقال منشور بالموقع الالكتروني : https://mawdoo3.com .
- سليمان محمد سليمان، أشرف محمد عبد الغني شريت، مروى أحمد عبد الرحمان محمد،(2019)، مهارات التواصل البصري للأطفال التوحديين، مقال منشور بمجلة بحوث ودراسات الطفولة، المجلد 1 ، العدد 2، ص 442-443 .
- صالح عبد الله هارون،(2004)، البرنامج التربوي الفردي في مجال التربية الخاصة ، دليل المعلمين، مكتبة أكاديمية التربية الخاصة، الرياض، ص 49
- طارق عبد الرؤوف عامر،(2015)، المهارات الحياتية والاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،ص 140-150-228 .
- عزيز سامية، كزيز أمال،(2020)، ذوي الاحتياجات الخاصة والدمج الاجتماعي، المجلة العلمية للتربية الخاصة، المجلد 2، عدد 2، ص 222-223 .
- فايزة أحمد الحسيني مجاهد،(2020)، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتنمية المهارات الحياتية لذوي الاحتياجات الخاصة " نظرة مستقبلية "، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد 3 ، العدد 1،ص 176 -190-191.
- فايزة السيد، فاتن مصطفى،(2001)، طرق تدريس اللغة العربية والتربية الاسلامية، القاهرة، دار طيبة للطباعة، ص 12
- فريد بوعكاز،(2018)، إدارة الموارد البشرية في ظل العولمة، مقال منشور بمجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 35 (2)، ص 363-369.
- ماجدة السيد عبيد،(2014)، ذوي التحديات الحركية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ص 16-17 .
- مجدي أحمد محمد عبد الله، (2008)، مقدمة في سيكولوجية الاتصال والإعلام، مطبعة دار المعرفة الجامعية سوتير-الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص 22 .
- مجد خضر،(2018)، مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://mawdoo3.com
- محمد سيد فهمي،(2007)، التأهيل المجتمعي لذوي الاحتياجات الخاصة، مطبعة دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ص 119.
- محمود سليمان أحمد داهود،(2023)، تأثير البيئة التعليمية المدرسية في التحصيل الأكاديمي لطلبة المدارس الحكومية الأردنية في مادة العلوم من وجهة نظر الطلبة، مقال منشور بالمجلة العلمية لكلية التربية – جامعة اسيوط، المجلد 39، العدد 6، ص 128.
- محمد معاذ،(2022)، كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين حياة ذوي الإعاقة؟ مقال منشور على الموقع الالكتروني : https://fihm.ai
- مسعود رضا هندي،(2002)، فعالية استخدام استراتيجية التعليم التعاوني في تدريس الدراسات الاجتماعية على تنمية المهارات الحياتية والتحصيل والاتجاه نحو المادة لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادي، مجلة دراسات المناهج وطرق التدريس الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، العدد (80) ، ص 17.
- منار محمد بغدادي،(2020)، تمكين طلاب المرحلة الثانوية من المهارات الحياتية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، المجلة التربوية، العدد 74، ص 664 .

- مهنا الدلامي،(2011)، مهارات التواصل لذوي الاحتياجات الخاصة، محاضرات، جامعة الملك فيصل، ص 2 .
- ميس عبد الرؤوف خضر،(2019)، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم، مقال منشور بالموقع الالكتروني : https://mawdoo3.com .
- وليد العيد، (2023)،محاضرات الدمج المدرسي، لطلبة السنة الأولى ماستر، شعبة علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، ص 80-81
- يوسف عبو،(2023)،أهمية المهارات الحياتية والذكاء الوجداني في تحقيق التوافق والاندماج دراسة مقارنة بين حالتين، سلسلة دراسات أكاديمية محكمة، المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث، العدد 30، ص 349 .
- Ravindra Prajapat, Dharmendra Sharma,(2017), Significance Of Life Skills Education Contemporary Issues in Education Research, 10 (1),3
- Susel Góngora Alonso, Sofiane Hamrioui, isabel de la Torre Díez, Eduardo Motta Cruz, Miguel López-Coronado, Manuel Franco,(2019), Social robots for people with aging and dementia: A systematic review of literature. Telemedicine and E-Health, 25(7) .
- UNICEF,(2017),LSCE Conceptual and Programmatic Framework, published on the website : https://www.unicef.org.
- world Health organization(WHO),(1993),The development of dissemination of life skills education an overview program ,14
- Yasmine Oubahi,(2021),Measuring Life Skills: Towards a Transformative Vision of Education, Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa, An article published on the website : https://www.unicef.org

المهارات الحياتية كآلية لتعزيز الوعي النقدي وتحسين المستوى التعليمي لدى الطلاب

د. محمد زياني، باحث في علم الاجتماع، المملكة المغربية

ملخص:

تعتبر المهارات الحياتية أحد أهم الأدوات التي يمكن استخدامها لتعزيز الوعي النقدي لدى الطلاب وتحسين مستواهم التعليمي. في عالم يتسم بالتغير السريع والتعقيد المتزايد، تصبح القدرة على التفكير النقدي وتحليل المعلومات واتخاذ القرارات الصائبة أمرًا حيويًا لنجاح الطلاب في حياتهم الدراسية والمهنية، حيث تؤكد الدراسات أن إدماج المهارات الحياتية في التعليم يسهم في تحسين الأداء الأكاديمي للطلاب وزيادة تحفيزهم وانخراطهم في العملية التعليمية. لذا، تهدف هذه الورقة العلمية إلى إبراز أهمية المهارات الحياتية كآلية لتعزيز الوعي النقدي وتحسين المستوى التعليمي لدى الطلاب، بالإضافة إلى تقديم استراتيجيات فعّالة لتطبيق هذه المهارات في البيئات التعليمية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: المهارات الحياتية، الوعي النقدي، التعليم، الأداء الأكاديمي، الطلاب.

Abstract:

Life skills are considered one of the most important tools that can be used to enhance students' critical awareness and improve their educational level. In a world characterized by rapid change and increasing complexity, the ability to think critically, analyze information, and make sound decisions becomes vital for students' success in their academic and professional lives .Life skills encompass a variety of abilities such as problem-solving, effective communication, time management, teamwork, leadership, and independence. By integrating these skills into educational curricula, students can be empowered to develop deeper critical thinking and information analysis skills, which helps them understand academic subjects better and apply them in their daily lives .Studies confirm that incorporating life skills into education contributes to improving students' academic performance, increasing their motivation, and engaging them more effectively in the educational process. Therefore, this study aims to highlight the importance of life skills as a mechanism to enhance critical awareness and improve students' educational levels, in addition to providing effective strategies for implementing these skills in various educational environments.

Keywords: life skills, critical awareness, education, academic performance, students.

مدخل:

في عالم متجدد ومتغير باستمرار، يعتبر تطوير المهارات الحياتية في مجال منظومة التربية والتعليم، أمرًا ضروريًا لتعزيز الوعي النقدي لدى الطلاب وتحسين مستواهم التعليمي. فالتحولات السريعة في الاقتصاد والتكنولوجيا والمجتمع تتطلب من الأفراد مهارات جديدة تمكنهم من التكيف والنجاح في مختلف المجالات، إن التعليم اليوم لم يعد مجرد نقل المعرفة، بل أكثر من ذلك هو عملية شاملة تهدف إلى تنمية شخصية الطالب وتأهيله لمواجهة تحديات الحياة، حيث لم يعد مقتصرًا فقط على اكتساب المعرفة والمعلومات، بل ينبغي أن تكون عملية التربية والتعليم تهدف إلى بناء شخصية الفرد وتنمية قدراته الشخصية والاجتماعية والعقلية. يجب على النظام التعليمي أن يكون مرنًا ومبتكرًا بما يكفي لتلبية احتياجات المجتمع الحديث، حيث يتطلب من المتعلمين اليوم أكثر من مجرد حفظ المعلومات، بل أن يكونوا قادرين على التفكير النقدي وحل المشكلات والابتكار، مما يتطلب تغييرًا جذريًا في طرق التدريس والتعلم، حيث يجب أن تكون الدروس أكثر تفاعلية وموجهة نحو تطوير المهارات العملية للطلاب، يتيح لهم اكتشاف ميولهم وقدراتهم وتطلعاتهم، وتوجيههم نحو مسارات تعليمية ومهنية تتناسب مع مواهبهم واهتماماتهم.

في هذا السياق، تأتي المهارات الحياتية كآلية فعالة لتعزيز الوعي النقدي لدى الطلاب وتحسين مستواهم الدراسي، حيث تساعدهم على تطوير القدرة على التفكير بشكل منطقي وتحليلي، واتخاذ القرارات المدروسة، مما يجعلها كمنهج علمي لا غنى عنه لنجاح الفرد في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك المجال التعليمي.

من خلال ما تم ذكره سوف نتطرق في هذه الورقة العلمية إلى استكشاف أهمية تطوير المهارات الحياتية كآلية لتعزيز الوعي النقدي لدى الطلاب، وتحسين مستواهم التعليمي، عن طريق تسليط الضوء على دور هذه المهارات في تطوير الفهم العميق والتفكير النقدي، وكيفية تطبيقها بشكل فعّال داخل البيئة التعليمية. انطلاقا من الأسئلة التالية:

هل تتجاوب منظومة التربية والتعليم مع التغيرات السريعة التي تميز عصرنا؟ هل يتم تأهيل المتعلمين بشكل كافٍ لمواجهة ما ينتظرهم في المستقبل؟ وما هو الدور الذي تلعبه المهارات الحياتية في تحسين منظومة التعليم وتطويرها؟ وما هي الخطوات الرئيسية التي يجب اتخاذها لبناء هذه المهارات بشكل فعّال؟

كيف تساهم الأبعاد الخارجية عن منظومة التربية والتعليم في تطوير المهارات الحياتية لدى الطلاب؟

ما هي أفضل الأساليب والاستراتيجيات لتدريس وتنمية المهارات الحياتية داخل البيئة التعليمية التعلمية؟

كيف يمكن قياس وتقييم تأثير تطوير المهارات الحياتية على الوعي النقدي والأداء التعليمي للطلاب؟

كجواب على الإشكالات التي تم طرحها، تحضرنا في هذا الباب مقولة شهيرة للفيلسوف فولتير : " قبل أن تتحدث معي حدد مصطلحاتك"[56] ومغزى هذه المقولة، أن تحديد المصطلحات هو تحديد للأطر الفكرية، وكذا المرجعية التي ينهل منها المتحدث، "فالمصطلح في العلوم الاجتماعية حمّال أوجه، ولا ينجو من تأثيرات إيديولوجية وذاتية، تنعكس على رؤية الباحث وتفسيره **للمفاهيم المستعملة"[57]، كما أن عملية ضبطها/ تحديدها تصبح ضرورة منهجية، خصوصا وأن "تحديد المفاهيم في البحوث الاجتماعية له دور كبير في توضيح محتوى الدراسة، وفي ايصال الباحث للمقصد الذي يريد الوصول إليه من هاته الدراسة"[58]، وتسمح للقارئ أيضا منذ البداية أن "يعرف ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم أو ذاك، أو ما**

1- إبراهيم أبرش. الأصولية والعلمانية: جدلية الفكر والواقع. الحوار المتمدن مقال الكتروني منشور بتاريخ 2007/05/19 عدد 1920 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/15 الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9713

57 المرجع نفسه

58 فؤاد أفروم البستاني، وآخرون، منجد الطلاب، دار الشرق بيروت، سنة 1978 ص 330.

هي القضية محل النقاش"[59] ومن هذا المنطلق ووعيا بما يكتسيه تحديد المفاهيم من أهمية في البحث الاجتماعي عامة، سنعمل على تحديد مفهوم المهارات الحياتية، في الحقل التربوي.

المهارات الحياتية رؤى نقدية:

نجد مفهوم المهارات الحياتية، مفهوم مركب في حذ ذاته الأمر الذي يجعل منه صعب التحديد والأجرأة، ويرجع هذا الإشكال في التقارب الحاصل بين مفهوم الكفاءات والمهارات من جهة والمهارات الحياتية من جهة أخرى، الذي يتكون من كلمتين: مهارات وحياة، أما المهارات لغة: مفرد "مهارة"، وهي مصدر" مهر"، وتعني القدرة على أداء عمل بحذق وبراعة وإتقان. أما في الاصطلاح التربوي فهي "هدف من أهداف التعليم، يشمل كفاءات المتعلمين وقدراتهم على أداء مهام معينة بكيفية دقيقة أو متناسقة أو ناجعة، ويترجم هذا الأداء درجة التحكم في أهداف مهارية (savoir faire)"[60]، وفي تعريف أخر خاص بمنظمة اليونيسيف، تحددها ب "مجموعة كبيرة ومتداخلة من المهارات النفسية والاجتماعية Psycho-Social التي يمكن أن تساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتواصل بشكل فعال، وتنمية مهارات إدارة الذات تساعد الأفراد في بناء حياة يطبعها الإبداع والتجديد والعطاء"[61]، كما يمكن تحديدها "بمجموعة من المهارات الإنسانية المكتسبة من خلال التعميم أو الخبرات المباشرة التي تستخدم للتعامل مع المشكلات والتساؤلات والصعوبات التي تواجه الفرد في الحياة اليومية، وكذا القدرة على أداء عدد من المهام المرتبطة بحياة الفرد في تفاعله مع الحياة اليومية والاجتماعية"[62]، من أجل الوصول إلى أعلى درجة من الاستفادة من إمكانياته بشكل فعال يتماشى مع تدبير منظم للوقت والجهد وتشير أيضا إلى القدرات العقلية (التفكير النقدي، التحميل، التركيب..) والوجدانية (الذكاء العاطفي؛ فهم مشاعرك ومشاعر الأخرين من أجل ترسيخ القدرة على التحكم وضبط إيقاعات المشاعر والانفعالات) والحسية"[63] التي يجب أن يوظفها الإنسان من أجل حل المشكلات وتجاوز الصعوبات التي تواجهه في حياته أو في مساره الجامعي والأكاديمي(الطالب). ونجد فروق ذات دلالة معرفية بين المهارات الحياتية والذاتية العامة والمهارات الخاصة يمكن توضيحها كالاتي:

1- الفرق بين المهارات الحياتية والذاتية العامة والمهارات الخاصة-المهارات الخاصة

1-1. (المهارات التخصصية) : هي المهارات المرتبطة بالتخصص العلمي أو المهني؛ أي المهارات التي يمتلكها شخص ما في مجال تخصصه مثل المهارات التي يمتلكها الطبيب في مجال الطب كقدرته على إجراء عمليات جراحية دقيقة والفهم الواسع لأسباب الأمراض، فهذه تدخل ضمن المهارات التخصصية للطبيب. ولكن طريقة تواصله وتعامله وتعاطفه وحسن إدارة وتنظيم الوقت تدخل ضمن المهارات المتنقلة-العامة.

2.1 - المهارات العامة (المتنقلة) : تشير إلى المهارات الأساسية التي يمتلكها الإنسان لتدبير حياته وعلاقاته الاجتماعية والعملية مع الأخرين. وتعتبر المهارات العامة المتنقلة مكملة للمهارات الخاصة، مثل تفاعل الفرد مع الأخرين وقدرته على العمل ضمن فريق أو مجموعة والمرونة والصبر والمسؤولية والالتزام والقدرة على إدارة وتنظيم الوقت. ولذلك فالمهارات العامة هي المهارات المطلوبة لأداء مهام أساسية في الحياة والعمل؛ مثل العمل الجماعي، القيادة والتحفيز الذاتي.

إن الهدف من الاهتمام بالمهارات الحياتية والذاتية في الجامعة، هو بناء تعلمات تساير التطور العلمي والتقني والانفتاح الثقافي الذي يعيشه العالم وخاصة في سياق التطور العلمي والتكنولوجي، هذا التطور الذي أحدث

---

[59] المرجع السابق، إبراهيم الابرش
[60] الفارابي عبد اللطيف، وآخرون. معجم علوم التربية: مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، الرباط، دار الخطابي للطباعة والنشر 1994، ص 161.
[61] اليونيسف، الإطار المفاهيمي والبرامجي: مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عمان، الأردن، 2012، ص18.
[62] منظمة الصحة العالمية) .1997 .(مهارات الحياة : برنامج تعليمي للصحة النفسية .جنيف: منظمة الصحة العالمية. صفحة 23.
[63] Goldman, D. Emotional Intelligence : Why It Can Matter More Than IQ. New York : Bantam Books(1995). P56.

تحولات كبرى داخل المجتمعات المعاصرة. لأن هذه المستجدات أثبتت أن المجتمعات لا تبقى في حالة ثبات وجمود وانما يطالها تغير سريع ومستمر وشامل (الحداثة والتحديث) وهذه التحولات التي عرفتها المجتمعات أفرزت تحديات كبرى، ونتج عن ذلك بروز فوارق في عمق المجتمعات الحديثة والمعاصرة؛ مجتمعات تتغير وتساير التحولات العلمية والنظرية والتكنولوجية ومجتمعات ثابتة ثقافيا وعلميا واقتصاديا واجتماعيا، إذ تبين أن هناك مجتمعات تنتج وتبدع وتفكر وتخطط ومجتمعات أخرى تكتفي بالاستهلاك فقط. وهذا ما ينطبق على الفرد باعتباره جزءا من الكل (داخل المجتمع). من هنا ضرورة إعادة النظر والتفكير في علاقة الطالب بالجامعة والبحث العلمي وبناء التعلمات وتقنيات جمع المعلومات وكيفية معالجتها وتوظيفيا بشكل فعال من أجل الانخراط الحقيقي في البحث الأكاديمي وجعل الجامعة فضاء للإبداع والتجديد

وبناء عليه، نجد الجامعة هي ما تمثل ميدان بناء هاته المهارات الحياتية التي تساعد الطالب في تخطي كل الصعاب التي تواجهه كوافد جديد لبيئة جديدة تتطلب العديد من المهارات الحياتية والذاتية، باعتبار الجامعة مؤسسة تعليمية عليا تهدف إلى تقديم التعليم الأكاديمي والبحث العلمي، بالإضافة إلى تطوير المهارات الحياتية لدى الطلاب، حيث تسعى إلى توفير بيئة تعليمية شاملة تشمل المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي، مما يعزز من قدرات الطلاب على حل المشكلات، والتفكير النقدي، والتواصل الفعال، والعمل الجماعي. من خلال البرامج الدراسية المتنوعة، والأنشطة الطلابية، والخدمات المجتمعية، تسهم الجامعة في إعداد أفراد متمكنين قادرين على مواجهة تحديات الحياة والعمل بفعالية في مختلف المجالات، كما تعد فضاء لترسيخ جملة من المهارات الحياتية والذاتية التي تخص طرق العمل الجامعي لتمكين الطالب من التأقلم مع الحياة الجامعية بعد البكالوريا، ومن خلال تحديدها كفضاء لترسيخ واستيعاب المهارات الرقمية والمعلوماتية لمساعدة الطالب على استعمال التكنولوجيا الحديثة في مجال بناء تعلماته، تتطلب عدة مهارات يمكن لطالب ان يكتسبها وهي كالاتي:

1- أنماط التعلم:

تتنوع وتختلف أنماط التعلم وبناء المعرفة، وداخل هذا الاختلاف يجب على الطالب أن يجد ويبحث عن النمط الملائم لو من أجل بناء تعلماته بطريقة أكثر فعالية، إذ هناك من يتعلم عن طريق حفظ المعلومات والأفكار(الذاكرة الحسية)، وهناك من يؤسس لتعلماته من خلال ضبط وتنظيم الوقت بشكل صارم، والتنظيم هو شرط أساس للتعلم الفعال، لأن عدم ضبط الوقت يؤدي إلى المماطلة وتأجيل المهام وعدم القيام بها في وقتها المناسب، لذلك فإدارة الوقت بشكل فعال هي السبيل للتخلص لبناء التعلمات والانخراط الفعال وبشكل مسؤول في مجال البحث الأكاديمي. من هنا ضرورة استبدال المماطلة بعادات إيجابية وفعالة من خلال وضع برنامج للقراءة والبحث ومحاولة الالتزام به والعمل على تقويمه (التقويم الذاتي في نهاية اليوم، الأسبوع، الشهر، السنة، لأن ذلك هو الشرط الأساس للنجاح والتطور واكتساب تعلمات وطرق بحث جديدة.) إن التعلم حسب جون بياجيه "هو تغير في مقدرة الانسان أو سلوكه ولايعزى هذا التغير لعمليات النمو ويظهر هذا التغير على شكل تغير في السلوك أو يمكن الاستدلال عليه بمقارنة ما كان عليه السلوك قبل وبعد دخول الفرد لموقف التعلم وعلى قدرة الفرد على الإنجاز في أي شكل من الأشكال"[64]، لكن هذا الإنجاز الخاص بمجالات البحث لا يمكن ان يتم إلى بالتمكن من مهارات تقنيات البحث عن المعلومة وطرق معالجتها،

2- تقنيات البحث على المعلومات:

تعد تقنيات البحث على المعلومات شرطا مهما ومؤثرا في عملية البحث العلمي، بل تعتبر المرحلة الأساسية للمتعلم، وهذا الأمر يستدعي التمكن من منهجية البحث على النصوص والمراجع لاكتساب معارف جديدة، فضلا عن منهجية قراءة النصوص وفهمها وتحليلها.

[64] عبد الهادي جودت عزت، علم النفس التربوي، عمان، دار الثقافة، 2007، ص207.

وهكذا، يتضح أن عملية البحث العلمي ليست بالعملية البسيطة والهينة، بل هي عملية معقدة تستلزم الكثير من الجيد المنظم والفحص الدقيق والتحميل والتركيب لكن الأشكال الذي نجده أمام كل دراس لهذا الموضوع هو بناء المهارات الحياتية لذي الطلاب تتم وفق أبعاد ضمن منظومة التربية والتعليم فقط؟ أو بصيغة أخرى كيف يمكننا الحديث عن أبعاد خارجية عن منظومة التعلم تساهم في بناء المهارات الحياتية والشخصية لدى طلاب الجامعات؟

إن التسليم باعتبار المداخل التربوية كركيزة أساس في بناء التعلمات مع واقع متغير، سواء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقيمي يدخل في حكم القيمة، فبناء التعلمات أصبح اليوم لا يكتمل إلى بتبني مقاربة شاملة تعتمد على المزاوجة بين الأبعاد التعليمية والأبعاد الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والمجتمع وانخراط الطلاب في الأنشطة الاجتماعية بكل مجالاتها، إن أبعاد التعلم لابد لها من البناء على نهج شامل يراعي الجوانب المتعددة للتعليم، حيث يعتبر المتعلم ككيان متكامل. يشمل هذا النهج ليس فقط المعرفة والفهم، بل أيضًا الأبعاد الشخصية والاجتماعية، مع التركيز على التطوير الذاتي والتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة. في هذا السياق نجد الأبعاد الخارجية لهذه المنظومة تلعب دورًا لا يقل أهمية، حيث تساهم في صقل وتطوير مهارات الأفراد بطرق متنوعة وشاملة، من خلال عدة مداخل أهمها:

1- الأسرة والمجتمع

تعد الأسرة البيئة الأولى التي ينمو فيها الإنسان ويتعلم من خلالها المبادئ الأساسية للحياة، حيث تعتبر الأسرة حجر الأساس في بناء شخصية الفرد وتطوير مهاراته الحياتية المختلفة، بما في ذلك التواصل الفعال وطرق التفكير النقدي والإبداعي، فهي المدخل الاساس في تشكيل قدرات الفرد على التفاعل مع الآخرين وحل المشكلات بطرق مبتكرة، فالتواصل الفعال بين أفراد الأسرة يسهم بشكل كبير في تعزيز الترابط الأسري ويعمل على تنمية قدرات الأفراد على التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم بوضوح، كما أن هذا التواصل لابد ان يتم عن طريق الحوار المفتوح والإيجابي داخل الأسرة، الذي يعد "عاملاً مهماً في تعليم الأبناء كيفية الاستماع الجيد واحترام وجهات النظر المختلفة، مما يساعدهم في بناء علاقات صحية ومتينة خارج إطار الأسرة أيضاً"[65].

إلى جانب مهارات التواصل تلعب الأسرة دورا هاما في اكتساب طرق خاصة بالتفكير التفكير النقدي والإبداعي لدى الأفراد. من خلال النقاشات العائلية وتبادل الأفكار، يمكن للأبناء تعلم كيفية تحليل المواقف من زوايا متعددة والبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات التي تواجههم، فالدراسات تؤكد على أن "الأسر التي تشجع على الاستقلالية في التفكير وتقديم الدعم اللازم للأبناء في عملية اتخاذ القرار تسهم في بناء شخصيات قوية وقادرة على التعامل مع التحديات المختلفة بفعالية"[66].

وعليه نجد الأسرة هي الركيزة الأساس في تنمية المهارات الحياتية للأفراد، حيث أن التواصل الفعال وطرق التفكير النقدي والإبداعي هي مهارات لا غنى عنها في الحياة اليومية، ويمكن للأسرة أن تكون المكان الأمثل لتعلمها وتطويرها.

2- المجتمع المحلي:

يعتبر المجتمع المحلي بيئة حيوية تساهم بشكل كبير في تنمية المهارات الحياتية للأفراد، بما في ذلك مهارات التواصل وطرق التفكير، حيث تلعب المؤسسات المحلية مثل المدارس، والمراكز الثقافية، والجمعيات الأهلية دوراً محورياً في تعزيز هذه المهارات، الأمر الذي تؤكده الدراسة التي قام بها جونز وأخرون، بأن "الأنشطة التعليمية والاجتماعية المتنوعة التي تقدمها المؤسسات الخاصة بالمجتمع المحلي، تسهم في تعزيز التواصل الفعّال عن طريق توفير بيئات متنوعة للتفاعل الاجتماعي، الذي يتسم بالمشاركة في الأنشطة

[65] Smith, J. "The Role of Family in Communication Skills Development". New York : Academic Press. (2020).P, 45.
[66] Johnson, L., & Johnson, M. "Critical Thinking and Creativity: How Families Foster These Skills". London : Routledge, (2018), P 112.

المجتمعية مثل الفعاليات الثقافية، والرياضية، والتطوعية، التي تساعد الأفراد على تطوير قدراتهم في التعبير عن الأفكار والمشاعر بشكل واضح وفعال"[67] ، كما تؤكد الدراسة أيضا أن "المشاركة في الأنشطة المجتمعية تعزز من مهارات الاستماع الفعّال، والتفاعل الاجتماعي الإيجابي، مما يساهم في بناء علاقات صحية داخل المجتمع"68، كما يمكن أن نجد الأنشطة المجتمعية كآلية لتعزيز تحفيز التفكير النقدي والإبداعي، من خلال ورشات العمل والندوات، التي تمكن يتعرض الأفراد من اكتساب الأفكار والتجارب المتنوعة التي تشجعهم على التفكير بطرق جديدة ومبتكرة، فالمشاركة في البرامج التعليمية المجتمعية " تساعد على تطوير مهارات حل المشكلات والتفكير الاستراتيجي، مما يمكن الأفراد من مواجهة التحديات بفعالية أكبر"[69].

إن المجتمع المحلي يلعب دورًا محوريًا في تقوية مهارات التواصل وطرق التفكير لدى الأفراد. من خلال المشاركة الفعالة في الأنشطة المجتمعية، يمكن للأفراد تنمية هذه المهارات الأساسية التي تساهم في تحسين جودة.

من هنا نجد الأبعاد الخارجية عن منظومة التعلم الرسمية لها دورًا حيويًا في بناء المهارات الحياتية للأفراد. من خلال التفاعل مع الأسرة والمجتمع، والمشاركة في الأنشطة التطوعية والرياضية، واستخدام التكنولوجيا، والسفر، والتعلم الذاتي، يمكن للأفراد تطوير مجموعة واسعة من المهارات التي تمكنهم من التعامل بفعالية مع تحديات الحياة وتعزيز فرص نجاحهم في مختلف جوانب حياتهم.

ختاماً، يمكن القول بأن تعليم المهارات الحياتية ليس مجرد إضافة للمنهج الدراسي، بل هو ضرورة حتمية لتعزيز الوعي النقدي وتحسين الأداء التعليمي لدى الطلاب. من خلال التركيز على تنمية هذه المهارات، يمكن للمؤسسات التعليمية، الأسر، والمجتمع ككل، تمكين الأجيال القادمة من مواجهة تحديات المستقبل بثقة وكفاءة.

[67] Jones, A., Brown, M., & Smith, T "Community Activities and Communication Skills Development". (2019) Journal of Social Interactions, 32(2), P 75-85.
[68] Ibid, p78
[69] Smith, R., Johnson, P., & White, L. "Critical Thinking in Community Programs". (2020) Educational Review, 45(3), 140-155.

البيبلوغرافيا

- إبراهيم أبرش. الأصولية والعلمانية: جدلية الفكر والواقع. الحوار المتمدن مقال الكتروني منشور بتاريخ 2007/05/19 عدد 1920:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=97137
- عبد الهادي جودت عزت، علم النفس التربوي، عمان، دار الثقافة، 2007.
- الفارابي عبد اللطيف، وآخرون. معجم علوم التربية: مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، الرباط، دار الخطابي للطباعة والنشر 1994.
- فؤاد أفروم البستاني، وآخرون، منجد الطلاب، دار الشرق بيروت، سنة 1978.
- منظمة الصحة العالمية .**مهارات الحياة: برنامج تعليمي للصحة النفسية** جنيف: 1997.
- اليونيسف، الإطار المفاهيمي والبرامجي: مبادرة عليم المهارات الحياتية والمواطنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عمان، الأردن، 2012.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Goldman, D. **Emotional Intelligence : Why It Can Matter More Than IQ**. New York : Bantam Books(1995).
- Johnson, L., & Johnson, M. "Critical Thinking and Creativity : How Families Foster These Skills". London : Routledge, (2018).
- Jones, A., Brown, M., & Smith, T "Community Activities and Communication Skills Development". (2019) Journal of Social Interactions, 32(2).
- Smith, J. "The Role of Family in Communication Skills Development". New York : Academic Press. (2020).
- Smith, R., Johnson, P., & White, L. "Critical Thinking in Community Programs". (2020) Educational Review, 45(3).

المهارات الحياتية: نحو رؤية تجديدية للابتكار البيداغوج بالتعليم العالي

ذ. عبد المنعم ضمير، باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الأول
بنية البحث: تخصص الإعلام والاتصال ورهان التنمية
البريد الإلكتروني : damilo1991@gmail.com

الملخص:

مما لا شـك فيه أن من أهم الأدوار التي يجب أن تضـطلع بها جامعة القرن الواحد والعشـرين" الذكية"، تمكين المتعلمين من المهارات الحياتية، وإعدادهم للتكيف مع التغيرات التي تطبع عصـرنا الحالي، والتعامل بمرونة مع مختلف التحديات التي تعرفها مجالات الحياة، ومن ثمة بناء جيل قادر على مسـايرة ومواكبة التفجر المعرفي الذي يعرفه العالم في ظل العولمة والتطور التكنولوجي. **كون البيئة الجامعية، تملك مقومات نجاح تنزيل برنامج الوحدات الحياتية والذاتية بها، إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الشـروط لتجاوز تلك التحديات المرصـودة.** وعليه، فإننا نروم في هذه الدراسـة إبراز أهمية إدماج المهارات الحياتية **عبر تطبيق الجامعة الذكية، وهو ما يجعلنا نطرح السـؤال المحوري كيف يمكن تطوير وتعزيز المهارات الحياتية في عصـر الابتكار البيداغوجي لضـمان تكوين فعال للطلاب لمواجهة تحديات المسـتقبل؟**، وبناء قائمة لأهم المهارات الحياتية الواجب توافرها في متعلمي ومتعلمات القرن الواحد والعشرين.

الكلمات المفتاحية :التطور التكنولوجي، المهارات الحياتية، الابتكار البيداغوجي، الجامعة الذكية.

Abstract:

In the 21st century, one of the most critical roles of the "smart" university is to equip learners with essential life skills, preparing them to adapt to the rapid changes of our era. This preparation is crucial for enabling them to navigate the diverse challenges in various fields of life and to build a generation capable of keeping pace with the global knowledge explosion driven by globalization and technological advancements. The university environment is inherently equipped with the necessary components to successfully implement a life and self-skills program, provided that certain conditions are met to overcome the identified challenges. This study aims to underscore the importance of integrating life skills through the application of the smart university concept. Central to this investigation is the question: How can life skills be effectively developed and enhanced in an era of pedagogical innovation to ensure that students are well-prepared to meet future challenges? Additionally, the study seeks to identify the key life skills that 21st-century learners must possess.

Keywords: Technological advancement, life skills, pedagogical innovation, smart university.

مقدمة

يشهد العالم تغيرات متسارعة على مستوى الميادين المعرفية والعلمية والتكنولوجية، الشيء الذي يجعل رهان منظومة التربية والتعليم على المهارات الحياتية، مطلبا تربويا وحضـــاريا ملحا، لما لها من أهمية بالغة في تشـكيل شـخصـية المتعلمين وتهذيب سـلوكهم، وتنمية حسـهم الفني وذوقهم الجمالي، وصـقل ملكاتهموقدراتهم النقدية والإبداعية، بغية تأهيلهم للاندماج في محيطهم السوسيوـــ اقتصادي، والتكيف مع التحديات المختلفة التي يعرفها القرن الواحد والعشرين.

ونظراللأهمية القصوى التي يضطلع بها التعليم في الارتقاء بالرأسمال البشري،وتحقيق أهداف التنمية المســتدامة، أكدت الرؤية الاســتراتيجية على "ضــرورة توفير تعليم وتكوين موفور الجودة والجدوى والجاذبية، وملائم للحياة العملية، ومستشرف لمهن المستقبل، علاوة على ضرورة تربية المتعلمين على تنويع الاهتمامات، وربط تعلماتهم بمختلف مجالات الحياة، لفهم جدوى الدراســة والتثقيف، ودورهما في انفتاحهم وإقبالهم على المبادرة والمشاركة والعمل الجماعي، وكل ما يهيئ لحسن ولوج الحياة الاجتماعية والمهنية"، والتعامل بفعالية مع متطلباتها والتحديات التي تطرحها.

أمام هذه التحديات تبذل عدد من المؤسـسـات والهيئات الحكومية مجهوداتها عبر إصـدار مجموعة من الوثائق الإستراتيجية المُوجِّهة للسياسات التربوية، والتي مهدت لإطلاق مشروع الإصلاح البيداغوجي، والذي يضـــمن ولأول مرة التنصـــيص على احداث وحدات جامعية تعنى بتنمية الكفايات الحياتية والذاتية .وتنبع أهمية العناية بإدماج المهارات الحياتية في الأوسـاط الجامعية، من دورها المهم في تأهيل الطالب لمواجهة تحديات العصر، وكذا تمكِنه من القيام بالأعمال المطلوبة منه على أكمل وجه، فالمهارات الحياتية والذاتية من شأنها أن تملك الطالب القدرة على التكيف والمرونة من أجل تحقيق الاندماج في الحياة الأكاديمية والشـخصـية والاجتماعية والمهنية، وتتعدد هذه المهارات وتتنوع بتنوع الشـخصـية الإنسـانية وجوانبها المختلفة.

يعد هذا البحث اسـتجابة فعلية لهذا السـياق، وإسـهاما في إنجاح تجربة الإبتكار البيداغوجي بالجامعة المغربية، خاصـة وفي ظل غياب نموذج واقعي وتصـور واضـح المعالم لتدريس الكفايات الحياتية والذاتية بالجامعات المغربية، فإنه من اللازم البحث عن نموذج يراعي الخصـوصـية الوطنية ويسـتجيب لمتطلبات التنمية وعصـــر المعرفة. وهو ما جعلنا نطرح السـؤال المحوري التالي :**كيف يمكن مســاهمة صــياغة تدريس وحدات المهارات الحياتية والذاتية بالجامعات المغربية وفق نموذج بيداغوجي فعال، قوامه النجاعة والابتكار ؟**

لقد أكدت مجموعة من التقارير والدراسـات الدولية على أن الأنظمة التعليمة قد أخفقت بشـكل كبير في دفع عملية التطور الاجتماعي والفردي، وضـمان تعليم جيد وعادل وشـامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.ولا غرو أن إدماج المهارات الحياتية في منظومة التربية والتعليم، يعد مطلبا مهما، نظرا لتموقع الجامعة في صـــلب المشـــروع المجتمعي من جهة، واعتبارا للأدوار التي تضـــطلع بها في تنزيل الغايات الكبرى المتوخاة من النموذج التنموي من جهة أخرى.

لذا صـــار الحديث عن تعليم المهارات المؤهلة للاندماج الفعال في الحياة أمرا ســائرا على الألســن، وموضوعا دارجا في الأوساط التربوية والأكاديمية، بل بات مطلبا ملحا تسعى إلى تحقيقه النظم التربوية، على أساس أن الاستثمار في الرأسمال البشري رهان لا خيار فيه إلا النجاح في كسبه. من أجل الارتقاء بالطالب الجامعي والمنظومة ككل على حد سواء.

1. الإطار الإشكالية للدراسة

1.1 الاشكالية

تسعى هذه الدراسة في هذا السياق إلى تبيان أهمية المهارات الحياتية كنموذج يستجيب لمتطلبات التنمية وعصر المعرفة، إذ سار من المواضيع ذات الأولية في السياسات التربوية والتعليمية العالمية، ومن توصيات هيئات ومنظمات دولية ومحلية مختلفة (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015، ص 9)، باعتماد أساليب تعليمية مبتكرة تشجع على التفكير الإبداعي مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والتواصل الفعّال، والتعلم الذاتي..، بالإضافة إلى خلق محتوى تعليمي مبتكر ومقاربات بيداغوجية واقعية تتماشى مع المعايير الدولية ،بهدف توفير فرص تطبيقية وتجارب عملية،وتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي... ومن هنا تبرز المشكلة الأساسية للبحث الحالي فقد أصبحت الحاجة **بناء جيل مسؤول يستطيع التفاعل بإيجابية مع التكنولوجيا ومواجهة تحديات العصر الرقمي بمهارات وقيم أخلاقية،والمشاركة الإيجابية في العملية التنموية؟**ومنه سنعمل من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكال الآتي:

2.1 الفرضيات

إجابة عن الإشكال المطروح، تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

- وجود صعوبات كبيرة على المستوى الاندماج الاجتماعي والسوسيو –اقتصادي، من خلال افتقار الطلبة للمهارات اللازمة للنجاح في الحياة المهنية والمجتمع؛
- الاستناد إلى نموذج تعلم رباعي الأبعاد من شأنه تعزيز التعلم مدى الحياة؛
- المهارات الحياتية رافعة أساسية للارتقاء بمنظومة التربية والتعليم؛
- الجامعة الذكية مدخل ناجع لبناء المهارات الحياتية للطلبة والطالبات.

3.1 أهمية الدراسة

يتسم العصر الحالي بجملة من التغييرات المتسارعة، جعلت المنظومة التربوية عاجزة عن مسايرة ركب التقدم والتطور، وعن الاستجابة لمتطلبات عصر العولمة ومجتمع المعرفة، مما يفرض على النظم التعليمية خصوصا في الجامعة التحول السريع إلى جامعات ذكية، والتي تهدف إلى جعل العملية التعليمية أكثر حيوية وفعالة تستجيب إلى حاجيات المجتمع المستقبلية المرتبطة بمهن المستقبل وسوق الشغل. وعموما تتجلى أهمية الدراسة في اقتراحها حلولا واقعية فعالة ومستدامة من شأنها أن يتجاوز الاكراهات التي يطرحها التعليم التقليدي القائم الحفظ والاستظهار، ويمكن المتعلمين والمتعلمات من مجموعة من المهارات الحياتية بجعلهم قادرين على الاندماج بفعالية في محيطهم السوسيو اقتصادي.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، لعل أهمها:

- إبراز الدور الكبير الذي تضطلع به المهارات الحياتية في الارتقاء بمنظومة التربية والتعليم؛
- بناء قائمة من المهارات الحياتية الواجب توافرها في البرامج والمناهج التعليمية؛
- معالجة الفجوة المفاهيمية التي يطرحها موضوع المهارات الحياتية، عبر حصر المفهوم وتصنيف المهارات الحياتية؛
- بناء مقترح لتنمية المهارات الحياتية للمتعلمين والمتعلمات، بغض النظر عن المستوى الدراسي.

5.1 منهج الدراسة

ارتكزت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لانسجامه وطبيعة الموضوع المعالج.

2 الإطار النظري للدراسة

1.2 المهارات الحياتية: نحو نموذج بيداغوجي فعال ومستدام

اعتبرت منظمة اليونيسف من خلال مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن حالة التعلم "تستدعي رؤية للتعليم تكون شمولية وتستمر مدى الحياة، تقوم على الحقوق وتعمل على تعظيم إمكانيات كل الشباب والأطفال، وتعدهم بشكل أفضل لاستنباط المعاني من المعارف، وكذلك مواجهة الانتقالات من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ، ومن التعليم إلى العمل، ومن النشأة غير المتبصرة إلى المواطنة النشطة والمسؤولة، من أجل استثمار أفضل وأنجع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفردية".(الإطار المفاهيمي والبرامجي، صفحة 18)

بالرغم من التقدم الحاصل في كل مختلف مناحي الحياة، ما تزال النظم التعليمية في مجتمعاتنا تنأى عن تغيير وتجديد برامجها ومناهجها التربوية، وسيناريوهاتها البيداغوجية، إذ لا يزال دورها دورا تقليديا عتيقا، يقتصر على استقبال المتعلمين والمتعلمات وإكسابهم جملة من المعلومات والمعارف تساعدهم على الاندماج داخل المجتمع. ولا نغالي إن قلنا إن "نظامنا التعليمي، ضمن ما يعانيه، خاصة في جانبه المتعلق بأساليب التعليم وطرائقه ، نوعا من الانفصال والابتعاد عن عالم المتعلمين واحتياجاتهم، فالمواد التعليمية التعلمية تقدم في أغلب الأحيان بطريقة جافة ومملة، مما يجعل المتعلمين يتعاملون معها دون تأثر أو انفعال وجداني، يقربها إلى اهتماماتهم وميولهم".(أوزي، 2017، صفحة 43).

ولا غرو أن التحدي الذي تواجهه منظومة التربية والتكوين اليوم، يتعلق أساسا بعدم الملاءمة بيم مخرجات البرامج والمناهج التعليمية ومتطلبات سوق الشغل، ويعزى الأمر إلى لقد الاعتقاد السائد لوقت طويل بأن "الاستثمار يتعلق فقط بالاستثمار المادي الطبيعي، وزيادة نسب النمو الاقتصادي في المجتمعات، ترجع فقط إلى الزيادة الحاصلة في الرأسمال المادي، إضافة إلى الزيادة في عدد العمال. أما التعليم فكان ينظر إليه على أنه نوع من الترف، وأنه ضرب من ضروب الاستهلاك وقطاعا غير منتج. ومع الوقت توصل عدد من الاقتصاديين أمثال آدم سميث، ألفرد مارشال، دينيسون، وغيرهم، إلى العلاقة الطردية بين الاستثمار في التعليم زيادة ثروات المجتمع، أثبتوا أنه كلما زاد الاستثمار في التعليم كان الاستثمار في المادي ايجابيا، وأن الاستثمار في الرأسمال البشري ليس ترفا، بل إن أهميته تفوق في كثير من الأحيان المفهوم التقليدي للاستثمار، خاصة مع التقدم المتسارع في المجال التكنولوجي الذي يحتاج بدوره إلى مؤهلات بشرية مدربة للتعامل مع التقنيات الجديدة"(أوعبو، 2018، صفحة 29) والتكيف مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم.

إن إيقاع التطور السريع الذي لمس مختلف جوانب الحياة، جعل المنظومة التعليمية عاجزة عن مسايرة متطلبات العصر الجديد، عصر العولمة ومجتمع المعرفة. ومن ثم، يعد بناء منظومة تربوية لارتقاء الفردي والمجتمعي، خيارا استراتيجيا لا محيد عنه، "عبر توفير **تعليم وتكوين موفور الجودة والجدوى والجاذبية**، ملائم للحياة العملية ومتطلبات الاندماج السوسيو اقتصادي، مستشرف لمهن المستقبل، ومواكب للتحولات المتسارعة على الصعيد الدولي". (**الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، الرافعة السادسة عشر**).

ومن هذا المنطلق، فالنظم التعليمية مطالبة، أكثر من أي وقت مضى، باعتماد برامج ومناهج تربوية تستشرف عبر مدخلاتها ومخرجاتها، حاجيات المجتمع المستقبلية المرتبطة بمهن المستقبل وسوق الشغل، علاوة على تجاوز التعلم الظرفي للمعارف، عبر اكساب المتعلمين والمتعلمات المهارات الحياتية والقيم، وتنويع الاهتمامات، وربط تعلماتهم بمختلف مناحي الحياة. فالمنظومة التربوية بجميع مستوياتها حسب النموذج التنموي" يجب أن تمكن كل متعلم من اكتساب المهارات الأساسية لضمان اندماجه الاجتماعي، ودعم نجاحه الأكاديمي والمهني، كما يجب أن تصبح هذه المنظومة بوتقة لتكوين شباب متفتح يطور ذاته ويصنع مستقبل المغرب، من خلال تلقينه معنى الاستقلالية والمسؤولية وأخلاقيات مطبوعة بالقيم الانسانية الراسخة في الهوية المغربية، وفكر منفتح، وقدرة على التأقلم مع التحولات السريعة" من أجل تحقيق تحول عميق في النظام التربوي، وضمان تعليم مستدام ومدى الحياة.

ومن المسلم به، أن المهارات الحياتية تضطلع بدور فعال وناجع في البرامج والمناهج التعليمية، "كونها تحقق التكامل بين الجامعة والحياة، من خلال ربط حاجات المتعلمين والمتعلمات ومواقف الحياة باحتياجات المجتمع، مما يساعد المتعلم على إدارة حياته بنوع من المرونة والفاعلية، والاعتماد على النفس، والقدرة على التكيف الإيجابي مع بيئته، ومواكبة التغيرات ومواجهة الضغوط؛ بحيث تمنح المتعلم فرصة كي يعيش بشكل أفضل، خاصة في مجتمع يتميز عصره بالانفجار المعرفي والمعلوماتي والتقني السريع؛ وذلك لأن المهارات الحياتية تكسب المتعلم خبرات مباشرة، من خلال التعامل المباشر مع الأشخاص والظواهر الحياتية، مما يعطيه القدرة على الدمج بين ما يتعلمه وما يدرسه وبين ما يواجهه خلال التفاعل مع الواقع المحيط، الشيء الذي يعزز لديه الشعور بمشكلات المجتمع والرغبة في حلها والتعاون مع المحيطين به في ذلك". (دليل المهارات الحياتية والتثقيف بالنظير، صفحة 10)

2.2 مفهوم المهارات الحياتية:

يعتبر مفهوم المهارات الحياتية من أصعب المفاهيم المستعصية على الشرح والتفسير، نظرا لعدم وجود توافق تام في الآراء حول التعريف الأدق والعناصر الأساسية لمهارات القرن الحادي والعشرين، ويعزى هذا الارتباك، حسب منظمة اليونيسيف، إلى التداخل الحاصل بين مفهوم الكفاءات والمهارات والمهارات الحياتية. يتكون مفهوم المهارات الحياتية من كلمتين: مهارات وحياة، أماالمهارات لغة: مفرد "مهارة"، وهي مصدر" مهر"، وتعني القدرة على أداء عمل بحذق وبراعة وإتقان. أما في الاصطلاح التربوي فهي "هدف من أهداف التعليم، يشمل كفاءات المتعلمين وقدراتهم على أداء مهام معينة بكيفية دقيقة أو متناسقة أو ناجعة، ويترجم هذا الأداء درجة التحكم في أهداف مهارية) "savoir faire" الفاربي، 1994، صفحة 161).

أما المهارات الحياتية فيقصد بها مجموعة من "الأداءات والقدرات المجتمعة والمنظمة في شكل كفاية، مرتبطة بحياة الأفراد، ضمن نسق متكامل لبناء توجهاتهم السلمية وتنميتها، مثل الكفاية في التواصل الجيد، كفاية الحسم في القرارات، الكفاية في التوافضوإدارة المشاعر، والكفاية في التعامل مع الضغوط...، فهي تجميع لقدرات عدة مترابطة فيما بينها، وليس القدرة الواحدة المحدودة في نشاط معين."

عرفت المنظمة العالمية للشباب IFY المهارات الحياتية على أنها " مجموعة شاملة من المهارات والقدرات الإدراكية وغير الإدراكية العامة، وسلوكيات الاتصال، والتوجهات الشخصية التي ينميها الشباب ويحتفظون بها طوال حياتهم"(المنظمة الدولية للشباب، 2014، صفحة 3). أما منظمة الصحة العالمية WHO فتعتبر أن المهارات الحياتية هي" القدرة على انتهاج سلوك تكيفي وإيجابي، يمكن الفرد من التعامل بفعالية مع متطلبات وتحديات الحياة اليومية". في حين تعرفها منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEFبكونها مجموعة من" المهارات النفسية والشخصية والتواصلية التي تساعد الناس في اتخاذ قرارات مدروسة، والتواصل بفعالية، وتنمية مهارات التأقلم، وإدارة الذات، التي من شأنها أن تؤدي إلى عيش حياة صحية ومنتجة"(اليونيسف، 2012).

وبناء على التعاريف السابقة يمكننا القول إن المهارات الحياتية هي جملة الكفايات والاستعدادات والقيم، التي يمكن تنميتها مدى الحياة، من أجل إقدار الأفراد على اتخاذ القرارات، وحل المشاكل، والتفكير بطريقة إبداعية ونقدية، والتعامل الايجابي مع الحياة ومتطلباتها، ومواجهة مختلف الوضعيات والتحديات التي تعترضهم بمرونة وطلاقة.

3.2 أبعاد التعلم في بناء المهارات الحياتية

ترتكز أبعاد التعلم على مقاربة شاملة للتعليم، "تأخذ المتعلم ككل بعين الاعتبار من خلال إقرار تعددية أبعاد التعليم، والتي لا يقتصر دورها فقط على المعرفة والإدراك، بل يشمل أيضا الجوانب الفردية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالتطوير الشخصي والتلاحم الاجتماعي، والتنمية المستدامة، ويتم تصوير التعليم الجيد، ضمن إطار العمل هذا، على أنه يعزز الأفراد المتمكنين الذين يمكنهم التعلم بفعالية،

والاضـــطلاع بمســـؤولياتهم الاجتماعية، مع قدرتهم على تحقيق النجاح في ســـياق العمل".(الإطار المفاهيميوالبرامجي،صفحة 2).

وعلى هذا الأساس، تشكل شخصية الطالب الجامعي في منظومة التربية والتعليم كلا متكاملا غير قابل للتجزئة، لذا، يتأسس بناء المهارات الحياتية على تداخل وتفاعل أبعاد التعلم الأربعة، دون أن يكون هناك اقتصار على بعد دون الآخر؛ حيث يتم الانتقال من الجانب المعرفي النظري إلى الجانب العملي التطبيقي، من أجل إضـــفاء البعد الوظيفي على التعلمات، وجعلها موضـــع تنفيذ في الحياة اليومية، اســـتجابة لجميع رغبات المتعلمين وحاجاتهم المعرفية والوجدانية والحســـية والحركية والروحية والاجتماعية، عوض اختصار العملية التعليمية التعلمية في البعد المعرفي فقط.

وللاعتبارات سالفة الذكر، اقترح الإطار المفاهيمي والبرامجي وضع فهم مشترك للمفاهيم والتعريفات الخاصة بمهارات القرن الحادي والعشرين، استنادا إلى نموذج تعلم رباعي الأبعاد:

- **التعلم للمعرفة أو البعد المعرفي**: ويشمل تطوير قدرات التركيز وحل المشكلات والتفكير النقدي، والتركيز على الفضول والإبداع والرغبة في الحصول على فهم أفضل للعالم وللبشر؛
- **التعلم للعمل أو البعد الأدواتي** :التركيز على كيفية دعم الأطفال والشـــباب لتطبيق ما تعلموه على أرض الواقع، وكيفية تكييف التعليم لخدمة عالم الأعمال على نحو أفضـــل، من أجل وضـــع التعلم النظري موضع تنفيذ؛
- **التعلم لنكون أو البعد الفردي** :ويقصـد به التعلم لتحقيق الذات والنمو الشـخصـي والتمكين الذاتي، ويشمل المهارات المعرفية الذاتية، ومهارات التعامل مع الآخرين؛
- **التعلم من أجل العيش المشـــترك أو البعد الاجتماعي** :بعد أخلاقي يعزز قيم ومبادئ العدالة الديموقراطية والاجتماعية، ويشكل الأساس الأخلاقي للأبعاد الثلاثة الأولى.

هذا، ولا ينبغي اعتبار أبعاد التعلم الأربعة على أنها مختلفة أو متعارضـة مع بعضـها البعض، ذلك لأن الواقع أكثر دينامية؛ حيث أنها تتداخل وتتشـــابك وتعزز بعضـــها البعض، لتتجمع لدى الفرد المتعلم، كما توفر إطارا علميا للنظر في المهارات الحياتية المتعلقة بأغراض التعلم المختلفة، وهذا بمثابة أداة عملية للاختيار الجيد للمهارات ذات الصلة بالتعلم الجيد. (الإطار المفاهيمي والبرامجي، صفحة 5)

4.2 تصنيف المهارات الحياتية

لقد أدى التباين على مســـتوى تحديد مفهوم المهارات الحياتية، إلى الاختلاف حول تصـــنيفها، حيث قسمتها منظمة اليونيسف إلى أربعة أقسام رئيسة: مهارات الإدارة (تقدير الذات، الثقة بالنفس) والمهارات الإدراكية (اتخاذ القرار، حل المشـــكلات) ومهارات العمل المشـــترك (التخطيط والقيادة) ثم المهارات الاجتماعية (التواصـــل، التفاوض). كما تم تصـــنيفها إلى ثلاث مهارات أســـاســـية: مهارات نفسـية (إدارة المشـــاعر)، مهارات اجتماعية (التواصـــل والعلاقات بين الأشـــخاص)، ومهارات عقلية (الإبداع، التفكير النقدي).

وبناء عليه، يقترح النموذج رباعي الأبعاد للتعلم، رزمة من المهارات لكل بعد، حيث يتضـــمن العنقود عددا من المهارات الحياتية المرتبطة به، بناء عليه تم تصـــنيف المهارات الحياتية إلى اثنتي عشـــرة مهارة تستمر مدى الحياة، وتقدم للمتعلم مقاربة شاملة للتعلم تستند إلى القيمة والوظيفية:

- مهارات من أجل التعلم: تتضمن مهارات الإبداع، التفكير النقدي، حل المشكلات؛
- مهارات من أجل المقدرة على التوظف: تتضمن مهارات : التعاون، التفاوض، صنع القرارات؛
- مهارات من أجل التمكين الشخصي: تتمثل في إدارة الذات، الصمود، التواصل؛

- مهارات من أجل المواطنة النشطة: تتجلى في احترام التنوع، التعاطف، المشاركة. ويبين الشكل تصنيف المهارات الحياتية في علاقتها بأبعاد التعلم الأربعة:

الجامعة الذكية مدخل أساسي لبناء المهارات الحياتية:

فالجامعة تتحمل مسؤولية كبرى باعتبارها مكمن القوة في تحقيق التنمية من خلال تكوين المفكرين والمبدعين ومبعث القوة التي توجه مسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي، وتهتم بالقدرات البشرية الواعدة وتحتضنهم. إن التحدي الذي تواجه جامعاتنا ومن ثم مجتمعاتنا هو حتمية التحول إلى جامعات تترابط فيها ثلاثية العلم والتكنولوجيا والقدرات البشرية الابتكارية والإبداعية، وهذه تتطلب أن تتحول بيئة التعلم في الجامعة إلى حضانات للإبداع والابتكار وهو ما يصطلح عليه بالجامعة الذكية، والتي تتفاعل فيها علوم العصر ذات التوجه المستقبلي مع أساليب وتكنولوجيا التعليم والتعلم الخلاقة، لتكون عوائدها ومخرجاتها عقولاً يمتلكون مهارات فاعلة تستند إلى معارف أصيلة، فهي جامعة المستقبل.

1.3 تعريف الجامعة الذكية :

فالجامعة الذكية مؤسسة تعليمية ذات كفاءة وفعالية عالية تستخدم التقنية الذكية في البنية التحتية لأنظمتها بهدف جعل العملية التعليمية أكثر حيوية وفعالية، إذ توفر بيئات تعليمية غنية وتفاعلية ومتغيرة باستمرار، تعمل على تمكين قدرات الأفراد وسلوكياتهم وتشجيعهم على التفاعل والتعاون، وعلى زيادة المشاركة و التواصل بين الطلبة والمعلمين في الإطار الذي يجعلهم مشاركين ومسؤولين في تطوير ورفع مستوى العملية التعليمية، وتهدف إلى التحول من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها والتحول بالمجتمع بأكمله إلى مجتمع معرفي مساهمة في تعزيز أهداف التعلم في القرن الحادي والعشرين وهي : تعلم كيف تعرف، تعلم كيف تفعل، تعلم كيف تكون تعلم العيش معاً. (فاطمة زهرة بن قايد،2017 ص24).

2.3 أهمية الجامعة الذكية:

تكمن أهمية الجامعة الذكية في توفير بيئة تعليمية متطورة تستخدم التكنولوجيا لتحسين عمليات التعلم والتدريس، وتعزيز تجربة الطلاب وتحسين نتائجهم الأكاديمية. كما تسهم في تطوير مهارات الطلاب المستقبلية وتوفير فرص للبحث والابتكار في مختلف المجالات. كما أن الجامعة الذكية تلعب دوراً حيوياً في تطوير بيئة تعليمية مبتكرة ومتطورة، حيث تجمع بين التكنولوجيا والتعليم لتعزيز عمليات التعلم

والتدريس، وتحسين تجربة الطلاب ونتائجهم الأكاديمية تسهم في تنمية مهارات الطلاب المستقبلية وتمكينهم من التعلم الذاتي والبحث العلمي، كما تعمل على تعزيز التواصل والتعاون بين الطلاب والمدرسين وتوفير بيئة مرنة ومتاحة بشكل دائم للتعلم والتطوير. (العويني: ٢٠١٦، ص ٦٧)

ومن بين الأهداف التي تصبوا إليها الجامعة الذكيةتتمثل فيما يلي : (ابراهيم : ٢٠١٩ ، ص ٥٣)

1-ابتكار نموذج لتعليم، فعال والتوجه نحو التعليم التفاعلي.
2-تحقيق التميز والتنافسية في التعليم العالي.
3-رفع قيمة التعليم العالي وتحسين الجودة الشاملة للتعليم.
4-تحقيق أقصى قدر من قدرة الطلبة على التعليم والتعلم.
5 -جعل الأفراد قادرين على تولي أدوار قيادية في العالم الخارجي.
6-الانتقال من مرحلة اكتساب المعرفة إلى مرحلة توظيفها لمعالجة مشكلات واقعية.
7-توفير فرص تعليمية جيدة دون أي قيود.

3.3 خصائص الجامعة الذكية

تتميز الجامعة الذكية بخصائص أساسية وسنتطرق لأهمها على الشكل الآتي: (ابراهيم : ٢٠١٩، ص٨٧)

- التعليم المتنقل : Mobility: Education يتمثل في قدرة عناصر العملية التعليمية في الوصول إلى المحتوى العلمي، من أي مكان وفي أي زمان من خلال الأجهزة المحمولة.

-إمكانية الوصول :Accessibility تتمثل بسهولة الوصول للمعلومات والخدمات التعليمية والإدارية كأنظمة التعلم وقواعد البيانات العلمية ومصادر المعلومات والموارد على الإنترنت، وغيرها.

- الفعالية التقنية Technological Effectiveness الفعالية التقنية توفر صلاحية البنية التحتية لتقنية المعلومات في الجامعة، عن طريق التقنيات السحابية والتقنيات الافتراضية استناداً إلى مبادئ المرونة، البساطة، النمطية، التدرجية وغيرها.

-الانفتاح : Openness الانفتاح في نظام الجامعة الذكية يعني أن تعمل على توفير مستودعات مفتوحة من المواد التعليمية والمصادر لتشكيل دورات التعلم الإلكتروني، وتوفير التدريب للطلبة في كافة التخصصات وحرية الوصول المصادر والأبحاث العلمية.

مما سبق نجد أن تطبيق الجامعة الذكية يمكن أن يعزز تجربة دمج المهارات الحياتية في الوحدات الأساسية بالجامعية، ويسهم بذلك في تعزيز الريادة والابتكار في المؤسسة التعليمية، مما ينتج عنه تحول المنشود في جعل الطالب من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها ومن تم التحول بالمجتمع بأكمله إلى مجتمع معرفي (بكرو خالد، 2017، ص 2).

4 خاتمة وتوصيات

بناء على ما سبق، يمكننا القول إن تبني فلسفة التعلم من أجل الحياة، لم بعد ترفا بل أضحى ضرورة ملحة، استجابة للتغيرات المتسارعة التي يشهدها عصر العولمة، ويفرضها مجتمع المعرفة، وتحقيق التكامل المطلوب بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق الشغل، مما يساعد المتعلم على إدارة حياته بنوع من المرونة والفاعلية، والاعتماد على النفس، والقدرة على التكيف الإيجابي مع بيئته، ومواكبة التغيرات ومواجهة الضغوط والتحديات، وحل المشكلات التي تعترضه. ولتحقيق هذه الغايات، فإن الدراسة توصي ب:

- إحداث قطيعة مع التعليم البنكي القائم على الحفظ والاستظهار، وتني سياسة التعلم من أجل الحياة؛
- الاستثمار في الرأسمال البشري، عبر دعم التعليم المتمركز على المهارات الحياتية؛
- إدراج المهارات الحياتية في البرامج والمناهج التربوية، بدءا من التعليم الأولى، مرورا بالتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، انتهاءا بالتعليم العالي.

- تفعيل دمج المهارات الحياتية في الوحدات الأساسية، لم لها من أدوار جوهرية في بناء المهارات الحياتية للمتعلمين والمتعلمات؛
- إعداد دليل خاص بهندسة تعلمات المهارات الحياتية؛
- إدراج مصوغات المهارات الحياتية في رزنامة تكوين الأساتذة الدكاترة الجيل الجديد؛
- الانفتاح على متخصصين في التنمية البشرية وعلم النفس وعلم الاجتماع خلال الإصلاح البيداغوجي الحالي.
- التأكيد على أهمية توافر متطلبات الجامعة الذكية في الجامعات المغربية، وعلى تطبيق أسس ومعايير الجامعات الذكية وتطويرها، وضرورة توعية أطر الجامعات والطلبة بالامتيازات التي توفرها الجامعات الذكية.

المراجع المعتمدة

- أوزي، أحمد. (2017) بيداغوجية فعالة ومجددة: كفايات التعليم والتعلم للقرن الحادي والعشـــرين، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة؛
- شـاش، ســهير. (2015) تنمية المهارات الحياتية والاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصــة، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق؛
- عمران، تغريد وآخرون. (2001) المهارات الحياتية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق؛
- الفارابي عبد اللطيف، وآخرون. (1994) معجم علوم التربية: مصـــطلحات البيداغوجيا والديدكتيك، الرباط، دار الخطابي للطباعة والنشر؛
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضـــة. (2019) دليل الحياة المدرســـية، مديرية الحياة المدرسية، الرباط؛
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، دليل المهارات الحياتية والتثقيف بالنظير.
- اليونيســـف، الإطار المفاهيمي والبرامجي: مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في الشـــرق الأوسط وشمال إفريقيا، عمان، الأردن؛
- الشريف باسم بن نايف محمد، مدى الوعي بالتقنيات التعليمية الرقمية والذكية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الســـعودية واتجاهاتهم نحوها، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، المجلد 37، العدد 1، 2018، ص 601-650.
- بكرو خالد، أهمية البنية التحتية التقنية في التحول إلى الجامعة الذكية، المجلة الدولية للعلوم الهندســية وتقنية المعلومات، المجلد 4، العدد 1 دجنبر 2017. ص 51
- جمال علي خليل الدهشـــان ســـماح الســـيد محمد الســـيد، رؤية مقترحة لتحويل الجامعات المصـــرية الحكومية إلى جامعات ذكية في ضـــوء مبادرة التحول الرقمي للجامعات المجلة التربوية كلية التربية جامعة سوهاج، العدد 78 أكتوبر 202ص.1344-1250.
- سمية ناصري، و فريدة فلاك (7 (2019) أهمية خبرة الجامعات الذكية في تحسين أدائها حسب مجلة تايمز للتعليم العالي تجربة جامعة أكسفورد في الفترة 2019/2011). مجلة الإناسة وعلوم الاجتماع، 3(1)، الصفحات 93-73.
- Elen. K. Sliker (2005). The relation hip of parenting style to alder adolescent life skills development in the united states, Journals, (13), (3).
- Julian may, (2005). the Impact of life skills educations on adolescent sescual risk behaviors in Kwatulu-natal, South Africa of adolesent health. N. (36), (4).

المهارات الحياتية بالتعليم العالي في زمن الذكاء الاصطناعي: المنطلقات البيداغوجية والكفايات المستهدفة

د. مصطفى بوزغيبة، الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية

مقدمة:

أحدثت التطورات السريعة في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ثورة في مختلف القطاعات، وبات حقل التربية والتعليم في مقدمة المجالات التي تواجه تحديات جمة، على كافة الأصعدة، فالتطورات التقنية والتكنولوجية فرضت على الدول والمجتمعات تطوير أنظمة التربية والتعليم ومناهجه وطرائقه، بما يتناسب مع احتياجات الجيل الحالي، ومستقبل الأجيال القادمة. إن امتلاك الطلاب للمهارات الحياتية أو ما يطلق عليها بمهارات القرن الواحد والعشرون: وهي مجموعة المهارات التي يحتاجها الطلاب من أجل النجاح في عصر المعلومات، والتي يرى المتخصصون أنه من اللازم أن يتقنها جميع الطلاب مهما اختلفت تخصصاتهم الأكاديمية أو العلمية، ويأتي على رأس هذه المهارات الذكاء الاصطناعي، مما يجعلهم أكثر اندماجا في محيطهم، وأقدرهم على توظيف المهارات الجديدة بما يفرضه واقعهم من تطورات على كافة الأصعدة، وبما أن الذكاء الاصطناعي يتسم بالقدرة على تحسين التجربة التعليمية التعلمية للطلاب بشكل كبير، فإنه من الضروري إجراء تقييم نقدي لآثاره الأخلاقية، وخاصة فيما يتعلق بالتربية والتعليم.

يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم ودوره في تحسين العملية التعليمية التعلمية، والوقوف على الاعتبارات الأخلاقية المحيطة بالتوظيف البيداغوجي للذكاء الاصطناعي في التعليم، ودراسة المبادئ الأخلاقية مثل العدالة والشفافية والمساءلة والخصوصية...، كما أن هذا البحث يدعو إلى اتباع نهج متوازن في توظيف الذكاء الاصطناعي، الذي يعطي الأولوية للمتعلمين وتنميتهم في إطار المقاربة بالكفايات.

ولأهمية هذا الموضوع في بابه نجد أن العديد من التربويين يُلحُّون على ضرورة إدماج الأخلاق في المناهج التعليمية الرئيسية، وعلى الخصوص في معاهد التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، ونطرح في هذا الصدد مثالا بجامعة (ستانفورد) (Stanford University)، ومعهد (ماساتشوستس) للتكنولوجيا (Massachusetts Institute of Technology)، لم تعودا تركزان في برامجهما التعليمية على الجوانب التقنية للذكاء الاصطناعي فقط، بل تم إضافة الجوانب الأخلاقية والاجتماعية له.

يطرح هذا البحث مجموعة من الإشكالات، من أهمها قصور البرامج التعليمية في الاهتمام بالمهارات الحياتية، وادماجها بما يضمن توفرها لدى المتعلمين والطلاب، وكذا المسألة الأخلاقية المرتبطة بالاستخدام الآمن لهذا المهارات، ومن ضمنها الذكاء الاصطناعي في مجال التربية والتعليم، وما هي الحلول الناجعة لضمان تعليم وتربية أفضل للطلاب، وتحقيق الأمن والاستقرار المنشود؟ وما هي التدابير الاستباقية التي من خلالها نبني نهجا متوازنا يعمل على التوفيق بين التقدم التكنولوجي والاعتبارات الأخلاقية؟

سنعتمد في مقاربة هذا الموضوع منهجية التحليل بغية معرفة أهمية التوظيف الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في مجال التربية والتعليم، وتحليل عناصره بما يضمن الاستخدام الأخلاقي .

المبحث الأول: دمج المهارات الحياتية: (الذكاء الاصطناعي نموذجا) في التعليم: تحولات ورؤى

أكدت العديد من الدراسات والأبحاث على أهمية المهارات الحياتية (استخدام الذكاء الاصطناعي نموذجا) في مجال التعليم، وعلى ضرورة دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية التعلمية،

نذكر منها دراسة: ستيفان بوبينيسي (Stefan Popenici) و شارون كير (Sharon Kerr) التي تعمقت في البحث حول نشأة الذكاء الاصطناعي واستخداماته في التعليم العالي، وطرق دمج التكنولوجيا في تعليم الطلاب، وخلصت هذه الدراسة إلى أهمية الذكاء الاصطناعي في توجيه البحث العلمي بالتعليم العالي، وأن تبني هذه التكنولوجيا الحديثة يدعم التدريس والتعليم، وكذا الادارة في الجامعات كما تعمل على توجيه البحث العلمي،[70] وكذلك دراسة الياجزي[71] التي أكدت على أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي له أهمية كبيرة في دعم التعليم الجامعي خصوصا في المملكة العربية السعودية، وخلصت إلى محورية تفعيل هذه التطبيقات المدعومة بالذكاء الاصطناعي من خلال البيئات الافتراضية، حيث أنها تراعي الفروق الفردية، وتوفر المرونة في عرض المادة العلمية، وقدرة أكبر للاستجابة لحاجات الطلاب، وتكسب المتعلمين المهارات اللازمة لسوق العمل، فهذه الدراسات وغيرها تؤكد على أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي كفرع من فروع المهارات الحياتية، ودوره الفعال كتوجه حديث في تجويد العملية التعليمية التعلمية، وزيادة الدافعية والتحفيز والتعليم النشط لدى الطلاب، وكذا حل المشكلات التعليمية، "وبالرغم من المخاوف العديدة الناشئة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلا أنه أدى إلى تغيير أساليب التعليم والعمل، وهناك توجه عالمي نحو تبني ونشر تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم، والتي تشمل الشاشات والأجهزة الذكية، من هواتف نقالة، وشاشات عرض ذكية، وبرمجيات، ومنصات تعليمية مقدمة على شبكة الأنترنت وتطبيقات تعليمية".[72]

فإذا كان صناع المحتوى في العالم تلقوا تكوينا عصاميا في مجال المهارات الحياتية، فالأولى أن يكون طلبة الجامعات والمعاهد هم السباقون إلى التكوين في هذا المجال تحت إشراف وتأطير المتخصصين، لضمان الجودة والابداع والاتقان وفق إطار قانوني وأخلاقي، لكن وعلى الرغم من أهمية دمج الذكاء الاصطناعي كفرع من فروع المهارات الحياتية يطرح عدة اشكالات وعلى رأسها التوظيف الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، مما جعل العديد من الدول التي لها السبق بالاعتماد على هذه التكنولوجيات طرح دراسات وأبحاث متعلقة بأخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي، بما يضمن حقوق الطلاب والمتعلمين وكذا المدرسين.[73]

ألف العديد من الباحثين والدارسين كتبا في مجال أخلاقيات الآلة، وكذا الذكاء الاصطناعي، ففي سنة 2009م، نشرت مطبعة جامعة أكسفورد كتابا يحمل عنوان: "الآلات الأخلاقية: تعليم الروبوتات الصواب من الخطأ" Moral machines:Teaching Robots Right fromWrong. ألفه كل من: ويندل والاش Wendell Wallach وكولين ألين Colin Allen ، وهو كتاب جد قيم في بابه، إذ يعد أول عمل يفحص التحدي المتمثل في بناء آلات أخلاقية اصطناعية، ويتعمق في طبيعة صنع القرار البشري وأبعاده الأخلاقية، ولفتا الأنظار إلى "أن عدد أعضاء البيئة التي يصنعها الإنسان بواسطة آلات قادرة – من خلال خوارزميات الذكاء الاصطناعي – على التصرف بشكل مستقل، يزداد بشكل غير مسبوق، وأن الخوارزميات التي تتحكم في سلوك هذه الأنظمة المستقلة حتى الآن (عمياء أخلاقيا) Ethically Blind ، بمعنى أن قدرات اتخاذ القرار لهذه الأنظمة لا تنطوي على أي تفكير أخلاقي واضح، ومن تم تبدو الحاجة مُلحة إلى أن تصبح هذه الأنظمة المستقلة بشكل متزايد (الروبوتات وبرمجيات الروبوت) قادرة على مراعاة الاعتبارات الأخلاقية في عملية صنع القرار،[74] وقد أبدى مجموعة من العلماء والخبراء تخوفهم من مستقبل

---

[70] -Exploring the impact of artificial intelligence on teaching and learning in higher education, Research and practice in technology-enchanced learning, Stefan A.D. Popenici, And Sharon Kerr. (2017) .10-11

[71] - استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، فاتن حسن الياجزي، مجلة: دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد: 113، سبتمبر 2019م، ص: 278-279.

[72] - دور التطبيقات التربوية للذكاء الاصطناعي في مواجهة تداعيات جائحة كورونا: دراسة تحليلية، خالد صلاح حنفي محمود، المجلة العربية للمعلومات، العدد 32، سنة 2021م، تونس، الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص: 13.

[73] - نذكر على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تأليف كتاب حول أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي تحت عنوان: الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم والتعلم، رؤى وتوصيات، ميغيل أ. كاردونا، روبرتوج . رودريغير، كريستينا إسماعيل، ترجمة مركز دلائل، خالد الرافاعي، مراجعة: رضا زيدان، وزارة التعليم الأمريكية، مكتب تكنولوجيا التعليم، واشنطن، مايو 2023.

[74]- دراسة تحت عنوان: نحو أخلاقيات للآلة (تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحديات اتخاذ القرار)، صلاح عثمان، منشورة بالمركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 14 يوليو 2022م، الصفحة: 4. ينظر موقع: https://philarchive.org/rec/OSMNGV تاريخ الاطلاع: 2025/01/10.

برامج الذكاء الاصطناعي واستخداماته، فعلى الرغم "من ترحيب بعض المفكرين بهذا المستقبل فإن الغالبية تخشاه؛ إذ يتساءلون: ماذا سيبقى لكرامة الإنسان ومسئوليته؟".[75]

لذلك فالحديث بكل موضوعية عن الذكاء الاصطناعي، وما يشكله من مخاطر، وخاصة على فئة المتعلمين، هو نقاش وسجال من أجل البحث عن إجابات وحلول لهذه الإشكاليات، "فالعديد من المشاكل التي يسببها الذكاء الاصطناعي لها سابقة تاريخية، على سبيل المثال: سيكون لها تأثير كبير على التعليم، وكذلك فعلت الآلات الحاسبة المحمولة قبل بضعة عقود، (...).

يمكن أيضا إدارة العديد من المشكلات التي يسببها الذكاء الاصطناعي بمساعدة الذكاء الاصطناعي،"[76] لذلك اهتم المربون وواضعو السياسات التعليمية بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وأكدوا على أهميتها وأثرها الكبير في رفع كفاءة العملية التعليمية والتدريبية، بالنسبة للطلاب، ومن الايجابيات التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي الموجه للشباب في مجال التعليم: "أن فلسفة هذا النهج عكس برامج التعليم التقليدي التي تتميز بالوضع السلبي للطالب"،[77] ومن أهم النتائج التي توصلت إليها كثير من الدراسات والبحوث التي أجريت لتقييم استخدام الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية التعلمية وكذا التدريب ما يلي:

1- أن استخدام أساليب الذكاء الاصطناعي والمحاكاة (Simulation) للبرامج العملية والتدريبية قد ساعد على زيادة مهارة الطالب والمتدرب في الوصول إلى هدف البرنامج التعليمي بسرعة كبيرة (...).
2- الارتفاع بالمستوى القيادي للطالب عن طريق تعليم نفسه (Self Pacing) وذلك باتباع الخطوات التحاورية والتعليمية الشارحة للمادة العلمية (...).
3- زيادة القدرة الابداعية والتخيلية للطالب وذلك من خلال الاستعانة ببرامج الرسوم الجرافكية والتصويرية (Computer Graphics) في إبراز المادة العلمية.[78]

لا شك أن دمج الذكاء الاصطناعي في مختلف جوانب الحياة البشرية، من الرعاية الصحية، والعملية التعليمية التعلمية، والاهتمام بالطلاب والمتعلمين، إلى التمويل وما هو أبعد من ذلك، قد أدى إلى تطورات غير مسبوقة، ومع ذلك، أصبحت الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي نقطة محورية نظرًا لقدرتها على التأثير على الأفراد والمجتمعات ونسيج وجودنا ذاته، فمثلا عند ظهور السيارات لأول مرة على الطريق، أصبح الناس أفضل حالا، لكن عند أول حادثة سير، طُرحت عدة أسئلة واشكالات حول خطورتها، وحول أمن وسلامة الانسان، لكن لم يتم حظر السيارات، لأنها واقع مفروض على الانسان يجب عليه أن يعتمد عليها ويتعايش معها، لذلك اعتمد الانسان عدة حلول منها تحديد السرعة، والرفع من معايير الأمن والسلامة، واعتماد رخصة القيادة الآمنة إلى غيرها من القواعد المؤطرة للسلوك الإنساني.

إن عصر الذكاء الاصطناعي يمر بمثل ما مرت به السيارة عند أول ظهورها، فلا يمكن منعه أو تجاوزه بل أصبح جزء من الحياة لا يمكن التخلي عنه، وذلك ما أكده المجلس التنفيذي لليونسكو فإن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى إحداث تحولات تجعل مستقبل البشرية أفضل من حاضرها وتساعد على تحقيق التنمية المستدامة"،[79] لكن وعلى الرغم من ذلك يطرح عدة اشكالات، يأتي على رأس هذه الاشكالات المسألة الأخلاقية، ومن الطبيعي أن يطرح الناس، وكذا الخبراء والمختصون مخاوفهم، وأن يسجلوا عدم

---

[75] - الذكاء الاصطناعي مقدمة قصيرة جدا، مارجريت إيه بودين، ترجمة: إبراهيم سند أحمد، مراجعة: هاني فتحي سليمان، الناشر مؤسسة هنداوي، مصر، الطبعة الأولى، 2022، ص: 13.

[76]- مخاطر الذكاء الاصطناعي كيف نتعامل معها، بيل جيتس، ترجمة القاضي طاهر أبو العيد منشور على صفحته في موقع لينكد – إن https://www.linkedin.com الصفحة: 3-4. تاريخ الاطلاع عليه: 2024/01/15.

[77] - الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله، آلان بونيه، ترجمة: علي صبري فرغلي، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، أبريل سنة 1993م.

[78] - الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، محمد علي الشرقاوي، الكتاب الأول ضمن سلسلة: علوم وتكنولوجيا حاسبات المستقبل، صادر عن مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، مطابع المكتب المصري الحديث، بدون طبعة ولا تاريخ، ص: 53.

[79]- المؤتمر العام لليونسكو الدورة الأربعون، باريس 2019م، البند 5-24 من جدول الأعمال المؤقت، الدراسة الأولية لإمكانية وضع وثيقة تقنينية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ص: 3.

ارتياحهم للسرعة الكبيرة التي تميز هذه الأنظمة الذكية، لكن في المقابل يُظهر لنا التاريخ أنه من الممكن حل التحديات وتجاوز الاشكالات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: الاعتبارات الأخلاقية في التعليم المعتمد على الذكاء الاصطناعي:

إن الهدف من البحث في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي كفرع من فروع المهارات الحياتية هو تصميم ذكاء اصطناعي يتتبع مبدأ أخلاقيا مثاليا أو مجموعة من المبادئ؛ أي يسترشد بهذا المبدأ أو بهذه المبادئ في القرارات التي تتخذها حول مسارات العمل التي يمكن أن تسلكها.[80] وأن على الطلاب معرفة هذه القضايا، والتمكن منها لأنها جزء من المهارات التي يجب معرفتها في القرن الواحد العشرين.

قبل الحديث عن أهمية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لابد أولا من تعريف مفهوم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، فقد عرفته الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بأنه: "مجموعة من القيم والمبادئ والأساليب لتوجيه السلوك الأخلاقي في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها".[81]

وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الموجهة لفئة الطلاب:

1- **الإنصاف وعدم التحيز**: التأكد من أن أنظمة الذكاء الاصطناعي عادلة وغير متحيزة، وتجنب التمييز على أساس العرق أو الجنس، أو الهوية الجنسية، أو الاعتبار المجالي كالأرياف والمجال القروي، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو الموقع الجغرافي، أو غيرها من الخصائص، فيجب تعزيز تكافئ الفرص والإنصاف لكل الطلاب، من أجل تخفيف التحيز في مجموع البيانات والخوارزميات، وكذا عمليات التطوير، والفوائد المرجوة من نظم الذكاء الاصطناعي.
توفير الدعم النشط للطلاب الأكثر تهميشا كي يتمكنوا من الاستفادة من نظم الذكاء الاصطناعي، ذلك أن الطلاب لا يعيشون جميعهم ظروفا متكافئة، وبالتالي لا يمكن للجميع الاستفادة بشكل متساو من نظم الذكاء الاصطناعي.

2- **الشفافية وإمكانية التفسير والشرح:** يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي شفافة، ويجب أن تكون قراراتها قابلة للتفسير للمستخدمين، وعلى الخصوص الطلاب، إن فهم كيف ولماذا توصل الذكاء الاصطناعي إلى نتيجة معينة أمر ضروري لبناء الثقة وضمان حق المساءلة.

إن توفير الشفافية بشأن الأهداف والدوافع الكامنة وراء سياسة الذكاء الاصطناعي وعمليات تطوير النظام، تعد وسيلة لتوفير الإرشاد بشكل موضوعي وواقعي، وطريقة لمسائلة واضعي السياسات، والمصممين، والمطورين... لسياسات ونظم الذكاء الاصطناعي بشأن إجراءات وتأثيرات هذه المنتجات، "وهذا يعني أن البيانات والخوارزميات والقدرات والعمليات والغرض من نظام الذكاء الاصطناعي جميعها تحتاج إلى أن تكون شفافة وقابلة للتفسير للمتأثرين بها بشكل مباشر وغير مباشر، وتعتمد الدرجة التي يكون فيها النظام قابلا للتتبع والتدقيق والشفافية والقابلية للتفسير على سياق نظام الذكاء الاصطناعي والغرض منه والنتائج التي قد تنتج، ويجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي ومطورها قادرين على تبرير أسس تصميمها وممارستها وعملياتها وخوارزمياتها وقراراتها وسلوكياتها المسموح بها أخلاقيا وغير الضارة للعامة".[82]

ويتضمن مفهوم الشفافية وإمكانية التفسير الخاصة بنظم الذكاء الاصطناعي إخطار الطلاب بأن ما يتفاعلون معه ليس إنسانا، بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي استخدام الذكاء الاصطناعي كمدخل وحيد لتحديد قرارات الحياة الرئيسية التي تؤثر على مستقبل الطلاب، على سبيل المثال التشخيصات الطبية، أو القرارات المتعلقة بالرفاه، أو معالجة طلبات الالتحاق بالمدارس أو الجامعات، دون وجود إنسان في الوسط لاتخاذ القرار

---

[80]- دراسة تحت عنوان: نحو أخلاقيات للآلة (تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحديات اتخاذ القرار)، صلاح عثمان، منشورة بالمركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 14 يوليو 2022م، الصفحة: 1-2. ينظر موقع: https://philarchive.org/rec/OSMNGV تاريخ الاطلاع: 2025/01/10.

[81] - أخلاقية الذكاء الاصطناعي للتنفيذيين، عبد الله بن شرف الغامدي، سلسلة الأدلة الإرشادية (3)، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، أبريل 2022، ص: 10.

[82] - مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، SDAIA ، الاصدار الأول، سبتمبر 2023م، ص: 21.

النهائي، ومن الأمثلة على ذلك في جانب التعليم لضمان تحقيق التوازن بين صنع القرار البشري والذكاء الاصطناعي، فقد "تساءلت البروفيسورة إنجي مولينار عن تحديات التحكم في سيناريو التعليم الهجين: متى يجب أن يكون المعلم مسيطرا؟ ما الذي يمكن تركه إلى نظام الكمبيوتر؟ كيف يمكن للمعلم مراقبة نظام الذكاء الاصطناعي وتجاوز قراراته أو استعادة السيطرة حسب الضرورة؟".[83]

3- **حفظ الخصوصية والبيانات**: يعد احترام خصوصية المستخدمين وبخاصة الطلاب، وحماية البيانات الشخصية الخاصة بهم أمرًا أساسيًا، لذلك يجب أن تتعامل أنظمة الذكاء الاصطناعي مع البيانات بطريقة مسؤولة وآمنة، مع الالتزام باللوائح والمعايير ذات الصلة، وعليه وجب "تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي لتكون محمية بطريقة آمنة وتراعي المتطلبات النظامية ذات العلاقة، ومن ذلك المتطلبات النظامية المتعلقة بحماية خصوصية أصحاب البيانات الشخصية، ومعايير الأمن السيبراني ذات العلاقة، بهدف منع الوصول غير المشروع إلى البيانات والنظام مما قد يؤدي إلى الإضرار بالسمعة أو الأضرار النفسية أو المالية أو المهنية".[84]

من هذا المنطلق عملت الحكومات والمنظمات الانسانية والدولية على وضع قوانين لحماية البيانات وخصوصية المستخدمين، لذلك قامت اليونسكو ب "صياغة سياسات واضحة فيما يتعلق بملكية البيانات والخصوصية وتوافرها للصالح العام، مع اتباع الارشادات الدولية التي وضعتها مجموعات الخبراء حول قضايا بيانات الذكاء الاصطناعي الأوسع، والالتزام بالأخلاق المعترف بها دوليا".[85]

وما يمكن أن يطرح اشكالات خطيرة بالنسبة للطلاب هو تعديل سلوك الطلاب ليتماشى مع أهواء من يُسيّرون هذه النظم، "ومن الطرق الأولية في هذا الشأن الابتزاز المخصص الآلي؛ فالنظام الذي يفهم ما الذي تفعله، سواء بالاستماع إليك أو بقراءة ما تكتبه أو بمراقبة ما تفعله، يمكن بسهولة أن يكتشف الأشياء التي لا يجب عليك فعلها، وإذا وجدك متلبسا بشيء ما، فسيتواصل معك للحصول على أكبر قدر من المال منك (أو لإكراهك على القيام بسلوك ما، إذا كان الهدف هو التحكم السياسي أو التجسس)،[86] أو خدمة لأهداف العولمة المتوحشة التي تستغل الطلاب لاستلابهم ومسخ هويتهم بما يتماشى مع أطماع الشركات الكبرى وأصحاب المصالح.

4- **المساءلة والمسؤولية**: إن إسناد المسؤولية عندما ترتكب أنظمة الذكاء الاصطناعي أخطاء أو تتسبب في ضرر هو أمر معقد ولكنه ضروري، ويجب إنشاء خطوط واضحة للمساءلة، خاصة في التطبيقات عالية المخاطر، فيجب تحميل "المصممين والمطورين ومسؤولي ومقيمي أنظمة الذكاء الاصطناعي المسؤولية الأخلاقية عن القرارات والإجراءات التي قد تؤدي إلى مخاطر محتملة وآثار سلبية على الأفراد والمجتمعات، ويجب تطبيق الإشراف البشري والحوكمة والإدارة المناسبة عبر دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي بأكملها لضمان وجود آليات مناسبة اتجنب الأضرار وإساءة استخدام هذه التقنية، وينبغي ألا تؤدي أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى خداع الناس أو الإضرار بحرية اختيارهم دون مبرر، وأن يكون المصممون والمطورون والأشخاص الذين ينفذون نظام الذكاء الاصطناعي مذكورين ويمكن لأصحاب المصلحة التواصل معهم".[87]

ضرورة حماية الطلاب عن طريق مساءلة الذكاء الاصطناعي عن أفعاله الشخصية وتحميله الأضرار الناتجة عن ذلك، ولن يتأتى ذلك إلا بالاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، ومن التجارب التي

---

[83] - وزارة التعليم الأمريكية، مكتب تكنولوجيا التعليم، الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم والتعلم، رؤى وتوصيات، واشنطن، مايو 2023، ميغيل أ. كاردونا، روبرتوج . رودريغير، كريستينا إسماعيل، ترجمة مركز دلائل، خالد الرافاعي، مراجعة، رضا زيدان، الصفحة: 37.

[84] - مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، SDAIA، الاصدار الأول، سبتمبر 2023م، ص: 14.

[85] - الذكاء الاصطناعي والتعليم، إرشادات لواضعي السياسات، صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المؤلفون: Fengchun Miao, Wayne Holmes, Ronghuai Huang, and Hui Zhang ترجمة: mohamed hamed ismail sedky. . طبع بفرنسا، ص: 40.

[86] - ذكاء اصطناعي متوافق مع البشر حتى لا تفرض الآلات سيطرتها على العالم، ستيوارت راسل، ترجمة: /صطفى محمد فؤاد وأسامة إسماعيل عبد العليم، مؤسسة هنداوي، مصر، 2017، ص: 118.

[87] - مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، SDAIA ، الاصدار الأول، سبتمبر 2023م، ص: 23.

ينبغي الاستفادة منها ما قامت به الولايات المتحدة من الاعتراف الضمني للروبوتات الذكية بالشخصية القانونية من خلال اخضاعها لإجراء القيد في سجلات خاصة، تخصيص ذمة مالية لها خاصة بها لتأمين ما ينتج عنها من أضرار، وكذا استجابتها لدعاوى التعويض المرفوعة ضدها عن تلك الأضرار".[88]

5- **السلامة والموثوقية**: يعد التأكد من أن أنظمة الذكاء الاصطناعي آمنة وموثوقة وقوية أمرًا بالغ الأهمية، خاصة في المجالات الحيوية مثل الرعاية الصحية والمركبات ذاتية القيادة والتمويل، والتعليم، يقول د. ديل ألين بخصوص الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في التعليم وعلاقته بالثقة: "الذكاء الاصطناعي في التعليم يمكن أن ينمو فقط بسرعة نمو الثقة".[89] فالهدف من هذا النظام هو السعي إلى ضمان التزام الذكاء الاصطناعي "بالمواصفات المحددة وأن نظام الذكاء الاصطناعي يعمل بشكل كامل وفق الآلية التي كان يقصدها ويتوقعها مصممو، وتمثل الموثوقية مقياسا للمصداقية والاعتمادية التي يتمتع بها النظام من الناحية التشغيلية مع وظائفه المحددة والنتائج التي يسعى إلى تحقيقها.

من ناحية أخرى تمثل السلامة مقياسا للكيفية التي لا يشكل بها نظام الذكاء الاصطناعي خطرا على المجتمع والأفراد.

خاتمة:

يفرض واقعنا المعاصر على الطلاب أهمية امتلاكه للمهارات الحياتية، والكفايات اللازمة لمواكبة متطلبات سوق الشغل الذي عرف تحولات جذرية، ليصبح أكثر تركيزاً على المهارات، إضافة إلى تعلمهم كيفية التوظيف البيداغوجي للذكاء الاصطناعي، لدعم التحول الرقمي في شتى المجالات.

نؤكد على أهمية الاعتبارات الأخلاقية في الذكاء الاصطناعي الموجهة للطلاب على الخصوص، والتي تشمل مجموعة من القضايا الهامة وهي: الإنصاف وعدم التحيز، والعدالة والشفافية والمساءلة وحفظ الخصوصية لأنظمة صنع القرار المستقلة، كل ذلك لحماية الطلاب الذي هو عنصر مهم في المجتمع، كما لا ننسى انخراط الطلاب في المبادرات التي تسعى إلى تعزيز قدراته في هذا المجال، على غرار برامج الزمالة التقنية للشباب العربي، وتلاقح الأفكار ووجهات النظر وكل ما له علاقة بهذا الميدان، كما أن على الحكومات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية إيجاد مناخ متلائم لهذه الفئة من أجل الابداع والابتكار والتطوير وتأطير الطلاب على الخصوص وتأهيلهم لما يُستجد من التكنولوجيات المستقبلية.

تتمتع تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التأثير على الهويات الفردية والجماعية، فينشأ خطر الاغتراب الأخلاقي في مجال الهوية حيث تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على تشكيل الطريقة التي ينظر بها الطلاب إلى أنفسهم والآخرين، وعليه يجب دمج الاعتبارات الأخلاقية في تطوير الذكاء الاصطناعي لمنع التأثيرات السلبية على تكوين الهوية.

يجب أن تتطور الأطر التنظيمية جنبًا إلى جنب مع التقدم التكنولوجي لضمان الاستخدام المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي، وتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة مع تعظيم الفوائد المجتمعية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

إن التعاون بين الحكومات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني أمر محوري في تشكيل ميثاق أخلاقي متماسك وفعال يوجه الذكاء الاصطناعي نحو نتائج أخلاقية ومفيدة للبشرية، وعلى الخصوص الطلاب.

---

[88] - الروبوتات الذكية بين الاعتراف بالشخصية القانونية ومدى تحمل المسؤولية المدنية، شارف بن يحيى، مقال ضمن أعمال المؤتمر الافتراضي الأول: دراسات حول الذكاء الاصطناعي والإنسانيات الرقمية، حدود العلاقة وإشكاليات الممارسة في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي يوم 24 جوان 2021، إشراف وتنسيق: صباح قلامين، رحيمة شرقي، هشام قاضي، دار قاضي للنشر والترجمة، ورقلة، الجزائر، سنة 2021، ص: 62.

[89] - وزارة التعليم الأمريكية، مكتب تكنولوجيا التعليم، الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم والتعلم، رؤى وتوصيات، واشنطن، مايو 2023، ميغيل أ. كاردونا، روبرتوج . رودريغير، كريستينا إسماعيل، ترجمة مركز دلائل، خالد الرافاعي، مراجعة، رضا زيدان، الصفحة: 12.

لائحة المصادر والمراجع المعتمدة

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- أخلاقية الذكاء الاصطناعي للتنفيذيين، عبد الله بن شرف الغامدي، سلسلة الأدلة الإرشادية (3)، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، أبريل 2022.
- دراسات حول الذكاء الاصطناعي والإنسانيات الرقمية، حدود العلاقة وإشكاليات الممارسة في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي يوم 24 جوان 2021، المؤتمر الافتراضي الأول، إشراف وتنسيق: صباح قلامين، رحيمة شرقي، هشام قاضي، دار قاضي للنشر والترجمة، ورقلة، الجزائر، سنة 2021.
- ذكاء اصطناعي متوافق مع البشر حتى لا تفرض الآلات سيطرتها على العالم، ستيوارت راسل، ترجمة: /مصطفى محمد فؤاد وأسامة إسماعيل عبد العليم، مؤسسة هنداوي، مصر، 2017.
- الذكاء الاصطناعي مقدمة قصيرة جدا، مارجريت إيه بودين، ترجمة: إبراهيم سند أحمد، مراجعة: هاني فتحي سليمان، الناشر مؤسسة هنداوي، مصر، الطبعة الأولى، 2022.
- الذكاء الاصطناعي والتعليم، إرشادات لواضعي السياسات، صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المؤلفون: Fengchun Miao, Wayne Holmes, Ronghuai Huang, and Hui Zhang ترجمة: sedky ismail hamed mohamed، طبع بفرنسا سنة: 2021.
- الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، محمد علي الشرقاوي، الكتاب الأول ضمن سلسلة: علوم وتكنولوجيا حاسبات المستقبل، صادر عن مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، مطابع المكتب المصري الحديث، بدون طبعة ولا تاريخ.
- الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله، آلان بونيه، ترجمة: علي صبري فرغلي، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، أبريل سنة 1993م.
- الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم والتعلم، رؤى وتوصيات، ميغيل أ. كاردونا، روبرتوج . رودريغير، كريستينا إسماعيل، ترجمة مركز دلائل، خالد الرافاعي، مراجعة: رضا زيدان، وزارة التعليم الأمريكية، مكتب تكنولوجيا التعليم، واشنطن، مايو 2023.
- المؤتمر العام لليونسكو الدورة الأربعون، باريس 2019م، البند 5-24 من جدول الأعمال المؤقت، الدراسة الأولية لإمكانية وضع وثيقة تقنينية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
- مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، SDAIA ، الاصدار الأول، سبتمبر 2023م.
- دور التطبيقات التربوية للذكاء الاصطناعي في مواجهة تداعيات جائحة كورونا: دراسة تحليلية، خالد صلاح حنفي محمود، المجلة العربية للمعلومات، العدد 32، سنة 2021م، تونس، الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

مقالات ودراسات وتقارير على شبكة الأنترنيت:

- تقرير حول: قمة الويب 2023: حوكمة الذكاء الاصطناعي المفرطة قد تؤدي إلى خنق الابتكار، نسيم رمضان، لشبونة، نُشر: 14-16:15 نوفمبر 2023 م - 29 ربيع الثاني 1445 هـ. رابط الموقع: https://aawsat.com/ تاريخ الاطلاع عليه: 2023/12/21
- دراسة تحت عنوان: نحو أخلاقيات للآلة (تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحديات اتخاذ القرار)، صلاح عثمان، منشورة بالمركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 14 يوليو 2022م، ينظر موقع: https://philarchive.org/rec/OSMNGV تاريخ الاطلاع عليه: 2025/01/10.

- -مقال تحت عنوان: "نحو أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، أودري أزولاي، المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقائع الأمم المتحدة، منشور على موقع الرسمي للأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/44267 تاريخ الاطلاع: 2023/12/21.
- مقال تحت عنوان: ركائز حوكمة الذكاء الاصطناعي، إيان بريمر، مصطفى سليمان، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2023م، في موقع :
https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/12/POV-building-blocks-for-AI-governance-Bremmer-Suleyman
تاريخ الاطلاع على المقال: 2023/12/21
- مقال في مجلة "الذكاء الاصطناعيAI Magazine "، Creating an Ethical Intelligent Agent: Machine Ethics.مايكل أندرسون Michael Anderson أستاذ بجامعة هارتفورد الأمريكية، و سوزان لي أندرسون Susan Leigh Anderson أستاذة التفكير الناقد والأخلاق التطبيقية بجامعة كونيتيكت الأمريكية، Décembre 2007
رابط المقال:
https://www.researchgate.net/publication/220605213_Machine_Ethics_Creating_an_Ethical_Intelligent_Agent تاريخ الاطلاع عليه: 2024/01/15.
- مقال تحت عنوان: استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، فاتن حسن الياجزي، مجلة: دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد: 113، سبتمبر 2019م.
رابط الموقع: https://saep.journals.ekb.eg/article_54126.html
تاريخ الاطلاع عليه: 2024/05/20.
- سلسلة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي المقال 6: حوكمة الذكاء الاصطناعي: تنفيذ الأطر الأخلاقية في حلول الأعمال التكنولوجية، Amr Okacha تاريخ نشر المقال: 2023/08/21، رابط الموقع: https://www.linkedin.com تاريخ الاطلاع عليه: 2023/12/21.
- مخاطر الذكاء الاصطناعي كيف نتعامل معها، بيل جيتس، ترجمة القاضي طاهر أبو العيد منشور على صفحته في موقع: https://www.linkedin.com
تاريخ الاطلاع عليه: 2023/12/21.
- مقال: Exploring the impact of artificial intelligence on teaching and learning . in higher education, Research and practice in technology-enchanced learning.
Stefan A.D Popenici, And Sharon Kerr. (2017)
رابط الموقع: https://telrp.springeropen.com/ تاريخ الاطلاع عليه: 2024/05/20.

المراجع الأجنبية:

- Waldrop, M. Mitchell (15 Mar 1987). "A Question of Responsibility". AI Magazine DOI:10.1609/aimag.v8i1.572. Archived from the original on 2023-12-03.

المهارات الحياتية دراسة في المفهوم

Life Skills: A Conceptual Study

ذ. بوحبة حفيض، باحث في سلك الدكتوراة بجامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

https://orcid.org/0009-0005-1497-9672

bouhaba75@gmail.com

ذ. الطيب بركان أستاذ مؤهل بجامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

taib-52@hotmail.com

ABSTRACT

This study aims to identify the various issues raised by the definition of life skills, whether related to the linguistic or terminological meaning. It also seeks to remove confusion and misunderstandings when it is addressed by researchers, especially with the circulation of some terms that are close to it .

In order to answer the set objectives, the study attempted to trace the emergence of the term life skills and the evolution of the definitions that characterised it when it entered the field of education. The study also worked to develop a proposal for the definition of life skills to facilitate its assimilation by all actors in the educational field.

The study recommended that the term life skills should be standardised and restricted to its use in the educational field and set boundaries between it and other terms close to it.

Keywords: Skills, competence, psychosocial competencies, life skills.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف مختلف الإشكاليات التي يطرحها تعريف المهارات الحياتية سواء تلك المرتبطة بالمعنى اللغوي أو الاصطلاحي. كما تسعى إلى إزالة اللبس وسوء الفهم عند تناولها من طرف الباحثين خصوصا مع تداول بعض المصطلحات القريبة منها.

وللإجابة عن الأهداف المسطرة، حاولت الدراسة من خلال استقراء مختلف الأدبيات في الموضوع إلى تتبع ظهور مصطلح المهارات الحياتية وتطور التعاريف التي ميزته عند ولوج ميدان التربية، كما عملت الدراسة على وضع مقترح لتعريف المهارات الحياتية ليسهل استيعابه من طرف جل الفاعلين في الحقل التربوي.

أوصت الدراسة بضرورة توحيد مصطلح المهارات الحياتية والاقتصار على توظيفه في الميدان التربوي ووضع حدود بينه وبين باقي المصطلحات القريبة منه.

الكلمات الدالة: المهارة، الكفاية، الكفايات النفسية الاجتماعية، المهارات الحياتية.

مقدمة

إن أي نظام تعليمي لا يقتصر دوره على تقديم معارف ومهارات، بل يسعى إلى إعداد أفراد المجتمع للعيش المشترك والاندماج في الحياة والإسهام الفعال في تقدمه، وفي معرض جوابه على أهداف التعلم يشير جاك دولور في تقريره إلى: "تعلم لتعلم، تعلم لتعمل، تعلم لتشارك الآخرين، تعلم لتكون". (Delors, 1999, p :95)

ولتحقيق هذه الأهداف تعمل الدول على إعادة النظر في البرامج والمناهج، وهو ما سعى إليه المغرب منذ بداية الألفية الثالثة مع إطلاق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مرورا بالبرنامج الاستعجالي وبالرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وانتهاء بخارطة الطريق 2022-2026، وتفعيلا لتوصيات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح الداعية إلى تحويل اختياراتها الكبرى لقانون – إطار يجسد تعاقدا وطنيا يلزم الجميع، ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته ولا يخضع الإصلاح فيه لمنطق الحكومات المتعاقبة. صدر القانون الإطار 51.17 (الظهير الشريف رقم 1.19.113 ص 5623) المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

إن الأبحاث في مجال تطوير المناهج التربوية على الصعيد العالمي وخاصة تقارير اليونسكو تحث على تطوير المناحي المتعلقة بتعزيز المناهج الدراسية بمواد ومضامين تساعد على فهم التطورات العالمية والمنحى الهوياتي المعزز للمواطنة الكونية عبر محورتها على قضايا مشتركة بين الإنسانية. ومن المفيد الإشارة إلى تحذير هذه الدراسات واضعي المناهج من الانكفاء الهوياتي المبالغ فيه ما يخلق مواطنين غير قادرين على التفاعل مع ما يقع في العالم خاصة وأن المعطيات المتدفقة أصبحت غير قابلة للمراقبة بحكم ما تتيحه وسائل التكنولوجيا الحديثة من إمكانات ودخول الأطفال إلى هذا العالم مبكرا. (الضاقية، 2017، ص: 13).

يلاحظ في عموم بلدان منطقتنا العربية أن المؤشرات الخاصة بالتعلم والتماسك الاجتماعي وفرص العمل، تشير إلى إخفاق نظم التربية والتعليم العربية في الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين التي تتطلب شابات وشبان مؤهلين لبناء مجتمعاتهم، وقيادتها، ودفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى الأمام. وبالرغم من المحاولات الجادة، في العقدين الماضيين، لتحسين أداء المنظومة التربوية وإصلاحها إلا أن غالبية الخريجين ما زالوا بعيدين في تكوينهم عن امتلاك المهارات المطلوبة للنجاح.

تقوم هذه الاستنتاجات على النتائج التي خرجت بها **"مبادرة المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة، في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"** 2017. إذ ترى المبادرة أن بلدان منطقة الشرق الأوسط، تواجه "تحديات لم يسبق لها مثيل من حيث التعلم والتوظيف والتماسك الاجتماعي، ومما يزيد من تفاقمها سياق عدم الاستقرار السياسي والصراعات. هناك إجماع عام على إخفاق نظم التعليم على نطاق واسع في تحقيق المخرجات اللازمة لدفع عجلة التنمية الفردية والاجتماعية..." (اليونيسيف، 2017)

تمثل المبادرة مسعى تعاونيا دوليا وإقليميا، نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". وقد جرى إطلاق المبادرة في اجتماع رابطة التعليم التابعة لليونيسف بعد أن شارك في إعداد المبادرة وإطلاقها وكالات الأمم المتحدة الشريكة: اليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسكو، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ووكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمعهد العربي لحقوق الإنسان، والبنك الدولي، فضلا عن وزارات التربية والتعليم وغيرها من المؤسسات الوطنية المسؤولة عن التعليم في عشرين بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

إن إدماج المهارات الحياتية بالمنهاج التربوي وتحقيق الأهداف المتوخاة منها رهين بإعادة النظر في منظومتنا التربوية وفق مقاربة شمولية تراعي أبعاد النظام التربوي المغربي وامتداداته حتى لا تظل

المهارات الحياتية مجرد نزوة عابرة؛ ذلك أن التجارب علمتنا أن العبرة ليست بالاطلاع على المستجدات واستيراد آخر الصيحات بالحقل التربوي، ولكن بالتطبيق الفعلي والتعديل المستمر. ولعل أول ما ينبغي الوقوف عنده هو إشكالية تحديد مفهوم المهارات الحياتية وإزالة اللبس عنه وتوحيد التصور بين مختلف الفاعلين في مجال التربية بالمغرب.

أولا: المفاهيم المجاورة للمهارات الحياتية

- **الكفاية:** لا بد من الإشارة من أنه ليس هناك تعريف واضح ومشترك للكفاية، لأنها تستعمل في سياقات عديدة، مما يصعب إعطاء تعريف جامع مانع لها. إن الكفاية "قدرة على التصرف بفعالية في نمط معين من الوضعيات؛ فهي قدرة تستند إلى المعارف لكنها لا تختزل فيها؛ فلمواجهة وضعية ما يجب استخدام موارد معرفية متكاملة ومتعددة ومنها المعارف" (بيرنو، 2004، ص. 12).

إن الحديث عن الكفاية باعتبارها مصطلحا حديث التداول في أدبيات علوم التربية، يجعلنا نصطدم بعدة مفاهيم تتداخل معها كالمهارة والاستعداد والقدرة والهدف والإنجاز... مما قد يشوش على معظم الفاعلين التربويين. ويساهم في تعدد القراءات فيضيع المعنى في كثير من الأحيان ولقد حاول كزافيي روجرس xavier Roegiers توحيد مصطلح الكفاية مع اعتماد الوزارة لبيداغوجيا الإدماج من خلال إعطاء التعريف الآتي "إمكانية تعبئة مجموعة موارد مندمجة من أجل حل وضعية مشكلة تنتمي لعائلة من الوضعيات" (Roegiers, 2000).

تعطينا هذه التعاريف فكرة جيدة عن مدى صعوبة مفهوم الكفاية، لكنها تسمح لنا قبل كل شيء بتوسيع نطاقه ليشمل مجالات تجمع بين النظرية والتطبيق، وإلى مجالات مختلفة ومتنوعة مثل علم الاجتماع والتربية وعلم النفس والاقتصاد. إن الاختلاف حول مفهوم الكفاية طال في العمق أبعاد النظر إلى الإنسان وشروط إنجازه لمهامه، إضافة إلى تفاعله مع محيطه بكل مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن بينها وضعيات العمل.

خلاصة القول إن مفهوم الكفاية يمكن تحديده بأربعة خصائص على الشكل الآتي كما قدمها ليبلا Leplat (كجي، 2007، ص. 48):

1- الكفاية تقترن دائما بما يقدر الفرد على فعله فهي محددة بغايتها من جهة ومشروطة بمعارف نظرية وظيفية وعملية من جهة أخرى.
2- الكفايات تكتسب في مؤسسات التعليم وفي ميادين الشغل معا.
3- الكفايات يتم تنظيمها على شكل وحدات متناسقة ومتمفصلة عن بعضها البعض...
4- الكفايات ذات دلالة مجردة وعامة تتم أجرأتها عن طريق الأداءات العملية.

إن التمكن من الكفاية إذن يستلزم امتلاك معارف ومهارات ومواقف تتفاعل فيما بينها ضمن مجموعة مندمجة، ولكنها تبقى دون جدوى إذا لم يستثمرها المتعلم في حل مشكلة تعترضه سواء أكانت مدرسية أم في حياته العامة.

- **الكفايات الاجتماعية والعاطفية:** مهارات ضرورية لتنمية هوية المتعلمين الشخصية داخل الجماعة وهي بذلك تمس جانبا شخصيا يتمثل في التعرف على العواطف والوعي بها وتمييزها وإدارتها من جهة وجانبا اجتماعيا يتجلى في تنمية الشعور بالمسؤولية والرعاية والاهتمام بالآخرين وتطوير علاقات إيجابية وكذا التعامل مع التحديات واتخاذ قرارات مسؤولة من جهة أخرى. تقدم منظمة الصحة العالمية تعريفا للكفايات النفسية والاجتماعية باعتبارها: "قدرة الشخص على الاستجابة بفعالية لمطالب وتحديات الحياة اليومية (...) والحفاظ على حالة من الرفاهية الذاتية التي تمكنه من التصرف بشكل مناسب وإيجابي في تفاعله مع الآخرين ومع ثقافته وبيئته" (WHO, 1997, p :1)، ثم تؤكد على تجميع الكفايات النفسية والاجتماعية في ثلاث فئات رئيسية:

- الكفايات الاجتماعية (مثل التواصل اللفظي وغير اللفظي، والإصغاء الفعال، والتعاطف، وإدارة النزاعات، والتعاون...)
- الكفايات المعرفية (مثل اتخاذ القرارات، وحل المشكلات، وتطوير مهارات التفكير النقدي...)
- الكفايات العاطفية (مثل إدارة العواطف والتوتر، والثقة بالنفس واحترام الذات...).

من الواضح أن البعد الصحي، المتعلق بمفاهيم الرفاهية، قد اكتسب أهمية متزايدة، كجزء من التنمية الشاملة للفرد، مهما كانت مرحلة الحياة. وتسلط الأزمات الاجتماعية والصحية والسياسية والاقتصادية الضوء على هذه القضايا، التي تغير الطريقة التي نرتبط بها بالعمل، وببعضنا البعض وبالآخرين، وبالحياة على كوكبنا.

- **الكفاية العرضانية**: أو الممتدة هي كفاية قابلة للتطبيق في جميع تخصصات برنامج دراسي وفي جميع المجالات العامة لتكوين ما، وفي عدة وضعيات للحياة اليومية. والكفايات العرضانية هي كفايات فكرية عامة ومنهجية، وشخصية واجتماعية وتواصلية.

وفي سياق آخر فإن الكفايات الممتدة هي التي يمتد مجال تطبيقها وتوظيفها إلى وضعيات جديدة. وكلما كانت الوضعيات التي توظف فيها نفس الكفاية واسعة ومختلفة عن المجال والوضعية الأصلية، كلما كانت درجة امتداد هذه الكفاية كبيرة.

– **المهارات الناعمة (Soft-skills):** لا توجد ترجمة دقيقة لهذا المصطلح الإنجليزي المنتشر اليوم على نطاق واسع جدا. فبينما يمكن ترجمة كلمة skills إلى "مهارات" أو "كفايات"، فإن كلمة "soft" أو "molle" تترجم غالبا إلى "لينة" والتي تظل أكثر صعوبة في التعريف، خصوصا مع ارتباطها بالمهارات، لأنها لا تعني الكثير في اللغة العربية. ولعل أفضل ترجمة للمصطلح بحسب سياقات الاستعمال هو "المهارات المهنية المرنة"، وهو ما سيقودنا لاحقا إلى التمييز بين المهارات الحياتية التي هي أكثر توجها نحو التنمية الشخصية، والمهارات الصلبة التي هي مهارات مهنية أكثر تقنية، ترتبط مباشرةً بقطاع مهني معين كالزراعة مثلا.

فالمهارات الصلبة أو مهارات العمل ترتبط بما يسمى بالمهارات التقنية، وترتبط بإطار مرجعي راسخ للتدريب المهني، ولا يقتصر تأثيرها على الدورات التدريبية المهنية فحسب، بل أيضا على تقييم الشهادات المدرسية والجامعية التي تركز على "المعارف".

لكن المهارات الناعمة والمهارات الصلبة لا يستبعد أحدهما الآخر، وسيكون من الخطأ جعلهما كذلك نظرا للطبيعة التكاملية للمعرفة والدراية المهنية والتي لا يمكن ممارستها إلا في مجال معين من العلاقات المهنية، تختلف من شخص لآخر. ويتم تغذية هذه المواقف بالمهارات المرتبطة بهذه المعرفة المهنية، لأنها تندرج في سياق شراكة وفريق عمل وظروف اشتغال وتسلسل هرمي. وهي تتطلب بالضرورة القدرة على التكيف، وعلى التعامل مع الآخرين، ومهارات الإصغاء، والإبداع، وما إلى ذلك. وغالبا ما ترتبط المعرفة المهنية بمهارات الأشخاص، ويزداد الأمر في القطاعات المهنية التي تكون فيها العلاقات الإنسانية هي السائدة.

ترتبط المهارات الناعمة بسوق الشغل مباشرة باعتبارها ميزة ذات قيمة مضافة ليس لمن يمتلكها من الأفراد فحسب، بل للمؤسسات أيضا لأنها تساهم بشكل إيجابي في الرفع من الإنتاجية والابتكار. إن المهارات الناعمة هي القدرات الشخصية التي يمكن أن تكتسب وتعمل على تعزيز التفاعلات مع الآخرين داخل السياق الشخصي والعملي؛ إنها تلك الجوانب المتعلقة باللباقة في الحديث والمظهر الجيد والمتميز، والتحلي بملكات خاصة تبرز المتقدم للوظيفة من وسط أقرانه. إن المهارات الناعمة "صفات شخصية تعزز تفاعلات الفرد وأداءه الوظيفي، وتؤثر في مستقبله المهني. تختلف هذه المهارات وتتكيف بسهولة، وتعتبر أكثر فعالية من المهارات الصلبة" (القحطاني، 2014، ص. 437)

- **مهارات القرن الحادي والعشرين:** مع مطلع الألفية الثالثة ظهر هذا المصطلح كآلية لإحداث تغييرات جذرية على الأنظمة التربوية السائدة للاستجابة لتحديات القرن المتسارعة والثورة المعرفية والرقمية الهائلة. إن إطلالة القرن الجديد وضعت الإنسانية في مفترق الطرق وجعلت الدول أمام خيارين فإما أن تقتحم عالم الغد وهي مؤهلة لمواجهة تحدياته وإما أن تجد نفسها تتخبط في التخلف.

لقد ظهرت مبادرات عالمية حاولت تحديد المهارات والكفايات التي سيحتاجها الطالب للنجاح والتفتح في القرن الحادي والعشرين. وإحدى هذه المبادرات هي: "الشراكة من أجل مهارات القرن الحادي والعشرين" (بيرز سوز، 2014، ص. 25) وهي منظمة شبه عمومية بالولايات المتحدة الأمريكية مكونة من هيئات تربوية وتجارية كبيرة مكرسة لتحديد نموذج تعلم لهذه الألفية. لقد حددت الشراكة لغة مشتركة تساعد على فهم العوامل الواسعة التي ينبغي أن الاهتمام بها عند صياغة التدريس الملائم لتعلم القرن الحالي. مهارات القرن الواحد والعشرين هي: "المهارات والمعارف والخبرات التي يجب أن يتمكن الطلاب منها للنجاح في العمل والحياة؛ إنها مزيج من المعرفة بالمحتوى والمهارات الخاصة والخبرة وضروب التعلم الأساسية" (بيرز سوز، 2014، ص. 26)

صنفت **الشراكة من أجل مهارات القرن الواحد والعشرين** المهارات الحياتية حسب ثلاثة مجالات:

1- مهارات التعلم والابتكار: الإبداع – التفكير النقدي...

2- مهارات وسائل الإعلام والمعلومات والتكنولوجيا: محو الأمية المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصال...

3- المهارات الحياتية والمهنية: المرونة – المبادرة – القيادة.

ثانيا: تنوع دلالة المهارات الحياتية وزئبقية المفهوم

لقد حظيت المهارات الحياتية باهتمام واسع من قبل مختلف الفاعلين في حقلي التربية والتكوين، نظرا لما تحققه من آفاق واعدة تسمح للباحثين باستثمار نتائجها في عملية التجديد التربوي لتصبح أكثر ملاءمة لمستجدات الواقع السوسيو اقتصادي. وقد تواترت خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين العديد من الكتابات حول موضوع المهارات الحياتية باعتبارها جسرا يربط بين المدرسة والحياة.

يعتبر مفهوم المهارات الحياتية من المفاهيم المستعصية على الشرح والتفسير، نظرا لعدم وجود توافق تام في الآراء حول التعريف الأدق والعناصر الأساسية لمهارات القرن الحادي والعشرين، ويعزى هذا الارتباك، حسب منظمة اليونيسيف، إلى التداخل الحاصل بين مفهوم الكفاءات والمهارات والمهارات الحياتية. يتكون مفهوم المهارات الحياتية من كلمتين: مهارات وحياة، أما المهارات لغة: مفرد "مهارة"، وهي مصدر "مهر"، "وتعني الحذق في الشيء، والماهر الحاذق بكل عمل... ويقال مهرت بهذا الأمر أمهر به مهارة أي صرت به حاذقا... وفي الحديث: "مثل الماهر بالقرآن مثل السفرة"؛ الماهر: الحاذق بالقراءة والسفرة: الملائكة". (ابن منظور، ص. 185/184 مهر، الجزء 5). أما في الاصطلاح التربوي فهي "هدف من أهداف التعليم، يشمل كفاءات المتعلمين وقدراتهم على أداء مهام معينة بكيفية دقيقة أو متناسقة أو ناجعة، ويترجم هذا الأداء درجة التحكم في أهداف مهارية "savoir faire" (الفاربي وآخرون، 1994، ص. 161). إن المهارة "تتمظهر في الحالة التطبيقية دون أن ترتبط دائما وبشكل مباشر بمعرفة تنفيذية، وإذا تطابقت هذه الأخيرة، فيمكن أن تشتق منها عن طريق الآلية التلقائية Automatisation والاختزال والإغناء المتدرج". (بيرنو، 2004، ص. 38) على أن كل مهارة قد تستعمل كمورد تحركه كفاية واحدة أو أكثر، وذات مستوى عال.

لقد عرفت **المنظمة الدولية للشباب** المهارات الحياتية على أنها: "مجموعة شاملة من المهارات والقدرات الإدراكية وغير الإدراكية العامة، وسلوكيات الاتصال، والتوجهات الشخصية التي ينميها الشباب ويحتفظون بها طوال حياتهم وتعزز المهارات الحياتية من رفاهية الشباب وتساعدهم في تطوير أنفسهم ليصبحوا أطرافا فاعلة ومنتجة في مجتمعاتهم." (المنظمة الدولية للشباب، 2014، ص. 3). أما **منظمة**

الصحة العالمية فتعتبر المهارات الحياتية بمثابة: "القدرة على انتهاج سلوك تكيفي وإيجابي، يمكن الفرد من التعامل بفعالية مع متطلبات وتحديات الحياة اليومية". في حين تعرفها **منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF** بكونها مجموعة من "المهارات النفسية والشخصية والتواصلية التي تساعد الناس في اتخاذ قرارات مدروسة، والتواصل بفعالية، وتنمية مهارات التأقلم، وإدارة الذات، التي من شأنها أن تؤدي إلى عيش حياة صحية ومنتجة" (اليونيسف، 2012).

إن المهارات الحياتية مجموعة من الأداءات والقدرات المجتمعة والمنظمة في شكل كفاية، مرتبطة بحياة الأفراد، ضمن نسق متكامل لبناء توجهاتهم السلمية وتنميتها، مثل الكفاية في التواصل الجيد، كفاية الحسم في القرارات، الكفاية في التفاوض وإدارة المشاعر، والكفاية في التعامل مع الضغوط...، فهي تجميع لقدرات عدة مترابطة فيما بينها، وليس القدرة الواحدة المحدودة في نشاط معين.

تبني المهارات الحياتية شخصية الفرد القادرة على تحمل المسؤولية والتعامل مع متطلبات الحياة اليومية؛ إنها مجموعة من المهارات يحتاجها الطالب لإدارة حياته وتساعده على تنمية الثقة بالنفس وقبول الآخرين، وتحقيق الرضا النفسي وتمكينه من التكيف مع متغيرات العصر الذي يعيش فيه وتكوين علاقات إيجابية مع الآخرين وتفادي حدوث الأزمات والقدرة على التفكير الابتكاري.

وبناء على التعاريف السابقة، يمكننا القول إن المهارات الحياتية هي جملة الكفايات والاستعدادات والقيم، التي يمكن تنميتها مدى الحياة، من أجل إقدار الأفراد على اتخاذ القرارات، وحل المشاكل، والتفكير بطريقة إبداعية ونقدية، والتعامل الإيجابي مع الحياة ومتطلباتها، ومواجهة مختلف الوضعيات والتحديات التي تعترضهم بمرونة وطلاقة؛ إنها تجمع على حد تعبير دوفلاي مهارات القرن الواحد والعشرين والكفايات النفسية الاجتماعية والكفايات المستعرضة، كما يضيف الباحث رغبة منه في إزالة اللبس مع المفاهيم أعلاه، أنها تبنى على التاءات الأربع المدرجة بمهارات القرن الواحد والعشرين: التفكير النقدي والتفكير الإبداعي والتواصل والتعاون (4C) كما أنها تجمع المجالات الثلاثة للكفايات النفسية الاجتماعية بل وتعمل على توسيع النطاق الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالرؤية النفسية بإدارج البعدين المعرفي والعملي كما تتجاوز المهارات الحياتية البعد الوحيد العرضي الذي يشير إلى طبيعة الكفايات العرضانية. إن مصطلح المهارات الحياتية يبدو لنا أكثر إيحاء لأنه يحتوي على فكرتين رئيسيتين: مهارات حيوية ومهارات ضرورية طيلة حياة الأفراد. (Develay, 2023, p : 34)

خلاصة

إن المجتمع المغربي كباقي المجتمعات يعيش مجموعة من التحولات على مستوى مرجعيات القيم، وتحول البنية العائلية نحو بنية نووية، يساهم التحول الرقمي أو الثورة التكنولوجية في تعميقها، مما يستلزم التدخل السريع من أجل التربية على القيم لتحصين المجتمع من سلبياتها والتشجيع على إيجابياتها، مع ضرورة تعزيز المنظومة القانونية وإرساء بنيات مؤسسية للتتبع والتقييم في النظام التربوي والثقافي، بغية تمكين الأطفال والشباب من توظيفها توظيفا لائقا يحصن الهوية الوطنية ويعزز قيم الانتماء للوطن. الأمر الذي يستوجب وضع خطط تنفيذية للمجتمع لغرض مواكبة هذا التطور ومنها تطوير البرامج التعليمية في جميع المراحل المختلفة لمواجهة مشكلات الحياة العصرية والاستفادة من الأساليب المتطورة في النظام التربوي. لقد أصبحت المهارات الحياتية تشكل إحدى أهم المداخل الحديثة في تطوير المنهاج التربوية وقد مكنت مختلف التعريفات التي تم سردها سواء في بعدها النظري أو الإجرائي إلى الوقوف على الاستنتاجات الآتية:

- إن تداول مفهوم المهارات الحياتية وهيمنته على الخطاب التربوي الحالي جاء في سياق الإصلاحات التي عرفها قطاع التربية والتكوين ومختلف الأزمات التي عانى منها خصوصا مع مطلع الألفية الثالثة والثورة الرقمية التي يشهدها العالم.

- اختلاف المفهوم حسب المرجعية النظرية التي ينهل منها (الثقافة الأنجلوسكسونية في مقابل الفرنكفونية).
- تأثر المفهوم بالعوامل الثقافية والسوسيو اقتصادية.
- صعوبة تقديم تعريف جامع للمهارات الحياتية.
- يختلف المفهوم باختلاف الحقل الذي يتداول فيه (تربية، علم النفس، مقاولة، صحة...)

وتبعا لذلك يحضر موقف فيليب بيرنو من المقاربة بالكفايات حيث يقول: "إذا ظلت المقاربة بالكفايات على مستوى الخطاب تلهث وراء الموضة، فإنها ستغير النصوص فقط لتسقط في النسيان. أما إذا كانت طموحة إلى تغيير الممارسات، فستكون إصلاحا من "النمط الثالث"، الذي لا يستغني عن النقاش حول معنى المدرسة وغايتها" (بيرنو، 2004، ص. 115). وكذلك بالنسبة لاستنبات للمهارات الحياتية بالمجال التربوي فينبغي لبرامجها أن تعمل على تحقيق الصلة بين المدرسة ومجال الأعمال والمجتمع، وتعمل على التنمية المعرفية والشخصية للأفراد، وتكسبهم الوعي بأهمية التعلم مدى الحياة، إن بناء نظام تربوي قائم على المهارات الحياتية يتطلب جلدا وفترة زمنية ليست بالقصيرة.

المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (1956)، "لسان العرب"، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، المجلد الخامس.
- بيرز سيو، (2014)، تدريس مهارات القرن الحادي والعشرين: أدوات عمل. ترجمة محمد الجيوسي. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- عبد الرحيم الضاقية، (2017)، درس الاجتماعيات من التخطيط إلى التنفيذ، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، المطبعة والراقة الوطنية مراكش، ط 1.
- الفاربي وآخرون، (1994)، معجم علوم التربية، سلسلة علوم التربية، العددين 9-10، مطبعة النجاح.
- فيليب بيرنو، (2004)، بناء الكفايات انطلاقا من المدرسة، ترجمة لحسن بوتكلاي، منشورات عالم التربية، ط1، النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- القحطاني، محمد (2014)، فنون التدريس والتربية الناعمة للمعلم الفعال، منشورات الثورة العلمية، جدة.
- كجي محمد، (2007)، اكتساب الكفايات: من المعرفة النظرية إلى المعرفة العملية، مجلة علوم التربية، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- المنظمة الدولية للشباب، (2014)، تعزيز المهارات الحياتية لدى الشباب دليل عملي لتصميم برامج نوعية.
- اليونيسف ومنظمات أخرى، (2017)، "إعادة النظر في المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة: نهج الأنظمة بأبعاده الأربعة نحو تحقيق مهارات القرن الحادي والعشرين. الإطار المفاهيمي والبرامجي"، عمان.

الكتب باللغات الأجنبية:

- Jacques DELORS, (1999), L'éducation, un trésor est caché dedans, 2éd, Odil Jacob, UNESCO.
- Michel DEVELAY, (2023), Les compétences de vie en classe, De Boeck Supérieur.
- World Health Organisation (WHO), (1997), Life skills education in school, Geneva.
- Xavier ROEGIERS, (2000), la pédagogie de l'intégration en bref, Rabat.

التقارير والمذكرات الرسمية:

- الجريدة الرسمية، عدد 6805، 17 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019)، (الظهير الشريف رقم 1.19.113 صادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون الإطار رقم 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.).
- الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات 2019، تقرير تحليلي، دجنبر 2021.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مديرية المناهج، مستجدات المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي، يوليوز 2021.

Les compétences universitaires transversales : entre enseignement des langues et développement des soft skills - cas des filières juridiques-

Hayat BENTALEB, P.A. Faculté polydisciplinaire Errachidia, Université Moulay Ismail. Meknes

Résumé :

Depuis la réforme du cursus LMD (Licence, Master, Doctorat), l'enseignement des langues et les langues d'enseignement, à l'échelon national, ne cessent de subir une métamorphose en cherchant une réponse adéquate aux besoins spécifiques des étudiants, notamment en langues de spécialité visant à allier l'enseignement d'une discipline spécifique à celui de la langue. Et si pendant un temps, le système LMD, toujours en vigueur, a montré des signes encourageants, il démontrait des failles profondes tant en termes d'acquisition de connaissances dans les disciplines enseignées que d'adéquation entre les formations dispensées et le marché, l'accent étant mis sur les hard skills, se révélant encore trop rigides au regard de l'évolution de la société. Le constat alarmant de l'échec, d'abandon et de déperdition scolaires dans les établissements universitaires, entre autres les facultés de droit, a conduit tous les acteurs à s'interroger sur ses raisons et ses leviers d'action. D'où la réflexion à une mise en place d'une nouvelle réforme avec comme ambition le développement des compétences langagières des étudiants, leurs power skills et leurs soft skills et endiguer les difficultés rencontrées.

Mots clés : Enseignement des langues - Langues d'enseignement – compétences transversales – power skills - Soft skills.

ملخص:

منذ تبني إصلاح LMD (اجازة والماجستير والدكتوراه) ، استمر تدريس اللغات ولغات التدريس ، على المستوى الوطني ، في الخضوع لعملية تحول من خلال البحث حلول مناسبة للاحتياجات النوعية للطلبة، ولا سيما في اللغات المتخصصة التي تتكون من الجمع بين تدريس تخصص معين مع تدريس اللغة . وإذا أظهر نظام LMD لبعض الوقت علامات مشجعة، سرعان ما نفد زخمه، مما أدى إلى اكتشاف نقائص عميقة سواء من حيث اكتساب المعرفة في التخصصات التي يتم تدريسها أو من حيث الملاءمة بين الدورات التي يتم تدريسها ومدى ملاءمة السوق، واكتساب المهارات الحياتية، التي لا تزال تثبت أنها جامدة للغاية فيما يتعلق بتطور المجتمع .من جهة أخرى، أدى ارتفاع نسبة الهدر الجامعي، بما في ذلك كليات الحقوق، إلى التساؤل حول دوافعه والأليات الناجعة الممكن اتخاذها. ومن هنا جاء التفكير في إصلاح جديد يطمح إلى تنمية المهارات اللغوية للطلاب ومهاراتهم الشخصية وتجاوز الصعوبات التي يوجهونها في النظام الحالي.

الكلمات المفاتيح: تدريس اللغات - لغات التدريس – المهارات العرضانية –مهارات القوة - المهارات الناعمة -

Introduction :

L'université reste le contexte éducatif souffrant le plus des dysfonctionnements que connaît l'enseignement-apprentissage des langues. En effet, le passage au supérieur, en plus des difficultés d'adaptation qu'il peut engendrer, oblige le nouvel inscrit à suivre des enseignements dans une langue qu'il maîtrise peu ou mal, plus précisément dans les établissements à accès ouvert (entre autres les facultés poly/ pluridisciplinaires et la faculté des sciences juridiques, économiques et sociales).

Si le français en tant que langue d'enseignement constitue un outil indispensable à la réussite universitaire, l'insuffisance de sa maitrise explique pour majeure partie, les difficultés rencontrées par les étudiants. La nouvelle réforme prône ainsi une nouvelle configuration de l'université et ambitionne à parer aux difficultés enregistrées répercutant au final sur leur employabilité.

Cette réforme revêt plusieurs dimensions, l'enseignement des langues, en l'occurrence le français juridique retient particulièrement notre attention d'où l'intérêt de ce travail. Alors quels apports et quels objectifs assignés à cette nouvelle réforme ? quelle place accordée à l'enseignement des langues et aux soft skills ? et enfin, dans quelle mesure les dispositions de cette réforme prennent en considération les besoins des étudiants juristes en matière langagière ?

Pour répondre à l'ensemble de ces questions, nous procédons à déceler les apports de la nouvelle réforme et décrire les modalités d'enseignement des langues et de développement des soft et des power skills chez les étudiants marocains tout en mettant en exergue la langue de droit en tant que médium d'enseignement dans les filières juridiques qui se particularise par des traits uniques, très complexes et hautement techniques, sauf qu'un dressage de l'état des lieux de l'enseignement supérieur s'impose de façon préalable.

Une situation alarmante rendant la nécessité d'une réforme inéluctable

Etat des lieux au Maroc

S'il n'est pas question de dresser un panorama exhaustif de la situation que connait le Maroc, pour autant, il importe de relever certains éléments clé, afin de mieux appréhender celle-ci et saisir plus finement les enjeux en découlant. Le ministère[90] s'est ainsi attaché à présenter un rapport sur la situation de l'enseignement supérieur au Maroc avec un focus notamment sur l'enseignement supérieur public à accès ouvert.

[90] Ministère de l'Education nationale, de la Formation professionnelle, de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique (2020), LE BACHELOR Pour un étudiant plus épanoui, acteur de ses apprentissages, dans une université renouvelée.

Il convient de reprendre ici les principaux constats :

- le Maroc produit 280.000 nouveaux bacheliers en moyenne chaque année, le nombre de nouvelles inscriptions pour l'année 2019-2020 révèle une augmentation de plus de 10% comparativement à l'année précédente ;
- ainsi le nombre d'étudiants inscrits pour l'année 2019-2020 dans le cadre de l'enseignement supérieur, qu'il soit privé ou public dépasse le million d'étudiants (soit 1009678 étudiants) ;
- dans le même temps, le nombre de nouveaux inscrits dans l'enseignement supérieur pour l'année universitaire 2019-2020 s'élève à 282 006 étudiants. Or, le nombre de lauréats soit 118058 n'équivaut même pas à la moitié des nouveaux inscrits : autrement dit cela traduit un effectif en augmentation constante dans le cadre universitaire ;
- l'effectif universitaire entre 2015 et 2019 a augmenté de 24% et paradoxalement le nombre de départ en retraire des enseignants pour la période actuelle (soit entre 2018 et 2022) avoisine les 2000 ;
- taux d'encadrement pédagogique d'un enseignant pour 194 étudiants et administratif d'une personne administrative pour 226 étudiants en nette régression ;
- sur le plan des structures celles-ci se révèlent véritablement insuffisantes comme en témoignent les données du ministère : à savoir, 329 étudiants pour 100 places assises dans le cadre des filières d'économie de droit.

Nécessité d'une réforme

Selon le rapport de l'instance de l'évaluation du système d'évaluation : « Taxées d'inadéquates au marché de l'emploi par les entreprises, encombrées par la massification de la population étudiante et stigmatisées par une image négative au sein de la société, les formations du système à accès ouvert cristallisent le problème de la non-qualité »[91]. Cette inadéquation est liée à plusieurs facteurs entre autres : le déphasage ou la fracture linguistique entre le secondaire et le supérieur, la faiblesse des acquis disciplinaires, la difficulté ou même incapacité de définir les besoins réels des étudiants en matière de formation.

D'où la nécessité de réfléchir à des stratégies d'ajustement et adopter un nouveau modèle qui se veut une réponse aux besoins, enjeux et nouveaux défis du Maroc puisque l'actuel modèle affiche un certain nombre de défaillances empêchant la locomotive du développement de notre pays.

Accroissement exponentiel des effectifs étudiants

[91]Conseil Supérieur de l'Éducation, la Formation et de la Recherche Scientifique (2018), Rapport sectoriel de l'instance nationale de l'évaluation du système d'évaluation, de formation et de recherche scientifique, L'enseignement supérieur au Maroc : efficacité, efficience et défis du système universitaire à accès ouvert.

Ceci se traduit par une pression constante et croissante de nouveaux bacheliers et une réduction du nombre d'enseignants.

Entre 2000-2001, première année de mise en œuvre de la Charte Nationale d'Éducation et de Formation, et 2014-2015, année de la publication de la Vision Stratégique, « le nombre d'établissements à accès ouvert n'est passé que de 41 à 55 alors que celui des établissements à accès régulé a quasiment doublé (passant de 32 à 63) » [92]. Pourtant, les établissements à accès ouvert accueillaient en 2014-2015 plus 88% des étudiants de l'université, contre 12% uniquement pour ceux à accès régulé.

Echec et déperdition scolaire

Dans le cadre des filières à accès ouvert, les données statistiques relatives à l'abandon des étudiants en cours de parcours universitaire se révèlent peu encourageantes :

- en effet, 16,5% des étudiants, toutes filières confondues, abandonnent leurs études dès la 1ère année (plus de 27% pour les seules filières scientifiques).
- la moyenne des étudiants obtenant leur licence en 3 ans, toutes filières confondues, se révèle très faible, soit 13,3%.
- le taux d'étudiant décrochant la licence, quel que soit le nombre d'années d'études s'élève à 45%, témoignant d'une déperdition des effectifs de 55%.
- en moyenne, les étudiants obtiennent leur licence au terme de 4,5 à 5 ans ;
- au final, plus de 47% des étudiants abandonnent leurs études sans aucun diplôme et rejoignent ainsi, les personnes ne se trouvant ni en situation d'emploi, ni de formation.

D'un point de vue social, cette situation interroge fortement et représente véritablement une véritable bombe à retardement.

Le coût résultant de cet échec scolaire (abandon et redoublement confondus) équivaut pour l'Etat, à près de 3,8 milliards de DH chaque année.

Inadéquation du profil des étudiants et des formations avec les exigences du marché de travail

Cette inadéquation parait double et prend la forme d'une inadéquation entre le profil des étudiants et le cursus poursuivi et entre ce dernier et les attentes du marché professionnel. Plus précisément, si une majeure partie des bacheliers se révèlent scientifiques (53% contre 8% en économie et 39% en lettres), force est de constater qu'ils optent au niveau de l'enseignement supérieur, pour près de 60% d'entre eux pour des cursus en sciences économiques juridiques et sociales.

[92] Conseil Supérieur de l'Éducation, la Formation et de la Recherche Scientifique (2017), Instance Nationale d'Évaluation, Évaluation des Facultés Polydisciplinaires : Quelle politique, quel impact et quelle perspective ?

Le taux d'inscrits en sciences avoisine à peine 15% suite à diverses raisons tels que :

- Déconnexion entre la sphère universitaire et professionnelle : ponts réalisés avec les professionnels trop timides : absence d'implication et d'encadrement de la part des acteurs socioéconomiques.
- Absence de système pertinent d'orientation des étudiants tout au long du parcours étudiant
- Profil des étudiants ne répondant pas aux besoins du marché notamment en termes de soft skills.

Cette inadéquation transparaît également à travers notamment :

- Le taux de chômage extrêmement important de l'ordre de 25% pour les lauréats des établissements à accès ouverts, selon le HCP en 2016, indépendamment de la durée[93] ;
- La fracture linguistique entre le primaire et le secondaire avec un enseignement majoritairement en langue arabe durant le cursus scolaire avant baccalauréat et francisé pour l'essentiel des branches d'enseignement supérieur (économie, sciences, droit, lettres en français) ;
- L'absence de la notion de soft skills dans les formations dispensées ;
- La définition de formations sans tenir compte des réalités et des attentes du marché de l'emploi ;
- Présence des filières dites désuètes.

Dans le cadre de l'inadéquation des formations proposées, il existe un décalage criant entre les filières à accès ouvert et celles à accès régulé.

Il importe en effet, de relever que, la multiplication des universités s'effectue pour ainsi dire à l'identique, laissant peu de place à l'innovation, et à la création dans le cadre des disciplines et des filières créées.

Ainsi, entre 2000 et 2015, « le nombre d'établissements à accès ouvert n'est passé que de 41 à 55 alors que celui des établissements à accès régulé a quasiment doublé (passant de 32 à 63). Pourtant, les établissements à accès ouvert accueillaient en 2014-2015 plus 88% des étudiants de l'université, contre 12% uniquement pour ceux à accès régulé » (Conseil Supérieur de l'Éducation, la Formation et de la Recherche Scientifique, Instance Nationale d'Évaluation, 2017).

Cela conduit au final, à un cloisonnement entre les établissements à accès ouvert et ceux à accès régulé et un système à double vitesse. Ce système va à l'encontre de la diversification des formations dispensées en milieu universitaire et rend difficile la possibilité de passerelles entre les établissements à accès régulé et ceux ouverts.

[93] Haut-commissariat au plan (2018), Les indicateurs sociaux au Maroc.

Une réforme qui ambitionne à endiguer les difficultés rencontrées

La finalité poursuivie à travers la réforme consiste principalement à répondre aux besoins actuels du marché du travail et promouvoir les compétences des étudiants.

Le premier objectif de la réforme vise ainsi à rendre plus efficace le système d'enseignement à accès ouvert en diminuant de façon substantielle le taux d'échec scolaire et d'abandon. Cela passe nécessairement par de enseignements de qualité et la maitrise de compétences dites transversales

Le second objectif consiste à optimiser l'employabilité des étudiants. Il convient, dans ce cadre de rappeler que le taux de chômage des étudiants s'élève à 25,9% contre 10% pour la population active globale, cela implique donc que pour endiguer ce problème, il importe d'améliorer la maitrise des langues étrangères, renforcer la culture générale et digitale des étudiants et veiller à inscrire le développement personnel et des soft-skills comme une priorité.

Cela nécessite également de favoriser l'épanouissement et l'autonomie des étudiants en les amenant à adopter un rôle actif dans leur apprentissage afin de former des profils de qualité et polyvalents qui possèdent des connaissances et soient capables de les mobiliser dans des situations professionnelles et dotés outre des savoirs et savoir-faire, des savoir-être.

La réforme vise par conséquent à mettre en adéquation le profil des lauréats avec celui attendu par le marché du travail marocain. Il s'agit de permettre également, aux étudiants de s'ouvrir à l'international en favorisant leur mobilité et en alignant les standards de formation du système marocain sur celui international. Cela implique de définir des diplômes en cohérence avec ceux les plus demandés au niveau mondial.

Dès lors cela amène à s'interroger sur les mesures mises en place pour atteindre ces objectifs.

Une réforme mettant en avant les langues d'enseignement et les compétences dites douces

Il convient d'envisager concrètement, comment va se traduire la réforme sur le terrain, autrement dit en quoi consiste ses apports. Si la réforme présente, plusieurs intérêts deux exclusivement retiendront plus particulièrement notre attention : l'accent mis par la réforme, sur les langues ainsi que sur les soft skills.

Le renforcement des compétences technologiques au profit de l'étudiant

L'objectif majeur consiste principalement à délivrer les fondamentaux aux étudiants pour acquérir des compétences transversales leur permettant d'optimiser leur réussite scolaire. Il convient de relever ici qu'un accent majeur est mis, sur les soft skills et les langues d'enseignement.

Pour le renforcement des compétences numériques chez le nouveau bachelier, il revêt deux aspects : d'un côté, le recours au numérique permet de pallier le problème de la taille des infrastructures insuffisantes de l'enseignement supérieur à accès ouvert eu égard au nombre croissant d'étudiants. De l'autre côté, les compétences numériques du public universitaire sont désormais développées de façon à permettre à ceux-ci d'intégrer plus aisément le marché de l'emploi fortement digitalisé.

Le développement des compétences dites douces

Face au taux inquiétant d'abandon scolaire, le développement de compétences dites douces, autrement dit servant à l'acquisition de connaissances des champs disciplinaires enseignés, s'avère indispensable. En effet, force est de constater que 25% de ces abandons interviennent au cours de la première année d'études, 40,2% après deux années et 20,9% après trois années d'études dans ce système.

L'intégration des soft skills dans le cursus universitaire s'explique et se justifie par les attentes du marché de l'emploi, qui au-delà des compétences techniques et académiques renvoyant aux hard skills, exige désormais des habiletés relationnelles et émotionnelles (Theurelle-Stein, D. & Barth, I, 2017).

Une étude réalisée en France par Albandea et Giret en 2016, révèle que les diplômés de niveau Bac +5 s'insèrent plus facilement dans le monde professionnel et qu'ils disposent d'une meilleure rémunération lorsqu'ils font montre de soft skills. (ALBANDEA I. et GIRET J.-F, 2016).

En réalité le concept de soft skills ne revêt pas de consensus quant à sa définition. Ainsi si certains auteurs l'assimilent au savoir-être alors d'autres considèrent que le concept renvoie aux aptitudes relationnelles ou encore émotionnelles.

A l'instar des auteures tels que Theurelle-Stein, D. & Barth Riggio et Saggi, il convient de retenir que la force de ce concept tient paradoxalement à son caractère flou, en ce sens où il permet d'englober un ensemble de compétences plus de 70 soft skills autres que celles techniques et académiques.

La définition des soft skills, délivrée par Tate s'avère à notre sens pertinente. Selon l'auteur, le concept renvoie à « *un ensemble de comportements adoptés et mobilisés par un individu dans l'optique de réussir les activités et projets qui lui sont confiés*. » (TATE W.V. , 1995)

Enseignement des langues et langues d'enseignement : levier de la nouvelle réforme

Poursuivre des études juridiques en langue française à l'université marocaine est un choix fait par un nombre croissant d'étudiants. Cette décision, prise individuellement ou imposée par un cursus engage les étudiants dans un processus complexe, parfois non réussi, amenant certains à renoncer

complétement aux études supérieures au motif qu'ils ne maitrisent guère le français, langue d'enseignement ou s'orienter vers des filières où les cours sont dispensés en langue arabe.

Par ailleurs, les besoins des étudiants juristes ne se limitent pas aux difficultés liées uniquement à la terminologie spécialisée mais également elles se concrétisent aussi à l'assimilation d'un discours considéré comme hautement scientifique ou technique géré par le contexte universitaire dans lequel se passent les enseignements.

En outre, les carences des étudiants juristes en matière langagière touchent également le français général. Ils s'étendent aussi aux besoins méthodologiques tels que la demande d'information, la manière de poser une question ou reformuler une expression en langue étrangère, des habiletés indispensables dans le cadre d'une formation des futurs juristes.

C'est dans cette veine que les modules liés aux langues étrangères et dispensés à tous les étudiants sans une exception, prône pour un passage d'une approche purement terminologique centrée sur une entrée par spécialité, soustrait en partie, les problématiques liées aux autres aspects linguistiques (morphologique, syntaxique, pragmatique). Il s'attache à souligner cet état de fait, et veille à dépasser, en contexte spécialisé la notion de formule strictement terminologique pour intégrer une dimension plus globale.

De cela, il insiste en effet sur l'obligation de l'enseignement de toutes les composantes du français juridique, dans la mesure que tout juriste est amené à présenter une objection, cette dernière consiste alors à concéder dans un premier temps et à opposer un contre-argument dans un second temps.

Selon le PNEA, la fracture que connaissent les étudiants au niveau de la langue s'analyse en un obstacle majeur à leur « survie universitaire », autrement dit au maintien de ces derniers dans le cursus et à la compréhension des disciplines enseignées et donc in fine, à l'apprentissage.[94]

Il convient en outre de relever à l'instar du ministère de l'enseignement supérieur, recherche scientifique et l'innovation que cette « dualité linguistique » engendre sur le marché de l'emploi comme sur celui universitaire des discriminations. Les employeurs privilégient en effet, les lauréats faisant montre de maitrise des langues, de même que celles-ci s'avèrent indispensables pour la réussite universitaire.

En réalité sous le système LMD encore en vigueur, la prise de conscience des langues et notamment du français, en tant que langue d'enseignement dans le cadre universitaire a déjà été faite. Des modules dits outils ou complémentaire ou

[94] Programme National de l'Évaluation des Acquis des Élèves du Tronc Commun. (2017) , Instance Nationale d'Évaluation, Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique.

encore transversaux ont en effet été intégrés dans les cursus, de façon à parer aux problèmes de maitrise du français rencontré par les étudiants ayant suivi pour la majeure partie d'entre eux un enseignement en langue arabe durant le secondaire et le primaire.

Dans la même optique, des tests de positionnement ont été mis en place via la plateforme relative à l'enseignement des langues de façon à situer l'étudiant quant à ses apprentissages.

Instauration de la certification des compétences langagières

L'enseignement des langues étrangères (français, de l'anglais et de l'espagnol) se réalisera donc en hybride à raison de 1/3 en présentiel et les ¾ à distance soit au sein des locaux de la faculté au dans les centres de langues, ces derniers se veulent jouer un rôle primordial dans la diffusion des cours de langues et la préparation et la passation des tests de positionnement.

Pour appuyer le caractère indispensable de la maitrise de la langue, l'étudiant se doit pour obtenir son diplôme, d'être certifié en langue. Cette certification indispensable doit être de niveau B2 et peut renvoyer aux DALF B2, TOIC B2, DELE B2, etc. La certification dans le cadre des langues vise à renforcer les compétences des étudiants notamment transversales et leur permettre d'optimiser leurs apprentissages dans les autres champs disciplinaires.

In fine, nous pouvons dire que la compétence langagière compte parmi les habilités les plus demandés par les organisations, ces dernières se montrent particulièrement sensibles à la maitrise réelle de la langue tant orale qu'écrite. Le certificat participe donc à conforter les organisations sur cet aspect.

Conclusion :

Il s'avère donc indéniable que parmi les apports prétendus de la nouvelle réforme, la maitrise de la langue française en tant que langue d'enseignement s'avère indispensable pour endiguer l'échec et l'abandon scolaire, et pour améliorer l'attractivité des profils sur le marché de l'emploi.

Or, ces mutations épistémologiques et terminologiques influencent non seulement les acceptions, les modalités de l'enseignement-apprentissage des langues mais aussi les réflexions sur l'acquisition des power et des soft skills et de leur transmission, et les différents facteurs qui surgissent et qui interviennent lors de ces processus.

Bibliographie :

- ALBANDEA I. et GIRET J.-F. (2016), L'effet des soft skills sur la rémunération des diplômés, CEREQ Net.doc, No. 149.
- Meski M. (2020), L'Enseignement des Soft Skills au Supérieur à l'ère du Nouveau Modèle du Développement au Maroc et de l'adoption du Système Bachelor : Un apport Personnel.
- TATE W.V. (1995), Developing managerial competence: A critical guide to methods and materials, Gower Publishing Company, Aldershot.
- Theurelle-Stein, D. & Barth, I. (2017), Les soft skills au cœur du portefeuille de compétences des managers de demain, in. Management & Avenir.
- Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique (2014), La mise en œuvre de la Charte Nationale d'Éducation et de Formation 2000-2013 : Acquis, déficits et défis.
- Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique (2017), Programme National de l'Évaluation des Acquis des Élèves du Tronc Commun. PNEA 2016.
- Conseil Supérieur de l'Éducation, la Formation et de la Recherche Scientifique (2017), Instance Nationale d'Évaluation, Évaluation des Facultés Polydisciplinaires : Quelle politique, quel impact et quelle perspective ?
- Conseil supérieur de l'enseignement, Instance nationale de l'évaluation du système d'évaluation (2018), de formation et de recherche scientifique, L'enseignement supérieur au Maroc : efficacité, efficience et défis du système universitaire à accès ouvert.
- Haut-commissariat au plan (2018), Les indicateurs sociaux au Maroc.

Pourquoi les étudiants de Droit doivent-ils miser sur les soft skills pour se démarquer ?

Khalid Hamdane, Enseignant-chercheur, Faculté des sciences juridiques et politiques, Kénitra

Selon Christophe Jamin, les juristes ne peuvent être considérés comme de simples "plombiers de luxe". Ils ne sont pas uniquement des diplômés en droit, mais plutôt des professionnels qui possèdent une compréhension approfondie de leur environnement politique, économique et social. Pendant leurs trois ou quatre ou cinq années d'études en droit à l'université, ils acquièrent des compétences techniques, académiques et spécialisées, souvent appelées "hard skills" ou "cognitive skills", qui mettent moins l'accent sur les compétences "soft", c'est-à-dire comportementales, humaines et relationnelles (telles que définies par les experts en management). Ces compétences "soft" relèvent davantage de l'aspect émotionnel que du rationnel. En réalité, ce sont des qualités émotionnelles mises au service d'une démarche rationnelle. Alors que l'enseignement du droit connaît actuellement des réformes majeures, rendues urgentes par la mondialisation et le numérique, il convient de se demander si les compétences "soft" sont pertinentes dans le cursus universitaire et, le cas échéant, comment les intégrer. Dans ce contexte la question principale posée est : Pourquoi les étudiants de Droit doivent-ils miser sur les soft skills ?

Dans un marché de l'emploi de plus en plus concurrentiel, les étudiants en Droit font face à de nouveaux défis. Bien que les compétences techniques et juridiques restent essentielles, les employeurs accordent aujourd'hui une importance grandissante aux compétences comportementales, communément appelées "soft skills". Mais pourquoi ces dernières sont-elles devenues incontournables pour les futurs juristes ? Et comment les développer efficacement?

Des profils plus complets et adaptables

Traditionnellement, la formation en Droit a longtemps mis l'accent sur l'acquisition de connaissances techniques pointues : maîtrise du cadre légal, capacité d'analyse et de rédaction juridique, etc. Cependant, le profil attendu des jeunes diplômés a évolué ces dernières années.

"Les employeurs, qu'il s'agisse de cabinets d'avocats, d'entreprises ou d'administrations, recherchent désormais des profils plus complets, capables de

s'adapter à des environnements de travail changeants", explique Émilie Durand "Outre les compétences juridiques, ils valorisent fortement les aptitudes comportementales comme le sens de l'organisation, l'esprit d'équipe ou encore la gestion du stress."

En effet, le métier d'avocat ou de juriste d'entreprise implique désormais bien plus que la seule maîtrise du droit. Les professionnels du secteur sont amenés à interagir fréquemment avec des clients, des collègues ou des partenaires, à piloter des projets complexes, à s'adapter à de nouvelles problématiques. Autant de situations qui nécessitent des compétences relationnelles et d'adaptation.

"Aujourd'hui, un jeune diplômé en Droit doit être en mesure de combiner expertise juridique et savoir-être. C'est ce qui fera la différence sur le marché de l'emploi", souligne Émilie Durand.

Un atout décisif pour les entretiens d'embauche

Cette évolution se traduit concrètement dans les processus de recrutement. Les entretiens d'embauche accordent une place de plus en plus importante à l'évaluation des soft skills des candidats, au même titre que leurs compétences techniques. ‘’ Lors d'un entretien, les recruteurs cherchent à évaluer la personnalité du candidat, son potentiel d'adaptation et sa capacité à travailler en équipe", explique Mathieu Leclercq, responsable des ressources humaines dans un cabinet d'avocats. "Des qualités comme l'écoute, la communication ou encore l'autonomie peuvent faire pencher la balance en faveur d'un candidat."

En effet, dans un contexte où les profils techniques sont souvent très similaires, les soft skills peuvent constituer un véritable avantage concurrentiel. Elles permettent de mettre en avant des compétences complémentaires et différenciantes.

"Un étudiant en Droit qui aura su développer ses aptitudes comportementales aura clairement un temps d'avance sur ses concurrents lors des entretiens d'embauche", souligne Mathieu Leclercq. "C'est un élément clé pour décrocher le poste convoité."

Des formations adaptées pour se distinguer

Face à cette évolution, les établissements d'enseignement supérieur en Droit ont dû revoir leurs programmes de formation pour mieux préparer les étudiants aux attentes du marché de l'emploi.

"Depuis plusieurs années, nous avons intégré le développement des soft skills dans nos cursus", indique Émilie Durand. "Nos étudiants bénéficient de modules spécifiques sur la communication, le travail en équipe, la gestion du stress, etc. L'objectif est de leur permettre d'acquérir un socle de compétences comportementales solide, en complément de leur formation juridique."

Ces enseignements prennent diverses formes : cours théoriques, ateliers pratiques, mises en situation, etc. L'accent est mis sur l'expérimentation et la mise en application concrète des soft skills. "Nous organisons par exemple des jeux de rôle où les étudiants doivent endosser le rôle d'avocat ou de client et apprendre à communiquer de manière adaptée", détaille Émilie Durand. "Ou encore des travaux de groupe qui leur permettent de développer leur capacité de collaboration."

Au-delà de ces formations dédiées, les établissements encouragent également les étudiants à s'impliquer dans des activités extrascolaires (associations, stages, projets entrepreneuriaux, etc.) afin de mettre en pratique et de faire ainsi progresser leurs compétences comportementales.

"C'est un véritable plus sur le CV et en entretien", souligne Émilie Durand. "Cela montre que le candidat a su saisir des opportunités pour se construire un profil complet, alliant expertise juridique et savoir-être."

Des atouts pour toute la carrière

Si les soft skills sont devenues un atout indispensable pour décrocher un premier emploi, elles le restent tout au long de la carrière d'un juriste. "Un avocat ou un juriste d'entreprise doit sans cesse s'adapter à de nouveaux enjeux, de nouvelles problématiques", explique Mathieu Leclercq. "Ses compétences comportementales, comme sa capacité d'écoute, sa créativité ou encore son sens de l'organisation, seront déterminantes pour mener à bien ses missions."

Au-delà des tâches purement juridiques, les professionnels du droit sont également amenés à endosser des rôles de manager, de négociateur ou encore de médiateur. Des responsabilités qui nécessitent de solides aptitudes relationnelles et de leadership. "Un juriste qui aura su développer ses soft skills tout au long de sa carrière pourra plus facilement évoluer et s'épanouir professionnellement", souligne Mathieu Leclercq. "Il sera en mesure de s'adapter aux transformations de son environnement de travail et de relever de nouveaux défis."

Ainsi, la maîtrise des compétences comportementales n'est pas seulement un atout pour décrocher un premier emploi, mais bien un levier de réussite et d'évolution tout au long du parcours professionnel d'un juriste.

Compétences comportementales les plus recherchées par les employeurs dans le domaine du droit

Voici les principales compétences comportementales les plus recherchées par les employeurs dans le domaine du droit :

1. Communication efficace :

Les avocats doivent être capables de communiquer de manière claire, concise et convaincante, que ce soit à l'écrit ou à l'oral, avec des clients, des collègues ou des tribunaux.

La communication efficace est une compétence clé pour les étudiants en droit

Dans le domaine juridique, la capacité à communiquer de manière claire, concise et persuasive est essentielle. En tant qu'étudiant en droit, développer ces compétences de communication sera un atout majeur tout au long de votre carrière.

Tout d'abord, savoir s'exprimer de façon précise et articulée est primordial. Que ce soit à l'oral, lors de plaidoiries ou de négociations, ou à l'écrit, dans la rédaction de contrats, de mémoires ou de conclusions, la maîtrise de la langue est fondamentale. Il faut être capable de transmettre ses idées de manière limpide, en utilisant un vocabulaire juridique adapté, tout en restant accessible.

Au-delà de la simple expression, la communication efficace implique également une écoute active. En tant que futur professionnel du droit, vous devrez régulièrement interagir avec des clients, des magistrats, des avocats adverses. Savoir les écouter attentivement, comprendre leurs attentes et leurs préoccupations, sera essentiel pour pouvoir y répondre de manière pertinente.

La communication ne se résume pas non plus à des compétences orales et écrites. Les compétences non verbales jouent également un rôle primordial. Votre posture, votre gestuelle, votre regard, votre ton de voix, transmettront des messages qui viendront renforcer ou, au contraire, contredire vos propos. Maîtriser ces aspects de la communication sera décisif, notamment lors de plaidoiries ou de négociations.

Par ailleurs, la communication efficace implique une capacité d'adaptation. En fonction de votre interlocuteur et du contexte, vous devrez ajuster votre style de communication. Avec un client, vous devrez faire preuve de pédagogie et de vulgarisation. Avec un juge, vous devrez adopter un registre plus formel et juridique. Cette flexibilité vous permettra d'être plus convaincant et d'établir une relation de confiance.

Enfin, la communication efficace s'accompagne d'une bonne gestion du stress et de l'anxiété. Dans un environnement souvent tendu et sous pression, savoir garder son calme et sa concentration sera essentiel pour pouvoir s'exprimer sereinement.

2. Esprit d'analyse et de résolution de problèmes :

L'aptitude à analyser en profondeur des situations complexes, à identifier les enjeux clés et à proposer des solutions pertinentes est essentielle.

Dans des domaines comme le droit et les sciences juridiques et politiques, la capacité à analyser des situations complexes et à résoudre des problèmes est une

compétence indispensable. Que ce soit pour interpréter une loi, plaider une affaire ou concevoir une nouvelle politique publique, l'esprit d'analyse et de résolution de problèmes sera un atout majeur tout au long de votre carrière.

Tout d'abord, l'esprit d'analyse vous permettra de décortiquer et de comprendre en profondeur des situations juridiques ou politiques souvent très complexes. Face à un dossier, vous devrez être en mesure d'identifier les différents éléments pertinents, d'en saisir les enjeux et les implications. Cette capacité d'analyse fine et rigoureuse vous aidera à appréhender la situation dans sa globalité et vous donnera les clés pour prendre les meilleures décisions.

Au-delà de l'analyse, la résolution de problèmes sera également essentielle. Que ce soit pour trouver une solution juridique à un litige ou pour concevoir une nouvelle loi, vous devrez faire preuve de créativité et d'ingéniosité. Il s'agira d'envisager différentes options, d'évaluer leurs avantages et leurs inconvénients, puis de sélectionner la meilleure solution possible. Cette aptitude à résoudre des problèmes de manière constructive et innovante vous permettra de vous démarquer et d'avoir un véritable impact dans votre domaine.

L'esprit d'analyse et de résolution de problèmes s'accompagne également d'autres compétences essentielles, comme l'esprit critique et la prise de recul. Face à une situation, vous devrez être capable de remettre en question vos propres hypothèses, d'identifier les biais et les angles morts, afin d'aboutir à des conclusions les plus objectives et pertinentes possible. Cette posture intellectuelle rigoureuse sera garante de la solidité et de la fiabilité de vos analyses et de vos solutions.

Par ailleurs, ces compétences d'analyse et de résolution de problèmes devront s'adapter à différents contextes et interlocuteurs. Que ce soit pour convaincre un juge, négocier avec une partie adverse ou conseiller un client, vous devrez savoir ajuster votre approche en fonction des enjeux et des attentes de chacun. Cette flexibilité cognitive vous permettra d'être plus efficace et d'avoir un impact plus important.

Enfin, l'esprit d'analyse et de résolution de problèmes s'appuie sur des qualités personnelles telles que la rigueur, la persévérance et l'organisation. Face à des situations complexes, il faudra savoir faire preuve de méthode, de patience et de détermination pour mener à bien votre analyse et trouver la meilleure solution possible.

Alors, l'esprit d'analyse et de résolution de problèmes est une compétence essentielle pour les étudiants en droit et en sciences juridiques et politiques. Cette aptitude à comprendre en profondeur les enjeux d'une situation et à concevoir des solutions innovantes vous permettra de vous démarquer et d'avoir un véritable impact dans votre future carrière. C'est pourquoi il est crucial de la développer tout au long de votre formation.

3. Sens de l'organisation et de la gestion du temps :

La capacité à gérer efficacement un portefeuille de dossiers, à respecter les délais et à prioriser les tâches est très appréciée.

Dans des domaines tels que le droit et les sciences juridiques et politiques, où les délais sont souvent contraignants et les charges de travail importantes, le sens de l'organisation et de la gestion du temps sont des compétences cruciales. Que ce soit pour mener à bien vos études ou pour réussir dans votre future carrière, ces aptitudes vous permettront de vous démarquer et d'être plus performant.

Tout d'abord, le sens de l'organisation vous aidera à structurer efficacement votre travail et vos activités. Que ce soit pour préparer un examen, rédiger un mémoire ou monter un dossier, vous devrez être en mesure de définir des objectifs clairs, d'établir un plan d'action précis et de répartir judicieusement les tâches. Cette capacité à organiser votre travail de manière rigoureuse vous permettra de gagner en efficacité et en productivité.

Par ailleurs, la gestion du temps sera primordiale pour respecter les délais souvent très serrés auxquels vous serez confrontés. Que ce soit pour répondre à une assignation, préparer une audience ou rendre un rapport, vous devrez savoir identifier les priorités, planifier votre travail en conséquence et optimiser vos différentes activités. Cette aptitude à gérer votre temps de manière stratégique vous évitera les retards et les situations de stress.

Au-delà de l'organisation et de la gestion du temps, ces compétences s'accompagnent également d'autres qualités essentielles, comme la rigueur, la fiabilité et le sens des responsabilités. En étant méthodique et en tenant vos engagements, vous gagnerez la confiance de vos supérieurs, de vos clients et de vos collègues. Cela vous permettra de vous imposer comme un professionnel de référence dans votre domaine.

De plus, le sens de l'organisation et de la gestion du temps vous aidera à mieux vous adapter aux situations imprévues et à gérer le stress. Lorsque des urgences surviennent ou que des priorités changent, vous serez en mesure de réagir de manière agile et de réorganiser votre travail en conséquence. Cette capacité d'adaptation vous donnera un avantage concurrentiel dans un environnement souvent très mouvementé.

Enfin, ces compétences d'organisation et de gestion du temps vous permettront également de mieux concilier votre vie professionnelle et votre vie personnelle. En étant plus efficace et en maîtrisant mieux votre emploi du temps, vous pourrez dégager du temps pour vos activités extraprofessionnelles et votre bien-être. Cela contribuera à votre épanouissement et à votre équilibre sur le long terme.

4. Rigueur et attention aux détails :

Le droit exige une grande précision et un sens aigu des détails, notamment dans la rédaction de documents juridiques.

Dans des domaines où la précision et la fiabilité sont primordiales, la rigueur et l'attention aux détails constituent des compétences fondamentales pour les étudiants en droit et en sciences juridiques et politiques. Que ce soit dans le cadre de vos études ou de votre future carrière, ces aptitudes vous permettront de vous démarquer et d'exceller.

Tout d'abord, la rigueur est essentielle pour mener à bien des tâches complexes et exigeantes, telles que la rédaction de documents juridiques, l'analyse de textes de loi ou la préparation d'un dossier. Vous devrez faire preuve d'un esprit méthodique et d'une grande précision dans votre travail, afin de vous assurer que chaque élément soit traité avec le plus grand soin. Cette capacité à travailler de manière rigoureuse vous évitera les erreurs et les omissions qui pourraient avoir des conséquences importantes.

Par ailleurs, l'attention aux détails sera cruciale pour déceler les nuances et les subtilités qui peuvent faire toute la différence dans votre domaine. Que ce soit pour identifier une faille dans un raisonnement juridique, pour repérer une incohérence dans un texte législatif ou pour anticiper les objections d'une partie adverse, votre sens aigu de l'observation vous permettra de prendre en compte tous les éléments pertinents. Cette aptitude à ne rien négliger vous donnera un avantage décisif.

En outre, la rigueur et l'attention aux détails s'accompagnent souvent d'autres qualités essentielles, comme la patience, la vigilance et le sens de l'analyse. En étant méticuleux et en veillant à la qualité de votre travail, vous gagnerez la confiance de vos supérieurs, de vos clients et de vos pairs. Cela vous permettra de vous imposer comme un professionnel de référence dans votre domaine.

De plus, ces compétences vous aideront à mieux gérer les situations complexes et les enjeux de haute importance. Que ce soit dans le cadre d'un procès, d'une négociation ou d'une prise de décision, votre capacité à identifier tous les aspects pertinents vous donnera une vision plus complète et vous aidera à prendre les meilleures décisions possibles. Cette rigueur d'analyse vous conférera un avantage concurrentiel appréciable.

Enfin, la rigueur et l'attention aux détails vous permettront également de mieux vous organiser et de gagner en efficacité. En étant minutieux dans votre travail, vous limiterez les erreurs et les retravaux, ce qui vous fera gagner un temps précieux. Cela vous aidera à respecter vos engagements et à vous concentrer sur les tâches les plus prioritaires.

5. Adaptabilité et flexibilité :

Les avocats doivent savoir s'adapter rapidement à de nouvelles situations, à des changements de réglementation ou à des environnements de travail évolutifs.

Dans des domaines en constante évolution comme le droit et les sciences politiques, l'adaptabilité et la flexibilité sont des qualités primordiales pour les étudiants. Qu'il s'agisse de s'adapter à de nouvelles réglementations, de faire face à des situations imprévues ou de s'approprier de nouvelles technologies, ces compétences vous permettront de vous démarquer et de réussir dans votre carrière.

Tout d'abord, l'adaptabilité est essentielle dans ces domaines car les textes de loi, les procédures et les enjeux politiques peuvent évoluer rapidement. En étant capable de vous ajuster rapidement à ces changements, vous serez en mesure de rester à la pointe de l'actualité et de fournir un travail de qualité, même dans un environnement en mutation constante. Cette capacité à vous adapter vous donnera un avantage concurrentiel appréciable.

Par ailleurs, la flexibilité vous sera également précieuse pour gérer efficacement les imprévus et les situations complexes auxquelles vous serez confrontés. Que ce soit dans le cadre d'un procès, d'une négociation ou d'une prise de décision politique, vous devrez souvent faire preuve d'agilité pour réagir de manière appropriée. En étant en mesure de vous écarter de vos plans initiaux et d'adopter une approche pragmatique, vous serez plus à même de trouver des solutions adaptées.

De plus, l'adaptabilité et la flexibilité vous permettront de vous démarquer auprès de vos employeurs potentiels. Dans des domaines où l'anticipation et la réactivité sont essentielles, votre capacité à vous ajuster rapidement à de nouvelles situations sera très appréciée. Les entreprises et les organisations rechercheront des professionnels capables de s'adapter à un environnement en constante évolution et de relever avec succès les défis qui se présenteront à eux.

Par ailleurs, ces compétences vous aideront à mieux gérer votre carrière à long terme. Dans un monde où les parcours professionnels sont de plus en plus variés et non linéaires, l'adaptabilité et la flexibilité vous permettront de saisir de nouvelles opportunités et de vous réinventer au fil de votre évolution. Vous serez ainsi en mesure de vous épanouir et de vous accomplir dans des rôles diversifiés.

Enfin, l'adaptabilité et la flexibilité vous donneront les moyens d'enrichir votre expérience et d'élargir vos perspectives. En étant ouvert aux changements et aux nouveautés, vous pourrez acquérir de nouvelles compétences, explorer de nouveaux domaines et développer une vision plus globale de votre environnement professionnel. Cela vous aidera à devenir un professionnel plus polyvalent et plus compétitif.

6. Sens de l'éthique et de la confidentialité :

L'intégrité, le respect de la confidentialité et l'application des règles déontologiques sont fondamentaux dans la profession.

Dans des domaines aussi sensibles que le droit et les sciences politiques, le sens de l'éthique et de la confidentialité sont des qualités primordiales pour les étudiants. Qu'il s'agisse de gérer des informations confidentielles, de prendre des décisions complexes ou d'interagir avec différentes parties prenantes, ces compétences vous permettront de gagner la confiance de vos clients, de vos collègues et du public.

Tout d'abord, le sens de l'éthique est essentiel dans ces domaines car vous serez amenés à manipuler des informations sensibles et à prendre des décisions qui auront un impact important sur la vie des individus. Que ce soit dans le cadre d'un procès, d'une négociation politique ou d'une enquête, vous devrez faire preuve d'un sens moral irréprochable pour agir de manière juste et intègre. En étant guidés par des principes éthiques solides, vous serez en mesure de préserver la confiance du public et de maintenir la crédibilité de votre profession.

Par ailleurs, le respect de la confidentialité sera également primordial dans votre carrière. Que vous travailliez pour un cabinet d'avocats, une institution gouvernementale ou une entreprise, vous aurez accès à de nombreuses informations privées et sensibles qu'il vous faudra protéger scrupuleusement. En étant capable de gérer ces données de manière responsable et discrète, vous vous imposerez comme un professionnel fiable et digne de confiance.

De plus, votre sens de l'éthique et de la confidentialité vous permettra de vous démarquer auprès de vos employeurs potentiels. Dans des domaines où l'intégrité et le respect des secrets professionnels sont essentiels, votre capacité à agir de manière irréprochable sera très appréciée. Les entreprises et les organisations rechercheront des professionnels capables de préserver la confidentialité des informations et de prendre des décisions éthiques, même dans des situations complexes.

Par ailleurs, ces compétences vous aideront à mieux gérer votre carrière à long terme. Dans un environnement où la réputation et la crédibilité sont primordiales, votre sens de l'éthique et de la confidentialité vous permettra de construire une image de marque forte et durable. Vous serez ainsi en mesure de vous épanouir et de vous accomplir dans des rôles diversifiés.

Enfin, le sens de l'éthique et de la confidentialité vous donneront les moyens de contribuer de manière positive à votre environnement professionnel et à la société dans son ensemble. En étant guidés par des principes moraux solides et en protégeant scrupuleusement les informations sensibles, vous pourrez participer à l'établissement de normes éthiques élevées dans votre domaine. Cela vous aidera à devenir un professionnel respecté et reconnu pour votre intégrité.

7. Travail d'équipe et esprit collaboratif :

La capacité à travailler de manière collaborative avec d'autres avocats, experts ou parties prenantes est un atout majeur.

Dans des domaines comme le droit et les sciences politiques, où l'on est amené à interagir avec de multiples parties prenantes et à travailler sur des projets complexes, le travail d'équipe et l'esprit collaboratif sont des compétences essentielles. Que ce soit pour mener à bien une négociation, résoudre un litige ou élaborer une politique publique, la capacité à collaborer efficacement avec d'autres professionnels sera déterminante pour réussir dans ces secteurs.

Tout d'abord, le travail d'équipe vous permettra de bénéficier d'une diversité de perspectives et d'expertises. Dans des contextes impliquant de nombreux intervenants aux profils variés, la capacité à travailler de manière collective vous aidera à appréhender les enjeux sous différents angles et à trouver des solutions plus complètes et pertinentes. Que ce soit avec des collègues avocats, des conseillers politiques ou des experts d'autres domaines, savoir collaborer vous donnera un avantage concurrentiel majeur.

Par ailleurs, l'esprit collaboratif vous aidera à fédérer et à motiver les équipes avec lesquelles vous travaillerez. En adoptant une attitude d'ouverture, d'écoute et de soutien mutuel, vous serez en mesure de créer un climat de confiance et de contribution positive. Cela vous permettra de mieux mobiliser les compétences de chacun et de tirer le meilleur parti du travail collectif, pour atteindre des objectifs ambitieux.

De plus, ces compétences collaboratives vous aideront à développer votre réseau professionnel. En apprenant à travailler en bonne entente avec une diversité d'acteurs, vous tisserez des liens durables avec vos pairs, vos clients et vos partenaires. Ce capital relationnel vous sera extrêmement précieux tout au long de votre carrière, que ce soit pour décrocher de nouveaux contrats, accéder à des opportunités de développement ou simplement bénéficier de l'expertise et du soutien de votre réseau.

Par ailleurs, le travail d'équipe et l'esprit collaboratif vous permettront aussi de vous différencier auprès de vos employeurs potentiels. Dans des secteurs où la capacité à travailler de manière collective est essentielle, ces compétences seront très appréciées. Les entreprises et les organisations recherchent des professionnels capables de s'intégrer avec succès au sein d'équipes pluridisciplinaires et de contribuer de manière active à la réalisation d'objectifs communs.

8. Résolution de conflits et négociation :

Les compétences en médiation, en négociation et en gestion des conflits sont très appréciées, notamment dans les domaines du droit des affaires ou du droit de la famille.

Dans des domaines comme le droit et les sciences politiques, où l'on est régulièrement confronté à des situations de désaccord et de tension, la maîtrise des techniques de résolution de conflits et de négociation est primordiale. Que ce soit pour trouver un compromis lors d'un litige, pour défendre les intérêts de ses clients ou pour mener à bien des négociations complexes, ces compétences vous seront d'une aide précieuse tout au long de votre carrière.

Tout d'abord, la capacité à résoudre des conflits de manière constructive vous permettra de désamorcer les situations tendues et d'éviter leur escalade. En adoptant une approche objective et en sachant écouter et comprendre les différents points de vue, vous serez en mesure d'identifier les sources de désaccord et de trouver des solutions équitables qui satisfassent l'ensemble des parties impliquées. Cela vous aidera à préserver les relations professionnelles et à créer un climat de confiance, quel que soit le contexte.

Par ailleurs, la maîtrise des techniques de négociation vous donnera un avantage concurrentiel majeur. Que ce soit pour obtenir de meilleures conditions contractuelles, pour défendre les intérêts de vos clients ou pour influencer le cours d'une décision politique, savoir négocier efficacement sera déterminant. En acquérant des compétences de communication persuasive, d'analyse de rapport de forces et de recherche de compromis gagnant-gagnant, vous serez en mesure de mener des négociations complexes avec assurance et d'obtenir des résultats favorables.

De plus, ces compétences vous aideront à développer votre adaptabilité et votre résilience face à l'imprévu. Dans des domaines où l'on doit souvent faire face à l'inattendu, la capacité à résoudre des conflits et à négocier de manière habile vous permettra de vous ajuster rapidement et de surmonter les obstacles. Que ce soit pour rebondir après un revers ou pour saisir une opportunité imprévue, ces aptitudes seront des atouts inestimables.

Par ailleurs, la résolution de conflits et la négociation vous aideront aussi à vous différencier auprès de vos employeurs potentiels. Dans des secteurs où ces compétences sont essentielles, les entreprises et les organisations recherchent des professionnels capables de gérer avec succès les situations tendues et de défendre leurs intérêts de manière efficace.

Enfin, ces aptitudes vous permettront de vous épanouir sur le long terme et de vous adapter plus facilement à l'évolution de votre environnement professionnel. Dans un monde de plus en plus complexe et interconnecté, la capacité à résoudre des conflits et à négocier avec d'autres acteurs sera un atout majeur pour relever les défis auxquels vous serez confrontés. Que ce soit pour mener à bien des projets stratégiques ou pour vous adapter à de nouvelles réglementations, ces compétences vous donneront les moyens de vous démarquer et de progresser dans votre carrière.

Conclusion

Face à l'évolution du marché de l'emploi, les étudiants en Droit ont tout intérêt à miser sur le développement de leurs soft skills, en complément de leurs compétences techniques. Ces aptitudes comportementales sont devenues un critère clé pour les recruteurs et permettent aux jeunes diplômés de se démarquer lors des entretiens d'embauche.

Au-delà de l'entrée dans la vie active, les soft skills constituent également un atout majeur pour toute la carrière d'un juriste, facilitant son adaptation à un environnement en constante mutation et lui ouvrant la voie à de nouvelles responsabilités et opportunités d'évolution professionnelle.

Dès lors, il est essentiel que les étudiants en Droit saisissent toutes les occasions de renforcer leurs compétences comportementales, que ce soit dans le cadre de leur formation ou par le biais d'activités extrascolaires. C'est là un investissement gagnant pour leur avenir.

Emotional intelligence's role in the implementation of lawyer's ethics

Ms. Moumene Hajjer, Ph.D. Student- private law, Mohammed the 1st University, Morocco

Abstract:

The belief that high IQ guarantees success has led to an overemphasis on cognitive skills like writing, reading, and math, often at the expense of emotional intelligence (EQ). Educational systems have traditionally prioritized intellectual abilities, assuming they are the primary determinants of career achievement. However, it's now clear that emotional intelligence is equally vital. In the legal profession, mastering law is crucial, but ethical principles-both codified and traditional- are just as important for maintaining the profession's integrity. This ethical standard from the foundation of legal practice, ensuring it operate effectively and fulfills its true mission. Research highlights a strong connection between emotional intelligence and ethical behavior, showing that a high EQ enhances a lawyer's ability to uphold ethical standards, emphasizing the importance of balancing both cognitive and emotional skills for professional success.

Keywords: Lawyer's ethics, Emotional Intelligence, lawyer's misconduct, morals.

ملخص:

الاعتقاد السائد بأن مفتاح النجاح يكمن في مستوى الذكاء المرتفع مع حصر هذا الأخير في المهارات المعرفية مثل الكتابة والقراءة والرياضيات فقط جعل من أنظمة التعليم أن تصب تركيزها أساسا على تطوير هده المهارات مع إهمال كلي للذكاء العاطفي. باعتبارها العامل الأساسي لتحقيق النجاح المهني. لكن مع مرور الوقت، اتضح أن الذكاء العاطفي له دور لا يقل أهمية في كل المجالات. في مجال ممارية مهنة المحاماة، يعتبر الإلمام بالقانون أمرا أساسيا، ولكن المبادئ الأخلاقية، المقننة منها والعرفية منها، تشكل أيضا جوهرا لهده المهنة. هده المبادئ الأخلاقية هي الأساس الذي تقوم عليه الممارسة القانونية، مما يضمن نزاهتها وفعاليتها. تظهر الأبحاث وجود علاقة وثيقة بين الذكاء العاطفي والسلوك الأخلاقي، حيث يساهم الذكاء العاطفي المرتفع في اتخاذ قرارات أخلاقية سليمة. يستعرض هذا المقال كيفية تعزيز الذكاء العاطفي لقدرة المحامي على الالتزام بالمعايير الأخلاقية، مما يؤكد أهمية التوازن بين المهارات العقلية والعاطفية لتحقيق النجاح المهني.

الكلمات المفاتيح: أخلاقيات المحامي، الذكاء العاطفي، الأخطاء المهنية، الأخلاق.

When it comes to emotions, there are different points of views. Starting with emotions as a disruption of brain activity, perceived like a sickness that needs to be controlled (Salovey & Mayer, 1989, P.185). For a long time, intelligence and emotions are viewed as opposites. On the other hand, some believe that emotions are useful in adaptively guiding cognitive activities. Researchers have been trying to prove that emotions do have a purpose. The emotional system plays a role in directing attention, organizing memory, aids in interpreting social situations, and motivates relevant behavior. Therefore, it is considered illogical to view emotions as being opposed to reason and rationality (Salvoy & Kokkonen et Al, 2004, P.332).

In the early 1980s, the theory of multiple intelligences was first spoken of by M. Howard Gardner. This theory suggests that each and every individual poses multiple intelligences including linguistic and logical-mathematical, spatial, naturalistic, musical, bodily-kinesthetic, and most importantly interpersonal and intrapersonal intelligence, which is constitutive of emotional intelligence

The world's educational systems focus was directed to only two types of intelligences. The categories were linguistic and logical. This perspective is considered a limitation to one's true intelligence capacities, falling short of assessing all the other aspects of human capabilities.

While the research continued, M. Peter Salovey and M. John D. Mayer first introduced the term Emotional Intelligence in 1990. In a first attempt to define it as "the ability to monitor one's and other's feelings and emotions to discriminate among them and to use this information to guide one's thinking and actions". Taking it a step further by demonstrating emotion's potential use in reasoning, was popularized by M. Daniel Goldman in his international bestselling book "Emotional Intelligence: Why It Can Matter More Than IQ" helping to emphasize its significance in both personal and professional success. Ever since then, studies have been active to finally establish the importance of developing emotional intelligence in the workplace.

In the legal profession, it is imperative for lawyers to have a deep understanding of the law to effectively defend their clients, which is what law universities focuses on. However, the legal profession also operates on a foundation of ethical principles and values. Some of these principles are codified in written rules, while others are passed down through the professional training assured but former attorneys to newly arrivals. These ethical standards are considered the cornerstone of the legal profession, ensuring a crucial role in its effective functioning and in achieving its core mission.

The law practice field is often characterized by a stressful and competitive environment, and intricate interpersonal relationships can pose significant challenges, even for experienced practitioners. Lawyers often come across ethical

dilemmas that demand not only a thorough grasp of legal concepts, but also an acute awareness of both their own emotions and those of others. Despite its potential advantages, the application of emotional intelligence is promoting ethical behavior among lawyers is still largely overlooked.

An understanding of emotional intelligence (I) is required to posit its relevance to lawyer's ethics(II) to demonstrate how the former can help the implementation of the latter.

I. Understanding emotional intelligence:

Emotional intelligence's main components are related to what is within one's self (1) and interpersonal relationships (2).

1. Intrapersonal intelligence:

Globally, it can be seen as the relationship we have with ourselves. Interpersonal intelligence is one's aptitude to identify and understand their own feelings, intentions, desires, moods, and motivations (Davis & Christodoulou et al., 2011, P.488).

This competence includes two components, which are self-awareness (a) and self-regulation (b)

a. Self-awareness:

Self-awareness is the foundation of the other EI elements, it means for one to be aware of his own emotions, strong suits, weaknesses, aims, and motives.

One route to building self-awareness is the practice of introspection. This can be done by taking time to identify, examine, and reflect on previous situations. As simple as it sounds, it can be challenging and overwhelming to the ones who are used to suppressing their own emotions. However, it is promised that with practice, we become more aware of our strengths and triggers which allow us to make improvements and act differently (in a positive way) the next time a comparable situation occurs.

This competence forms the foundation for personal productivity, creativity, and learning. This type of intelligence is something everyone possesses to varying extents. The ones who excel in it, remain self-motivated, and spend considerable time alone, work independently, and accomplish a lot.

For example, those of us who keep a journal, a diary, or even an online blog, are practicing a form of intrapersonal intelligence.

Now, to practice introspection is one thing, and to have intrapersonal intelligence is another as Howard Gardner stressed the importance of having accurate intrapersonal intelligence. It is important not to fall into the patterns such as emotional self-flagellation or into self-victimization. Regarding this, nothing guarantees that an individual is going to develop intrapersonal intelligence in an

accurate and positively objective way. It is recommended to introduce soft skills programs (Sellars, 2006, P.4) in schools to help students be more aware of their own abilities and detect areas of improvement. The understanding of oneself can lead them to self-regulate and have a better performance. This leads us to the second component of intrapersonal intelligence, self-regulation.

b. Self-regulation:

Emotions function as indicators, signaling us to pay attention to certain things. They are neither inherently good nor bad. Rather; our reaction to emotions can be positive or negative.

Self-regulation, in other words, self-control, is a skill that consists of maintaining composure during emotionally charged moments. It requires pausing to reflect before acting and expressing emotions in a mature and controlled way. By enhancing self-awareness, individuals can regulate their emotional responses during stressful situations.

An individual with strong emotional self-control can maintain control over their emotions by resisting impulsive actions that might aggravate their circumstances and uplift them when feeling low. These people exhibit a flexible range of emotional and behavioral reactions that align well with the demands of their environment.

Giving in to strong impulses can result in addiction, violence, crime, financial difficulties, undesired pregnancy, weight problems, and more (Baumeister & Tice et al., 2018, P.142). We can conclude that, as artificial as it may sound, change does come from within. Research shows that exposure to family violence appears to diminish control over behavior, emotions, and thoughts, increasing the risk of further violence (Finkenauer & Buyukcan-Tetik et al. 2015, P.263).

Here, we can clearly see the role of self-awareness and self-regulation to help us choose differently and break an ongoing violence cycle.

Managing emotions can be achieved by the following regulatory steps (Salovey & Kokkonen, 2004, P. 325);

1. Individuals are required to believe in their capability to adjust their emotions;
2. Accurately monitor their temper and emotional states. / State of mind;
3. Identify and distinguish which moods and emotions require regulation;
4. Use strategies to adjust these moods and emotions typically to reduce negative feelings or sustain positive ones;

5. Evaluate the efficiency of those strategies.

Human beings are inevitably social; therefore, interpersonal intelligence is required to coexist with one another harmoniously.

2. Interpersonal intelligence:

Although frequently discussed alongside intrapersonal intelligence "Intra" refers to "Within" whereas "Inter" indicates "Between" (Righetti & Finkenauer, 2011, P. 3).

Interpersonal intelligence is overall, the relationship we establish with others. It implies the ability to interact and relate positively with others and manage relationships helping individuals to communicate effectively, understand, and engage with each other. Moreover, this intelligence enables one to recognize differences among individuals, respond appropriately to their needs, comprehend their actions and emotions, and empathize with their perspectives. Interpersonal intelligence is a skill that everyone possesses to some extent (Sadiku & Musa, 2021, P. 87).

In the matter of this second competence, we find social awareness (a) and relationship management (b)

a. Social awareness:

Individuals who are socially aware have empathy and are sensitive to the emotions of others. They interpret accurately social signs like body language and facial expression and show respect for various cultural standards and backgrounds. The acknowledgment and validation of other's emotions can lead to the cultivation of positive interpersonal relationships and encourage effective communication.

By recognizing and validating the emotions of those around them, socially aware individuals are able to maintain positive relationships. This skill not only enhances interpersonal connections but also facilitates more effective communication, as it encourages openness and mutual understanding. In any professional or personal context, this ability to empathize and espond appropriately to the emotional and cultural dynamics of others plays a key role in fostering collaboration and resolving conflicts in a respectful and constructive manner.

Socially aware people excel in social settings, collaborate effectively, forge friendships effortlessly, demonstrate empathy, and grasp other's perspectives. They radiate charisma and naturally draw others towards them. They adeptly maintain motivation and foster a positive work environment, leading to greater achievements with minimal exertion (Sadiku & Musa, 2021, P.49).

This supports individuals to work harmoniously in groups. With a profound sense of teamwork, and long-term meaningful bonds are the only possible results.

b. Relationship management:

Finally, the relationship management skill helps one navigate social exchanges, establish and sustain meaningful relationship to help resolve conflicts in the healthiest way possible.

All the skills we studied above contribute to the effective management of relationships. Strengthening bonds and trust helps individuals in feeling emotionally safe in entities, therefore, leading them to engage actively in a relationship.

Open communication, empathy, and mutual respect through active listening and assertiveness, creates an extraordinary support system. Active listening allows the opportunity to feel respected and safe when being expressive.

The efficiency of emotional intelligence has been proven in various fields. In the academic field, it helps students better manage stress and anxiety from deadlines or exams. Meaning a preserved concentration leads to a better achievement of their educational goals. On the other hand, In the workplace, Teachers using emotional intelligence can create a positive atmosphere in the classrooms (Jones, 2018, P 473).

These skills are no strange to Muslims. We can find multiple teachings in the Quran as well as the Sunna that gives examples of self-awareness. Where one's condition changes only if we change what is within ourselves (The Quran, 2004), to self-regulation where God promises a paradise as vast as the heavens (The Quran, 2004), for those who regulate their anger (The Quran, 2004), to social awareness where the prophet (Peace be upon him) shows reassurance to his companion while being the same situation (The Quran, 2004).

To sum up the first part of this paper, we can understand that the cultivation and development of emotional intelligence enhances one's emotional well-being armed with healthy coping mechanisms navigating stressful life events with much more ease and rebounding from setbacks. At the same time, having this experience leads to good interpersonal relationships. All above is an inseparable aspect that promises not only a prosperous life for an individual but can also inspire others to be the change.

In this second part of this paper, we are going to discuss the relation to lawyers' ethics and how the use of EI can help in the in a better understanding and use of lawyer's ethics.

II. Emotional intelligence relevance to lawyer's ethics:

In the second part of this paper, we will explore how emotional intelligence directly influences and enhances ethical conduct within the legal profession.

Before delving into this relationship, it is crucial to underscore the fundamental importance of ethics in law. Ethical principles serve as the backbone of legal practice, guiding attorneys to sustain justice, maintain professional integrity, and foster public trust in the legal system. Adherence to ethical standards ensures that lawyers not only advocate effectively for their clients but also contribute to the fair and equitable administration of justice. Understanding the pivotal role that ethics play in shaping responsible and trustworthy legal professionals provides a necessary foundation for examining how the development of emotional intelligence can further support and strengthen ethical behavior in legal contexts.

1. The importance of ethics in the legal profession:

Understanding the legal profession's ethics is important for grasping the broader consequences of ethical violations. Such breaches not only tarnish of the reputation of the individual lawyer but also undermine the integrity of the entire legal profession. By recognizing the profound impact that ethical misconduct can have, we can better appreciate the importance of maintaining these standards to protect the legal profession's credibility and ensure that justice is served fairly and impartially.

a. Understanding the legal profession's ethics:

The legal profession is tightly related to human rights and is a guarantee of its veracious application. Alongside other professions like the healthcare industry, it ensures social rights like the right to health, the right to a fair trial, and the right of defense.

Advanced professional knowledge must adhere to ethical principles to ensure its effective use for the community's benefit and the best interest of humanity. This requires professionals to apply their skills and knowledge with integrity and responsibility while also taking into account the wider societal impact of their actions. By doing so, they help promote trust in their profession and contribute to the common good, ensuring their specialized knowledge enhances the well-being of individuals and society.

Professional ethics are typically defined as the establishment of key ethical standards and perspectives for a specific profession. Along with an understanding of its underlying motivations (Stadniczenko, 2021, P.285), It is also a set of standards that address how, for moral reasons, professionals in a given field should and should not behave.

The importance of lawyer's ethics is emphasized on multiple levels. Starting with the lawyer's oath (Act organizing the exercise of the lawyer's profession, 2008, Rule 12), Rule 3, and Rule 61 from Law no 28.08, and internal regulations of the bars. Setting forth several principles from independence, to consciousness, humanity, integrity, honor, dignity, and professional secrecy.

The independence required is both moral/intellectual and financial/material on three levels. The first one from oneself (in this sense, political view and personal beliefs), the second from any exterior authority (meaning, it's a liberal profession, self regulated, financially independent, connot be subordinated to any authority), and lastly from clients (to provide examples such as in money laundering, tax fraud, and terrorism). All are necessary to one another and it is what allows lawyers to defend their clients' interests zealously with no fear and leaving aside their personal interests.

They are independent enough to choose the beneficial method in defending their clients according to the profession's principles (Act organizing the exercise of the lawyer's profession, 2008, Rule 58). While remaining loyal to them, they can still withdraw from the case as a guarantee to the lawyer's independence (Act organizing the exercise of the lawyer's profession, 2008, Rule 47). Obliged to be independent and diligent enough to point out any type of injustice coming from a jurisdictional system as the law ensures his defense immunity (Act organizing the exercise of the lawyer's profession, 2008, Rule 58). Simultaneous independence-impairing practices are outlawed to avoid conflict of interest (Act organizing the exercise of the lawyer's profession, 2008, Rule 7).

To uphold the principle of the inviolability of human dignity in exchanges with others, lawyers must possess a sense of their dignity in relation to others. They need to be conscious of their own humanity. A person with a strong sense of self-respect will be resilient to manipulation by others. This sense of responsibility will prevent them from breaking certain rules, no matter the circumstances.

Loyalty to the client is unquestionable, it is also done with respect to other principles for instance confraternity regarding his colleagues, and while defending clients they go all the way to accomplishing their mission and still display a sense of unity, respect, and trust. For a concrete example, lawyers cannot disparage the efforts made by a predecessor in a case that has been entrusted to them (The internal regulation of the Bar of Oujda, 2016, Rule 35). They must refrain from any personal attacks or any act or insinuation that could harm them. This obligation does not only benefit the legal profession's corpus, but is another guarantee of the client's rights and the proper administration of justice.

On the other hand, courtesy and humanity are displayed towards colleagues from the same bar or exterior bars along with other justice professionals.

For a lawyer to effectively defend their client's interests, the client must share all relevant secrets about the case. Consequently, the lawyer becomes professionally, civilly and criminally responsible for safeguarding this confidential information in accordance with the principle of professional secrecy (Act organizing the exercise of the lawyer's profession, 2008, Rule 36).

Moreover, ethical conduct in professional practice includes ongoing self-reflection and commitment to keep up with the latest developments in their field, maintaining the highest standards of service and accountability.

Lawyers must practice law respecting all these principles while maintaining their independence at the same time.

b. The impact of unethical behavior on the legal profession and society:

The impacts of ethical violations within the legal profession extend to the profession itself and society.

The principles mentioned above are intrinsically linked to the public image of both the lawyer and the legal profession. Therefore, when one lawyer transgresses the law (Mr.X v. Paris Bar, 2011), it breaches these principles and negatively affects not only his reputation but also the entire profession's reputation. Inevitably, this erosion of integrity will undermine the public's trust over time.

Ethical lapses can destabilize the fairness and efficiency of the justice system, placing clients' rights and welfare in jeopardy and weakening public faith in legal institutions. When lawyers engage in unethical behavior, such as fraudulence, conflict of interest, or breaches of confidentiality, it compromises the administration of justice and erodes public trust in the legal profession.

Unethical behavior exposes the lawyer to disciplinary sanction and can engage his civil liability as his behavior might result in financial or opportunity losses to clients. A lawyer's criminal liability can be under scrutiny in case of professional secrecy violation for instance (penal code, 1963).

In the broader societal context, ethical violations by legal professionals can contribute to perceptions of injustice, inequality, and corruption.

Ethical behavior is expected from lawyers whether in the professional or personal aspects (Act organizing the exercise of the lawyer's profession, 2008, Rule 61). These morals need to be instilled in lawyer's consciousness that it becomes a natural reflex allowing him to decide according to any occurring situation. For example, the use of professional letterhead for personal affairs and leverages his legal status to apply pressure in a family dispute is considered an unethical behavior consisting of a lack of honor, fraternity delicacy, dignity, probity, and loyalty(Revet, 2018).

Earlier research concluded that the incorporation of soft skills programs in higher education is crucial for equipping students for success in the ever-changing and diverse professional world (Mountassir, 2023, P.60). Others confirmed a significant link between EI and ethical ideology (Jeffries & Lu, 2018, P.20)(Angelidis & Ibrahim, 2012, P.117).

2. The importance of EI in legal ethics:

The legal profession is intrinsically emotional and social. Lawyers deal with clients experiencing stressful and life-changing situations, work in fast-moving and time-critical practices, and daily interaction with colleagues who are bright and intense. While doing so they are obligated to independently, maintain their honor, dignity, humanity, and consciousness as well as preserve their integrity. This requires, without a doubt, an intact emotional balance and self-composure.

The four quadrants of emotional intelligence would support lawyers to be aware of their ethical obligations and self-regulate from inside impulses or outside pressure leading to a better understanding and application of moral principles.

a. Interpersonally intelligent lawyer:

Self-awareness and regulation assist lawyers in identifying ethical dilemmas. Possessing this skill means having a deep understanding of ethical values by allowing one to inspect the motivations and intentions behind their choices. Furthermore, helping them to ensure that their decisions are motivated by a genuine commitment to ethical conduct rather than external forces or personal gain, which reinforces their sense of independence, dignity, and honor.

It is a basic skill to accurately identify internal triggers, and biases potentially causing clouded judgment in daily interactions.

Once aware of their emotions and establishing a deeper understanding of their ethical obligations then comes self-regulation that sustains professional conduct and respect.

The implementation of positive strategies helps to harness their impulses or negative emotions rather than falling into unhealthy coping mechanisms or reactions like substance abuse, or alcoholism (Silver, 1999, P. 1182). In high-pressure situations, effective self-management can only be beneficial allowing an attorney to remain composed and think logically, resulting in sound decisions. For instance, a lawyer is adept at handling frustration during intense and difficult negotiations is better positioned to stay concentrated and advise constructive resolutions.

Mastering the law is a hard skill that is acquired in higher education and professional training. Nonetheless, it is a lawyer's awareness of this responsibility that motivates continuous self-assessment and improvement. Lack of diligence is

disciplinarily sanctioned and engages the lawyer's civil liability (Law firm CMS v. Mr Xavier, 2016).

Finally, yet importantly, intrapersonal competencies have an impact on interpersonal interaction as individuals perceive and assess another person's degree of self-control whether as an inherent characteristic or a temporary condition, and utilize it as a gauge of that individual's reliability and trustworthiness (Righetti & Finkenauer, 2011, P.11).

b. Interpersonally intelligent lawyer:

The legal profession is naturally social and includes daily interactions with clients, colleagues, and other justice professionals. This makes interpersonal intelligence a basic skill for a harmonious relationship with others. It involves understanding and empathizing with the perspectives and emotions of others within the legal context. This skill enables lawyers to establish trust with clients, communicate effectively, resolve conflicts diplomatically, foster professional relationships, and navigate cultural diversity delicately. In essence, social awareness enhances a lawyer's ability to interact with others in a respectful, empathic, and culturally competent manner, ultimately contributing to their success as well as restoring public's confidence in the legal profession.

Interpersonal intelligence allows the attainment of the best results while leading a calm and constructive conversation avoiding the insult or humiliation of the client, that can create unnecessary difficult situations. The creation of a safe environment of open communication consisting of active listening, a welcoming body language, and voice tone, is crucial for building trust and a better understanding of the client's needs and concerns. It can also accentuate courtesy and fraternity towards colleagues facilitating effective collaborations and task delegation in addition to stress-free conflict resolution. Furthermore, in their relationship with other justice professionals, having intra and interpersonal skills supports strong work ethics and creates mutual respect and appreciation.

In a notice addressed by the chairman of Rabat Bar, most clients' complaints revolve around their inability to obtain the required information or documents related to handling cases, fees, or the required payments(أجعون, 2018, ص 108). It is also emphasized that the disrespectful behavior exhibited by some lawyers towards their clients, colleagues and others in their professional environment. This behavior is inconsistent with the ethical standards of the legal profession worldwide. Family role is crucial in shaping an individual's ability to coexist respectfully with others. When family influence is lacking, schools and professional institutions must take up the role of teaching and reinforcing emotional intelligence and ethical behavior. Legal institutions, in particular, have a significant role in maintaining the ethical standards of the profession and guiding those in positions of authority.

Discipline and correction through these professional institutions and courts are necessary to uphold the integrity of the profession, which existed for years; still, we can notice an increase of complaints against lawyers comparing annual reports of the presidency of the prosecution of the years 2019 (التقرير السنوي لرئاسة النيابة العامة لسنة 2019, ص 184) and during 2021 (التقرير السنوي لرئاسة النيابة العامة لسنة 2021, ص152).

Lawyers need to be aware of their impact on their environment, by upholding and honoring these values and principles; they lead others by example and contribute to the awareness of others.

The lawyer's role often mirrors that of a psychologist, who listens carefully and addresses the client's concerns with empathy (خالد خالص, 2022, ص182). In many aspects, the role of a lawyer extends far beyond the boundaries of legal expertise. A lawyer is often required to step into the role of a counselor, addressing not just the legal issues at hand but also the emotional and psychological needs of the clients. This dual role is crucial because legal challenges are often accompanied by significant stress and uncertainty, which can erode a client's confidence and clarity. The lawyer's ability to provide reassurance and comfort, akin to the work of a psychologist, becomes essential in these moments.

A lawyer's primary duty is, of course, to provide sound legal advice and to advocate for their client's best interests. However, without establishing a foundation of trust and emotional support, even the most accurate legal advice can fall short. Clients who are anxious, fearful, or uncertain about their situation may to absorb and act on the legal counsel they receive.

Furthermore, this emotional support is not just a supplementary aspect of legal representation but often a decisive factor in the lawyer-client relationship. Bu addressing the client's emotional state, the lawyer can foster a stronger, more trusting relationship, which is vital for effective communication and collaboration throughout the legal proceedings. This trust, in turn enhances the client's confidence in the lawyer's ability to defend them.

In essence, a lawyer's role involves a delicate balance between providing rigorous legal presentation and attending to the emotional well-being of the client. By mastering this balance, a lawyer follows a holistic approach that distinguishes a truly effective legal representation from a mere technical expertise.

Conclusion

As discussed above, EI would not only aid lawyers on a personal level, but also in daily encounters with clients, colleagues, judges, and other justice auxiliaries. High EI enables lawyers to understand and manage their feelings, understanding those of their clients and colleagues. This leads to effective communication, better decision-making, and durable relationships. The ability to

regulate one's own emotions is a key aspect of EQ, especially in high-stress situations where staying calm and focused can determine a positive or a negative outcome.

EI and lawyer's ethics both envision the same goal, the latter entails for law practitioners to be capable of evaluating their own behavior and that of others based on recognized standards of values, making decisions, and managing their behavior in following these principles. Nevertheless, the former is necessary for a better understanding and correct application of the ethical principles.

In addition to the Law as a coercive mechanism for lawyer's ethics respect, EI can be perceived as a preventive approach contributing to the moralization of the legal profession by raising awareness of the importance of EI and integrating soft skill training programs into higher education and particularly in the professional training of lawyers.

References:

- Marjorie A. Silver, Emotional intelligence and legal education, psychology Public Policy and Law, December 1999, Vol.5 No. 4
- Katie Davis, Joanna Christodoulou, Scott Seider, Howard Gardner, Theory of multiple intelligences, Cambridge Handbook of intelligence, Chapter 24, Cambridge University Press, Editors: R.J Sternberg, S.B. Kaufman.
- Roy F. Baumeister, Dianne M.Tice, and Kathleen D. Vohs, the Strength Model of Self-Regulation: Conclusions from the Second Decade of Willpower Research, Perspectives on Psychological Science, 2018, Vol. 13.
- Catrin Finkenauer, Asuman Buyukcan-Tetik, Roy F. Baumeister, Kim Schoemaker, Meike Bartels, and Kathleen D. Vohs, Out of Control: Identifying the Role of self-control Strength in Family Violence, Current Directions in Psychological Science, 2015, Vol. 24(4).
- Peter Salovey, Marja Kokkonen, Paulo N. Lopes and John D. Mayer, Emotional intelligence what do we know? In: Manstead ASR, Frijda N, Fischer A, eds. Feelings and Emotions: The Amsterdam symposium. Studies in Emotion and Social Interaction. Cambridge University Press: 2004:321-340.
- Peter Salovey, John D. Mayer, Emotional intelligence, Imagination, cognition and personality, Vol, 9(3) 185-211, 1989-90.
- Maura Sellars, The role of intrapersonal intelligence in self-directed learning, University of Newcastle, Issues In Educational Research, Vol 16, 2006.
- Francesca Righetti, Catrin Finkenauer, If you are able to control yourself, I will trust you: The role of perceived self-control in interpersonal trust, Journal of personality and social psychology, feburary 2011.
- Matthew N. O. Sadiku, Sarhan M. Musa, A primer on multiple intelligences, Ed. Springer, Switzerland.
- Emma Jones, transforming legal education through emotions, school of law, the open University, Milton Keynes, UK, Legal Studies (2018), 28.
- Annotated Lawyer's code of ethics (AD no.22.4973, December 18, 2012) [Available at : chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://codedeonto.avocatparis.org/index.php?option=com_deonto&view=articles&layout=pdf&id=173].
- Court of cassation, civil chamber1, October 12, 2016, No. 15-27.234[available at: https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000033268632] Last visited: May 18, 2024).

- Yahya El Mountassir, The importance of soft skills on high education for learning processes (Literature review), Podium of Sport Sciences, ISSN: 2820-7564, Volume 2, No 1.
- John Angelidis, Nabil A. Ibrahim, The impact of Emotional intelligence on the Ethical Judgment of managers, 17 January 2012, Springer Science + business Media B.V 2012.
- Francis L. Jeffries, Yonggang Lu, Emotional intelligence as an influence on Ethical Behavior ; A Preliminary Study, Journal of behavioral and applied management. January 2018.
- Ahmed Ajoun, The new in the judiciary of the administrative chamber at the court of cassation in disputes of legal and judiciary professions, publications of the Moroccan journal of legal and political systems, Notice from the Chairman of the Rabat Bar Association, Number 2018/51, dated 22/3/2018.

References in Arabic language:

- أحمد أجعون, المستحدث في قضاء الغرفة الإدارية بمحكمة النقض في منازعات المهن القانونية والقضائية, منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية و السياسية, الدليل القانوني و القضائي رقم 3, 2018.
- ظهير شريف رقم 1.08.101 صادر في 20 من شوال 1429)20 أكتوبر 2008(بتنفيذ القانون رقم 28.08 المتعلق بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة، الجريدة الرسمية عدد 5680 بتاريخ 7 ذو القعدة 1429)6 نوفمبر 2008(، ص .4044.
- ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي، الجرية الرسمية عدد 2640 مكرر بتاريخ 12 محرم 1383 (5يونيو 1963) ص 1253.
- النظام الداخلي لهيئة المحامين بوجدة, 2016.
- خالد خاص، المحاماة في المغرب بين الأخلاقيات والتخليق، منشورات دار القضاء بالمغرب، كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية السويسي، الرباط,2022.

Incorporation des soft skills dans les curricula des facultés de droit au Maroc

MTAFI Oifâa, Enseignante-Chercheuse de langue française, communication et soft skills à la Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales, Université Moulay Ismail, Meknès, Maroc.

oifaa.mtafi@gmail.com

Résumé :

Dans un monde où la complexité et l'interconnexion des défis juridiques sont de plus en plus évidentes, les futurs employés en droit ne peuvent se contenter des compétences traditionnelles. Les enjeux contemporains exigent une palette étendue de compétences transversales pour naviguer efficacement dans ce paysage dynamique. En adoptant une approche holistique du développement des étudiants, elle aspire à les préparer à devenir des professionnels du droit compétents et adaptables, capables de prospérer dans un environnement juridique en constante évolution. La question qui se pose dès lors est la suivante : Comment intégrer efficacement le développement des compétences transversales dans le curriculum de la faculté de droit afin de préparer les étudiants à réussir dans un monde juridique en évolution constante ? Ce travail explorera les défis et les opportunités liés à l'intégration des soft skills, principalement les life skills, dans le curriculum de la faculté de droit.

Mots clés : Soft skills, enseignement universitaire, communication, faculté de droit, curriculum.

Abstract :

In a world where the complexity and interconnectedness of legal challenges are increasingly evident, future legal employees cannot be content with traditional skills. Contemporary issues require a wide range of cross-disciplinary skills to effectively navigate this dynamic landscape. By adopting a holistic approach to student development, it aspires to prepare students to become competent and adaptable legal professionals, capable of thriving in an ever-changing legal environment. The question then becomes: How can the development of cross-disciplinary skills be effectively integrated into the law school curriculum in order to prepare students to succeed in an ever-changing legal world? This paper will explore the challenges and opportunities associated with integrating soft skills, primarily life skills, into the law school curriculum.

Keywords: soft skills, university teaching, communication, law school, curriculum.

Introduction

Dans un monde en perpétuelle évolution, les facultés de droit sont confrontées à un défi majeur : celui d'adapter leur curriculum pour préparer efficacement les étudiants à réussir dans un environnement juridique en constante mutation. Si l'acquisition de connaissances spécialisées demeure fondamentale, il est devenu impératif d'intégrer également le développement des compétences transversales telles que la pensée critique, la résolution de problèmes et la communication. Ces compétences, souvent désignées comme les « soft skills », sont devenues des éléments essentiels pour les professionnels du droit, leur permettant de s'adapter aux défis complexes et variés rencontrés dans leur pratique quotidienne.

La présente problématique soulève ainsi une question cruciale : Comment intégrer de manière efficace le développement de ces compétences transversales dans le curriculum de la faculté de droit ? Cette question revêt une importance particulière dans un contexte où les avocats et juristes sont confrontés à des demandes de plus en plus diversifiées, nécessitant une capacité d'adaptation et une agilité intellectuelle accrues.

Dans cette optique, ce travail explorera les différentes approches pédagogiques et les outils didactiques susceptibles de favoriser le développement de ces compétences chez les étudiants en droit d'après notre propre observation participante concernant l'enseignement de la langue française et des soft skills pour des étudiants de 1ère année droit privé arabe, à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales de Meknès, Université Moulay Ismail, Maroc. En examinant les pratiques innovantes mises en œuvre et en s'inspirant des constats faits lors de notre observation participante, nous chercherons à proposer des pistes concrètes pour repenser le curriculum de la faculté de droit et ainsi mieux préparer les futurs professionnels du droit à relever les défis d'un monde juridique en mutation constante.

1. Contexte de l'enseignement du droit

L'enseignement du droit est une discipline académique qui vise à former des juristes compétents et éclairés, capables de comprendre, interpréter et appliquer les règles de droit. Il s'agit d'une formation exigeante et rigoureuse, qui combine théorie et pratique, et couvre divers domaines tels que le droit civil, pénal, administratif, international, et bien d'autres.

1.1. Bref aperçu de l'environnement actuel de l'enseignement du droit

L'enseignement du droit a toujours été ancré dans la tradition (Lambert & Tellier, 2018), fondé sur l'étude des lois, des précédents jurisprudentiels et des

doctrines juridiques. Cependant, au fil du temps, cet enseignement a dû s'adapter à un environnement en constante évolution, tant sur le plan juridique que sur celui des attentes de la société. Autrement dit, le droit évolue rapidement pour répondre aux besoins d'une société en mutation. De nouvelles lois sont promulguées, de nouvelles interprétations jurisprudentielles émergent et de nouveaux défis juridiques se posent, tels que la régulation des technologies émergentes, la protection des données personnelles ou encore les questions liées aux droits de l'homme, entre autres (Serrurier, 2016).

De plus, les frontières juridiques deviennent de plus en plus poreuses dans un contexte de mondialisation. Les juristes doivent prendre en compte les implications transnationales des décisions juridiques et des transactions commerciales. Par conséquent, les programmes d'études juridiques doivent inclure une perspective internationale et comparative (Bernheim, 2011).

En outre, les cabinets d'avocats et les employeurs du secteur juridique exigent désormais des compétences plus diversifiées de la part des diplômés en droit. En plus de solides compétences juridiques, ils recherchent des candidats capables de penser de manière critique, d'analyser des situations complexes, de communiquer efficacement et de travailler en équipe (Lardon & Danaguezian, 2018).

Les avancées technologiques transforment également la pratique du droit. Les juristes doivent être familiers avec les outils numériques, tels que les bases de données juridiques en ligne, les logiciels de gestion de cas et les plateformes de communication virtuelle. L'enseignement du droit doit donc intégrer la dimension technologique et encourager le développement de compétences numériques (Bonnet & Türk, 2017).

En l'occurrence, la diversité et l'inclusion sont devenues des préoccupations majeures dans le domaine juridique. Les programmes d'études doivent promouvoir la sensibilisation aux questions de justice sociale, d'égalité des chances et de représentation diversifiée au sein de la profession juridique (Bruna, Montargot & Peretti, 2017).

Dans ce contexte complexe et dynamique, les facultés de droit sont confrontées à la tâche difficile de former des professionnels du droit qui seront non seulement compétents sur le plan juridique, mais aussi capables de s'adapter aux changements rapides, de répondre aux besoins diversifiés de la société et de contribuer positivement au développement de la communauté juridique et de la société dans son ensemble.

1.2. Importance de l'évolution des compétences transversales dans le domaine juridique

L'évolution des compétences transversales revêt une importance cruciale dans le domaine juridique, dans le sens où les problèmes juridiques contemporains sont de plus en plus complexes et interdisciplinaires. Nous nous baserons sur le cas des avocats principalement. Dans cette optique, les avocats doivent être en mesure de comprendre et d'analyser des situations qui dépassent souvent le cadre strict du droit. La pensée critique, la résolution de problèmes et la créativité sont essentielles pour trouver des solutions innovantes à ces défis (Mouaqit, 2022).

En l'occurrence, la capacité à communiquer de manière claire et persuasive est indispensable dans la pratique juridique. Les avocats doivent être capables de rédiger des documents juridiques précis, de plaider devant les tribunaux, de négocier avec des parties adverses et de conseiller leurs clients de manière efficace. Une communication efficace nécessite non seulement une maîtrise du langage juridique, mais aussi une capacité à s'adapter au public cible et à transmettre des informations de manière compréhensible (Jullien & Lahouste-Langlès, 2019).

Par ailleurs, de nombreuses affaires juridiques impliquent des équipes d'avocats spécialisés dans différents domaines du droit, par exemple. La capacité à travailler en collaboration avec d'autres professionnels du droit, tels que les experts en technologie, les conseillers financiers ou les enquêteurs, est devenue essentielle pour fournir des conseils juridiques complets et efficaces (Blanchet & Michinov, 2016).

Le rôle des avocats ne se limite donc pas à interpréter la loi, mais consiste également à trouver des solutions aux problèmes juridiques rencontrés par leurs clients. Cela nécessite une capacité à analyser les situations de manière critique, à identifier les problèmes juridiques pertinents et à formuler des stratégies pour les résoudre (Bouveret, 2022).

Aussi, les compétences transversales incluent la capacité à prendre des décisions éthiques et à agir avec intégrité dans toutes les interactions professionnelles. Les avocats doivent être conscients de leur responsabilité envers leurs clients, la société et la profession juridique dans son ensemble (Bouquet, 2009).

Enfin, l'évolution des compétences transversales est essentielle pour former des professionnels du droit compétents et adaptés aux exigences d'un monde juridique en mutation constante. Ces compétences complètent les connaissances juridiques spécialisées et permettent aux avocats et juristes de s'engager efficacement avec les défis complexes de la pratique juridique contemporaine.

2. Importance et principales soft skills dans le domaine du droit juridique

Les compétences transversales, également connues sous le nom de compétences douces ou compétences non techniques, sont des aptitudes qui

transcendent les domaines spécifiques de connaissances et qui sont essentielles pour réussir dans divers contextes professionnels (Mauléon, Bouret & Hoarau, 2014). Dans le domaine juridique, ces compétences jouent un rôle crucial pour former des professionnels du droit compétents et efficaces.

La pensée critique implique la capacité à analyser, évaluer et interpréter l'information de manière objective et raisonnée. Dans le contexte juridique, les avocats doivent être en mesure d'examiner les faits et les preuves de manière critique, d'identifier les arguments pertinents et les lacunes dans le raisonnement juridique, et de prendre des décisions éclairées basées sur des analyses approfondies (Mahmoudi, 2020). La pensée critique est également cruciale pour remettre en question les normes établies, explorer de nouvelles perspectives et proposer des solutions novatrices aux problèmes juridiques.

La résolution de problèmes, quant à elle, elle implique la capacité à identifier, analyser et résoudre efficacement des problèmes complexes. Dans la pratique juridique, les avocats sont constamment confrontés à des défis juridiques variés et parfois imprévus. Ils doivent être capables de diagnostiquer les problèmes juridiques, de rechercher des solutions juridiques appropriées, et de formuler des stratégies pour atteindre les objectifs de leurs clients (Bouveret, 2022). Dans cette visée, la résolution de problèmes nécessite une pensée créative et flexible pour trouver des solutions innovantes dans des situations complexes.

Concernant, la communication efficace, c'est une compétence essentielle pour les avocats dans leur interaction avec les clients, les collègues, les juges et d'autres parties prenantes. Cela comprend la capacité à exprimer des idées de manière claire, concise et persuasive à l'écrit et à l'oral (Jullien & Lahouste-Langlès, 2019). De ce fait, les avocats doivent être capables de rédiger des documents juridiques précis, tels que des mémoires et des contrats, de plaider devant les tribunaux avec assurance, et de négocier avec des parties adverses de manière constructive. La communication efficace implique également la capacité à écouter activement, à poser des questions pertinentes et à adapter son discours au public cible.

D'autre part, la collaboration est devenue de plus en plus importante dans la pratique juridique moderne, où de nombreuses affaires impliquent des équipes multidisciplinaires d'avocats, d'experts et de consultants (Lamri & al., 2022). Par conséquent, les avocats doivent être capables de travailler efficacement en équipe, de partager des informations et des ressources, et de coordonner leurs efforts pour atteindre des objectifs communs. Cela nécessite des compétences en communication interpersonnelle, en résolution de conflits et en gestion du temps, ainsi qu'une ouverture d'esprit et un respect pour les contributions de chacun.

El l'occurrence, les avocats doivent faire preuve d'une forte éthique professionnelle et d'une responsabilité envers leurs clients, la société et la

profession juridique dans son ensemble. Cela inclut le respect des normes éthiques et des règles déontologiques, la protection de la confidentialité des informations des clients, et l'engagement à agir avec intégrité et honnêteté dans toutes les interactions professionnelles (Connan, 2010). Les avocats sont également censés être conscients des implications sociales et morales de leurs décisions juridiques, et être prêts à défendre les principes de justice et d'équité dans leur pratique.

En somme, les compétences transversales telles que la pensée critique, la résolution de problèmes, la communication, la collaboration, et l'éthique professionnelle sont indispensables pour les avocats et juristes dans un monde juridique en constante évolution. Ces compétences complètent les connaissances juridiques spécialisées et permettent aux professionnels du droit de s'adapter aux défis complexes de la pratique juridique contemporaine, tout en répondant aux besoins diversifiés de leurs clients et de la société.

3. Défis actuels spécifiques auxquels sont confrontés les enseignants de droit pour intégrer les compétences transversales dans le curriculum

L'intégration des compétences transversales dans le curriculum de l'enseignement du droit représente plusieurs défis spécifiques. Nous allons identifier certains défis, puis donner quelques exemples de contraintes découlant de notre observation participante qui a été effectuée auprès de 3 groupes d'étudiants de 1ère année de droit privé arabe, à la Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales de Meknès, et qui comprenait au total environ 1800 étudiants, dont plus du tiers des étudiants ne venaient pas en classe.

3.1. Identification des défis

Les enseignants de droit sont confrontés à plusieurs défis spécifiques lorsqu'il s'agit d'intégrer efficacement les compétences transversales dans le curriculum. En effet, les facultés de droit ont souvent une culture académique traditionnelle, axée sur l'enseignement des principes juridiques et des doctrines établies. Certains enseignants peuvent être réticents à modifier leurs méthodes d'enseignement ou à intégrer de nouvelles approches pédagogiques qui mettent l'accent sur le développement des compétences transversales (Picq, 2004).

De plus, les programmes de droit sont déjà chargés en contenu, avec de nombreuses matières à enseigner dans un laps de temps limité. Les enseignants peuvent trouver difficile de trouver du temps pour intégrer des activités ou des projets qui visent spécifiquement le développement des compétences transversales sans compromettre la couverture du contenu juridique essentiel.

Aussi, de nombreux enseignants de droit ont été formés dans un contexte traditionnel et peuvent ne pas avoir une expérience ou une expertise significative dans le développement des compétences transversales. Ils peuvent avoir besoin

de formation supplémentaire ou de ressources pour intégrer efficacement ces compétences dans leur enseignement.

Par ailleurs, évaluer les compétences transversales, telles que la pensée critique ou la communication, peut-être plus complexe que l'évaluation des connaissances juridiques (Brichau, 2019). Les enseignants doivent développer des méthodes d'évaluation appropriées qui permettent de mesurer de manière fiable les compétences transversales des étudiants.

En l'occurrence, intégrer des activités ou des projets visant le développement des compétences transversales peut nécessiter des ressources supplémentaires, telles que du temps, de l'argent ou du personnel. Les facultés de droit peuvent avoir des contraintes budgétaires ou logistiques qui limitent leur capacité à mettre en œuvre des initiatives de développement des compétences transversales.

Certains étudiants peuvent également être réticents à participer à des activités qui ne semblent pas directement liées à leur réussite académique ou à leur préparation à l'examen du barreau (Allègre, 1991). Les enseignants doivent être en mesure de motiver les étudiants et de leur montrer la valeur ajoutée de développer ces compétences pour leur future carrière.

Aussi, en surmontant ces défis, les enseignants de droit peuvent jouer un rôle crucial dans la préparation des étudiants à réussir dans un monde juridique en constante évolution, en les dotant des compétences transversales nécessaires pour s'adapter aux défis complexes de la pratique juridique contemporaine.

3.2. Exemples de contraintes découlant de notre observation participante

Les enseignants peuvent être confrontés à certaines contraintes lorsqu'ils tentent d'intégrer les compétences transversales dans le curriculum telles que les contraintes de temps, les contraintes de contenu, les contraintes de ressources, la résistance institutionnelle et la résistance des étudiants, entre autres.

- **Contraintes de temps**

Les programmes de droit sont souvent chargés en contenu, avec un nombre limité d'heures de cours disponibles pour chaque matière ; c'est pourquoi, les enseignants peuvent se sentir pressés par le temps pour couvrir tout le matériel nécessaire à la compréhension des concepts juridiques fondamentaux.

De plus, intégrer des activités ou des projets visant le développement des compétences transversales peut nécessiter plus de temps en classe, ce qui peut entraîner des compromis sur la couverture du contenu juridique.

- **Contraintes de contenu**

Certains sujets juridiques sont considérés comme essentiels et doivent être enseignés en profondeur pour préparer les étudiants à l'examen du barreau ou à leur future carrière.

Aussi, l'ajout de nouveaux sujets ou de nouvelles approches pédagogiques peut nécessiter la suppression ou la réduction de certains contenus existants, ce qui peut être difficile à justifier pour les enseignants ou les administrateurs de programme.

- **Contraintes de ressources**

Les facultés de droit peuvent avoir des ressources limitées en termes de budget, de personnel et de matériel pédagogique. Dans ce cadre, intégrer des activités ou des projets nécessitant des ressources supplémentaires, telles que des simulations de plaidoirie, des études de cas interactives ou des outils technologiques, peut être difficile en raison de contraintes budgétaires ou logistiques.

- **Résistance institutionnelle**

Les politiques institutionnelles ou les cultures académiques peuvent favoriser les approches traditionnelles de l'enseignement du droit, ce qui peut rendre difficile l'adoption de nouvelles méthodes d'enseignement axées sur le développement des compétences transversales.

Les enseignants peuvent, dès lors, rencontrer de la résistance de la part de leurs collègues ou de l'administration de l'établissement qui ne voient pas la valeur ajoutée de l'intégration des compétences transversales dans le curriculum.

- **Résistance des étudiants**

Certains étudiants peuvent préférer des méthodes d'enseignement traditionnelles axées sur la mémorisation et la récitation de faits juridiques plutôt que des activités interactives ou des projets de groupe.

En outre, les étudiants peuvent être réticents à participer à des activités qui ne semblent pas directement liées à leur réussite académique ou à leur préparation à l'examen du barreau.

En surmontant ces contraintes, les enseignants peuvent trouver des moyens créatifs et innovants d'intégrer les compétences transversales dans le curriculum, en tirant parti des ressources disponibles et en collaborant avec leurs collègues et l'administration de l'établissement pour soutenir leurs efforts.

4. Propositions de stratégies d'intégration

Certains constats ont découlé de notre observation participante, nous amenant à proposer certaines stratégies d'intégration des soft skills dans le Curriculum des facultés de droit, au Maroc.

4.1. Présentation de plusieurs stratégies et méthodes pour intégrer les compétences transversales dans l'enseignement du droit

Intégrer les compétences transversales dans l'enseignement du droit est essentiel pour former des professionnels compétents et polyvalents. Nous proposons quelques stratégies et méthodes détaillées pour y parvenir comme une approche par problèmes complexes, une simulation juridique, un stage en milieu professionnel, des projets de recherche interdisciplinaires, une formation aux compétences professionnelles, un Feedback régulier et une réflexion.

- **Approche par problèmes complexes**

Concevoir des cas pratiques et des études de cas qui impliquent des aspects multidimensionnels du droit, encourageant ainsi les étudiants à développer des compétences analytiques, de résolution de problèmes et de pensée critique. Ce qui implique d'encourager la collaboration entre étudiants pour résoudre ces problèmes complexes, favorisant ainsi le développement de compétences en communication, en travail d'équipe et en leadership.

- **Simulation juridique**

Organiser des simulations de procès, de négociations ou de médiation pour permettre aux étudiants de mettre en pratique leurs connaissances juridiques tout en développant des compétences en communication, en négociation et en résolution de conflits. Dans cette perspective, impliquer des professionnels du droit dans ces simulations pour offrir aux étudiants des conseils et des retours d'expérience précieux.

- **Stage en milieu professionnel**

Faciliter des stages en milieu professionnel serait une aubaine pour que les étudiants puissent acquérir une expérience pratique du droit dans des contextes réels, tout en développant des compétences professionnelles telles que la gestion du temps, la prise de décision et l'adaptabilité, ainsi qu'encourager les étudiants à réfléchir de manière critique sur leurs expériences de stage et à identifier les compétences transversales qu'ils ont développées.

- **Projets de recherche interdisciplinaires**

Il serait également intéressant de promouvoir des projets de recherche qui nécessitent une approche interdisciplinaire, en encourageant les étudiants à combiner leurs connaissances en droit avec d'autres domaines tels que l'économie, les langues étrangères ou la politique.

Les étudiants devraient aussi apprendre à présenter leurs résultats de recherche de manière claire et convaincante, développant ainsi leurs compétences en communication écrite et orale.

- **Formation aux compétences professionnelles**

Intégrer des modules de formation aux compétences professionnelles dans le programme d'études, couvrant des domaines tels que la gestion du temps, la communication efficace, la résolution de problèmes éthiques et la gestion du stress, ne pourrait qu'être bénéfique aux étudiants. Ceci aurait encore plus de réussite avec l'utilisation de méthodes interactives telles que des jeux de rôle, des études de cas et des ateliers pratiques pour renforcer l'apprentissage des compétences professionnelles.

- **Feedback régulier et réflexion**

Fournir un feedback régulier aux étudiants sur leur progression, en mettant l'accent non seulement sur leurs connaissances juridiques, mais aussi sur le développement de leurs compétences transversales fait partie des stratégies qui aboutiraient à de réels résultats. En effet, cela permettrait aux étudiants de réfléchir sur leurs propres compétences et d'identifier des domaines dans lesquels ils peuvent s'améliorer, favorisant ainsi le développement de la pensée métacognitive.

Aussi, en intégrant ces différentes stratégies et méthodes dans l'enseignement du droit, les éducateurs peuvent aider les étudiants à développer un ensemble complet de compétences qui les prépareront efficacement à leur future carrière professionnelle.

4.2. Inclure des exemples concrets de pratiques pédagogiques innovantes et efficaces

Certaines pratiques pédagogiques innovantes et efficaces pour intégrer les compétences transversales dans l'enseignement du droit s'avèreraient être d'autant plus efficace que les étudiants pourraient développer certaines compétences, en instaurer ou encore en consolider d'autres. Pour cela, nous proposons des stratégies comme l'utilisation de la technologie immersive, les plateformes d'apprentissage en ligne collaborative, les cours magistraux interactifs, l'utilisation de jeux sérieux, le projet de clinique juridique en ligne, et les programmes d'échange et de mobilité internationale.

- **Utilisation de la technologie immersive**

La création de scénarios virtuels interactifs où les étudiants pourraient naviguer dans des situations juridiques complexes, prenant des décisions et observant les conséquences de leurs actions seraient très intéressants, dans la mesure où les étudiants se sentiraient au cœur de leur apprentissage. Par exemple, utiliser des environnements de réalité virtuelle pour simuler des procès ou des consultations juridiques.

- **Plateformes d'apprentissage en ligne collaborative**

Utiliser des plateformes d'apprentissage en ligne, comme Moodle, permettrait de favoriser la collaboration entre étudiants et le partage de ressources, la discussion de cas juridiques et la résolution de problèmes en équipe.

- **Cours magistraux interactifs**

Transformer des cours magistraux en sessions interactives où les étudiants seraient encouragés à poser des questions, à participer à des débats et à résoudre des cas en direct pourrait faciliter les étudiants à acquérir les soft skills, malgré le fait que la massification des étudiants s'avère être une contrainte dans ce cas, il est possible d'envisager cette stratégie en fin de séance pour aussi permettre aux étudiants d'acquérir la confiance en eux.

- **Utilisation de jeux sérieux**

Intégrer de jeux sérieux dans le programme d'études pour enseigner des concepts juridiques tout en développant des compétences transversales telles que la prise de décision, la résolution de problèmes et la gestion du temps, serait une stratégie attrayante. Par exemple, des jeux de rôle en ligne où les étudiants endossent le rôle de différents acteurs juridiques dans des scénarios réalistes.

- **Projet de clinique juridique en ligne**

Une autre stratégie pourrait s'avérer enrichissante, celle de la création d'une clinique juridique virtuelle où les étudiants peuvent fournir des conseils juridiques à des clients réels sous la supervision d'avocats expérimentés, dans le sens où cela offrirait aux étudiants une expérience pratique du droit tout en développant des compétences en communication, en résolution de problèmes et en éthique professionnelle.

- **Programmes d'échange et de mobilité internationale**

Enfin, encourager les étudiants à participer à des programmes d'échange ou de mobilité internationale où ils pourraient étudier le droit dans un contexte culturel différent, acquérir une expérience interculturelle et développer des compétences en communication interculturelle et en adaptation, serait très enrichissant.

Aussi, adoptant ces diverses pratiques pédagogiques innovantes, les enseignants en droit pourraient offrir aux étudiants une expérience d'apprentissage enrichissante qui irait au-delà de la simple acquisition de connaissances juridiques, en les préparant à devenir des professionnels compétents et polyvalents.

5. **Résultats attendus : Discussion sur les avantages potentiels de l'intégration des compétences transversales pour les étudiants, les enseignants et le domaine juridique dans son ensemble**

L'intégration des compétences transversales dans l'enseignement du droit comporte de nombreux avantages pour les étudiants, les enseignants et le domaine juridique dans son ensemble.

- **Pour les étudiants**

Les compétences transversales telles que la communication efficace, la résolution de problèmes et la pensée critique complèteraient les connaissances juridiques des étudiants, les préparant ainsi de manière plus holistique à leur future carrière juridique. Cela leur permettrait également d'être polyvalents et adaptables, leur ouvrant ainsi un plus large éventail d'opportunités professionnelles dans différents domaines du droit.

De plus, il pourrait y avoir une amélioration de la compétitivité sur le marché du travail, dans le sens où les étudiants qui possèdent des compétences transversales sont souvent plus attrayants pour les employeurs, car ils sont capables d'apporter une valeur ajoutée à leur organisation dès le début de leur carrière.

- **Pour les enseignants**

L'intégration des compétences transversales offrirait aux enseignants l'opportunité d'enrichir leur enseignement en adoptant des méthodes pédagogiques innovantes et en encourageant l'interaction et la participation des étudiants. Dans ce cadre, les enseignants qui intègreraient les compétences transversales dans leur enseignement seraient amenés à développer leurs propres compétences en matière d'enseignement et de gestion de classe, ce qui contribuerait à leur développement professionnel continu.

D'autre part, voir leurs étudiants développer des compétences transversales et réussir dans leur carrière professionnelle pourrait être une source de satisfaction professionnelle pour les enseignants.

- **Pour le domaine juridique dans son ensemble**

Une fois leur diplôme obtenu, les professionnels du droit qui posséderaient des compétences transversales seraient mieux équipés pour fournir des services juridiques de haute qualité en comprenant les besoins de leurs clients et en trouvant des solutions innovantes à leurs problèmes.

En l'occurrence, les compétences transversales encourageraient l'innovation dans le domaine juridique en permettant aux professionnels de penser de manière créative et de s'adapter rapidement aux évolutions légales, technologiques et sociétales.

De surcroit, en formant des professionnels du droit qui possèdent des compétences transversales, le domaine juridique renforcerait son image en

montrant qu'il est composé de professionnels compétents, polyvalents et socialement conscients.

Aussi, l'intégration des compétences transversales dans l'enseignement du droit bénéficierait non seulement aux étudiants et aux enseignants, mais également au domaine juridique dans son ensemble en créant une main-d'œuvre plus compétente, adaptable et innovante.

Conclusion

Dans cette étude, nous avons examiné l'importance cruciale de l'intégration des compétences transversales dans le curriculum des facultés de droit afin de préparer efficacement les étudiants à réussir dans un monde juridique en constante évolution. Pour cela, nous avons souligné l'évolution rapide du droit, la globalisation, les demandes changeantes du marché, les avancées technologiques et la nécessité croissante de diversité et d'inclusion dans la profession juridique.

Puis, nous avons examiné en détail les compétences transversales essentielles telles que la pensée critique, la résolution de problèmes, la communication, la collaboration et l'éthique professionnelle, et leur pertinence dans le contexte juridique et professionnel.

Nous avons également identifié les défis spécifiques auxquels sont confrontés les enseignants de droit pour intégrer les compétences transversales dans le curriculum, notamment les contraintes de temps, de contenu, de ressources et la résistance institutionnelle.

Face à ces défis, il était impératif de reconnaître l'importance d'une collaboration continue entre les enseignants, les institutions académiques et les praticiens du droit ; c'est pourquoi, nous recommandons fortement l'intégration les compétences transversales dans le Curriculum des facultés de droit, au Maroc. Effectivement, il est essentiel de sensibiliser les enseignants, les étudiants et les décideurs institutionnels à l'importance des compétences transversales dans la pratique juridique contemporaine.

En l'occurrence, les enseignants doivent être encouragés à adopter des approches pédagogiques innovantes qui intègrent activement le développement des compétences transversales dans le curriculum.

Toutefois, les institutions académiques doivent aussi, de leur côté, fournir aux enseignants les ressources et la formation nécessaires pour les aider à intégrer efficacement les compétences transversales dans leur enseignement. En d'autres termes, les enseignants du droit et les institutions académiques doivent collaborer étroitement pour créer des opportunités d'apprentissage expérientiel, telles que des stages, des cliniques juridiques et des programmes de mentorat, qui permettent aux étudiants de développer des compétences pratiques et professionnelles.

Ensemble, en travaillant de concert, il est possible de créer un environnement éducatif dynamique et inclusif qui prépare efficacement les étudiants à réussir dans un monde juridique en constante évolution, en leur fournissant les compétences transversales essentielles pour prospérer dans leur future carrière juridique.

Références bibliographiques

- Allègre, C. (1991) : « Université : la résistance et l'ouverture : Entretien », Le Débat, 64, 4-18.
- Bernheim, E. (2011) : « Le « pluralisme normatif » : un nouveau paradigme pour appréhender les mutations sociales et juridiques ? », Revue interdisciplinaire d'études juridiques, 67, 1-41.
- Blanchet, C. & Michinov, E. (2016) : « Les équipes de travail dynamiques. L'instabilité dans les equipes de travail : quels effets sur les performances ? », Le travail humain, 79, 309-338.
- Bonnet, J. & Türk, P. (2017) : « Le numérique : un défi pour le droit constitutionnel », Les Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel, 57, 13-24.
- Bouquet, B. (2009) : « Responsabilité éthique du travail social envers autrui et envers la société : une question complexe », Vie sociale, 3, 43-55.
- Bouveret, V. (2022). La résolution de problèmes complexes : Un peu de méthode scientifique pour les pros qui veulent avoir plus d'impact. Paris : Dunod.
- Brichau, T. (2019) : « Les soft skills : des compétences critiques ? », Faculté des sciences économiques, sociales, politiques et de communication, Université catholique de Louvain, 2019. : http:// hdl.handle.net/2078.1/thesis:22369, consulté le Jeudi 16 Mai 2024.
- Bruna, M., Montargot, N. & Peretti, J. (2017): « Point de vue : les nouveaux chantiers du management de la diversité: Quelques pistes de réflexion et de recherche », Management & Prospective, 34, 433-462.
- Connan, J. (2010). L'Éthique et la responsabilité. Paris : L'Harmattan.
- Jullien, S. & Lahouste-Langlès, M. (2019). Pro en Efficacité professionnelle : 58 Outils et 10 Plans d'action. Paris : Vuibert.
- Lambert, C. & Tellier, A. (2018) : « Quand la législation se heurte à la tradition : le cas de la loi Labbé », Management & Avenir, 101, 187-211.
- Lamri, J. & al. (2022). Le défi des soft skills : Comment les développer au XXIe siècle ?. Paris : Dunod.
- Lardon, A. & Danaguezian, G. (2018). Études de marché. Paris : Dunod.
- Mauléon, F., Bouret, J. & Hoarau, J. (2014). Le Réflexe Soft Skills. Paris : Dunod.
- Mouaqit, M. (2022) : « Enjeu(x) du droit. Réflexion, à partir du cas du Maroc, sur la place du droit dans la société et dans les sciences sociales », Droit et société, 112, 493-509.
- Picq, J. (2004) : « Résistance collective au changement », Études, 400, 319-329.
- Serrurier, E. (2016) : « L'évolution du droit au développement devant les juridictions et quasi-juridictions régionales africaines », Revue Tiers Monde, 226-227, 173-196.

Les Life skills béhavioristes : « Vivre son développement personnel »

Pr. Najat ZERROUKI, Enseignante chercheur, FLSH, UMPO, MAROC

najat.zerrouki@yahoo.fr

Résumé

L'approche béhavioriste des Life Skills représente une méthodologie pragmatique et fondée sur la science pour améliorer divers aspects de la vie personnelle et professionnelle. En intégrant ces compétences, les individus peuvent non seulement gérer le stress et l'anxiété de manière plus efficace, mais aussi améliorer leur communication interpersonnelle, leur prise de décision, et leur capacité à résoudre des problèmes. Les Life Skills, ou compétences de vie, trouvent leurs racines dans les théories béhavioristes qui mettent l'accent sur l'apprentissage par le conditionnement et le renforcement. Ces compétences incluent des aptitudes telles que la gestion du stress, la communication efficace, et la résolution de problèmes. Les approches béhavioristes se concentrent sur des techniques spécifiques et observables, telles que la relaxation progressive et le biofeedback, pour améliorer le bien-être personnel et professionnel. Edmund Jacobson, par exemple, a développé la relaxation progressive pour aider à réduire le stress à travers des exercices de tension et de relâchement musculaires. Les stratégies béhavioristes pour la gestion du stress, comme la relaxation progressive et le biofeedback, sont essentielles pour réduire les niveaux de stress et promouvoir un bien-être optimal. La méditation de pleine conscience et les exercices de respiration profonde sont également des outils efficaces pour améliorer la concentration et diminuer l'anxiété. L'écoute active et l'expression assertive sont deux compétences clés pour améliorer la communication interpersonnelle. Ces techniques favorisent des relations plus harmonieuses et productives, tant dans la vie personnelle que professionnelle. En somme, les Life Skills béhavioristes offrent des outils précieux pour naviguer les complexités de la vie moderne. En intégrant ces compétences de manière systématique et continue, les individus peuvent améliorer leur bien-être, renforcer leurs relations, et aborder les défis quotidiens avec plus de résilience et d'efficacité. Les études de cas et les évaluations régulières soulignent l'importance de ces compétences pour une vie équilibrée et réussie, démontrant ainsi leur valeur inestimable dans le développement personnel.

Mots clés : Life skills, approche, méthode, compétences de vie, développement personnel, stratégies béhavioristes.

Abstract

The behavioral approach to Life Skills provides a pragmatic and scientifically grounded methodology for enhancing various aspects of both personal and professional life. By integrating these skills, individuals can effectively manage stress and anxiety, improve interpersonal communication, make better decisions, and solve problems more efficiently. Life Skills, rooted in behavioral theories, emphasize learning through conditioning and reinforcement. These skills encompass abilities such as stress management, effective communication, and problem-solving. The evolution of these skills is well-documented, with foundational works such as Edmund Jacobson's relaxation techniques illustrating their historical development. Behavioral approaches focus on specific, observable techniques to enhance well-being. For instance, progressive relaxation and biofeedback are pivotal in reducing stress levels. Kabat-Zinn's work on mindfulness meditation further highlights the importance of such techniques in managing stress and improving focus. Behavioral strategies for stress management, such as progressive relaxation and biofeedback, are crucial for maintaining optimal well-being. Techniques like deep breathing and mindfulness meditation are well-established methods for reducing anxiety and enhancing concentration. These practices are supported by extensive research, including Kabat-Zinn's foundational work on mindfulness. In summary, behavioral Life Skills provide invaluable tools for navigating the complexities of modern life. By systematically and continuously integrating these skills, individuals can enhance their well-being, strengthen relationships, and approach daily challenges with greater resilience and effectiveness. Regular evaluations and case studies underscore the importance of these skills, highlighting their indispensable value in personal development. This comprehensive approach not only fosters individual growth but also contributes to a more harmonious and productive society.

Keywords: Life skills, approach, method, life competencies, personal development, behavioral strategies.

1- Introduction

Dans un monde en perpétuelle évolution, la capacité à s'adapter et à se développer personnellement est devenue essentielle. Les « Life Skills » béhavioristes, ou compétences de vie, offrent des outils pratiques et basés sur les comportements pour naviguer les défis quotidiens et atteindre un épanouissement personnel. En se concentrant sur des techniques comportementales, ces compétences visent à améliorer la gestion du stress, la communication, la prise de décision et la résilience. « Vivre son développement personnel » implique non seulement l'acquisition de ces compétences, mais aussi leur intégration dans notre quotidien pour créer une vie plus équilibrée et satisfaisante.

Les soft skills englobent une large gamme de compétences, notamment la communication efficace, la résolution de problèmes, la pensée critique, la collaboration, la créativité, la gestion du temps, la flexibilité, la résilience, l'empathie et le leadership, entre autres. Ces compétences non techniques sont souvent considérées comme des atouts essentiels pour réussir professionnellement.

Les soft skills, également connues sous le nom de compétences comportementales sont des traits de personnalité, des caractéristiques sociales et des aptitudes émotionnelles qui influencent notre façon d'interagir avec les autres. Contrairement aux compétences techniques, qui se rapportent à des connaissances spécifiques à un domaine, les soft skills sont plus universelles et peuvent être appliquées à différents domaines et professions.

Les compétences de vie sont des éléments constitutifs de l'indépendance et de l'efficacité personnelle. Ce sont des combinaisons de différentes capacités qui permettent aux adultes d'apprendre tout au long de la vie et de résoudre des problèmes. Dans le but de mener une vie indépendante en tant qu'individus et de participer à une vie collective au sein de la société.

Les vies sont étroitement liées aux défis clés auxquels les adultes sont confrontés dans le monde moderne. Cela signifie, par exemple, prendre soin de leur santé physique et mentale, contribuer activement à leur bien-être, maîtriser les problèmes financiers et faire face à l'environnement numérique. Lorsque les compétences sont définies de cette manière, il devient évident que les compétences englobent non seulement les besoins des individus, mais également leurs **connaissances** et leurs valeurs.

Comment les Life Skills béhavioristes peuvent-ils être intégrés efficacement dans notre quotidien pour promouvoir un développement personnel durable et équilibré ?

Pour explorer la richesse et la profondeur des Life Skills béhavioristes et leur impact sur notre développement personnel, nous structurerons notre contribution en trois parties distinctes mais complémentaires. Nous commencerons par définir ce que sont les Life Skills béhavioristes, en retraçant leur origine et leur évolution. Ensuite, nous examinerons comment ces compétences peuvent être mises en pratique pour favoriser un développement personnel équilibré et durable. Enfin, nous aborderons les techniques de gestion du stress et de l'anxiété, en détaillant des stratégies pratiques comme la relaxation et le biofeedback.

2- Compréhension des Life Skills Béhavioristes

Dans ce volet, nous mettrons en lumière les principes fondamentaux des approches comportementales et fournira des exemples concrets de compétences de vie, telles que la gestion du stress, la communication efficace et la résolution de problèmes. En comprenant les fondements théoriques, notamment les contributions de Pavlov, Skinner et Bandura, nous pourrons mieux appréhender comment ces compétences sont appliquées et différencier les approches béhavioristes des autres méthodologies, telles que les approches cognitives et humanistes.

2-1 Définition et Origines des Life Skills

Les compétences de vie, également appelées « Life Skills », constituent un ensemble de capacités psychosociales qui permettent aux individus de gérer de manière efficace les exigences et les défis de la vie quotidienne. L'intérêt pour ces compétences a considérablement évolué au fil des décennies, en réponse aux changements sociétaux et aux avancées en psychologie.

Les Life Skills ont trouvé leurs racines dans les mouvements éducatifs des années 1970 et 1980, où la nécessité de préparer les jeunes à affronter la complexité croissante du monde moderne devenait évidente. Les programmes éducatifs intégrant ces compétences ont commencé à se développer, influencés par les travaux de chercheurs comme Albert Bandura[95] sur l'apprentissage social et par les approches béhavioristes de B.F. Skinner[96].

2-2 Principes Fondamentaux des Approches Béhavioristes

Les approches béhavioristes, fondées sur les travaux de pionniers comme Ivan Pavlov[97], John B. Watson, et B.F. Skinner, mettent l'accent sur l'observation et la mesure des comportements. Ces théories suggèrent que tous les comportements sont acquis par le conditionnement, et que l'apprentissage se produit à travers les interactions avec l'environnement.

[95] Bandura, A. (1977). Social Learning Theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
[96] Skinner, B. F. (1953). Science and Human Behavior. New York: Macmillan.
[97] Pavlov, I. P. (1927). Conditioned Reflexes. Oxford University Press.

Les principes clés incluent :

- Conditionnement classique : Ivan Pavlov a démontré comment les réponses automatiques peuvent être associées à des stimuli neutres.
- Conditionnement opérant : B.F. Skinner a illustré comment les comportements peuvent être renforcés ou punis pour augmenter ou diminuer leur occurrence.
- Apprentissage social : Albert Bandura[98] a introduit l'idée que les gens peuvent apprendre par l'observation des comportements des autres, intégrant ainsi une dimension cognitive au béhaviorisme.

2-3 Exemples de Compétences de Vie Couramment Enseignées99

Les compétences de vie englobent un large éventail de capacités, essentielles pour une adaptation réussie dans diverses situations. Parmi les plus couramment enseignées, on retrouve :

- Gestion du Stress : Techniques de relaxation, gestion du temps, et stratégies de coping pour faire face à l'anxiété.
- Communication Efficace : Compétences d'écoute active, expression assertive, et résolution de conflits pour améliorer les interactions interpersonnelles.
- Résolution de Problèmes : Méthodologies pour identifier, analyser, et résoudre des problèmes de manière constructive, favorisant la prise de décisions éclairées.

Ces compétences sont cruciales non seulement pour le développement personnel mais aussi pour la réussite professionnelle et sociale. Elles sont souvent intégrées dans les programmes éducatifs et les formations professionnelles pour améliorer le bien-être général et l'efficacité personnelle.

En combinant l'histoire, les principes théoriques, et des exemples pratiques, cette section fournit une compréhension enrichie des Life Skills béhavioristes, établissant une base solide pour leur application dans le développement personnel.

3- Application des Life Skills Béhavioristes dans le Développement Personnel

Nous explorerons également l'amélioration de la communication interpersonnelle, en se concentrant sur l'écoute active et l'expression assertive. Enfin, nous discuterons des méthodes éclairées de prise de décision et de résolution de problèmes, soulignant l'importance de ces compétences pour

[98] Bandura, A. (1961). Transmission of Aggression Through Imitation of Aggressive Models. Journal of Abnormal and Social Psychology, 63(3), 575-582.
[99] WHO. (1997). Life Skills Education in Schools. Geneva: World Health Organization.

naviguer les défis quotidiens et améliorer nos relations personnelles et professionnelles.

3-1 Stratégies Béhavioristes pour Réduire le Stress

Les approches béhavioristes offrent des techniques spécifiques et pratiques pour gérer le stress et l'anxiété. Parmi ces techniques, on retrouve la relaxation progressive et le biofeedback.

- **Relaxation Progressive** : Une méthode développée par Edmund Jacobson qui consiste à tendre puis relâcher successivement différents groupes musculaires du corps, permettant une détente profonde et la réduction des tensions physiques et mentales : « La relaxation progressive est une technique de relaxation qui a prouvé son efficacité pour réduire les symptômes de stress et d'anxiété » (Jacobson, E. 1938, *Progressive Relaxation*).
- **Biofeedback** : Une technique qui permet aux individus de prendre conscience de leurs réponses physiologiques au stress, comme la fréquence cardiaque et la tension musculaire, en utilisant des dispositifs électroniques. Cela leur permet de modifier volontairement ces réponses pour réduire le stress : « Le biofeedback est une approche innovante qui offre aux individus la possibilité de contrôler leurs fonctions physiologiques et ainsi réduire les niveaux de stress » (Schwartz, M. S., 2003, *Biofeedback: A Practitioner's Guide*).

3-2 Importance de la Gestion du Stress pour le Bien-Être Personnel

La gestion efficace du stress est cruciale pour maintenir un bien-être personnel optimal. Le stress chronique peut avoir des effets dévastateurs sur la santé mentale et physique, incluant l'augmentation du risque de maladies cardiovasculaires, de troubles anxieux et de dépression : « Une gestion adéquate du stress est essentielle pour prévenir les effets néfastes du stress chronique sur la santé, comme les maladies cardiovasculaires et les troubles mentaux.» (Sapolsky, R. M., 2004, *Why Zebras Don't Get Ulcers*).

3-3 Techniques pour Améliorer l'Écoute Active et l'Expression Assertive

Des méthodes telles que l'analyse coût-bénéfice et la pensée critique permettent de prendre des décisions éclairées et de résoudre les conflits de manière constructive. La résolution collaborative des conflits et les techniques de médiation sont également cruciales pour maintenir des relations positives et trouver des solutions mutuellement bénéfiques .

Pour intégrer les Life Skills dans la vie quotidienne, il est recommandé de pratiquer régulièrement des exercices spécifiques et de créer des routines qui incluent ces compétences. Par exemple, une routine matinale incluant la

méditation ou la tenue d'un journal pour réfléchir sur les interactions quotidiennes peut être très bénéfique .

L'évaluation de l'efficacité des Life Skills peut se faire par le biais de questionnaires, d'auto-évaluations, et de feedbacks de tiers. Ces outils permettent de mesurer les progrès personnels et d'ajuster les techniques en fonction des résultats obtenus .

Des études de cas et des témoignages concrets montrent l'impact des Life Skills sur la vie des individus. Ces récits illustrent les bénéfices, tels que la réduction du stress et l'amélioration des relations, ainsi que les défis, comme la difficulté à maintenir de nouvelles habitudes et la nécessité d'un soutien continu. L'écoute active et l'expression assertive sont deux compétences essentielles pour améliorer la communication interpersonnelle.

- **Écoute Active** : Implique de prêter attention de manière consciente et engagée à ce que l'autre personne dit, en utilisant des signes verbaux et non verbaux pour montrer que l'on comprend et que l'on s'intéresse : « L'écoute active est une compétence de communication essentielle qui favorise des relations interpersonnelles saines et productives » (Rogers, C., 1957, *Client-Centered Therapy*).
- **Expression Assertive** : Consiste à exprimer ses pensées, ses sentiments et ses besoins de manière directe et respectueuse, sans être agressif ni passif : « L'expression assertive permet aux individus de communiquer de manière honnête et respectueuse, améliorant ainsi la qualité des interactions et des relations » (Alberti, R. E., & Emmons, M. L., 2001, *Your Perfect Right*).

3-4 Rôle des Compétences de Communication dans les Relations Personnelles et Professionnelles

Les compétences de communication sont cruciales dans tous les aspects de la vie, que ce soit dans les relations personnelles ou professionnelles. Une bonne communication favorise la compréhension mutuelle, renforce les relations et aide à résoudre les conflits de manière constructive : « La communication efficace est la pierre angulaire des relations humaines, essentielle pour établir des liens solides et résoudre les conflits de manière positive » (Goleman, D., 1995, *Emotional Intelligence*).

3-5 Prise de Décision et Résolution de Problèmes

Prendre des décisions éclairées nécessite l'utilisation de méthodes structurées et analytiques.

- **Analyse Coût-Bénéfice** : Une méthode qui consiste à évaluer les avantages et les inconvénients potentiels de chaque option avant de prendre une décision : « L'analyse coût-bénéfice est une approche systématique pour évaluer les impacts des différentes options et prendre des décisions

informées » (Boardman, A. E., Greenberg, D. H., Vining, A. R., & Weimer, D. L., 2018, *Cost-Benefit Analysis: Concepts and Practice*).

- **Pensée Critique** : Implique l'évaluation objective et réfléchie des informations disponibles pour prendre des décisions logiques et bien fondées : « La pensée critique est essentielle pour une prise de décision éclairée, permettant de disséquer les informations et de juger de leur validité et pertinence » (Paul, R., & Elder, L., 2006, *Critical Thinking: Tools for Taking Charge of Your Learning and Your Life*).

La résolution de problèmes et de conflits de manière constructive est cruciale pour maintenir des relations harmonieuses et productives.

- **Approche Collaboratrice** : Implique de travailler ensemble pour trouver une solution qui satisfait toutes les parties impliquées : « La résolution collaborative des conflits favorise des solutions mutuellement bénéfiques et renforce les relations interpersonnelles » (Fisher, R., Ury, W., & Patton, B., 1991, *Getting to Yes*).
- **Techniques de Médiation** : Utilisation de tierces parties neutres pour aider à résoudre les conflits de manière impartiale : « La médiation est un outil puissant pour résoudre les conflits de manière équitable et maintenir des relations positives » (Moore, C. W., 2014, *The Mediation Process: Practical Strategies for Resolving Conflict*).

Ces composantes montrent comment les Life Skills béhavioristes peuvent transformer notre approche du stress, de la communication et de la prise de décision, en nous offrant des outils pratiques et scientifiquement validés pour naviguer les complexités de la vie moderne.

4- Mise en Pratique et Évaluation des Life Skills

Pour conclure, nous nous pencherons sur la mise en pratique et l'évaluation des Life Skills. Cette section proposera des exercices pratiques pour intégrer ces compétences dans notre vie quotidienne, créant des routines équilibrées qui favorisent l'application continue des Life Skills. Nous introduirons également des outils de mesure pour évaluer les progrès personnels et ajuster les stratégies en conséquence. Enfin, des études de cas et des témoignages illustreront des exemples concrets de personnes ayant intégré avec succès les Life Skills, analysant les transformations observées et les défis rencontrés, offrant ainsi une perspective inspirante sur les bénéfices de ces compétences.

4-1 Intégration des Compétences dans la Vie Quotidienne

Pour intégrer efficacement les Life Skills dans la vie quotidienne, il est essentiel de pratiquer régulièrement des exercices spécifiques qui renforcent ces compétences. Par exemple :

- **Gestion du Stress** : Exercices de respiration profonde, méditation, et relaxation progressive pour réduire les niveaux de stress : « La méditation de pleine conscience et les exercices de respiration profonde sont des techniques éprouvées pour gérer le stress et améliorer la concentration » (Kabat-Zinn, J., 1990, *Full Catastrophe Living*).
- **Communication** : Jeux de rôle pour pratiquer l'écoute active et l'expression assertive : « Les jeux de rôle sont une méthode efficace pour améliorer les compétences de communication en simulant des situations réelles » (Rogers, C., 1961, *On Becoming a Person*).

4-2 Création de Routines Quotidiennes pour Intégrer les Life Skills

L'intégration des Life Skills dans la routine quotidienne est cruciale pour assurer leur application continue et leur efficacité à long terme. Voici quelques suggestions pour créer de telles routines :

- **Routine Matinale** : Inclure des exercices de respiration ou de méditation pour commencer la journée avec calme et clarté : « Une routine matinale incluant la méditation peut améliorer la santé mentale et préparer à affronter les défis de la journée » (Puddicombe, A., 2011, *The Headspace Guide to Meditation and Mindfulness*).
- **Journal de Bord** : Tenir un journal pour réfléchir sur les interactions quotidiennes et identifier des opportunités d'amélioration dans la communication et la gestion du stress : « Tenir un journal peut aider à clarifier les pensées, à gérer les émotions et à développer des compétences de résolution de problèmes » (Pennebaker, J. W., 1997, *Opening Up: The Healing Power of Expressing Emotions*).

4-3 Évaluation de l'Efficacité des Compétences de Vie

Pour évaluer l'efficacité des compétences de vie, divers outils et méthodes peuvent être utilisés :

- **Questionnaires et Auto-évaluations** : Utiliser des questionnaires standardisés pour évaluer les niveaux de stress, les compétences de communication, et la satisfaction personnelle : « Les auto-évaluations permettent de mesurer les progrès individuels et d'identifier les domaines nécessitant une attention particulière » (Rosenberg, M., 1965, *Society and the Adolescent Self-Image*).
- **Feedback de Tiers** : Demander des retours d'amis, de famille, ou de collègues pour obtenir une perspective externe sur les améliorations observées : « Les retours d'autrui sont essentiels pour une évaluation objective des compétences interpersonnelles » (Bandura, A., 1986, *Social Foundations of Thought and Action*).

4-4 Adaptation des Techniques en Fonction des Résultats Obtenus

En fonction des évaluations et des retours obtenus, il peut être nécessaire d'ajuster les techniques utilisées :

- **Réévaluation des Stratégies** : Analyser les résultats pour déterminer quelles stratégies sont les plus efficaces et lesquelles nécessitent des ajustements : « Une réévaluation régulière des stratégies permet d'affiner les approches et de maximiser l'efficacité des interventions » (Schunk, D. H., 1989, *Self-Efficacy and Achievement Behaviors*).
- **Formation Continue** : Participer à des ateliers ou des séminaires pour développer davantage de compétences et se tenir informé des nouvelles techniques : « La formation continue est cruciale pour maintenir et améliorer les compétences de vie » (Kolb, D. A., 1984, *Experiential Learning: Experience as the Source of Learning and Development*).

4-5 Études de Cas[100] et Témoignages

Des études de cas et des témoignages peuvent illustrer concrètement l'impact des Life Skills sur la vie des individus :

- **Étude de Cas** : Une personne ayant utilisé la relaxation progressive pour gérer l'anxiété et améliorer sa performance au travail : « Après avoir intégré des techniques de relaxation dans sa routine quotidienne, cette personne a constaté une réduction significative de son stress et une amélioration de son efficacité professionnelle » (Citation basée sur des pratiques courantes).

4-6 Analyse des Bénéfices Observés et des Défis Rencontrés

L'analyse des bénéfices et des défis rencontrés par les individus permet de mieux comprendre l'impact des Life Skills :

- **Bénéfices** : Réduction du stress, amélioration des relations interpersonnelles, et prise de décision plus éclairée : « Les personnes ayant intégré les Life Skills rapportent une amélioration notable de leur bien-être général et de leur satisfaction de vie » (Durlak, J. A., Weissberg, R. P., & Pachan, M., 2010, *A Meta-Analysis of After-School Programs that Seek to Promote Personal and Social Skills in Children and Adolescents*).
- **Défis** : Difficulté à maintenir les nouvelles habitudes, résistance au changement, et besoin de soutien continu : « Les défis rencontrés incluent la difficulté à intégrer de nouvelles habitudes dans une routine établie et la nécessité d'un soutien continu pour maintenir les progrès » (Prochaska, J. O., & DiClemente, C. C., 1983, *Stages and Processes of Self-Change of Smoking: Toward An Integrative Model of Change*).

[100] Exemples Concrets de Personnes Ayant Intégré les Life Skills dans leur Vie.

En somme, la mise en pratique et l'évaluation des Life Skills nécessitent une approche systématique et continue, combinant des exercices pratiques, des routines quotidiennes, des outils d'évaluation, et des ajustements réguliers. Les études de cas et les témoignages offrent des perspectives précieuses sur les défis et les réussites des individus, soulignant l'importance de ces compétences pour une vie équilibrée et réussie.

6- Conclusion

En intégrant les Life Skills béhavioristes dans notre quotidien, nous pouvons non seulement améliorer notre bien-être personnel, mais aussi renforcer nos capacités à faire face aux défis de la vie avec résilience et confiance. Le développement personnel, en tant que processus continu, bénéficie grandement de l'application de techniques comportementales éprouvées, nous permettant ainsi de « vivre » véritablement notre développement personnel.

L'intégration des Life Skills béhavioristes dans notre vie quotidienne nous permet non seulement de surmonter les obstacles avec résilience, mais aussi de vivre pleinement notre développement personnel. En adoptant ces compétences, nous nous engageons sur la voie d'une vie plus équilibrée, où chaque défi devient une opportunité de croissance et de réalisation personnelle. Ces techniques comportementales, lorsqu'elles sont appliquées de manière cohérente et réfléchie, peuvent transformer notre perception de nous-mêmes et de notre environnement, nous guidant vers un avenir plus lumineux et épanouissant.

En somme, les compétences de vie béhavioristes jouent un rôle clé dans le développement personnel et professionnel, contribuant à une vie plus harmonieuse et épanouie. Les compétences de vie béhavioristes permettent aux individus de naviguer plus efficacement dans les différents aspects de la vie, de la gestion du stress à l'interaction sociale, en passant par la prise de décision et la résilience. Cela conduit à un meilleur bien-être général et à des succès personnels et professionnels.

En valorisant nos compétences de vie béhavioristes de manière proactive et réfléchie, nous pouvons non seulement améliorer notre développement personnel mais aussi nous démarquer professionnellement, contribuant ainsi à notre succès global.

Références :

- Bandura, A. (1977). Social Learning Theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
- Bandura, A. (1961). Transmission of Aggression Through Imitation of Aggressive Models. Journal of Abnormal and Social Psychology, 63(3), 575-582.
- Goleman, D. (1995). Emotional Intelligence: Why It Can Matter More Than IQ. New York: Bantam Books.
- Skinner, B. F. (1953). Science and Human Behavior. New York: Macmillan.
- Skinner, B. F. (1938). The Behavior of Organisms. New York: Appleton-Century.
- Pavlov, I. P. (1927). Conditioned Reflexes. Oxford University Press.
- WHO. (1997). Life Skills Education in Schools. Geneva: World Health Organization.

توصيات الندوة

- ضرورة تنزيل مشروع المهارات الحياتية بمنظومة التعليم العالي؛
- إشراك الطلبة في مشروع تعلم المهارات الحياتية؛
- جعل مشروع المهارات الحياتية لبنة أساسية للترافع على القضايا الوطنية؛
- تشجيع الباحثين في المهارات الحياتية بحوافز مادية ومعنوية؛
- تمكين الطلبة من الحصول على شواهد خاصة بالمهارات الحياتية؛
- ضرورة انفتاح الجامعة على تجارب الدول الأخرى الرائدة في هذا المجال؛
- العمل على التفكير في مداخل تنزيل المهارات بالجامعة (مدخل المادة / مدخل مستعرض / مدخل الحياة الطلابية ...)؛
- تحويل الندوة الوطنية إلى ندوة دولية، وجعلها مناسبة علمية سنوية للتداول في المهارات الحياتية والقضايا المرتبطة بها؛
- إدراج الورشات "ورشات المهارات الحياتية" لفائدة الطلبة ضمن برنامج الندوة؛
- العمل على اعتماد تصنيف علمي مختصر للمهارات الحياتية بالجامعة؛
- ترصيد الإنجازات المحققة في الشق الثانوي والابتدائي في الموضوع؛
- طبع أشغال هذه الندوة الوطنية في كتاب جماعي؛
- توجيه الطلبة الباحثين لإنجاز بحوث علمية رصينة (نظريا وميدانيا) تهم المهارات الحياتية؛
- ضرورة تنزيل المهارات الحياتية في منظومة التعليم الجامعي؛
- جعل المهارات الحياتية والرقمية مجزوءة تدرس داخل الجامعة؛
- تبني سياسات شاملة لتوظيف هذه المهارات في الجامعة؛
- توفير بيئة مناسبة لتنزيل هذه المهارات بشقيها النظري والتطبيقي؛
- إنجاز معجم خاص بالمهارات الحياتية.

أبحاث اكاديمية مختلفة

Different academic researches

The Impact of Regional Trade Agreements on Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs): Case Morocco

Manal EL IDRISSI-RAJI, Mohammed V University, Morocco
manal.elidrissiraji@um5s.net.ma
Abdallah ECHAOUI, Mohammed V University, Morocco
a.echaoui@um5s.net.ma

Abstract:

This study examines the impact of Regional Trade Agreements (RTAs) on Moroccan Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) through a sectoral lens. Drawing on data from the World Trade Organization and the Harvard Growth Lab's Atlas of Economic Complexity, alongside information from the Barometer of the Moroccan Industrial and Commercial Property Office, we analyse trends in Moroccan exports to key RTA partners, notably Spain and France. Our research identifies export sectors driving trade with these partners, such as Textiles and Electronics, and explores the relationship between sectoral export performance and SME creation. Notably, while certain sectors experienced significant export growth post-RTA, such as Textiles and Electronics, minimal SME creation was observed in the agricultural sector despite increased exports. We discuss the implications of these findings for SME development and offer recommendations to optimize the benefits of RTAs for Moroccan economic growth and competitiveness.

Keywords:

Regional Trade Agreements, SMEs, Moroccan exports, Sectoral analysis, Economic development

I. Introduction

In an era where globalization and international trade are pivotal to economic growth and sustainability, Regional Trade Agreements (RTAs) emerge as critical instruments in shaping the dynamics of global trade relations. By facilitating easier access to international markets, reducing trade barriers, and promoting economic integration, RTAs have the potential to significantly influence the operational landscape and competitive edge of nations on the global stage. Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs), which constitute the backbone of many economies, particularly in developing countries, stand at the crossroads of these monumental trade shifts. In Morocco, a nation characterized by its vibrant SME sector contributing significantly to GDP, employment, and innovation, the impact of RTAs cannot be overstated.

This article delves into the nuanced landscape of RTAs and their ramifications for Moroccan SMEs, a topic of critical importance yet insufficiently explored in academic and policy-making circles. The intricate relationship between RTAs and SMEs in Morocco presents a unique case study due to the country's active participation in numerous trade agreements and its strategic geopolitical and economic position as a gateway between Europe and Africa. Despite the presumed benefits of RTAs in terms of market access and economic integration, the empirical reality for SMEs often entails a complex array of challenges and opportunities, necessitating a thorough examination.

This research aims to fill the knowledge gap regarding the true impact of Regional Trade Agreements (RTAs) on Moroccan SMEs, focusing specifically on Moroccan exports, SME creation, and sectorial distribution. By integrating theoretical frameworks with empirical data, this study aims to uncover the complex effects of RTAs on Moroccan SMEs, providing valuable insights for policymakers and practitioners. The research objectives include analyzing the impact of RTAs on Moroccan SMEs by examining sectoral export trends and SME creation. Through this exploration, the article contributes to the existing literature by offering empirical evidence on the relationship between RTAs and SME development in Morocco. By scrutinizing export data and SME creation patterns, the study sheds light on the sectoral dynamics shaped by RTAs and offers policy recommendations to foster SME growth and bolster Morocco's economic competitiveness on the global stage.

II. Literature Review

RTAs are replete with provisions that exert an influence on trade across businesses of all magnitudes. Going beyond mere tariff reductions and trade standardization, contemporary RTAs are increasingly incorporating provisions directly targeting small businesses. These provisions are often found in dedicated SME chapters or

specific sections related to small enterprises within chapters covering investment, e-commerce, intellectual property, competition, government procurement, and trade facilitation, among others. According to the most recent data available in the WTO's MSME-Related Language in Regional Trade Agreements database (WTO, 2022), chapters focusing on cooperation and government procurement emerge as the principal repositories of small business-related provisions within RTAs. A report compiled by the WTO Secretariat reveals that more than half (53%) of RTAs integrating small business provisions incorporate references to cooperation mechanisms designed to bolster the capacities and competitiveness of small enterprises. Such mechanisms encompass a spectrum of initiatives ranging from human resources and technology adoption to fostering public-private partnerships and enhancing access to finance, information, and institutional support.

Moreover, according to the International Labour Organization (ILO, 2019), small businesses represent about 90% of all enterprises and 70% of all jobs in many countries around the world. However, these businesses participate relatively less in international trade than large firms. To bridge this gap, regional trade agreements (RTAs) with small business language have emerged as an avenue for enabling small businesses to integrate more in regional and international markets. The first small business reference in an RTA notified to the WTO was recorded in the EU – Overseas Countries and Territories agreement in 1971. Since then, RTAs including at least one small business-related provision have increased to more than half of all RTAs notified to the World Trade Organization (WTO) as of now.

The presence of provisions tailored for small businesses in RTAs offers a gateway to heightened participation in regional and international trade, underpinned by preferential market access and bolstered support from both public and private sectors. However, despite these concerted efforts, a growing body of evidence underscores a prevailing lack of awareness among many small enterprises regarding the opportunities presented by RTAs. Studies conducted by the International Institute for Sustainable Development (IISD) underscore the pervasive challenge faced by small businesses in Southeast Asia, where a dearth of information emerges as a significant barrier hindering their ability to leverage the over 90 RTAs led by ASEAN and its member states (Tambunan & Chandra, 2014). Additionally, the formidable obstacle of high fixed costs associated with harnessing tariff benefits poses a substantial impediment for small businesses endeavouring to capitalize on market access opportunities driven by RTAs (Ulloa & Wagner, 2012).

The effectiveness of Free Trade Agreements (FTAs) in benefiting Small and Medium Enterprises (SMEs) is theoretically uncertain. On one hand, as proposed by Melitz (2003), larger enterprises (LEs) with high productivity are likely to experience expanded production, increased exports, and higher profits due to

trade liberalization. Conversely, SMEs, with relatively lower productivity, may face challenges such as reduced sales and profits due to heightened competition from foreign suppliers. However, an FTA might alleviate some of these challenges for SMEs by reducing fixed export costs associated with non-tariff barriers. Since SMEs often face more significant constraints related to fixed export costs compared to LEs, this aspect of FTAs could potentially foster SMEs' export expansion.

Given this theoretical ambiguity, empirical investigation becomes imperative to assess the actual export impacts of FTA policies on SMEs. While numerous studies have empirically analysed the overall trade effects of FTAs, only a handful have delved into the specific impact on SMEs. For instance, Hayakawa (2015) examines how FTA utilization and export effects vary across different firm sizes based on a corporate survey of Japanese affiliates in regions such as ASEAN, India, and Oceania. The findings indicate that larger firms tend to exhibit higher rates of FTA utilization and export larger volumes to partner countries within the FTA. Similarly, Park (2016) investigates the impact of FTAs on Korean SMEs' exports between 2005 and 2012, utilizing trade data at the product level. The study reveals a significant promotion of SME exports due to FTA policies, primarily driven by an increase in the number of exporting SMEs (extensive margin) rather than the average exports per SME (intensive margin).

Kyong Hyun Koo's 2021 study further explores the impact of FTAs on SMEs. Findings indicate that while Korean FTA policies significantly boost SMEs' direct exports to FTA partners, the effects are about half as much as those for Large Enterprises (LEs). However, SMEs benefit more from indirect exports through domestic input supplies. Despite positive effects, there remains a significant gap between SMEs and LEs in FTA export benefits, highlighting the need for equitable policy interventions, particularly across industries.

Expanding upon these findings, RTAs with provisions targeted at small businesses present opportunities for enhanced SME engagement in regional and international trade, offering preferential market access and support from public and private sectors. However, despite these efforts, evidence suggests that many SMEs are not fully aware of the benefits available to them through RTAs. Studies by the International Institute for Sustainable Development (IISD) have highlighted a lack of information as a significant barrier hindering Southeast Asian small businesses from capitalizing on over 90 RTAs led by ASEAN and its member states. Additionally, the high fixed costs associated with utilizing tariff benefits pose challenges for small businesses seeking to leverage RTA-driven market access opportunities.

Research from the Inter-American Development Bank (IDB) further emphasizes the hurdles faced by smaller firms in utilizing treaty benefits. IDB's findings indicate that smaller firms encounter higher utilization costs compared to larger

counterparts, contributing to unequal utilization of RTA preferential terms. This imbalance is compounded when larger firms dominate national exports, potentially leading to higher factor prices for small businesses within the industry.

The results of RTAs signed by Morocco have generally illustrated a huge asymmetry of trade flows between the country and its partners, and this subject has taken a considerable weight in research confirming the unbalance of trade flows between the RTA parties. The majority of Free trade agreements signed by Morocco did not yield favourable terms to the country, leading to a negative Moroccan trade balance, such is the case of the FTA signed with the United States, the European Union, and Turkey. In response to the challenges faced by Moroccan SMEs in the context of this FTA, Morocco and Turkey launched negotiations in November 2019 to renegotiate the agreement and address the issues faced by Moroccan SMEs. The renegotiation aimed to protect Morocco's industrial fabric and jobs, as well as to restore tariffs on 1200 Turkish products. The renegotiation is part of Morocco's broader strategy to curb trade deficits with various countries, including Tunisia and Egypt.

The impact of free trade agreements (FTAs) on Moroccan small and medium-sized enterprises (SMEs) varies based on the specific agreements and their implications for the country's economy. On the one hand, GLADYS et al. (2023) found that FTAs have led to increased trade flows for Morocco, contributing to falling business informality. This is beneficial for SMEs as it can create more formal trade opportunities. According to Gladys et al. (2023), the EU-Morocco FTA has resulted in trade liberalization policies that have improved conditions for exporters and importers in Morocco, potentially benefiting SMEs in the country. On the other hand, the effects of trade liberalization, as seen in Morocco, have shifted trade patterns away from female, labour-intensive industries, potentially impacting female labour force participation negatively. Moreover, simulation results from the EU-Morocco FTA suggest adverse effects on Morocco, such as deteriorating terms of trade and reductions in output per firm in industries dominated by scale economies, which could affect SMEs negatively.

At the time of writing this paper and to the best of our knowledge, in the Moroccan context, scholarly investigations have primarily delved into two main areas: firstly, the broader economic repercussions of trade openness and FTA within Morocco such as that of Medaissi, S. (2019), Fuenfzig et al. (2021), Martin, I. (2004), Hunt, D. (2002). And secondly, the performance and dynamics of SMEs within the domestic landscape, often without considering their involvement in international trade such as that of Kenza et al. (2023), Sefiani, Y. (2013), and Hassan, B., & Mohamed, B. (2014). Only a few studies have been carried out on the impact of Trade agreements on SMEs in Morocco, such as that of Gladys et al (2023). A paper by BELHCEN, L., & ALAOUI, S. (2021) investigated the reasons why Moroccan SMEs have not seized the benefits from the Morocco-Turkey FTA,

and found that the low preference margin as well as non-tariff measures prevent textile companies from taking advantage of the FTA. Other studies investigated the impact of the Morocco-Turkey FTA on the overall Moroccan economy such as that of ESSAFDI, I. (2022). However, there is a conspicuous absence of research exploring the specific impacts of Regional Trade Agreements (RTAs) on Moroccan SMEs.

While existing research has shed light on various aspects of trade liberalization and its effects on the Moroccan economy, a notable gap remains in understanding the specific impacts of Regional Trade Agreements (RTAs) on Moroccan small and medium-sized enterprises (SMEs). Prior studies have either focused on the broader economic implications of trade openness or examined SME performance within the national context, overlooking their involvement in international trade facilitated by RTAs. This gap highlights the need for a comprehensive examination of how RTAs specifically affect Moroccan SMEs, considering their unique challenges, opportunities, and contributions to the country's trade landscape. Addressing this gap is crucial for policymakers, businesses, and other stakeholders to formulate informed strategies that foster SME growth, enhance competitiveness, and maximize the benefits of RTAs for Morocco's economy.

III. Methodology

This study adopts a mixed-methods approach to assess the impact of Regional Trade Agreements (RTAs) on Moroccan Small and Medium-sized Enterprises (SMEs). Data on RTAs signed by Morocco was collected from the World Trade Organization (WTO). Additionally, data on Moroccan exports and imports was sourced from the Harvard Growth Lab's research and data visualization tool "THE ATLAS OF ECONOMIC COMPLEXITY." Information on Moroccan SMEs was obtained from the Barometer of the Moroccan Industrial and Commercial Property Office (MICPO).

The analytical framework begins with the identification of Morocco's RTA partners, prioritizing those with significant export values. Subsequently, export sectors holding the highest shares of Moroccan exports to these partners, such as Spain and France, were pinpointed. Next, SME creation trends were analysed, comparing pre- and post-RTA implementation periods. Particularly, focus was placed on industrial sectors like Textiles and Electronics, which experienced notable growth post-RTA, aligning with export shares. Additionally, the impact on the agricultural sector, which saw increased exports but minimal SME creation, was assessed. Through observation and comparison of data, relationships between export sector performance and SME creation trends were explored.

Several limitations are inherent in the study. Firstly, data accuracy may be compromised as secondary sources may not always provide the most up-to-date or accurate information on SMEs in Morocco. Additionally, there may be a limited

scope of information, potentially overlooking important factors impacting the sector. Data reliability may vary, leading to inconsistencies or biases, and generalization of information about SMEs in Morocco may oversimplify the challenges and opportunities faced by different types of SMEs. Interpretation of data may vary, resulting in conflicting information, and data availability may restrict the depth of analysis and understanding of the sector. It is essential to consider these limitations when utilizing secondary data for research, analysis, and decision-making related to the SME sector in Morocco.

IV. Analysis of RTAs Impact on SMEs in Morocco

An overview of the Regional Trade Agreements (RTAs) signed by Morocco, is presented by the following table, reflecting the country's commitment to fostering international trade relations. These agreements, covering goods, services, or both, aim to promote economic cooperation and facilitate trade between Morocco and its partners. The RTAs listed include agreements with various regions and countries, such as the European Free Trade Association (EFTA), the United States, the European Union (EU), Turkey, and the United Kingdom. Additionally, Morocco is part of broader agreements such as the Agadir Agreement, the Global System of Trade Preferences among Developing Countries (GSTP), and the Pan-Arab Free Trade Area (PAFTA), reflecting its engagement in regional and multilateral trade initiatives. Each entry provides key details such as the type of coverage, notification date, entry into force date, and signatories involved in the agreement. It's noteworthy that only two RTAs, namely the EFTA-Morocco and USA-Morocco agreements, include provisions specifically targeting Small and Medium-sized Enterprises (SMEs). According to the most recent data available in the WTO's MSME-Related Language in Regional Trade Agreements database (WTO, 2022), chapters focusing on cooperation and government procurement emerge as the principal repositories of small business-related provisions within RTAs. A report compiled by the WTO Secretariat reveals that more than half (53%) of RTAs integrating small business provisions incorporate references to cooperation mechanisms designed to bolster the capacities and competitiveness of small enterprises. Morocco is part of six such agreements, including government procurement, the Agadir Agreement, EFTA – Morocco, EU – Morocco, Türkiye – Morocco, United Kingdom – Morocco, and United States – Morocco.

Table 1 : RTAs Signed by Morocco

RTA Name	Cov.	Type	Date of not.	Not.	Date of entry into force	Signatories
EFTA - Morocco	Goods	FTA	20-Jan-00	GATT Art. XXIV	01-Dec-99	Morocco; Iceland; Liechtenstein; Norway; Switzerland
United States - Morocco	Goods & Services	FTA & EIA	30-Dec-05	GATT Art. XXIV & GATS Art. V	01-Jan-06	Morocco; United States of America
Agadir Agreement	Goods	FTA	22-Feb-16	Enabling Clause	27-Mar-07	Jordan; Morocco; Tunisia; Egypt
EU - Morocco	Goods	FTA	13-Oct-00	GATT Art. XXIV	01-Mar-00	Morocco; Austria; Belgium; Bulgaria; Croatia; Cyprus; Czech Republic; Denmark; Estonia; Finland; France; Germany; Greece; Hungary; Ireland; Italy; Latvia; Lithuania; Luxembourg; Malta; Netherlands; Poland; Portugal; Romania; Slovak Republic; Slovenia; Spain; Sweden
Türkiye - Morocco	Goods	FTA	10-Feb-06	GATT Art. XXIV	01-Jan-06	Morocco; Türkiye
United Kingdom - Morocco	Goods	FTA	31-Dec-20	GATT Art. XXIV	01-Jan-21	Morocco; United Kingdom
Global System of Trade Preferences among Developing Countries (GSTP)	Goods	Partial Scope Agreement	25-Sep-89	Enabling Clause	19-Apr-89	Algeria; Argentina; Bangladesh; Benin; Bolivia, Plurinational State of; Brazil; Cameroon; Chile; Colombia; Cuba; Ecuador; Egypt; Ghana; Guinea; Guyana; India; Indonesia; Iran; Iraq; Korea, Democratic People's Republic of; Korea, Republic of; Libya; Malaysia; Mexico; Morocco; Mozambique; Myanmar; Nicaragua; Nigeria; Pakistan; Peru; Philippines; Romania; Singapore; Sri Lanka; Sudan; Tanzania; Thailand; Trinidad and Tobago; Tunisia; Venezuela, Bolivarian Republic of; Viet Nam; Zimbabwe
Pan-Arab Free Trade Area (PAFTA)	Goods	FTA	03-Oct-2006	GATT Art. XXIV	01-Jan-98	Bahrain, Kingdom of; Egypt; Iraq; Jordan; Kuwait, the State of; Lebanese Republic; Libya; Morocco; Oman; Qatar; Saudi Arabia, Kingdom of; Sudan; Syrian Arab Republic; Tunisia; United Arab Emirates; Yemen
Morocco - United Arab Emirates	Goods	FTA	19-Jun-2019	Enabling Clause	09-Jul-2003	Morocco - United Arab Emirates

Source : WTO

The following pie chart depicts the distribution of Morocco's gross exports among its top trading partners in 2021, shedding light on the trade dynamics relevant to

Regional Trade Agreements (RTAs) and their potential impact on Small and Medium-sized Enterprises (SMEs). Morocco has exported a total value of $55,23B to a total of 148 partners among which, Spain emerges as the primary export destination for Morocco, constituting the largest share of exports at 21.85%. France follows closely behind, representing 18.19% of Morocco's total exports, highlighting the significant trade volume facilitated by RTAs between the two countries. Notably, Brazil, India, Italy, and Germany also feature as key export destinations for Morocco, with shares ranging from 4.00% to 5.29%. The United Kingdom (UK) and the United States of America (USA) maintain prominent positions as export partners, contributing 3.34% and 3.30%, respectively. The inclusion of Turkey and the Netherlands underscores the diversity of Morocco's export markets, with shares of 2.28% and 2.16%, respectively. Additionally, the 'Other Countries' category, comprising various trading partners not individually listed, collectively represents 30.67% of Morocco's total exports, highlighting the expansive reach of Morocco's trade network facilitated by RTAs.

Figure 1: Share of Countries in Moroccan Exports in 2021

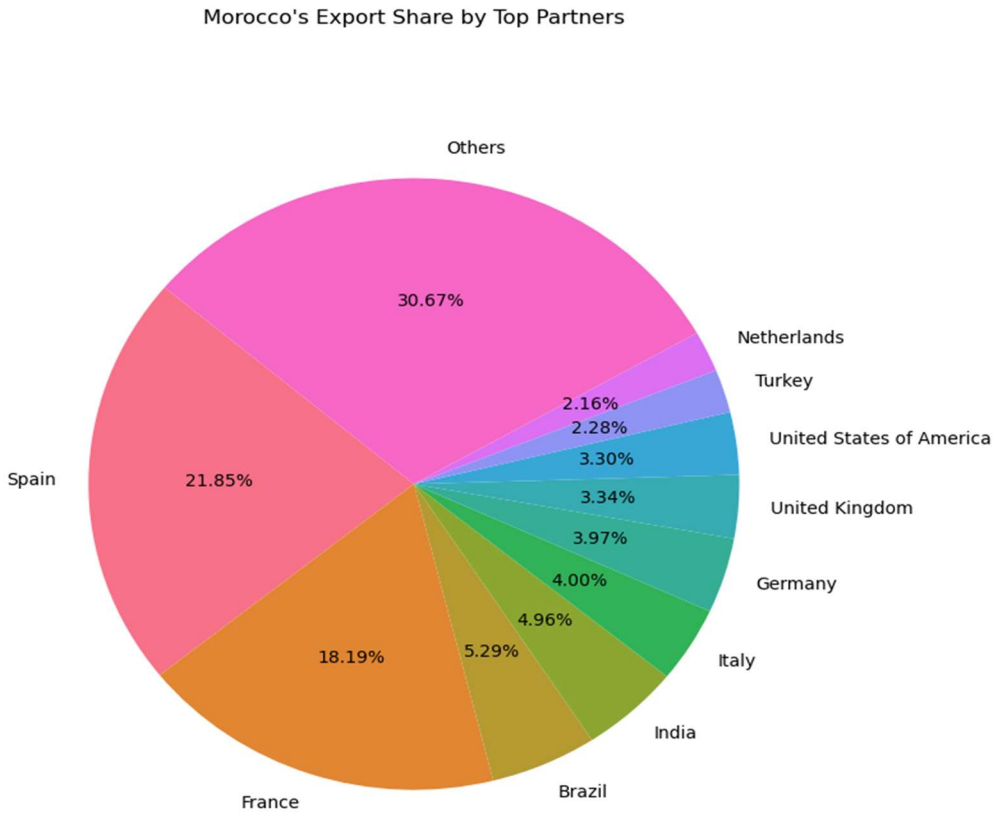

Source: Harvard Growth Lab **''THE ATLAS OF ECONOMIC *COMPLEXITY*''**

The following chart illustrates Morocco's imports in 2021 from its principal partners, with Spain accounting for the largest share at 19.38%, totalling $10.7 billion. Following closely is China, constituting 11.12% of imports, equivalent to $6.15 billion. France represents 10.17% of imports, amounting to $5.63 billion, while Turkey's share stands at 5.60%, totalling $3.10 billion. The United States and Italy contribute 5.58% and 4.86% to Morocco's imports, respectively, with values of $3.09 billion and $2.69 billion. Germany and Saudi Arabia hold shares of 4.70% and 2.89%, corresponding to $2.60 billion and $1.60 billion, respectively. Russia and Portugal account for 2.87% and 2.31% of imports, with values of $1.59 billion and $1.28 billion, respectively. The remaining countries collectively make up the remainder of Morocco's import distribution.

Figure 2: Shares of Countries in Moroccan Imports in 2021

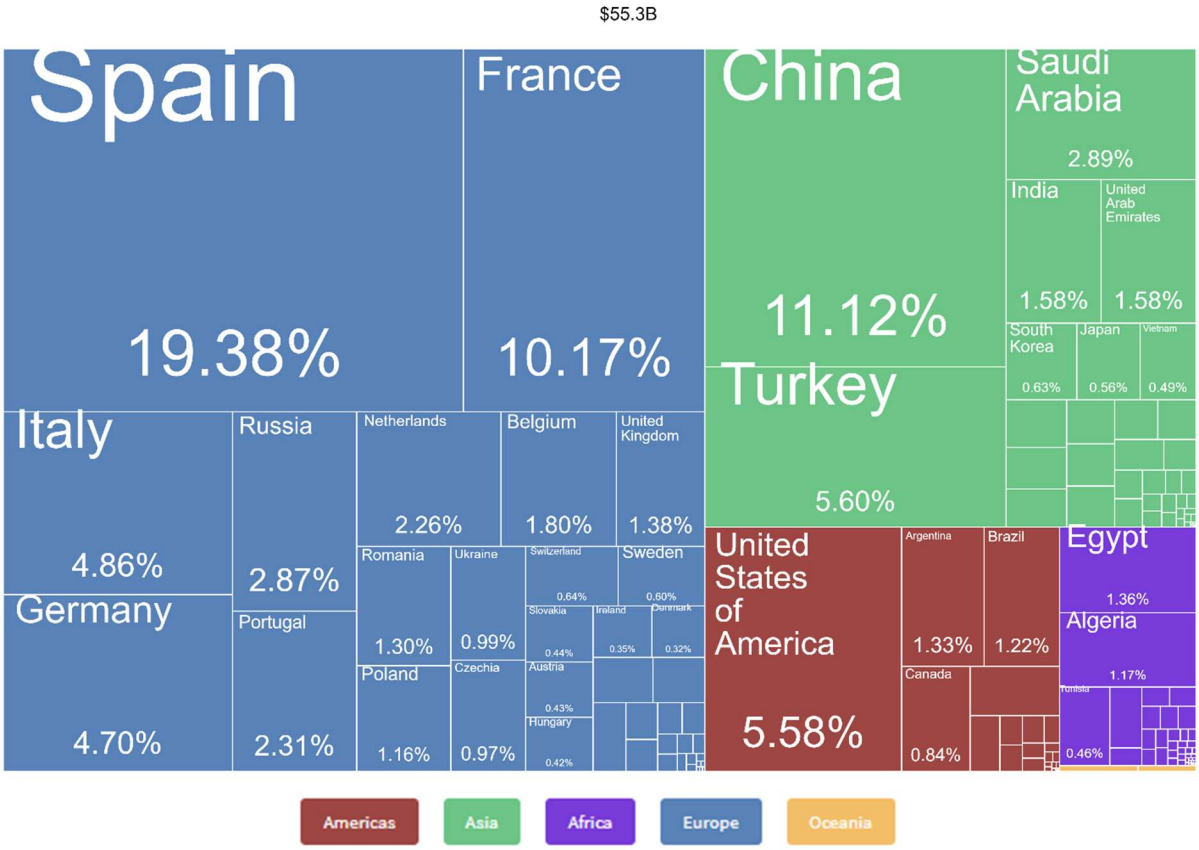

Source: Harvard Growth Lab **''THE ATLAS OF ECONOMIC COMPLEXITY''**

Our study is dedicated to analysing the impact of Regional Trade Agreements (RTAs) on Moroccan Small and Medium-sized Enterprises (SMEs). To achieve this objective, we will closely examine the trading partners that have entered into RTAs with Morocco, as outlined in the table listing Morocco's RTAs. This targeted approach will enable us to explore how RTAs influence the trade dynamics between Morocco and its key partners, particularly in relation to SMEs.

The countries identified as pivotal partners in the RTAs table, the exports pie chart, and the imports chart include Spain, France, Italy, Germany, the United States, Turkey, and the Netherlands. These nations play a significant role in Morocco's international trade landscape, as evidenced by their participation in various regional trade agreements with Morocco. In our forthcoming analysis, we will focus on France and Spain as key countries to delve into their trade dynamics with Morocco.

Through an in-depth examination of trade volumes and patterns, our study aims to uncover the ways in which RTAs impact Moroccan SMEs. By providing valuable insights into the interplay between trade agreements and economic development, our research seeks to contribute to a better understanding of the implications of RTAs for SMEs in Morocco.

Figure 3: Distribution of Moroccan Gross Exports to France by Sector in 2021

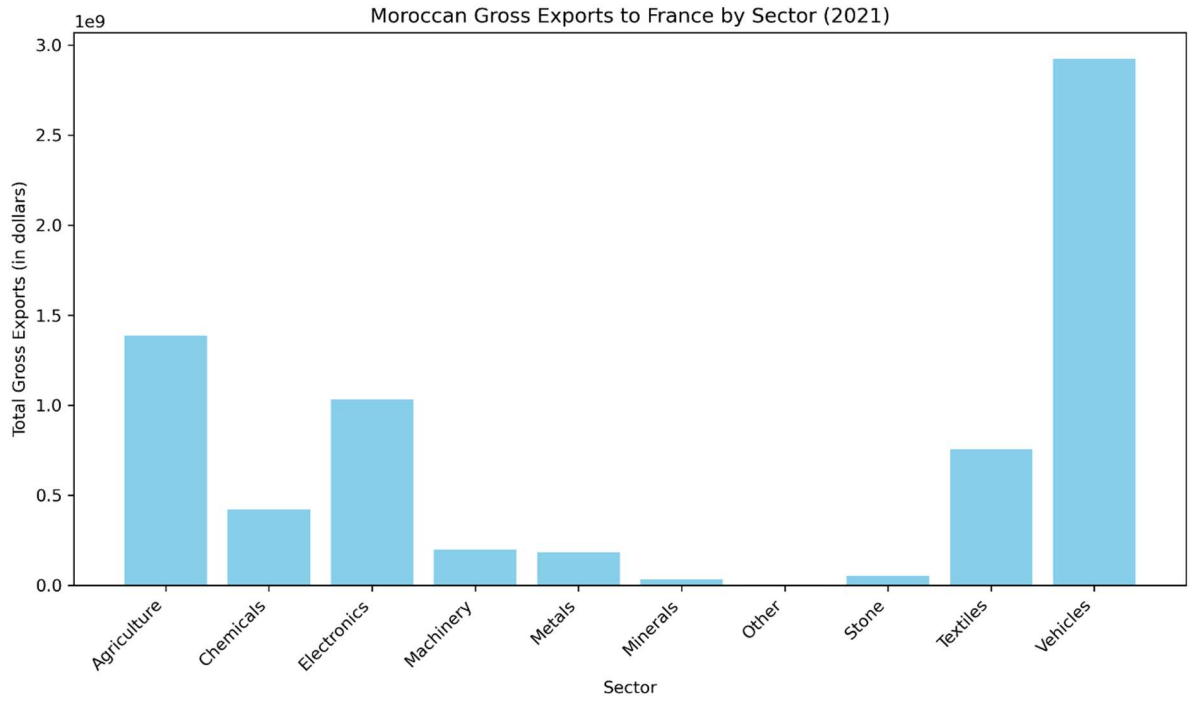

Source: Harvard Growth Lab **''THE ATLAS OF ECONOMIC COMPLEXITY''**

The graph highlights the distribution of Morocco's gross exports to France across different sectors in 2021, showcasing the prominent sectors that drive bilateral trade.

The automotive sector emerges as the dominant contributor, representing the largest share of Morocco's exports to France at 41.81%. This underscores the significant role of vehicle exports in shaping the trade relationship between the two countries.

Following closely behind is the agricultural sector, which accounts for a substantial portion of Morocco's exports to France, constituting approximately

19.84% of the total gross exports. This emphasizes the importance of agricultural products in bolstering trade ties between Morocco and France.

Other notable sectors include electronics, textiles, and chemicals, each playing a significant role in Morocco's export portfolio to France. While some sectors, such as machinery and minerals, contribute relatively smaller shares to total exports, they still contribute to the overall trade dynamics between the two countries.

Additionally, there are sectors categorized under "Other," which collectively contribute to Morocco's export profile to France, adding further diversity to the trade relationship.

Figure 4: Distribution of Moroccan Gross Exports to Spain by Sector in 2021

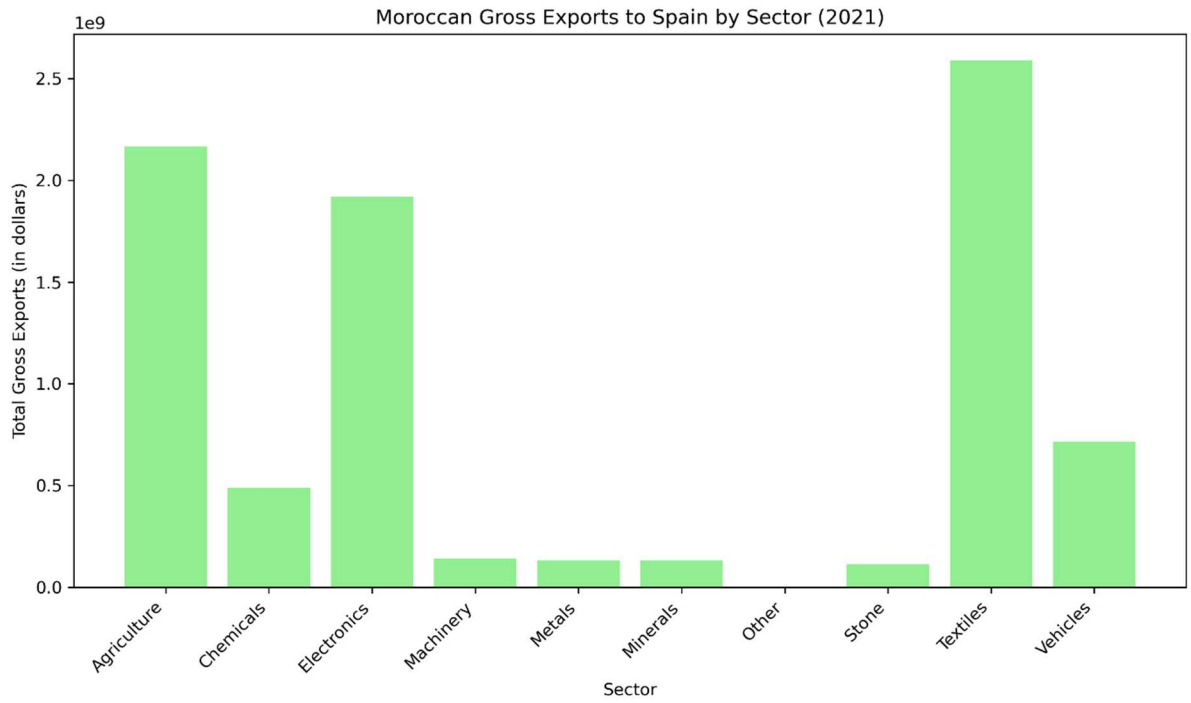

Source: Harvard Growth Lab ‘’THE ATLAS OF ECONOMIC COMPLEXITY’’

Jumping into Morocco's gross exports to Spain in 2021, the graph reveals the intricate tapestry of sectors that underpin the bilateral trade relationship between the two nations.

At the forefront of Morocco's exports to Spain stands the textile sector, commanding a notable share of approximately 30.82%. This underscores the robust presence of textile products in shaping the trade dynamics between Morocco and Spain, fuelling economic exchange and fostering commercial ties.

Echoing the textile sector's prominence is the agricultural industry, representing a substantial portion of Morocco's exports to Spain, accounting for around 25.79% of the total gross exports. This underscores the enduring significance of agricultural commodities in bolstering trade relations and driving mutual prosperity.

Furthermore, sectors such as electronics and vehicles emerge as significant contributors to Morocco's export portfolio to Spain, each playing a vital role in diversifying the trade landscape and enriching bilateral commerce.

While certain sectors, including machinery and minerals, contribute smaller shares to the total export volume, their presence highlights the multifaceted nature of Morocco's export offerings to Spain, contributing to a well-rounded trade relationship.

Lastly, the inclusion of sectors categorized under "Other" further complements Morocco's export profile to Spain, adding layers of diversity and richness to the bilateral trade exchange.

Examining the exports to Spain and France in 1999, prior to the implementation of the Regional Trade Agreements (RTAs), offers valuable insights into the evolution of Morocco's trade dynamics with these key partners. By comparing the composition and volume of exports before and after the RTAs, we can discern shifts in trade patterns, sectoral priorities, and the overall trajectory of the bilateral trade relationship. This historical perspective will provide a comprehensive understanding of how the RTAs have influenced Morocco's exports to Spain and France, shedding light on the impact of these agreements on sectoral diversification, export competitiveness, and economic integration.

Figure 5: Distribution of Moroccan Gross Exports to France by Sector in 1999

Source: Harvard Growth Lab ‘’THE ATLAS OF ECONOMIC COMPLEXITY’’

Exploring Morocco's gross exports to France in 1999 unveils a distinct trade landscape, characterized by a diverse array of sectors driving bilateral trade

dynamics. At the forefront stands the textile sector, commanding a significant share of approximately 45.38% of total gross exports. This underscores the historical prominence of textile products in fostering economic exchange between Morocco and France, contrasting with the more diversified export profile seen in 2021. Following closely behind is the electronics sector, representing around 20.80% of total gross exports in 1999, indicating a notable shift from the dominance of textiles to a more balanced sectoral distribution observed in 2021. Additionally, sectors such as agriculture and minerals play vital roles in Morocco's export portfolio to France, contributing to the multifaceted nature of bilateral trade, a trend that persists in 2021. While certain sectors, like machinery and vehicles, contribute smaller shares to total exports in 1999, they nonetheless enrich the overall trade dynamics between Morocco and France, maintaining a similar pattern to that seen in 2021. The inclusion of sectors categorized under "Other" further enriches Morocco's export profile to France, reflecting the diverse range of products exchanged between the two nations, a trend that continues to shape bilateral trade relations in 2021.

Figure 6: Distribution of Moroccan Gross Exports to Spain by Sector in 1999

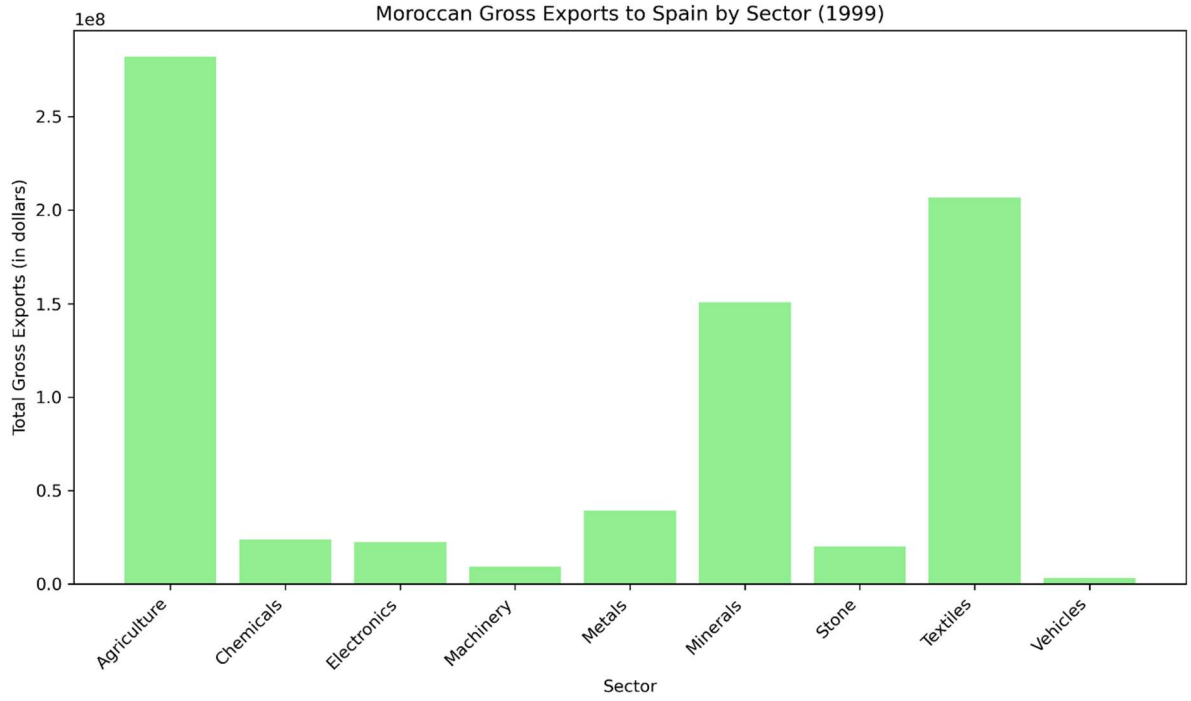

Source: Harvard Growth Lab ‘’THE ATLAS OF ECONOMIC COMPLEXITY’’

Diving into Morocco's gross exports to Spain in 1999 offers a compelling contrast to the contemporary trade landscape observed in 2021. The graph unveils a distinct composition of sectors that shaped the bilateral trade dynamics between the two nations over two decades ago.

Agriculture emerges as the cornerstone of Morocco's exports to Spain in 1999, commanding a significant share of approximately 37.22% of the total gross

exports. This underscores the enduring importance of agricultural commodities in fostering trade relations and driving economic exchange between the two countries.

In contrast to the dominant textile sector in 2021, textiles hold a smaller share of the export portfolio to Spain in 1999, reflecting a shift in sectoral priorities over time. Nonetheless, textiles remain a notable contributor, reflecting the historical significance of textile products in Morocco's export profile.

Other sectors, including metals, minerals, and electronics, play varying roles in Morocco's export composition to Spain in 1999, contributing to the diversification of trade and enriching bilateral commerce. While some sectors may hold smaller shares compared to others, their presence underscores the multifaceted nature of Morocco's export offerings and the depth of the trade relationship with Spain.

Overall, the comparison between Morocco's exports to Spain and France in 1999 and 2021 highlights the evolution of sectoral priorities, trade patterns, and economic dynamics over time, providing valuable insights into the bilateral trade relationship between the nations.

Small and Medium Enterprises (SMEs) are a vital pillar of the Moroccan economy. According to the World Bank, it is estimated that SMEs account for more than 90 percent of all Moroccan enterprises, contributing to over 20 percent to GDP, more than 30 percent of export and to 21.6 percent of total employment. Due to this importance, SMEs need to be equipped with the necessary tools to avoid corruption and enhance integrity to ultimately not decrease its outputs and the major role it plays in the Moroccan economy.

Figure 7 : Evolution of SMEs in Morocco: Overview and Sectorial Distribution.

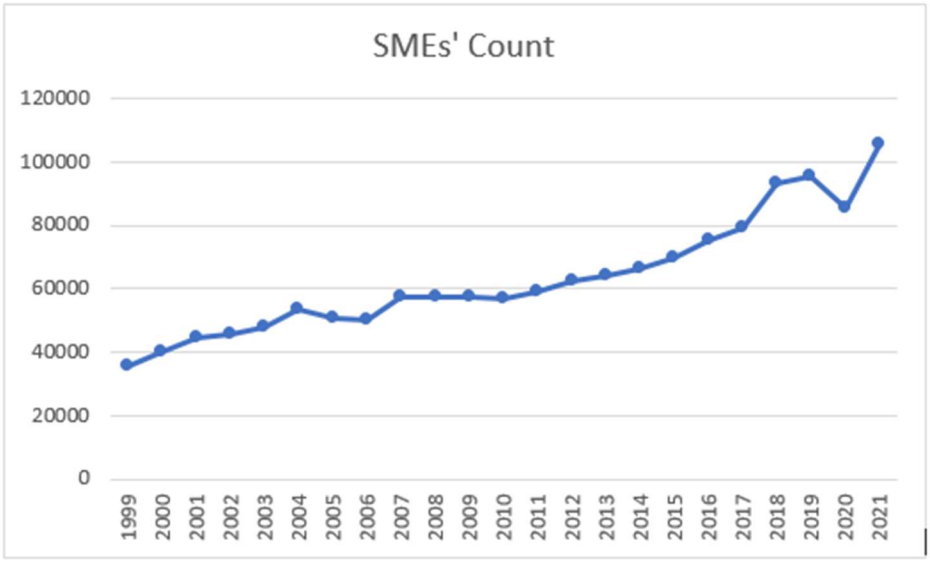

Source: Barometer of the Moroccan Industrial and Commercial Property Office

The graph illustrates the evolution of Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Morocco from 1999 to 2021, depicting the total count of SMEs over time. The data reveals a consistent upward trend in the number of SMEs, reflecting the sector's growth and vitality within the Moroccan economy.

From 1999, with 35,296 SMEs, the count steadily increases, reaching its peak at 105,407 SMEs in 2021. This upward trajectory underscores the resilience and expansion of SMEs in Morocco, highlighting their significant role as engines of economic development and job creation.

The graph provides a broad overview of the evolving landscape of SMEs in Morocco, serving as a foundational reference point for further analysis and exploration into the factors driving SME growth and development.

As we delve deeper into the sectorial distribution, we gain a comprehensive understanding of the areas where SMEs are flourishing and the sectors that have witnessed notable growth over the years.

SMEs analysis

In terms of age distribution, the majority of newly established SMEs in Morocco fall within the 10-20-year range, constituting 25.8% of the total. Following closely are the 5-10-year range (22.9%) and the 2-5-year range (22.5%). SMEs established within the past 0-2 years' account for 14.8%, while those older than 20 years represent 14.0% of the total.

Figure 8: Distribution of SMEs by Age Range and Turnover

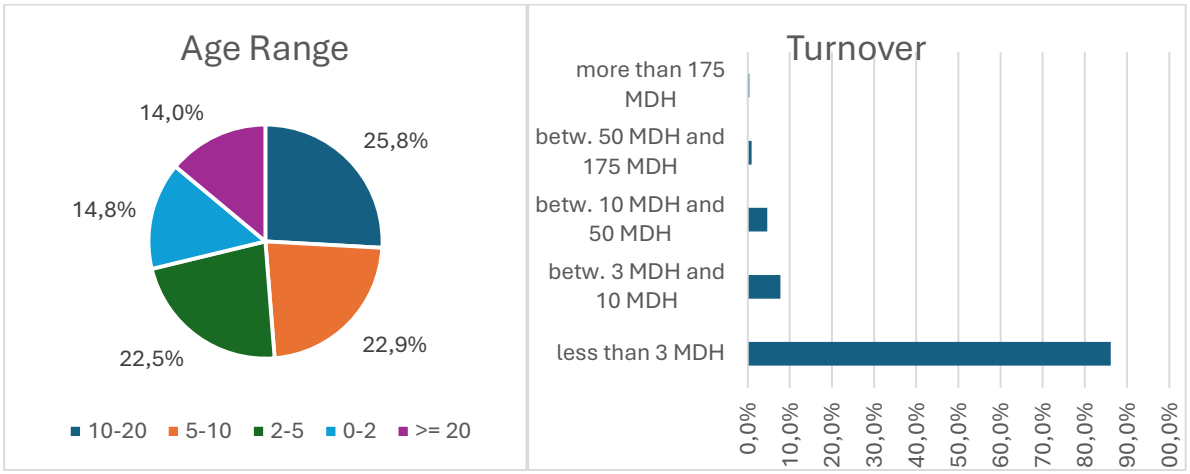

Source: Barometer of the Moroccan Industrial and Commercial Property Office

The majority of Moroccan SMEs, accounting for 86.2%, have a turnover below 3 million dirhams (MDH). A smaller percentage falls within the turnover ranges: between 3 MDH and 10 MDH (7.8%), between 10 MDH and 50 MDH (4.7%), between 50 MDH and 175 MDH (0.9%), and above 175 MDH (0.4%)

The following pie chart shows that Moroccan SMEs are predominantly owned by males, constituting approximately 79.64% of the total, while female ownership accounts for 20.36%.

Figure 9: Distribution of Moroccan SMEs by Gender and Legal Status

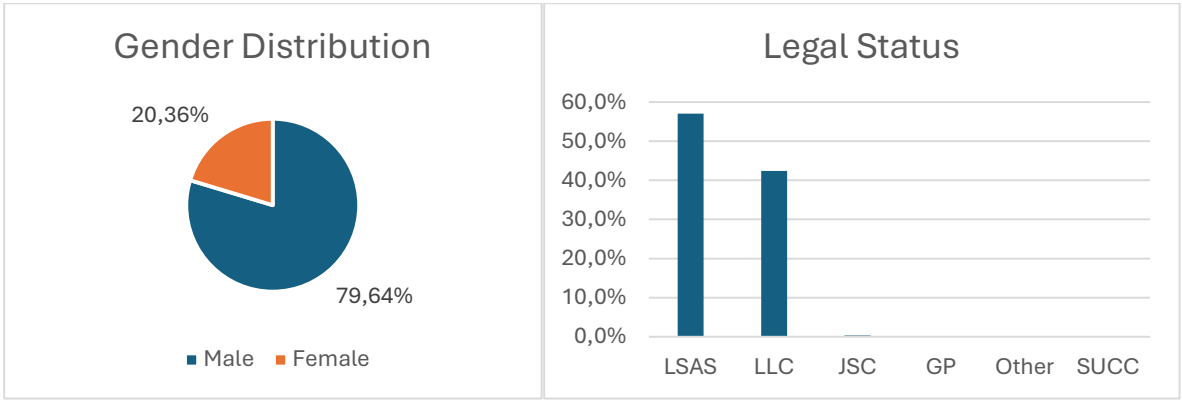

Source: Barometer of the Moroccan Industrial and Commercial Property Office

In 2021, the distribution of Moroccan SMEs by legal form reveals that LSAS (Limited Liability Company with a Sole Associate) accounted for the largest share at 57.1%. This was followed by LLCs (Limited Liability Companies) at 42.4%. JSCs (Joint-Stock Companies) represented a minimal share of 0.3%, while GP (General Partnerships) and Other forms each constituted 0.2% and 0.1%, respectively. No SMEs were categorized under Succession (SUCC).

Figure 10: Distribution of Moroccan SMEs created in 1999 by Sector

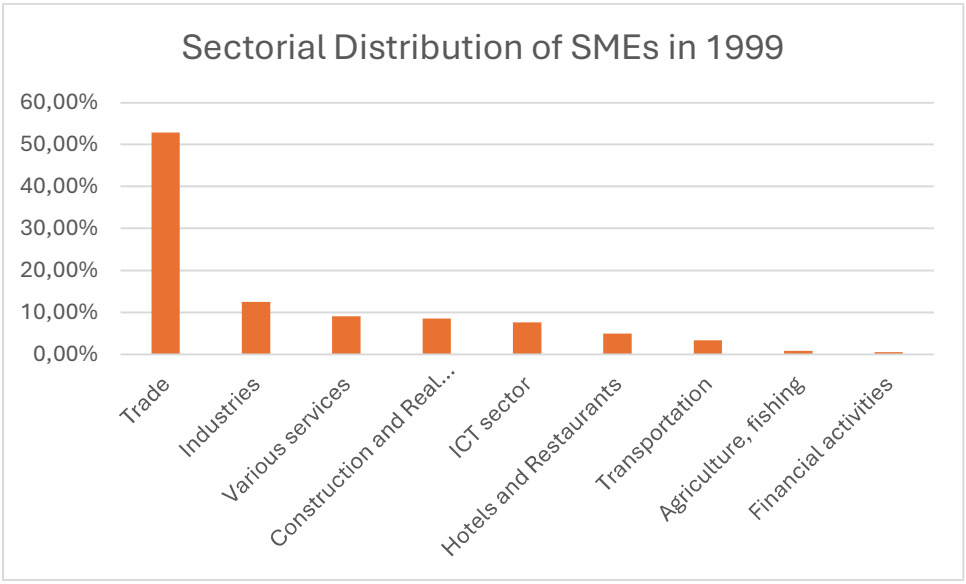

Source: Barometer of the Moroccan Industrial and Commercial Property Office

In 1999, the composition of Moroccan SMEs by sector of activity depicted a significant dominance of the Trade sector, accounting for a substantial share of 52.89%. Following Trade, the Industries sector held a notable position, representing 12.45% of SMEs. Various services constituted a considerable portion

at 9.06%, while Construction and Real Estate activities held an 8.48% share. The ICT sector also contributed significantly, comprising 7.61% of SMEs. Hotels and Restaurants accounted for 4.96%, Transportation for 3.29%, and Agriculture and fishing for a minimal share of 0.78%. Financial activities represented the smallest proportion, constituting only 0.47% of SMEs.

Figure 11: Sectorial Distribution of Moroccan SMEs in 2021

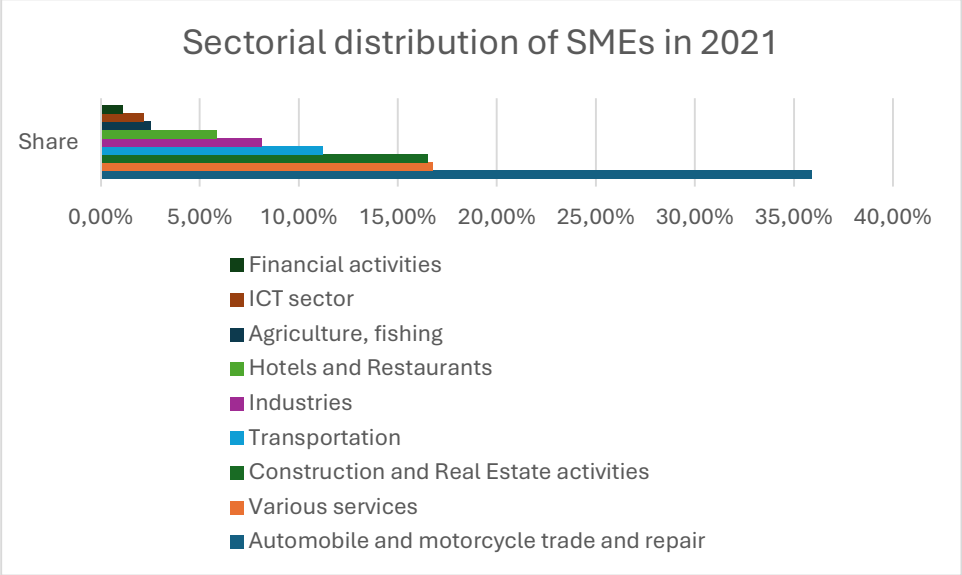

Source: Barometer of the Moroccan Industrial and Commercial Property Office

The sectorial distribution of Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Morocco underwent notable shifts between 1999 and 2021, reflecting changing economic dynamics and priorities. In 2021, trade continued to hold sway as the dominant sector, comprising 35.89% of newly established SMEs. This highlights the enduring significance of trade-related activities in driving entrepreneurial ventures and commercial interactions. Contrastingly, in 1999, trade exerted even greater dominance, accounting for a substantial 52.89% share, indicating a shift away from trade-centric economic models over the years.

Furthermore, the distribution of various services among SMEs witnessed significant growth, contributing 16.76% in 2021 compared to 9.06% in 1999. This suggests a diversification of economic activities and a growing emphasis on service-oriented businesses catering to evolving consumer needs.

Construction and Real Estate activities maintained their prominence over the years, comprising 16.48% of SMEs in 2021, compared to 8.48% in 1999. This underscores the continued importance of infrastructure development and property-related initiatives in driving economic growth and urbanization.

Transportation emerged as a key sector in 2021, commanding an 11.19% share among newly established SMEs, indicating the sector's growing significance in facilitating mobility, logistics, and connectivity. This contrasts with its smaller

share of 3.29% in 1999, reflecting changing market demands and technological advancements influencing entrepreneurial pursuits.

Overall, while certain sectors like trade and construction maintained their importance, the SME landscape in 2021 exhibited greater diversification across various economic sectors compared to 1999. This evolution underscores the dynamic nature of Morocco's economy and the adaptability of SMEs in response to changing market dynamics and consumer preferences.

An in depth investigation of the sectorial layout shows the following results in 2021

Figure 12 Detailed Sectorial Distribution of SMEs in 2021

SECTOR	SHARE
Transportation and Storage	10.58%
Activities of households as employers; undifferentiated activities of households as producers of goods and services for own use	0.03%
Health and social action	0.48%
Education-Teaching	1.66%
Other service activities	0.04%
Arts, entertainment, and recreational activities	2.97%
Specialized, scientific, and technical activities	5.23%
Extraterritorial activities	0.00%
Administrative and support service activities	5.76%
Information and communication	2.21%
Production and distribution of electricity, gas, steam, and air conditioning	0.05%
Production and distribution of water; sanitation, waste management, and pollution control	0.32%
PRODUCTION ET DISTRIBUTION D'EAU; ASSAINISSEMENT, GESTION DES DÉCHETS ET DÉPOLLUTION	0.01%
Manufacturing industries	6.59%
Extractive industries	0.44%
Extractive industries	0.89%
Extractive industries	6.21%
Commerce; repair of motor vehicles and motorcycles	36.59%
Construction	16.65%
Real estate activities	0.96%
Agriculture, hunt, forestry	2.33%

Source: Barometer of the Moroccan Industrial and Commercial Property Office

The table presents the sectorial distribution of Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Morocco for the year 2021. Among the notable sectors, commerce, including the repair of motor vehicles and motorcycles, occupies the largest share at 36.59%, indicating the significant presence of commercial activities within the SME landscape. Construction follows closely behind, constituting 16.65% of SMEs, reflecting the substantial contribution of construction-related ventures to the economy.

Other noteworthy sectors include transportation and storage at 10.58%, specialized scientific, and technical activities at 5.23%, and manufacturing

industries at 6.59%, each contributing significantly to the SME ecosystem. Additionally, sectors such as education-teaching, arts, entertainment, and recreational activities, administrative and support service activities, and agriculture, hunt, forestry, represent smaller yet essential shares, highlighting the diverse range of economic activities undertaken by SMEs in Morocco

In 1999:

Figure 13: Detailed Sectorial Distribution of SMEs in 1999

SECTOR	SHARE
Transportation and storage	0.22%
Transport and Communications	8.48%
Domestic services	0.02%
Community, social and personal services	3.10%
Activities of households as employers; undifferentiated activities of households as producers of goods and services for own use	0.00%
Health and social work	0.27%
Real estate, leasing and business services	5.97%
Financial activities	0.38%
Education	1.04%
Arts, entertainment and recreation	0.07%
Public administration	0.01%
Specialized, scientific and technical activities	0.24%
Extra-territorial activities	0.00%
Administrative and support service activities	0.09%
Information and communication	0.06%
Electricity, gas, steam and air conditioning production and distribution	0.10%
Water production and distribution; wastewater treatment, waste management and pollution control	0.00%
Manufacturing industries	10.79%
Mining and quarrying	0.33%
Financial and insurance activities	0.04%
Hotels and Restaurants	4.89%
Sale; repair of motor vehicles and household goods	54.40%
Trade; repair of automobiles and motorcycles	1.23%
Construction	0.46%
Building and civil engineering	7.04%
Real estate activities	0.05%
Fishing and aquaculture	0.06%
Agriculture, hunting, forestry	0.64%

Source: Barometer of the Moroccan Industrial and Commercial Property Office

The table showcases the sectorial distribution of Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Morocco for the year 1999. Notably, the sale and repair of motor vehicles and household goods dominate the SME landscape, occupying a substantial share of 54.40%. This underscores the significant presence of sales and repair-related activities within the SME sector during this period.

Following behind, manufacturing industries constitute another significant share at 10.79%, reflecting the considerable contribution of manufacturing ventures to the

SME ecosystem. Additionally, building and civil engineering activities represent a noteworthy share of 7.04%, highlighting the importance of construction-related endeavours in the SME landscape.

Other sectors, such as real estate, leasing, and business services, hotels, and restaurants, and trade, repair of automobiles and motorcycles, contribute to the sectorial distribution, albeit with smaller shares. Together, these sectors depict a diverse range of economic activities undertaken by SMEs in Morocco during the year 1999.

V. Discussion

Upon examining the results depicted in the graphs for the year 1999, it becomes evident that Textiles, Agriculture, Electronics, and Minerals were the prominent export sectors. Similarly, the data reveals that the primary SME sectors established in Morocco during that period were associated with Trade, repair of motor vehicles and household goods, and manufacturing industries. This correlation between SME creation and export sectors is coherent, except for the discrepancy in Agriculture data. However, it's noteworthy that agricultural exports primarily stem from larger enterprises not accounted for in this decision portal (Barometer of MICPO).

Analysing the data from the 2021 graphs reveals that the leading export sectors were Vehicles, Textiles, Agriculture, and Electronics. Concurrently, the highest number of SME creations were observed in the sectors of Automobile and motorcycle trade and repair, which correlates with the significant value of Vehicles exported in 2021. Manufacturing industries followed suit, aligning with the notable exports of Textiles and Electronics during the same year. Notably, agricultural exports continue to be largely dominated by larger companies.

Firstly, the observed alignment between prominent export sectors and SME creation trends provides empirical support for theoretical propositions regarding the potential benefits of RTAs in stimulating economic activity and fostering SME development. The positive correlation between the growth of industrial sectors such as Textiles and Electronics post-RTA implementation and their export performance underscores the importance of trade agreements in facilitating market access and enhancing competitiveness for SMEs operating in these sectors.

Moreover, the discrepancy between increased agricultural exports and minimal SME creation in the agricultural sector highlights the nuanced impact of RTAs on different segments of the economy. While RTAs may lead to expanded export opportunities for certain sectors, the translation of export growth into SME development is contingent upon various factors such as market structure, access to finance, and regulatory environment. This finding contributes to a deeper understanding of the heterogeneous effects of RTAs across industries and

underscores the need for targeted policy interventions to address sector-specific challenges and promote inclusive growth.

Furthermore, the limitations identified in the study, such as data accuracy and scope, have implications for the theoretical framework on RTAs. These findings highlight the importance of accounting for data constraints and methodological considerations when assessing the impact of trade agreements on SMEs. They underscore the need for robust empirical research that employs rigorous methodologies and draws on comprehensive datasets to provide a more nuanced understanding of the mechanisms through which RTAs influence SME dynamics.

Overall, the findings of this study contribute to advancing the theoretical understanding of the relationship between RTAs and SME development by providing empirical insights into the sectoral effects and underlying mechanisms at play. They underscore the importance of considering context-specific factors and adopting a holistic approach to analysing the impact of trade agreements on SMEs, thereby informing future research and policy initiatives in this area.

Policymakers should therefore, prioritize initiatives to diversify the economy and support emerging sectors like Electronics, Textiles, and Manufacturing, stimulating innovation and creating opportunities for SMEs. Tailored support programs should facilitate SME growth in key industries through access to finance, technical assistance, and capacity-building programs. Despite agricultural exports being dominated by larger enterprises, support measures can improve access to finance, technology, and markets for agricultural SMEs, enabling increased productivity and international trade participation. Strengthening the support ecosystem for SMEs is crucial, enhancing access to business development services, finance, and fostering collaboration between SMEs and stakeholders. Establishing robust monitoring mechanisms is essential, ensuring policy interventions are effective, with regular impact assessments and feedback loops to remain responsive to SME needs.

In discussing the implications of our findings and the limitations of our study, several promising avenues for future research emerge. Firstly, conducting longitudinal analyses to track SME evolution over multiple RTA implementation periods could offer insights into the long-term effects of these agreements. Additionally, qualitative research methods could provide a nuanced understanding of the mechanisms through which RTAs influence SME behaviour. Sector-specific studies, comparative analyses with other countries, and policy evaluations are also promising areas for future investigation. Moreover, enhancing data quality and granularity, conducting comprehensive impact assessments, and exploring regional variations in RTA impacts could further enrich our understanding of this complex relationship. Pursuing these avenues can contribute to evidence-based policymaking and foster sustainable SME development in Morocco and beyond.

VI. Conclusion

In our study, we examined the impacts of Regional Trade Agreements (RTAs) on Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Morocco, focusing on export trends, SME creation, and sectorial distribution. Our findings reveal the nuanced effects of RTAs on Moroccan SMEs, with certain sectors experiencing significant growth post-RTA implementation while others face challenges. Notably, industrial sectors such as Textiles and Electronics witnessed notable growth, aligning with export trends, while the agricultural sector saw minimal SME creation despite increased exports. These findings underscore the importance of understanding RTAs' impacts on SMEs for informing policy and practice.

Reflecting on the importance of understanding RTAs' impacts on SMEs, it becomes evident that these agreements play a crucial role in shaping the business environment for SMEs and influencing their growth prospects.

The challenges faced by Moroccan small and medium-sized enterprises (SMEs) due to Free Trade Agreements (FTAs) include difficulties in accessing certain markets or sectors because of barriers to entry or the presence of monopolies and oligopolies favouring dominant positions (IMF, 2019). Additionally, challenges such as limited access to finance, high collateral requirements, payment delays, corruption, and competition barriers have hindered the growth and competitiveness of Moroccan SMEs in the context of FTAs. These challenges impact SMEs' ability to expand, compete effectively, and navigate the complexities of international trade agreements, ultimately affecting their overall performance and growth prospects.

To foster economic growth and enhance the competitiveness of Moroccan Small and Medium-sized Enterprises (SMEs), a series of targeted reforms are imperative. Initiatives aimed at reducing formal firms' entry costs are crucial, including the simplification of administrative procedures and the facilitation of SME access to finance. Moreover, efforts to lower hiring costs are essential, necessitating reforms to reduce bureaucratic hiring expenses and promote fair market competition. Additionally, initiatives to strengthen anti-corruption measures and align the minimum wage with labour productivity are pivotal steps toward creating a conducive business environment. Furthermore, investments in education and training are indispensable for equipping the workforce with the necessary skills and knowledge to thrive in the modern economy. By implementing these reforms comprehensively, Morocco can unlock the full potential of its SME sector, driving sustainable economic growth and fostering inclusive development.

VII. References

- ESSAFDI, I. (2022). The Unbalanced Free Trade Agreement Between Morocco and Turkey. MAS Journal of Applied Sciences, 7(3), 579-590.
- Fuenfzig, M., Maggi, P., Besseling, C., Winkel, A., Flickenschild, M., Kowalski, P., ... & Kamergi, N. (2021). Ex-post Evaluation of the impact of trade chapters of the Euro-Mediterranean Association Agreements with six partners: Algeria, Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco and Tunisia (Doctoral dissertation, European Commission-DG Research).
- International Labour Organization. (2019). Small Matters: Global evidence on the contribution to employment by the self-employed, micro-enterprises and SMEs [Report]. Retrieved from [https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_723282/lang--en/index.htm]
- Hassan, B., & Mohamed, B. (2014). Role of SMEs in the economic and social development: Case of terroir products in Souss Massa Draa region (Morocco). Economic and Social Development: Book of Proceedings.
- Hayakawa, Kazunobu. 2015. “Does Firm Size Matter in Exporting and using FTA schemes?” The Journal of International Trade & Economic Development 24.7
- Hunt, D. (2002). Employment implications of the Euro-Med free trade agreements. The Journal of North African Studies, 7(1.
- IMF. (2019). Morocco: Selected Issues. IMF Country Report No. 19/231. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
- Kenza, E. K., & Fadwa, J. E. R. M. O. U. N. I. (2023). The impact of innovation on the performance of industrial SMEs in Morocco. African Scientific Journal, 3(17)
- Koo, K.H. 2021. The Effects of Free Trade Agreements on Smes’ Direct and Indirect Exports. KIEP: World Economy Brief (WEB) (Topic).
- BELHCEN, L., & ALAOUI, S. (2021). The Free Trade Agreements Use by Companies: Morocco-Turkey FTA Case.
- Martin, I. (2004). The social impact of Euro-Mediterranean free trade areas: A first approach with special reference to the case of Morocco. Mediterranean politics, 9(3).
- Medaissi, S. (2019). The Impact of Euro-Mediterranean FTA on the Economies of Tunisia and Morocco: Comparative Analysis of trade liberalization impact Between 1995 and 2017 (Doctoral dissertation, 서울대학교 대학원).
- Melitz, Marc J. 2003. "The impact of trade on intra-industry reallocations and aggregate industry productivity." Econometrica 71.6.

- Park, Soonchan. 2016. “The Impacts of FTAs on Exports of SMEs: Analysis on Extensive and Intensive Margins of Exports.” Journal of International Trade and Industry Studies. (In Korean)
- Sefiani, Y. (2013). Factors for success in SMEs: a perspective from Tangier (Doctoral dissertation, University of Gloucestershire).
- Tambunan, T., & Chandra, A. C. (2014). Maximizing the Utilization of ASEAN-Led Free Trade Agreements: The potential roles of micro, small and medium-sized enterprises. TKN Report, March 2014. The International Institute for Sustainable Development. Retrieved from [https://www.iisd.org/system/files/publications/tkn_maximizing_asean.pdf]
- Ulloa, A. A., & Wagner, R. (2012). Why don’t all Exporters Benefit from Free Trade Agreements? (IDB Working Paper Series No. 388). Inter-American Development Bank. Retrieved from [http://www.iadb.org]
- World Trade Organization. (2022, March 31). Informal Working Group on MSMES. MSME-Related Language in Regional Trade Agreements (Revision). Document INF/MSME/W/6/Rev.3. Retrieved from [https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/INF/MSME/W6R3.pdf&Open=True]

العقار السلالي واقع الحال وإشكالات التنمية الترابية حالة جماعة سيدي الطيبي اقليم القنيطرة.

محمد العويدي باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، الرباط.
د. عبد المجيد السحنوني أستاذ جامعة محمد الخامس، الرباط.

ملخص

يتناول المقال أهمية الأراضي السلالية في المغرب ودورها الحيوي في التنمية الترابية والاقتصادية. يسلط الضوء على التحديات المختلفة التي تواجه استغلال هذه الأراضي، بما في ذلك تجزئة الملكيات الزراعية، وصعوبة الوصول إلى استغلاليات كبيرة، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على العقار والضغط على الموارد الطبيعية.

يشير المقال إلى أن الأراضي السلالية تشكل حوالي 41,6% من مجموع الأنظمة العقارية في المغرب، وتغطي مساحة تقدر بحوالي 15 مليون هكتار. تستغل هذه الأراضي في مجالات متعددة، مثل الرعي والزراعة والسكن، بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية من خلال استغلالها الغابوي والمقالع والمعادن.

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات، إلا أن هناك حاجة ماسة إلى إجراء تعديلات قانونية وإدارية لتعزيز استغلال هذه الأراضي بشكل يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، مع ضرورة التصدي لظاهرة بيع الأراضي بشكل غير قانوني.

الكلمات المفتاحة : الأراضي السلالية، التنمية الترابية، التنمية الاقتصادية.

Abstract

The article discusses the importance of communal lands in Morocco and their vital role in territorial and economic development. It addresses various challenges in utilizing these lands, including the fragmentation of agricultural properties, difficulties in accessing large-scale farms, and the increasing demand for real estate, which puts pressure on natural resources.

The article highlights that communal lands constitute approximately 41.6% of the total land systems in Morocco, covering about 15 million hectares. These lands are used for various purposes, including grazing, agriculture, housing, and economic development through forest exploitation, quarries, and minerals.

Despite the efforts made by the authorities, there is an urgent need for legal and administrative reforms to enhance the sustainable use of these lands. This includes reforming inheritance laws and halting illegal land sales.

Keywords: Communal lands, territorial development, economic development.

مقدمة :

يشكل العقار القاعدة الأساسية ولبنة بناء أي مشروع، بغض النظر عن نوعه. يلعب العقار دورا حيويا في التنمية الترابية، ويساهم في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

يعد العقار أحد أهم القطاعات المنتجة في المغرب، حيث يتميز بتنوع ملحوظ، ليس فقط بين العقار المحفّظ وغير المحفظ، بل أيضا على مستوى الأنظمة العقارية المختلفة، بما في ذلك أملاك الدولة، وأراضي الحبوس، والملك الخاص، والملك الغابوي، والأراضي السلالية.

تعد الأراضي السلالية أحد أبرز الأنظمة العقارية في المغرب، لما لها من دور محوري في توفير مساحات شاسعة من الأراضي قادرة على احتضان مجموعة متنوعة من المشاريع التنموية والاستثمارية. تستغل هذه الأراضي من قبل ذوي الحقوق في مجالات متعددة، مثل الرعي، الزراعة، والسكن، كما تسهم بشكل كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية للجماعات السلالية، من خلال الاستفادة من الغابات، المقالع، والمعادن.

لذلك، تُعتبر العقارات السلالية واحدة من أهم الموارد الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجماعات، نظرًا لإمكاناتها الكبيرة في دعم مشاريع التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة السكان المحليين.

ومع ذلك، يواجه تدبير هذه الأراضي مجموعة من الإشكالات والإكراهات، نتيجة التحولات التي شهدتها على مر السنين. ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في تسريع هذه التحولات: ارتفاع حجم السكان، وتنوع استعمالات الأراضي، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على العقار والضغط المتنامي على الموارد الطبيعية.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات، وخاصة مجلس الوصاية على الأراضي السلالية، لا يزال تدبير العقار السلالي يواجه العديد من التحديات التي تعرقل مسار التنمية في البلاد.

تجدر الإشارة إلى أن المنظومة القانونية المتعلقة بالعقار السلالي شهدت في الآونة الأخيرة تعديلات جوهرية، من شأنها الإسهام في حل هذه الإشكالات وتعزيز دور العقار السلالي كرافعة للتنمية، مما يساعد على النهوض بهذا النوع من العقارات وتحقيق تنمية مستدامة.

1. **العقار السلالي: أهميته وتنوع أنماط الاستغلال.**

أهمية الأراضي السلالية في التنمية الترابية.

يحظى العقار السلالي بمكانة بارزة في النظام العقاري المغربي، لما له من أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة. تُعزى هذه الأهمية إلى عدة عوامل، أبرزها العدد الكبير للسكان الذين يعيشون على هذه الأراضي، حيث يصل عددهم حوالي 10 ملايين نسمة. أما المساحة الإجمالية للأراضي السلالية، فتُقدّر بحوالي 15 مليون هكتار، موزعة على 60 إقليما وعمالة من بين 75 عمالة وإقليم.

يعد العقار أساسا جوهريا لتحقيق التنمية وإطلاق المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات والقطاعات، سواء كانت فلاحية، صناعية، أو اجتماعية. لذلك، يعتبر الرصيد العقاري المتاح عاملا رئيسيا في صياغة وتنفيذ أي مخطط أو مشروع تنموي أو استثماري. ويبرز العقار السلالي كأحد أهم الأنظمة العقارية التي توفر أرصدة عقارية مهمة في مختلف المناطق المغربية.

لا تقتصر أهمية الأراضي السلالية على توفير هذه الأرصدة العقارية فحسب، بل تتجلى أيضا في المواقع الاستراتيجية التي تشغلها وأنماط استغلالها المتنوعة، مما يجعلها موردا أساسيا لتحقيق التنمية الترابية والاقتصادية.

الجدول 1 : توزيع الأنظمة العقارية بالمغرب.

النظام العقاري	المساحة بالهكتار	النسبة %
الأراضي السلالية	15 مليون	41.6
الملك الغابوي	9 مليون	24.9
الملك الخاص	8.5 مليون	27.7
ملك الدولة	2 مليون	5.4
الحبوس	80 الف	0.3

المصدر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي.

لا شك أن تحقيق أهداف التنمية بمختلف أبعادها وإنجاز استثمارات مهمة في جميع القطاعات يتطلب تضافر مجموعة من العوامل، ويعد توفير الرصيد العقاري من أبرز هذه العوامل. يمثل العقار السلالي عنصرا أساسيا لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، حيث يشكل القاعدة الأساسية لانطلاق المشاريع التنموية والاستثمارية.

تبرز الإحصائيات أهمية الأراضي السلالية في النظام العقاري المغربي، إذ تمثل هذه الأراضي ما نسبته 41,6% من مجموع الأنظمة العقارية في المغرب متبوعة بالملك الخاص الذي يمثل 27,7% ، والملك الغابوي بنسبة 24.9%، وملك الدولة بنسبة 5.4%، ثم أراضي الحبوس بنسبة 0.3% .

تجدر الإشارة إلى أن الأراضي السلالية تتميز بتوزيع مختلف ومتفاوت بين جهات المملكة، وكذلك بين المستويات الترابية الأخرى. وقد ساهمت هذه الاختلافات المجالية في الأراضي السلالية، وتوزيعها المتميز الذي يتسم أحيانا بالتداخل وأحيانا أخرى بالتكامل الترابي، فضلا عن موقعها القريب أو البعيد من التجمعات الحضرية والقروية، في إبراز ثلاث استعمالات رئيسية للعقار السلالي[101].

تنوع استغلال الأراضي السلالية وأهميتها في الاستثمار.

نظرا للمكانة البارزة التي يحتلها العقار السلالي ضمن النظام العقاري المغربي، فإنه يلعب دورا محوريا في التطور الاقتصادي والاجتماعي. يكتسب هذا النوع من العقارات أهمية كبرى على المستويات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، حيث يعد مصدر رزق لفئات واسعة من المجتمع، سواء من ذوي الحقوق أو غيرهم.

يمثل العقار السلالي قاعدة أساسية لإقامة المشاريع المنتجة، ويساهم في تعزيز الاستقرار والسلم الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية. كما يُسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة، مما يبرز أهمية الإدارة الرشيدة لهذه الموارد لضمان تحقيق الأهداف التنموية المنشودة[102] .

الجدول 2 : معطيات عامة حول الأراضي السلالية بالمغرب.

مساحة الأراضي السلالية	عدد الجماعات السلالية	عدد النواب السلالين	عدد ذوي الحقوق
15 مليون هكتار	4563	7812	10 مليون

المصدر : وزارة الداخلية مديرية الشؤون القروية.

تتجلى أهمية الأراضي السلالية في كونها تشكل أكثر من 40% من مجموع الأنظمة العقارية في المغرب، **بمساحة تصل إلى 15 مليون هكتار**. ويعتبر العنصر البشري إحدى نقاط القوة الرئيسية لهذه الأراضي، حيث يبلغ عدد ذوي الحقوق حوالي 10 ملايين نسمة.

101 - وزارة الداخلية، مديرية الشؤون القروية " مشروع أرضية الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية". المنظم خلال سنة 2014. ص4.
102 - محمد بلحاج الفحصي، أراضي الجماعات السلالية بالمغرب بين التنظيم القانوني و إشكالات الواقع، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع – الرباط طبعة يناير، ص 18-19.

بالإضافة إلى ذلك، تتميز الأراضي السلالية بتنوع استخداماتها وأساليب استغلالها، سواء من قبل ذوي الحقوق أنفسهم أو من قِبَل المستثمرين الخواص والعموميين، من خلال آليات الكراء أو التفويت. يشمل استغلال العقار السلالي عدة مجالات حيوية، مما يعزز من مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية واجتماعية بالمغرب.

مبيان 1: توزيع مساحة الأراضي السلالية حسب طبيعة الاستغلال.

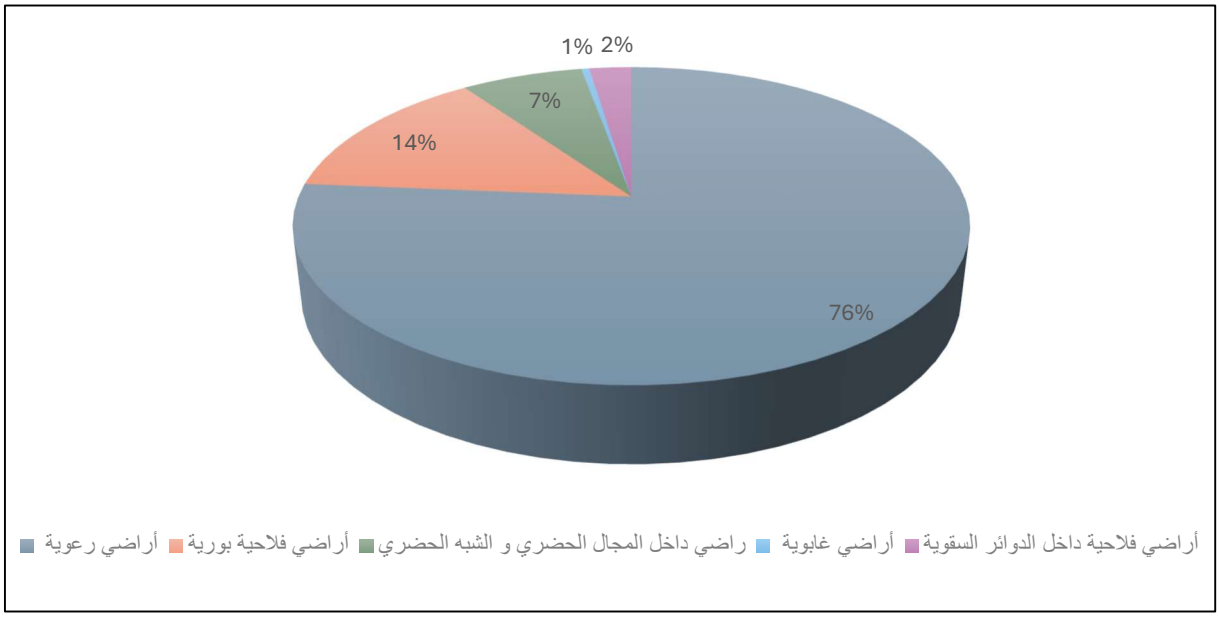

المصدر: وزارة الداخلية مديرية الشؤون القروية

يعد الرفع من حجم الاستثمار أداة أساسية لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها، حيث يُعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي لدفع عجلة التنمية. وهو أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على معدلات النمو، زيادة الدخل، والتنمية الاقتصادية بشكل عام. إذ يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على تعزيز الاستثمارات وزيادتها.

بالاستناد إلى الرسم البياني أعلاه، الذي يبرز توزيع مساحة الأراضي السلالية حسب طبيعة الاستغلال، نجد أنها تنقسم إلى أربعة أنواع رئيسية: الأراضي الرعوية، الأراضي الفلاحية، الأراضي الغابوية، والأراضي الواقعة داخل المجال الحضري وشبه الحضري.

تشكل الأراضي الرعوية النسبة الأكبر من الأراضي السلالية، حيث تغطي حوالي 11 مليون هكتار، أي ما يعادل 76% من مجموع مساحة الأراضي السلالية. وتُعد هذه الأراضي أحد أبرز أشكال استغلال العقارات السلالية، خاصة بالنسبة لذوي الحقوق. تُستغل الأراضي الرعوية في أنشطة الرعي وتربية الماشية، بالإضافة إلى الزراعة المعيشية، مما يجعلها من أهم أنواع الاستغلال من حيث المساحة والأهمية الاقتصادية لذوي الحقوق.

أما بالنسبة للأراضي الفلاحية، فهي تنقسم إلى أراضي بورية تمثل 14% من إجمالي مساحة الأراضي السلالية (بمساحة تقدر بحوالي 2 مليون هكتار)، وأراضي فلاحية سقوية بنسبة 2%. تشكل هذه الأراضي الفلاحية 13% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في المغرب، حيث تتميز بجودتها العالية وأهمية مردودها. تتجلى أهمية الأراضي السلالية في المجال الفلاحي من خلال إسهامها الكبير في رفع إنتاج مجموعة من المنتجات الفلاحية على المستوى الوطني، خاصة في ظل إصلاح المنظومة القانونية لهذه الأراضي، وذلك في إطار المشاريع التنموية التي تتكفل بها وزارة الفلاحة.

تندرج تعبئة الأراضي السلالية الفلاحية في إطار تفعيل السياسة الفلاحية الحكومية، وبشكل خاص في إطار "مخطط المغرب الأخضر"، حيث أبرمت وزارة الداخلية مع وزارة الفلاحة اتفاقيتين: الأولى تتعلق بتعبئة الأراضي الجماعية لإنجاز مشاريع من قبل مستثمرين خواص، والثانية تهدف إلى تشجيع ذوي الحقوق على استغلال أراضيهم في إطار الفلاحة التضامنية للاستفادة من الدعم والمواكبة من قبل قطاع الفلاحة ضمن "مخطط المغرب الأخضر.

تحتضن أراضي الجماعات السلالية ذات الصبغة الفلاحية في مختلف عمالات وأقاليم المملكة مجموعة من الضيعات النموذجية التي تعتمد على أحدث التقنيات في المجال الفلاحي واستخدام مياه السقي. يؤدي استغلال هذه الأراضي إلى خلق دينامية اقتصادية محلية من خلال تحسين الإنتاج، كما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد الجماعات السلالية، ويعزز إدماجهم في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر توفير فرص العمل لهذه الفئة الاجتماعية.

أما الأراضي الغابوية، فتقدر مساحتها بحوالي 65 ألف هكتار، أي بنسبة 1% من مجموع مساحة الأراضي السلالية، وهي موزعة على 27 إقليمًا بشكل متفاوت. يأتي إقليم القنيطرة في المرتبة الأولى بمساحة تقدر بـ 18 ألف هكتار. ورغم أهمية الأراضي السلالية الغابوية من حيث التعويضات وتحسين مداخيل الجماعات السلالية، تظل هناك مطالب من ذوي الحقوق لرفع اليد عليها من قبل إدارة المياه والغابات وتحويلها إلى أراضٍ زراعية وأراضٍ لأشجار مثمرة. لذا، ينبغي التفكير في خطة لتغيير وظيفة هذه الأراضي بشكل تدريجي، مع حماية مصالح ذوي الحقوق وأخذ مبادئ التنمية المستدامة بعين الاعتبار.

تشكل الأراضي السلالية الواقعة في المجالات الحضرية وشبه الحضرية جزءا مهما من الأراضي السلالية. ومع الطلب المتزايد على العقار نتيجة التوسع العمراني، أصبحت هذه الأراضي عنصرًا أساسيا في الفعل التنموي. ومع تمدد المدن وزيادة عدد الجماعات الحضرية، ارتفعت الأراضي السلالية التي تحتضن التجمعات القروية التي تمت ترقيتها إلى مراكز حضرية. حيث تقدر المساحة الإجمالية للأراضي السلالية الواقعة في المجالات الحضرية وشبه الحضرية بحوالي 1 مليون هكتار، أي ما يعادل 7% من مجموع الأراضي السلالية.

على الرغم من أن مساحة الأراضي السلالية الواقعة في المجالات الحضرية وشبه الحضرية لا تتجاوز 1 مليون هكتار، إلا أنها تمثل نسبة مهمة جدا. ومع التحولات التي شهدتها المجالات الحضرية نتيجة النمو الديموغرافي المتزايد وارتفاع الطلب على العقار لإنجاز تجمعات سكنية، ظهرت ضرورة ملحة لدمج العقار السلالي في هذه الدينامية، باعتباره أحد أهم الأنظمة العقارية في المغرب.

بالإضافة إلى هذه الاستغلالات المتعددة، شكلت الأراضي السلالية نقطة مهمة وأساسية في توفير مساحات شاسعة لإنجاز مناطق صناعية تمتد على مئات الهكتارات. يعتبر العقار عنصرا رئيسيا واستراتيجيا في مجال التنمية الصناعية، حيث يشكل الركيزة الأساسية لإعداد مناطق صناعية لاحتواء مشاريع استثمارية ضخمة، مما يعود بالنفع على خزينة الدولة بفعل الاستثمارات الأجنبية.

ومع ذلك، لا يزال العقار يشكل تحديا ومعاناة للمنعشين والمستثمرين العموميين والخواص على حد سواء، خاصة في ظل الوضعية العقارية المعقدة في البلاد. نعيش ازدواجية في الأنظمة العقارية بين عقار محفظ وآخر غير محفظ، بالإضافة إلى تعدد هذه الأنظمة، مثل النظام العقاري لملك الدولة، الملك الخاص، الحبوس، الملك الغابوي، ثم الأراضي السلالية، الذي يعيش وضعية خاصة ويتميز بمجموعة من الخصائص عن باقي الأنظمة العقارية.

لكن مع إدراك مراكز القرار لأهمية العقار السلالي، بدأت جهود إصلاح المنظومة القانونية المؤطرة للأراضي السلالية لتكون مواكبة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد، ودمج هذا النظام العقاري في مسار التنمية الترابية ليكون رافعة للتنمية.

لقد شكلت الأراضي السلالية نقطة تحول كبيرة في مجال الاستثمار، سواء في المجال الفلاحي أو الصناعي. في المجال الصناعي، ساهمت الأراضي السلالية من خلال وعائها العقاري في جذب استثمارات وطنية وأجنبية، مثل منطقة "امغوغة" والمنطقة الصناعية الحرة "اكزناية"، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية الحرة "أطلس" بمنطقة أولاد بورحمة بالقرب من مدينة القنيطرة. تشكل هذه الاستثمارات أقطابا صناعية كبرى تنافس أهم الأقطاب الاقتصادية في المغرب، مما يؤدي إلى نتائج إيجابية تتمثل في انتعاش اقتصادي على جميع المستويات لدى سكان هذه المدن، بالإضافة إلى فرص العمل التي توفرها بمئات الآلاف.

العقار السلالي بجماعة سيدي الطيبي: واقع الحال وآفاق التنمية الترابية.

منذ إحداث جماعة سيدي الطيبي في إطار التقسيم الجماعي لسنة 1992، شهدت الجماعة نموا مضطردا في عدد السكان بسبب بيع الأراضي الجماعية من قبل أفراد الجماعات السلالية عن طريق التنازل. ما بين سنتي 1994 و2004، عرفت الجماعة انفجارا ديموغرافيا قويا، حيث بلغت نسبة النمو الديموغرافي خلال هذه الفترة أكثر من 12%، أي ثلاثة أضعاف المعدل الوطني. هذا النمو لم يكن ناتجا عن الزيادة الطبيعية في السكان، بل كان بفعل الهجرة من مختلف المدن والقرى المغربية نحو الجماعة. فقد دفع بيع الأراضي الجماعية بأسعار مناسبة، العديد من أرباب الأسر، الذين كانوا غالبا يقيمون في المدن المجاورة للجماعة، خصوصا مدينتي سلا والرباط، إلى الرغبة في امتلاك سكن خاص والتخلص من أعباء الكراء وارتفاع أسعاره.

وقد صاحب هذا الانتقال الديموغرافي تحول عميق في استخدام الأراضي بالجماعة، تجلى أساسا في الانتشار الواسع والعشوائي للبناء، وذلك في غياب تام لسياسة مندمجة لتهيئة هذا المجال تأخذ بعين الاعتبار التطور الاجتماعي والاقتصادي للسكان. لذلك، تعرضت جماعة سيدي الطيبي لضغط عقاري وديموغرافي قوي، مصحوب بمختلف المشاكل والمخاطر التي قد تنجم عن تمركز سكان غير منسجمين، وغالبا ما يكونون في أوضاع اقتصادية فقيرة، في منطقة واحدة.

خريطة 1 : توطين جماعة سيدي الطيبي.

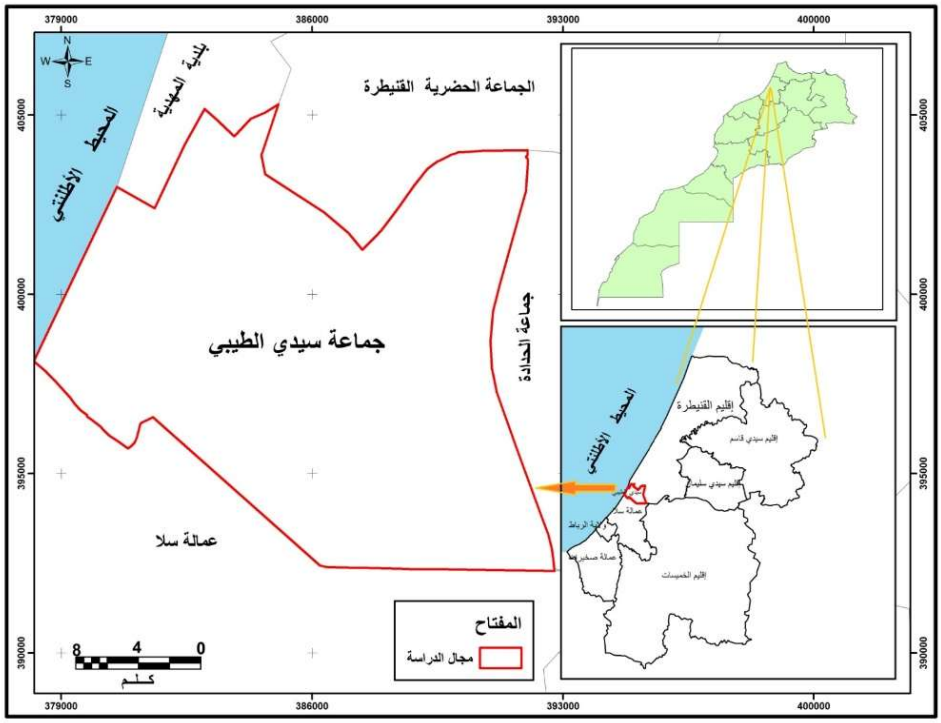

المصدر : وزارة الداخلية بالمملكة المغربية

جماعة سيدي الطيبي: واقع الحال.

تعتبر جماعة سيدي الطيبي من بين الجماعات التي أُحدثت أثناء التقسيم الجماعي سنة 1992، وذلك بمقتضى المرسوم رقم 2-92-468 الصادر بتاريخ 30 يونيو 1992. انفصلت الجماعة عن جماعة حدادة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري. تعد جماعة سيدي الطيبي من الجماعات المهمة المكونة لإقليم القنيطرة، وفي ظل التقسيم الإداري الجديد، أصبحت جماعة سيدي الطيبي باشوية مقسمة إلى ملحقتين إداريتين.

تحتل جماعة سيدي الطيبي موقعا استراتيجيا، حيث تقع بين وحدتين طبيعيتين هما الشريط الساحلي من الغرب وهضبة المعمورة من الشرق. تشغل الجماعة مساحة تقدر بـ 145 كلم^2. تحدها من الشمال جماعتي القنيطرة والمهدية (إقليم القنيطرة)، ومن الجنوب جماعة أبي القنادل (عمالة سلا)، ومن الشرق جماعة حدادة، ومن الغرب المحيط الأطلسي.

عرفت جماعة سيدي الطيبي نموًا ديموغرافيا قويا، خاصة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2004 و2014، حيث فاقت نسبة النمو الديموغرافي المعدلات الوطنية بثلاثة أضعاف. كما تم الإشارة سابق

ا إلى أن هذه الدينامية الديموغرافية تعود إلى عامل أساسي، يتمثل في الحصول على عقار بسعر مناسب، بالإضافة إلى القناعة بامتلاك منزل والتخلص من أعباء الكراء.

جدول 3 : تطور عدد السكان و نسبة النمو الديموغرافي حسب الإحصاءات السكانية بجماعة سيدي الطيبي بين سنتي 1994 و 2014.

السنة	العدد الاجمالي لسكان جماعة سيدي الطيبي	المتوسط السنوي للنمو السكاني بـ %		
		جماعة سيدي الطيبي	اقليم القنيطرة	المستوى الوطني
1994	7871	-	1,8	2,1
2004	25.034	12,3	1.2	1,46
2014	53.449	7,9	0,9	1,32

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014.

انتقل عدد سكان جماعة سيدي الطيبي بين سنتي 1994 و2014 من 7871 نسمة إلى 53,449 نسمة، مسجلا زيادة إجمالية قدرها 45,448 نسمة، أي ما يعادل نسبة 58.2%، وهو معدل مرتفع جدا.

يمكن تفسير ارتفاع عدد السكان في جماعة سيدي الطيبي خلال الفترة الممتدة بين 1994 و2014 بعدة عوامل مشتركة، من بينها تجزئة ذوي الحقوق للأراضي الجماعية وبيعها بطرق غير قانونية عبر التنازل[103]، بالإضافة إلى الأسعار الهزيلة التي كانت تباع بها هذه الأراضي، مما شجع العديد من أرباب الأسر الذين كانوا يسكنون في المدن المجاورة، خصوصا بمدينة سلا، الرباط، تمارة والقنيطرة، والذين لم يكونوا يملكون مسكنا خاصا، بل كانوا يعتمدون على الكراء. هذا الأمر دفعهم إلى الرغبة في امتلاك مسكن خاص بأسعار مناسبة والتخلص من أعباء الكراء.

[103] - وثيقة مصححة الامضاء بين المتنازل والمتنازل له، وهي وثيقة تبرم في غالب الأحيان بين أحد ذوي الحقوق وأحد الراغبين في اقتناء قطعة أرضية.

إضافة إلى هذه الأسباب، كان لموقع الجماعة دور كبير في هذا التزايد، حيث تقع على الطريق الوطنية رقم 1، مما يجعلها تبعد عن مدينة القنيطرة بـ 13 كلم وعن العاصمة الرباط بـ 27 كلم، مما ساهم في تحويلها إلى مدينة المنامات[104](ville dortoir).

أما ارتفاع المتوسط السنوي للنمو السكاني خلال الفترة من 1994 إلى 2014، فيعزى إلى عامل الهجرة، حيث أصبحت جماعة سيدي الطيبي تشكل مجال جذب للسكان من فئات كبيرة قادمة من مختلف المدن والأرياف المغربية.

الوضعية القانونية للعقار السلالي و دور ها في التنمية الترابية بجماعة سيدي الطيبي.

يعد تاريخ الملكية وتطورها من أبرز مظاهر تطور الإنسان. فالملكية، بصورها المختلفة، هي انعكاس لعلاقات الإنتاج، وتاريخها يعكس تطور نظم الإنتاج وتاريخ من يمتلك ويستخدم عوامل الإنتاج، وكذلك من يستفيد من الغلة المنتجة[105].

جدول 4 : الوضعية القانونية للأراضي السلالية بجماعة سيدي الطيبي.

نوع الملكية	المساحة بالهكتار
ملك	-
ملك الدولة الخاص	-
الأراضي السلالية	1944
أراضي الحبوس	-
المجموع	2600

المصدر : الإحصاء الفلاحي سنة 1996.

تشكل الأراضي الجماعية رصيدًا عقاريا أساسيا في مسار التنمية على المستوى الوطني، ولا يختلف الأمر في جماعة سيدي الطيبي، حيث تمثل الأراضي الجماعية نسبة كبيرة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة وكذلك من المساحة العامة للجماعة .تخضع طبيعة النظام القانوني للأراضي ومكونات البنية العقارية في جماعة سيدي الطيبي لمجموعة من الضوابط التي تؤثر في سيرورة هذه الأراضي. وتشكل ملكية الأرض العلاقة الأساسية التي تدور حولها العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في الوسط القروي. وما يميز هذه الملكية هو الهيمنة المستمرة للملكية الجماعية، أو ما يُعرف بالأراضي السلالية. إذا كانت مساحة جماعة سيدي الطيبي تبلغ حوالي 145 كيلومترا مربعا، فإن مساحة الأراضي السلالية تصل إلى 2600 هكتار، في حين لا توجد أشكال تملك أخرى. ومن خلال ذلك، يتبين أن هناك توسعا كبيرا للأراضي السلالية على حساب الأنظمة العقارية الأخرى.

أهمية القطاع الفلاحي في اقتصاد جماعة سيدي الطيبي وتعدد الاكراهات.

يعد القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات المنتجة في المغرب، لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم بشكل ملحوظ في الناتج الداخلي الخام، رغم مجموعة من الإكراهات المتمثلة أساسا في التغيرات المناخية. ومع ذلك، يظل التحدي الأساسي الذي يواجه القطاع الفلاحي، بل جميع القطاعات الأخرى، هو الوعاء العقاري. يعتبر العقار الركيزة الأساسية لأي مشروع، وفي ظل التحديات التي يعاني منها القطاع الفلاحي، خاصة ما يتعلق بالوعاء العقاري وما ينتج عنه من تجزئة، سواء عبر الإرث أو البيع، بالإضافة

[104] - المدن الواقعة على أطراف المدن الكبرى أو المدن المتوسطة، (مدينة سيدي الطيبي أنموذجا) لا تؤدي وظيفة هيكلية واضحة، بل تقتصر على كونها أماكن يقصدها السكان للراحة والنوم. ففي مثل هذه المدن، يكون دورها محدودا في توفير سكن للمقيمين، بينما يتوجه السكان إلى مدن أخرى للعمل.

[105] عبد القادر لقصير، 1997، "الطبقية و البناء الطبقي و الحضر، مثال : المجتمع المغربي"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص 240.

إلى توسع المدارات الحضرية على حساب الأراضي الفلاحية، لاسيما في المناطق التي تنتشر فيها الأراضي السلالية، تشكل هذه المشاكل عائقا كبيرا أمام تطور القطاع الفلاحي، خاصة في الأراضي السلالية. وهذا ما دفع السلطات المعنية بالأراضي السلالية إلى إصدار مجموعة من القوانين التي تهدف إلى إصلاح المنظومة القانونية لهذه الأراضي، لتواكب التغيرات ومتطلبات التنمية في البلاد.

تغطي الأراضي السلالية المخصصة للفلاحة مساحة تقارب مليوني هكتار، وتنقسم بين أراضٍ بورية تبلغ مساحتها حوالي 1.6 مليون هكتار، وأراضٍ فلاحية تقع داخل الدوائر السقوية التي تقدر مساحتها بحوالي 350 ألف هكتار.

وقد تم إصدار مجموعة من القوانين، أبرزها القانون 62.17 المتعلق بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، والقانون 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية، بالإضافة إلى القانون 64.17 الذي يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.69.30 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري.

جاء هذا الإصلاح للمنظومة القانونية المؤطرة للأراضي السلالية لمواجهة مجموعة من الإشكالات التي يعاني منها العقار السلالي. لذا كان من الضروري إصدار هذه القوانين، وخاصة القانون 64.17، لضمان عدم قسمة هذه الأراضي وانتشار الحيازات الفلاحية الصغيرة والمجهرية، وذلك خدمةً لتطور القطاع الفلاحي. فعندما تكون الحيازات الفلاحية صغيرة، فإن المردودية تكون ضعيفة.

إن حجم الحيازة الفلاحية له تأثير كبير على طرق استغلال الأرض، وبالتالي على المردودية الفلاحية. ويزداد التأثير سلبا كلما كانت الحيازات صغيرة أو مجهرية. وهذا ما ينطبق على جماعة سيدي الطيبي التي تشهد هيمنة الحيازات المجهرية، مما ينعكس بشكل غير إيجابي على المردودية وعلى أنواع الزراعات السائدة، وبالتالي يؤثر على المدخول بشكل سلبي ويؤثر على مستوى المعيشة.

جدول 5 : بنية الاستغلاليات الفلاحية بالدوار المدروس الحنشة جماعة سيدي الطيبي.

فئات الحيازات	المساحة ب هـ	%النسبة	عدد الاستغلاليات	النسبة%	متوسط المساحة ب هـ
اقل من 0,1	1,97	13,35	29	29,6	0,068
بين 0,3 – 0,1	5,60	38,00	46	46,9	0,12
بين 0,5 – 0,3	3,75	25	21	22,4	0,18
اكثر من 0,5	3,43	23,7	4	4,08	0,85

المصدر البحث الميداني، نونبر 2022.

طرح بول باسكون مسألة الفلاحين بدون أرض كأحد السمات التي تطبع واقع المجتمع القروي المغربي خلال عهد الحماية وفترة الاستقلال. ويعود ذلك أساسًا إلى عاملين: الأول مرتبط بالتمركز الكبير لملكية الأرض، خاصة في المناطق الكبرى، والثاني يتعلق بنظام الإرث الذي يؤدي إلى تفتت الملكية العقارية[106].

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في المجال المدروس، تميزت الحيازات الفلاحية في جماعة سيدي الطيبي بشكل عام، وخاصة في دوار الحنشة، بالحيازات الصغيرة جدًا. حيث تمثل الحيازات التي تتراوح مساحتها بين 0.1 و0.3 هكتار 38% من إجمالي المساحة، وتشمل 46.9% من مجموع الاستغلاليات، حيث يصل متوسط المساحة لكل استغلالية إلى 0.30 هكتار. بالمقابل، تمثل الحيازات التي تفوق مساحتها 0.5 هكتار 23.7% من إجمالي المساحة، بينما لا تمثل سوى 4.08% من نسبة الاستغلاليات، بمعدل 0.85 هكتار لكل استغلالية.

[106] بول باسكون، 1986، ملف بول باسكون و علم الاجتماع القروي، مجلت بيت الحكمة العدد الثالث السنة الأولى أكتوبر 1986.

من هنا يمكن ملاحظة عدم وجود فوارق كبيرة في المجال المدروس من حيث امتلاك الأراضي. فقد أظهر البحث الميداني أن هناك حالتين فقط من الحيازات الفلاحية التي تم بحثها، وتبلغ مساحتهما بين 1 هكتار و2 هكتار. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب توفير على الأقل 5 هكتارات في المناطق السقوية و20 هكتارا في المناطق البورية لكي تشكل الاستغلاليات مصدرًا كافيًا لتوفير العيش الكريم لصاحبها [107].

مبيان 2 : حجم الاستغلاليات الفلاحية بالدوار المدروس (دوار الحنشة)

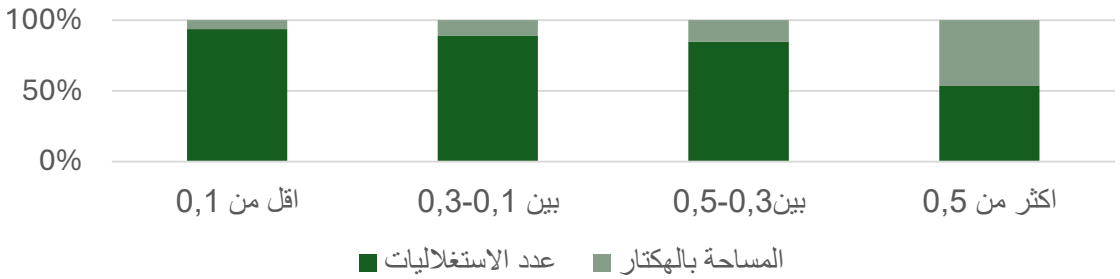

المصدر البحث الميداني، نونبر 2022.

يكشف الجدول والمبيان المرافقان عن معطيات هامة، حيث نلاحظ أن حوالي 29% من الفلاحين يمتلكون حيازات لا تتجاوز مساحتها 0.1 هكتار. ومع ذلك، فإن هذه الحيازات لا تتوزع على عدة قطع. من بين أسباب تقزم الحيازات الفلاحية ومجهريتها هو بيع الأراضي الجماعية من قبل ذوي الحقوق بطرق غير قانونية، والاحتفاظ بمساحات صغيرة للاستغلال الفلاحي، خصوصًا لاستغلال المنابت والزراعات المغطاة وزراعة الخضروات الموجهة للاستهلاك اليومي، حيث لا تتطلب هذه الأنشطة مساحات كبيرة. وقد ساهمت هذه العملية في تقزيم مساحات الحيازات الفلاحية في دوار الحنشة وكذلك في مختلف الدواوير المكونة للمجال القروي في جماعة سيدي الطيبي.

دور العقار السلالي في تنمية القطاع الصناعي.

اعتمد المغرب منذ حصوله على الاستقلال في سياسته الاقتصادية على سن مجموعة من القوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج. وقد أولى المغرب اهتماما خاصا بتطوير القطاع الفلاحي، وجعله رافعة أساسية للاقتصاد، عن طريق تبني سياسة فلاحية قوية تمثلت في مجموعة من البرامج والسياسات التي منحت القطاع الفلاحي مكانة متميزة، خاصة مع إطلاق سياسة السدود من طرف المغفور له الملك الحسن الثاني، التي أسفرت عن نتائج مهمة وآثار إيجابية لا تزال البلاد تجني ثمارها إلى يومنا هذا.

ومع ذلك، لم تكن سياسة الاعتماد على القطاع الفلاحي وحدها كافية لجعل المغرب من بين البلدان ذات الاقتصاد القوي والمتنوع، وذلك لعدة أسباب، أبرزها التغيرات المناخية. لذا، أصبح من الضروري، ولضمان النهوض بالاقتصاد الوطني وتقويته، مواكبة التحولات العالمية التي يشهدها المجتمع الدولي والمغربي أيضا، من خلال تنويع القطاعات المنتجة وتطويرها.

لهذه الأسباب، أعطى المغرب أهمية قصوى للقطاع الصناعي والسياحي، بما لا يقل عن أهمية القطاع الفلاحي. فقد شجع المغرب الاستثمار في القطاع الصناعي من خلال تقديم العديد من الامتيازات، بهدف جعل هذا القطاع قادرا على منافسة العديد من الدول. ويعتبر اليوم القطاع الصناعي في المغرب من بين أكثر القطاعات تطورا وجذبا للاستثمارات، سواء الداخلية أو الخارجية.

يعتبر القطاع الصناعي اليوم، بالنسبة للعديد من الجهات في المملكة، من الدعائم الأساسية التي تعتمد عليها لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أبعادها. غير أن هذا القطاع يعرف تفاوتا كبيرا في توزيعه بين

[107] الزبير الشرفي، 2005، المسألة الفلاحية بالمغرب، جريدة النهج الديموقراطي، ابريل العدد88، ص 8.

مختلف جهات البلاد، ويعود هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل، أبرزها توفر التجهيزات الأساسية والبنى التحتية الضرورية، بالإضافة إلى الوعاء العقاري.

يشكل الوعاء العقاري عنصرا أساسيا واستراتيجيا في تنمية القطاع الصناعي، إذ إن العقار هو الركيزة الأساسية لبناء المناطق الصناعية، التي تتطلب مساحات شاسعة ومواقع استراتيجية. وفي هذا السياق، لعب العقار السلالي دورا مهما في تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، عبر توفير الجماعات السلالية لوعائها العقاري في مختلف جهات المملكة. على سبيل المثال، في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وتحديدا في مدينة طنجة، تم تخصيص أوعية عقارية شاسعة تابعة للجماعات السلالية لاستضافة المنطقة الصناعية الحرة "أكزناية" والمنطقة الصناعية "أمغوغة"، مما جعل من مدينة طنجة قطبا صناعيا قويا. بالإضافة إلى ذلك، توجد المنطقة الصناعية الحرة "الأطلسية" في مدينة القنيطرة، التي تعد من أكبر المناطق الصناعية في المغرب، والتي أنشئت بدورها على عقار سلالي.

وينطبق هذا أيضا على جماعة سيدي الطيبي، مجال الدراسة، التي تضم منطقة صناعية باسم "بلاد دندون"، تمتد على مساحة 16.8 هكتار وتضم 8 وحدات صناعية، ثلاث منها فعّالة وتعمل في المجالات التالية:

- وحدة متخصصة في إنتاج مواد البناء ومواد ترصيف الشوارع والأزقة.
- وحدة متخصصة في صناعة المحولات الكهربائية.
- وحدة متخصصة في إنتاج الإسفنج "الأفرشة."

إضافة إلى هذه المنطقة الصناعية، تم تخصيص عقار يمتد على مساحة 97 هكتارا لاحتضان المنطقة الصناعية "سيدي الطيبي" في دوار أولاد انصر بالقرب من محطة القطار. وحتى اليوم، لا تزال السلطات في تشاور وتفاوض مع ذوي الحقوق الممثلين في نواب الجماعات السلالية بشأن ثمن المتر المربع لتفويت هذا العقار.

أما بالنسبة لفرص العمل وتوفير اليد العاملة في المنطقة الصناعية "بلاد دندون"، وحسب ما ورد في المونوغرافيا لجماعة سيدي الطيبي، فإن عدد العمال الدائمين لا يتجاوز 40 عاملا. وهذا الرقم لا يذكر بالنسبة للساكنة النشيطة في جماعة سيدي الطيبي، التي تبلغ حوالي 47.7% وفقا للإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014.

تتعدد أسباب عدم النهوض بالقطاع الصناعي في الجماعة، ومنها مجموعة من العوامل، من أبرزها المعوقات (التعرضات) المستمرة لأفراد الجماعات السلالية، بالإضافة إلى عدم تسوية وضعية العديد من العقارات المتعلقة بالمناطق الصناعية. كما يعد دور المجلس الجماعي في التسويق الترابي عاملا مهما وأساسيا في هذا السياق.

من هنا، نلاحظ أن العقار السلالي أصبح يلعب دورا مهما في التنمية الصناعية، من خلال ما يوفره من أوعية عقارية شاسعة ومناطق استراتيجية متنوعة.

دور الأراضي السلالية في حل ازمة السكن.

تعرف الأراضي السلالية الواقعة في المدار الحضري ضغطا متزايدا بسبب النمو والتوسع الحضريين اللذين يشهدهما المجتمع المغربي بشكل خاص[108]. وتطرح مسألة الأراضي المتاحة عدة إشكاليات، تتمثل أساسا في ضعف الرصيد العقاري بالمناطق الحضرية. إن التوسع الحضري وما يرافقه من ارتفاع الطلب على العقار يؤدي إلى تحويل مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى أراضٍ حضرية نتيجة تمدد رقعة المجالات الحضرية.

[108] محمد بلحاج الفحصي، مرجع سابق، ص 318.

تكمن أهمية ودور الأراضي السلالية في حل أزمة السكن من خلال مساهمتها بمساحات كبيرة من أراضيها، بغرض بناء التجزئات السكنية والتجهيزات الأساسية. وتعزى ضرورة الأراضي السلالية في المدارات الحضرية إلى التوسع المستمر للمجالات الحضرية على حساب الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى النمو الديموغرافي الذي يرافقه نمو حضري، مما يزيد الطلب على العقار الحضري لتلبية احتياجات التوسع وبناء المزيد من الوحدات السكنية. تقدر مساحة الأراضي السلالية الواقعة في المجالات الحضرية بحوالي 300,000 هكتار، وتشكل نسبة 2% من إجمالي مساحة الأراضي السلالية.

لقد ظلت الأراضي السلالية تكتسب الصبغة القروية حتى وقت قريب، حيث كانت مخصصة للرعي والزراعة فقط. إلا أنه اليوم، وبفعل التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع المغربي، أصبحت مساحات كبيرة من هذه الأراضي، نتيجة توسع المجالات الحضرية والتمدن وارتقاء المراكز القروية الناشئة إلى مراكز حضرية، تعتبر عقارا حضريا.

كما لا يخفى أن العقار بمختلف أنظمته (ملك الدولة، الأراضي السلالية، الملك الغابوي، الحبوس) يشكل القاعدة الأساسية لإنتاج الوحدات السكنية، وتوطين الأنشطة والخدمات، بالإضافة إلى دوره المهم في تنفيذ برامج التعمير. فالعقار يتحكم في دينامية المدن والمراكز الحضرية، ومدى قدرتها على الاستجابة لحاجيات السكان المتزايدة [109].

لذا تعتبر الأراضي السلالية رصيدًا عقاريا مهما داخل النسيج العقاري للمجالات الحضرية والقروية على حد سواء. فقد استفادت العديد من المناطق من توفر رصيد عقاري سلالي، سواء داخلها أو في ضواحيها، من أجل التوسع. كما أن العديد من المدن أُنشئت بالكامل على عقارات سلالية، كما هو الحال بالنسبة لجماعة سيدي الطيبي.

وعلى العموم، لعب العقار السلالي دورًا محوريًا في محاربة السكن غير اللائق والعشوائي، كما هو الحال في جماعة سيدي الطيبي. حيث إن توفر العقار السلالي، الذي يشكل نسبة 85% من مجموع الأنظمة العقارية بالجماعة، جعل ذوي الحقوق يستغلون هذا العقار في البيع. وقد شهدت جماعة سيدي الطيبي تهافتا كبيرا على شراء العقار السلالي، رغم أن جميع القوانين تمنع بيع هذا العقار. وقد شكل بيع العقار السلالي بأسعار هزيلة من قبل ذوي الحقوق وتجزيئه فرصة لمجموعة من المواطنين لتملك عقار خاص بهم، مما أدى إلى انفجار ديموغرافي كبير، حيث انتقلت ساكنة سيدي الطيبي من 7871 نسمة سنة 1994 إلى 25,034 نسمة سنة 2004. وقد رافق هذا الانفجار الديموغرافي انتشار السكن غير اللائق والعشوائي.

وبناء عليه، نظرا لتعقيد المشاكل التي يطرحها السكن العشوائي، وامتثالا لتوجيهات الملك محمد السادس الرامية إلى تطوير المجال الحضري ومحاربة السكن غير اللائق وتحسين ظروف السكن، أطلق جلالته برنامج إعادة هيكلة مركز جماعة سيدي الطيبي، الذي يمتد على مساحة تقدر بحوالي 540 هكتارا.

.

كان من المتوقع إنجاز مشروع إعادة الهيكلة الخاص بمركز جماعة سيدي الطيبي في أفق سنة 2015، غير أن ذلك لم يحدث، حيث لم تنتهِ الأشغال حتى يومنا هذا في جميع القطاعات تقريبا (16 قطاعا)، وذلك لعدة أسباب. تعددت أسباب تعثر مشروع إعادة الهيكلة لمركز جماعة سيدي الطيبي، وازدادت المدة الزمنية المحددة لإنجاز هذا المشروع، حيث يواجه توفير الموارد المالية صعوبات وعراقيل، خاصة مع تعدد المتدخلين. ورغم أن هذه النقطة قد تشكل عاملا إيجابيا في معظم المشاريع، إلا أن اتخاذ القرارات يشهد تماطلا وتأخرا كبيرين.

إضافة إلى ذلك، من أهم الأسباب التي جعلت مشروع إعادة هيكلة مركز جماعة سيدي الطيبي يعرف تعثرا وتأخرا كبيرين في إنجازه هي الاعتراضات التي يقوم بها ذوو الحقوق، سواء بين ذوي الحقوق أنفسهم أو

[109] عرشان احمو، مرجع سابق، ص 47.

بين أحد أو مجموعة من ذوي الحقوق ضد نائب أو نواب الجماعة السلالية. بالإضافة إلى ذلك، هناك امتناع أصحاب بعض المباني التي تعرقل الأشغال عن هدمها، مما يؤدي إلى توقف الأعمال.

وعموما، يشكل العقار السلالي دعامة ورافعة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، لما يلعبه من دور كبير من خلال توفير أرصدة عقارية مهمة في مختلف القطاعات المنتجة.

خاتمة:

في ختام هذا المقال، يمكن القول إن العقار السلالي يعد ركيزة أساسية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمملكة المغربية، فهو يحمل في طياته إمكانيات ضخمة للإسهام في التنمية الترابية وتحسين مستويات العيش للجماعات السلالية والسكان المحليين. بفضل مساحته الشاسعة وتنوع استخداماته، يشكل هذا النظام العقاري فرصة استراتيجية للنهوض بالاقتصاد الوطني والارتقاء بالمجتمعات المحلية.

ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر يكمن في كيفية تدبير واستثمار هذه الأراضي بشكل يضمن الاستدامة والعدالة الاجتماعية، مع مراعاة الضغوطات الديموغرافية والتنموية. إن الأرض السلالية، وعلى الرغم من الفرص التي توفرها، تواجه صعوبات في استغلالها بالشكل الأمثل، بما في ذلك تجزئة الملكيات الزراعية وصعوبة الوصول إلى استغلاليات كبيرة تحقق دخلًا كافيًا للعيش الكريم.

ورغم الجهود المستمرة من قبل السلطات والمجلس الوصي على الأراضي السلالية، تبقى الحاجة ماسة إلى تعديلات قانونية وإدارية فعالة لدعم استغلال هذه الأراضي بطريقة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ويعد وقف بيع الأراضي بشكل غير قانوني أحد الحلول الفعالة التي قد تسهم في تحسين الوضع الحالي، وبالتالي تعزيز التنمية الشاملة في المنطقة.

في النهاية، يشكل العقار السلالي مزيجًا من الفرص والتحديات التي تتطلب تعاطيًا دقيقًا واستراتيجيًا لضمان استفادة جميع الأطراف المعنية. إن التحدي الأكبر يتمثل في كيفية توجيه هذه الفرص نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تلبي تطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية في المغرب، مع الحفاظ على التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

المراجع :

الرسائل الملكية :

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول موضوع: "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، يومي2و9 دجنبر،2014 الرابط، المغرب.

النصوص القانونية :

- الظهير الشريف الصادر بتاريخ 27 ابريل 1919 بشأن تنظيم الوصاية الادارية على الجماعات وضبط تدبري شؤون الاملاك الجماعية، الجريدة الرسمية عدد 329 والصادر بتاريخ 02 غشت 1919.
- القانون رقم 62.17 الصادر بتنفيذه الظهري الشريف رقم 1.19.115 الصادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بشأن الوصاية الادارية على الجماعات السلالية وتدبير أمالكها. الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 أغسطس 2019.
- القانون رقم 63.17 الصادر بتنفيذه الظهري الشريف رقم 1.19.116 الصادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بشأن الوصاية الادارية على الجماعات السلالية وتدبير أمالكها. الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 أغسطس 2019.
- القانون رقم 64.17 الصادر بتنفيذه الظهري الشريف رقم 1.19.117 الصادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بشأن الوصاية الادارية على الجماعات السلالية وتدبير أمالكها. الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 أغسطس 2019.

الكتب :

- السهل م. (2005). الأراضي الجماعية والاستثمار. مجلة العقار والاستثمار. نشر مركز الدراسات القانونية المدنية والعقارية وعمالة الحوز. المطبعة الوطنية، مراكش.
- الفحصي م. ب. (2016). أراضي الجماعات السلالية بالمغرب بين التنظيم القانوني وإشكالات الواقع - دراسة على ضوء القانون والفقه والقضاء. (طبعة يناير 2016). طبع دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط.
- الجم م. م. (1979). التحفيظ العقاري بالمغرب. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الدار البيضاء.
- مومن م. (2014). أملاك الجماعات السلالية وأراضي الكيش: الأنظمة العقارية بالمغرب. مساهمة في أشغال الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية تحت شعار: الأراضي الجماعية من أجل تنمية مستدامة. منشورات مجلة الحقوق، (الإصدار 23، الطبعة الأولى 2014). مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- بودواح أ. وعرشان أ. (2018). ملفات الدراسات والأبحاث في التنمية الترابية: العقار الجماعي بمنطقة الغرب وإشكالات التنمية الترابية. مطابع الرباط نت.
- عرشان أ. (2021). الأراضي الجماعية وآفاق التنمية الترابية بمنطقة الغرب: الوضعية القانونية للأراضي الجماعية وطرق استغلالها. دار القلم.

المواقع الاليكترونية :

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2019). رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: العقار في المغرب رافعة أساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي. المغرب.
- وزارة الداخلية، مديرية الشؤون القروية. (2014). مشروع أرضية الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية.
- وزارة الداخلية. (2020). تعريف الأراضي السلالية. الموقع الإلكتروني لمديرية الشؤون القروية.

المراجع الأجنبية :

- Chaibi, A. (2002). Situation des structures foncières. In Les structures foncières et le développement au Maroc: Cas du Gharb. Publication de la faculté des lettres et sciences humaines.
- Daoudi, A., Berrady, M., & Eddich, E. M. (2002). Un exemple d'aménagement foncier: Les terres collectives du Gharb. Publication de la faculté des lettres et des sciences humaines (1ère édition).
- Karsenty, A. (1988). Les terres collectives du Gharb. Annales de l'Afrique du Nord.
- Sadki, N. (2012). Terre collective et prolifération de l'habitat non réglementaire: Cas du centre de Sidi Taibi. Mémoire du 3ème cycle pour l'obtention du diplôme d'études supérieures en aménagement et urbanisme

عشر ملاحظات في قيمة قانون المالية

د. محمد البقالي، كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية السويسي، الرباط

إذا كان البرنامج الحكومي عبارة عن خطوط رئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام بتنفيذه في مختلف المجالات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية، وهو البرنامج الذي تعمل الحكومة، تحت سلطة رئيسها، على تنفيذه طبقا للفصل 89 من الدستور[110]؛ فإن قوانين المالية هي الآلية الفريدة لترجمة التوجهات الحكومية وتنزيل السياسات العمومية وتطبيق الإصلاحات المنشودة.

إن الدور العملي الذي يضطلع به قانون المالية، يجعل الحكومة، سنويا، تستحضر تعاقدها السياسي لحظة تنصيبها من لدن مجلس النواب الذي يصوت على برنامجها، ويجعل قانون المالية يتبوأ قيمة خاصة، تتجلى في كون:

1. قانون المالية السنوي والتعديلي آلية لتجسيد فصل السلط وفرصة سانحة أمام الجهاز التشريعي لتتبع ومراقبة العمل الحكومي، تجديد الثقة البرلمانية وتقييم ومناقشة برامج عمل الجهاز التنفيذي والتعرف على السياسات العمومية وعلى الموارد والثروات العمومية.

فالتصويت على قوانين المالية والإذن بإجراء الاقتراضات وتحصيل المداخيل والترخيص بإنجاز النفقات والتنصيص على التخصصات والتوزيعات هي ديدن القبول وسنام المشروعية.

لهذا، فقوانين المالية بشتى أنواعها، السنوية والتعديلية وللتصفية، أرضية التقاء وتفاعل ما بين السلطة المالية والسلطة السياسية لا تحتاج لبيان. فالظواهر المالية العمومية هي قبل كل شيء ظواهر سياسية[111]، كما أن المالية العمومية هي أصل ومرتكز وجود السلطة السياسية وعماد شرعيتها ومشروعيتها.

إن تحليل وفهم توجهات السلطة السياسية والقرار السياسي لا يمكن أن يتم بمعزل عن المالية العمومية. إن قوانين المالية هي بحق، واجهة متميزة لقراءة وفهم وتتبع مسار السلطة السياسية، فهم السياسات العمومية وتحليل تشكل وبناء المؤسسات[112].

قانون المالية السنوي وسيلة للتنزيل العملي الميداني للبرنامج الحكومي وآلية عملية وملموسة لتقييم وقعه المالي وتنفيذ مضامينه، تتجاوز مرتبة التعاقد السياسي والنوايا المعلنة، لتغدو أداة لترجمة الاختيارات

(110) قرار المجلس الدستوري رقم 931/13، بشأن قانون مالية 2014، حيثية الجواب على الدفع المتعلق بعدم تنصيب الحكومة.

(111) Michel BOUVIER, « Mutations des finances publiques et crise du pouvoir politique ? », Revue française de finances publiques (RFFP), n° 79, 2002, p. 241.

(112) Michel BOUVIER, Robert HERTZOG, « Réforme des finances publiques : réforme de l'Etat », RFFP, n° 73, 2001, p. 3. Les références (1) et (2) citées par Katia BLAIRON « pouvoirs et contre-pouvoirs en matière budgétaire et financière » p. 1

السياسية وتفعيل التوجهات الحكومية على أرض الواقع[113]. إن القرارات السلطات العمومية ماهي إلا ترجمة لانتظارات وتطلعات المواطنين[114] والحلول التي تعتمدها البرامج الحكومية لتلبيتها.

إن قانون المالية السنوي يعد ترجمة ميدانية مرقمة لقدرة الدولة على بلورة سياساتها المعلنة وفرصة لتنقية برامجها من طموحات الرهانات الانتخابية. إنه حلبة تفاعل تختبر قدرة القرار السياسي على تطويق الفعل الإداري وعلى تسخير الإدارة لتجاوز مقاومة التغيير وانحرافات العقلنة البيروقراطية؛

أيضا، قانون المالية وثيقة التزام تحدد مساهمة الدولة في الاستراتيجيات القطاعية، السياسات العمومية والشراكات المتعددة الأطراف؛

2. قانون المالية السنوي وسيلة لترتيب الاختيارات وتحديد الأولويات والتنزيل التدريجي والانتقائي للبرنامج والسياسات العمومية. إنه آلية لعقلنة طموحات البرنامج الحكومي وفق إكراهات الواقع والطلب الاجتماعي. وتحديد الأولويات وترتيب الاختيارات إنما هو إعادة كتابة للبرامج والمخططات وصياغتها وفق قالب محدد، يضع نصب عينيه قدرات الإنجاز الإدارية والممكن تحقيقه والقابل إرجاؤه والمحتمل تغييره.

3. قانون المالية هو آلية مرنة وطيعة يمكن عبرها تعديل البرامج المعلنة، مراجعة وتقويم وتصحيح وثيرة إنجاز وتطبيق السياسات العمومية. يفهم هذا المقتضى جيدا بالنظر إلى أن مقتضيات قانون مالية السنة لا يمكن تعديلها إلا عبر قوانين مالية معدلة؛

أيضا، وبالنظر لدسترة الصدق المالي، وإزاء تسارع وثيرة تغير المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، أضحى قانون المالية التعديلي الوسيلة الفريدة للحرص على الحفاظ على صدق الفرضيات والمعطيات التي تؤسس لقانون المالية وضمان تبريرها المنطقي.

عمليا، أصبح قانون المالية، السنوي والتعديلي، وسيلة في مسلسل تقسيط الإصلاحات من قبيل تلك التي أعلنتها المناظرات الضريبية وفرصة لتصحيح اختلالات النظام الضريبي، تغيير بعض عناصره من أسعار وإعفاءات وشرائح الخاضعين. يفهم هذا الأمر بالنظر لاستعصاء المادة الجبائية على ممثلي الأمة والطابع التقني للمادة الضريبية وتعقد ميكانيزماتها، الشيء الذي كرس هيمنة البنيات الإدارية المكلفة بالضريبة على مجموع مبادرات إصلاح وترميم الأنظمة الجبائية؛

4. قانون المالية هو الوسيلة الأصلية لإحداث الحسابات الخصوصية وتحديد مداخيلها ونفقاتها[115] وكذا حذفها[116]؛ كما أن قانون المالية وسيلة لإحداث مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حيث يقدر مداخيلها ويحدد اعتماداتها القصوى، كما أنه القناة الوحيدة لحذف هذه المرافق[117]. ليس هذا فحسب، فقانون المالية هو القناة الوحيدة التي يمكن من خلالها إحداث مناصب مالية أو حذفها أو توزيعها بين القطاعات الوزارية والمؤسسات كما يتأتى عبره القيام بإعادة الانتشار للمناصب المالية بين الفصول المخصصة للموظفين؛

5. قانون المالية السنوي وسيلة للتنشيط السياسي وهو القناة التي يتم عبرها تقييد المبالغ الإجمالية للدعم السنوي الذي تقدمه الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية، وكذا الدعم المخصص

---

(113) جاء في عريضة إحالة قانون مالية 2014 على أنظار المجلس الدستوري، "أن قانون المالية لسنة 2014 تم تقديمه من طرف حكومة جديدة غير منصبة، مما يعد خرقا لمقتضيات الفصول 88، 89، 90، 92 و93 من الدستور، إذ كان يتعين على الحكومة، بعد التغيير الذي طرأ على بنيتها السياسية على إثر انسحاب هيئة حزبية منها وانضمام هيئة حزبية أخرى، صياغة برنامج حكومي جديد يكون موضوع تعاقد جديد مع مجلس النواب، ويتفرع عنه قانون المالية كأداة لتنفيذ البرنامج الحكومي، ويترتب عن غياب هذا التنصيب بطلان مسطرة إحالة وعرض وتقديم ومناقشة قانون المالية المذكور والتصويت عليه".

(114) Cyril LAURENT, « L'encadrement normatif des politiques budgétaires sous la Vème République », Thèse dirigée par Monsieur le Professeur, Hervé GROUD et Madame le Professeur, Julie BENETTI, université de REIMS CHAMPAGNE-ARDENNE, école doctorale sciences de l'homme et de la société Le 20 janvier 2017.

(115) المادة 26 من القانون التنظيمي القانون المالية، الفقرة الأولى.

(116) المادة 28 من القانون التنظيمي القانون المالية، الفقرة السابعة.

(117) المادة 21 من القانون التنظيمي القانون المالية، القرة الأخيرة.

للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية وكذا الدعم المخصص للأحزاب السياسية برسم المساهمة في تمويل حملاتها الانتخابية في إطار الانتخابات العامة الجماعية والجهوية والتشريعية.

أيضا، يحدد قانون المالية الإعفاءات من الضرائب والرسوم المطبقة على الممتلكات العقارية والمنقولة العائدة للأحزاب السياسية، وعلى تحويل أصولها وممتلكاتها المسجلة، باسم أشخاص ذاتيين إلى ملكية هذه الأحزاب وتتم عملية التحويل في غضون السنتين الموليتين لتاريخ نشر قانون المالية المحدد لهذه الإعفاءات بالجريدة الرسمية[118]؛

6. قانون المالية السنوي أو التعديلي وسيلة لتحقيق الأمن القانوني والانسجام التشريعي ولضمان المواكبة القانونية لأوراش الإصلاح عبر التحيين والتنقيح والتغيير والمراجعة المنتظمة للمنظومات القانونية القائمة، المرتبطة حصرا بالمالية العمومية والمراقبة.

أيضا هو وسيلة لإضفاء رداء للمشروعية بمفهومها الضيق، سلطان القانون، وذلك لاعتماد كل التدابير المتخذة في إطار الضرورة وعدم التوقع أو تلك التي تمليها الحاجة الاجتماعية الملحة أو المصلحة العامة والتي أمنها الجهاز التنظيمي بمعزل عن مجال القانون.

لهذا الغرض، حرص المشرع التنظيمي على جعل الجزء الأول من قانون المالية السنوي ذا طابع معياري، يمكن من خلاله، تأمين الاعتماد القانوني لمراسيم القوانين ومراجعة المدونة العامة للجمارك والضرائب غير المباشرة وكذا مدونة الضرائب ناهيك عن النصوص القانونية المتعلقة بالتحصيل وكذا الإعفاءات التي قد تطال أنظمتها المرجعية. ومعلوم أن هذا الأمر لا يلغي الولاية العامة للجهاز التشريعي التي لا يمكن تقييدها بآجال أو إجراءات قانون المالية؛

7. قانون المالية بشتى أنواعه السنوي، التعديلي والتصفية، وثيقة فريدة لإجراء المراقبة السياسية. فآلية التصويت تجسيد فعلي لفصل السلط ولتقييم وقياس المجهود التنموي وتمحيص الاختيارات السياسية للدولة ومساءلة مدبري الشأن العام.

فقانون المالية السنوي هو مرجعية موثقة يمكن من خلالها قراءة المجهود المالي "للدولة" وتقييم الأداء الحكومي والإشراف على تنفيذ وصرف المال العام، كما أن قانون التصفية وثيقة لتحديد المسؤوليات ومراقبة وتتبع الإنجازات ورصد الاختلالات والخروقات[119]. ليس هذا فحسب، بل من خلاله يتأتى التصديق على حسابات الدولة وإثبات وحصر المداخيل والنفقات، رصد التجاوزات التي تعرفها الاعتمادات المالية والإذن بتسويتها والمصادقة على الاعتمادات الإضافية وإلغاء الاعتمادات غير المستعملة؛

9. قانون المالية هو القناة الأساسية للتصويت على نفقات التجهيز للمخططات والبرامج التنموية: بالرجوع إلى الفقرة الثانية من الفصل 75 من الدستور، نجدها تحافظ على الإشارة للمخططات التنموية؛ إلا أنها أبت إلا أن تقرنها بالبرامج المتعددة السنوات، مشيرة إزاءهما لالتزام الحكومة بالعمل على إعدادها وإطلاع البرلمان عليها ومؤكدة ضرورة الموافقة البرلمانية على نفقاتها التجهيزية.

بالرجوع لنص الوثيقة الدستورية لسنة 1962 نجدها تشير في فصلها الثالث والخمسين، الفقرة الثانية إلى: "إن نفقات التجهيز التي يتطلبها إنجاز التخطيط لا يصوت البرلمان بقبولها إلا مرة واحدة عندما يوافق على التخطيط ويستمر مفعول الموافقة على النفقات طيلة مدة التخطيط. وللحكومة وحدها الصلاحية لتقديم مشروع قوانين ترمي إلى تغيير البرنامج المصادق عليه حسبما ذكر".

(118) المواد 31 و32 و33 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.166 صادر في 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011) الجريدة الرسمية عدد 5989 الصادرة بتاريخ 26 ذو القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011).
(119) في هذا الإطار تشير المادة الثالثة من مرسوم 4 نونبر 2008 عن مراقبة نفقات الدولة أن المراقبة المالية للالتزام بالنفقات تتم في إطار التنزيلات المالية لقانون المالية أو ميزانيات مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة أو عند الاقتضاء برامج استعمال الحسابات الخصوصية للخزينة.

من جانبها الوثيقة الدستورية التي دشنت العودة للتخطيط لسنة 1996، تشير في فصلها الخمسون إلى أن البرلمان يصوت مرة واحدة على نفقات التجهيز التي يتطلبها إنجاز مخطط التنمية إبان موافقته على هذا المخطط، حيث يستمر مفعول الموافقة تلقائيا على النفقات طيلة مدة المخطط.

باختصار، كلا الوثيقتين الدستوريتين تجعلان الموافقة على المخطط من قبل البرلمان ملزمة لقوانين المالية السنوية التي تصبح مجرد وثيقة لتسجيل نفقات التجهيز المرتبطة بها.

بين صيغة دستوري 1962 و1996 والصيغة الحالية لدستور للمملكة لسنة 2011، يبدو أن المشرع الدستوري المغربي كرس بشكل جلي مكانة قانون المالية السنوي كقناة مركزية للتصويت الفريد للموافقة على النفقات التجهيزية، بغض النظر عن إطارها وسواء ترتبت هذه النفقات عن برنامج حكومي أو برامج متعددة السنوات أو مخططات تنموية استراتيجية.

إن هذا الأمر يستقيم مع التعريف الذي وضعته المادة الأولى من القانون التنظيمي لقانون المالية والتي تنص على: "يحدد قانون المالية، بالنسبة لكل سنة مالية، طبيعة ومبلغ وتخصيص مجموع موارد وتكاليف الدولة وكذا التوازن الميزانياتي الناتج عنها .."

10. قانون المالية السنوي قانون تقييم لكن ليس للسياسات العمومية:

إذا كان قانون المالية السنوي قانونا تقييميا، كما تنص على ذلك المادة الثالثة من القانون التنظيمي لقانون المالية؛ فإن هذا التقييم الذي يضطلع به يروم فقط التقدير الكمي للعمليات التي ترتب وقعا ماليا على خزينة الدولة لرعاية التوازنات المالية وتقديم مجموع الموارد والنفقات.

بهذا الشكل، يبدو التقييم الذي يضطلع به قانون المالية السنوي قاصرا لا يرقى لتقييم السياسات العمومية وإن كان أحد أبرز وسائل تنفيذها. فالتقييم الذي يضطلع به قانون المالية ماهو إلا تقدير لكلفة وفاتورة البرامج والمشاريع وفق معطيات توقعية وفرضيات عملية يحكمها التنفيذ السنوي ولو جاءت بأفق متعدد السنوات.

إن قصور التقييم الذي يضطلع به قانون المالية عن تقييم السياسات العمومية يرجع:

أولا: الحيز الزمني المخصص للتصويت على قانون المالية السنوي وحتى قانون التصفية. فالأيام المعدودة للتصويت تحول دون إعطاء أبعاد مهمة لهذا التقييم؛

ثانيا: التأطير القوي الذي يحكم مسلسل التصويت على قوانين المالية والجدولة الحافلة والإمكانيات القانونية والفعلية التي تتاح للجهاز الحكومي لتثبيط عزيمة ممثلي الأمة؛

ثالثا: خروج تقييم السياسات العمومية عن مضمون قانون المالية؛ إذ لو سلمنا بإمكانية اقتراح أو إدراج مقتضيات لتقييم سياسة عمومية ضمن مشروع قانون المالية، لسارعت الحكومة لإشهار ذرعها المنيع الفصل 77من الدستور، ولن تعوزها الذريعة، إذ في نبذ الفرسان الموازنية الضالة المنشودة.

بهذا، فتقييم السياسات العمومية يتجاوز بجلاء الوظيفة التقييمية التي يضطلع بها قانون المالية، غير إن التصويت على هذا القانون هو حلقة ضرورية في مسلسل تجديد التعاقد السياسي وقد يصبح -إذا ما تحلى بالجدية-محطة للتقييم الظرفي أو المرحلي لهذه السياسات العمومية.

لهذا، فتقييم السياسات العمومية وظيفة متميزة تتجاوز في نطاقها وغايتها أفق قوانين المالية ومداها. يتعلق الأمر إذن، بوظيفة جديدة للبرلمان يتعين عليه أن يتحرى ممارستها باستقلال عن قوانين المالية، السنوية، التعديلية وللتصفية؛ بل إن هذه الروزنامة من القوانين لا تعدو أن تكون لحظة من لحظاتها وآلية من بين وسائل شتى قد يعتمد عليها البرلمان في تقييمه للسياسات العمومية

موقف القضاء المغربي من إشكالية التوكيل في الطلاق والتطليق في ظل عدم التنظيم التشريعي

د. مصطفى باسو، جامعة محمد الخامس الرباط

mustapha_bassou@um5.ac.ma

الملخص

تناقش المقالة موقف المشرع المغربي من الوكالة في الطلاق والتطليق، حيث ألغى النص الصريح الذي كان يجيزها في مدونة الأحوال الشخصية، مما أدى إلى جدل قضائي واسع. انقسمت محاكم الموضوع إلى فريقين: فريق يرفض الوكالة ويشترط الحضور الشخصي للأطراف، معتبرًا ذلك ضرورياً لتحقيق الصلح وحماية الأسرة، وفريق آخر يجيز الوكالة استنادًا إلى أحكام الفقه المالكي والضرورة العملية، خصوصاً للمقيمين بالخارج أو في ظروف قاهرة.

كما تطرقت المقالة أيضاً لدور محكمة النقض في توحيد الاجتهاد القضائي، حيث قبلت بالوكالة في الطلاق بشروط مستمدة من الفقه المالكي. مع الإشارة إلى أن الاجتهاد القضائي يسعى إلى تحقيق التوازن بين حماية وحدة الأسرة وتيسير الإجراءات للأطراف المتعذر حضورهم. واختتمت المقالة بمطالبة المشرع بتوضيح موقفه من الوكالة في إطار تعديل مدونة الأسرة، بما يحقق الانسجام بين النصوص القانونية والواقع العملي.

Abstract

The article discusses the stance of the Moroccan legislator on the issue of agency in divorce and separation. It highlights the removal of the explicit provision that permitted agency in the Personal Status Code, which sparked widespread judicial debate. Courts have been divided into two camps: one that rejects agency, requiring the personal presence of the parties, considering it essential for reconciliation and family protection; and another that permits agency based on Maliki jurisprudence and practical necessity, particularly for those residing abroad or in exceptional circumstances.

The article also addresses the role of the Court of Cassation in unifying judicial interpretations. It has accepted agency in divorce under conditions derived from Maliki jurisprudence, emphasizing that judicial interpretation aims to balance family unity with facilitating procedures for parties unable to be physically present. The article concludes by urging the legislator to clarify its position on agency in the context of amending the Family Code to achieve harmony between legal provisions and practical realities.

المقدمة:

عرف المشرع المغربي الوكالة في الفصل 879 من قانون الالتزامات والعقود بأنها عقد يكلف بمقتضاه شخص شخصا آخر بإجراء عمل مشروع لحسابه[120]. وقد شُرعت في الأصل – طوعا أو عند الاضطرار – لتمكين الناس من قضاء حوائجهم أو القيام بتعاملاتهم المختلفة عند وجود المانع.

وتتعدد تطبيقات عقد الوكالة بتعدد أحوال الناس، فمنها المنصبة على المعاملات المدنية أو التجارية، ومنها المرتبطة بالأحوال الشخصية، وبالأخص مؤسستي الزواج والطلاق. وإذا كانت الأولى قد حظيت من المشرع المغربي بحكم تضمنته المادة 17 من مدونة الأسرة يجيز التوكيل بشأنها[121]، فإن الثانية لم تعد مخصوصة بحكم صريح يبين موقف المشرع من التوكيل فيها بعد أن كان جائزا بموجب المادة 44 من مدونة الأحوال الشخصية الملغاة[122].

وقد أجبر تراجع المشرع المغربي عن بيان حكمه من المسألة القضاءَ على اتخاذ موقف منها وهو ينظر في المنازعات ذات الصلة وتأسيسه، بعد أن كان يستند في قبول التوكيل على حكم قانوني صريح، خاصة في ظل تزايد أهميته والإقبال عليه إذا ما تم استحضار حاجة الأزواج - تحت ضغط العديد من الإكراهات الخاصة - إلى إنابة غيرهم لمباشرة مسطرة الطلاق.

غير أن تعاطي قضاء الموضوع مع هذا الوضع لم يكن موحدا، إذ عرفت مسألة التوكيل في الطلاق والتطليق أخذا ورداً ظل معهما منقسم الرأي في ظل السكوت التشريعي المستجد. وبين القبول والرفض، أصدر هذا القضاء عدة أحكام تضمنت في صلبها تعليلات تقدم رهانا دون آخر، فترجح وحدة الأسرة تارة، وتخضع لضغط الواقع فلا تكره تارة أخرى الأزواج الذي تفرقت بهم السبل إلى غير رجعة على البقاء في ظل الزوجية، ولو اضطروا إلى التعبير عن ذلك بواسطة وكيل.

ويثير الموضوع - في ظل الرهانين السابقين، سواء المثالي والواقعي - إشكالا جوهريا يتعلق بمدى تمثل القضاء المغربي للغاية الحقيقية من تراجع المشرع عن التنصيص على إمكانية التوكيل في الطلاق والتطليق في ظل الحاجة الماسة إلى هذه المُكنة القانونية؟ وبصيغة أخرى التساؤل عن مدى نجاح القضاء المغربي في تأويل صمت المشرع تأويلا ملائما - بحسب معيار الغاية منه – على أنه تجريد للأزواج من مكنة التوكيل لأنها تتعارض مع السعيِّ للحفاظ على وحدة الاسرة عبر ضمان حضور مؤسسيها خلال مرحلة الصلح طمعا في التأثير عليهم لثنيهم عن أبغض الحلال؟ أم أن سكوت المشرع مجرد إغفال تشريعي لا يمنع القضاء من استرسال الوضع الذي كان قائما في ظل الفصل 44 من مدونة الأحوال الشخصية الملغية لأن غايته التيسير على المقبلين على الطلاق والتطليق؟

وسنتطرق لموقف القضاء المغربي من مسألة التوكيل في الطلاق والتطليق، سواء تعلق الأمر بمحاكم الموضوع أو محكمة النقض لترجيح أنسبها واستشراف الحل الأمثل في ظل ما استأثرت وتستأثر

---

120 - ينص الفصل 879 من قانون الالتزامات والعقود على أن " الوَكالة عقد بمقتضاه يكلف شخص شخصا آخر بإجراء عمل مشروع لحسابه، ويسوغ إعطاء الوَكالة أيضا لمصلحة الموكل والوكيل، أو لمصلحة الموكل والغير، بل ولمصلحة الغير وحده."

121 - تنص المادة 17 من مدونة الأسرة على ما يلي: "يتم عقد الزواج بحضور أطرافه، غير أنه يمكن التوكيل على إبرامه، بإذن من قاضي الأسرة، المكلف بالزواج وفق الشروط الآتية:
1 - وجود ظروف خاصة، لا يتأتى معها للموكل أن يقوم بإبرام عقد الزواج بنفسه؛
2 - تحرير وكالة عقد الزواج في ورقة رسمية أو عرفية، مصادق على توقيع الموكل فيها؛
3 - أن يكون الوكيل راشدا متمتعا بكامل أهليته المدنية، وفي حالة توكيله من الولي يجب أن تتوفر فيه شروط الولاية؛
4 - أن يعين الموكل في الوكالة اسم الزوج الآخر ومواصفاته، والمعلومات المتعلقة بهويته، وكل المعلومات التي يرى فائدة في ذكرها؛
5 - أن تتضمن الوكالة قدر الصداق، وعند الاقتضاء المعجل منه والمؤجل. وللموكل أن يحدد الشروط التي يريد إدراجها في العقد والشروط التي يقبلها من الطرف الآخر؛
6 - أن يؤشر القاضي المذكور على الوكالة بعد التأكد من توفرها على الشروط المطلوبة."

122 - كانت المادة 44 من مدونة الأحوال الشخصية الملغاة تنص على أن" :الطلاق هو حل عقدة النكاح بإيقاع الزوج أو وكيله أو من فوض له في ذلك أو الزوجة إن ملكت هذا الحق أو القاضي".

به مدونة الأسرة في الآونة الأخيرة من نقاش عمومي في أفق إخضاعها لتعديل قد يطال ما نحن بصدد مناقشته .

وهكذا سنقسم هذا المقال إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول – تضارب مواقف محاكم الموضوع بشأن التوكيل في الطلاق والتطليق

المطلب الثاني - حسم محكمة النقض للاختلاف القضائي المتعلق بالوكالة في الطلاق والتطليق

المطلب الأول – تضارب مواقف محاكم الموضوع بشأن التوكيل في الطلاق والتطليق

انقسم العمل القضائي الصادر عن محاكم الموضوع بالمغرب إلى توجهين رئيسين، أحدهما يجيز الأخذ بالوكالة في الطلاق والتطليق رغم عدم وجود نص قانوني صريح يسمح بذلك، أما الآخر فيرفض الأمر. وقد سِيق هذا الاختلاف – الذي لم تسلم منه هيئات الحكم في المحكمة الواحدة – في مواقف تستند إلى عدة مبررات نستعرضها في الفقرتين المواليتين:

الفقرة الأولى – التوجه القضائي الرافض للتوكيل في الطلاق والتطليق

الفقرة الثانية – التوجه القضائي المُجيز للتوكيل في الطلاق والتطليق

الفقرة الأولى– التوجه القضائي الرافض للتوكيل في الطلاق والتطليق

رفض جانب من القضاء المغربي الوكالة في الطلاق والتطليق، ويمكن استنتاج ذلك من خلال العديد من الأحكام التي لم تتردد في الربط بين مسألة التوكيل وبين إجراءات الصلح التي قررها المشرع كمقدمة لمسطرة الطلاق والتطليق، بل اعتبرها أحد بنيات مؤسسة انحلال الزواج، ليجعل من إجبارية حضور المعنيين المباشرين بها مانعا من القبول بالتوكيل، فقد قضت المحكمة الابتدائية بمدينة خنيفرة في أحد أحكامها[123] بأن:

"... الطلب يهدف إلى الإذن للزوجين بالإشهاد على الطلاق الاتفاقي وتوثيقه لدى شاهدين عدلين بدائرة نفوذ هذه المحكمة...وحيث تنص المادة 180 من قانون المسطرة المدنية في الباب الثالث المتعلق بالمساطر الخاصة بالأحوال الشخصية، على أنه يجب على الأطراف أن يحضروا في الجلسة الأولى شخصيا وتجري دائما محاولة الصلح...وحيث التمس الطرفين بالاتفاق المصادقة على توقيعه، إنهاء العلاقة الزوجية اعفاءهما من إجراء محاولة الصلح لتعذر الحضور أمام المحكمة الابتدائية ولإصرارهما على إيقاع الطلاق...وحيث إن اتفاق الطرفين على الطلاق وإن كان يشكل أساس الرغبة الإرادية للطرفين على إنهاء العلاقة الزوجية ويستقلان بتقدير دوافعه وموجباته، إلا أن ذلك لا يجرد المحكمة من أحقية الرقابة عليها ولا يعفيها من القيام بمحاولات الإصلاح والتوفيق بين الزوجين".

ونحت المحكمة الابتدائية ببركان نفس المنحى حين قضت بعدم الاعتداد بالوكالة وواصلت الدعوى معتبرة الزوج الموكل متغيبا علما أن المحكمة كان عليها أن تكيف عدم حضور طالب الطلاق تراجعا عن طلبه ليتم البت في الدعوى دون إعادة استدعائه للحضور. وهكذا جاء في أحد أحكام المحكمة المذكورة[124] ما يلي:

"...وحيث إنه قد وكلت الزوجة والدها لأجل إيقاع الطلاق نيابة عنها...مما تقرر معه رفض الوكالة وقد تم اشعارها عن طريق النيابة العامة بأنها إذا لم تحضر ... فسيتم البت في الطلب في غيبتها".

---

[123] - حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بخنيفرة بتاريخ 2007/03/12 في الملف الشرعي عدد 2007/138 مشار إليه في " المنتقى من عمل القضاء في تطبيق المدونة"، الجزء الأول، صادر عن وزارة العدل، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الشروح والدلائل، العدد 10، فبراير 2009، ص 109

[124] - حكم صادر عن المحكمة الابتدائية ببركان عدد 119 في الملف الشرعي عدد 08/83 الصادر بتاريخ 2009/03/28، مشار إليه في :أمال الناجي، "حدود التوكيل في المادة الأسرية بين التشريع والتطبيق"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، الموسم الدراسي 2008-2009، ص: 98.

وتشبتت محاكم الموضوع طبقا لهذا التوجه بإجبارية الحضور لترفض بالنتيجة التوكيل، ولو آل بها الأمر إلى الحكم بعدم قبول الطلب، فقد جاء في حكم للمحكمة الابتدائية بالناظور[125] ما تعليله:

"...وحيث تخلف الطرفان عن حضور جلسات الصلح رغم تكرار الاستدعاءات، مما تعذر على المحكمة مواصلة البت في الملف على حالته وقررت التصريح بعدم قبوله".

ولم تتنازل المحكمة الابتدائية بالناظور عن إعمال الأحكام القانونية المتعلقة بالصلح، ولو كان الزوجان يقطنان خارج دائرتها الترابية أو خارج أرض الوطن، بل أصرت على تطبيق الأحكام المذكورة ولو اقتضى الأمر انتداب غيرها لمباشرة مسطرة الصلح، فقد ذهبت ذات المحكمة من خلال حكم سابق[126] إلى أنه:

"وحيث إن الطرفين يتواجدان معا بدولة هولندا بمدينة أمستردام ويتعذر عليهما الحضور أمام المحكمة لإجراء محاولة الصلح والتوفيق، فقد ارتأت المحكمة انتداب قنصل المملكة بدولة هولندا بمدينة أمستردام للقيام بمحاولة إصلاح ذات البين بينهما، باعتباره شخصا مؤهلا للقيام بذلك طبقا لأحكام المادة 82 من مدونة الأسرة .وحيث يتعين على السيد قنصل المملكة أن يسعى إلى رأب الصدع ما أمكن ويتقصى الصلح ما لم يتبين له أن الافتراق أفيد، ولا يكتفي بإجراء محاولة صلح شكلية على اعتبار أن الطرفين".

وفوضت المحكمة الابتدائية بالناظور أيضا غيرها لإجراء محاولة الصلح وأكدت في أحد أحكامها[127] على أنه:

" إذا تعذر على... بالناظور إجراء الصلح لتواجد طرفي دعوى الطلاق أو التطليق بالخارج يمكن لها انتداب القنصلية المغربية الأقرب لمحل سكناهما مع ضرورة تكليفها بإجراء محاولتين للصلح على الأقل في حالة وجود أبناء"

ويأتي هذا الانتداب تفعيلا منشور وزير العدل عدد 13س2 بتاريخ 13 ابريل 2004 الموجه إلى السادة القضاة الملحقين بسفارات المملكة بالخارج والمكلفين بمهام التوثيق حول تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة على الجالية المغربية بالخارج.

التوكيل لا يطرح صعوبات إلا إذا تم بعد فشل مسطرة الصلح.

ويتضح أيضا بدراسة هذه العينة من الأحكام القضائية أن التوكيل لا يثير أية صعوبات إذا أقيم بعد فشل محاولة الصلح، لكن متى اعتمده أطراف الدعوى الطلاق أو التطليق منذ بدايتها فإن القضاء يقدم الأحكام المتعلقة بالصلح لأن المشرع جعلها أحكاما جوهريا آمرة من النظام العام[128]، ولو في وجود اتفاق بين الزوجين على حل رابطة الزوجية. فقد ألزم الأخير المحكمة بمباشرة الصلح قبل الإذن بالطلاق أو الفصل في دعوى التطليق. بل رحل أحكامه من قانون المسطرة المدنية إلى مدونة الأسرة وجعلها في إطار المواد 81، 82، 83، 94، 113، 114، 115، واضحة وصريحة تُسْتهل باستدعاء المحكمة للزوجين لإجراء الصلح بينهما وإجراء المناقشات في غرفة المشورة، إلى الاستماع إلى الشهود وكل من ترى المحكمة الاستماع إليه ذا فائدة في إنهاء النزاع بالصلح، وصولا إلى الفراغ من المحاولة نجاحا أو فشلا. ويظهر

---

125 - حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالناظور - قسم قضاء الأسرة – بتاريخ 2012/5/30 في الملف رقم 1026-11/11 غير منشور

126 - حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بخنيفرة بتاريخ 2007/03/12 في الملف الشرعي عدد 2007/138 مشار إليه في " المنتقى من عمل القضاء في تطبيق المدونة"، الجزء الأول، صادر عن وزارة العدل، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الشروح والدلائل، العدد 10، فبراير 2009، ص 109

127 - -حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالناظور بتاريخ 2015/05/06 في الملف الشرعي عدد 2015/21/134

128 - عبد المجيد غميجة " موقف المجلس الأعلى من ثنائية القانون والفقه في مسائل الأحوال الشخصية"، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الدراسات والأبحاث، العدد 1، 2007، دار القلم الرباط، ص 220 و229

الطابع الآمر لهذه الأحكام بجلاء في تأكيد بعض فقه القانون الدولي الخاص على إعمالها ولو تعلق الأمر بدعوى طلاق أو تطليق طرفاها أجنبيين[129].

وقد اعتبر هذا التوجه القضائي أن الأحكام السالفة الذكر تجلي فلسفة المشرع الساعية إلى تذويب أسباب الخلاف داخل الأسرة بما يكفل وحدها واستمرارها. ويتحقق هذا الهدف ببسط القضاء سلطته على الطريقة التي يتم بها إنهاء العلاقة الزوجية، بل إن ذات الأحكام تجعل رقابته على ذلك مقدمة على إرادة الأطراف وإن اتفقوا صراحة على وضع حد للعلاقة الزوجية.

ولن يتيسر للقاضي مباشرة الصلح إلا بتقرير إلزامية الحضور الشخصي لطرفي دعوى الطلاق أو التطليق مسطرة الصلح، وذلك ما نصت عليه تحديدا مدونة الأسرة في المادة 81، ومن هذا المنطلق كان التوكيل متعارضا مع الحضور الشخصي ومعطلا لفلسفة المشرع من فرض مسطرة الصلح.

وتبعا لذلك، فسر هذا التوجه القضائي سكوت المشرع عن تنظيم الوكالة في الطلاق والتطليق بكونه منعا لها، لكيلا يقع التضارب بينها وبين الحضور الشخصي للزوجين ويضمن نجاعة الصلح.

قد تبدو دوافع هذا الاتجاه القضائي معقولة إذا ما قيست بغايته ونفعيته. غير أنه إذا كان الكل مجمعا على أن الرهان على ثني الأطراف عن الطلاق أو التطليق فيه صالح الأسرة ووحدتها، فإن جدوى القول به أو النتائج المترتبة عنه قد تجعل إصرار محاكم الموضوع على إعمال شرط الحضور لاستبعاد التوكيل منطويا على بعض التعسف، طالما أن حاصل العمل القضائي في مجال الصلح الأسري خاصة مادة الطلاق دليل على أن شتات الأسرة بانفصام العلاقة الزوجية نتيجة حتمية في غالبية من روابط ولو بمباشرة محاولة الصلح. وتكاد تجعل هذه الحقيقة القضائية من إجراءات الصلح مجرد محاولة صورية وشكلية[130]، يزيد من عقمها العبء الوظيفي الذي يرزح تحته قاضي الصلح على نحو يجعله - رغم ما يبذل من جهود – عاجزا عن القيام بمهمة الصلح كما يجب[131].

وقد دافع بعض الباحثين عن هذا التوجه القضائي معتبرين أن فسح المجال أمام القاضي للقيام بمحاولة لرأب الصدع بين الزوجين رعايةٌ لمصلحة الأسرة في المقام الأول، وأن توكيل شخص أجنبي عن الأسرة أو العلاقة الزوجية يضر بهذه الأخيرة ويهدد استقرارها ويهدد بإفشاء سرها[132]. كما أن الوكيل لن يكون أبدا مؤثرا في جلسة الصلح، لأنه مجرد ناقل لإرادة الطرف الآخر ليس إلا، في الوقت الذي قد تقبل هذه الإرادة التغيير بفعل الحوار والمناقشة بين الطرفين المعنيين بها مباشرة.

غير أن هذه المبررات قد تبدو من زاويا معينة غير معقولة، لأن القول بكون الوكالة في الطلاق تهدد الأمن والاستقرار الأسريين حين تقطع باب الحوار والمناقشة، وحين ترهن مصير العلاقة الزوجية بيد شخص أجنبي عنها، هو قول غير دقيق، إذ إن هذا الشخص في نهاية المطاف يبقى مجرد وكيل مقيدٍ بما تضمنه عقد الوكالة من القيام بأمر معين على وجه التحديد. كما أن هذا الشخص يكون – بحسب ما أفرزه الواقع العملي – إما أبا أو أخا، وقد يكون ممن وكل لإبرام عقد الزواج أصلا، بل قد يكون مطلعا أصلا على أسرار العلاقة الزوجية وحالها، الأمر الذي لا يجعل مثل هذه الحجة مقبولة لرفض التوكيل في الطلاق والتطليق. ناهيك عن أن دعاوى الطلاق والتطليق تشهد انغلاقا وتعنتا يجعل مآلها الاستجابة للطلب، ومن ثم فالنتيجة سيان، سواء بحضور الأطراف أو وكلائهم.

كما أن التشبث بتطبيق أحكام الصلح واستلزام حضور الطرفين من جانب محاكم الموضوع – طبقا لهذا التوجه - لا يستحضر أحيانا السبب الذي اضطر الأطراف أو أحدهم إلى التغيب عن جلسة الصلح

---

[129] - صلاح الدين عبد الوهاب " مرافعات الأحوال الشخصية للأجانب"، الطبعة الأولى، 1957، المعهد الخاص لأبحاث القانون الدولي الخاص والأحوال الشخصية، مطبعة كوستاتسوماس وشركاؤه، ص 233

[130] - عبد المجيد غميجة " موقف المجلس الأعلى من ثنائية القانون والفقه في مسائل الأحوال الشخصية"، مرجع سابق، ص 231

[131] - أحمد الخمليشي " التعليق على قانون الأحوال الشخصية"، الجزء الأول " الزواج والطلاق"، الطبعة الثالثة، 1994، دار نشر المعرفة، الرباط، ص 319

[132] - محمد الكشبور " الواضح في شرح مدونة الاسرة: انحلال ميثاق الزوجية"، الطبعة الثالثة، 2015، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 99

كفقد الحرية بالسجن أو فقدان القدرة البدنية كالمرض الملزم للفراش أو حتى غياب الاستعداد أو القدرة النفسية لمرض نفسي مزمن سببه العلاقة الزوجية، أو التواجد الدائم ببلد ناءٍ وصعوبة مغادرته بسبب العمل أو بسبب عدم تسوية الوضعية القانونية.

في جميع هذه الحالات، ووفق منطق هذا الاتجاه، قد تنتدب المحكمة من ينوب عنها في إجراء محاولة الصلح، أو قد تعيد استدعاء الزوج الذي يقطن بدائرتها، لكنها ما إن تتحقق من تغيبه حتى تقضي بعدم قبول الدعوى. وهذه النتيجة غير منطقية في حد ذاتها، لأنها حل غير معتدل يجبر الأطراف على الاستمرار في وضع اتفقوا صراحة أو ضمنا، كلا أو بعضا على وضع حد له مهما بلغت الظروف الجدية والقاهرة التي قادت إليه.

الفقرة الثانية – التوجه القضائي المجيز للتوكيل في الطلاق والتطليق

استمر بعض المحاكم في العمل بما جرى عليه القضاء في ظل الفصل 44 من مدونة الأحوال الشخصية الملغية[133]، لذا صدرت عنها عدة أحكام تقبل بالتوكيل في الطلاق والتطليق رغم عدم وجود حكم قانوني صريح يجيز ذلك، ومن بينها الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بالناظور[134] الذي قضى بما يلي:

"...حيث قررت المحكمة الإذن للزوج...بواسطة وكيله بتوثيق عقد الطلاق على زوجته ."

وجاء في حكم آخر صادر عن نفس المحكمة[135] –ما يلي:

" حيث أدرجت القضية بجلسة الصلح 165 بالناظور 13/03/2007حضرتها المدعية، وحضر وكيل المدعي عليه وأدلى بوكالة وموافقة على التطليق مصححتي الإمضاء في قنصلية المملكة ببروكسيل...".

كما ذهبت المحكمة الابتدائية بالقصر الكبير في أحد أحكامها[136] إلى أن:" توكيل الزوج لأحد الأشخاص بطلاق زوجته، وتصريحه بكونه يرغب في الطلاق، لا يمنع من الأخذ بوكالته".

وجاء في حكم آخر لقسم قضاء الأسرة بطنجة[137] بأن:" التماس الزوج اعفاءه من الحضور أمام المحكمة. قررت المحكمة بعد المداولة اعفاءه من الحضور شريطة اسناد التوكيل للغير "

وفي نفس السياق، جاء في حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالناظور في الملف الشرعي عدد 06/454 ما نصه:"...حيث حضر وكيل الزوج...بوكالة خاصة للطلاق ملتمسا اعتماد محضر محاولة الصلح على ذمة ملف سابق بين الزوجين طالما أن موكله يستحيل عليه الحضور لعذر قاهر وارتباطه بعمل بالخارج...كما أنه في نفس الوقت مصر على الطلاق...وحيث إن الزوجة التي واكبت أطوار هذه المسطرة التمست اعتماد المحضر المذكور ، خصوصا وأنها في وضعية لا تحسد عليها، فلا هي مزوجة ولا هي مطلقة، كما صرحت طالما الزوج حضر على ذمة ملف سابق ويستحيل عليه الحضور بمناسبة هذا الملف، كما صرح بذلك وكيله بمقتضى وكالة خاصة .للطلاق...فإنه لا يسع هذه المحكمة إلا أن تأخذ معطيات المحضر المذكور بعين الاعتبار "[138].

---

133 - عبد العلي عدنان" استقبال القانون الدولي الخاص الفرنسي لمؤسستي الزواج والطلاق المغربيتين: آلية متوازنة لتدبير التنازع أم تغطية لتبرير صراع الثقافات"، أطروحة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، الموسم الجامعي 2014-2015، ص 609

134 - حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالناظور عدد 20 في الملف الشرعي عدد 07/69 بتاريخ 2007/02/07 أورده محمد قاسمي: «الوكالة في الطلاق والتطليق بين غياب النص وتوجهات العمل القضائي، دراسة في اطار الفقه والقانون والقضاء"، بحث لنهاية التدريب بالمعهد العالي للقضاء ، الفوج 43 ، الموسم التكويني 2018، 2020، ص 75.

135 - حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالناضور عدد 257 في الملف الشرعي عدد 07/575 بتاريخ 2007/05/15، أورده محمد قاسمي: "الوكالة في الطلاق والتطليق بين غياب النص وتوجهات العمل القضائي"، م س، ص 75.

136 - حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالقصر الكبير تحت عدد 93/382، منشور بمجلة الندوة، العدد 14، 1998، ص: 134 وما يليها.

137 - حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بطنجة عدد 79 في الملف رقم 07/454 بتاريخ 2006/07/24، أشار إليه إدريس الفاخوري، الوكالة في الطلاق، مقال منشور بمجلة مغرب القانون.

138 - حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالناظور رقم 04/547 بتاريخ 2004/12/30 (حكم غير منشور)

وصدر عن محكمة الاستئناف بالجديدة قرار جاء فيه أن:" سكوت المشرع تنظيم الوكالة في الطلاق لا يمنع من اعتماد التوكيل في الطلاق عند نهوض ضروراته القصوى. كتواجد أحد الزوجين خارج الوطن، مع استنتاج إصراره الأكيد على الطلاق[139]"

وقد ذهبت المحكمة الابتدائية بطنجة في حكم حديث لها[140] إلى قبول الوكالة في الطلاق والتطليق معللة حكمها بالحيثية التالية:" حيث اعتمدت المحكمة في هذه القضية على الوكالة في التطليق وذلك لعدة اعتبارات، أولها لكون المدعي يتواجد خارج أرض الوطن كما هو ثابت من خلال التوكيل المصحح الإمضاء لدى قنصلية المملكة المغربية بالجزيرة الخضراء بتاريخ 2022/01/03 ، وذلك تيسيرا على الأطراف ورفع المشقة عنهم، وثانيا انسجاما مع المادة 400من مدونة الأسرة والتي تحيل على الفقه المالكي والاجتهاد في كل ما لم يرد به نص ، وفي هذا الإطار يقول العاصم في باب الوكالة أن البالغ الرشيد له أن يوكل غيره ليقوم مقامه في كل ما يقبل النيابة وفي ذلك يقول

وحيثما التوكيل بالاطلاق. ...فذلك التفويض باتفاق

والاعتبار الثالث هو توجه محكمة النقض التي أخذت بالوكالة في الطلاق. حيث جاء في إحدى قراراتها " عدم التنصيص صراحة في مدونة الأسرة على التوكيل في الطلاق كما كان عليه الأمر في الفصل 44 من مدونة الأحوال الشخصية، لا يعني استبعاده مطلقا، إذ أنه جائز في مذهب الإمام مالك الذي أحالت عليه مدونة الأسرة في م 400؛ لكن بشروط " قرار عدد 1/418 صادر بتاريخ 14 شتنبر 2021 في الملف الشرعي عدد2020/2/1/297".

ويتضح من الأحكام القضائية السالفة الذكر، أنها تقبل بالتوكيل في الطلاق والتطليق دون التضييق في الأسباب الداعية إليها، خاصة في الحالات التي يتعذر فيها على الأطراف مواكبة دعوى الطلاق أو التطليق بشكل شخصي كالمغاربة المقيمين في الخارج[141]، غير أنها تقبل بالوكالة في دعاوى أخرى لم تبحث فيها سبب تغيب الأطراف عن الدعوى خاصة إجراءات الصلح.

هذا الاتجاه، يجيز الوكالة في الطلاق والتطليق على نحو عام دون تقييدها بحالات محددة، الأمر الذي يفرغ محاولة الصلح من فحواها ويعدم جدواها.

المطلب الثاني: حسم محكمة النقض للجدل القضائي المثار حول قبول الوكالة في الطلاق والتطليق

إذا كان العمل القضائي لمختلف محاكم الموضوع متضاربا بشأن اعتماد الوكالة في الطلاق والتطليق، فإن محكمة النقض باعتبارها محكمة قانون يناط بها مراقبة تطبيقه السليم وتوحيد العمل والاجتهاد القضائي[142].

وأمام سكوت المشرع عن تنظيم الطلاق بالوكالة في مدونة الأسرة[143]، قام القضاء بالتدخل لسد الفراغ التشريعي المثار حول هذه المسألة. فتصدى للأمر من باب رفع المشقة والحرج عن الناس والتيسير عليهم في الولوج إلى مرفق القضاء وإنهاء العلاقة الزوجية لاسيما في الحالات التي يستحكم فيها الشقاق بين الزوجين ويصعب معها رأب الصدع والحفاظ على استمرار الأسرة وتماسكها. فيكون القضاء

---

[139] - قرار صادر عن محكمة الاستئناف بالجديدة تحت عدد 319 في الملف الشرعي عدد 06/47 بتاريخ 2007/05/08، أشار إليه محمد بفقير، "مدونة الأسرة والعمل القضائي المغربي"، منشورات دراسة قضائية، سلسلة القانون والعمل القضائي المغربيين، الطبعة الثانية، 2011، ص 91

[140] - حكم المحكمة الابتدائية بطنجة الصادر بتاريخ 15 يونيو 2022، غير منشور

[141] - Fatna SAREHANE «LA RÉPUDIATION, QUELS OBSTACLES POUR LES MAROCAINS RÉSIDANT EN FRANCE ? (EXERCICE AU MAROC ET RECONNAISSANCE EN FRANCE) », REVUE INTERNATIONALE DE DROIT COMPARÉ, n 1, 2006, p 50

[142] تنص م 84 من قانون التنظيم القضائي الجديد رقم 18.35 على أنه " تسهر محكمة النقض، باعتبار أعلى هيئة قضائية بالمملكة، على مراقبة التطبيق السليم للقانون وتوحيد العمل والاجتهاد القضائي".

[143] في مقابل ذلك كانت مدونة الأحوال الشخصية تنص في م 44 منها على الوكالة في الطلاق " الطلاق هو حل عقدة النكاح بإيقاع الزوج أو وكيله أو من فوضه في ذلك او الزوجة إن ملكت هذا الحق أو القاضي".

هنا مجرد مطبق للإجراءات المسطرية المتعلقة بالطلاق أو التطليق، سواء تم بحضور الطرفين لمحاولة الصلح – التي يكون مآل أغلبها هو الفشل-أو كان بناء على تقديم وكالة.

ولم يكن هذا الاشكال التشريعي مطروحا في ظل مدونة الأحوال الشخصية الملغاة، فقد كانت أعلى هيئة قضائية في بلادنا تعتمد الطلاق بالوكالة دون مضض في مجموعة من القرارات القضائية يوجد في مقدمتها القرار عدد 296 الصادر عن المجلس الأعلى (محكمة النقض حاليا) الذي جاء فيه:

«وحيث إن ما جاء في هذا الفرع ...للزوج أن يفوض الطلاق لزوجته بأنواعه الثلاثة: التوكيل أو التخيير أو التمليك، لقول الشيخ خليل أن فوضه لها توكيلا فله العزل لا تخيرا ولا تمليكا. وشراح المختصر سواء منهم الأقدمون والمحدثون، وسلموا هذا التقسيم لطلاق التفويض كما سلموا إسناد الأنواع الثلاثة ..."[144].

كما جاء في قرار آخر عن نفس المجلس ما مضمونه:" الطلاق هو حل الرابطة الزوجية بإرادة الزوج المنفردة، فهو حق خالص له، غير أنه يمكن له أن يوكله لغيره أو يجعل أمر زوجته بيدها حتى تصير مالكة لعصمتها...وبذلك تقضي مدونة الاحوال الشخصية...طبقا لمقتضيات الفصل 44 منها " [145].

لكن ما يهمنا في هذا الصدد هو موقف محكمة النقض من الطلاق والتطليق بالوكالة في ضوء مدونة الأسرة. وبالرجوع الى بعض القرارات القضائية الصادرة مؤخرا عن محكمة النقض التي تيسر لنا الاطلاع عليها. يتبين من خلالها قبول محكمة النقض للطلاق والتطليق بالوكالة قبولا حسمت بموجبه الخلاف القائم حولها بين مختلف محاكم الموضوع كما سبق بسطه أعلاه. فالأصل في الأشياء الاباحة، وما دام المشرع لم يمنع الوكالة في الطلاق والتطليق بنص صريح، ولم يستبعدها صراحة أو ضمنا، فإن إعمالها واللجوء إليها اقتضته الضرورة والمصلحة وحاجة الناس وظروفهم وتغير نمط العيش داخل المجتمع الذي تغير وتطور بتطور مختلف مناحي الحياة.

وهذا ما ينسجم مع دور القضاء الذي لا ينحصر فقط في تطبيق النصوص القانونية على الوقائع المعروضة عليه بإخراجها من السكون إلى الحركة. بل يتعداه إلى الاجتهاد في حدود المعقول والتصدي لمختلف الثغرات القانونية التي تعتري مدونة الأسرة وتكملتها في غياب النص – خاصة في حالة الوكالة في الطلاق والتطليق - بما يتلاءم وينسجم مع تطور نمط العيش للأسر المغربية لاسيما تلك المقيمة بالخارج.

إن موقف محكمة النقض جاء مطبوعا بالتيسير وسعى إلى تحقيق الأمن القضائي فحسم الجدل المثار حول اعتماد الوكالة في الطلاق والتطليق مستندة في ذلك على أحكام المادة 400 من مدونة الأسرة - كتطبيق من التطبيقات القضائية - [146] التي تحيل على المذهب المالكي والاجتهاد الذي يراعى فيه تحقيق قيم الإسلام في العدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف[147].

فكلما اقتضت ضرورة البحث وكان السبب الذي يحول دون اجراء محاولة الصلح بين الطرفين جديا، كعدم استطاعة أحد الزوجين الحضور الشخصي لمتابعة مسطرة انهاء العلاقة الزوجية بالمغرب نظرا

---

[144] قرار المجلس الأعلى عدد 296 في ملف شرعي رقم 83705، الصادر بتاريخ 19 ماي 1981، منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى، عدد 30 سنة 1982، ص 58.

[145] - قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 1989/05/19، أورده محمد الشافعي " أحكام الأسرة في ضوء مدونة الأحوال الشخصية"، دار وليلي للطباعة والنشر، مراكش، الطبعة الثالثة، 1998، ص 3

[146] - من التطبيقات القضائية للمادة 400 من مدونة الأسرة نجد القرار الصادر عن المجلس الأعلى قرار عدد 2473 صادر بتاريخ 25 يونيو 2008 منشور بقضاء المجلس الأعلى عدد 71، جاء فيه" (.. الثابت من الوقائع المعروضة على قضاة الموضوع، والأدلة المدلى بها لديهم أن المطلوبة ح ..وإن بلغت سن انتهاء حضانتها فإن نفقتها واجبة على الطالب بصفة أنه والدها، ولما لم يرد في مدونة الأسرة نص في وجوب أو إسقاط سكنى البنت المنتهية حضانتها فإنه يرجع في ذلك إلى الفقه الإسلامي طبقا للمادة 400 من المدونة المذكورة ، والذي يلزم الأب بسكناها لأن نفقتها واجبة عليه بالأصالة ، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألزمت الطالب بسكن المطلوبة بصفة أنه ملتزم بنفقتها تكون قد طبقت الفقه الواجب في الموضوع تطبيقا صحيحا وما بالوسيلتين على غير أساس).

[147] تنص المادة 400 على ما يلي: "كل ما لم يرد به نص في هذه المدونة، يرجع فيه إلى المذهب المالكي والاجتهاد الذي يراعى فيه تحقيق قيم الإسلام في العدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف".

لتواجده بالخارج أو بسبب عدم تسوية وضعيته القانونية، فإن المحكمة لا تتردد في قبول الطلاق أو التطليق بالوكالة.

وبناء على ما سبق، أسست محكمة النقض سنة 2013 في قرار لها لتوجه جديد حسمت به الخلاف الواقع بين مختلف محاكم الموضوع قبلت من خلاله بالوكالة في الطلاق متى استدعته الضرورة. جاء فيه ما يلي:

" إن الوكالة في الطلاق وإن لم ينص عليها في مدونة الأسرة، فإنها تعتبر عاملة بنص المادة 400 من نفس المدونة التي تحيل على الفقه المالكي الذي يقر بإمكانية إعمال الوكالة في الطلاق، والمحكمة لما صرحت بما هو مقرر في الفقه المالكي اعلاه وهو بمثابة قانون داخلي، فإنه جعلت لما قضت به أساسا وطبقت القانون، وما بالوسيلة على غير أساس"[148].

وهكذا قبلت محكمة النقض بالوكالة في الطلاق لعدم وجود أي نص صريح يقر باستبعادها، بل عززت اجتهادها بأحكام المادة 400 من مدونة الأسرة التي تحيل على الفقه المالكي[149] التي تجيز الطلاق بالوكالة الى جانب باقي المذاهب الثلاثة الأخرى في الحالات التي يتعذر فيها الحضور الشخصي للزوج بسبب الحبس أو الابعاد من الأرض أو الموجودين في دول يتعذر عليهم مغادرتها[150]، حيث جاء في قرار حديث لها ما نصه:

"حيث صح ما عابه الطاعن على القرار، ذلك أنه لئن كان المشرع قد نص في المادة 81 من مدونة الأسرة على استدعاء الطرفين شخصيا لحضور جلسة الصلح بينهما لإيجاد حل للخلافات بينهما، واعتبرت توصل الزوج وعدم حضوره تراجعا منه عن طلبه، وكانت فلسفة المشرع بما صاغه في مدونة الأسرة هو الحرص على الأسرة والحفاظ على استقرارها، فإن عدم تنصيصه على التوكيل صراحة كما كان عليه الأمر في الفصل 44 من مدونة الأحوال الشخصية، لا يعني استبعاده مطلقا، إذ أنه جائز في مذهب الإمام مالك الذي أحالت عليه مدونة الأسرة في المادة 400، ومعمول به قضاء في بعض حالات المبعدين أو المحكوم عليهم بالسجن أو الحبس لمدد طويلة أو الموجودين في دول يتعذر عليهم مغادرتها ،يكون للطلاق ما يبرره ومن شأن تعليقه إلحاق الضرر بأحد الزوجين، فلا هو بمتزوج و لا بالمطلق، وهو ما يتنافى مع قوله : "بمعروف أو تسريح بإحسان".. والطالب لما تمسك بطلب الطلاق و بأنه لم يتمكن من الحضور للجلسة المذكورة بنفسه، وأناب عنه دفاعه الاستاذ(حليم أحمد) – بمقتضى وكالة مصادق عليها بالقنصلية العامة للمملكة المغربية بتاريخ: 25/02/2019، للنيابة عنه في جميع الإجراءات الإدارية والقانونية من اجل تطليق المطلوبة من عصمته، وبرر بها عدم حضوره الشخصي كونه يوجد خارج أرض الوطن وأنه موضوع بحث في متابعة بناء على شكاية رفعتها المطلوبة في مواجهته، وأن بقاء المطلوبة في عصمته وهو مبحوث عنه خارج أرض الوطن مع استحالة العشرة فيه ضرر كبير له، فإن المحكمة لما أيدت الحكم القاضي بعدم قبول دعواه، دون البحث فيما أثاره الطالب ومناقشته والتأكد من صحته، والبت وفق ما ينتهي إليه تحقيقها بتطبيق القواعد الفقهية المذكورة والتي هي بمثابة قانون، فإن قرارها جاء غير مؤسس، وناقص التعليل وهو بمثابة انعدامه، ما يعرضه للنقض[151]".

إن لجوء محكمة النقض إلى قاعدة الإحالة بخصوص طلاق التفويض لم يكن الأول، بل سبق لها - حتى في ظل إعمال المادة 44 من الأحوال الشخصية الملغاة - أن اعتمد بشكل مباشر أقوال فقهاء

---

148 قرار محكمة النقض عدد 941 في الملف الشرعي عدد 2012/1/2/384 الصادر بتاريخ 2013/11/24 غير منشور

149 "وإذا قال له: وكلتك في جميع أموري ولأقمتك مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة إلا إذا قال: في جميع أموري التي يجوز فيها التوكل فإنها في هذه الحالة تكون عامة تشمل البيع والشراء والأنكحة وغير ذلك". انظر عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري: كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، الطبعة: الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج 3، سنة 2003، ص 154.

150 - أحمد الخمليشي " التعليق على قانون الأحوال الشخصية"، الجزء الأول " الزواج والطلاق"، مرجع سابق، ص 303

151 قرار محكمة النقض عدد 1/418 في الملف الشرعي عدد: 279/2/1/2020 الصادر بتاريخ: 2021/09/14 غير منشور

المذهب المالكي في الموضوع دون الإشارة إلى الإحالة، كما كان الأمر عليه من خلال قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض حاليا) عدد 296[152].

إن من حسنات موقف محكمة النقض أنه حسم الخلاف القضائي بشأن الوكالة في الطلاق والتطليق وإن كان هذا دورها، كما أنها بتته بحل معتدل، فلم تمنع الوكالة نهائيا كما لم ترخصها مطلقا طالما أن منع الوكالة في الطلاق بصفة نهائية قد يسبب ضررا لطالبي الطلاق خاصة عندما تكون هناك مبررات معقولة وموضوعية تستدعي التوكيل. وفي المقابل ينطوي السماح بالوكالة مطلقا على تعارض صريح مع فلسفة المدونة الهادفة إلى خفض معدلات انحلال ميثاق الزوجية، خاصة حين نص صراحة في المادة 73 على أنه لا ينبغي اللجوء إلى حل ميثاق الزوجية بالطلاق أو التطليق إلا استثناء وفي حدود الأخذ بقاعدة أخف الضررين لما في ذلك من تفكيك الأسرة والإضرار بالأطفال[153].

ويبدو هذا التوجه المعتدل ملائما لأنه يستحسن صنع المشرع بفرض الاستدعاء الشخصي للطرفين لحضور جلسة الصلح ويتواجه مع شريكه حتى يبث كل منهما ما لديه من دوافع والتي قد يفندها أو يؤيدها الطرف الآخر، وهو ما لا قد يكون في مقدور الوكيل، لكن إذا فشلت محاولة الصلح جاز اللجوء إلى الوكالة في الطلاق والتطليق. لكن هذا الحكم ليس قاعدة عامة، بل تستثنى منه سائر الحالات التي تنطوي على عذر موضوعي مقبول يمنع من الحضور يقدره القاضي، كما هو الشأن بالنسبة للجالية المغربية المتواجدة بالخارج.

إن المشرع الذي راعى وحدة الأسرة والآثار القانونية المترتبة في إنهاء العلاقة الزوجية من خلال استلزام الحضور الشخصي لمؤسسيها لإجراءات الصلح، هو ذاته المشرع الذي أتاح لهم توكيل غيرهم عند إنشائها على الرغم من أن قرار إنشاء أسرة ليس قرار بسيطا بل يشمل العديد من التفاصيل التي يلزمها الحضور الشخصي وتتعلق بالعديد من الحقوق، بل قد يقع المساس بأحدها ويكون ذلك سببا في عدم استمرار العلاقة الزوجية.

إن الكيفية التي قبل بها المشرع بالتوكيل في الزواج هي ذاتها التي أعملها القضاء على صعيد محكمة النقض حين قبلا بالتوكيل بشأن كل من الزواج والطلاق، لكنهما معا علقاه على توافر ظروف خاصة تبرر اللجوء إليها. ومع ذلك، فإن منطق المشرع يبقى مع ذلك غير مقبول حين تراجع عن تخويل الأزواج مكنة قانونية تسمح لهم بالتوكيل في الطلاق في حالات يستحيل عليهم مواكبة إجراءات الطلاق شخصيا أو عند الضرورة القصوى[154]. ومتى ارتفعت تلك الظروف امتنع معه اللجوء إلى الوكالة عملا بمقولة **"لا تجوز الوكالة لمن لا عذر له"**، إذ في وجود هذه الأعذار أو الأسباب الجدية التي تجعل الطلاق أمرا لا مفر منه وامتناع الوكالة سيزيد حال العلاقات الزوجية سوء، بل إنه فوق ذلك كبت للحرية الفردية وإرغام للأزواج على الارتباط الأبدي رغم رغبتهما الصريحة في الانفصال[155].

ووعيا منها بالصعوبات التي تطرح عمليا خاصة بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج[156] والتي حذت بمحكمة النقض إلى الاستقرار على اجتهادها أعلاه، فقد تقدمت إحدى الفرق البرلمانية بمقترح قانون يرمي إلى تعديل كل من المادتين 82 و94 لكي تستوعبا الطلاق بالوكالة متى حالت بعض الظروف الخاصة دون حضور مسطرة الصلح. وقد اعتبر هذا الفريق أن تضارب المحاكم او تباين فهمها لغياب نص ينظم مسألة التوكيل يؤدي إلى خرق مبدأ دستوري راسخ هو مبدأ المساواة بين المواطنين.

---

152 - قرار المجلس الأعلى عدد 296 المؤرخ في 19 ماي 1981، منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى، العدد 30، ص 60-68

153 - تنص المادة 73 من مدونة الأسرة على ما يلي: " يقع التعبير عن الطلاق باللفظ المفهم له وبالكتابة،ويقع من العاجز عنهما بإشارته الدالة على قصده.

154 - محمد الكشبور " الواضح في شرح مدونة الاسرة: انحلال ميثاق الزوجية"، مرجع سابق، ص 82

155 - أحمد الخمليشي " التعليق على قانون الأحوال الشخصية"، الجزء الأول " الزواج والطلاق"، مرجع سابق، ص 288

156 - Fatna SAREHANE « LA RÉPUDIATION, QUELS OBSTACLES POUR LES MAROCAINS RÉSIDANT EN FRANCE ? (EXERCICE AU MAROC ET RECONNAISSANCE EN FRANCE) », op.cit, p 80

وتدعيما لاجتهاد محكمة النقض، وقطعا لدابر أغلب الأسباب التي تمنع الأزواج من مواكبة دعاوى الطلاق أو التطليق، يبدو من الأنسب تنزيل الصلح الافتراضي الموثوق لتخفيف العبء على المحاكم واختزال أجل البت في هذه الدعاوى الذي يطول بالاستدعاء وإعادة الاستدعاء دون جدوى.

لائحة المراجع

- ـ عبد المجيد غميجة " موقف المجلس الأعلى من ثنائية القانون والفقه في مسائل الأحوال الشخصية"، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الدراسات والأبحاث، العدد 1، 2007، دار القلم الرباط.
- ـ صلاح الدين عبد الوهاب " مرافعات الأحوال الشخصية للأجانب"، الطبعة الأولى، 1957، المعهد الخاص لأبحاث القانون الدولي الخاص والأحوال الشخصية، مطبعة كوستاتسوماس وشركاؤه.
- ـ عبد المجيد غميجة " موقف المجلس الأعلى من ثنائية القانون والفقه في مسائل الأحوال الشخصية"، مرجع سابق.
- ـ أحمد الخمليشي " التعليق على قانون الأحوال الشخصية"، الجزء الأول " الزواج والطلاق"، الطبعة الثالثة، 1994، دار نشر المعرفة، الرباط.
- ـ محمد الكشبور " الواضح في شرح مدونة الاسرة: انحلال ميثاق الزوجية"، الطبعة الثالثة، 2015، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- ـ عبد العلي عدنان" استقبال القانون الدولي الخاص الفرنسي لمؤسستي الزواج والطلاق المغربيتين: آلية متوازنة لتدبير التنازع أم تغطية لتبرير صراع الثقافات"، أطروحة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، الموسم الجامعي 2014-2015.
- ـمحمد قاسمي: «الوكالة في الطلاق والتطليق بين غياب النص وتوجهات العمل القضائي، دراسة في اطار الفقه والقانون والقضاء"، بحث لنهاية التدريب بالمعهد العالي للقضاء ، الفوج 43 ، الموسم التكويني 2018، 2020.
- محمد بفقير، "مدونة الأسرة والعمل القضائي المغربي"، منشورات دراسة قضائية، سلسلة القانون والعمل القضائي المغربيين، الطبعة الثانية، 2011.

- Fatna SAREHANE «la répudiation, quels obstacles pour les marocains résidant en france ? (exercice au maroc et reconnaissance en france) », revue internationale de droit comparé, n 1, 2006.

مظاهر تدخل القاضي الإداري في مجال الرقابة على رخصة البناء

Manifestations of interference of the administrative judge in the field of oversight over the building permit.

طالب الدكتوراه يوسف جعفار، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية

jzf.jaafar@gmail.com

ملخص:

أصبحت سياسة التعمير وتهيئة المجال في الآونة الأخيرة ينظر إليها كأحد الركائز أو الدعائم الأساسية التي تقوم عليها التنمية البشرية باعتبارها الرهان الأكبر، الذي أخذته الدولة على عاتقها انطلاقا من تنظيم عدد من القواعد التي تمت صياغتها في شكل قوانين ذات طابع عام تفرض على الإدارة والأفراد وجوب التقيد بها بهدف تهيئة وتنظيم المجال وفي حالة عجز هذه الأخيرة عن ضبط الخروقات المرتكبة في مجال الإسكان والتعمير، فإنه كان من الضروري البحث عن الرقابة القضائية التي لا تعلوها رقابة ولا سلطة، وعليه سهر المشرع المغربي من أجل إعطاء القاضي الإداري اختصاصات تتجسد أساسا في مراقبة تنفيذ المقتضيات القانونية المنظمة للتعمير –رخصة البناء-، إذ منحة اختصاصات واسعة للإدارة في مواجهة الأفراد قد يجعلها تنحو إلى تهديد حقوقهم وحرياتهم، لهذا كان لابد من إخضاعها المراقبة ومنح الأفراد الوسيلة الدفاع عن أنفسهم.

Abstract

The policy of reconstruction and the creation of the field has recently come to be seen as one of the main pillars on which human development is based on as the biggest bet that the state has taken upon itself, based on the organization of a number of rules that have been formulated in the form of laws that impose on.

In case the administration was unable to control the violations committed in the field of Housing and reconstruction, it was necessary to seek judicial supervision, which is not superior to control and authority, and therefore the Moroccan legislator took care to give the administrative judge competencies, embodied mainly in monitoring the implementation of the legal requirements governing the reconstruction –building permit-as granting him broad competencies to the administration in the face of individuals may make them tend to threaten their rights and freedoms, so it was necessary to subject it to monitoring and give individuals the means to defend themselves.

مقدمة

تعتبر رخصة البناء إحدى وسائل الحد من حرية أو حق استعمال الملكية العقارية، والمراقبة المسبقة للبناء، إذ تمكن السلطات العمومية المختصة من فرض احترام ضوابط وقواعد البناء، والقواعد الصحية وغيرها على الراغبين في تشييد مباني فوق أرضهم، أو ترميم أو إصلاح البنايات القائمة أو إنجاز أشغال أخرى تستلزم الترخيص، ومن ثم مراقبة التطور العمراني، وتجنب البنايات العشوائية التي تعتبر من أخطر الظواهر التي تهدد المدن والقرى.

إذا كانت المواد 13، 22، 41، 45، 46، 48، 55 و 58 من القانون رقم 12.90، صريحة في تخويل رؤساء الجماعات المحلية صلاحية تسليم رخص البناء، مع تقيد هذه الصلاحية أحيانا بوجوب الحصول على الأذون والآراء والتأشيرات المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، **فالإشكال المطروح هنا لا يطرح بحدة في تحديد السلطات المختصة بمنح هذه الرخص بقدر ما يثار بشأن طلبات الترخيص بالبناء، والتي قد لا يستجاب لها أحيانا إما صراحة أو ضمنيا، أو قد يتم الترخيص بها، ثم سحبها من طرف مصدرها أو طلب إلغائها من طرف الغير؟**، هذا ما سيتم التطرق له من خلال بعض الأحكام القضائية المتعلقة بالموضوع، مع إعطاء بعض الملاحظات حولها، وذلك من خلال مطلبين اثنين سنتحدث في **المطلب الأول** عن الطعن في القرارات الإدارية الخاصة برفض رخص البناء، في حين سوف يتم تسليط الضوء في **المطلب الثاني** على الطعن في قرارات سحب رخصة البناء.

المطلب الأول: الطعن في القرارات الإدارية الخاصة برفض رخص البناء

تعتبر الرقابة القضائية أهم الضمانات التي يمكن للمواطن اللجوء إليها، ولما كانت قرارات رئيس المجلس الجماعي الصادرة في مجال الشرطة الإدارية ومنها القرارات الصادرة في مجال رخص البناء، قرارات إدارية، فإنه يمكن الطعن فيها بالإلغاء بسبب تجاوز في استعمال السلطة، وهو ما سوف نوضحه في الفقرتين الآتيتين بحيث سنتناول فيهما لبعض الطعون في قرارات الترخيص بالبناء **الفقرة الأولى**، ثم طلب إلغاء رخصة البناء من طرف الغير **بالفقرة الثانية**.

الفقرة الأولى، الطعن في قرارات الترخيص بالبناء

إذا جاء طلب رخصة البناء محترما لجميع النصوص القانونية الجاري بها العمل ووثائق وضوابط التعمير، يكون مصيره القبول، إلا أن الإدارة أحيانا ترفض هذا الطلب إذا تعلق الأمر بطلب مخالف للمقتضيات القانونية[157]، إلا أن الأمر ليس كذلك في كل الحالات بل قد يتحول إلى انحراف في استعمال السلطة الشيء الذي يدفع المتضرر للطعن في صدور مثل هذه القرارات أمام المحاكم الإدارية صاحبة الاختصاص، ويكون الغرض من هذا الطعن في غالب الأحوال إلغاء القرار الإداري والذي قد يشوبه التعسف في حق المدعي، وعليه سنبين كيف يتم الطعن في الرفض الصريح لرخص البناء **أولا**، والطعن في القرارات الضمنية **ثانيا**.

أولا: الطعن في الرفض الصريح لرخص البناء

فحسب المادة 43 من 12.90 المتعلق بالتعمير، فإن رخص البناء لا تسلم إلا بعد تحقق من أن المبنى المزمع إقامته تتوفر فيه الشروط التي تفرضها الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، خصوصا الأحكام الواردة في تصاميم التهيئة، وأن أي خرق لضوابط البناء من جانب طالب الرخص قد يكون موضوع رفض من طرف السلطات المختصة مما يفتح الباب أمام المتضررين للطعن في مشروعية هذه القرارات أمام القضاء الإداري.

[157] محمد محجوبي: "رقابة قاضي الإلغاء على مشروعية القرارات المتعلقة بالتعمير"، مجلة الملحق القضائي، مكتبة دار السلام، عدد 38 مارس 2005، ص 7.

والقضاء الإداري عند مراقبته لمشروعية هذه القرارات، فإنه يحاول أن يتقيد دائما بمقتضيات هذا الفصل، والتحقق من أن الطلبات المقدمة تتوفر فيها فعلا الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وكذا تصاميم التهيئة المعمول بها، مع إقامة نوع من التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، محاولا دائما ترجيح المصلحة الأولى، انطلاقا من اعتبار قانون التعمير من النظام العام، وأنه يبقى ملزما للجميع، فيترجم أحكامه وقراراته إما بالإلغاء إذا تبين له أن طلب الإلغاء المقدم أمام المحكمة مؤسس قانونا ومتسم بالتجاوز من جانب الإدارة عند رفضها طلب الترخيص، أو إعطاء تفسيرات خاصة بها لا علاقة لها بالتعمير، أو العكس يحكم برفض هذا الطلب متى تبين له أن هناك إخلالا من جانب طالبي الرخص بقوانين التعمير[158].

وفي هذا الصدد قضت المحكمة الإدارية بفأس: في قضية ضد رئيس المجلس القروي لجماعة عين الشكاك إقليم صفرو، بإلغاء قراره القاضي بالترخيص بالبناء تحت عدد: 32، بتاريخ 10/10/2011 ذلك بناء على الحيثيات التالية:[159]

"حيث أن المدعي أسس طلبه على كون الترخيص بالبناء الممنوح للمدعي عليه جاء مخالفا للقانون ومتسما بالشطط والتعسف في استعمال السلطة، على اعتبار أن تصميم تهيئة الجماعة القروية الذي منحته لا يشير إلى وجود زنقة عمومية على الواجهة المطلة على عقاره والتي فتح فيها المدعى عليه باب مسكنه.

وحيث إن الجماعة القروية لعين الشكاك أجابت بأن الرخصة المطعون فيها غير مشوبة بأي شطط في استعمال السلطة، وأنها رخصة قانونية محترمة لقانون التعمير ومراعية لحقوق الغير أو أن المدعي لم يثبت مخالفة الرخصة للقانون أو اتسامها بأحد العيوب الشرعية المنصوص عليها في المادة 20 من القانون المحدث للمحاكم الإدارية.

وحيث يتبين من تقرير الخبرة المنجزة في الملف أن تصميم التهيئة للمنطقة التي يتواجد فيها العقار محل الترخيص المطعون فيه لا يتضمن وجود طريق عمومية.

وحيث أنه وبغض النظر عما إذا كانت الترخيص بالبناء يتطابق مع تصميم البناء، الذي أنجز بناء على شواهد إدارية صادرة عن الجماعات القروية المدعى عليها، فإن تصميم التهيئة يعتبر بمثابة قانون يلزم الجميع بما فيهم الإدارة العمومية والجماعات المحلية التي يتعين أن تنضبط له في جميع الأعمال الصادرة عنها، بما فيا الشواهد الإدارية المسلمة في مجال التعمير وتراخيص البناء المستند عليها، وبالتالي فإن منح الترخيص بالبناء حيادا على ذلك يعتبر مخالفة للقانون.

وحيث أنه ومادام أن الترخيص بالبناء المطعون فيه قد ثبت من تقرير الخبرة أعلاه، قد سلم للمدعى عليه حيادا على تصميم التهيئة في ما قضى به من السماح للمدعى عليه بفتح واجهة عقاره ومدخله الرئيسي على ممر عمومي من جهة الشرق، فإنه يتعين إلغاؤه جزئيا فيما يتعلق بهذه الواجهة[160]".

وبالرجوع إلى قانون التعمير، وكذا المرسوم التطبيقي له نجده لم يشترط تعليل القرارات[161]، سواء في حالة منح الرخص أو في حالة الرفض أو في حالة تأجيل البث في الطلب، وذلك باستثناء ما جاء في المادة 45 من قانون التعمير، وإذا كانت الإدارة –عموما- غير ملزمة ببيان أسباب اتخاذها للقرار، فإن القاضي المغربي كرس المبدأ القائم على أنه عندما يطعن في قرار لا يتضمن أي نص صريح فيما يخص شكلية التعليل، فإن الإدارة تكون مطالبة بذكر العلل التي دفعتها لاتخاذ القرار المطعون فيه، في مذكراتها الجوابية، متى تعلق الأمر بشرعية القرار الإداري، وإذا تقاعست عن الإدلاء بمذكراتها الجوابية رغم الأجل الممنوح لها فإنها تنذر مرة ثانية قصد الإدلاء بالجواب، وإذا لم تستجب فإنها تكون ضمنيا موافقة على ما جاء في مذكرة

158 عز عرب حمومي: "القضاء الإداري والتعمير"، مجلة المعيار، الطبعة الأورومتوسطة، العدد 40، طبعة دجنبر 2008، ص 47.
159
160 حكم المحكمة الإدارية بفأس، الصادر بتاريخ 02/04/2014، في ملف رقم: 96/05/2012.
161 الشريف البقالي: "رقابة القاضي الإداري على مشروعية القرارات الصادرة في مجال التعمير"، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع الرباط، الطبعة الأولى 2000، ص 202.

الطاعن، غير أن القانون المتعلق بتعليل القرارات الإدارية 03.01 قد ألزم جميع إدارات الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية والمصالح التي عهد إليها بتسيير مرفق لتعليل جميع قراراتها الإدارية[162].

وفي هذا الصدد قضت المحكمة الإدارية بفأس : "حيث ادعى المدعيان أنهما سبق لهما أن حصلا على رخصة إدارية من أجل صنع الطوبية في القطعة الأرضية الكائنة ببرج الحسني قرب دوار الطاهريين تحت رقم: 5/2012، بتاريخ 1 فبراير 2012، وأنهما استمرا في استغلال هذه الرخصة إلى أن فوجئا بتوصلهما بقرار من رئيس المجلس الجماعي لفأس، يعتبر فيه أن هذه الرخصة لا غية وأن هذا القرار مبهم غير معلل تعليلا صحيحا والتمسا الحكم بإلغائه، وأدليا بنسخة من القرار ونسخة من التظلم".

وحيث تنص المادة 48 من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي المعدل والمغير بالقانون 17.08 على أنه: "لا يمكن تحت طائلة عدم القبول من لدن المحاكم المختصة رفع دعوى الشطط في استعمال السلطة غير دعاوي الحيازة أو دعاوى المرفوعة لدى القضاء المستعجل ضد الجماعة أو ضد قرار جهازها التنفيذي، إلا إذا كان المدعي قد أخبر من قبل الجماعة ووجه إلى الوالي أو عامل العمالة أو الإقليم التابعة له الجماعة مذكرة تتضمن موضوع وأسباب شكايته وتسلم هذه السلطة للمدعي فورا وصلا بذلك".

وحيث إن المحكمة وبعد اطلاعها على وثائق الملف ومستنداته، تبين لها بأن الطرف المدعي وإن كان قد أدلى بالكتاب الذي يفيد إخبار الجماعة بعزمه على مقاضاة هذه الأخيرة فإنه لم يدل بما يفيد توصلهما به كما لم يدل بالمذكرة المضمنة موضوع وأسباب شكايته الموجهة إلى الوالي أو الوصل الصادر عنه طبقا للمقتضى القانوني الأنف الذكر، الأمر الذي تكون معه دعواه معيبة شكلا يتعين الحكم بعدم قبولها[163].

وكيفما كان الحال فإن الطعن في قرارات رفض الترخيص بالبناء، يجب أن تقيد بشرط أجال الطعن المحدد قانونا في 60 يوما تفاديا للتعسف، هذا ما ذهبت إليه المحكمة الإدارية بوجدة، في قضية بين الطاعن ضد رئيس المجلس البلدي لمدينة بركان معللة إياه بما يلي: "حيث دفع المجلس المطلوب بعدم قبوله تأسيسا على عدم إرفاق عريضة الطعن بالقرار المطعون فيه فضلا على أن الطعن قد جاء عاما وغير دقيق حيث إن المحكمة بعد تصفحها وثائق الملف اتضح لها أنه فضلا عن إرفاق الطاعن عريضة طعنه بالقرار المطعون فيه، فإن هذا الأخير ووفقا لصريح الطلب المنصب على قرار التجزيء قد جاء عاما ومبهما.

وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن قرار الترخيص بالبناء كما يؤخذ من جواب المجلس إلى الطاعن والمرفق بعريضة طعنه بتاريخ 15/05/2009، وكان للطاعن على علم يقيني به على الأقل منذ تاريخ 21/02/2010، تاريخ شكايته إلى المجلس المطلوب في الطعن وجواب هذا الأخير عنه بتاريخ 26/01/2011.

وحيث أن تراخي الطاعن عن إثارة طعنه داخل أجل 60 يوم المقررة قانونا، يكون تبعا لذلك قد أقام طعنه خارج الأجل القانوني، ويتعين لذلك كله القول بعدم قبول الطعن باعتبار الدفع الشكلي المثار من طرف الجهة المطلوبة في الطعن مؤسسا ومنتجا في الدعوى[164].

غير أنه يلاحظ أن هناك بعض الأحكام الإدارية التي ترمي في أغلبها إلى رفض الطلبات الهادفة إلى الطعن في القرارات الإدارية، وبالتالي تكون المحكمة في صف المدعى عليها وهي الإدارة، وأحيانا دون تقديمها تعليلا كافيا يبرر توجهها الذي سارت نحوه، كما هو الشأن بالنسبة لحكم صادر عن إدارية وجدة، في قضية بين الطاعنين ضد رئيس المجلس القروي لجماعة بوعرك إقليم الناظور برفض الطعن معتمدة العلل التالية: حيث يهدف الطلب إلى الحكم بإلغاء قرار الترخيص بالبناء رقم 68/2008 بتاريخ 16/10/ 2008،

---

162 محمد الأعرج: "إلزام الإدارة المغربية بتعليل قراراتها الإدارية على ضوء قانون رقم 03.01، مقال منشور بالمجلة المغربية للاقتصاد والقانون، العدد 6 أكتوبر 2002، ص 69.

163 حكم المحكمة الإدارية بفأس، عدد 461، الصادر بتاريخ 25/06/2013، في ملف رقم: 24/5/2013 ح. غ. م.

164 حكم المحكمة الإدارية بوجدة، رقم 763، الصادر بتاريخ 22/11/2011، في الملف رقم 41/11/5.

الصادر عن رئيس المجلس القروي لجماعة بوعرك القاضي بالترخيص ببناء مدرسة حرة الكائنة بتعاونية البحر الأبيض المتوسط لمخالفة لتصميم التهيئة العمرانية لإقليم الناظور،

وحيث دفعت الجماعة المطلوب ضدها بعدم جدية الطلب، على أساس أن قرار الترخيص بالبناء، سلم وفقا للضوابط المعمول بها، وبعد الحصول على موافقة اللجنة الإقليمية والتمست الحكم برفض الطلب.

وحيث إنه بعد دراسة المحكمة لجميع معطيات النازلة تبين لها بأن الطعن في قرار الترخيص بالبناء قد أسس على وسيلة واحدة هي: مخالفة قرار الترخيص لتصميم التهيئة العمرانية.

وحيث إن الجهة الطاعنة لم تدل بأي تعقيب أو منازعة حوله -رغم تبليغها نسخة منه ومنحها أجلا كافيا لذلك، مما تبقى الوسيلة المثارة من طرفها أي الجهة الطاعنة -غير ثابتة وغير ذات جدوى، ويتعين التصريح باستبعادها والحكم تبعا لذلك برفض الطعن[165].

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الرقابة على الوقائع قد لا تقتصر على الناحية المادية للجنة فقط، وإنما قد يكون رقابة من وجهة قانونية أيضا، عن طريق إجراء مقابلة بين السبب المادي والقاعدة القانونية، ويقوم قاضي الإلغاء، للوصول إلى التعبير الحقيقي الذي تقدمه الإدارة للقاعدة القانونية، وليقف على الأسلوب الذي تبعه في تطبيقها، وينتهي بعد التحقق من الوجود المادي للواقعة إلى البحث عن مشروعيتها[166].

ثانيا، الطعن في الرفض الضمني لرخص البناء

إذا كانت القاعدة العامة هي أن رخصة البناء تمنح بشكل صريح من قبل السلطة المختصة لفائدة طالبها للقيام بالبناء المرغوب فيه، فإن المشرع المغربي أقر مع ذلك منح هذه الرخصة بصفة ضمنية.

حيث نصت المادة 48 من قانون 12.90 صراحة على أنه: "في حالة سكوت رئيس مجلس الجماعة، تعتبر رخصة البناء مسلمة عند انقضاء شهرين من تاريخ إيداع طلب الحصول عليها".

كما أن المادة 7 من ظهير 25 يونيو 1960 المتعلق بتنمية العقارات القروية نصت على أنه: "في حالة سكوت الإدارة، فإن رخصة البناء تعتبر ممنوحة بعد انصرام أجل شهرين يبتدئ من تاريخ إيداع طلب الحصول على رخصة البناء وتسليم وصل بذلك".

إن التفسير الحرفي لمقتضيات هذه المواد من شأنه أن يؤدي ضمنيا إلى المساس في بعض الحالات وضوابط التعمير، إذ أنه قد يصبح بإمكان أي شخص وإن كان البناء المزمع القيام به لا تتوفر فيه أدنى شروط ومتطلبات الجمالية وقواعد التعمير أن يباشر عملية البناء هاته لمجرد مرور أجل شهرين الموالية لتاريخ تقديم طلبه بعلة توفره على رخصة ضمنية بالبناء وبالتالي توفره على حماية قانونية وفرتها له هذه المواد.

وإذا كان الهدف من وراء وضع هذا المقتضى القانوني يعود إلى رغبة المشرع إلزام الإدارة للبث في طلبات الترخيص التي تقدم إليها بالسرعة المطلوبة قصد تشجيع الاستثمار، فالواضح أن هناك عدم فهم لهذا المقتضى سواء من جانب الإدارة المكلفة بالتعمير وحتى من جانب الأفراد، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته على مستوى الأحكام القضائية التي صدرت في الموضوع.

ففي حكم بين شركة مد تراكو في شخص مسيرها القانوني وبين رئيس مجلس الجماعة الحضرية للدار البيضاء، تعرض فيه المدعية أنها تملك عقارا، وأنها تقدمت بطلب الترخيص لها ببناء عمارات في إطار السكن الاقتصادي، وذلك بتاريخ 16/06/2004، إلا أن الإدارة المعنية بتسليم الرخص لم تجب على طلبها المذكور رغم مرور أجل شهرين المنصوص عليه في قانون 12.90 في مادته 48، ولأجله التمست العارضة الحكم بإلغاء قرار رئيس الجماعة الحضرية للدار البيضاء، القاضي بالرفض الضمني لطلب الترخيص

---

165 حكم المحكمة الإدارية بوجدة، رقم 203، الصادر بتاريخ 20/4/2010، في الملف رقم 13/09/5.
166 محمد المحجوبي: "قراءة عملية في قوانين التعمير المغربية:، مطبعة دار النشر المغربية الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2006، ص 37.

بالبناء، والحكم تبعا لذلك بالترخيص لها ببناء المشروع موضوع الطلب، واعتبار الحكم الذي سيصدر بمثابة ترخيص بذلك وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وتحميل المدعى عليه الصائر.

حيث إن الشق الأول من الطلب يهدف في الواقع إلى إلغاء القرار الضمني بمنح الرخصة لا برفضه، ذلك أن سكوت رئيس المجلس الجماعي المطلوب في الطعن عن إجابة الطاعنة بعد شهرين من تاريخ إيداع الطلب لديه، يعتبر مثابة ترخيص ضمني بالبناء إعمالا لمقتضيات المادة 48 من قانون 12.90 المتعلق بالتعمير.

وحيث إنه تبعا لذلك تكون مصلحة الطاعنة منعدمة في تقديم الطعن الحالي، وحيث بخصوص الشق الثاني من الطلب فإنه يتعارض مع الصلاحيات الممنوحة لقاضي الإلغاء، والتي تقتصر على مراقبة شرعية القرارات الإدارية من عدمها، وحيث يتعين ترتيبا على ذلك التصريح بعدم قبول الدعوى[167].

ترتيبا على هذا الحكم، يمكن إجمال القول على أن الرخصة الضمنية غير معروفة لدى العامة، إذ يعتبرها أغلبهم أنها رفض ضمني للرخصة، حيث يتم الطعن فيها، فترد دعواه بعدم قبولها طبقا لمقتضيات الفصل 48 من قانون 12.90، وعدم معرفة العموم بهذا الإجراء القانوني لا يعفي المحامي بالاضطلاع به، لكونه الدارس بالقانون، والعارف بمستجداته، وهو الذي ينوب عن موكليه لوقع هذه الطلبات، فالسقوط في مثل هذه الأخطاء ينم عن احتمالين اثنين:

أولا: أن المحامي يعتبر القضية عبارة عن تجارة وكسب، حيث يغض الطرف عن كون الدعوى سيكون مصيرها الرفض، وعدم تقديم النصح لموكليه بمراجعة أوراقه، وبالتالي تفادي تضييع المال والوقت وكذلك تراكم القضايا في المحاكم.

ثانيا: التكوين المدني للمحامي -القانون الخاص-، وهذا يجعل القانون العام عنصرا غريبا يتم التعامل به إلا استثناء وهو ما يؤثر على الدعوى الإدارية في حين يجب عليه الإلمام بجميع القوانين والاطلاع على جميع المستندات القانونية سواء كانت مدنية، جنائية، أو إدارية...

وخلاصة: يمكن القول أن المحامي عند أدائه لمهمته وواجبه، لا يخضع لغير ضميره الحر والمستقل، لذا يجب عليه التحلي بالنزاهة والجدية والالتزام بالقانون، وتقديم النصح بالدرجة الأولى، كذلك يجب أن يكون مؤهلا تأهيلا قانونيا كفيلا بأداته لمهمته[168].

وفي حكم أخر جاء بأنه، حيث قدم الطلب من ذات الصفة والمصلحة وضد من يجب ومستوفيا لكافة الشروط الشكلية المتطلبة قانونا، وداخل الآجال القانونية فهو مقبول بناء على المقال الافتتاحي المدعى لدى كتابة الضبط للمحكمة المذكورة بتاريخ 02/05/2013، والذي تعرض فيه أنها تمارس نشاط غسل وتشحيم السيارات وممارسة الميكانيك بناءا على رخصة إدارية باستغلال المحل وأن بلدية صفرو اعتبرت رخصة الاستغلال الممنوحة لها ملغية بعد صدور قرار للمجلس الأعلى والذي قضى بإلغائه القرار الضمني الصادر عن رئيس الجماعة الحضرية لصفرو برفض إلغاء الرخصة.

حيث تؤسس المدعية طلبها الرامي إلى إلغاء القرارين أعلاه على عدم قانونيتهما واتسامهما بالشطط في استعمال الشطط[169].

وفي قرار صادر عن محكمة الاستئناف، بين ع. أ، والجماعة الحضرية بفاس ومن معه، جاء فيه بأنه: "وحيث إن المشرع تكفل بالتسليم الضمني للرخصة طبقا للمادة 48 من قانون التعمير 12.90، فكان على

---

167 حكم المحكمة الإدارية بالدار البيضاء، حكم رقم بتاريخ 18/1/2006، صادر تحت رقم 280/2005، حكم رقم بتاريخ 18/1/2006، ح.غ. م.

168 سعاد الأفلاج: "التطبيقات القضائية في مجال الإسكان واقع وأفاق"، رسالة للنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، العام الجامعي 2003-2004، ص 84.

169 حكم صادر من المحكمة الإدارية بفأس، عدد رقم: 558/2013، صدر بتاريخ 23/7/2013، في ملف رقم 54/5/2013، ح. غ. م.

المعني تفعيل هذا المقتضى ولا يراجع القضاء إلا بعد إيقاف أشغاله من الجهة المختصة، والشيء الذي لم يسلكه المستأنف مما تكون دعواه الحالية غير مقبولة، وحيث يتعين تأييد الحكم الابتدائي بهذه العلة[170]".

وإذا كانت المحاكم الإدارية تعتبر سكوت المجلس الجماعي عن طلب ترخيص بالبناء المودع لها المصالح التابعة إليه منذ فترة تعدت شهرين بالكثير، لا يعد قرارا بالرفض وإنما قبول لذلك الطلب، قد أصبحت من خلال عدد من الأحكام التي صدرت عنها بعد ذلك تعتبر بأن مرور شهرين على تقديم طلب البناء لا يعتبر ترخيصا ضمنيا، وإنما لابد أن يكون هذا الطلب مستوفيا لكافة الشروط القانونية والتنظيمية المتطلبة في ميدان التعمير، وذلك لضبط تطورات عمرانية مع ضرورة الامتثال للضوابط التنظيمية للبناء والتعمير لتحقيق تدبير عمراني جيد[171].

وخلاصة يمكن القول بأنه: إذا كانت الرخص الصريحة تكرس بواسطة قرار مكتوب أو رسالة إدارية، فإن الرخصة الضمنية لا تمنح بموجب قرار أو رسالة مما يجعل من الصعب تنفيذها، فعلى المستوى العملي يتعين على صاحب الرخصة أن يشهر رخصته في لوحة تحمل رقمها تعلق على العقار المعني من تم يصعب على المستفيد من هذه الرخصة تقديم الحجة لمراقبي البناء عند قيامهم بمراقبة الأوراش والبنايات، وحتى المالكين المجاورين، بل ومن قد يدعي ملكية العقار موضوع طلب الرخصة أو حقوقا عليها، سوف لم يتمكنوا من معرفة وجود رخصة ضمنية إلا بعد الشروع في البناء، في غياب وجود إشهار في لوحة معدة لهذا الغرض التي من المفروض ان تهيئ لو أعطي رقم لها للمستفيد، وللاستعاضة عن ذلك، يكفي أن يكتب المستفيد من الرخصة الضمنية على لوحة، ثم النص المنظم لهذه الرخصة تحت عبارة:

رخصة ممنوحة وفقا للمادة 48 من القانون 12.90، أو رخصة ممنوحة وفق الفصل 7 من ظهير 25 يونيو 1960، كما يكتب على اللوحة رقم وصل إيداع الطلب وتاريخه، وتكون على إثرها عملية البناء مستوفية لجميع شروطها[172].

الفقرة الثانية، طلب إلغاء رخصة البناء من طرف الغير

يعتبر الغير كل متضرر من قرارات الترخيص بالبناء، والماسة بملكيته وكذا المؤثرة في المراكز القانونية لهذه الأشخاص سواء كانت طبيعية أو معنوية، خاصة أو عامة والتي ثبتت لها المصلحة[173]. فما أن تتقدم بطعن أمام القضاء الإداري قصد إلغاء هذه القرارات المسببة للضرر الناتجة عن خرق مقتضيات القانون وعليه سنقتصر الحديث للغير في هذه الفقرة على الأفراد وخاصة الجوار **أولا**، ثم الوكالات الحضرية ثانيا.

أولا، طلب إلغاء الترخيص من طرف الجوار

إن الطعن في رخصة البناء قد يكون من طرف كل من المجاورين أو المتضررين من استعمالها، وإمكانية الطعن أيضا في رخصة السكن لما لها من ارتباط برخصة البناء وما يمكن أن تسببه من ضرر للغير، فهذا إن حدوث ضرر للغير بسبب القرارات الصادرة في مجال التعمير يجيز الطعن فيها بالإلغاء، ففي قضية عرضت أمام المحكمة الإدارية بالرباط، يعرض فيها الطاعن أنه يملك ويعتمر شقة بالطابق الأول تطل جميع نوافذها على المساحة المخصصة لتوقيف السيارات أمام المدخل الرئيسي للمتجر المسمى لابيل في، وبجانب تلك المساحة يوجد الطوار التي يمتد على طول الجدار الفاصل بين العمارة التي يقطن بها وبين المساحة المذكور، وأن المدعى عليه قام بمنح الترخيص ببناء براريك سبق للمصالح البلدية إصدار قرار بهدمها نتيجة أضرار خطيرة، وفي ذلك ذهبت المحكمة إلى إلغاء القرار المطعون فيه لكونه مشوبا بتجاوز السلطة لعيب مخالفة القانون وذلك بناءا على التعليل التالي : .... وحيث أن المعاينة المنجزة قد أثبتت أن إقامة الأكشاك قد ألحقت ضررا بشقة الطاعن والمتمثلة في حجب الرؤية بشكل تام عن الحديثة، وإحداث

---

[170] قرار صادر من محكمة الاستئناف بالرباط، عدد 875، صدر بتاريخ 06/05/2009، تحت ملف عدد 08/5/ 251

[171] François Priet, Approfondissement de la décentralisation de l'urbanisme ou recentralisation.«? Droit de l'aménagement de l'urbanisme et de l'habitat, éditions Dalloz, Paris 2001, p. 120.

[172] الشريف البقالي: "رقابة القاضي الإداري على مشروعية القرارات الصادرة في مجال التعمير"، م. س، ص 227.

[173] Mkinsi (A), «Le droit marocain de l'urbanisme », éditions Adad, publication de FINAV, Rabat, 1989 p. 221.

ضجيج ناتج عن كثافة نشاط تلك الأكشاك، وهذا بالإضافة إلى الأضرار المتعلقة بتشوية المنظر الجمالي. وحيث أنه تبعا لذلك يكون القرار المطعون فيه مشوبا بتجاوز السلطة لعيب مخالفة القانون، ويتعين الحكم بإلغائه[174]".

وهكذا يتضح أنه يحق لكل قاطن بالشارع الذي ينفذ فيه قرار الترخيص أن يطعن فيه إذا رأى أن هذا القرار صادق على التصميم يخالف ما عليه البناء في الشارع ومن شأنه أن يحدث ضررا، أو يعمل على تسوية جمالية البنايات.

كما يمكن الطعن في قرار الترخيص إذا كان هذا الأخير من شأنه أن يضيع حقا من حقوق الغير، ففي هذا الصدد استقر الاجتهاد القضائي الصادر خاصة على مستوى الإدارية بفأس على ترسيخ مبدأ عام، وهو لا يتم البث في طلبات الإلغاء الموجهة ضد هذه الرخصة من قبل الأفراد، إلا في الحالة التي يثيرون بخصوصها وسائل ودفوع مرتبطة بتطبيق القانون المنظم للتعمير، وأنه فيما عدا ذلك يتم تطبيق مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة من 23 من قانون 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية المتعلقة بالدعوى الموازية[175].

إذ أن في أحد الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية بفأس، ومن بين الأسباب التي عللت بها حكمها فيما يخص الوسيلة المتعلقة بحدوث أضرار للطاعنين نتيجة إحداث هذا الحمام، حيث يتمسك الطرف الطاعن بكون قرار الترخيص ببناء حمام عدد193 من شانه أن يلحق به عدد من الأضرار من خلال جعل خزان الأخشاب وخزان الماء والبئر بجوار مسكنه مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من مخاطر وأضرار عليهم.

لكن حيث أنه من المستقر عليه قضاء في هذا الصدد، وبحسب ما أكدته الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى بعدد من القرارات الصادرة عنها من ضمنها القرار عدد29/96 الصادر بتاريخ 18 يناير 1996 في الملف الإداري عدد: 10541/93، وما أكدته هذه المحكمة كذلك في عدد من الأحكام الصادرة عنها من بينها الحكم عدد: 648 الصادر بتاريخ 31،/10/2005 في الملف الإداري، عدد: 166ع/04، بقضية ودادية الأمان ضد المجلس الجماعي لمدينة فأس[176].

إذن فإن حصول أي ضرر من الترخيص المسلم للمعني بالأمر، لا يعطي الحق للطعن في القرار بهذا الترخيص اعتمادا على الضرر المترتب عنه مادام أن بإمكان المعنيين بالأمر أن يرفعوا الدعوى في إطار القضاء الشامل، وبناء على الفصل 91 من ق.ل.ع. لطلب رفع مضار الجوار أو التعويض عنها بحسب الأحوال، بمعنى أنه في حالة حصول ضرر نتيجة أي قرار بالترخيص لممارسة النشاط مصدر هذه الأضرار فإنه يتعين في هذه الحالة اللجوء إلى جهة القضاء العادي لرفع هذا الضرر، لوجود دعوى موازية من شأنها أن تحقق للطاعنين نفس ما يطلبانه بمناسبة دعوى الإلغاء، مما تكون معه الوسيلة المثارة غير مؤسسة ويتعين استبعادها لذلك، ومن ثم فالطعن بالإلغاء بسبب تجاوز السلطة قد لا يقبل ضد القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية، إذا كان في استطاعة المعنيين بالأمر أحد حقوقهم عن طريق القضاء الشامل[177]، هذا ما يصطلح عليه بالدعوى الموازية وهي دعوى قضائية مباشرة وركن من أركان صحة دعوى الإلغاء، لأن القاضي بمجرد ما يعرض على أنظاره مقال الدعوى ينظر ما إذا كان هذا الشرط ملائما أم لا، قبل البث في الموضوع، فإذا كان كذلك فهو يحكم بعدم القبول[178].

أما فيما يخص الوسيلة المتصلة بمنح رخصة استغلال الحمام حيادا على الضوابط المنصوص عليها في المادة 55 من قانون 12.90 المتعلق بالتعمير، صريحة واضحة في أنه: "لا يجوز لمالك المبنى أن يستعمله بعد انتهاء الأشغال فيه إلا إذا حصل على رخصة السكن إن تعلق الأمر بعقار مخصص للسكنى، وعلى شهادة المطابقة إذا تعلق الأمر بعقار مخصص لغرض آخر غير السكن... "، لذلك قضت المحكمة الإدارية

174 حكم المحكمة الإدارية بالرباط عدد: 1919، صدر بتاريخ 05/10/2006، تحت ملف رقم: 05/01/399.
175 عز عرب حمومي: "القضاء الإداري والتعمير"، م. س، ص 118.
176 حكم المحكمة الإدارية بفأس عدد 391 بتاريخ 13/06/2006 ملف رقم 323 2004.
177 Mkinsi (A), op.cité, p. 221.
178 مولاي إدريس الحلابي الكتاني: "مسطرة التقاضي الإدارية"، الجزء الأول، منشورات المجلة المغربية الإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 12، طبعة 1997، ص167.

بإلغاء رخصة استغلال الحمام عدد 4514 م.ق.ش وتاريخ 21/06/2004 بما يترتب عن ذلك من آثار قانونية وبرفض باقي الطلب، من خلال هذا الحكم يتبين أن الطعن من طرف الجوار لرفع الضرر الذي حصل لهم جراء الحصول على رخصة البناء، يجب أن يؤسس على دفوع تتعلق ببعض المخالفات المتعلقة بقانون 12.90.

ثانيا، طلب إلغاء الترخيص من طرف الوكالة الحضرية

باعتبار أن الوكالات الحضرية مؤسسات عمومية أو كلها المشرع بصلاحيات واسعة في مجال التعمير، إذ تعتبر مشاركا أساسيا إلى جانب الجماعات المحلية حيث تعمل على دراسة والبث في طلبات الترخيص بالبناء، وبكونها مصالح تقنية يجب على رؤساء المجالس الجماعية أخذ استشارتها التقنية، حيث تبدي رأيها في جميع المشاريع المتعلقة بتقسيم وتجزئة الأراضي وإقامة المجموعات السكنية والمباني، وذلك داخل أجل أقصاه شهر من توجيه هذه المشاريع إليها من قبل الجهات المختصة ويكون الرأي الذي تبديه في ذلك ملزما.

كما تقوم أيضا بمراقبة أعمال تقسيم وتجزئة الأراضي، وإقامة المجموعات السكنية والمباني عندما تكون في طور الإنجاز وذلك للتحقق من مطابقتها لأحكام النصوص التشريعية وإقامة المجموعات السكنية أو البناء المسلمة لأصحاب الشأن، حسب المادة الثالثة من ظهير 10 شتنبر 1993.

ويعتبر الرأي المطالب للوكالة الحضرية من بين المسائل التي أثيرت بشأنها العديد من النقاشات، حيث اعتبر بمثابة وصاية جديدة على الجماعات الحضرية موزعة قانونا وأن الرأي المطابق ليس وسيلة للمراقبة بل لتقديم المساعدة التقنية للجماعات المحلية، الأمر الذي يحيلنا إلى البحث في تحديد معنى الرأي المطابق والرأي الملزم للوكالة الحضرية، فالأول أو الرأي الموافق هو مطابقة وموافقة المشاريع المزمع للترخيص لها لوثائق التعمير والقوانين والضوابط الجاري بها العمل، أما الثاني فإنه وجهان، الأول يتمثل في إلزام رؤساء المجالس الجماعية بإرسال طلبات الترخيص إلى الوكالة الحضرية أما الوجه الثاني فيتمثل في إلزام رؤساء المجالس الجماعية باحترام الرأي المطابق الصادر عن الوكالة الحضرية سواء بالموافقة أو الرفض، لهذا نجد النصوص القانونية في كل من قانونين 12.90 و 25.90 ومجموعة من الدوريات والمناشير، تتحدث عن أخذ الآراء والحصول على الاستشارات.

فبالرجوع إلى المادة 43 من قانون 12,90، نلاحظ أنها تنص على: تسلم رخصة البناء دون إخلال بوجوب إحراز الرخص الأخرى المنصوص عليها في تشريعات خاصة، وبعد أخذ الآراء والحصول على التأشيرات المقررة بموجب الأنظمة الجاري بها العمل، أما المادة 6 من قانون 25.90 تنص بأنه: يسلم الإذن المشار إليه أعلاه دون الإخلال بوجوب الحصول على الأذون المقررة في نصوص تشريعية خاصة، وبعد استطلاع آراء الجهات المنصوص عليها في الأنظمة الجاري بها العمل والحصول على تأشيرتها، والمادة 59 من نفس القانون أعلاه تنص أيضا على أنه: أيسلم رئيس مجلس الجماعة الحضرية القروية والبيئة، بعد استطلاع رأي الإدارة.

وهذا ما أكده المنشور الصادر عن وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة[179]، ويتخذ رئيس المجلس الجماعي القرار في حالة عدم حصول أي اتفاق بين أعضاء اللجنة، وذلك دون المساس برأي الوكالة الحضرية الذي يجب أن يقتصر على الجوانب التالية:

-مطابقة مشروع البناء للمقتضيات القانونية والتنظيمية العامة المتعلقة بالتعمير والبناء.

-مطابقته لوثائق التعمير المعمول بها.

[179] صدر تحت عدد: 2000/1500، بتاريخ 06 أكتوبر 2000، موضوعه تبسيط مسالك ومساطر دراسة طلبات رخص البناء وإحداث التجزئات العقارية والمجموعات وتقسيم العقارات.

وبناء على ذلك يتضح أن الرأي المطابق والإلزامي للوكالة الحضرية يستمد وجوده من اختصاصها الذي جاء على سبيل الحصر في دراسة الملفات وما عدا ذلك فهو رأي استشاري[180].

وجاء عن المحكمة الإدارية بالرباط في قضية ورثة شطاب ضد الوكالة الحضرية لتطوان في شخص مديرها، فعلت حكمها بأن: "وحيث أنه استنادا على القراءة المقتضيات القانونية أعلاه يتبين أن قرارات الوكالة الحضرية في إطار تفعيل مهامها الاستشارية الرقابية، رغم كونها تأخذ شكل رأي ملزم للإدارة الجماعية في إطار مقتضيات الفقرة 4 من المادة 3 من ظهير 512-93-11 الصادر بتاريخ 10 شتنبر 1993، المتعلق بإحداث الوكالة الحضرية، يندرج إطار التدابير السابقة لاتخاذ قرار إداري بمنح أو رفض منح الإذن في إحداث تجزئة أو قيام ببناء، هذا الإذن من شأنها التأثير في بنية النظام القانوني إيجابا أو سلبا، وتبعا لذلك التأثير في الوضعية القانونية للطاعن، إذ أن القرار الذي من شأنه التأثير في الوضعية القانونية للطاعن هو القرار الصادر عن رئيس المجلس الجماعي في إطار اختصاصاته التقريرية المحددة بموجب القانون رقم 25.90 والقانون رقم 12.90[181].

إذن نستنتج أن الرأي الذي يبقى ملزما لرؤساء المجالس الجماعية يعرض قرارات رؤساء المجالس للطعن فيها بالإلغاء من طرف هذه المؤسسة، كصاحبة مصلحة في تطبيق القانون والحفاظ على جمالية المشهد الحضري.

نستخلص مما سبق، بأن هناك ندرة الأحكام المتعلقة بالطعن الذي قدمته الوكالة الحضرية ضد المجالس الجماعية، وعدم اللجوء إلى تفعيل هذا الحق غالبا ما يجد سببه في عدم رغبة الوكالات الحضرية، الدخول في مواجهات واضحة مع الجماعات باعتبارها من شركائها الأساسيين التي يعول عليهم في التصويت على برامج عملها إبان انعقاد مجالسها الإدارية[182]، إضافة إلى الفاعل المحلي يعتبر من بين المساهمين في تمويل ميزانية الوكالات الحضارية، حيث أن المادة 9 من الظهير المحدث لهذه الأخيرة تنص على أن: من بين موارد الوكالة الحضرية، الإعانات والمساهمات التي تدفعها إليها الجماعات المحلية، وكذا السلطات الواجب إرجاعها والتي تحصل عليها الوكالة الحضرية من الدولة والهيئات العامة والخاصة...، وهذا ما يلاحظ عليه أيضا بالنسبة للتجربة الفرنسية، إذ أن من بين مصادر تمويل هذه الوكالات الإعانات المقدمة من طرف الجماعات المحلية، هذه الإعانات تشكل حصة ضخمة فيما يخص تمويل نشاطاتها، وبحسب الإحصائيات المتوفرة بلغت الإعانات المقدمة من طرف الجماعات المحلية وهيأتها لفائدة وكالات التعمير سنة 1997 حوالي 64% من مصادر تمويلها[183].

المطلب الثاني: الطعن في قرارات سحب رخص البناء

إذا كان قرار الترخيص بمثابة الإذن في بدأ الأشغال بالبناء، حيث أنه بمجرد الحصول على الترخيص الإداري الصريح الذي يعني موافقة السلطة الإدارية المعنية بالبدء في المشروع طبقا للقوانين المتعلقة بالتعمير، إلا أنه في مقابل ذلك فإدارة حق آخر يتمثل في سحب رخصة البناء متى اتضح لها عدم شرعيتها، ويقصد بالسحب الإداري إنهاؤه بالنسبة للمستقبل والماضي، أي إنهاء جميع الآثار المترتبة عنه من يوم صدوره، بحيث يصبح كأنه لم يكن أصلا، لذلك فإن مثل هذا الامتياز يثير كثيرا من الجدل بسبب تداخل عدة مبادئ[184]، غير أن هذا السحب، لابد أن يخضع لشرطين أساسيين، هما أن يكون القرار محل السحب قرارا

---

180 الشريف البقالي: "الطبيعة القانونية للرأي الملزم والمطابق للوكالة الحضرية بشأن رخص التعمير"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 66-67 يناير- أبريل 2006.

181 حكم عدد 230، بتاريخ فاتح مارس 2004، تحت ملف رقم 03234.

182 أحمد المالكي: "التدخل العمومي في ميدان التعمير في المغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام وحدة التكوين والبحث في الإدارة العامة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول وجدة، السنة الجامعية 2007 -2008، ص 165.

183 P. Hocreistére, Droit de l'urbanisme », le moniteur, éditions Dalloz, 2000, p. 64.

184 يونس حداد: "نور القضاء في تنمية قطاع الإسكان بالمغرب"، بحث لنيل الدبلوم الجامعي العالي، جامعة محمد الخامس، السويسي، الرباط، 2006-2007، ص 105.

إداريا غير مشروع وأن يتم داخل الميعاد المقرر قانونا للطعن بالإلغاء **فقرة أولى**، وإذا كان الأمر كذلك بخصوص الرخص الصريحة، فماذا عن الترخيص الضمني **فقرة ثانية**.

الفقرة الأولى، حالات سحب التراخيص غير المشروعة والخارجة عن أجل الطعن

إنه من المسلمات إذا كانت الرخصة الشرعية لا يمكن سحبها مادامت ولدت حقوق للأفراد لأنه لا يجوز لأية سلطة إدارية المساس بها، مادامت لم يثبت وجود وقائع من شأنها أن تخالف الالتزامات والضوابط المطبقة في مجال البناء[185]، وفي حالة الرخصة غير المشروعة، يمكن سحبها طالما لم تتحصن بمضي المدة المقررة لرفع دعوى الإلغاء ستين يوما، وإذا تحصنت فلا يمكن سحبها إلا في حالة استعمال المعني بالأمر أعمالا تدليسية[186].

وبما أن السحب هو إعدام للقرار الإداري المسحوب بأثر رجعي اعتبارا من تاريخ صدوره، كان طبيعيا أن تتخذ سلطة السحب بالحالات التي لا يكون فيها القرار المسحوب قد ولد حقوقا مكتسبة للغير، وهذا هو الأصل في القرارات غير المشروعة[187]، ومن التطبيقات القضائية على هذه الحالات نرى بأن المحكمة الإدارية بفأس قد ذهبت في حكم لها: أن الطاعن يملك قطعة أرضية صالحة للبناء بحي المسيرة بلدية تيسة حسب عقد شراء عرفي، وقد حصل على رخصة عدد: 30/2003 لبناء قطعته، إلا أن بلدية تيسة تاونات قررت سحب رخصة بنائها بقرار تحت عدد: 13/2003، وعللت قرار السحب بعدم توفر رأي قبول اللجنة التقنية المكلفة بدراسة طلبات البناء، والحال أن رخصة البناء المسلمة له تنص صراحة على توفر أراء اللجنة التقنية، مما يجعل قرارها بالسحب غير مؤسس وتعسفي وأقر بمصالح الطاعن، مما يلتمس فيه الطاعن بإلغاء قرار السحب.

لكن بالرجوع إلى حيثيات المنازعة والقرار المطعون فيه تبين للمحكمة أن تاريخ صدوره عن الجهة المدعى عليها يعود ليوم 14/11/2003، في حين أن المدعي لم يتقدم بالطعن فيه إلا بتاريخ 09/01/2013، أي خارج الأجل القانوني، وبالتالي وباعتبار أن أجال الطعن القضائي هي من النظام العام التي لا يجوز مخالفتها حفاظا على استقرار المراكز القانونية للأطراف، ويمكن للمحكمة أن تثيرها تلقائيا ولو لم يثرها الأطراف، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعد قبول الطلب[188].

وفي حكم آخر لنفس المحكمة جاء فيه: "حيث إنه من الثابت من أوراق الملف أن تاريخ الترخيص بالأشغال هو 12/9/1995، في حين أن تاريخ صدور القرار المطعون فيه القاضي بإيقاف وعدم استئناف عملية التجهيز بالتجزئة المذكورة هو21/04/1997، مما يكون معه قرار السحب هذا جاء خارج الأجل القانوني لتقديم دعوى الإلغاء ويكون متسما بتجاوز السلطة لمخالفة القانون[189]".

وهو نفس الطريق الذي سلكته محكمة الاستئناف بالرباط معللة ذلك بكون: "قرار الرخصة رقم 01/2006، الصادر بتاريخ 26/12/2005...، على أن القرار المطعون فيه الصادر بتاريخ 14/11/2006، تحت عدد 5731، بإلغاء رخصة البناء رقم 01/06، تم اتخاذه بناء على الشكاية المقدمة من طرف السيد.... دون تبيان نوع المخالفة المرتكبة خارج التصميم المصادق عليه، والتي أن ثبت فعلا أنها لا تؤدي إلى إلغاء رخصة البناء المسلمة بصورة قانونية، وأنها تؤدي إلى إنهاء المخالفة المثبتة بعد معاينتها طبقا للمادة 64 من قانون التعمير، مما كان معه القرار متسما بالتجاوز في استعمال السلطة لمخالفة القانون، والحكم المستأنف لما قضى بإلغائه كان صائبا، ويتعين تأييده[190].

185 عبد الله حداد: "المنازعات الحاصلة في قطاع الإسكان بالمغرب"، دراسة قانونية وقضائية، منشورات2003، ص 195.
186 عبد الله حداد: "تطبيقات الدعوى الإدارية في القانون المغربي"، مطابع منشورات عكاظ، طبعة 1999، ص 144.
187 نعيمة الجرف: "رقابة القضاء لأعمال الإدارة العامة، قضاء الإلغاء"، دار النهضة العربية القاهرة، طبعة 1984، ص 83.
188 حكم المحكمة الإدارية بفأس، رقم 143، صادر بتاريخ 27/02/2013، في الملف رقم 3/5/2013، ح.غ. م.
189 حكم المحكمة الإدارية بفأس رقم: 1271، صدر بتاريخ 1997، تحت ملف الإداري رقم: 875/97.
190 قرار محكمة الاستئناف بالرباط رقم: 1665، في الملف الإداري رقم: 323/08/05، بتاريخ 01/07/2009.

من خلال هذا القرار يتبين أن القاضي الإداري رغم مرور أجل 60 يوما لتحصين القرار ضد السحب، والذي هو أجل الطعن، فإنه لم يعر هذا السبب أي اهتمام، والغاية التي يمكن القول بها هو أن التشبث بهذا المبدأ قد يؤدي إلى تشييد بنايات مخالفة لضوابط التعمير.

كما أن ارتباط سلطة السحب بميعاد الطعن بالإلغاء هو ارتباط كامل بمعنى أنه كلما امتد ميعاد الإلغاء امتد معه ميعاد السحب، وكلما كان الطعن في القرار لا يخضع لقيد الميعاد، كان سحبه من قبل الإدارة حرا هو الآخر من قيد الميعاد، والإدارة في هذه الحالة تكون هي المستفيدة من امتداد الميعاد بهذه الطريقة[191]، أما بخصوص التطبيقات القضائية على حالة سحب التراخيص غير المشروعة فيمكن القول أن السحب الإداري هو إجراء تصدره الإدارة بسحب قرار سبق لها أن أصدرته كلما تبين عدم مشروعيته، وهو يخالف الإلغاء الذي يجري بحكم قضائي تقضي فيه المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه أمامها متى تبين لها عدم مشروعيته[192].

أن سلطة السحب لا يجب إعمالها على القرارات التي تولد حقوق مكتسبة للغير باستثناء حالة الحصول على الرخصة بناء أو نتيجة غش وتدليس، كما يتضح أيضا أن القضاء وضع حدودا لسلطة الإدارة في سحب مثل هذه القرارات، فاستوجب لكي يكون السحب مشروعا أن تكون الظروف التي منحت فيها هذه التراخيص قد تغيرت، حتى يستقيم القول بأن السحب قد تم نزولا على مقتضى الصالح العام، لأنه بدون ذلك فإن السحب قد يقوم على تجاوز في استعمال السلطة يوجب إلغاء قرار السحب[193].

وكتطبيق قضائي لهذه الحالة يمكن الاهتداء إلى ما ذهبت إليه إدارية وجدة بين الطاعنين ضد رئيس المجلس القروي لجماعة بوعرك بمقر الجماعة ببوعرك إقليم الناظور، ومن حيثياته ووقائعه وبناء على المقال المرفوع إلى هذه المحكمة بتاريخ 14/07/2010، يعرض فيه الطاعنان بواسطة نائبهما، بأنهما يملكان قطعة أرضية كائنة بمكان يسمى...، قيادة سلوان إقليم الناظور، وقد سبق لهما أن استصدرا ترخيصا من رئيس المجلس القروي لبوعرك تحت عدد 05/ج ب مرت، بتاريخ 13/01/2010، من أجل بناء صور للقطعة، الأرضية وسقف للمستودع، إلا أنهما فوجئا بقرار تحت عدد 280 ج.ب/م.ت، بموجبه قام رئيس المجلس بسحب الترخيص بعلة تجاوز المساحة المرخص لهما بإنجاز السقف عليها وإقامة بناية أخرى بالواجهة الأمامية للمستودع تحت تيار الضغط الكهربائي، وبما أن السبب الذي بني عليه القرار غير قائم إطلاقا وتدحضه الحجج المدلى بها، فبالإضافة إلى أن سحب الترخيص يخضع لعدة شروط استثنائية غير متوفرة في النازلة للقول بسحب الترخيص مما يبقى معه القرار متسما بالشطط في استعمال السلطة، والتمس الطاعن لهذه المعطيات الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك[194].

وإذا كان المشرع قد جعل قرار سحب الترخيص خاضعا للطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري، فإنه أضاف إلى ذلك إمكانية أخرى تتعلق بطلب التعويض حالة حصول أضرار ناتجة عن قرار سحب الترخيص، من خلال إثارة مسؤولية الإدارة[195].

يستنتج مما سبق، أن الإدارة لا تملك سلطة مطلقة فهناك قيود زمنية، لمراحل الطعن في قرارات السحب لرخصة البناء وخاصة القرارات غير الشرعية، فالقرار الغير المشروع حين تنتهي المدة المحددة قانونا لإلغائه يصبح محصنا ليلتحق بالقرار المشروع، ويأخذ مكانته الطبيعة بين قواعد القانون باعتباره مصدرا قانونيا للحقوق المكتسبة، وعليه لا يمكن للإدارة إلغاؤه بعد مرور المدة الزمنية المحددة للإلغاء، إلا أنه يمكن سحبها في حالة استعمال المعني بالأمر أعمالا تدليسية.

---

191 الشريف البقالي: "رقابة القضاء الإداري على مشروعية القرارات الصادرة في مجال التعمير"، م. س، ص. 234
192 عبد القادر باينة: "تطبيقات القضاء الإداري بالمغرب"، دار توبقال للنشر الرباط ، الطبعة الأولى 1988، ص 28.
193 الشريف البقالي: "رقابة القاضي الإداري على مشروعية القرارات الصادرة في مجال التعمير"، م. س، ص231.
194 حكم المحكمة الإدارية بوجدة رقم: 98، الصادر بتاريخ 22/02/2011، في الملف رقم 83/10/05.
195 Chauvin (F), La responsabilité des communes », édition Dalloz, 1996, p. 12 .

وهكذا ففي قضية بين أ. أ، ضد رئيس المجلس البلدي لتابريكت سلا، حيث يهدف الطلب إلى إلغاء القرار القاضي بسحب رخصة البناء التي سبق أن سلمها للطاعنة بتاريخ 04/09/1996، وحيث إن العمل القضائي قد استقر على جعل شروط سحب القرار الإداري تتجلى في أن ينصب السحب على قرار غير مشروع، وأن يتم داخل الأجل القانوني المقرر الذي هو ستين يوما لدعوى الإلغاء، وحيث أن سحب قرار منح رخصة البناء على نازلة الحال، قد تم بعد مضي أزيد من ثمانية أشهر على تاريخ صدوره، مما يكون معه هذا السحب قد مس بحق مكتسب للطاعنة ومتسم بتجاوز السلطة لعيب مخالفة القانون، ويتعين التصريح بإلغائه[196].

يمكن القول هنا أن هذا النوع من القرارات يجب أن تحذ بعناية خاصة من طرف القضاء المختص، حتى لا يساعد على ظاهرة انتشار السكن الغير القانوني، مثل أن تمنح رخصة بناء أو تجزئة في منطقة ربما هي محرمة البناء، الشيء الذي يمس حتما بوثائق التعمير، التي تهدف إلى تحقيق النفع العام، مع العلم أن الخطأ هو أمر لا يمكن تداركه داخل الإدارة، وبالخصوص داخل المجالس الجماعية، على اعتبار أن هذه القوانين والضوابط تمتاز بالتعقيد والغموض في أغلبها.

الفقرة الثانية: سحب رخصة البناء الضمنية

تنص المادة 48 من القانون 12.90 المتعلق بالتعمير، صراحة على أنه: في حالة سكوت رئيس المجلس الجماعي، تعتبر رخصة البناء مسلمة عند انقضاء أجل شهرين من تاريخ إيداع طلب الحصول عليها، وعليه يمكن الجزم أن الحصول على الرخصة الضمنية حسب مدلول المادة المذكورة رهين بتواجد صاحب الطلب في وضعية نظامية حيال ضوابط التعمير وتصاميم التهيئة[197].

وبالتالي فافتقار طلب الرخص للانسجام المذكور يجعل الطلب الذي قدم ليس على الشكل المراد بالمقتضى القانوني المذكور، ولا يضر الإدارة سكوتها مهما طالبت مدته لعدم حصول توافق بين الطلب والقوانين الجاري بها العمل، فالمادة المذكورة تسعف في بعض الحالات القول بأن صاحب الطلب لم يكن يتوفر على ترخيص بالمرة وبالرغم من انصرام الأجل المحدد لاعتبار الترخيص الضمني قائما، ومن هنا، يبرز دور المجالس الجماعية حيث يمارس من خلال رخصة السكن دورا مهما في الوقوف على مدى تقيد المستفيدين من هذه الرخص بالأحكام التي نصت عليها، بالإضافة إلى مهام ضبط المخالفات المتبعة بشأن خرق مقتضيات تصميم التهيئة وزجر مرتكبيها،[198] ومن ثم فإن رخصة البناء في حالة سكوت المجلس البلدي عن الجواب داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 48 من قانون التعمير، وإن كانت تعتبر مسلمة بقوة القانون، وبالرغم من هذا كله، فهي لا تفقد صبغتها، وتظل تبعا لذلك قرارا إداريا يخضع لما تخضع له كافة القرارات الإدارية من آثار وأحكام كالسحب مثلا.

وفي هذا الصدد أصدرت المحكمة الإدارية بفاس، وبناء على الوقائع التالية التي يعرض فيها السيد ع. أ، أنه حصل على قرار يحوله حيازة قطعة أرضية والتصرف فيها بجميع أنواع التصرفات القانونية، وبعد إنجازه كل الوثائق المطلوبة من أجل الحصول على رخصة بناء هذه القطعة، إلا أنه اصطدم بالمكلف بتسجيل ملفات طلب رخصة البناء يرفض طلبه حيادا على المقتضيات القانونية وذلك لعلة أن قرار الاستفادة من القطعة موضوع طلب الرخصة يتضمن ضمنها رخصة البناء، وبما أن طلب المدعي واضح، وحيث أن مقتضيات المادة 48 من الميثاق الجماعي تستوجب سلوك إجراء المسطرة القبلية وأن الطالب لم يقم باحترام هذه المسطرة بناء على ما استدل به الطرف المدعي مما تعين معه عدم قبول طلبه من طرف المحكمة[199].

---

196 حكم المحكمة الإدارية بالرباط رقم: 610، بتاريخ 11/06/1998، في الملف رقم 127/97.
197 الشريف البقالي: "رقابة القاضي الإداري على مشروعية القرارات الصادرة في مجال التعمير"، م. س، ص 235.
198 بناصر المصطفاوي: الرقابة الإدارية البعدية للبناء والتجزيء دراسة قانونية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى يناير 2008، ص 71.
199 حكم المحكمة الإدارية بفأس، عدد: 353، بتاريخ 08 مأي 2013، ملف رقم 20/5/2013، ح. غ. م.

وفي حكم الإدارية الرباط في قضية السيد... وشركاته ضد رئيس المجلس البلدي لسلا، ويتمعن في هذا الحكم لاحظنا ما يلي:

- إن المشروع المزمع إنجازه من طرف السيد...، يتعلق بمجموعة سكنية ويخضع من الناحية القانونية للقانون 25.90 وليس للقانون 12.90.

أن الترخيص الضمني لا يكون قائما إلا في الحالة التي يكون فيها الطلب المقدم وثائق التعمير وتصميم التهيئة للجماعة من أجل الترخيص بالبناء منسجما مع القوانين والنصوص العامة للتعمير وكذا وعلى كل ما سبق فإن منح رئيس المجلس البلدي رخصة بناء مخالفة لتصميم التهيئة للمدينة يجعل قراره متسما بتجاوز السلطة لعيب مخالفة القانون وموجبا للتصريح بإلغائه[200].

نستخلص مما سبق، أن الرخصة الضمنية تطرح مشاكل عديدة على صعيد التطبيق العملي، نظرا للجهل بقوانين التعمير، وخاصة فيما يتعلق بالترخيص الضمني الذي يعتبر مصدرا للحق المكتسب.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه المقالة الوقوف على وقائع تدخل القاضي الإداري في مراقبة مشروعية القرارات المتعلقة برخص البناء، وهو ما أتاح لنا فرصة الكشف عن مكامن القوة والخلل في تعامل القاضي الإداري، ولكننا سوف نتحدث بشكل عام في الخاتمة لكي لا نكرر ما تم الحديث عنه في الموضوع، وذلك عبر مجموعة من **الاستنتاجات والمقترحات** التي سوف نتطرق إلى أهمها:

أولا: الاستنتاجات

أتضح لنا أن القاضي الإداري يلعب دورا جد مهم في مراقبته للأعمال الإدارية في مجال ترخيص البناء، نظرا لما له من سلطة واسعة قد تتجاوز نطاق الرقابة التي يباشرها بالنسبة لسائر القرارات الإدارية الأخرى، لذلك ألزم المشرع ضرورة إصدار هذه القرارات من طرف جهة مختصة، وفي الشكل الذي يتطلبه القانون، في إطار المشروعية وبناء على أسباب واضحة تبرر صدورها بعد روية وتأني، وأن تستهدف الإدارة من وراء إصدارها تحقيق الغاية التي من أجلها منحت الاختصاص بذلك الإصدار، وهي تدبير المجال بشكل يوافق قانون التعمير.

فرغم إبداء المشرع اهتمامه بموضوع ترخيص البناء عبر مجموعة من النصوص قانونية، فإن هذه الترسانة وما تضمنته من مقتضيات لم تمنع تداعيات مخالفات قوانين التعمير بما تفرزه من ظواهر خطيرة، وبالتالي يبقى الاجتهاد القضائي الصادر عن القاضي الإداري أهم مراجع حيث يلعب القضاء الإداري دورا مهما في ابتكار قواعد القانون الإداري ومبادئه الأساسية، باعتباره قانون حديث النشأة متطور، متجدد ، وغير خاصة وأن المشرع لا يواكب دائما وباستمرار التطور الذي يعرفه المجتمع.

ثانيا: المقترحات

- ضرورة العناية بالتكوين المستمر للقضاة.
- خلق جهاز متخصص للمراقبة، وذلك من خلال إسناد مهمة مراقبة المخالفات وتحرير المحاضر بشأنها إلى أعوان مؤهلين تقنيا وقانونيا، بدلا من إسناد الاختصاص إلى عدة جهات الشيء الذي يؤدي إلى تواكل البعض على البعض الآخر.
- تقوية التنسيق بين الأجهزة القضائية والإدارية المعنية بمجال التعمير في إطار احترام استغلال السلطة مع ضرورة تفعيل دور النيابة العامة في مجال الإسكان والتعمير.

[200] حكم المحكمة الإدارية الرباط رقم: 923، بتاريخ 23/11/2001، في الملف رقم 33،/01 أشار إليه الشريف البقالي: "رقابة القاضي الإداري على مشروعية القرارات الصادرة في مجال التعمير"، م. س، ص 236.

قائمة المراجع

الكتب:

- الشريف البقالي: "الطبعة القانونية للرأي الملزم والمطابق للوكالة الحضرية بشأن رخص التعمير"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 66-67 يناير- أبريل 2006.
- الشريف البقالي: "رقابة القاضي الإداري على مشروعية القرارات الصادرة في مجال التعمير"، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع الرباط، الطبعة الأولى 2000.
- بناصر المصطفاوي: الرقابة الإدارية البعدية للبناء والتجزيء دراسة قانونية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى يناير 2008.
- محمد المحجوبي: "قراءة عملية في قوانين التعمير المغربية:، مطبعة دار النشر المغربية الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2006.
- عبد القادر باينة: "تطبيقات القضاء الإداري بالمغرب"، دار توبقال للنشر الرباط ، الطبعة الأولى 1988.
- عبد الله حداد: "المنازعات الحاصلة في قطاع الإسكان بالمغرب"، دراسة قانونية وقضائية، منشورات 2003.
- عبد الله حداد: "تطبيقات الدعوى الإدارية في القانون المغربي"، مطابع منشورات عكاظ، طبعة 1999.
- نعيمة الجرف: "رقابة القضاء لأعمال الإدارة العامة، قضاء الإلغاء"، دار النهضة العربية القاهرة، طبعة 1984.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- أحمد المالكي: "التدخل العمومي في ميدان التعمير في المغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام وحدة التكوين والبحث في الإدارة العامة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول وجدة، السنة الجامعية 2007 -2008.
- سعاد الأفلاج: "التطبيقات القضائية في مجال الإسكان واقع وأفاق"، رسالة لليل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، العام الجامعي 2003-2004.
- يونس حداد: "نور القضاء في تنمية قطاع الإسكان بالمغرب"، بحث لنيل الدبلوم الجامعي العالي، جامعة محمد الخامس، السويسي، الرباط، 2006-2007.

المقالات:

- عز عرب حمومي: "القضاء الإداري والتعمير"، مجلة المعيار، الطبعة الأورومتوسطة، العدد 40، طبعة دجنبر 2008.
- محمد الأعرج: "إلزام الإدارة المغربية بتعليل قراراتها الإدارية على ضوء قانون رقم 03.01، مقال منشور بالمجلة المغربية للاقتصاد والقانون، العدد 6 أكتوبر 2002.
- محمد محجوبي: "رقابة قاضي الإلغاء على مشروعية القرارات المتعلقة بالتعمير"، مجلة الملحق القضائي، مكتبة دار السلام، عدد 38 مارس 2005.
- مولاي إدريس الحلابي الكتاني: "مسطرة التقاضي الإدارية"، الجزء الأول، منشورات المجلة المغربية الإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 12، طبعة 1997.

المراجع باللغة الفرنسية:

- François Priet, Approfondissement de la décentralisation de l'urbanisme ou recentralisation.«? Droit de l'aménagement de l'urbanisme et de l'habitat, éditions Dalloz, Paris 2001.
- Chauvin (F), La responsabilité des communes », édition Dalloz, 1996.
- Mkinsi (A), « Le droit marocain de l'urbanisme », éditions Adad, publication de FINAV, Rabat, 1989.
- P. Hocreistére, Droit de l'urbanisme », le moniteur, éditions Dalloz, 2000.

Variabilité à long terme des précipitations au Maroc, et lien avec la circulation à grande échelle dans les climats récents et futurs

Long-term precipitation variability in Morocco and the link to the large-scale circulation in recent and future climates

Dr. Ainouz Mohammed Anouar, Université Mohammed V, Royaume du Maroc

Présentation du travail

La variabilité des précipitations à long terme est un enjeu central pour la compréhension des dynamiques climatiques et pour l'élaboration de stratégies d'adaptation dans des régions vulnérables comme le Maroc. Ce pays, caractérisé par une diversité climatique allant du méditerranéen au saharien, dépend fortement des ressources en eau pour ses besoins agricoles, industriels et domestiques. Cependant, les fluctuations des précipitations, influencées par des facteurs locaux et globaux, posent des défis croissants, particulièrement dans le contexte du changement climatique.

Ce travail, initialement rédigé par Knippertz, Christoph et Speth, explore les mécanismes complexes qui lient la variabilité des précipitations au Maroc à la circulation atmosphérique à grande échelle. À travers une approche combinant des analyses récentes et des projections climatiques futures, il met en lumière les interactions entre les anomalies climatiques régionales et les phénomènes globaux tels que l'oscillation nord-atlantique (NAO), les oscillations de l'Atlantique tropical et les forçages anthropiques.

Dans le cadre de cette traduction, il a été essentiel de préserver la richesse scientifique et la précision des termes tout en les adaptant à un lectorat francophone. L'objectif est non seulement de rendre accessibles ces connaissances aux chercheurs et décideurs marocains, mais aussi de contribuer à une meilleure compréhension des enjeux hydriques et climatiques à l'échelle régionale.

L'analyse des précipitations au Maroc dans une perspective temporelle élargie et dans le contexte de la circulation atmosphérique globale revêt une importance stratégique pour anticiper les impacts du changement climatique et orienter les politiques publiques en matière de gestion durable des ressources en eau. Ce travail constitue ainsi une contribution précieuse à la littérature scientifique, offrant des perspectives nouvelles pour les climats récents et futurs.

Résumé

Les données de précipitations mensuelles du réseau Mondial de climatologie historique pour 42 stations au Maroc et ses environs. Sont étudiées en ce qui concerne la baroclinicité, la trajectoire des tempêtes et l'activité cyclonique, le transport de l'humidité, les variations de l'oscillation Nord Atlantique (NAO), et les différents types de circulation à travers des études de corrélation et de composite. Les résultats sont liés à un scénario de changement climatique d'une simulation transitoire ECHAM4 / OPYC3 de gaz à effet de serre (GHG) seulement. Les précipitations dans le Nord-Ouest du Maroc montrent un lien clair avec l'activité barocline sur l'Atlantique Nord pendant l'hiver boréal (DJF). Pendant les mois de fortes précipitations, la trajectoire des tempêtes de l'Atlantique Nord est déplacée vers le Sud, les situations de flux d'Ouest et de Nord-Ouest sont plus nombreuses, et le transport d'humidité Atlantique est renforcé. L'apparition de cyclones locaux et de creux d'élévation est plus fréquente que pendant les mois de faibles précipitations. La corrélation négative avec la NAO est relativement forte, en particulier, avec Gibraltar comme pôle Sud (-0,71). Le déplacement vers le Nord de la trajectoire de la tempête, et le déplacement vers l'Est de l'anti-cyclone des Açores prédit par le modèle ECHAM pour l'augmentation des concentrations de GHG seraient donc associés à une diminution des précipitations et à des impacts potentiellement graves sur l'approvisionnement futur en eau dans certaines parties du Maroc. Dans la région située au Sud des montagnes de l'Atlas, le transport d'humidité de l'Atlantique le long du flanc Sud des montagnes de l'Atlas, associé aux cyclones dans l'Ouest du Maroc et la péninsule ibérique peut être identifié comme un facteur décisif pour les précipitations. Le Nord-Est du Maroc, et le Nord-Ouest de l'Algérie, cependant, sont plutôt dominés par l'influence des cyclones sur la Méditerranée occidentale, qui sont associés à un fort transport d'humidité depuis le Nord-Ouest. Comme les deux régions semblent être moins dépendantes de la trajectoire des tempêtes de l'Atlantique Nord, et plus des processus locaux, une interprétation simple des changements à grande échelle prédits par ECHAM4 / OPYC3 ne peut se faire sans l'application de méthodes de réduction d'échelle à l'avenir.

1.Introduction

Certaines parties du Maroc et du Sud-Ouest de l'Europe ont souffert d'une série d'années sèches, depuis la fin des années 1970, y compris l'hiver 1999/2000. Hurrell et van Loon (1997) ont attribué une partie de la réduction des précipitations aux extrêmes de l'oscillation Nord-Atlantique (NAO), dans les années 1980 et 1990. Rodó et al (1997) ont suggéré un lien possible entre une forte diminution des précipitations dans certaines parties de l'Espagne et les phases chaudes fortes/très fortes de l'oscillation australe El Niño (ENSO). Une influence de l'ENSO sur les précipitations en Afrique du Nord-Ouest a été révélée par Nicholson et Kim (1997) et Ward et al (1999). Hulme (1992) a étudié des

données de précipitations maillées, et a constaté une augmentation de la variabilité relative des précipitations annuelles au Sud des montagnes de l'Atlas entre 1931-60 et 1961-90. Il n'est pas clair si cela fait simplement partie de la variabilité naturelle, ou si c'est une indication du changement climatique, et si ce changement est anthropique ou non. Sans aucun doute, les régions semi-arides - en particulier le Sud et l'Est du Maroc - sont confrontées à une forte variabilité interannuelle des précipitations, et sont donc très sensibles au changement climatique (Gleick, 1992 ; Bullock et Le Houérou, 1996). En outre, la plupart des régions du Maroc sont des zones montagneuses, connues pour être potentiellement vulnérables aux impacts du réchauffement climatique (Beniston et Fox, 1996). Une étude des conséquences possibles du changement climatique pour le haut Atlas marocain, par exemple, a révélé des impacts importants pour la gestion de l'élevage, l'arboriculture et le tourisme (Parishand Funnell, 1999). Par conséquent, comprendre des raisons de la variabilité des précipitations, est une clé décisive pour gérer les futurs problèmes d'approvisionnement en eau.

Le Maroc est situé à l'extrémité Sud de la trajectoire des tempêtes dans les latitudes moyennes. Situé dans la zone d'influence de l'Atlantique, de la Méditerranée et du Sahara, avec une orographie très abrupte, de nombreux facteurs influençant les précipitations, à la fois locales, et à grande échelle, pourraient être pris en compte. Cependant, des études relativement récentes s'intéressent à la variabilité des précipitations marocaines et à leurs liens avec la circulation atmosphérique à grande échelle en particulier. Certains travaux ont été réalisés sur l'influence de la NAO et de l'ENSO sur les précipitations au Maroc (Lamband Peppler, 1987 ; Lamb et al, 1997 ; Ward et al, 1999), ou le potentiel de prévision saisonnière basée sur les indices respectifs a été étudié (El Hamly et al, 1998). En plus, des données des stations, les chronologies des cernes des cèdres du Rif, du haut et du Moyen Atlas, ont été utilisées pour identifier des tendances spatio-temporelles de la sécheresse (Chbouki et al, 1995), ou pour la reconstruction d'une série du NAO pour la saison hivernale (Stockton et Glueck, 1999) ; certains autres mécanismes qui ont été étudiés pour les pays voisins pourraient également être pertinents pour les précipitations marocaines Zorita et al (1992) ont examiné l'influence des températures de surface de la mer (SST), et de la pression au niveau de la mer (SLP) à grande échelle dans la région de l'Atlantique Nord, sur les précipitations hivernales dans la péninsule ibérique, et a constaté une nette domination de la circulation atmosphérique sur les influences océaniques. Ulbrich et al (1999) ont révélé un déplacement vers le Sud de l'activité des ondes baroclines, et une augmentation de l'advection d'humidité vers l'Ouest, pendant les hivers avec de fortes précipitations au Portugal, ainsi qu'un effet positif supplémentaire des cyclones locaux.

L'importance des types de temps de circulation d'Ouest a été confirmée par les études de Zhang et al (1997) et de Trigo et Da Camara (2000).

Cette étude se concentre sur les conditions observées à grande échelle, pour les précipitations hivernales dans trois régions différentes du Maroc (et certaines parties de l'Algérie), et sur les changements futurs possibles. Le climat pour la période 1931-1998 est étudié sur une base mensuelle en utilisant des corrélations et des études composites (sections 4-6). Étant donné que de nombreux facteurs météorologiques différents sont pris en compte et reliés les uns aux autres, l'image des mécanismes impliqués dans la génération des précipitations présentée dans les études précédentes est complétée et élaborée. L'examen séparé de trois régions de précipitations démontre l'importance différente des facteurs d'influence météorologiques à petite échelle. Afin d'évaluer les changements futurs possibles, la relation précipitation-circulation trouvée pour le climat observé est utilisée pour évaluer les résultats d'une simulation de scénario de changement climatique avec ECHAM4/OPYC3 (Sect. 7). Pour les deux parties de l'étude, des ensembles de paramètres similaires sont considérés. La circulation à grande échelle est représentée par la phase de la NAO (cf. Rogers, 1984 ; Jones et al, 1997), la fréquence des types de circulation (d'après Jones et al, 1993), et la distribution horizontale de la SLP, et de l'advection de l'humidité dans la basse troposphère. L'activité synoptique est représentée par la fréquence des cyclones à la surface (en utilisant les schémas d'identification de Murray et Simmonds, 1991 ; Haakand Ulbrich, 1996), et par la variance à l'échelle synoptique (voir Christoph et al, 1995), et la hauteur géopotentielle moyenne mensuelle à 500 hPa. Comme il a été démontré, que les changements de l'activité synoptique dus à l'augmentation des concentrations de gaz à effet de serre, sont liés à des changements à grande échelle de la distribution horizontale de la température (Knippertz et al, 2000), la croissance maximale de l'Eady dans la haute troposphère a été prise en compte pour suivre les changements de la baroclinicité. Au début de ce document, l'ensemble des données, et l'indice de précipitation utilisé dans cette étude sont décrits (sections 2 et 3). La section 8 contient un bref résumé et quelques conclusions et remarques.

2. Données

Les données de précipitations mensuelles cumulées, utilisées dans cette étude, proviennent du jeu de données du « Global Historical Climatology Network (GHCN) », et ont été fournies par le bureau de climatologie de l'Arizona State University. Une description d'une version antérieure de cet ensemble de données peut être trouvée dans (Vose et al.1992). Nous avons sélectionné 42 stations au Maroc, dans l'Ouest de l'Algérie et dans le Nord de la Mauritanie (pour la distribution géographique, (voir Fig. 1), pour plus d'informations, (voir Tab. 1) avec des séries temporelles suffisamment longues. En particulier, dans les zones semi-arides de la région, où de nombreux mois sont entièrement secs, des événements pluvieux forts, mais réalistes peuvent avoir été supprimés de l'ensemble de données par le contrôle de qualité automatique du GHCN (Russell

S. Vose, Office of Climatology of the Arizona State University, comm. comm., 1999).

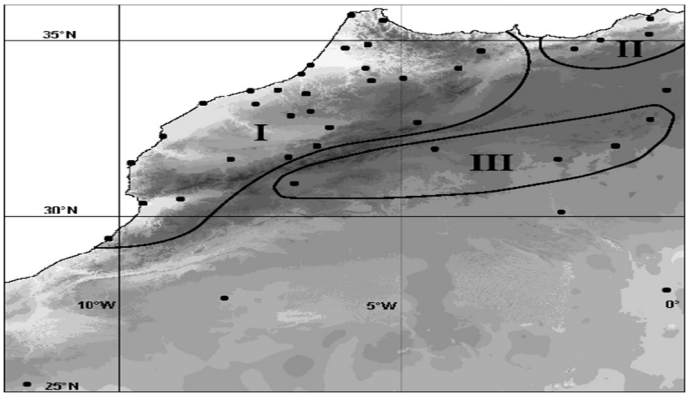

Fig. 1. Definition de la région pour le calcul de l'indice de précipitation. (I) la région atlantique (ATL), (II) la région méditerranéenne (MED) et (III) la région Sud de l'Atlas (SOA). Les cercles noirs indiquent la localisation des 42 stations considérées (voir tableau 1). Les quatre stations sahariennes n'ont pas été utilisées pour les calculs d'indice en raison des faibles quantités de précipitations, Mecheria en raison de la courte série temporelle disponible. L'ombrage indique l'altitude au-dessus du niveau de la mer.

Tableau 1. Liste des stations GHCN au Maroc, en Algérie (*) et en Mauritanie (**). Latitudes et longitudes à 1/100 de degré, altitude au-dessus du niveau de la mer en mètres. « Période » fait référence à la première et à la dernière année avec des données (voir Fig.1)

Nr.	Name	Lat	Lon	Elev	Period
1	Oran/Es Senia*	35.63	−0.60	90	1900–2000
2	Tlemcen/Zenata*	35.02	−1.47	247	1922–2000
3	Sidi-Bel-Abbas*	35.18	−0.63	486	1901–2000
4	Mecheria*	33.60	−0.30	1175	1938–2000
5	Ain Sefra*	32.77	−0.60	1058	1901–2000
6	Beni Ounif*	32.00	−1.20	810	1905–1961
7	Bechar*	31.62	−2.23	806	1906–2000
8	Beni-Abbes*	30.13	−2.17	498	1921–2000
9	Adrar*	27.90	−0.30	264	1906–2000
10	Tindouf Ville*	27.67	−8.13	402	1935–2000
11	Bir Moghrein**	25.23	−11.62	359	1942–1999
12	Tangiers	35.73	−5.90	14	1900–2000
13	Souk Larbat	34.80	−6.00	60	1917–1998
14	Ouezzene	34.90	−5.60	170	1931–1995
15	Aknoul	34.70	−3.60	1200	1932–1998
16	Oujda	34.78	−1.93	468	1931–2000
17	Kenitra	34.30	−6.60	12	1926–2000
18	Taza	34.22	−4.00	510	1923–2000
19	Rabat	34.05	−6.77	84	1930–2000
20	Rommani	33.50	−6.70	300	1918–1997
21	Sidi Kacem	34.23	−5.65	90	1914–1996
22	Fes	33.93	−4.98	579	1914–2000
23	Midelt	32.68	−4.73	1515	1931–2000
24	Ben Slimane	33.60	−7.20	188	1913–1999
25	Meknes	33.88	−5.53	549	1931–2000
26	Casablanca	33.57	−7.67	58	1902–2000
27	Settat	33.20	−7.60	368	1909–1998
28	El Jadida	33.23	−8.52	28	1931–2000
29	Khouribga	32.87	−6.97	785	1925–2000
30	Oued Zem	33.00	−6.60	827	1925–1996
31	Safi	32.28	−9.23	45	1900–2000
32	Kasba-Tadla	32.53	−6.28	507	1915–2000
33	Azilal	32.00	−6.50	1350	1917–1993
34	Er Rachidia	31.93	−4.40	1045	1936–2000
35	Mogador	31.52	−9.78	8	1900–2000
36	Marrakech	31.62	−8.03	466	1900–2000
37	Agadir	30.38	−9.57	19	1921–2000
38	Taroudant	30.50	−8.90	265	1931–2000
39	Ouarzazate	30.93	−6.90	1136	1931–2000
40	Demnate	31.70	−7.00	960	1927–2000
41	Sidi Ifni	29.37	−10.18	66	1951–2000
42	Tetouan	35.58	−5.33	10	1918–2000

Par conséquent, nous avons vérifié la cohérence spatiale de ces valeurs supprimées, (en comparant les quantités de précipitations avec celles des stations voisines), et la plausibilité météorologique (en prenant en compte les cartes météorologiques des mois respectifs si elles sont disponibles), et nous avons réinséré les mois qui semblaient vraiment faire partie de l'ensemble de données (moins de 1%). En outre, les rapports des stations marocaines obtenus auprès de la direction de la météorologie nationale (service météorologique marocain) ont été ajoutés pour combler certaines lacunes dans l'ensemble de données du GHCN, en particulier pendant les années 1980 et 1990. Les relevés sont limités à la période 1931-1998, où la couverture des données est la meilleure (Fig. 2a). Ce n'est que parmi les stations algériennes dans les années 1970 que des divergences plus importantes apparaissent. La ligne continue de la Fig. 2b, montre le nombre de stations avec des données disponibles pour chaque mois de la période considérée, qui varie entre 30 (début des années 1930, 1960, 1970), et 40 (années 1940, 1959 et 1990).

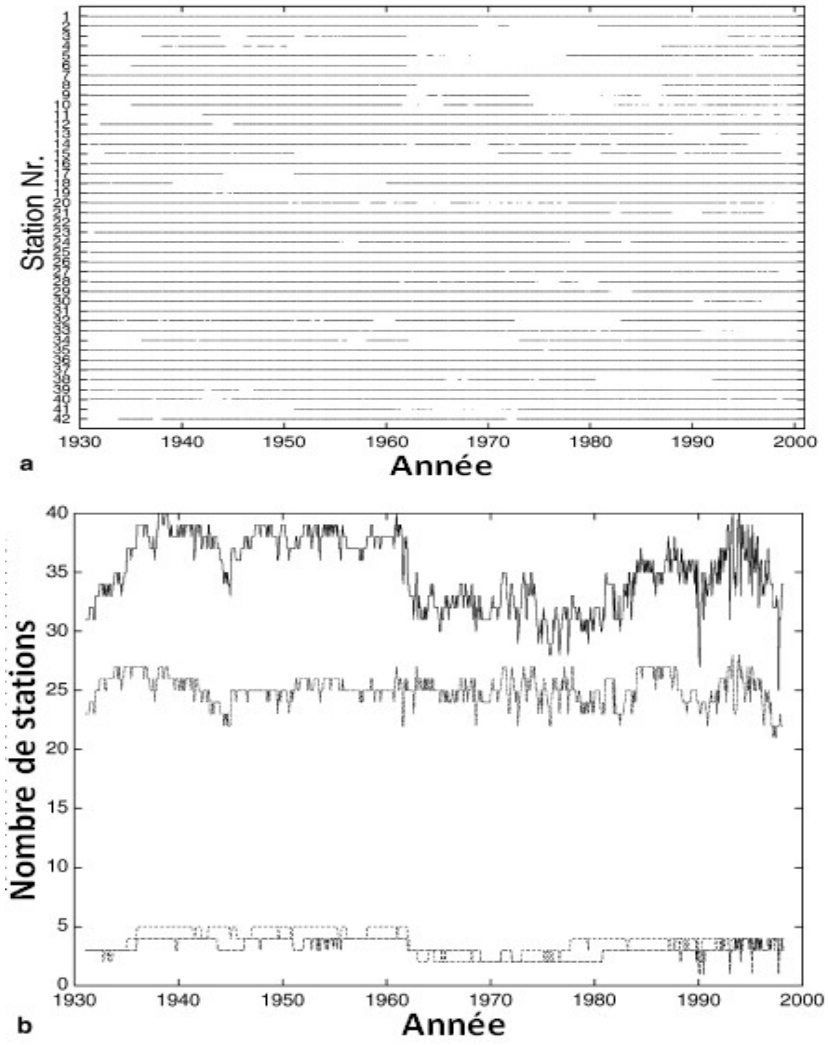

Fig 2a. Disponibilité des données pour les 42 stations de précipitation GHCN au Maroc, en Algérie et en Mauritanie pour la période 1930-2000 (pour les

emplacements des stations, voir Fig. 1). Les numéros des stations correspondent à ceux du tableau 1. Chaque point du diagramme représente un mois avec des données ; b Nombre de stations disponibles pour chaque mois : Toutes les stations (ligne continue), ATL (ligne pointillée), MED (lignes longues) et région SOA (lignes courtes) ; pour les définitions régionales, voir Fig. 1

A partir des données mensuelles des stations, les quantités de précipitations cumulées annuelles ont été calculées. Comme la saison des pluies au Maroc étant le semestre d'hiver, ces valeurs se réfèrent à la période de septembre à août de l'année suivante. Si un seul mois d'une année n'a pas de données, il a été remplacé par la moyenne mensuelle à long terme, calculée à partir de toutes les données disponibles pour le mois concerné. Les données de précipitations cumulées mensuelles et annuelles sont utilisées pour déterminer la moyenne, l'écart-type, le minimum et le maximum, et les cycles annuels moyens, qui sont conformes aux climatologies de Griffiths (1972).

Les influences orographiques détaillées sur les précipitations, telles qu'un maximum sur les montagnes du Maroc, ne sont cependant pas résolues, en raison de l'absence de stations dans les zones montagneuses. Pour donner un exemple de l'utilisation de ces données, et pour démontrer la grande variabilité relative d'année en année, le coefficient de variation des précipitations (voir par exemple Hulme, 1992) est illustré dans la Fig. 3. Des valeurs allant d'environ 25% près de la côte atlantique à plus de 100%, dans le Sahara révèlent la fiabilité plutôt faible des précipitations pour l'ensemble de la zone.

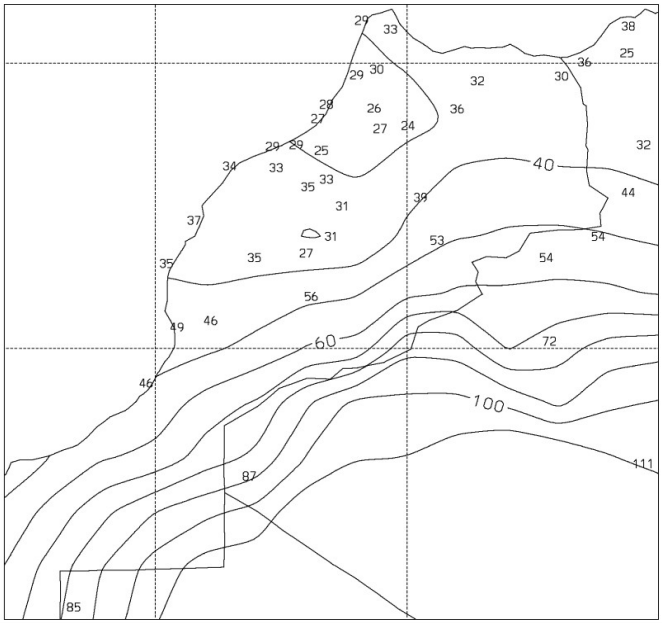

Fig. 3. Variabilité relative des précipitations annuelles (le coefficient de variation, c'est-à-dire l'écart-type normalisé par la moyenne en pourcentage) pour les 42 stations du tableau 1.

L'intervalle de contour est de 10 %

Pour la représentation de la circulation à grande échelle dans les sections 5 et 6, les réanalyses du NCEP (National Center for Environmental Prediction), disponibles en résolution horizontale de 2,5° pour la période 1958-1998, ont été utilisées. A l'exception de l'humidité, qui est plus fortement influencée par le modèle d'analyse, les quantités météorologiques de base (température, SLP, géopotentiel et vent) sont utilisées pour cet enregistrement, qui est considéré comme le plus fiable et le plus proche des observations (Kalnay et al, 1996). Les indices NAO et les données de pression COADS (Comprehensive Océan-Atmosphère Data Set) (Sect. 4), et les données du scénario ECHAM4 / OPYC3 uniquement sur les gaz à effet de serre (Sect. 7) seront présentées dans les sections respectives. Nous n'avons considéré que les mois d'hiver (décembre à février DJF), car la plupart des stations connaissent un maximum de précipitations à cette période de l'année.

L'importance des différences entre deux ensembles (le composite positif et négatif à la section 6 et le signal climatique dans la section 7) est calculée à l'aide d'un simple test (t) bilatéral, appliqué à la variance de la variabilité mensuelle, et de la variabilité hivernale, respectivement. Une exception est faite pour la fréquence des cyclones. Comme cette quantité n'est pas normalement distribuée, les différences sont testées avec un $test - x^2$ (pour plus de détails, voir la section 6). Pour la signification des corrélations, un test- F a été utilisé (Taubenheim, 1969). Puisque les valeurs de précipitations mensuelles pour l'hiver montrent des valeurs absolues d'autocorrélation avec un mois de retard inférieurs à 0,15 pour toutes les stations considérées, aucune réduction des degrés de liberté n'a dû être appliquée. Les valeurs significatives sont ombragées dans les figures respectives.

3. Indice de précipitation

En principe, des séries chronologiques complètes et homogènes sont souhaitables pour toutes sortes d'enquêtes climatiques. Dans de nombreux cas, il est logique de limiter un ensemble de données d'observation aux stations, et à la période pendant laquelle cette condition est remplie. Une telle approche appliquée à notre ensemble de données réduirait les informations disponibles à quelques stations (voir section 2). Par conséquent, nous avons décidé de traiter le problème de la couverture variable des données en calculant des indices de précipitations représentatives des précipitations dans une certaine zone (par exemple, Katz et Glantz, 1986). Il s'agit d'une approche raisonnable pour la présente étude, car la nature prédominante à grande échelle des précipitations hivernales au Maroc conduit à une cohérence spatiale des accumulations de précipitations mensuelles. En combinant les informations de différentes stations, une série chronologique d'indices complets peut être dérivée, c'est-à-dire plus utile que des séries chronologiques partiellement incomplètes provenant de stations uniques.

En ce qui concerne le calcul réel de l'indice de précipitation, une manière courante de traiter le problème des stations de pondération avec des quantités de

précipitations significativement différentes, consiste à diviser par l'écart type respectif (Katz et Glantz, 1986; Nicholson, 1986). Étant donné que de nombreuses stations, en particulier semi-aride, ont des distributions non gaussiennes, lorsque les précipitations mensuelles sont considérées (cf. Nicholson, 1986), l'indice est calculé sur la base de quintiles, essentiellement suivant l'approche de Monthly Climatic Data for the World publié par le Centre national de données climatiques (NCDC). Chaque valeur (mensuelle ou annuelle) se voit attribuer un numéro de 1 à 5 en fonction de la part de 20% de la distribution à laquelle elle appartient (1 pour les 20% de valeurs les plus faibles; 2 pour les 20 à 40% les plus faibles, etc.) L'indice de précipitation est défini comme la moyenne de ces quintiles, calculée sur l'ensemble de toutes les stations disponibles dans une région à un moment donné. Les anomalies de l'indice de précipitation peuvent alors être calculées en soustrayant la valeur médiane de 3, ce qui donne une gamme de valeurs d'indice de -2 à 2. Une approche similaire (mais avec des percentiles au lieu de quintiles) a été utilisée par Rasmusson et Carpenter (1983) pour les précipitations en Inde.

Il y a 3 régions dans la zone d'intérêt (Fig. 1), qui ont été identifiées par corrélation croisée des précipitations mensuelles dans 42 stations : les parties Nord et Ouest du Maroc (désignées comme Région Atlantique (ATL ci-dessous), le Nord-Est du Maroc et le Nord-Ouest de l'Algérie près de la côte méditerranéenne (Région Méditerranéenne (MED), et les stations marocaines et algériennes au Sud des montagnes de l'Atlas (Région Atlas (SOA)). Les 4 stations marocaines et algériennes du Sahara, ne sont pas prises en compte en raison de leur faible pluviométrie. Mecheria, dans l'Ouest de l'Algérie (voir Tableau 1 et Figure 1), a relativement peu de données, et ne présente pas de bonnes corrélations avec les stations SOA, ou avec la région MED, et n'a donc pas été considérée non plus. La corrélation moyenne par paires entre les stations d'une région pour le DJF (ATL 0,74, MED 0,75, SOA 0,42) prouve qu'il existe un bonne cohérence dans le comportement temporel des précipitations dans une région. Le fait que -à l'exception de la région SOA- ces valeurs soient supérieures à la corrélation entre les différents indices (r (ATL / MED) = 0,43, (ATL / SOA) = 0,47, r (MED / SOA)= 0,26) révèle en outre que le choix des régions est raisonnable. Les différences de comportement pluviométrique entre les trois régions sont probablement dues en partie à l'orographie car les régions sont séparées les unes des autres par les principales chaînes de montagnes de la région (Haut, Moyen, Tell, Sahara et Atlas du Rif). La définition de la région correspond à celle déterminée par Ward et al. (1999) en utilisant des fonctions orthogonales Empiriques (EOF) tournées, à l'exception d'une subdivision de la région ATL en trois parties. Nous avons testé cette approche, mais comme les études composites et de corrélation (voir § 4-6) ont donné des résultats très similaires pour les trois "régions atlantiques", cette subdivision ne semble pas plus avantageuse pour nos investigations. Compte tenu du nombre maximum de stations dans une région, le pourcentage de la variance totale que l'indice explique, est de 81% pour le MED, 75% pour l'ATL et 53%

pour la région SOA des mois du DJF (selon la formule donnée par Katz et al.) Pour une bonne fiabilité de l'indice pour la région respective, de petites variations dans la couverture des données sont essentielles. Le nombre de rapports de stations par région disponible pour un mois donné (Fig. 2b) révèle que les variations se situent dans une fourchette acceptable pour l'ensemble de données présenté (entre 2 et 4 ou 5 pour MED et SOA et environ 25 pour ATL).

Le comportement temporel de l'indice de précipitation sur une base annuelle est illustré dans la figure 4, montrant une variabilité interannuelle et décennale considérable. Dans la région MED, une diminution prononcée des précipitations depuis les années 1970 est visible, tandis que dans la région ATL, les précipitations sont faibles de la fin des années 1970 au début des années 1990, mais révèlent quelques années humides à la fin des années 1990 ; les précipitations dans la région SOA sont supérieures à la moyenne pendant la majeure partie de cette période après le milieu des années 1980. Chbouki et al (1995) ont identifié des périodes sèches à partir des chronologies des anneaux des arbres du Rif, du Moyen et du haut Atlas et ont trouvé un certain accord avec nos résultats : une période plutôt humide 1950-1970 (dans les trois régions) et des périodes relativement sèches pendant 1925-1950 (SOA) et 1970 (SOA et ATL). Une collection de séries chronologiques de précipitations annuelles provenant de stations du bassin versant de la Darâa (dans la région SOA) par Youbi (1990) montre un comportement similaire à l'indice SOA. Les années 1981 à 1994 ont été particulièrement sèches dans le Sud-Ouest de l'Europe, et dans le Nord du Maroc par rapport aux années 1951 à 1980 (Hurrell et van Loon, 1997). Ceci est clairement visible dans les séries d'indices pour la région MED et moins distinct pour la région ATL. Il est frappant de constater que les années au cours desquelles deux fortes phases chaudes ENSO se sont produites (1982/83 et 1992/93), ont été relativement sèches dans les trois régions. en accord avec les résultats obtenus pour certaines parties de l'Espagne (Rodó et al, 1997), alors que 1997/98 El Niño n'a été sèche que dans la région MED.

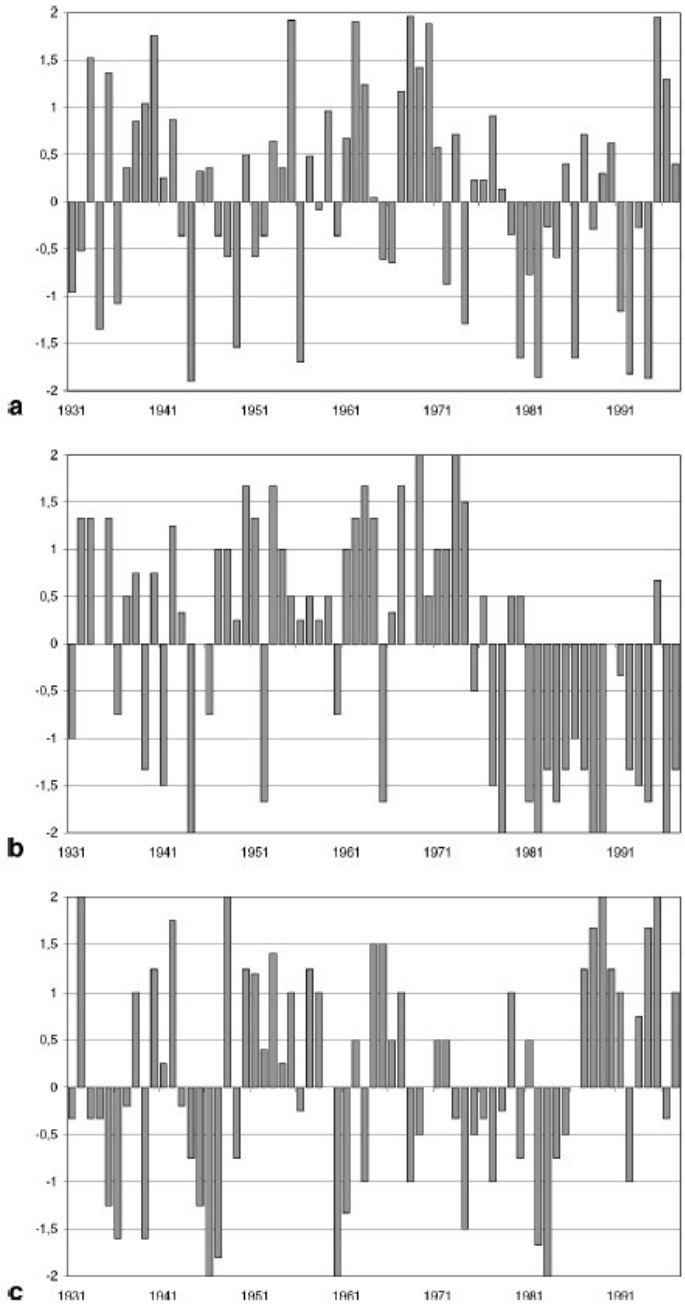

Fig. 4. Série chronologique des anomalies annuelles (septembre à août) de l'indice de précipitation (voir texte pour la définition de l'indice). Les nombres sur l'axe des x se réfèrent à l'année du mois de septembre ; a- ATL, b- MED, et c- SOA (pour les définitions des régions, voir Fig. 1).

4. L'influence de l'oscillation Nord Atlantique

Plusieurs études ont étudié ou utilisé l'influence de l'oscillation Nord-atlantique (NAO) sur la variabilité des précipitations marocaines. Lamb et al (1997) ; Ward et al (1999) a défini des indices de précipitations pour différentes régions du Maroc et ont calculé les corrélations sur une base saisonnière et mensuelle avec

l'indice NAO dérivé de la différence de pression normalisée entre les Açores et l'Islande. Ils ont trouvé des corrélations négatives significatives (jusqu'à -0,6) avec les précipitations dans les stations du Nord et de l'Ouest du Maroc, et une diminution vers le Sud et l'Est du pays. Les valeurs négatives les plus élevées sont observées en janvier et février. En raison de la variabilité intra-saisonnière relativement importante et de la faible persistance de la NAO qui en résulte, El Hamly et al (1998) ont utilisé une analyse EOF du changement mensuel de juillet à avril de la NAO pour une prévision saisonnière des précipitations Marocaines. La forte relation entre les quantités de précipitations saisonnières et la production de biomasse a incité Stockton et Glueck (1999) à utiliser les données de cernes des cèdres des montagnes du Moyen et du haut Atlas, pour une reconstruction sur 550 ans d'une série de NAO de la saison hivernale. Une forte influence de la NAO sur les précipitations hivernales, a également été constatée pour les environs du Maroc, comme la péninsule ibérique (Zorita et al, 1992 ; Rodó et al, 1997 ; Ulbrich et al, 1999) ou les îles Canaries (García Herrera et al, 2001).

Tableau 2. Corrélation des indices de précipitations mensuelles avec deux indices différents de la NAO (indice NAO-G=NAO Gibraltar-Islande, indice NAO-A=NAO Açores-Islande) et la pression de la station (Gibraltar, Ponta Delgada, Açores et Islande pour l'hiver (DJF) 1931-1998.

Les étoiles indiquent la signification sur le 95% (*) et 99% (**), respectivement.

	NAO-G	NAO-A	P_{Gib}	P_{Azo}	P_{Ice}
ATL	−0.71**	−0.49**	−0.81**	−0.42**	0.46**
MED	−0.25**	−0.04	−0.31**	0.09	0.14
SOA	−0.31**	−0.14	−0.39**	−0.08	0.18*

Dans cette étude, la sensibilité de la relation au choix des centres de la NAO sera étudiée, en comparant deux indices différents de la NAO (différence de pression normalisée Açores-Islande (NAO-A, cf. Rogers, 1984) et Gibraltar-Islande (NAO-G, Jones et al, 1997). Le tableau 2, montre les corrélations sur une base mensuelle pour les DJF, lorsque la NAO est la plus forte, et révèle des centres relativement stables (Portis et al, 2001). Les corrélations mensuelles ont été préférées aux corrélations saisonnières, car la NAO présente une forte variabilité intra-saisonnière (autocorrélations mois à mois inférieurs à 0,2 en hiver). Le tableau 2, montre les corrélations sur une base mensuelle pour les DJF, lorsque la NAO est la plus forte, et révèle des centres relativement stables (Portis et al, 2001). Les corrélations mensuelles ont été préférées aux corrélations saisonnières, car la NAO présente une forte variabilité intra-saisonnière (autocorrélations mois à mois inférieurs à 0,2 en hiver). L'indice de la NAO-G explique 50 % (corrélation r= - 0,71) de la variance des précipitations dans la région ATL.

Au cours de certains mois, dans certaines stations, 60%s (par exemple, Tétouan (35,6°N, 5,3°W) en décembre) l'écart expliqué est atteint. Les valeurs pour le SOA (r = -0.31) et la région MED (r = -0.25) sont significativement plus faibles. Avec moins de 10% de la variance expliquée, la NAO a manifestement peu d'influence sur les précipitations dans ces régions. En revanche, l'indice NAO-A n'explique que 24 % (r = -0,49) de la variance des précipitations dans l'ATL et presque aucune variance dans les autres régions.

À partir de la comparaison des deux indices NAO couramment utilisés dans la littérature, la question se pose de savoir, si nous pouvons identifier d'autres modèles de pression à grande échelle, qui explique davantage la variabilité des précipitations que la NAO dominante. Nous avons donc corrélé la SLP sur l'ensemble de l'Atlantique Nord, et de la Méditerranée (à partir de COADS dans la résolution 2) avec les indices de précipitations de la Sec. 3 les indices de précipitations pour l'hiver (DJF) 1931-1996 (Fig. 5). Pour la région MED, aucun schéma de pression claire ne se dégage, à l'exception d'une pression légèrement réduite sur la Méditerranée occidentale.

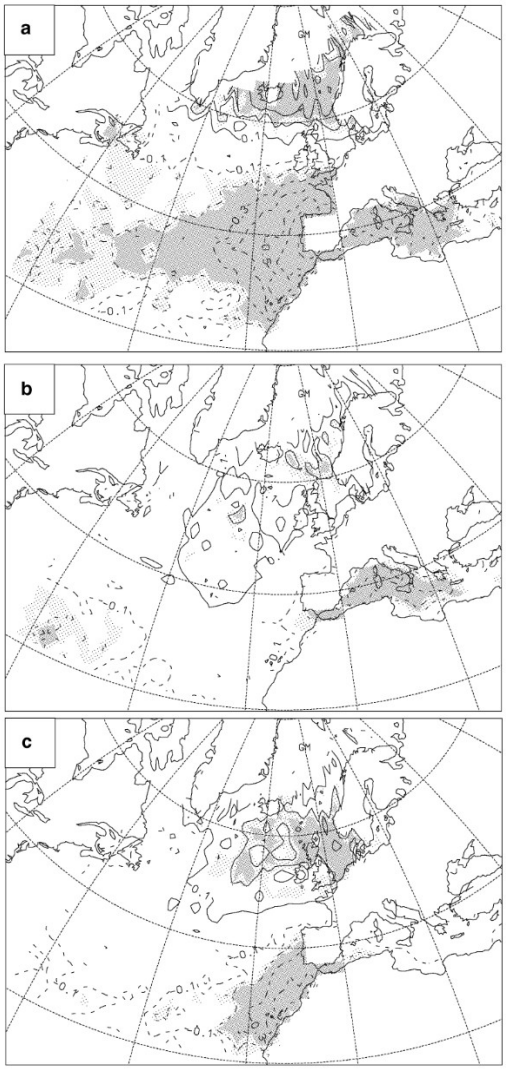

Fig. 5. Corrélation des indices mensuels de précipitations avec la pression sur l'Atlantique Nord et la Méditerranée pour l'hiver (DJF) 1931-1997. Les données de pression proviennent de COADS (Compréhensive Océan-Atmosphère Data Set) : a. ATL, b. MED, et c. SOA (pour les définitions des régions, voir Fig. 1). L'intervalle de contour est de 0,1. Les ombres claires et foncées indiquent la signification statistique au niveau de 95% et 99%, respectivement.

Bien que les précipitations sur la région SOA semblent être liées à un schéma Nord-Sud sur l'Atlantique Nord-Est, les centres sont situés loin au Sud des centres communs de la NAO, et les corrélations sont relativement faibles. En revanche, la région ATL présente un schéma similaire à celui de la NAO, avec un centre méridional clair dans le Sud-Ouest de la péninsule ibérique (corrélations jusqu'à -0,75), et une bande de corrélations positives plus faibles entre le Sud du Groenland et la Scandinavie, qui ressemble à une version légèrement inférieure des centres NAO "optimaux" trouvés pour les précipitations au Portugal par Ulbrich et al (1999), le fait que les corrélations avec le Sud-Ouest de la péninsule ibérique (r = - 0,81 à Gibraltar, voir tableau 2) soient significativement plus élevée qu'ailleurs (r = - 0,42 aux Açores, r = 0,46 en Islande, voir tableau 2) suggère que l'effet de la NAO sur les précipitations marocaines est en grande partie un effet régional plutôt qu'un effet de téléconnexion, car les hautes pressions à l'Ouest de la péninsule ibérique peuvent bloquer le plus efficacement les perturbations synoptiques de la côte atlantique marocaine.

5. Types de circulation météorologique

Une façon de caractériser objectivement les situations synoptiques, est l'approche des types de circulation météorologique (CWT). Les données de 6 heures (SLP), en 16 points de grille centrés sur 35° N. et 5° W. (voir Fig. 6) provenant de la réanalyse NCEP, ont été utilisées pour attribuer à chaque date un type rotationnel (cyclonique (cyc), haute pression anticyclonique (ant)), un type directionnel (Nord (N), Nord-Est (NE), Est (E) etc.), ou une circulation mixte (moitié rotationnelle, moitié directionnelle) (cf. Jones et al, 1993). L'attribution est faite en fonction de la force du flux directionnel et de la vorticité sur la zone. La même méthode a été utilisée par Trigo et DaCamara (2000) pour une étude de la variabilité des précipitations au Portugal. Les modèles SLP obtenus par notre analyse pour chaque type de circulation (non montrés) ont de grandes similitudes avec ceux du Portugal, mais sont décalés vers le Sud d'environ 5°. Le tableau 3 montre que le Maroc est dominé par des situations de haute pression. (41,7%) en hiver (DJF). Les situations orientales (SE, E, NE), qui se produisent lorsque le centre de la zone subtropical est situé au Nord du Maroc, sont également fréquentes (23,2%). Les types de circulation Sud (S), et Sud-Ouest (SW) sont les moins présents. Les corrélations entre la fréquence mensuelle de chaque type de circulation avec les indices de précipitations de la sec. 3 (Fig. 7) révèlent - sans

surprise - une influence globalement positive des itérations cycloniques et une influence négative des situations anticycloniques sur les précipitations marocaines. L'influence des types de circulation cyclonique est particulièrement forte pour la région SOA, probablement en raison de l'advection d'humidité vers l'Ouest sur le flanc Sud des cyclones autour de 35°N et 5°W (le centre de la grille utilisée pour l'analyse CWT). Cette relation sera étudiée dans la section 6 (voir la figure 13). Dans la région SOA, l'influence négative des CWTs de haute pression, lorsque de l'air continental sec est advective dans la région, est également très forte. En ce qui concerne les types de circulation directionnelle, les situations d'Ouest sont favorables, celles d'Est défavorables aux précipitations dans la région ATL.

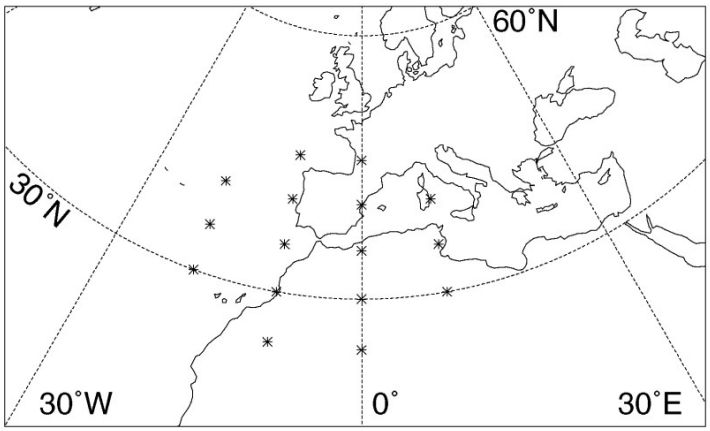

Fig. 6 Emplacement des 16 points de grille utilisés pour calculer les types de temps de circulation (d'après Jones et al, 1993). La grille est centrée sur 35 N et 5 W

Table 3. Fréquence relative (%) des types de temps de circulation (de Jones et al, 1993) pour l'hiver (DJF) pour le point de grille 35 N et 5 W. Réanalyse NCEP 1958 / 59-1997 / 98 (Reana) et deux périodes de 50 ans du début (Ctrl) et de la fin (Scen) de la simulation transitoire de 240 ans des gaz à effet de serre avec ECHAM4 / OPYC3.

	cyc	ant	NE	E	SE	S	SW	W	NW	N
Reana	8.4	41.7	5.9	8.6	8.7	3.2	4.7	6.4	6.5	5.9
Ctrl	4.2	43.1	6.1	10.3	13.5	4.1	4.1	4.5	4.5	5.5
Scen	3.7	40.7	5.5	13.0	20.7	4.8	2.5	2.3	3.0	3.8
Reana-Ctrl	+4.2	−1.4	−0.2	−1.7	−4.8	−0.9	+0.6	+1.9	+2.0	+0.4
Scen-Ctrl	−0.5	−2.4	−0.6	+2.7	+7.2	+0.7	−1.6	−2.2	−1.5	−1.7

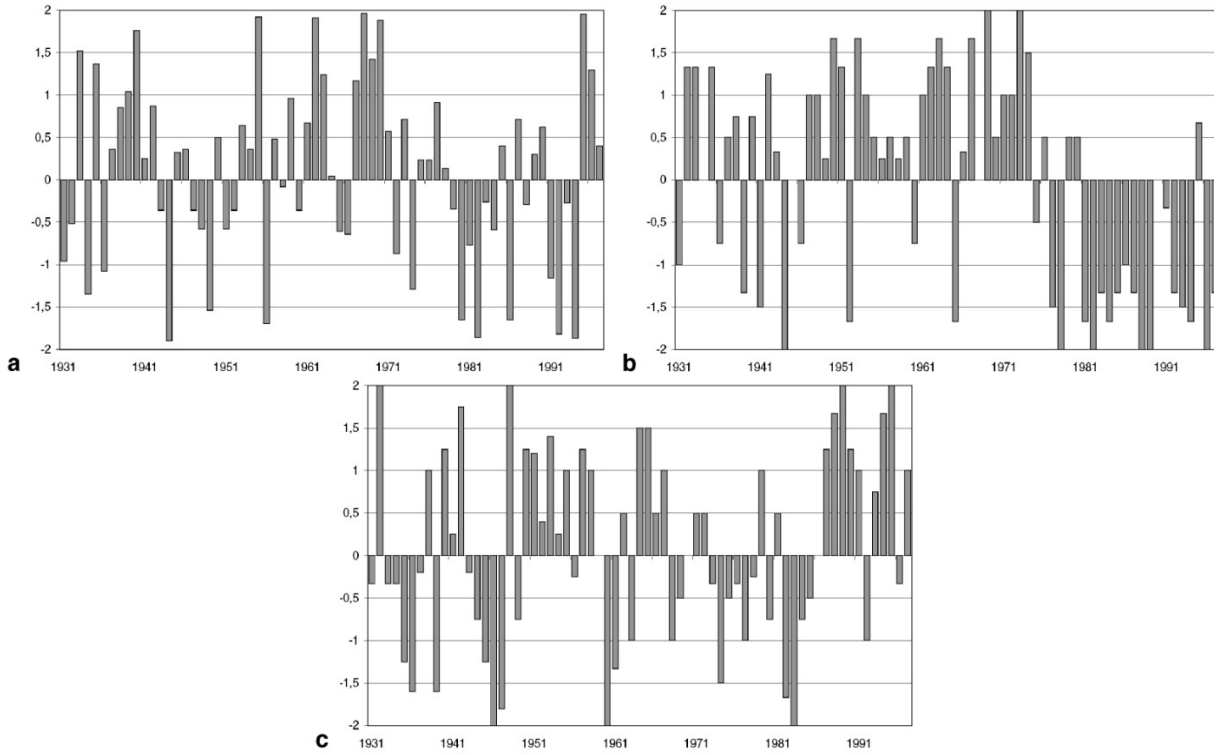

Fig. 7. Corrélation des indices de précipitations mensuelles avec la fréquence des types de temps de circulation (d'après Jones et al, 1993, calculé à partir de la réanalyse SLP du NCEP) pour l'hiver (DJF) 1958-1997. Les étoiles indiquent la signification au niveau de 95 % (*) et de 99 % (**), respectivement ; a. ATL, b. MED et c. SOA (pour les définitions des régions, voir Fig. 1).

Ces phénomènes ne se produisent que lorsque l'anti-cyclone des Açores est faible ou en position relativement occidentale, ce qui explique la forte corrélation négative avec l'indice NAO pour cette région. Ces résultats sont en accord avec ceux du Portugal, où les CWTs d'Ouest, du Sud-Ouest et cycloniques ont représenté environ deux tiers des précipitations hivernales (Trigo et DaCamara, 2000). Des résultats similaires ont été obtenus par Zhang et al (1997) avec une méthode différente. Dans la région MED, les CWT de la région Nord semblent avoir la plus forte influence positive sur les précipitations, ce qui révèle qu'ici (ainsi que dans la région ATL), le flux d'air marin proche joue un rôle important dans la génération des précipitations. Pour la région SOA, cependant, les événements de précipitation sont liés aux situations Sud, et Sud-ouest. En particulier pendant les situations du Sud, le flux d'air dans les bas niveaux est dirigé contre le versant Sud du haut Atlas, ce qui indique que le soulèvement orographique pourrait jouer un certain rôle dans la génération des précipitations.

Références

- Bacher A, Oberhuber MJ, Roeckner E (1998) ENSO dynamics and seasonal cycle in the tropical Pacific as simulated by the ECHAM4=OPYC3 coupled general circulation model. Clim Dyn 14: 431–450.
- Beniston M, Fox DG (1996) Impacts of climate change on mountain regions. In: Climate change 1995: Impacts, adaptations and mitigation of climate change: Scientific-technical analyses, chap. 5. Watson RT, Zinyowera MC, Moss RH, Dokken DJ (eds). Cambridge: Cambridge University Press.
- Bullock P, Le Hou_erou H (1996) Land degradation and desertification. In: Climate change 1995: Impacts, adaptations and mitigation of climate change: Scientifictechnical analyses, chap. 4. Watson RT, Zinyowera MC, Moss RH, Dokken DJ (eds). Cambridge: Cambridge University Press
- Charney JG (1947) The dynamics of long waves in a baroclinic westerly current. J Meteor 4: 135–162
- Chbouki N, Stockton CW, Myers D (1995) Spatio-temporal patterns of drought in Morocco. Int J Climatol 15: 187–205.
- Christoph M, Ulbrich U, Haak U (1995) Faster determination
- of the intraseasonal variability of storm tracks using Murakami's recursive filter. Mon Wea Rev 122: 578–581.
- Eady ET (1949) Long waves and cyclone waves. Tellus 1: 33–52
- El Hamly M, Sebbari R, Lamb PJ, Ward MN, Portis DH (1998) Towards the seasonal prediction of Moroccan precipitation and its implication for water resources management. Water resources variability in Africa during the 20th century (Proc. of the Abidjan '98 Conf. held at Abidjan, Côte d'Ivoire, November, 1998). IAHS Publ. No. 252, 79–87
- Fuentes U, Heimann D (2000) An improved statistical– dynamical downscaling scheme and its application to the Alpine precipitation climatology. Theor Appl Climatol 65: 119–135
- Garcıa Herrera R, Gallego Puyol D, Herna´ndez Martı´n E,
- Gimeno Presa L, Ribera Rodrı´guez P (2001) Influence of the North Atlantic Oscillation on the precipitation in the Canary Islands. J Clim 14: 3889–3903
- Gleick PH (1992) Effects of climate change on shared fresh water resources. In: Confronting climate change: Risks, implications and responses, chap. 9. Mintzer IM (ed). Cambridge: Cambridge University Press
- Griffiths JF (1972) The Mediterranean zone. In: World

- survey of climatology, Vol. 10: Climates of Africa, chap. 2, Landsberg HE (ed). Amsterdam London New York: Elsevier
- Haak U, Ulbrich U (1996) Verification of an objective cyclone climatology for the North Atlantic. Meteorol Z 5: 24–30
- Hall NMJ, Hoskins BJ, Valdes PJ, Senior CA (1994) Storm tracks in a high-resolution GCM with doubled carbon dioxide. Q J Roy Meteor Soc 120: 1209–1230
- Hoskins BJ, Valdes PJ (1990) On the existence of stormtracks. J Atmos Sci 47: 1854–1864
- Hulme M (1992) Rainfall changes in Africa: 1931–1969 to 1961–1990. Int J Climatol 12: 685–699
- Hurrell JW, van Loon H (1997) Decadal variations in climate associated with the North Atlantic oscillation. Clim Change 36: 301–326
- IPCC (1992) Climate change 1992: The supplementary report to the IPCC scientific assessment. Cambridge: Cambridge University Press
- Jones PD, Hulme M, Briffa KR (1993) A comparison of Lamb weather types with an objective classificationscheme. Int J Climatol 13: 655–663
- Jones PD, J_onsson T, Wheeler D (1997) Extension to the North Atlantic Oscillation using early instrumental pressure observations from Gibraltar and South-West Iceland. Int J Climatol 17: 1433–1450
- Kalnay E, Kanamitsu M, Kistler R, Collins W, Deaven D, Gandin L, Iredell M, Saha S, White G, Woollen J, Zhu Y, Leetmaa A, Reynolds R, Chelliah M, EbisuzakiW, Higgins W, Janowiak J, Mo KC, Ropelewski C, Wang J, Jenne R, Joseph D (1996) The NCEP /NCAR 40- year reanalysis project. Bull Am Met Soc 77: 437–471
- Katz RW, Glantz MH (1986) Anatomy of a rainfall index. Mon Wea Rev 114: 764–771
- Knippertz P, Ulbrich U, Speth P (2000) Changing cyclones and surface wind speeds over the North Atlantic and Europe in a transient GHG experiment. Clim Res 15: 109–122
- KönigW, Sausen R, Sielmann F (1993) Objective identification of cyclones in GCM simulations. J Clim 6: 2217–2231
- Lamb PJ, Peppler RA (1987) North Atlantic Oscillation: concept and application. Bull AmMet Soc 68: 1218–1225
- Lamb PJ, El Hamly M, Portis DH (1997) North-Atlantic Oscillation. G_eo Observateur 7: 103–113

- Lindzen RS, Farrel B (1980) A simple approximate result for the maximum growth rate of baroclinic instabilities. J Atmos Sci 37: 1648–1654
- Murray RJ, Simmonds I (1991) A numerical scheme for tracking cyclone centres from digital data. Part I: Development and operation of the scheme. Aust Met Mag 39: 155–166
- Nicholson SE (1986) The spatial coherence of African rainfall anomalies: Interhemispheric teleconnections. J Clim Appl Meteorol 25: 1365–1381
- Nicholson SE, Kim J (1997) The relationship of the El Ni~no-Southern Oscillation to African rainfall. Int J Climatol 17: 117–135
- Oberhuber JM (1993) Simulation of the Atlantic circulation with a coupled sea ice-mixed layer – isopycnal general circulation model. Part I: Model description. J Phys Oceanogr 22: 808–829
- Parish R, Funnell DC (1999) Climate change in mountain regions: Some possible consequences in the Moroccan High Atlas. Global Environ Chang 9: 45–58
- Portis DH, Walsh JE, El Hamly M, Lamb PJ (2001) Seasonality of the North Atlantic Oscillation. J Clim 14: 2069–2078
- Rasmusson EM, Carpenter TH (1983) The relationship between eastern equatorial Pacific sea surface temperatures and rainfall over India and Sri Lanka. Mon Wea Rev 11: 517–528
- Rodó X, Baert E, Comin FA (1997) Variations in seasonal rainfall in Southern Europe during the present century: relationship with the North Atlantic Oscillation and the El Niño-Southern Oscillation. Clim Dyn 13: 275–284
- Roeckner E, Arpe K, Bengtsson L, D€umenil L, Esch M, Kirk E, Lunkeit F, Ponater M, Rockel B, Sausen R, Schlese U, Schubert S, Windelband M (1992) Simulation of presentday climate with the ECHAM model: Impact of model physics and resolution. Report No. 93, Max-Planck-Institut für Meteorologie, Hamburg
- Roeckner E, Arpe K, Bengtsson L, Christoph M, Claussen M, Dümenil L, Esch M, Giorgetta M, Schlese U, Schulzweida U (1996a) The atmospheric general circulation model ECHAM4: Model description and simulation of present-day climate. Report No. 218, Max-Planck- Institut für Meteorologie, Hamburg
- Roeckner E, Oberhuber JM, Bacher A, Christoph M, Kirchner I (1996b) ENSO variability and atmospheric response in a global coupled atmosphere-ocean GCM. Clim Dyn 12: 737–754

- Roeckner E, Bengtsson L, Feichter J, Lelieveld J, Rhode H (1998) Transient climate change simulations with a coupled atmosphere-ocean GCM including the tropospheric sulphur cycle. Report No. 266, Max-Planck-Institut für Meteorologie, Hamburg
- Rogers JC (1984) The association between the North Atlantic Oscillation and the Southern Oscillation in the northern hemisphere. Mon Wea Rev 112: 1999–2015
- Stockton CW, Glueck MF (1999) Long-term variability of the North Atlantic Oscillation (NAO). Proc. of the 10th Symp. on global change studies. Amer Meteorol Soc, 10–15 January, 1999, Dallas, Texas
- Taubenheim J (1969) Statistische Auswertung geophysikalischer und meteorologischer Daten. Leipzig: Akademische Verlagsgesellschaft
- Trigo IF, Davies TD (1999) Objective climatology of cyclones in the Mediterranean region. J Clim 12: 1685–1696
- Trigo RM, DaCamara CC (2000) Circulation weather types and their influence on the precipitation regime in Portugal. Int J Climatol 20: 1559–1581
- Ulbrich U, Christoph M (1999) A shift of the NAO and increasing stormtrack activity over Europe due to anthropogenic greenhouse gas forcing. Clim Dyn 15: 551–559
- Ulbrich U, Christoph M, Pinto JG, Corte-Real J (1999) Dependence of winter precipitation over Portugal on NAO and baroclinic wave activity. Int J Climatol 19: 379–390
- Von Storch H, Zorita E, Cubasch U (1993) Downscaling of global climate change estimates to regional scales: An application to Iberian rainfall in wintertime. J Clim 6: 1161–1171
- Vose RS, Schmoyer RL, Steurer PM, Peterson TC, Heim R, Karl TR, Eischeid JK (1992) The Global Historical Climatology Network: Long-term monthly temperature, precipitation, sea level pressure, and station pressure data. NDP-041. Carbon Dioxide Information Analysis Center, Oak Ridge National Laboratory, Oak Ridge, Tennessee
- Ward MN, Lamb PJ, Portis DH, El Hamly M, Sebbari R (1999) Climate variability in Northern Africa: Understanding droughts in the Sahel and the Maghreb. In: Beyond El Niño – Decadal and interdecadal climate variability, chap. 6. Navarra A (ed). Berlin Heidelberg New York: Springer Youbi L (1990) Hydrologie du bassin du Dades. Available from: Minist_ere de l'Agriculture et de la Reforme Agraire, Office R_egional de Mise en Valeur Agricole de Ouarzazate (ORMVAO), Avenue Mohamed V, B.P. 29–95, Ouarzazate, Morocco.

- Zhang X, Wang X, Corte-Real J (1997) On the relationship between daily circulation patterns and precipitation in Portugal. J Geophys Res 102: 13495–13507
- Zorita E, Viacheslav K, von Storch H (1992) The atmospheric circulation and sea surface temperature in the North Atlantic area in winter: Their interaction and relevance for Iberian precipitation. J Clim 5: 1097–1108.

L'impact de l'Intelligence Artificielle sur le droit du travail au Maroc : enjeux juridiques, opportunités et défis

Loubna OUADOUDI, Université Mohammed V, Royaume du Maroc

ملخص:

يدرس هذا المقال تاثير الذكاء الاصطناعي على قانون العمل في المغرب، مبرزًا الفرص والتحديات المرتبطة بإدماجها. تشمل المنهجية المستخدمة تحليلًا دقيقًا للإطار القانوني الحالي، تقييم المتطلبات الجديدة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، وتقديم توصيات لتنظيم مناسب. تكشف الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يوفر مكاسب في الإنتاجية والابتكار، لكنه يثير تحديات كبيرة لحماية العمال والمسؤولية القانونية لأرباب العمل. ينظم المقال في أربع أقسام: الحالة الحالية لقانون العمل، الفرص التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، التحديات القانونية، وتوصيات للتكيف القانوني. تؤكد الاستنتاجات على ضرورة تعديل قانون العمل ليتناسب مع التحولات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي مع حماية حقوق العمال.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، قانون العمل، المغرب، حماية العمال، المسؤولية القانونية.

Résumé :

Cet article examine l’impact de l’Intelligence Artificielle (IA) sur le droit du travail au Maroc, en mettant en lumière les opportunités et les défis liés à son intégration. La méthodologie utilisée consiste en une analyse approfondie du cadre juridique actuel, l’évaluation des nouvelles exigences imposées par l’IA, et la proposition de recommandations pour une régulation appropriée. L’étude révèle que, bien que l’IA puisse apporter des gains en termes de productivité et d’innovation, elle pose des défis importants pour la protection des travailleurs et la responsabilité juridique des employeurs. L’article se structure en quatre sections : état actuel du droit du travail, opportunités offertes par l’IA, défis juridiques, et recommandations pour une adaptation juridique. Les conclusions soulignent la nécessité d’adapter le droit du travail aux transformations induites par l’IA tout en protégeant les droits des travailleurs.

Mots-clés : Intelligence Artificielle, droit du travail, Maroc, protection des travailleurs, responsabilité juridique, régulation

INTRODUCTION

L'intelligence artificielle (IA) a émergé comme l'une des forces les plus transformatrices du 21ème siècle, remodelant divers secteurs de l'économie mondiale. Au Maroc, comme ailleurs, l'IA est de plus en plus intégrée dans de nombreuses industries, modifiant profondément la manière dont les entreprises fonctionnent et interagissent avec leurs employés. Bien que l'IA promette des gains substantiels en termes de productivité et d'innovation, elle pose également des défis complexes, notamment dans le domaine du droit du travail. Les technologies basées sur l'IA, telles que les algorithmes de recrutement, l'automatisation des tâches, et les systèmes de surveillance des performances, peuvent redéfinir les relations de travail et remettre en question les cadres juridiques existants[201].

En parallèle, les travailleurs marocains sont confrontés à de nouvelles réalités où l'IA pourrait potentiellement affecter leur sécurité d'emploi, leurs droits, et leur bien-être au travail. La question qui se pose alors est de savoir si le droit du travail au Maroc est suffisamment robuste et adaptable pour répondre aux transformations induites par l'IA. Le défi consiste à garantir que ces technologies soient mises en œuvre de manière équitable et responsable, tout en protégeant les droits fondamentaux des travailleurs[202].

Cet article se propose d'analyser l'impact de l'intelligence artificielle sur le droit du travail au Maroc en identifiant les opportunités et les défis qu'elle présente. Il s'agit d'examiner comment le cadre juridique actuel peut être adapté pour répondre aux nouvelles exigences imposées par l'IA et de proposer des recommandations pour une régulation appropriée. À travers une étude approfondie, nous explorerons non seulement les avantages potentiels de l'IA pour le marché du travail marocain, mais aussi les risques qu'elle engendre, notamment en termes de protection des travailleurs et de responsabilité juridique.

Pour traiter cette problématique, l'article se structure en plusieurs sections. Dans un premier temps, nous examinerons l'état actuel du droit du travail au Maroc face aux avancées de l'IA, en soulignant les limites du cadre juridique en vigueur et les initiatives récentes pour le réformer. Ensuite, nous analyserons les opportunités que l'IA offre au marché du travail, tant en termes de création d'emplois que d'amélioration des conditions de travail. La section suivante sera dédiée aux défis juridiques que pose l'intégration de l'IA dans le milieu professionnel, en particulier en ce qui concerne la protection des droits des travailleurs et la responsabilité des employeurs. Enfin, nous proposerons des

[201] Benjelloun, S. (2021). Transformation numérique et régulation du marché du travail au Maroc. Casablanca : Éditions Le Fennec, pages 61 à 90.
[202] Bouyahia, A. (2022). "Les défis de la régulation de l'intelligence artificielle dans le droit du travail." Revue Juridique du Maroc, 34(3), 102-120.

perspectives et des recommandations pour un cadre juridique adapté, avant de conclure sur les implications futures de l'IA dans le droit du travail au Maroc.

I. L'ÉTAT ACTUEL DU DROIT DU TRAVAIL AU MAROC FACE À L'IA

A. Cadre législatif en vigueur

Le droit du travail au Maroc repose sur un ensemble de textes législatifs et réglementaires conçus pour protéger les droits des travailleurs et réguler les relations de travail. La principale référence légale est le Code du travail marocain, promulgué par la loi n° 65-99, qui régit les relations entre employeurs et salariés en fixant des normes concernant les contrats de travail, les conditions de travail, la rémunération, et la sécurité au travail[203]. Ce cadre législatif vise à équilibrer les intérêts des employeurs et des employés, en s'appuyant sur des principes fondamentaux tels que l'égalité de traitement, la non-discrimination, et la protection contre le licenciement abusif.

Cependant, le Code du travail marocain, adopté en 2004, n'a pas été conçu pour répondre aux défis spécifiques posés par l'intelligence artificielle (IA) et l'automatisation[204]. En l'absence de révisions ou d'ajustements législatifs spécifiques, les textes en vigueur ne prennent pas en compte les implications des technologies avancées sur le marché du travail, notamment en ce qui concerne la définition des responsabilités des employeurs dans l'utilisation de l'IA, ou encore la protection des travailleurs contre les discriminations algorithmiques[205].

B. Limites du cadre juridique actuel

Le cadre juridique actuel au Maroc présente plusieurs limites lorsqu'il s'agit de réguler l'impact de l'IA sur le marché du travail. Premièrement, les lois en vigueur ne prévoient pas de dispositions spécifiques pour encadrer l'utilisation de l'IA dans les processus de recrutement, de gestion des performances, ou de prise de décision automatisée[206]. Cette absence de régulation pose un risque de discrimination, notamment par le biais d'algorithmes biaisés ou opaques qui peuvent reproduire ou amplifier des préjugés existants.

Deuxièmement, le droit du travail marocain ne traite pas explicitement des questions de responsabilité en cas de préjudice causé par une décision prise par une IA[207]. Par exemple, si un système automatisé de gestion des ressources humaines aboutit à un licenciement injustifié, il est difficile de déterminer qui est

[203] Mouline, A. (2023). "La responsabilité civile des entreprises utilisant l'intelligence artificielle dans le cadre du droit du travail." Revue des Sciences Juridiques et Politiques du Maroc, 12(4), 78-95.
[204] El Ouafi Souad, « L'impact des technologies de l'information et de la communication sur le droit du travail au Maroc : Vers une révision nécessaire ? » Les cahiers du Droit 47, no.2 (2021) : 89-104.
[205] El Amrani, H. (2020). "La protection des travailleurs à l'ère de l'intelligence artificielle : Une perspective marocaine." Journal of Moroccan Employment Law, 8(1), 15-29.
[206] Soudani, R. (2021). "L'intelligence artificielle et les transformations du marché du travail au Maroc : Vers une adaptation du cadre juridique." Revue des Droits de l'Homme au Maroc, 14(2), 61-82.
[207] El Khyari, T. (2022). Droit du travail à l'ère de la digitalisation : Défis et opportunités au Maroc. Marrakech: Université Cadi Ayyad Press.

responsable : le développeur de l'IA, l'entreprise qui l'utilise, ou un autre acteur ? Cette incertitude juridique complique la protection des droits des travailleurs[208].

Enfin, le cadre actuel n'aborde pas adéquatement les questions de sécurité de l'emploi dans un contexte où l'automatisation et l'IA peuvent remplacer certains emplois humains. Bien que le Maroc ait adopté des politiques pour encourager l'innovation technologique, celles-ci ne sont pas accompagnées de mesures de protection sociale suffisantes pour atténuer les effets négatifs de la transition technologique sur l'emploi.

C. Initiatives et réformes en cours

Conscient des défis posés par l'IA, le Maroc a commencé à explorer des pistes pour adapter son cadre législatif. Des discussions ont été engagées au sein des institutions législatives et des partenaires sociaux pour évaluer l'impact de l'IA sur le marché du travail et identifier les besoins en matière de régulation. Le Conseil Économique, Social et Environnemental (CESE) a notamment recommandé l'élaboration de nouvelles régulations spécifiques pour encadrer l'utilisation de l'IA dans les entreprises, afin de prévenir les abus et de protéger les droits des travailleurs.

De plus, certaines réformes en cours visent à moderniser le Code du travail pour qu'il puisse mieux répondre aux évolutions technologiques. Toutefois, ces initiatives en sont encore à un stade préliminaire et nécessitent une accélération pour être pleinement efficaces face à la rapidité avec laquelle l'IA est adoptée dans divers secteurs économiques.

II. OPPORTUNITÉS DE L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE POUR LE MARCHÉ DU TRAVAIL AU MAROC

A. Amélioration de la productivité et de l'efficacité

L'intégration de l'intelligence artificielle (IA) dans le marché du travail marocain offre des opportunités significatives pour améliorer la productivité et l'efficacité des entreprises. L'IA peut automatiser des tâches répétitives et chronophages, permettant ainsi aux employés de se concentrer sur des activités à plus forte valeur ajoutée[209]. Par exemple, dans le secteur de la production industrielle, les systèmes d'IA peuvent optimiser les processus de fabrication, réduire les erreurs humaines, et minimiser les temps d'arrêt grâce à des analyses prédictives.

De même, dans le secteur des services, l'IA peut être utilisée pour automatiser le traitement des données, la gestion des ressources humaines, et le

[208] Artificial Intelligence, Accountability and Human Rights. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2020.
[209] Dumoulin, Jerome, et Emmanuel Lemoine. « L'intelligence artificielle au service de la productivité des entreprises. » Revue d'Ecinomie Industrielle (2018) : 53-78.

service client, ce qui améliore la rapidité et la précision des opérations. Au-delà de l'automatisation, l'IA offre également des outils puissants pour l'analyse de grandes quantités de données, permettant aux entreprises de prendre des décisions éclairées et d'optimiser leurs stratégies commerciales.

En outre, l'IA contribue à une meilleure gestion des ressources énergétiques et des matières premières, ce qui est particulièrement pertinent dans un pays comme le Maroc, où l'efficacité énergétique est une priorité nationale. L'adoption de technologies basées sur l'IA peut donc jouer un rôle clé dans la modernisation des entreprises marocaines, leur permettant de rester compétitives sur les marchés internationaux.

B. Création de nouveaux emplois et compétences

Contrairement à l'idée répandue selon laquelle l'IA conduit systématiquement à la destruction d'emplois, elle peut également être un catalyseur pour la création de nouveaux emplois et le développement de compétences innovantes. Au Maroc, l'émergence de l'IA a déjà commencé à générer une demande croissante pour des professions liées à la conception, au développement, à la maintenance, et à l'analyse des systèmes d'IA.

Des secteurs comme la finance, la santé, l'agriculture, et les technologies de l'information voient l'apparition de nouveaux métiers nécessitant des compétences en IA, en science des données, et en cybersécurité. Par exemple, la montée en puissance des fintechs au Maroc, soutenue par des technologies d'IA, a créé des emplois dans le développement d'applications, la gestion de données, et l'analyse financière[210].

Par ailleurs, l'introduction de l'IA dans l'éducation et la formation professionnelle permet de former une main-d'œuvre qualifiée pour les métiers du futur. Les établissements d'enseignement marocains commencent à intégrer des modules sur l'IA dans leurs programmes, préparant ainsi les étudiants à des carrières dans un environnement de travail de plus en plus automatisé et numérique. Cette transition vers une économie axée sur les compétences numériques pourrait également encourager l'entrepreneuriat technologique, avec des startups innovantes émergeant pour exploiter les nouvelles opportunités offertes par l'IA.

C. IA et amélioration des conditions de travail

L'intelligence artificielle offre également des opportunités pour améliorer les conditions de travail au Maroc. Les technologies d'IA peuvent contribuer à renforcer la sécurité au travail en anticipant et en réduisant les risques. Par exemple, dans les secteurs où les risques physiques sont élevés, tels que la

[210] « L'intelligence Artificielle au service des fintechs marocaines : une nouvelle révolution. » L'Economiste, 14 octobre 2023.

construction ou l'exploitation minière, l'IA peut être utilisée pour surveiller en temps réel les conditions de travail, détecter les anomalies, et alerter les travailleurs en cas de danger imminent.

De plus, l'IA peut jouer un rôle crucial dans l'amélioration du bien-être des employés. Des systèmes basés sur l'IA peuvent analyser les niveaux de stress des travailleurs, identifier les signes de burn-out, et suggérer des interventions pour améliorer la santé mentale au travail. Dans un contexte où les questions de bien-être au travail deviennent de plus en plus centrales, ces innovations peuvent contribuer à créer un environnement de travail plus sain et plus soutenable.

Enfin, l'IA peut faciliter une plus grande flexibilité dans l'organisation du travail. Grâce à des outils d'automatisation et de gestion intelligente des ressources, les entreprises peuvent offrir des horaires de travail plus flexibles, permettant aux employés de mieux concilier vie professionnelle et vie privée. Cette flexibilité accrue peut à son tour augmenter la satisfaction des employés, réduire le turnover, et améliorer la productivité globale.

III. DÉFIS ET ENJEUX JURIDIQUES POSÉS PAR L'IA DANS LE DROIT DU TRAVAIL

A. Protection des droits des travailleurs

L'introduction de l'intelligence artificielle (IA) dans le milieu du travail soulève d'importants défis en matière de protection des droits des travailleurs, notamment en ce qui concerne la discrimination, la vie privée, et les conditions de travail. L'un des risques majeurs est celui de la discrimination algorithmique. Les systèmes d'IA utilisés pour le recrutement, l'évaluation des performances, ou la gestion des ressources humaines sont souvent conçus à partir de données historiques qui peuvent contenir des biais implicites. Ces biais peuvent être reproduits ou même amplifiés par l'IA, entraînant des pratiques discriminatoires basées sur le genre, l'âge, l'origine ethnique ou d'autres caractéristiques protégées.

Au Maroc, le droit du travail garantit l'égalité de traitement et interdit toute forme de discrimination. Toutefois, le cadre juridique actuel n'intègre pas explicitement les risques liés à l'utilisation des algorithmes et de l'IA. Cela soulève la question de savoir comment adapter les lois existantes pour prévenir et sanctionner efficacement les discriminations résultant de décisions automatisées.

Par ailleurs, l'utilisation de l'IA sur le lieu de travail pose des défis en matière de protection de la vie privée. Les employeurs peuvent utiliser des systèmes de surveillance basés sur l'IA pour monitorer en temps réel les performances des employés, leurs communications, ou leurs déplacements. Si ces technologies peuvent améliorer la productivité, elles peuvent aussi porter atteinte au droit à la vie privée des travailleurs, un droit fondamental garanti par la

législation marocaine. La question de la proportionnalité et de la légitimité de ces pratiques doit être clairement encadrée pour éviter des abus.

B. Responsabilité et régulation

La question de la responsabilité en cas de préjudice causé par une IA est un enjeu juridique crucial et complexe. Dans le contexte du droit du travail, la responsabilité des décisions automatisées prises par l'IA, telles que les licenciements ou les évaluations de performance, doit être clarifiée. Si un employé subit un préjudice à la suite d'une décision prise par un algorithme, il est essentiel de déterminer qui est responsable : l'employeur qui utilise l'IA, le développeur du logiciel, ou un autre acteur impliqué ?

Le cadre législatif marocain actuel ne prévoit pas de dispositions spécifiques pour réguler la responsabilité liée à l'IA. Cette situation peut créer un vide juridique, rendant difficile pour les travailleurs d'obtenir réparation en cas de litige. Une réflexion est nécessaire pour élaborer des règles claires qui définissent la responsabilité des différents acteurs impliqués dans la chaîne de valeur de l'IA, en particulier dans le contexte des relations de travail[211].

En outre, la régulation de l'utilisation de l'IA dans le milieu du travail est un autre défi majeur. Le développement rapide de ces technologies dépasse souvent la capacité des régulateurs à légiférer en temps opportun. Pour éviter une dérégulation qui pourrait nuire aux travailleurs, il est crucial de mettre en place des cadres de régulation proactifs qui anticipent les évolutions technologiques et garantissent que l'utilisation de l'IA reste conforme aux principes du droit du travail, notamment en matière de protection sociale et de droits fondamentaux.

C. Impacts sur l'emploi et la sécurité de l'emploi

L'automatisation des tâches par l'IA soulève des questions importantes concernant la sécurité de l'emploi. Au Maroc, où le chômage reste une préoccupation majeure, l'adoption de l'IA pourrait exacerber cette situation en remplaçant les emplois humains par des machines, en particulier dans les secteurs où les tâches sont répétitives ou facilement automatisables. Ce phénomène pourrait toucher de nombreux travailleurs, en particulier ceux dont les compétences sont les moins adaptées à l'ère numérique.

Bien que l'IA puisse également créer de nouveaux types d'emplois, la transition risque de laisser de nombreux travailleurs sans emploi ou nécessitant une reconversion professionnelle[212]. Cela soulève des défis pour le système de protection sociale, qui devra s'adapter pour soutenir les travailleurs affectés par l'automatisation. Les lois du travail doivent donc être révisées pour intégrer des

---

[211] Slaoui Ahmed, « Droit et Intelligence artificielle au Maroc : entre régulation et responsabilité. Editions Bruylant, 2023.

[212] Kabbaj, Y. (2019). L'automatisation et ses impacts sur le marché du travail marocain : Une analyse juridique. Rabat : Presses Universitaires du Maroc.

mesures de protection contre les pertes d'emploi dues à l'automatisation, telles que la formation continue, les programmes de reconversion, et les mécanismes d'indemnisation.

Enfin, la précarisation du travail pourrait être exacerbée par l'IA, notamment à travers l'utilisation de plateformes numériques qui facilitent le travail indépendant ou temporaire. Si ces plateformes offrent de la flexibilité, elles peuvent aussi conduire à une érosion des droits sociaux et des conditions de travail, nécessitant une intervention législative pour garantir que ces nouvelles formes de travail ne conduisent pas à une précarisation accrue.

IV. PERSPECTIVES ET RECOMMANDATIONS POUR UN CADRE JURIDIQUE ADAPTÉ

A. Adapter le cadre juridique aux nouvelles réalités technologiques

Pour faire face aux défis posés par l'intelligence artificielle (IA) dans le domaine du travail, il est essentiel que le Maroc adapte son cadre juridique aux nouvelles réalités technologiques. Le Code du travail doit être révisé pour intégrer des dispositions spécifiques régissant l'utilisation de l'IA dans le milieu professionnel. Cela inclut la clarification des responsabilités des employeurs et des développeurs d'IA en cas de préjudice causé par des systèmes automatisés, ainsi que la définition de normes encadrant l'utilisation de l'IA dans le recrutement, l'évaluation des performances, et la gestion des ressources humaines.

De plus, il est crucial de renforcer les mécanismes de surveillance et de régulation pour s'assurer que les technologies basées sur l'IA respectent les droits des travailleurs[213]. L'État marocain pourrait créer une autorité indépendante chargée de superviser l'utilisation de l'IA dans le secteur du travail, avec pour mission d'évaluer les risques, d'identifier les biais potentiels, et de garantir la conformité des entreprises avec les normes éthiques et juridiques.

B. Promouvoir la formation et la reconversion professionnelle

Face aux transformations induites par l'IA, la formation continue et la reconversion professionnelle doivent devenir des priorités pour garantir que la main-d'œuvre marocaine reste compétitive et capable de s'adapter aux changements technologiques. Le gouvernement marocain, en collaboration avec les partenaires sociaux, devrait mettre en place des programmes de formation dédiés aux compétences numériques et aux technologies d'IA, accessibles à tous les travailleurs, indépendamment de leur niveau de qualification.

Ces programmes doivent être accompagnés de politiques incitatives pour les entreprises, les encourageant à investir dans la formation de leurs employés

[213] Tahiri, L. (2020). Les implications de l'intelligence artificielle sur le droit du travail : Le cas du Maroc. Fès : Éditions Universitaires.

plutôt que dans le licenciement ou la réduction de personnel. La création de partenariats public-privé pour développer des cursus de formation spécialisés en IA, ainsi que la mise en place de centres de reconversion professionnelle, sont des mesures qui pourraient contribuer à atténuer les effets négatifs de l'automatisation sur l'emploi.

C. Assurer une protection sociale renforcée

Le développement de l'IA peut entraîner une précarisation accrue de certains segments du marché du travail, notamment à travers l'essor du travail indépendant et des plateformes numériques. Pour éviter que cette évolution ne conduise à une dégradation des conditions de travail, il est impératif de renforcer la protection sociale des travailleurs. Cela inclut l'extension de la couverture sociale aux travailleurs des plateformes, en garantissant qu'ils bénéficient des mêmes droits que les travailleurs salariés, tels que l'accès à l'assurance maladie, à la retraite, et à l'indemnisation en cas de chômage.

En outre, il est nécessaire de revoir les mécanismes d'indemnisation et de soutien pour les travailleurs dont les emplois sont menacés par l'automatisation. L'introduction d'un revenu minimum garanti ou d'un filet de sécurité pour les travailleurs impactés pourrait être une solution pour atténuer les effets économiques et sociaux de l'IA.

D. Favoriser une régulation éthique et transparente de l'IA

Pour s'assurer que l'utilisation de l'IA dans le travail respecte les principes de justice, de transparence, et d'éthique, le Maroc doit adopter une approche proactive en matière de régulation. Il est essentiel que les algorithmes utilisés par les entreprises soient transparents et soumis à des audits réguliers pour identifier et corriger les biais potentiels. Les entreprises doivent être tenues de rendre compte des décisions automatisées et de fournir des explications compréhensibles aux travailleurs affectés par ces décisions.

De plus, le respect de la vie privée des travailleurs doit être une priorité. Il est crucial de mettre en place des cadres légaux protégeant les données personnelles des employés contre une surveillance excessive ou abusive. Le Maroc pourrait s'inspirer des réglementations internationales, comme le Règlement Général sur la Protection des Données (RGPD) en Europe, pour élaborer des lois garantissant la confidentialité et la sécurité des données dans le cadre de l'utilisation de l'IA au travail[214].

E. Encourager le dialogue social et la participation des travailleurs

L'intégration de l'IA dans le marché du travail ne peut se faire sans un dialogue social renforcé entre les employeurs, les syndicats, et les travailleurs. Le

[214] Zaoui, M. (2018). "Les nouvelles technologies et le droit du travail: Une approche comparative entre le Maroc et l'Union Européenne." Cahiers Marocains de Droit du Travail, 10(3), 45-60.

Maroc doit promouvoir des espaces de concertation où toutes les parties prenantes peuvent participer activement à la discussion sur l'impact de l'IA sur l'emploi et sur les conditions de travail.

Les syndicats, en particulier, doivent être formés et informés sur les enjeux de l'IA pour pouvoir représenter efficacement les intérêts des travailleurs dans les négociations collectives. De plus, les travailleurs eux-mêmes doivent être impliqués dans le processus de prise de décision concernant l'introduction de technologies d'IA dans leur environnement de travail, garantissant ainsi une adoption équitable et respectueuse de leurs droits[215].

CONCLUSION

L'intégration de l'intelligence artificielle (IA) dans le monde du travail au Maroc représente à la fois une opportunité considérable et un défi majeur. D'un côté, l'IA promet d'améliorer la productivité, de créer de nouveaux emplois, et de transformer les méthodes de travail en offrant des solutions innovantes. De l'autre, elle soulève des questions complexes concernant la protection des droits des travailleurs, la sécurité de l'emploi, et la régulation éthique des technologies.

Le cadre juridique marocain, tel qu'il existe aujourd'hui, n'est pas encore totalement adapté à ces nouvelles réalités technologiques. Les défis posés par l'IA exigent une réponse législative proactive pour prévenir les risques de discrimination, protéger la vie privée, et clarifier les responsabilités en cas de préjudice causé par des décisions automatisées. Une révision en profondeur du Code du travail s'impose, accompagnée de mesures spécifiques pour assurer la formation continue des travailleurs et la protection sociale des plus vulnérables.

Les recommandations proposées dans cet article visent à encourager une approche équilibrée de l'IA dans le monde du travail, où l'innovation technologique peut être alignée avec les principes fondamentaux de justice, de transparence, et de respect des droits humains. La création d'un cadre juridique adapté, soutenu par un dialogue social renforcé, est essentielle pour garantir que l'IA devienne un levier de progrès et non une source d'inégalité.

En somme, le Maroc a l'opportunité de prendre les devants dans l'intégration de l'IA tout en préservant les acquis sociaux et en renforçant les protections pour les travailleurs. Cela nécessite une vision stratégique, une volonté politique, et une collaboration étroite entre l'État, les employeurs, les syndicats, et la société civile. Seule une approche concertée permettra de tirer pleinement parti des avantages de l'IA tout en minimisant ses risques, contribuant ainsi à un développement économique inclusif et durable.

[215] Aïssaoui, M. (2023). L'intelligence artificielle et le droit du travail au Maroc : Enjeux et perspectives. Revue Marocaine de Droit Social, 15(2), 45-67.

VII. BIBLIOGRAPHIE

A. Ouvrages

- Benjelloun, S. (2021). Transformation numérique et régulation du marché du travail au Maroc. Casablanca : Éditions Le Fennec ;
- Kabbaj, Y. (2019). L'automatisation et ses impacts sur le marché du travail marocain : Une analyse juridique. Rabat : Presses Universitaires du Maroc ;
- El Khyari, T. (2022). Droit du travail à l'ère de la digitalisation : Défis et opportunités au Maroc. Marrakech : Université Cadi Ayyad Press ;
- Slaoui Ahmed, « Droit et Intelligence artificielle au Maroc : entre régulation et responsabilité. Editions Bruylant, 2023 ;
- Tahiri, L. (2020). Les implications de l'intelligence artificielle sur le droit du travail : Le cas du Maroc. Fès : Éditions Universitaires ;

B. Articles scientifiques

- Aïssaoui, M. (2023). L'intelligence artificielle et le droit du travail au Maroc : Enjeux et perspectives. Revue Marocaine de Droit Social, 15(2)
- Bouyahia, A. (2022). "Les défis de la régulation de l'intelligence artificielle dans le droit du travail." Revue Juridique du Maroc, 34(3),;
- El Amrani, H. (2020). "La protection des travailleurs à l'ère de l'intelligence artificielle: Une perspective marocaine." Journal of Moroccan Employment Law, 8(1),;
- Mouline, A. (2023). "La responsabilité civile des entreprises utilisant l'intelligence artificielle dans le cadre du droit du travail." Revue des Sciences Juridiques et Politiques du Maroc, 12(4);
- El Ouafi Souad, « L'impact des technologies de l'information et de la communication sur le droit du travail au Maroc : Vers une révision nécessaire ? » Les cahiers du Droit 47, no.2 (2021) 04 ;
- Zaoui, M. (2018). "Les nouvelles technologies et le droit du travail : Une approche comparative entre le Maroc et l'Union Européenne." Cahiers Marocains de Droit du Travail, 10(3),

C. Rapports et conférences

- Artificial Intelligence, Accountability and Human Rights. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2020.

D. Sites web et ressources en ligne

- « L'intelligence Artificielle au service des fintechs marocaines : une nouvelle révolution. » L'Economiste, 14 octobre 2023. Disponible à : https://www.leconomiste.com, consulté le 01 septembre 2024.

Analyse rétrospective de l'impact du COVID-19 sur la fonction d'audit

Revisiting the Impact of COVID-19 on Audit Function

NAAS Chakib, Doctorant, Université Mohammed V, Royaume du Maroc
Chakibnaas53@gmail.com

Dr. CHEGRI Badre Eddine, Professeur Université Mohammed V, Royaume du Maroc
b.chegri@um5r.ac.ma

Résumé

La pandémie mondiale du COVID-19 a profondément perturbé les économies et les sociétés à l'échelle mondiale, redéfinissant les dynamiques opérationnelles et économiques des entreprises. Cet article examine l'impact de cette crise sanitaire sans précédent sur la fonction d'audit, mettant en lumière les défis majeurs rencontrés par les auditeurs et les régulateurs.

En explorant les normes internationales d'audit « ISA » et les adaptations nécessaires face aux conditions exceptionnelles imposées par le COVID-19, nous mettons en évidence l'importance de maintenir l'intégrité et la qualité des audits. D'autant plus que les contributions des organismes internationaux et de la communauté scientifique ont fourni des lignes directrices essentielles pour traverser cette période complexe.

En analysant les répercussions spécifiques de la pandémie sur des aspects clés tels que la collecte de preuves d'audit et la continuité opérationnelle, nous identifions des opportunités d'amélioration pour renforcer la résilience du processus d'audit. Surtout lorsque cette crise a révélé l'importance d'une approche plus holistique et dynamique, ouvrant la voie à une profession mieux préparée aux défis futurs, avec un accent sur l'innovation technologique et la responsabilité sociale.

Mots clés : Pandémie, COVID-19, Audit, ISA, Preuve d'audit, Processus d'audit, approche d'audit.

Abstract

The global COVID-19 pandemic has profoundly disrupted economies and societies worldwide, redefining the operational and economic dynamics of businesses. This article examines the impact of this unprecedented health crisis on the audit function, highlighting the major challenges faced by auditors and regulators.

By exploring the International Standards on Auditing (ISA) and the necessary adaptations to the exceptional conditions imposed by COVID-19, we emphasize the importance of maintaining the integrity and quality of audits. Especially when the contributions of international organizations and the scientific community have provided essential guidelines to navigate this complex period.

After analyzing the specific repercussions of the pandemic on key aspects such as the collection of audit evidence and operational continuity, we identify opportunities for improvement to strengthen the resilience of the audit process. Particularly as this crisis has revealed the importance of a more holistic and dynamic approach, paving the way for a profession better prepared for future challenges, with a focus on technological innovation and social responsibility.

Keywords : Pandemic, COVID-19, Audit, ISA, Audit evidence, Audit process, Audit approach.

Introduction

La pandémie mondiale du COVID-19 a engendré des perturbations d'une ampleur sans précédent au sein de toutes les strates de l'économie et de la société. Depuis son émergence à la fin de l'année 2019, le virus a connu une propagation exponentielle, franchissant les frontières et affectant des millions d'individus à l'échelle mondiale.

Confrontés à cette crise de santé publique, les gouvernements ont été contraints d'implémenter des mesures spécifiques visant à limiter la propagation du virus et à sauvegarder le bien-être de leurs citoyens, notamment à travers des confinements, des restrictions de déplacement, et des mesures de distanciation sociale.

En effet, La pandémie de COVID-19 a entraîné une reconfiguration substantielle des aspects fondamentaux de la vie, affectant tant la sphère personnelle que professionnelle. Dans ce sens, les différentes entreprises et organisations ont été confrontées à des défis d'une nature inédite, subissant ainsi des répercussions d'ordre économique et opérationnel d'une ampleur considérable. Parmi lesquels nous évoquons l'immobilisation de secteurs industriels entiers, la cessation et

l'arrêt des chaînes d'approvisionnement et de production et une extrême volatilité des marchés financiers.

Face à la complexité et l'ampleur de ces changements, l'audit en tant qu'atout indispensable pour fournir une assurance quant à la santé financière des entreprises, a été confronté à des défis sans précédent remettant en question les processus traditionnels et mettant à l'épreuve la capacité des auditeurs à remplir leur mission avec efficacité et qualité.

En fait, les transformations profondes du paysage économique et opérationnel, marquées par les restrictions de déplacement, les fermetures d'entreprises ainsi que les mesures de distanciation sociale, ont perturbées le processus traditionnel de la fonction d'audit, ces perturbations ont par conséquent contraint les auditeurs à s'ajuster rapidement aux nouvelles réalités en faisant preuve d'adaptabilité vis-à-vis des défis représentés par les difficultés d'accès aux données financières, de collecte d'éléments probants et d'évaluation des risques et du contrôle interne.

L'émergence de ces contraintes opérationnelles a engendré une série de difficultés méthodologiques qui impactent directement la conduite traditionnelle des missions d'audit.

A travers une démarche analytique qui s'inscrit dans une perspective d'approfondissement de la compréhension des dynamiques intrinsèques de l'audit dans un contexte pandémique, Cet article aborde l'impact de la crise sanitaire liée au COVID-19 sur la fonction de l'audit, en examinant de près les répercussions spécifiques de cette pandémie sans précédent. Notre objectif est de comprendre de quelle manière les conditions exceptionnelles induites par le COVID-19 ont influencé certains volets indispensables du processus d'audit.

Dans un premier temps, nous présenterons les normes internationales d'audit « ISA » tout en explorant la démarche d'audit, ensuite nous aborderons la problématique existante entre le COVID-19 et la fonction d'audit, En dernier lieu, nous explorerons les défis engendrés par la pandémie du COVID-19 qui ont affecté certains aspects de la mission d'audit.

1. Démarche d'audit et normes internationales d'audit « ISA »

L'audit externe est confié à des professionnels indépendants dont l'objectif premier vise le renforcement de la crédibilité des informations financières émises par les entreprises, tout en atténuant l'asymétrie de l'information qui renvoie à la disparité d'information entre la direction de l'entreprise, détentrice d'une connaissance approfondie de ses opérations, et les parties externes telles que les actionnaires ou les investisseurs.

À l'origine, la méthodologie d'audit se fondait sur une investigation méticuleuse et globale des opérations de l'entité. Nonobstant son caractère exhaustif, cette démarche engendrait des inconvénients substantiels, engendrant des inefficiences

notables du fait de son caractère quasiment impraticable, exigeant des ressources conséquentes tant en termes temporels que financiers. Par ailleurs, cette approche exhaustive ne garantissait pas nécessairement l'identification de toutes les anomalies ou irrégularités potentielles.

Dans ce sens, une réponse plus structurée a émergé sous la forme de l'approche par les risques, reconnaissant ainsi, le risque raisonnable que des anomalies significatives puissent échapper à la vigilance de l'auditeur.

En effet, le passage vers une approche basée sur les risques représente une réponse pertinente aux inefficiences liées au traitement exhaustif de l'ensemble des opérations d'une organisation. Cette évolution méthodologique trouve sa justification dans la reconnaissance de la quasi-impossibilité de l'approche exhaustive, nécessitant d'importants investissements en termes de temps et de ressources financières. L'approche par les risques s'est donc positionnée comme une option plus efficace, redistribuant donc de manière méthodique les efforts d'audit vers les zones présentant les risques les plus élevés.

Cette réorientation méthodologique repose sur la reconnaissance claire du fait que l'examen exhaustif ne garantit pas nécessairement la détection de toutes les anomalies ou irrégularités potentielles. Ainsi, en concentrant les ressources d'audit sur les volets où les risques sont considérés comme plus significatifs, les auditeurs cherchent à optimiser l'utilisation de leurs moyens, tout en restant conscient du risque raisonnable de la persistance de certaines lacunes malgré cette approche plus ciblée.

Cette approche méthodique est bien adoptée par Les normes internationales d'audit (ISA) dans la définition d'une méthodologie globale détaillant les étapes et les outils nécessaires pour mener à bien une mission d'audit, ce corpus normatif résulte d'un consensus visant à prendre en compte la diversité des contextes d'audit, avec pour objectif d'assurer une pratique uniforme à l'échelle mondiale. Il est utile de préciser qu'en plus de l'optimisation de l'utilisation des ressources cette approche spécifique favorise également une détection plus efficace des risques significatifs, améliorant ainsi la qualité et la pertinence des procédures d'audit.

Il est impératif de noter que ces normes internationales manifestent quelques variations subtiles déterminées par les contingences spécifiques à chaque pays et aux diverses organisations et entreprises internationales.

Élaborées sous l'égide de l'International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), qui relève de l'autorité de l'International Federation of Accountants (IFAC), les normes ISA émergent comme une référence incontournable au sein de cet ensemble réglementaire mondial. Ces dernières jouent un rôle crucial en tant que garantes d'une approche uniforme et professionnelle, fournissant des directives détaillées aux praticiens de l'audit et délimitant avec précision les

contours à l'intérieur desquels les audits doivent être exécutés, mettant particulièrement l'accent sur l'obligation de conserver l'objectivité, le professionnalisme et la conformité rigoureuse aux normes éthiques relative à la discipline. Ainsi, elles opèrent comme un socle fondamental, renforçant la cohérence et l'intégrité des pratiques d'audit à l'échelle mondiale.

Leur importance peut être synthétisée selon 3 points phares, à savoir : l'amélioration de la qualité de l'audit, le renforcement de la confiance des investisseurs et la facilitation de la comparabilité internationale.

Figure 1 : Importance des normes ISA

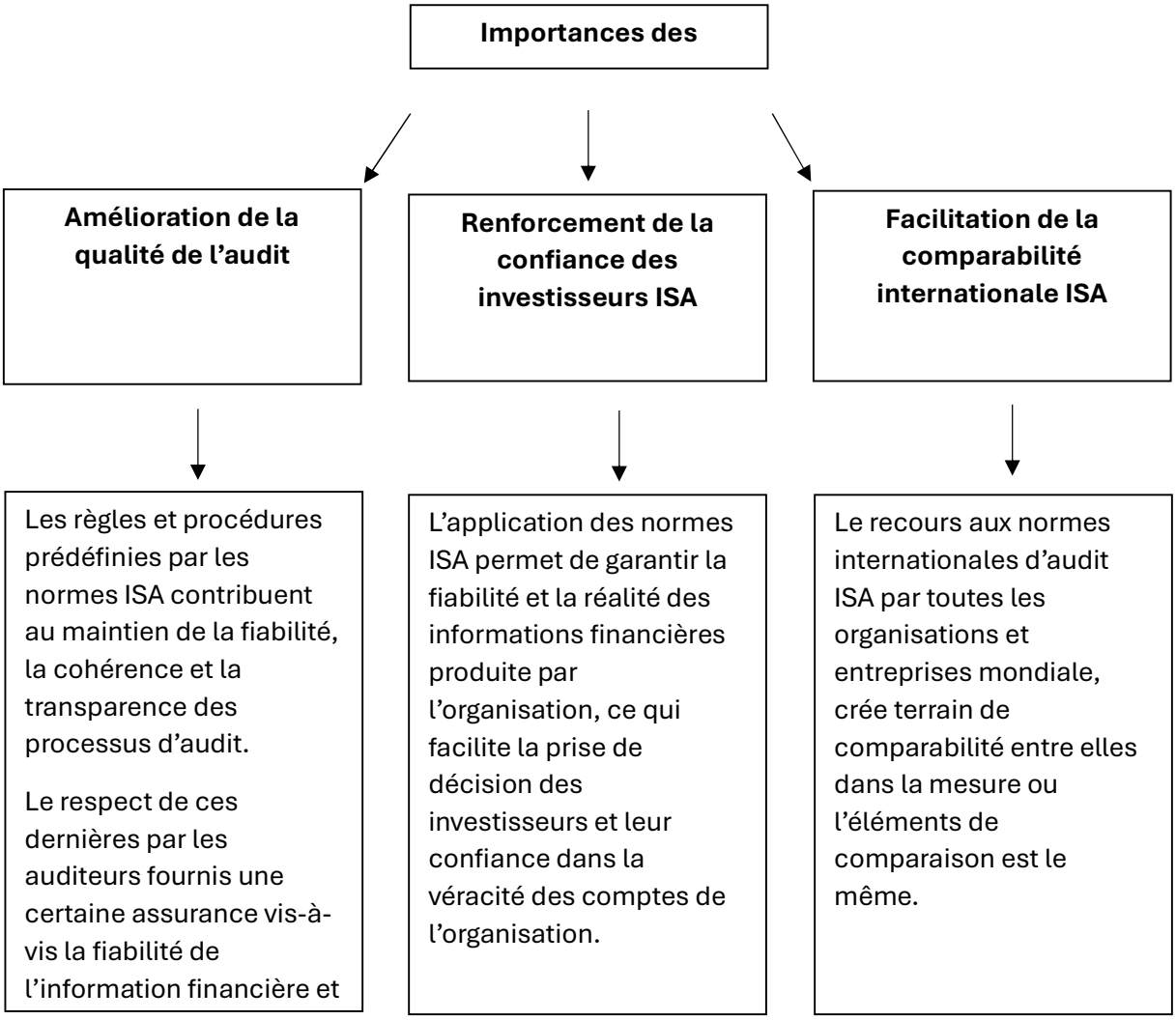

Source : Normes Internationales d'audit ISA

De par leur définition et importance, les normes ISA ont une composition spéciale et chacune de ses normes est structurée en sections distinctes. En effet, selon le

Financial Stability Board « FSB » chaque norme dispose de 5 sections énumérées et présentées comme suit :

- **Introduction** : L'introduction peut inclure l'objectif, la portée et le sujet de l'ISA, en plus des responsabilités de l'auditeur et d'autres parties dans le contexte où l'ISA est établie.
- **Objectif** : Chaque norme ISA contient une définition claire de l'objectif de l'auditeur dans le domaine d'audit traitée par cette norme.
- **Définitions** : L'ensemble des termes utilisés au niveau de la norme ISA sont définis pour une meilleure compréhension.
- **Exigences** : Chaque objectif est accompagné d'exigences clairement énoncées dans la mesure où les exigences sont toujours exprimées par la phrase "l'auditeur doit."
- **Application et autres éléments explicatifs** : L'application et le reste des éléments explicatif précisent de manière plus approfondie ce que signifie une exigence ou ce qu'elle est censée couvrir, et incluent des exemples de procédures qui peuvent être appropriées dans des circonstances données.

L'approche d'audit est tout aussi complexe que rigoureuse et se distingue par une méthodologie articulée en quatre étapes substantielles, chacune jouant un rôle crucial dans le processus d'audit.

Nous présenterons, au niveau des paragraphes à venir l'approche d'audit tout en la liant avec les normes ISA correspondantes à chacune des étapes qui la compose.

En première étape, l'auditeur est appelé à exercer son discernement avec une acuité particulière lors de l'acceptation ou du rejet de nouveaux clients dans la mesure où cette étape revêt une importance stratégique dans le façonnement des fondations de l'engagement d'audit à venir.

La deuxième étape relative à la planification de l'audit se distingue comme une préparation méthodique, où l'auditeur élabore une stratégie intégrée, anticipant les risques inhérents et définissant les axes d'investigation.

La troisième étape consiste à mettre en œuvre le plan d'audit et le programme de travail de manière méthodique et précise. Cela requiert une compétence technique approfondie et une attention minutieuse aux détails. Pendant cette phase, l'auditeur effectue divers travaux d'audit tels que des tests de réalité, des tests substantifs, des tests de cohérence, des rapprochements et des revues analytiques, etc…

La quatrième étape quant à elle est dédiée à la formulation de l'opinion d'audit transformant ainsi les données recueillies et les travaux réalisés en une évaluation éclairée et une conclusion formelle, qui contribue à l'intégrité du processus d'audit. Cette approche séquencée et rigoureuse s'avère essentielle pour assurer la

fiabilité des informations financières et renforcer la confiance des parties prenantes.

Il est néanmoins utile de mentionner que cette approche est fortement tributaire de certaines normes ISA dont le rôle est d'assurer le bon respect de la démarche et garantir son efficacité. Nous avons passé en revue les différentes normes ISA régissant la démarche d'audit et nous l'avons synthétisé selon le tableau ci-après :

Tableau N°1 : Démarche d'audit et normes correspondantes

Intitulé		
N°	**Etape 1 : Phase d'acceptation de la mission**	**Norme correspondante**
1	Acceptation, conservation ou rejet des clients.	ISA 220 révisée
2	Etablissement de la lettre de mission.	ISA 210
3	Affectation de l'équipe d'audit.	ISA 220 révisée
Etape 2 : Planification		
4	Prise de connaissance générale et actualisation des données collectées	ISA 250 révisée
5	Evaluation du risque inhérent	ISA 400 ISA 315 Révisée
6	Evaluation des systèmes comptables et de contrôle interne	ISA 400
7	Evaluation de l'incidence de l'environnement informatique	ISA 401
8	Appréciation de l'hypothèse de continuité d'exploitation	ISA 570 révisée
9	Evaluation du risque d'audit.	ISA 400
10	Fixation du seuil de signification et erreur tolérable.	ISA 320
11	Plan d'audit et programme de travail	ISA 300
Etape 3 : Exécution du plan d'audit et du programme de travail		
12	Examen analytique des états financiers	ISA 520
13	Tests substantifs des transactions	ISA 500
14	Présence à l'inventaire physique	ISA 501
15	Circularisation des tiers	ISA 501
16	Audit des estimations comptables	ISA 540 révisée
17	Audit des parties liées	ISA 550 révisée
18	Audit des événements postérieurs à la clôture	ISA 560
19	Utilisation des travaux d'autres intervenants	ISA 600 révisée

20	Lettre d'affirmation	ISA 580
21	Evaluation des résultats des tests substantifs	ISA 500
Etape 4 : Opinion d'audit		
23	Revue des conclusions d'audit	ISA 220 révisée
24	Revue des états financiers	ISA 220 révisée
25	Formulation de l'opinion	ISA 700 révisée
26	Examen des informations d'ordre comptable contenues dans le rapport d'activité	ISA 720 révisée
27	Emission du rapport d'audit	ISA 700 révisée ISA 701 révisée ISA 705 révisée ISA 706 révisée
28	Révélation des fraudes et faits délictueux	ISA 240
29	Revue du dossier de travail	ISA 230
30	Appréciation de l'opportunité de conserver le client	ISA 220 révisée
31	Classement des feuilles de travail	ISA 260

Source : Normes internationales d'audit « ISA »

Comme nous l'avions mentionné, la pandémie de COVID-19 a profondément impacté la pratique de l'audit, suscitant des difficultés inédites et des défis spécifiques. L'émergence de cette crise a instauré un contexte inattendu, modifiant de manière abrupte les paramètres traditionnels du processus d'audit dans la mesure où les auditeurs ont dû faire face à une myriade de complexités, allant de l'adaptation rapide aux nouvelles réalités du travail à distance à la gestion des incertitudes liées aux changements substantiels dans les activités des entités auditées.

2. Considération des organismes internationaux et de la communauté scientifique sur l'impact du COVID-19 sur l'audit.

La crise sanitaire liée à la pandémie a induit des perturbations significatives dans divers secteurs professionnels, parmi lesquels l'audit a été particulièrement impacté. En effet, les auditeurs, en tant que professionnels cruciaux assurant la véracité des informations financières, ont été contraints de réagir rapidement et de manière adaptative face à cette nouvelle réalité.

Cette nécessité d'adaptation a été exacerbée par le passage vers un environnement numérique, impératif pour maintenir les activités d'audit pendant la crise. Cependant, cette transition vers le numérique a également présenté des défis pratiques majeurs, dont la gestion à distance des données, la sécurisation des

informations sensibles et la modification des procédures d'audit traditionnelles pour s'aligner sur ce contexte émergent.

Ainsi, la crise sanitaire a non seulement accentué les difficultés pour les auditeurs, mais elle a également accéléré la nécessité d'une transition rapide vers des méthodologies d'audit plus numériques, dans la mesure où les professionnels de l'audit ont dû non seulement réagir rapidement aux perturbations immédiates causées par la pandémie, mais aussi anticiper et résoudre les défis inhérents à cette transformation numérique.

Dans ce sens, The Association Of Chattered Certified Accountants « ACCA » a mis en exergue, au niveau de sa publication portant sur l'examen de l'écart des attentes en matière d'audit, la complexité de collecte des preuves d'audit dans certaines situations, notamment lorsque les auditeurs sont confrontés à l'impossibilité d'assister aux inventaires physiques. Cette contrainte opérationnelle a introduit une dimension supplémentaire de défi dans le processus d'audit, soulignant la nécessité d'innovations méthodologiques pour garantir la fiabilité des procédures d'audit, en particulier dans un contexte marqué par des contraintes physiques et opérationnelles inédites.

Le Financial Reporting Council « FRC » avait émis un avis spécifique mettant en lumière l'impact préoccupant du COVID-19 sur la qualité des audits. En effet au niveau de sa publication intitulée « Guidance on audit issues arising from the COVID-19 (coronavirus) pandemic », Le FRC a adopté une approche proactive à travers un guide détaillé pour les auditeurs afin de faire face aux impacts de la pandémie de COVID-19 sur la qualité des audits. Ce guide vise à orienter les auditeurs face aux considérations cruciales imposées par les mesures de distanciation sociale, lesquelles compromettent drastiquement la qualité des audits.

L'objectif principal du FRC a été de garantir la qualité des audits, même face aux défis exceptionnels engendrés par la pandémie et ce à travers des directives contribuant au renforcement des pratiques d'audit et mettant en lumière de manière incontestable l'importance cruciale d'une adaptation proactive aux circonstances changeantes pour maintenir la confiance indéfectible dans les rapports financiers, même en période de crise aiguë.

Le tableau ci-après présente les quelques directives émises par le FRC :

Tableau N°2 : Quelques directives émises par le FRC en vue de préserver la qualité de l'audit en temps de crise

Les auditeurs doivent prendre en compte l'impact du COVID-19 sur :	L'évaluation des risques et la nécessité éventuelle de la réviser.
	Le recueil des éléments probants d'audit suffisants et appropriés, reconnaissant que l'approche d'audit planifiée peut nécessiter des ajustements et que des procédures alternatives peuvent être envisagée, notamment dans le cadre d'audits de groupe. Le recueil des éléments de preuve nécessaires pour être en mesure de rendre compte ou envisager de modifier son opinion d'audit
	Les divulgations faites par la direction concernant l'impact du COVID-19 sur l'entreprise, afin que les utilisateurs des états financiers soient correctement informés et que les perspectives de l'entreprise et la manière dont elles pourraient être affectées soient décrites, reconnaissant le degré élevé d'incertitude.
Les auditeurs devront interagir avec les entités auditées pour :	S'assurer du niveau de divulgation qu'il s'attend à voir dans les rapports annuels afin de communiquer l'impact et le risque du COVID-19 sur l'entreprise.
	S'assurer que les entreprises, et en particulier leurs comités d'audit, comprennent qu'il est essentiel que les auditeurs disposent du temps et du soutien nécessaires pour effectuer leur travail selon des normes appropriées, y compris la réévaluation des travaux effectués pour refléter les circonstances modifiées

Source : Financial Reporting Council (2021)

Face à l'incertitude générée par la pandémie, l'International Auditing and Assurance Standards Board « IIASB » en 2020 a mis en évidence les domaines

d'attention dans un environnement d'audit en évolution en raison de l'impact du COVID-19.

En effet L'IIASB indique que la pandémie du COVID-19 a eu un impact sur le travail des auditeurs et que l'incertitude susmentionnée entraine de nouveaux risques importants de déclarations erronées non pris en compte initialement dans la planification de l'audit.

L'IIASB attire également l'attention sur l'impact des changements dans les normes de déclaration financière, des lois et des nouvelles transactions sur l'audit et met en garde les auditeurs vis-à-vis de la nécessité d'être attentifs à la possibilité de fraude ou d'erreur, en appliquant un scepticisme professionnel accru.

Ce conseil international, n'a pas manqué, au niveau de sa publication de décliner certains axes nécessitant une considération approfondie lors de la conception et de la réalisation des procédures d'audit, parmi lesquels nous citons :

Pour L'identification et l'évaluation du Risk of Material Misstatement, trois sujets spécifiques sont à prendre en considération :

- L'impact des risques nouveaux ou révisés qui ont émergés à cause du COVID-19 sur l'approche d'audit déjà planifiée.
- La possible reconsidération des évaluations des risques déjà réalisées
- L'impact des changements sur la compréhension par l'auditeur du système de contrôle interne de l'entité (ex : environnement de contrôle)

Pour les responsabilités de l'auditeur liées aux événements subséquents, deux sujets spécifiques sont à prendre en considération :

- La considération que le déplacement des délais de publication augmente la période (et donc les risques qui y sont associés) pour les événements survenant entre la date des états financiers et la date du rapport du vérificateur.
- L'identification de tout événement subséquent matériel lié au COVID-19, et la vérification de son traitement ou de sa divulgation appropriée dans les états financiers conformément au cadre de déclaration financière.

Pour les responsabilités de l'auditeur liées à la continuité d'exploitation, deux sujets spécifiques sont à prendre en considération :

- L'impact du COVID-19 sur l'évaluation par l'auditeur de la continuité d'exploitation.
- Reconsidération de la pertinence de l'utilisation du principe de continuité d'exploitation pour l'établissement des états financiers, ou modification du rapport de l'auditeur si nécessaire.

L'international Federation of Accountants « IFAC », a formulé une déclaration dans le cadre de son résumé des considérations liées à la pandémie du COVID-19

et ce en soulignant que la conjoncture exceptionnelle du COVID-19 a accentué la complexité liée à l'obtention des preuves d'audit appropriées en vue d'émettre une opinion indépendante sur la validité des estimations et des jugements formulés par la direction. De plus, l'IFAC a souligné que les restrictions de déplacement et le recours au télétravail ont impacter aussi bien les préparateurs des états financiers que les auditeurs, entraînant ainsi des défis considérables dans l'exécution des missions d'audit. Dans ce contexte, les entreprises ont été amenées à recueillir des informations de manière novatrice et à ajuster leurs procédures de contrôle relatives à la production d'informations financières. De même, les auditeurs, confrontés à des situations de travail à distance, ont dû se servir des divers outils informatiques pour accomplir leurs tâches de manière efficace.

Ladite Fédération n'a pas manqué de recommander aux auditeurs certains aspects représentée par ce qui suit :

- L'exercice d'un jugement professionnel significatif et d'un scepticisme professionnel ;
- La concentration sur leurs responsabilités éthiques et l'intérêt public ;
- Le maintien de l'application des normes internationales d'audit (ISA);
- La prise en compte des exigences légales et réglementaires nationales dans leur pratique ;
- Le respect des principes fondamentaux tels que l'intégrité, l'objectivité, la compétence professionnelle, la confidentialité, et le comportement professionnel ;
- La conformité aux normes éthiques.

Dans la même logique de présentation des considérations mises en lumière par différents organismes et régulateurs, KPMG a publié un document intitulé "COVID-19 : Challenges to Auditing", qui résume du point de vue de l'entreprise certaines directives destinées aux auditeurs confrontés à des défis dans les méthodes traditionnelles de collecte de preuves d'audit. Ces considérations ont fait écho à la déclaration conjointe du Financial Conduct Authority « FCA », du Financial Reporting Council « FRC » et du Prudential Regulation Authority « PRA », qui présentent une série d'actions visant à protéger les marchés financiers en assurant la continuité du flux d'informations aux investisseurs.

La synthèse de KPMG met en avant les ajustements essentiels dans les pratiques d'audit en réponse à la pandémie du COVID-19. Lesquels portent à titre d'exemple sur :

- L'utilisation des moyens technologique pour faciliter le travail à distance ;
- La réévaluation des risques ;
- Les modifications substantielles liées à la matérialité ;
- L'évaluation de la suffisance et de l'adéquation des preuves d'audit ;

- Étendre l'évaluation de la continuité d'exploitation en prenant en compte la norme ISA révisée.

Au-delà des considérations émises par les régulateurs et organismes internationaux, il y'a lieu de mettre en valeur la participation, bien que limitée, de la communauté scientifique à cette exploration des nouvelles perspectives crée par la pandémie de COVID-19.

Dans ce sens, en 2020 Albitar, K., Gerged, A. M., Kikhia, H., & Hussainey, ont examiné de manière approfondie l'incidence théorique de la pandémie du COVID-19 sur l'audit et sa qualité, mettant en lumière la vulnérabilité potentielle du processus d'audit face aux perturbations induites par la pandémie. En effet ils avancent l'idée que la pandémie, non seulement influence, mais également remet en question la qualité intrinsèque de l'audit et que l'impact de la pandémie se manifeste de manière significative dans l'évaluation de la continuité des opérations, et du niveau de fiabilité et de suffisance des éléments probants d'audit. Ce contexte engendre ainsi des risques substantiels tels que la perte du personnel en raison de maladies ou des mesures de quarantaine, ainsi que des réductions salariales au sein du personnel d'audit.

Les auteurs précédemment mentionnés avancent que le COVID19 affecte l'audit sur 5 volet cruciaux présentés selon le schéma ci-après :

Figure 2 : Aspect d'impact sur l'audit selon les auteurs

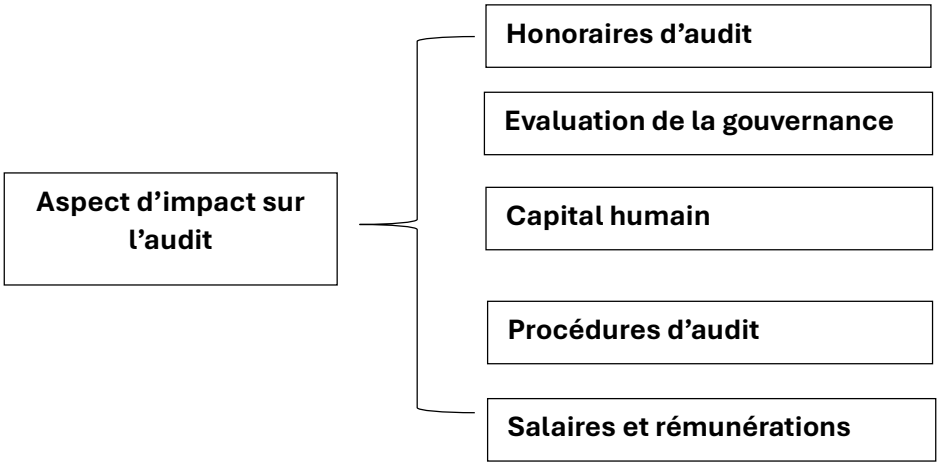

Source : Albitar, K., Gerged, A. M., Kikhia, H., & Hussainey (2020)

Dans le même sens, en 2020 W. J. Goodell avance que les systèmes financiers sont fortement perturbés lors de pandémies et de crises, ce qui se traduit notamment par des coûts économiques importants. L'auteur a examiné l'impact du COVID-19 sur le financement et le coût du capital, concluant que cela entraîne inévitablement une restriction de la flexibilité financière qui entrave à sont tour les investissements et génère un effet négatif sur la croissance économique. Par

conséquent, l'audit, en tant que fonction essentielle des systèmes financiers, est directement touché, altérant ainsi sa qualité.

Comme nous l'avions mentionné, la pandémie du COVID-19 a profondément impacté la pratique de l'audit, suscitant des difficultés inédites et des défis spécifiques. L'émergence de cette crise a instauré un contexte inattendu qui a modifié de manière abrupte les paramètres traditionnels de l'audit, dans la mesure où les auditeurs ont dû faire face à une myriade de complexités, allant de l'adaptation rapide aux nouvelles réalités du travail à distance à la gestion des incertitudes liées aux changements substantiels dans les activités des entités auditées.

Nous aborderons d'une manière détaillée au niveau de la partie suivante, certains défis auxquels la pratique de l'audit a fait face durant la crise du COVID-19.

3. Impact du COVID-19 sur la fonction d'audit

Après avoir examiné la situation créée par la pandémie du COVID-19 et introduit les normes ISA ainsi que la méthodologie d'audit largement adoptée, en mettant en lumière les différentes considérations des régulateurs et organismes internationaux sur l'impact de la pandémie sur la fonction d'audit, nous abordons au niveau de cette partie les divers impacts du COVID-19 sur la fonction d'audit.

A cet effet, nous ciblons des aspects spécifiques de la pratique d'audit tels que l'évaluation des risques, les preuves d'audit, la continuité d'exploitation et les événements subséquents.

3.1. Evaluation des risques

La pandémie mondiale du COVID-19 a incontestablement laissé une empreinte profonde sur de nombreux aspects de la société, impactant également le domaine de l'audit et plus spécifiquement, l'étape cruciale de l'évaluation des risques. Cette partie explore les répercussions scientifiques du COVID-19 sur l'évaluation des risques en audit, en mettant en lumière les changements structurels, les défis et les nouvelles perspectives qui ont émergé dans ce contexte.

La nature des risques a subi des transformations substantielles avec l'avènement du COVID-19 dans la mesure où Les risques traditionnels ont été exacerbés tandis que les nouveaux risques, tels que ceux liés aux chaînes d'approvisionnement mondiales et aux impacts macroéconomiques, ont émergés.

Cette situation nouvelle a poussé les auditeurs à ajuster leurs méthodologies pour refléter ces changements en intégrant des analyses de risques plus dynamiques et plus poussée tout en considérant les incertitudes induites par la pandémie.

En effet, l'approche d'audit traditionnelle s'est toujours appuyée sur l'analyse des données historiques et sur la détection des tendances prévisibles pour évaluer les risques au sein des entreprises, or l'avènement du COVID-19 a mis en lumière les

limites de cette méthodologie et a exposé la nécessité d'une refonte fondamentale des méthodes d'audit. Poussant ainsi les auditeurs à adopter des approches plus agiles, mettant l'accent sur la flexibilité et l'adaptabilité.

Dans ce sens, l'une des évolutions les plus marquantes a été l'adoption de modèles prédictifs et de scénarios multiples, cela veut dire qu'au lieu de s'appuyer uniquement sur les données historiques, les auditeurs intègrent désormais des techniques avancées d'analyse prédictive pour anticiper les évolutions futures et évaluer les risques potentiels. Cette transition vers des méthodes davantage orientées vers la prévision permet aux équipes d'audit de se préparer à des situations inattendues, telles que celles induites par la pandémie, en élaborant des stratégies proactives pour atténuer les risques émergents et maitriser l'amplification des risques préexistants.

De plus, Cette nouvelle réalité a imposé une réflexion approfondie sur la manière dont les entreprises peuvent maintenir leur stabilité opérationnelle malgré les obstacles rencontrés et ce à travers la nécessité d'une reconsidération de l'évaluation des risques afin d'intégrer des paramètres tels que la flexibilité des chaînes d'approvisionnement, la diversification des fournisseurs et la mise en place de plans de continuité d'activité robustes. Pareillement à ce que nous avons mentionné précédemment, l'évaluation des risques a subi des modifications substantielles, en particulier dans le domaine informatique car il a été impératif de réévaluer les risques liés à la sécurité des informations et à la cyber-sécurité surtout après le passage brusque et rapide vers le travail à distance imposé par les mesures de confinement liées à la pandémie. En effet, la transition rapide vers le digital a introduit de nouvelles vulnérabilités, créant un environnement propice à une augmentation significative des menaces et risques informatiques.

A souligner que certains risques préexistant se sont intensifiés alors que d'autre risques sont apparus et menacent l'activités des entreprises ainsi que le bon déroulement des audits auxquels elles sont sujettes, dans ce sens plusieurs questions spécifiques se posent et auxquels nous apporterons les éléments de réponses ci-après :

Tableau N°3 : Quelques questions spécifiques liées aux risques

Questions	Interprétations
Quelles relations entre le COVID-19 et l'identification et l'évaluation des risques d'erreur significative par l'auditeur ?	Les risques préexistants peuvent se développer et de nouveaux risques émerger en raison des perturbations économiques, crée par le COVID-19, ce qui peut révéler des risques d'erreurs/anomalies significatives imposant la nécessité de réévaluer ce

	risque lors de la phase de planification de la mission. A préciser que pour les audits ayant subi les répercussions de la pandémie au cours de la mission, les auditeurs se doivent soit d'ajuster l'évaluation des risques soit les procédures d'audit. Les impacts directs du COVID-19 sur l'aspect opérationnel, les estimations comptables, les prévisions financières et la continuité d'exploitation des entreprises doivent être pris en compte lors de l'identification et l'évaluation des risques d'erreur significatives par les auditeurs.
Quelles approches peuvent accorder des informations pertinentes aidant à l'identification et l'évaluation des risques d'erreur significative suite au COVID-19 ?	Certaines approches permettent de fournir des informations conséquentes par rapport à l'identification et l'évaluation de ces risques, notamment : ➢ **Le recours aux informations accessible publiquement** : Les risques potentiels engendrés par le COVID-19 peuvent être relevés à partir de la consultation des informations disponibles publiquement. ➢ **La bonne compréhension des besoins de trésorerie et de financement de l'entreprise :** Une bonne compréhension des besoins financiers de l'entreprise (accessibilité aux emprunts à court terme, situation de la trésorerie…) aide à identifier les risques potentiels auxquels elle peut faire face, et permet d'avoir une meilleure identification et évaluation des risques d'erreur significative. ➢ **La réalisation des procédures analytique :** les procédures

	analytiques se révèle être importante dans la consolidation de la compréhension de l'activité de l'entreprise et aident à identifier les risques spécifiques à l'audit
En période du Covid-19, quels peuvent être les signaux d'alerte quant au risque de fraude ?	Plusieurs indicateurs potentiels du risque de fraude doivent être pris en considération suite à la crise du Covid-19 nous mentionnons notamment : ➢ La réticence à communiquer certaines informations financières par la direction. ➢ Les difficultés inhabituelles rencontrées lors des circularisations des tiers. ➢ Les réponses incohérentes ou incomplètes de la direction aux questions d'audit. ➢ Les anomalies et remarques soulevées lors de l'audit de la trésorerie. ➢ Les transactions significativement inhabituelles (en particulier celles qui ne sont pas divulguées). ➢ L'affaiblissement du système de contrôle interne.

Encadré par la norme ISA 315 révisée, intitulée « Identification et Évaluation des Risques d'Anomalies Significatives » qui traite la responsabilité qui incombe à l'auditeur d'identifier et d'évaluer les risques d'anomalies significatives dans les états financiers, L'auditeur a pour objectif primaire d'identifier et d'évaluer les risques d'anomalies significatives, qu'elles découlent de fraudes ou d'erreurs, tant au niveau des états financiers que des assertions. Cette démarche lui permet d'établir une fondation pour concevoir et mettre en œuvre des réponses adaptées à son évaluation des risques d'anomalies significatives.

Nous proposons, après examen des divers impacts du COVID-19 sur l'évaluation des risques, ainsi que les directives des normes ISA 315 révisée « Identification et Évaluation des Risques d'Anomalies Significatives » et la norme ISA 330 « Réponse de l'auditeur aux risques évalués » certaines considérations à adopter lors de l'évaluation des risques au niveau du tableau N°4.

3.2. Les preuves d'audit

Les preuves d'audit constituent le socle sur lequel repose l'opinion de l'auditeur quant à la conformité des états financiers aux normes comptables en vigueur, leur importance réside dans leur rôle essentiel dans la garantie de la fiabilité de l'information financière et la réduction du risque d'erreur ou de fraude. Ne se limitant pas qu'à de simples pièces justificatives, elles servent de base permettant à l'auditeur de se prononcer sur l'exactitude, la complétude et la conformité des données recueillies. En effet, Les preuves d'audit vont au-delà de la simple collecte de pièces justificatives, englobant des évaluations de contrôles internes, des analyses statistiques, des confirmations externes, et des contrôles physiques et offrant une perspective complète sur la fiabilité des états financiers en évaluant la précision arithmétique, la qualité des systèmes de contrôle interne et en effectuant des analyses comparatives et des confirmations directes.

Or, La situation pandémique du COVID-19 a inéluctablement affecté les preuves d'audit, dans la mesure où l'impact sur leur collecte est à la fois complexe et multidimensionnel.

En effet, Les restrictions liées à la santé publique, les confinements et les changements dans la façon d'opérer des entreprises ont eu des répercussions sur la manière avec laquelle auditeurs recueillent et évaluent les preuves nécessaires pour réaliser leurs missions.

Les restrictions susmentionnées ont entravé la capacité des auditeurs à accéder à l'information ainsi qu'aux locaux de l'entreprise auditée rendant ainsi la collecte des preuves d'audit extrêmement compliquée. Cette situation n'a fait que pousser les auditeurs vers d'autres alternatives, bien que peu utilisées en période pré COVID-19, pour palier à ces difficultés rencontrées. Dans ce sens, Les auditeurs ont dû s'adapter en utilisant davantage de méthodes de collecte de données à distance. Cette transition vers le numérique, dictée par ces circonstances nouvelles, a engendré une mutation significative dans la pratique de l'audit et ce dans la mesure où les auditeurs ont été contraint de recourir à des approches novatrices tel que les communications électroniques, les vidéoconférences, l'accès en ligne aux documents financiers et même l'assistance aux inventaires physiques en vidéoconférences.

Toutefois L'épineuse question des documents exclusivement physiques se pose de manière prégnante car même lorsque le client accepte de les partager sous format électronique, une nouvelle complexité surgit, soulevant la délicate question de la fiabilité de ces informations.

En effet, Le dilemme auquel l'auditeur a été confronté réside dans la fiabilité des informations électroniques fournies par le client, car la validité des résultats de l'audit dépendent de la qualité de ces données et de leur exhaustivité. Une évaluation minutieuse de la crédibilité des informations est donc tout aussi

nécessaire que l'assurance de leur exhaustivité, dans la mesure où le cas contraire compromettrait la pertinence des conclusions de l'audit.

Cependant, le recours accru à ces nouvelles approches pour la collecte de données et pour la communication a exposé les auditeurs à des vulnérabilités considérables, mettant en lumière les risques inhérents aux problèmes techniques et à la cybercriminalité. Nous citons comme exemple les cyberattaques ou les erreurs systèmes qui pourraient altérer les données sous-jacentes, remettant en question la fiabilité des preuves et par conséquent la crédibilité de l'ensemble du processus d'audit. De plus ces difficultés liées aux aspects technologiques impactent aussi la documentation des procédures d'audit de manière générale.

La crédibilité des éléments d'audit est ainsi conditionnée par leur origine et leur caractère, et serait tributaire des circonstances spécifiques entourant leur obtention. Par conséquent, l'auditeur doit évaluer la fiabilité et la pertinence de ces éléments de manière individuelle, en tenant compte des circonstances particulières.

Nous soulignons que pour les besoins de ce qui a été cité précédemment, l'auditeur est encadré par la norme ISA 500 intitulée « Eléments probants » qui met l'accent sur l'obligation sur son à concevoir et exécuter les procédures d'audit nécessaires pour l'obtention des éléments probants à l'élaboration des conclusions indispensables pour fonder son opinion, et la norme ISA 501 « intitulée Eléments probants – considérations supplémentaires sur des aspects spécifiques » qui complète la précédente norme en traitant certains aspects particuliers tel que les stocks, les procès et litiges impliquant l'entité et les informations sectorielles dans le cadre d'un audit d'états financiers.

Nous proposons, après examen des divers impacts du covid-19 sur les preuves d'audit, ainsi que les directives des normes ISA 500 « Eléments probants » et la norme ISA 501 « Eléments probants – considérations supplémentaires sur des aspects spécifiques » certaines considérations à adopter lors de la phase de collecte des preuves d'audit au niveau du tableau N°4

3.3. La continuité d'exploitation

Le principe de continuité d'exploitation constitue le socle sur lequel repose la stabilité et la pérennité d'une entreprise dans la mesure où ce principe fondamental transcende les aléas du marché et les fluctuations économiques, forgeant ainsi la résilience d'une organisation.

Au cœur de cette notion réside l'idée que l'activité d'une entreprise doit perdurer de manière ininterrompue, même face aux situations les plus instables. De ce fait une planification stratégique s'impose à travers la diversification des sources d'approvisionnement, la mise en place de plans d'urgence, le renforcement des capacités opérationnelles ainsi que l'anticipation des risques potentiels et des

imprévus, tels que les catastrophes naturelles, les crises économiques ou les changements technologiques.

Il est à signaler que la continuité d'exploitation s'étend au-delà de la simple survie face aux crises et renvoie à la nécessité d'une gestion prudente des ressources, tant humaines que financières par l'investissement dans le développement des compétences du personnel et l'optimisation de l'allocation des ressources financières, mettant ainsi en valeur un autre de ses aspects qui est l'innovation.

Cependant, l'arrivée de la pandémie du COVID-19 a engendré des bouleversements majeurs dans le paysage économique mondial, impactant de manière incontestable le principe fondamental de continuité d'exploitation au sein des entreprises. Cette crise sanitaire sans précédent a exercé une pression considérable sur l'environnement externe des organisations, induisant des répercussions directes sur leur environnement interne.

En effet, ces perturbations ont fortement impacté l'exploitation des entreprises, les exposant à des défis d'ampleur variable en raison de l'incertitude engendrée par la propagation rapide du virus. À titre d'exemple, les chaînes de productions qui autrefois étaient considérées comme des systèmes organisés et bien huilés, ont été fortement perturbées par d'importants déséquilibres dans les flux des matières premières et des produits finis ce qui a mis en péril la continuité d'exploitation des entreprises. Dans le même sens, Nous pouvons dire que la dynamique préexistante de ces entreprises, élaborée avec soin et basée sur une planification stratégique, a été chamboulée de manière inattendue, dans la mesure où Les restrictions de déplacement, les fermetures d'usines et les perturbations logistiques ont imposé un réalignement opérationnel d'urgence, mettant à l'épreuve la résilience des organisations face à des défis nouveaux.

Aussi, les restrictions budgétaires induites par l'incertitude économique liée à la pandémie du COVID-19 ont exercé un impact significatif sur la pérennité opérationnelle de nombreuses entreprises qui s'est manifesté à travers plusieurs dimensions critiques. Tout d'abord, la diminution des revenus due aux perturbations économiques qui a contraint de nombreuses entreprises à ajuster leurs budgets de fonctionnement, réduisant ainsi leurs capacités d'investissement et leur marge de manœuvre financière.

De plus, les coûts imprévus liés à la mise en œuvre des mesures sanitaires ont ajouté une pression financière supplémentaire, obligeant les entreprises à allouer des ressources importantes à des dépenses qui n'étaient même pas prévues auparavant. Ces nouvelles charges budgétaires, en plus des revenus déjà réduits, ont créé un environnement financier compliqué pour de nombreuses entreprises, les forçant à repenser leurs priorités opérationnelles et à faire des choix difficiles en matière de gestion des ressources pour assurer leur continuité d'exploitation.

Nous mettons en lumière également que les projections financières de la plupart des entreprises ont été rendues plus complexes, ce qui a entravé leur capacité à élaborer des plans de développement à long terme et à prendre des décisions éclairées. Cette incertitude a contribué à la stagnation de nombreux projets d'expansion, freinant ainsi le potentiel de croissance de ces entreprises dans un contexte économique déjà précaire.

Ces restrictions budgétaires ont également eu des répercussions directes sur les effectifs, avec de nombreuses entreprises qui ont dû procéder à des réductions d'effectifs pour maitriser leurs coûts. Ce qui a non seulement affecté la stabilité financière des employés, mais a également eu des conséquences sur la productivité globale des entreprises, celles-ci étant contraintes de fonctionner avec des équipes réduites.

Dans l'ensemble, La pérennité d'une entreprise est profondément conditionnée par une multitude de paramètres complexes, étroitement entrelacés et exerçants une influence significative sur sa capacité à maintenir ses activités opérationnelles.

L'impact de ces facteurs est loin d'être anodin puisqu'il façonne la trajectoire même de l'entité dans le paysage économique. Par exemple l'industrie dans laquelle l'entreprise évolue et la géographie de ses opérations occupent une place prépondérante, édictant les règles du jeu et les défis spécifiques auxquels elle sera confrontée.

La santé financière aussi, tant des clients que des fournisseurs, s'impose comme un élément crucial de la viabilité à long terme d'une entreprise dans la mesure où La solidité de ces partenaires commerciaux influe directement sur la stabilité économique de l'entreprise.

Figure 2 : Facteurs affectant la continuité d'exploitation suite au Covid

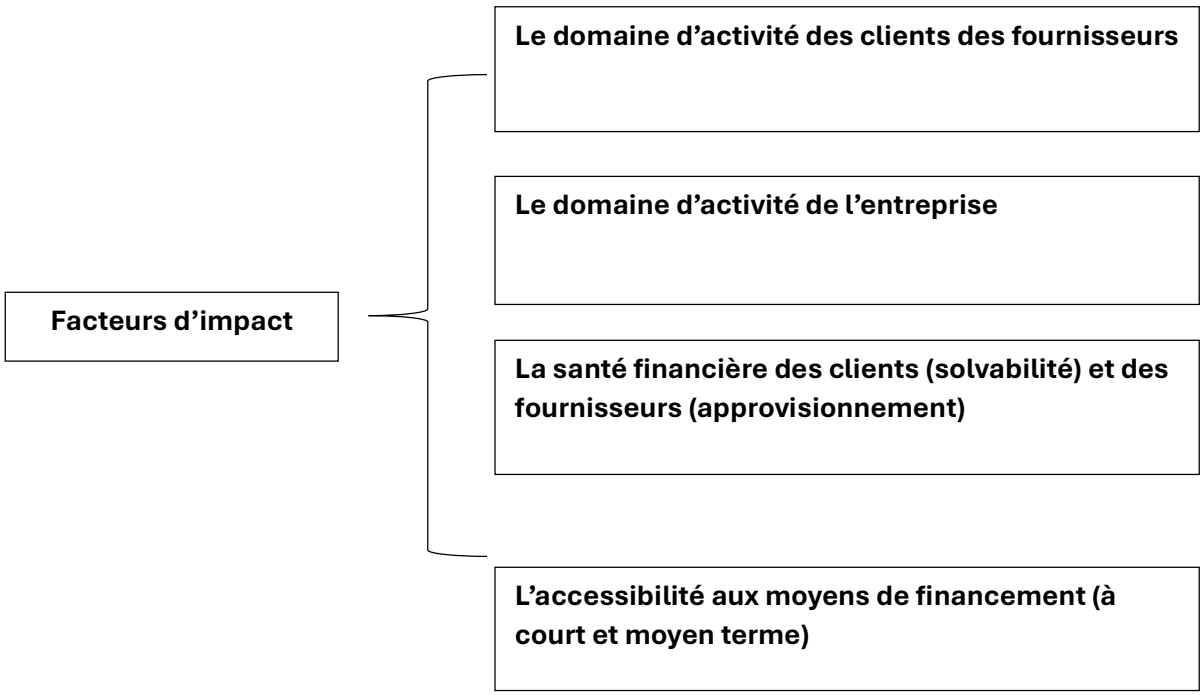

Nous aborderons au niveau des paragraphes qui suivent certains volets découlant de la conjoncture pandémique, tel que les responsabilités de la direction et des auditeurs vis-à-vis de la continuité d'exploitation et l'évaluation de la continuité d'exploitation

- **Les responsabilités de la direction et des auditeurs vis-à-vis de la continuité d'exploitation.**

En se référant au soubassement comptable, les états financiers sont établis sous l'hypothèse que l'entreprise est apte à continuer l'exercice de ses activités, sauf si la direction compte la liquider ou mettre fin à ses activités. De ce fait le principe de continuité d'exploitation en comptabilité implique que l'enregistrement des actifs et passifs tiens compte de la capacité de l'entreprise à réaliser ses actifs et honorer ses engagements d'une manière normale.

La responsabilité traditionnelle de la direction en ce qui concerne la continuité d'exploitation de l'entreprise a toujours été claire et délimitée. Celle-ci est tenue d'évaluer correctement cette continuité, que ce soit dans le cadre d'une exigence pour la présentation des informations financières ou simplement pour l'élaboration des états financiers. En plus de cette responsabilité, la direction doit constamment évaluer les conditions défavorables auxquelles l'entreprise pourrait être exposée, ainsi que tous les événements inhérents à ses activités susceptibles de mettre en péril sa continuité opérationnelle. En complément à ce qui a été précédemment mentionné, nous attirons également l'attention sur la responsabilité de la direction de se prononcer en permanence sur la taille et la complexité de l'entreprise, la nature des aléas affectant ses activités ainsi que les perspectives de développements éventuels de l'entreprise.

Les auditeurs quant à eux sont responsables de l'obtention d'éléments probants d'audit, ainsi que l'émission des conclusions sur l'utilisation par la direction du principe comptable de continuité d'exploitation. Ils sont également tenus de rendre compte correctement, en s'appuyant sur les éléments obtenus, de l'existence de toute incertitude significative affectant la continuité de l'exploitation de l'entreprise auditée.

Le principe de continuité d'exploitation prend une importance accrue dans le contexte des répercussions du COVID-19. Or ni cette situation ni ses conséquences ne modifient la responsabilité de la direction ou de l'auditeur vis-à-vis de la continuité d'exploitation car ces événements postérieurs à la pandémie du COVID-19 et les défis futurs qui en découlent doivent être pris en considération de manière appropriée par la direction et les auditeurs dans l'exercice de leurs responsabilités respectives.

Donc, en complément aux responsabilités susmentionnées, il incombe à la direction de démontrer un leadership engagé en intégrant la dimension de la continuité d'exploitation dans la stratégie globale de l'entreprise, lequel peut être concrétisé par l'élaboration d'une politique de continuité spécifique aux conditions pandémiques, tout en allouant adéquatement les ressources nécessaires pour la mise en œuvre et la maintenance de cette dernière.

Dans cette optique, la direction, en période pandémique, est amenée à exercer un leadership proactif, à allouer judicieusement les ressources, à anticiper les risques, à communiquer efficacement, et à soutenir son capital humain, assurant de cette manière la pérennité des opérations.

D'un autre côté, confrontés à un environnement pandémique complexe, le travail des auditeurs s'est beaucoup étendu, cela s'est concrétisé dans le sens où ils ont dû non seulement recueillir une quantité plus importante de preuves, mais aussi prendre en compte tous les facteurs pertinents tout en évaluant les plans d'affaires et les prévisions élaborés par la direction pour étayer leur évaluation de la continuité d'exploitation.

Par ailleurs, afin d'apprécier la faisabilité des futurs plans de l'entreprise, les auditeurs ont utilisé des confirmations écrites pour évaluer la capacité de maintien des activités de l'entreprise. Dans certains cas, cela a nécessité la sollicitation de confirmations écrites auprès de tiers.

De plus, les auditeurs ont dû accroitre leur vigilance proactive face à tout élément pouvant compromettre la survie de l'entreprise. Cette vigilance vise à anticiper les risques potentiels et à renforcer la résilience organisationnelle.

Enfin et non des moindres, les auditeurs ont dû produire des rapports d'audit spécifiques à la gestion de la continuité d'exploitation pendant la crise sanitaire. Ces rapports ont pour finalité de mettre en lumière les forces de l'organisation face aux défis du COVID-19, tout en identifiant de manière constructive les domaines nécessitants d'éventuelles améliorations.

- **Evaluation de la continuité d'exploitation.**

Confrontée aux répercussions du COVID-19, la direction de toute entreprise a dû impérativement évaluer et assurer la continuité d'exploitation pour maintenir la stabilité opérationnelle. Cette évaluation s'appuie sur une analyse approfondie des risques potentiels, tels que la non solvabilité des clients, les perturbations de la chaîne d'approvisionnement et les restrictions de déplacement, afin d'anticiper les défis à venir.

Guidée par cette analyse, la direction a dû élaborer des plans de continuité d'exploitation détaillés, définissant des actions spécifiques à entreprendre pour assurer la pérennité des opérations. Ces plans font l'objet de tests réguliers à

travers la simulation de scénarios de crise pour évaluer leur efficacité dans des conditions réelles.

A préciser que la technologie est une composante essentielle des stratégies de continuité, puisqu'elle joue un rôle central dans la mise en œuvre de ces plans, avec l'utilisation d'outils d'échange en ligne, de solutions de gestion de projet à distance et de VPN sécurisés.

La surveillance en temps réel de l'évolution de la situation a permis à la direction d'évaluer correctement la continuité d'exploitation et d'ajuster dynamiquement les plans de cette dernière face aux changements rapides du contexte. Et c'est en maintenant une communication ouverte avec toutes les parties prenantes, y compris les employés, les clients et les fournisseurs, que la direction a pu assurer une confiance et une compréhension mutuelle des mesures prises.

L'auditeur dans l'évaluation de l'appréciation de la continuité d'exploitation par la direction a dû prendre en compte le processus suivi par la direction pour formuler son appréciation, les hypothèses sur lesquelles reposent cette appréciation et les projets de la direction pour des actions futures. Nous précisons qu'en général lorsque l'auditeur examine les alternatives envisagées par la direction pour faire face à d'éventuels obstacles, il évalue leur efficacité ainsi que la capacité de la direction à les mettre en pratique. De plus l'analyse des flux de trésorerie en tant que facteur significatif dans l'évaluation des résultats futurs des événements ou conditions est obligatoire pour apprécier l'évaluation accordée par la direction à la continuité d'exploitation de l'entreprise.

Nous soulignons que pour les besoins de ce qui a été cité précédemment, l'auditeur est encadré par la norme ISA 570 révisée intitulée « continuité de l'exploitation » qui traite les responsabilités de l'auditeur dans le cadre des audits, relativement à la continuité d'exploitation et des incidences sur le rapport de sa mission.

Nous proposons, après examen des divers impacts du covid-19 sur la continuité d'exploitation, ainsi que les directives de la normes ISA 570 révisée « continuité de l'exploitation », certaines considérations à adopter lors de la phase de collecte des preuves d'audit au niveau du tableau N°4

3.4. Les évènements subséquents

Les événements subséquents en audit désignent des faits, circonstances ou situations survenant après la date de clôture des comptes annuels, mais avant la date de délivrance du rapport d'audit. Ces événements peuvent avoir un impact significatif sur les états financiers de l'entité auditée et nécessitent une attention particulière dans la mesure où leur importance réside dans leur capacité à influencer la compréhension des utilisateurs des états financiers, notamment les actionnaires, les créanciers et les autres parties prenantes. Ils peuvent révéler des

informations cruciales sur la santé financière et opérationnelle de l'entité, modifiant ainsi l'évaluation globale de la situation.

Le traitement adéquat des événements subséquents implique une vigilance accrue de la part des auditeurs, ces derniers doivent d'abord évaluer la nature et l'étendue des événements survenus en prenant en compte qu'ils peuvent être classés en deux catégories principales, à savoir les événements survenus jusqu'à la date d'approbation des états financiers par la direction et les événements postérieurs à cette date.

Pour les événements survenant jusqu'à la date d'approbation des états financiers, l'auditeur doit déterminer s'ils fournissent des informations supplémentaires sur la situation financière de l'entité au moment de la clôture. Si tel est le cas, ces événements doivent être pris en compte dans l'audit, et les ajustements nécessaires doivent être apportés aux états financiers.

Cependant, pour les événements postérieurs à la date d'approbation des états financiers, l'auditeur doit évaluer s'ils reflètent des conditions existantes à la date de clôture ou s'ils indiquent des développements ultérieurs. Dans le premier cas, des ajustements pourraient être nécessaires, tandis que dans le second cas, des informations supplémentaires peuvent être requises pour permettre une compréhension adéquate des états financiers.

L'évolution rapide de la situation pandémique a ajouté une complexité supplémentaire à la tâche des auditeurs, qui ont dû naviguer à travers un paysage en constante mutation pour garantir une compréhension précise des impacts potentiels sur les états financiers de leurs clients. D'autant plus que les retards possibles dans l'émission des états financiers ont également contraint les auditeurs à considérer la nécessité d'étendre leurs procédures pour capturer tous les événements survenus entre la date de clôture des états financiers et celle de l'émission du rapport de l'auditeur.

La pandémie du COVID-19 a incontestablement introduit des défis significatifs pour les travaux des auditeurs liés aux événements subséquents dans la mesure où l'incertitude économique qui en a résulté a créé un terrain propice à des ajustements fréquents dans les évaluations et divulgations des entreprises, nécessitant une vigilance accrue de la part des auditeurs pour maintenir l'intégrité des états financiers.

Dans ce sens, les auditeurs ont été confrontés à des modifications substantielles dans les estimations comptables, notamment dans le calcul des dépréciations d'actifs, avec la nécessité de réévaluer continuellement les conditions économiques changeantes. Parallèlement a ce point, les changements dans les engagements contractuels, tels que les renégociations avec les fournisseurs ou les changements dans les conditions de paiements survenus après la clôture, ont eu des conséquences sur les obligations futures de l'entreprise. Ce qui a Nécessité

une évaluation des changements et leurs implications comptables par les auditeurs.

De plus, Les auditeurs se sont retrouvés à s'assurer que les entreprises ont inclus toutes les informations nécessaires, en mettant particulièrement l'accent sur les événements liés à la pandémie qui pourraient avoir un impact significatif sur les états financiers. Cette dynamique a généré des ajustements réguliers, imposant aux auditeurs l'adoption d'une approche flexible et réactive pour s'adapter aux circonstances changeantes.

Nous attirons particulièrement l'attention sur l'impact de cette conjoncture sur les deux types d'évènements subséquents à savoir : les évènements ajustables et les évènements non ajustables. Le premier type, représentant les évènements qui fournissent des preuves d'éléments déjà existant à la fin de la période de déclaration, a été impacté par l'ajustement des montants reconnus au niveau des états financiers alors que les deuxième type, représentant des évènements qui indiquent des éléments survenues après la période de déclaration, a été impacté par l'obligation de divulguer la nature de l'événement ainsi que son impact financier estimé, ou d'indiquer que ce dernier ne peut être réalisé.

Nous soulignons que pour les besoins de ce qui a été cité précédemment, l'auditeur est encadré par la norme ISA 560 intitulée « Evènements postérieurs à la clôture » qui traite des obligations de l'auditeur au regard des événements postérieurs à la clôture dans le cadre d'un audit, certaines considérations à adopter lors vis-à-vis des évènements subséquents au niveau du tableau N°4.

À la suite de l'exploration de l'ensemble des défis du COVID-19 impactant la fonction d'audit, Il convient aux auditeurs d'adopter certaines pratiques pour maitriser ces défis et assurer l'efficacité et la qualité de leurs missions.

Tableau N°4 : Propositions de pratiques à adopter par les auditeurs

Aspects de la pratique d'audit	Considérations à prendre en compte par les auditeurs
L'évaluation des risques	Il convient aux auditeurs de : ✓ Mener des discutions avec la direction et le top management à propos de la manière avec laquelle ils ont évalué l'impact du COVID-19, avec pour objectif de se renseigner s'il existe des risques nouveaux ou des risques qui se sont intensifiés susceptibles d'être significatifs. ✓ Explorer, Dans le cas d'identification d'un nouveau risque, l'existence de contrôles qui

	lui sont destiné, en évaluant leur efficacité et leur design. ✓ Multiplier les tests substantifs pour couvrir les risques émergents dans le cas où l'auditeur est dans l'incapacité d'effectuer des tests de contrôle interne et des tests d'efficacité opérationnelle. ✓ Maintenir leur indépendance, esprit critique et responsabilité étique malgré les difficultés engendrées par la conjoncture du COVID-19 vis-à-vis de l'évaluation des risques. ✓ Être attentifs aux transactions avec les tiers (notamment à travers la circularisation...). ✓ Accorder une importance majeure aux risques informatiques.
Les preuves d'audit	Il convient aux auditeurs de : ✓ Considérer des procédures alternatives en cas d'impossibilité d'obtention des preuves d'audit selon la méthode usuelle. ✓ S'assurer de la fiabilité, de l'exhaustivité et de la réalité des preuves d'audit collectées par voie électronique. ✓ Envisager l'utilisation d'outils informatiques tels que les visioconférences lorsqu'il est impossible de participer aux inventaires physiques. ✓ S'appuyer davantage sur les confirmations des tiers tout en prévoyant de tester la réalité des éléments circularisés lorsqu'il est impossible d'obtenir lesdites confirmations. ✓ Maintenir un niveau élevé de professionnalisme et de scepticisme lors de l'évaluation des preuves d'audit collectées. ✓ Avoir une compréhension détaillée et globale du contrôle interne de l'entreprise auditée en identifiant les changements causés par le COVID-19. ✓ Repenser l'approche de collecte des preuves d'audit en l'adoptant au maximum aux nouvelles réalités définies par le COVID-19.
La Continuité d'exploitation	Il convient aux auditeurs de :

	✓ S'assurer si l'entreprise dispose de la liquidité suffisante pour maintenir sa solvabilité durant la période COVID-19 et post COVID-19. ✓ D'accorder plus d'importance à la réévaluation des risques et l'identification des facteurs pertinents pouvant affecter ou remettre en question les plans de continuité d'exploitation établis par la direction. ✓ S'assurer si la direction a pris en compte l'exhaustivité des éléments susceptible d'entraver la continuité de l'entreprise. ✓ D'évaluer la résilience de la chaîne d'approvisionnement, en vérifiant que les plans de continuité des activités intègrent des dispositions pour atténuer les perturbations chez les fournisseurs cruciaux. ✓ Transcender les chiffres et les preuves d'audit usuel, en se penchant également sur la situation des clients et fournisseurs principaux de l'entreprise, afin d'anticiper tout risque potentiel de manque de solvabilité ou d'approvisionnement, crucial pour assurer la continuité d'exploitation. ✓ Renforcer leur conformité aux normes et règlementations en vigueur.
Les évènements subséquents	Il convient aux auditeurs de : ✓ S'assurer que l'exhaustivité des évènements subséquents a été prise en compte lors de l'établissement des états financiers. ✓ Avoir recourt à des procédures adaptées à la conjoncture pandémique pour identifier et prendre en compte les évènements postérieurs à la clôture. ✓ Être attentifs aux changements rapides dans l'environnement économique et aux répercussions sur les estimations comptables, notamment celles liées à la dépréciation des actifs, aux provisions pour créances douteuses et aux évaluations de la juste valeur.

	✓ Examiner attentivement les événements survenus après la date de clôture des états financiers pour déterminer s'ils nécessitent un ajustement des états financiers ou une divulgation appropriée.

Conclusion

L'émergence de la pandémie du COVID-19 a imposé des défis inédits à la fonction d'audit, exigeant une adaptation rapide et réfléchie de la part des auditeurs et des régulateurs. Nous avons exploré les normes ISA en mettant en lumière leur pertinence dans ce contexte exceptionnel, soulignant l'importance de leur mise en œuvre pour maintenir l'intégrité et la qualité des audits. D'autant plus que la démarche d'audit, souvent considérée comme rigide, a subie beaucoup des transformations brusques pour s'ajuster aux nouvelles réalités opérationnelles des entités auditées.

Dans ce sens les communications des organismes internationaux et des régulateurs ont fourni des lignes directrices cruciales, tandis que les contributions de la communauté scientifique ont enrichis la compréhension collective des enjeux. Ces voix convergent vers un impératif commun représenté par la nécessité d'une flexibilité accrue et d'une vision prospective dans la conduite des audits en vue de garantir sa qualité.

De plus, en examinant les impacts spécifiques du COVID-19 sur des aspects clés tels que l'évaluation des risques, la collecte des preuves d'audit, la continuité opérationnelle et les travaux relatifs aux événements subséquents, nous avons identifié divers impact et opportunités d'améliorations susceptibles de garantir la résilience du processus d'audit.

En fin de compte, cette crise mondiale a révélé la nécessité d'une approche plus holistique et dynamique de la fonction d'audit et les leçons apprises au cours de cette période incertaine doivent servir de fondement pour élever les normes de qualité de l'audit et renforcer la confiance du public dans l'intégrité des informations financières.

En s'adaptant aux réalités changeantes, la fonction d'audit peut jouer un rôle essentiel dans la promotion de la transparence et de la stabilité, même face à des défis aussi compliqués que ceux posés par la pandémie du COVID-19. L'avenir de l'audit se dessine comme une trajectoire évolutive, mettant l'accent sur la résilience, l'innovation technologique et la responsabilité sociale, avec les auditeurs comme architectes du changement vers une profession plus robuste et préparée aux situations inattendues.

BIBLIOGRAPHIE

- ACCA. (2020). The impact of Covid-19 on Audit and Assurance – challenges and considerations.
- Albitar, K., Gerged, A. M., Kikhia, H., & Hussainey, K. (2020). Auditing in times of social distancing: The effect of COVID-19 on auditing quality, International Journal of Accounting & Information Management.
- Asha H., Kittur S. (2022). The impact of the pandemic of Covid-19 on the Audit Expectation Gap The case of India.
- Christoffer J., Nicklas P. (2021). Auditing in times of change : A qualitative study on how Covid-19 will affect audit quality.
- Covid 19 et methodologie des missions d'audit impact possible de la crise covid-19 sur les travaux d'audit : https://www.fidaco.org/wp-content/uploads/2021/01/Impact-possible-de-la-crise-COVID.pdf
- CPA-Chartered Professional accountants Canada. (2020).Audit Considerations Related to the COVID-19 Pandemic.
- FRC. (2020). Bulletin : guidance for auditors and matters to consider where engagements are affected by coronavirus (covid-19).
- Goodell, W. J. (2020). COVID-19 and finance : Agendas for future research,Finance Research Letters
- Hong Kong Institute of CPA's. (2020). Auditing and COVID-19, A quick guide.
- https://pcaobus.org/news-events/news-releases/news-release-detail/pcaob-issues-covid-19-spotlight-provides-insights-and-reminders-for-auditors
- https://www.accaglobal.com/uk/en/professional-insights/global-profession/closing-expectation-gap-audit_way-forward.html https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1574785/FULLTEXT01.pdf
- https://www.frc.org.uk/news-and-events/news/2020/03/guidance-on-audit-issues-arising-from-the-covid-19-coronavirus-pandemic/
- https://www.iaasb.org/news-events/2020-07/iaasb-assists-audit-considerations-impact-covid-19
- https://www.idi.no/elibrary/covid-19/1050-performance-auditing-during-covid-19-crisis-a-sai-perspective/file
- https://www.ifac.org/_flysystem/azureprivate/uploads/IAASB/Staff%20Alert%20%20Audit%20Considerations%20Arising%20from%20Changes%20Due%20to%20Coronavirus.pdf
- https://www.isaca.org/resources/isaca-journal/issues/2022/volume-1/the-evolution-of-audit-in-the-wake-of-the-pandemic
- Koster O., Igoe S. (2020). How COVID-19 continues to infect financial reporting

- IFAC. « Summary of Covid-19 Audit Considerations » : https://www.ifac.org/knowledge-gateway/supporting-internationalstandards/discussion/summary-covid-19-audit-considerations
- IIASB. (2020). Going concern in the Current Evolving Environment—Audit Considerations for the Impact of COVID-19.
- IIASB. (2020). Highlighting Areas of Focus in an Evolving Audit Environment Due to the Impact of COVID-19.
- IIASB. (2020). Subsequent events in the Current Evolving Environment—Audit Considerations for the Impact of COVID-19.
- KPMG. (2020). COVID-19: Challenges to auditing.
- Morise A. (2021). The impacts of covid-19 on audit practices.
- IAASB. (2019). Norme ISA 315 (révisée en 2019) et modifications de concordance et modifications corrélatives apportées à d'autres normes internationales par suite de la publication de la norme ISA 315 (révisée en 2019).
- IFAC. (2009). Handbook of International Standards on Auditing and Quality Control.
- Norme ISA 570 révisée : https://www.ifac.org/_flysystem/azureprivate/publications/files/Norme-ISA-570-revisee-Continuite-de-lexploitation_0.pdf
- PCAOB. (2020). Staff Observations and Reminders during the COVID-19 Pandemic.
- The institute of chartered accountants of Pakistan. (2020). The impact of COVID-19 on audit, a guidance for auditors.

Valorisation du patrimoine agricole et développement territorial durable de l'oasis de Figuig: quelles synergies entre les stratégies institutionnelles et les initiatives des acteurs non étatiques ?

Abdelkabir AMMAR, Doctorant, Université Mohammed V, Royaume du Maroc

ammarabdelkabir3@gmail.com

Dr. Abdelmajid SAHNOUNI, Université Mohammed V, Royaume du Maroc

abdelmajidsahnouni@gmail.com

Résumé

La durabilité du patrimoine agricole oasien pose des défis majeurs, en raison des marges de manœuvre de plus en plus restreintes pour le pilotage de l'adéquation "valorisation- préservation" des systèmes de production. Cette problématique se pose particulièrement dans le cas de l'oasis de Figuig, où l'acuité des facteurs écologiques et anthropiques est très forte. Cependant, l'agrosystème ancestral de Figuig recèle un certain nombre d'atouts dont l'exploitation efficiente et rationnelle constitue un gage de sa viabilité et durabilité. En effet, la persistance de l'écoulement des eaux des sources, l'attachement affectif des figuiguis à leur origine et à leur patrimoine, figurent en tête de ces atouts, justifiant la mise en œuvre des stratégies institutionnelles. A condition que celles-ci soient coordonnées et inclusives.

Mots clés : Oasis de Figuig, Patrimoine agricole, Développement territorial durable, Synergies, Stratégies institutionnelles, Valorisation, Préservation, Agrosystème.

Introduction

Le compromis entre la valorisation du patrimoine agricole et sa préservation en vue de sa durabilité s'avère de plus en plus délicat. D'un côté, les effets des changements climatiques et, de l'autre, les enjeux de la mondialisation, constituent des contraintes majeures pour le secteur agricole de manière générale et pour la petite agriculture traditionnelle de manière plus forte. La pression sur les ressources naturelles (eau et sol, biodiversité) et leur dégradation sont alarmantes. Les zones oasiennes sont particulièrement touchées par ces problématiques. Les défis sont suffisamment connus et partagés, mais les consensus pour limiter les dégâts s'avèrent complexes. Les démarches et les initiatives, conduites par les institutions de recherche, les organisations internationales de développement, les ONG, etc. fusent à cet égard. Le programme de reconnaissance des « Systèmes Ingénieux du Patrimoine Agricole Mondial (SIPAM) » s'inscrit dans cette optique. Il est né à l'initiative de l'Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture (FAO) lors du Sommet Mondial sur le Développement Durable de Johannesburg en 2002[216]. Sur la base de critères d'éligibilité appropriés, les SIPAM ont pour objectif la valorisation des systèmes agraires traditionnels, la préservation du patrimoine agricole et ont pour finalité le maintien des populations locales sur leur lieu d'origine, en leur permettant de mener leurs activités dans des conditions satisfaisantes sur les plans économique, social et environnemental. Ce cadre constitue un levier de développement territorial durable.

Grâce à une série de critères[217] singuliers, le site de Figuig a été éligible au label "SIPAM" et reconnu, en novembre 2022, sous l'intitulé ***« Les ksour de Figuig : cultures oasiennes et pastorales autour de la gestion sociale de l'eau et des terres »***. Son espace est composé de la commune rurale d'Abbou Lakhal et de la municipalité de Figuig.

Concomitamment au " Plan de préservation du SIPAM de Figuig", la stratégie « Génération Green (2020-2030) » du Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts (MAPMDREF) a pour ambition l'émergence d'une nouvelle génération de classe moyenne agricole. Ces deux programmes s'ajoutent aux interventions ordinaires de "la stratégie de

[216] Koohafkan, P., et Altieri, M.-A. (2011), « Systèmes Ingénieux du Patrimoine Agricole Mondial : un héritage pour le futur ». SIPAM/ Organisations des Nations-Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, Rome. p.7. peut être consulté sur : https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/be1d2a1d-ee5d-4efc-86e3-2fc526c528b4/content

[217] L'histoire de son peuplement, la richesse de sa biodiversité végétale et animale, l'ingéniosité de son système de gestion de l'eau et de l'irrigation, la singularité architecturale de ses ksour, l'ancrage de son système pastoral et des modes de vie qui s'y rattachent…sont autant de caractéristiques, matérielles et immatérielles, qui confèrent une dimension patrimoniale à ce territoire.

développement des zones oasiennes", mise en œuvre par l'Agence Nationale de Développement des Zones Oasiennes et de l'Arganier (ANDZOA).

Le présent article aborde l'état actuel de l'ancienne palmeraie (patrimoine agricole) de Figuig, ses forces et faiblesses, ainsi que les opportunités dont elle peut profiter et les menaces dont elle est l'objet. Les perspectives de préservation et de valorisation de cet agrosystème ancestral et sa durabilité seront analysées à l'aune des programmes de préservation et de développement susmentionnés.

1. Cadre et contexte de la recherche

1. 1. Situation géographique de l'oasis de Figuig

L'oasis de Figuig se situe à l'extrême Est du Maroc, sur la frontière maroco-algérienne, et à 32° de latitude nord et à 1°51' de longitude ouest, à près de 900 m d'altitude. Elle se trouve dans un fond de cuvette de 5 à 6 km de diamètre, dominée par les jbels Lamâiz (1909 m), Grouz, (1647m), Mélias (1128 m), Znaga (1051 m), Taghda (1117 m), El Haimeur (1168 m), Sidi Abdelkader (1000 m), El Arja (1050 m) et Sidi Youssef (1065 m)[218] et s'étend sur une superficie de 452 km² environ, soit 45.200 ha (voir carte n° 1).

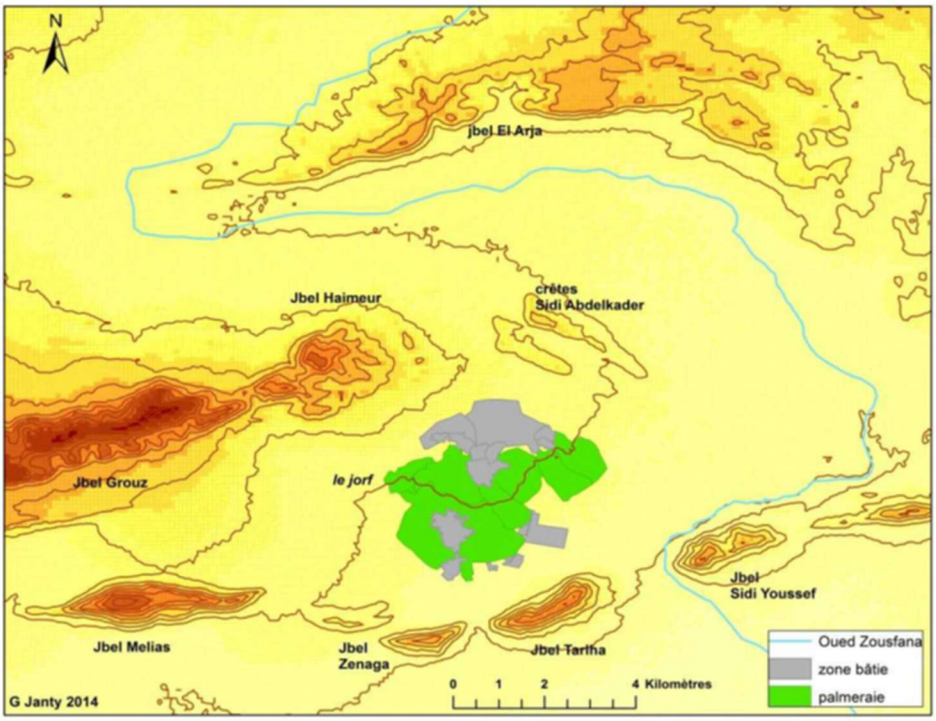

Carte 1 : Oasis de Figuig : relief, réseau hydrographique, ancienne palmeraie et espaces bâtis.

Sources : MNT USGS, A.B.H.M, 2004.Traitement : Arc Gis 10c. Réalisation : G. Janty, 2014, UMR Ladyss, Université Paris Diderot.

[218] عبد الحميد الفحصي (2009). "جغرافية مدينة فيجيح". يمكن الإطلاع عليه في الموقع: https://www.startimes.com/?t=14100365

Située aux confins du Haut Atlas oriental et de l'Atlas saharien, elle fait partie de la zone continentale présaharienne. L'oasis de Figuig occupe une place historique et stratégique importante, elle est parmi les oasis les plus célèbres, et représente un carrefour, en étant une des portes du désert par sa position médiane entre le Haut Atlas et l'Atlas saharien.

La commune urbaine de Figuig s'étend sur 37 km², soit 3.700 ha. Elle abrite l'ancienne palmeraie, qui couvre 680 ha, et fait partie de la province de Figuig et de la région de l'oriental (carte n° 2). Figuig se situe à près de 110 km de la ville de Bouarfa, capitale de la province de Figuig et à 380 km d'Oujda, capitale de la région.

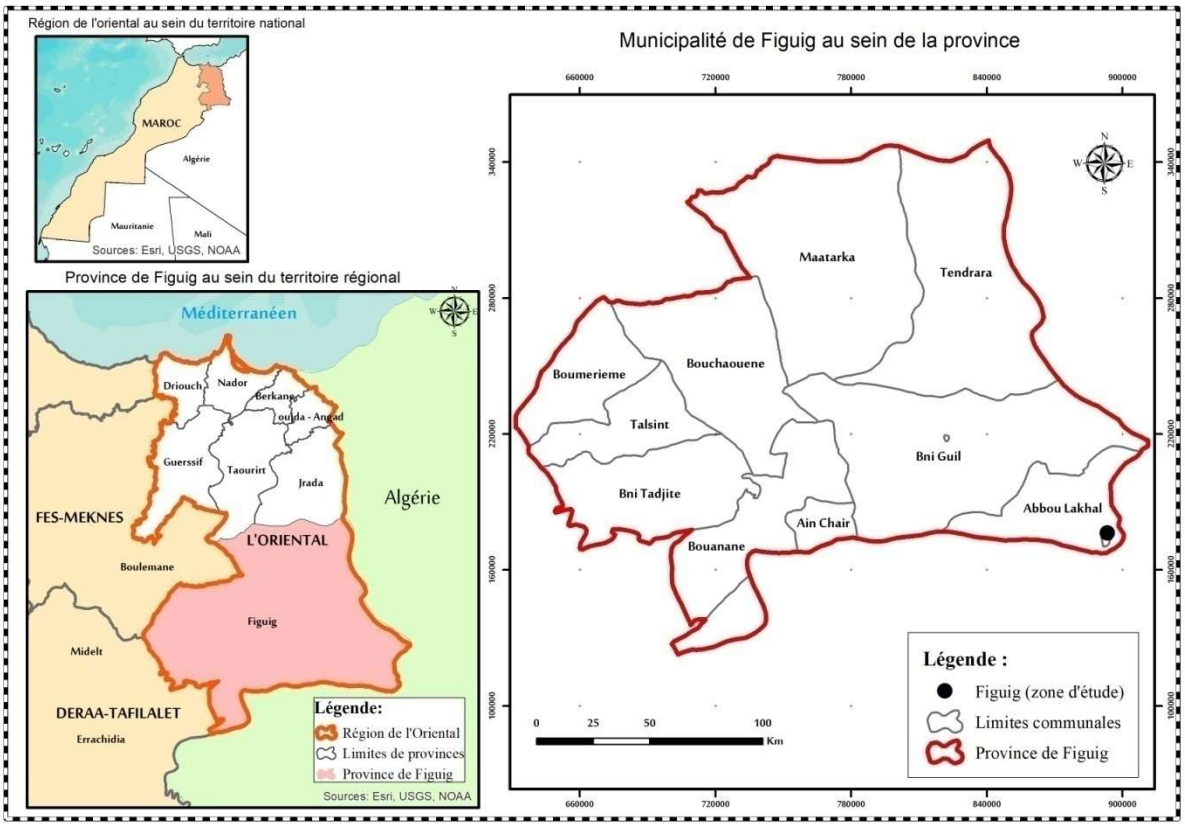

Carte 2 : Localisation de la commune de Figuig.

Source : Découpage administratif du Maroc 2015[219].

La commune de Figuig est limitée à l'Est, au nord et au sud par la frontière maroco-algérienne (le centre de Beni Ouanif est à 7 km seulement de Figuig), « *elle se trouve en situation d'impasse géographique, vue la conjoncture politique liée à la fermeture des frontières* »[220].

[219] Décret 2.15.716 du 9 Hijja 1436 (23 Septembre 2015), BO n° 6399 du 14 Hijja 1436 (28 Septembre 2015).
[220] Agence Urbaine d'Oujda, (2017), « Note de présentation de l'étude du plan d'aménagement de la ville de Figuig ». p. 7

1.2. Délimitation de la zone d'étude

La superficie agricole actuelle dans l'oasis de Figuig s'élève à près de 1480 ha. Elle est répartie entre l'ancienne palmeraie (680 ha), située au cœur de la commune et les zones d'extension qui s'étendent sur près de 800 ha. Comme c'est généralement le cas, en périphérie des oasis se trouvent des zones pastorales permettant un élevage transhumant ou nomade, complémentaire de la vie des oasis[221]. L'oasis de Figuig obéit à cette situation, les zones de verdure sont entourées d'immenses étendues désertiques, parsemées de nomades et de pasteurs[222].

Le site SIPAM de Figuig comprend l'ancienne palmeraie et les extensions et s'étend également sur l'espace pastoral, relevant de la commune rurale d'Abbou Lakhal. Il s'intitule : ***Les ksour de Figuig : cultures oasiennes et pastorales autour de la gestion sociale de l'eau et des terres.***

Le présent travail de recherche focalise sur l'ancienne palmeraie, mais l'analyse des perspectives concernant le développement agri culturel durable et intégré englobe les complémentarités et interactions avec les secteurs d'extension (El Arja, Berkoukès, et l'Est de hammam foukani), situés au voisinage le plus proche de l'ancienne palmeraie. La carte n° 3 situe l'espace du SIPAM de Figuig.

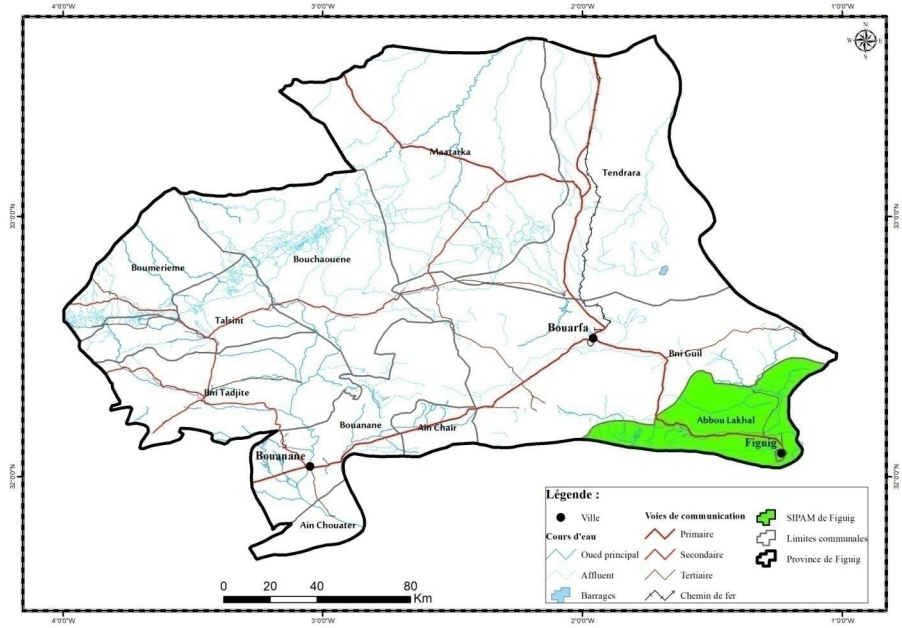

Carte 3 : Délimitation de l'espace du SIPAM de Figuig au sein de la province de Figuig.

[221] Jouve, P. (2012), « Les oasis du Maghreb, des agroécosystèmes de plus en plus menacés. Comment renforcer leur durabilité ? ». Courrier de l'environnement de l'INRA, n° 62, p. 113.
[222] Bouakka, M., et Hakkou, A. (2009), « L'oasis de Figuig : l'irrigation et la fusariose vasculaire (bayoud) ». In actes du colloque international sur l'Environnement oasien face aux mutations économiques et sociales, le cas de Figuig ». Figuig, les 24 et 25 avril 2006. Publications de l'IRCAM, p. 19.

Source : Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts (MAPMDREF-Royaume du Maroc), FAO, (2021). « Dossier d'inscription du site de Figuig comme Système Ingénieux du Patrimoine Agricole Mondial (SIPAM). Les ksour de Figuig : cultures oasiennes et pastorales autour de la gestion sociale de l'eau et des terres », p.12

La carte n° 4, ci-dessous, présente une vue aérienne de la municipalité/ville de Figuig avec l'emplacement de ses sept (7) ksour[223] : Zenaga, Loudaghir, Laabidate, Ouled Slimane, Lamaiz, Hammam tahtani, et Hammam foukani, parfois mêlés à l'ancienne palmeraie. La vue montre également l'environnement désertique de la ville et de son agroécosystème.

Il est à noter que l'urbanisation a connu une telle expansion au sein de la palmeraie, que les aménageurs parlent de "la ville agricole et urbaine" de Figuig.

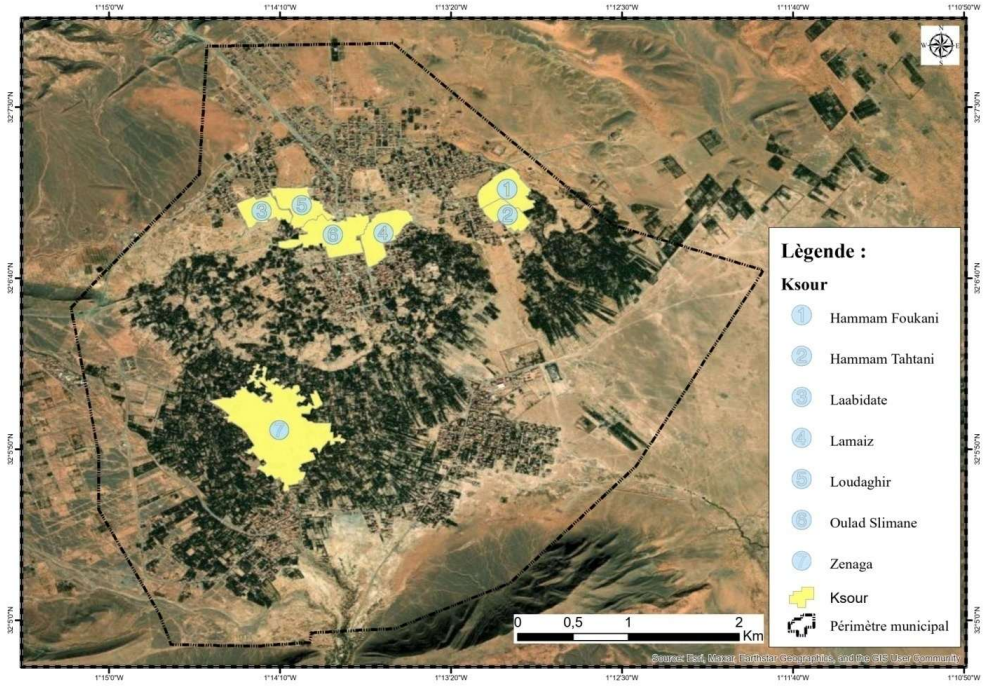

Carte 4 : Répartition spatiale des ksour de la commune territoriale de Figuig.

Source : https://www.researchgate.net/figure/Map-of-Figuig-and-its-ksour-A-Del-and-N-Goumeziane_fig1_272368180 - enquête de terrain, A. Ammar, 2021.

2. Méthode de collecte des informations

Cette contribution est basée sur les résultats de l'enquête de terrain que nous avons réalisée en 2021 à Figuig. Pour la collecte des données sur le terrain, nous nous sommes intéressé à la population concernée directement par l'activité agricole (agriculteurs et jeunes ruraux, en majorité fils d'agriculteurs), mais aussi aux acteurs concernés par le développement territorial (Municipalité de Figuig, DPA de Figuig, ANDZOA, FAO, ENABEL) qui nous ont permis de prendre

[223] Pluriel de « ksar/qsar » : agglomération d'habitations avec des liens historiques et sociaux qui les distinguent.

connaissance des problématiques globales que connait l'oasis de Figuig et des perspectives de valorisation du patrimoine agricole et de préservation de ses ressources. Nous avons également procédé à une analyse documentaire en rapport avec les programmes de développement de la zone d'étude.

Les agriculteurs et les jeunes ruraux ont fait l'objet d'une enquête quantitative individuelle et qualitative sous forme d'échanges au sein de groupes de discussions. Au total 137 personnes ont participé au travail empirique. Ce sont des agriculteurs âgés, des agriculteurs relativement jeunes, et des jeunes non encore insérés dans la vie active.

3. L'agrosystème traditionnel de Figuig : une résilience face aux contraintes naturelles et anthropiques.

3.1. La terre, l'eau et le palmier dattier, éléments déterminants de l'exploitation agricole.

La superficie moyenne des exploitations (jardins) est de 2,42 ha. Les eaux d'irrigation ont différentes origines (khettaras, puits privés, forage collectif et barrage). Selon le besoin, mais aussi en fonction de leur capacité financière, les exploitants peuvent recourir à des ressources hydriques de différentes origines, sachant que l'eau du barrage est payante et les conduites qui l'acheminent n'ont pas encore desservi tous les secteurs de la palmeraie.

Les agriculteurs affirment que la sécheresse ne cesse d'impacter négativement les ressources hydriques. En 2021, le barrage Sfeissif a été à sec vers la fin de l'été. Le recours aux puits privés est de plus en plus important (57% des exploitations). L'utilisation de l'énergie solaire ainsi que l'irrigation au goutte à goutte sont en progression (43%). Ces deux indicateurs montrent l'ouverture de l'agriculture traditionnelle familiale aux innovations.

A l'instar de la majorité des oasis, le modèle de culture en étages prévaut dans l'ancienne palmeraie de Figuig. Le profil variétal du palmier dattier est diversifié. Les anciens agriculteurs citent une dizaine de variétés (Azeiza[224] Bouzid, Azeiza Amenzou, Boufaggous Gharas, Assiane, Afroukh, Boufaggous, Tâabdounte, Tagazgous, Admam, et Ahjin) implantées dans la palmeraie. Ils déplorent, au passage, l'expérience de l'introduction par l'INRA[225] de la variété Najda dans le but de combattre le bayoud, car les agriculteurs qui l'ont plantée ont dû l'arracher après 6 ou 7 années d'attente de sa fructification à cause de son inadaptation au terroir. La production des dattes au niveau des exploitations est destinée à la consommation familiale, à l'alimentation animale et à la vente.

[224] Le nom de cette variété est généralement écrit et prononcé "Aziza" (qui prête à confusion avec le nom propre féminin Aziza, en arabe عزيزة). Aussi, dans le but de se rapprocher de son sens en amazigh "Azegza", qui signifie couleur "vert ", en raison de sa couleur verdâtre, nous proposons de l'écrire, du moins dans la présente recherche, "Azeiza"» où le « g » d'Azegza n'est souvent pas prononcé de manière claire, il est juste "effleuré".
[225] Institut National de la Recherche Agronomique

Les autres productions (légumes, fruits, céréales et légumineuses) sont destinées à l'autoconsommation. La luzerne est très présente et constitue un aliment de base pour le petit élevage. Les superficies couvertes par les céréales, les légumes et les fourrages sont tellement petites que l'unité de surface traditionnellement adoptée dans l'oasis est minuscule, dénommée « Guemmoune », est équivalente à 13 mètres carrés (1m x 13 m). Les effectifs d'animaux enregistrés montrent que l'élevage des ovins est le plus répandu. 71,4% des exploitants possèdent des troupeaux d'ovins plus ou moins importants avec une moyenne d'environ 18 têtes par exploitation.

3.2. La durabilité de l'agrosystème traditionnel de Figuig à l'épreuve des contraintes écologiques et des interventions anthropiques.

Les critères ou variables abordés par notre enquête, se rapportant aux caractéristiques des exploitations et à l'agrosystème plus largement, mettent en exergue les forces et faiblesses ainsi que les opportunités et menaces susceptibles d'impacter négativement la durabilité du patrimoine agricole sur les plans économique, social et environnemental. Les principaux critères ou facteurs en question sont déclinés dans la matrice SWOT[226] (tableau n° 1) ci-après.

[226] SWOT est l'acronyme des mots anglais Strengths, Weaknesses, Opportunities, Threats. Ce qui signifie en français Forces, Faiblesses, Opportunités et Menaces (FFOM).

Forces	Faiblesses
- Population consciente de la valeur patrimoniale de son agriculture ; - Attachement des figuiguis à leur patrimoine agri-culturel ; - Soutien de l'économie de Figuig par la diaspora ; - Motivation d'une partie des jeunes pour l'exercice de l'activité agricole ; - Présence de produits de terroir typiques (notamment dattes Azeiza Bouzid, Assiane) - Disponibilités des ressources en eau satisfaisantes, malgré une tendance à la réduction.	- Morcellement des propriétés terriennes par l'héritage entrainant l'abandon des jardins ; - Exigüité des exploitations (jardins) ; - Faible rentabilité de l'activité agricole - Désaffection par une partie de la population (notamment les jeunes) de l'activité agricole ; - Possibilités limitées de commercialisation locale des productions, notamment les dattes ; - Persistance de la maladie du bayoud ; - Salinité des sols dans certaines parties de la palmeraie.
Opportunités	**Menaces**
- Volonté de l'Etat de promouvoir l'insertion des jeunes dans les activités rurales (Génération Green 2020-2030) ; - Amélioration des disponibilités des eaux d'irrigation grâce à la construction du barrage Sfeissif ; - Implication des agences de développement nationales et internationales (ANDZOA, FAO, ENABEL, Agence de l'oriental) ; - Efforts des collectivités territoriales (Commune de Figuig, Région de l'oriental...) ; - Importance numérique des ONG intervenant dans la palmeraie ; - Persistance des solidarités familiales ; - Une forte demande pour les dattes labellisées (Azeiza, Assiane) - Potentiel touristique / tourisme de niche/doux à promouvoir ;	- Tendance à la diminution des ressources hydriques ; - Perception mitigée de l'action coopérative (existence d'un nombre important de coopératives non efficaces, et volonté de certains agriculteurs d'en créer d'autres) ; - Isolement de l'oasis de Figuig (plus de 100 km de Bouarfa, petite ville la plus proche), ce qui accentue le problème de la commercialisation des productions locales ; - Faiblesse du système de santé ; - Eloignement des institutions universitaires (Oujda à 380 Km) - Tissu économique local très peu développé, faible offre d'activités et d'emplois, insuffisance des infrastructures publiques de base.

Tableau 1 : Forces-Faiblesses/ Opportunités-Menaces.

Source : Enquête de terrain, A. Ammar, 2021

L'agrosystème traditionnel de Figuig tient ses principales forces à la fois des facteurs d'ordre naturel et d'ordre humain ou social. D'une part, les sources d'eau qui continuent de fournir des ressources hydriques plus ou moins satisfaisantes ainsi que les variétés de dattes typiques (produits de terroir) comme Azeiza

Bouzid ou Assiane et, d'autre part, le rapport affectif des figuiguis au patrimoine agricole, et particulièrement d'une partie des jeunes.

L'amélioration des potentialités en eau, grâce à la construction du barrage Sfeissif, l'intérêt que suscite le développement durable de l'oasis auprès d'une multitude d'acteurs de développement nationaux et internationaux, institutionnels ou de la société civile, notamment les composantes de la diaspora figuiguie, vont dans ce sens. Néanmoins, une série de faiblesses et de menaces fragilisent ce patrimoine. Il s'agit de la sécheresse de plus en plus sévère et fréquente, de la salinité des sols, du morcellement des propriétés ; ainsi que du déficit en services de base, de l'éloignement de Figuig, de l'enclavement relatif de l'oasis par la frontière avec l'Algérie sur presque 75% de son voisinage, etc.

Parmi les contraintes précitées, l'une des causes majeures de la vulnérabilité de l'ancienne palmeraie est l'émiettement des exploitations. Cet émiettement a pour principale cause l'héritage et a comme conséquence un impact sur l'investissement et une rentabilité limitée de l'activité agricole, ce qui décourage le déploiement des efforts d'entretien et de valorisation des minuscules unités de production. G. Janty[227] rapporte que 10% seulement de la population sont actifs dans l'agriculture. En réalité, une partie substantielle des figuiguis pratique l'agriculture comme activité secondaire et exerce des activités plus rémunératrices dans d'autres secteurs, notamment les métiers de construction (maçonnerie, électricité, plomberie, …) et du commerce. Les retraités et les fonctionnaires s'occupent également de l'entretien et de la fructification des jardins familiaux. Il est important de noter que les possibilités d'emploi sont limitées, d'où l'importance historique de l'émigration qui caractérise cette contrée. La diaspora figuiguie a été estimée à près de 40.000 personnes il y a deux décennies[228]. L'oasis compte parmi les zones dont la population régresse de manière marquée, comme le montrent les effectifs enregistrés lors des trois derniers RGPH[229] (14245 habitants en 1994, 12577 en 2004, et 10872 en 2014).

L'absence d'entente entre les héritiers semble exacerber cette problématique et l'abandon pur et simple des jardins devient parfois inéluctable. Pour pallier cette contrainte, certains agriculteurs créent des exploitations agricoles dans les extensions[230], tout en continuant à valoriser leurs jardins traditionnels. Malgré

[227] Janty, G. (2014), « Les enjeux de la préservation et du développement d'un paysage culturel. Le cas de la palmeraie de l'oasis de Figuig (Maroc) ». Doctorat en géographie, option Environnement Milieu Technique et Société Ecole Doctorale : Economies, Espaces, Sociétés, Civilisations. UMR LADYSS. Université Paris Diderot (Paris 7) Sorbonne Paris CITE, p. 60. Peut être consulté sur : https://hal.archives-ouvertes.fr/tel-01097918

[228] Agence de l'Oriental et PNUD, (2008), « Développement Local Intégré de l'Oriental (DéLIO) : Oasis de Figuig ». p.5. peut être consulté sur : https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/MAR/00049616_Prodoc-D%C3%A9lio.pdf

[229] Haut-Commissariat au Plan (Municipalité de Figuig). Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 1994, RGPH de 2004 et RGPH de 2014.

[230] Les figuiguis affichent des positions mitigées quant au développement des extensions agricoles au voisinage de l'ancienne palmeraie. Certains considèrent que les deux sont complémentaires, alors que pour d'autres, les extensions concurrencent la palmeraie traditionnelle pour les eaux provenant du barrage. Pour ces derniers, le

tout, la volonté des ksouriens de Figuig de persévérer la fructification de leurs jardins traditionnels n'est, pour autant, pas atténuée. Nous avons noté un certain enthousiasme, particulièrement chez les jeunes agriculteurs, qui se réjouissent du renforcement des ressources hydriques traditionnelles (sources) par les eaux du barrage sfeissif, et de l'espoir que cela représente pour la préservation de la palmeraie. D'ailleurs, cette récente donne (barrage) les a encouragés à se projeter dans l'avenir et a impulsé l'élan de rajeunissement de la palmeraie (remplacement des palmiers âgés peu productifs).

Enfin, on peut dire que, en dépit des menaces sur l'ancienne palmeraie, la pérennité du potentiel productif de l'agrosystème de Figuig persiste. A titre d'exemple, Herbert Popp[231] et Gwenaelle Janty[232] ont conclu, chacun de son côté, que la durabilité des ressources naturelles de Figuig n'était pas menacée de déclin. Ce constat semble réaliste, du moins à moyen terme. En effet, nous avons constaté, de notre côté, que malgré l'effet négatif de certains facteurs naturels (notamment la sécheresse et la raréfaction des ressources en eau) et comportements humains (négligence ou abandon de quelques jardins), la population[233] est partagée entre la tendance à la dégradation de la palmeraie, sa stabilité, voire son amélioration, selon les plus "optimistes". Parmi ces derniers, on compte, par exemple, les gens qui apprécient l'amélioration des disponibilités en eau d'irrigation par les eaux du barrage, ou ceux qui voient d'un bon œil le retour à la terre et la réhabilitation des jardins par certains figuiguis. Ces faits et points de vue permettent de dire que l'ancienne palmeraie peut être considérée comme relativement résiliente, elle n'est pour autant pas invulnérable à long terme, car la faible rentabilité de l'agriculture traditionnelle, marquée par des superficies minuscules, ne motive pas une partie importante de la population à en faire une activité principale. Ces considérations conduisent à la question : "quelles possibilités de conciliation entre la *préservation* du patrimoine agricole de Figuig et de sa *valorisation* ? "

4. La valorisation du patrimoine agri-culturel de Figuig face au paradigme de sa préservation.

L'équilibre entre la préservation du patrimoine agricole et sa viabilité économique passe, en partie, par l'optimisation de l'interaction de ses forces d'une part, et par la minimisation des facteurs négatifs qui limitent sa rentabilité, d'autre part. A cet égard, même si l'agroécosystème est considéré comme relativement stable sur le plan écologique et relativement résilient grâce aux ressources en eaux souterraines

barrage a été construit dans le but de sauver l'ancienne palmeraie et non pour irriguer les nouvelles plantations au niveau des extensions.

[231] Popp H., (2009), "L'économie oasienne de Figuig, vue sous l'angle du concept de la durabilité". Dans actes du colloque international sur l'Environnement oasien face aux mutations économiques et sociales ; Le cas de Figuig », Figuig, les 24 et 25 avril 2006. Publications IRCAM, p. 54.

[232] Janty, G. (2014), op. cit., p. 6.

[233] Récits des personnes interviewées lors de l'enquête.

(sources), l'acuité du changement climatique n'est pas sans poser des défis tangibles aujourd'hui et imprévisibles demain. Aussi, si les possibilités d'agir contre les facteurs naturels restent limitées, il est possible de s'y adapter à travers des pratiques et comportements humains vertueux et rationnels en matière d'usage des ressources naturelles. L'approche « *ni tout conserver, ni tout détruire…mais sauvegarder* »[234] ou celle qui consiste à « *…mobiliser dans les éléments patrimoniaux leurs ressources et apports économiques* »[235] convergent, mais les apports économiques propres à l'ancienne palmeraie (intramuros) s'avèrent, en dépit de tout, limités.

Une solution économique durable et satisfaisante de l'activité agricole à Figuig est à rechercher dans le cadre d'une complémentarité de l'agrosystème traditionnel avec son voisinage. C'est ce vers quoi quelques agriculteurs se sont orientés à travers la mise en valeur de parcelles ou d'unités de production au niveau des nouvelles extensions agricoles (Berkoukès, El Arja, proximité de Hammam foukani). La stratégie « Génération Green 2020-2030 » est de nature à renforcer la complémentarité sus mentionnée par la facilitation de l'accès des jeunes au foncier agricole. Mais, qu'en est-il de l'eau d'irrigation ? A ce propos, Herbert Popp[236] dit au sujet de Figuig, « *nous avons pu démontrer une dynamique récente qui devenait identifiable par une intensification ou une extension de la surface irriguée (par ex. dans le terroir de Berkoukès)* », il ajoute « *les terres sont abondantes dans les oasis, et elles sont remplaçables. Ce qui est le facteur le plus rare, c'est l'eau* ». Cette assertion de Popp est à nuancer en ce qui concerne l'oasis de Figuig, car non seulement l'eau y est rare mais la terre également. Le diagnostic réalisé par le Ministère de l'Aménagement du Territoire[237] précise que « *le domaine cultivable dans l'oasis de Figuig s'étend sur 1800 ha environ* », (dont près de 1450 ha sont exploités actuellement). On peut considérer que cette rareté de la terre cultivable/arable est un élément positif (eu égard à la rareté de l'eau) du fait qu'elle constitue une marge de sécurité pour le maintien d'une certaine adéquation entre l'espace cultivé et les ressources hydriques disponibles de l'oasis. Bien entendu, les surplus de terres non cultivés/non irrigués peuvent servir de pâturage pour les animaux domestiques.

Le postulat selon lequel « *il ne peut y avoir d'agriculture sans eau dans les oasis* » trouve toute sa portée dans le cas de l'oasis de Figuig. En effet, si les autres espaces oasiens marocains tirent un avantage relatif des eaux superficielles provenant des montagnes, où les bassins hydrauliques sont plus larges et les précipitations sont globalement plus importantes, la palmeraie de Figuig vit

[234] Gillot, L. (2015), « Ni tout conserver, ni tout détruire...mais sauvegarder. Ich et Figuig, oasis d'espoir sur les voies du développement durable ». In Développement des territoires de l'oriental, n°1- p. 20.
[235] Janty, G. (2015), op. cit., p. 6.
[236] Popp H. (2009), op. cit., p. 54.
[237] Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et de l'eau (Royaume du Maroc), (2002). « Stratégie d'aménagement et de développement des oasis au Maroc ; Analyse, diagnostic, typologie des oasis », première phase. p. A93.

essentiellement grâce aux eaux de ses sources « providentielles ». La quantité des pluies dans la région est dérisoire et aléatoire (irrégulière dans le temps), d'où le niveau très bas des quantités d'eau régularisées par le barrage Sfeissif (8 Millions de m³ sur une capacité de 20 Millions de m³ durant les premières années de mise en service). Dans ces conditions, l'espace agricole devrait être délimité et réservé aux cultures adaptées, compte tenu des disponibilités hydriques et de leur évolution, et ce, en fonction des scénarios pessimistes des changements climatiques. La réalisation de cet objectif dépend logiquement, en premier lieu, de la taille des exploitations à créer au niveau des extensions dans le cadre de "Génération Green". Elle est tributaire aussi de la pratique d'une agriculture conservatrice (agroécologie) et économe en eau (produire plus, avec moins d'eau). Les critiques incessantes dont le Plan Maroc Vert fait l'objet, concernant l'inefficacité de l'irrigation au « goutte à goutte » en matière d'économie d'eau, ainsi que l'encouragement ou le laxisme de la part de l'Etat concernant la pratique de cultures « gourmandes » en eau, ou leur implantation dans des espaces inadaptés, conservent toute leur actualité.

Compte tenu de ce qui précède, on peut considérer que tant que les ressources en eau (sources, nappe phréatique et barrage) sont jugées encore satisfaisantes, et tant que le fort lien affectif que les figuiguis entretiennent avec leur patrimoine agricole se perpétue, deux parmi les dimensions de durabilité agricole, en l'occurrence « la dimension sociale » et « la dimension environnementale », demeurent assez satisfaites. La dimension économique est, quant à elle, problématique et les marges pour son amélioration au sein de l'ancien agrosystème restent globalement réduites, car l'étroitesse de la superficie moyenne des propriétés constitue un sérieux goulot d'étranglement.

Le croisement ou l'interaction, deux à deux, des trois dimensions de base (écologique, sociale, économique) du modèle conventionnel du développement durable, permet d'avancer que deux parmi les trois critères de la durabilité, en l'occurrence : le critère "*vivable*" et le critère "*équitable*" sont plus ou moins satisfaits au niveau de l'ancienne palmeraie de Figuig, grâce aux atouts écologiques et humains détaillés auparavant. En revanche, le caractère "*viable*", résultant du recoupement de la dimension "*écologique*" avec la dimension « *économique* » semble précaire. Néanmoins, sachant que le volet "*écologique*" est empreint d'une certaine stabilité, comme il est explicité plus haut, la dimension "*économique*" ressort comme contrainte de premier ordre de la durabilité de l'ancienne palmeraie de Figuig. Elle est principalement due à la superficie réduite des jardins, dont résulte une production moyenne relativement faible, qui, plus est, moins valorisée et les possibilités pour sa commercialisation restent limitées.

Pour remédier aux déficiences que connait l'ancienne palmeraie, des projets consistants ont été réalisés, dont le plus important et le plus structurant est la construction du barrage Sfeissif pour le renforcement des disponibilités hydriques

et la mise en place du réseau de distribution des eaux d'irrigation. Néanmoins, en dépit des efforts consentis par les pouvoirs publics durant ces dernières décennies pour la sauvegarde et le développement du patrimoine agricole séculaire de Figuig, ainsi que les contributions techniques et financières d'une série d'agences et d'ONG nationales et internationales de développement, les opinions[238] de la population tendent globalement à l'insatisfaction.

Aussi, davantage d'efforts et surtout une gouvernance plus efficace pour la préservation et la valorisation du patrimoine agricole de Figuig, ainsi que la diversification des activités économiques, sont nécessaires pour améliorer l'attractivité de l'oasis et, par conséquent, garantir un niveau de développement durable satisfaisant pour ce territoire. Trois projets ou programmes s'inscrivent particulièrement dans cette optique.

5. Programmes de développement agricole et rural en vigueur à Figuig : des objectifs clairs qui supposent une bonne gouvernance et une obligation de résultats.

Il s'agit de la stratégie « Génération green », du « Plan d'action pour la préservation du SIPAM de Figuig » et de la stratégie courante « de développement des zones oasiennes ». Ils visent l'atténuation des faiblesses dont souffre l'ancienne palmeraie, ainsi que l'amélioration du cadre de vie des populations de manière générale.

5.1. La nouvelle stratégie du secteur agricole (Génération green 2020-2030) : une aubaine pour les jeunes de l'oasis de Figuig

Cette stratégie[239] fait suite à celle du Plan Maroc Vert et a pour ambition l'émergence d'une nouvelle génération de classe moyenne agricole à travers l'amélioration des revenus et la protection des agriculteurs. Les solutions à la problématique de l'accès au foncier agricole passent par la valorisation des terres collectives au profit des jeunes, des ayants droits, et des investisseurs, de manière générale. Des mécanismes d'aide à la reprise ou de location d'exploitation sont conçus.

La stratégie considère la transmission intergénérationnelle[240] comme enjeu majeur pour assurer la continuité du développement agricole. Aussi, un dispositif de transferts des exploitations agricoles est mis en place pour mettre en relation les exploitants âgés, souhaitant céder ou louer leurs terres, et les jeunes repreneurs souhaitant valoriser la terre.

---

[238] Enquête, A. Ammar, 2021.
[239] Agence pour le Développement Agricole (ADA), (s. d.). « Nouvelle stratégie du secteur agricole ». p. 27. Peut être consulté sur le site : https://www.ada.gov.ma/fr/nouvelle-strategie-du-secteur-agricole
[240] Au niveau national, 360.000 agriculteurs ont plus de 65 ans.

Les axes d'intervention au niveau de Figuig s'adressent particulièrement aux jeunes. Ils ont pour objectifs particuliers de résoudre la problématique de l'accès au foncier et d'accompagner les jeunes promoteurs dans la réalisation de leurs projets.

Le potentiel mobilisable des terrains collectifs au niveau provincial de Figuig[241] s'élève à 6200 ha au profit de 1607 bénéficiaires, dont 468 sont des jeunes (29%), qui bénéficieront de 2170 ha (soit 35% de l'ensemble des terres collectives mobilisables)[242].

C'est au tour du foncier agricole, qui constitue le problème/socle majeur pour l'insertion des jeunes en agriculture, qu'il est prévu de déployer le dispositif d'accompagnement. Ce dispositif comprend le renforcement des capacités, le financement, le conseil, la promotion de la commercialisation des productions dans de bonnes conditions, ainsi que l'organisation professionnelle (86 coopératives et entreprises de services sont prévues durant la période 2021-2030, au profit de 485 jeunes)[243].

5.2. Développement agricole et rural de l'oasis de Figuig

Ce plan courant est mis en œuvre par l'Agence Nationale pour le Développement des Zones Oasiennes et de l'Arganier (ANDZOA). Au titre de la diversification de l'économie des espaces oasiens, l'agence a accompagné et financé la création du Groupement d'Intérêt Economique (GIE) de Figuig ainsi que plusieurs coopératives agricoles pour leur permettre de mutualiser et fédérer leurs efforts, d'améliorer leur productivité et de valoriser leur production. L'Agence réserve un accompagnement spécifique pour les jeunes à travers le financement et l'encadrement d'activités génératrices de revenus (AGR) dans divers domaines. Elle a ainsi permis à des groupes de jeunes (hommes et femmes) de créer des coopératives de production agricole et d'entretien du palmier dattier et de réaliser des projets en dehors de l'agriculture (imprimerie, mécanique, etc.). L'ANDZOA contribue, à côté d'autres organismes, à la création des conditions de fixation de la population sur place (ex. adduction d'eau potable, électrification des ménages, construction de classes, valorisation de l'espace paysager oasien, préservation du patrimoine agricole et culturel, etc.).

5.3. Préservation du SIPAM de Figuig, un plan de développement intégré et durable

[241] Direction Provinciale de l'Agriculture (DPA) de Figuig (2022). « Potentiel de terres collectives mobilisables dans la province de Figuig ».
[242] La vision concernant la valorisation des terres collectives dans la province de Figuig prévoit de faire bénéficier ces jeunes selon trois formules : location pour tous, avec melkisation et sans melkisation pour jeunes ayants droit. DPA de Figuig, 2022.
[243] DPA de Figuig (2022), « Nombre et type d'entreprises de services programmées pour la province de Figuig ».

Le plaidoyer en faveur de la reconnaissance du site de Figuig comme « SIPAM » a inventorié un certain nombre de menaces[244] quant à sa durabilité. Pour pallier ces menaces et corriger les déficiences, les promoteurs du SIPAM de Figuig se sont engagés pour la mise en œuvre d'un plan d'action en vue d'assurer sa conservation. Ce plan concerne plusieurs secteurs (l'agriculture, la protection des forêts, la protection des eaux et des sols, la culture / le patrimoine immatériel, la réhabilitation du patrimoine architectural, l'assainissement liquide et solide et le tourisme, et implique différentes institutions (le MAPMDREF, la municipalité de Figuig, le département du développement durable et le département du tourisme[245].

Après cette esquisse des programmes, la question suivante se pose : Dans quelle mesure les actions, en cours dans le cadre de la stratégie de développement des oasis, celles prévues dans le cadre de la stratégie « Génération green » et celles retenues au titre de « la préservation du SIPAM de Figuig » peuvent constituer un cadre fédérateur efficace pour le développement intégré de l'oasis de Figuig ?

Cette interrogation s'impose car, d'une part, les stratégies susmentionnées concernent en premier lieu le département de l'agriculture, mais aussi d'autres secteurs et institutions (culture, développement durable, tourisme, commune, organisations internationales, société civile), et d'autre part, les expériences ont montré que nombre de stratégies, assorties de budgets colossaux, n'ont pas généré les résultats escomptés, faute d'objectifs précis et de bonne gouvernance.

6. Stratégie "Génération Green", stratégie "Développement des zones oasiennes", et "Plan de préservation du SIPAM de Figuig" : quelles complémentarités et quel système de gouvernance ?

Il est à préciser que la stratégie "Génération Green" est de nature sectorielle (verticale), alors que la stratégie de "Développement agricole et rural des zones oasiennes" et le "Plan d'action pour la préservation du SIPAM de Figuig" sont de nature multisectorielle (horizontale).

La stratégie "Génération Green" met l'accent sur le déploiement et la gestion du foncier agricole pour encourager l'entreprenariat des jeunes. Il s'agit de maintenir la transmission intergénérationnelle des savoirs et savoir-faire agricoles, d'assurer la sécurité alimentaire, de pallier le vieillissement des agriculteurs et le fléchissement de l'attractivité de l'activité agricole, etc. Cette nouvelle stratégie comprend aussi une composante qui vise une « agriculture résiliente et éco-efficiente », par l'amélioration de l'efficacité hydrique et la conservation des sols. Le volet agricole de la stratégie courante de développement de l'oasis de Figuig, menée par l'ANDZOA, ainsi que le plan d'action "SIPAM-Figuig", qui a pour finalité la préservation et la valorisation du patrimoine agricole, sont supposés être

[244] MAPMDREF et FAO, (2021), op. cit. pp. 146-148.
[245] MAPMDREF et FAO, (2021), op. cit. pp. 156-161.

harmonisés avec la stratégie générale de développement agricole "Génération Green".

Les trois programmes se rejoignent sur l'objectif d'une agriculture efficace, écologique et résiliente, ce qui est de nature à améliorer son attractivité, pour les jeunes en particulier. Les interventions de l'ANDZOA et le plan d'action pour la sauvegarde du SIPAM, ne se limitent pas au seul secteur agricole, mais cherchent, en plus, l'impulsion d'autres activités génératrices de revenu et d'emplois au niveau du territoire de la commune de Figuig, notamment le tourisme et l'artisanat. Il est à rappeler que l'ambition des promoteurs (Département de l'agriculture, FAO) des SIPAM, au niveau global et au plan national, consiste à « *en faire un vecteur de développement intégré et durable au niveau des zones oasiennes et de montagnes marocaines* ».

Cependant, se pose encore une fois la question : existe-t-il une vision intégrée et une gouvernance coordonnée au sein du MAPMDREF pour la mise en œuvre du volet agricole desdites stratégies/programmes ?

Les informations dont nous disposons[246], n'indiquent pas l'existence d'un quelconque cadre formalisé de coordination (de mutualisation des efforts et des actions) entre les programmes. C'est ce cadre qui permettra aux synergies de s'exprimer, de faire un bon usage des moyens dédiés, d'éviter les chevauchements inutiles et d'assurer l'atteinte des résultats.

A Figuig, l'espace où se joueront les interactions entre les programmes susmentionnés se compose de l'ancienne palmeraie et des extensions agricoles limitrophes. Ces deux composantes spatiales hétérogènes, à beaucoup d'égards, devraient faire l'objet d'un dispositif de gouvernance participatif et efficace.

7. Développement territorial intégré et durable de l'oasis de Figuig autour de son patrimoine agri-culturel

L'approche intégrée d'une "Petite Agriculture Durable", structurée en deux espaces complémentaires et intégrés (l'ancienne palmeraie et les nouvelles extensions agricoles), devrait avoir pour principal objectif la viabilité de l'ancien agrosystème (SIPAM) de Figuig. Ainsi, la viabilité/valorisation de l'ancienne palmeraie (***dimension patrimoniale***) pourrait être renforcée grâce à l'amélioration de la rentabilité de l'activité agricole par l'apport des extensions agricoles (***dimension économique***).

La complémentarité souhaitable entre les jardins traditionnels et les parcelles exploitées au niveau des extensions, n'est pas à l'abri d'effets pervers, car le risque que les premiers soient marginalisés au profit des secondes (faisant l'objet d'investissements divers et importants) n'est pas à écarter. La complémentarité supposée entre une agriculture ancestrale et une agriculture nouvelle avoisinante

[246] Documents consultés et informations récoltées sur le terrain en 2021.

est, par conséquent, sujette à discussion. Le développement spatial de l'agriculture dans l'oasis de Figuig « *met en péril un périmètre irrigué traditionnel ancestral, faute de ressources en eau supplémentaires non soumises aux aléas climatiques* »[247]. Au vu de ces situations, l'occurrence du risque en question est probable dans le cas des jardins traditionnels qui ne bénéficient pas (ou plus) de droit d'eau des sources. Par contre, les agriculteurs qui disposent de droits d'eau traditionnels satisfaisants ne se verraient pas négliger totalement leur patrimoine agricole pour se consacrer à l'exploitation des nouvelles unités créées dans les extensions.

A ce titre, l'objectif étant de permettre aux agriculteurs, notamment les jeunes intéressés par la préservation et la valorisation du patrimoine agricole, de rentabiliser leur activité à travers la facilitation de l'accès au foncier dans les périmètres des extensions, et par conséquent, le montage d'exploitations agricoles "viables, vivables et équitables".

Le dispositif de distribution des terres collectives dans la province de Figuig gagnerait à réserver un quota pour les jeunes de l'ancienne palmeraie qui adhèrent à l'approche intégrée. La constitution d'une pépinière (ou vivier) de jeunes ruraux originaires de l'oasis, ayant la fibre patrimoniale, et prêts à prendre la relève de leurs parents, serait une adaptation de la stratégie « Génération Green » aux spécificités de l'oasis de Figuig, un gage de transmission intergénérationnelle des savoir-faire ancestraux et, partant, un point fort de la sauvegarde du SIPAM de Figuig.

L'encouragement d'approches participatives et inclusives au sein des héritiers visant la reprise de la gestion des jardins par les jeunes les plus motivés, contribuerait à l'atténuation du morcellement par héritage des jardins. Une telle option peut se réaliser de manière concrète et durable dans le cadre d'une approche formalisée et engageante de développement agri-culturel intégré de l'oasis de Figuig. A titre d'exemple, le slogan « Préserver le SIPAM-Figuig, rentabiliser l'activité agricole » pourrait être mobilisateur.

La réussite de l'approche intégrée passe par l'adoption des pratiques agroécologiques[248] au niveau des extensions et par la capitalisation des savoir-

[247] El harradji, A. (2009), « Les ressources et le développement durable de l'oasis de Figuig entre la gestion des crises et la crise de gestion ». Dans actes du colloque international sur l'Environnement oasien face aux mutations économiques et sociales ; Le cas de Figuig, Figuig, les 24 et 25 avril 2006. Publications IRCAM, p. 139. Dans le Haouz oriental, l'Etat, avec sa politique agricole, a favorisé un secteur moderne capable de rentabiliser les grands investissements hydrauliques, aux dépens de la petite paysannerie, que l'aménagement devrait promouvoir, vu la faiblesse de ses propres moyens financiers (notamment terrains Melk et Mgam). La terre Mgam (0,5 à 1 ha) était une parcelle de l'immeuble collectif, que la collectivité réservait à chaque foyer à proximité immédiate de sa demeure. On y pratiquait des cultures associées et intensives. Rapporté par Sahnouni A., (2000), « Aménagements hydro-agricoles et mutations socio-économiques et spatiales dans une région semi-aride du Maroc (le Haouz oriental) ». Thèse de Doctorat en géographie. UFR de Lettres et Sciences Humaines. Université de Rouen, p. 294.

[248] La monoculture de palmier dattier sur de grandes superficies continue de révéler ses impacts écologiques désastreux.

faire ancestraux de la petite agriculture familiale traditionnelle dans l'ancienne palmeraie (association des espèces, complémentarité entre productions végétales et petit élevage, pratiques conservatrices des ressources en eau, du sol et de la biodiversité, valorisant les produits du terroir, etc.). « *Le développement de la micro-irrigation et la mutualisation des pompages, résultant de la création de petits jardins privés, périphériques aux anciennes palmeraies sont à encourager…réconcilier durabilité et équité, en responsabilisant l'ensemble de la population des oasis dans la gestion de l'eau* »[249].

La stratégie est à conforter par l'impulsion d'une organisation professionnelle efficace et la structuration de plates-formes et circuits d'économie solidaire et de commerce équitable, pour l'écoulement des dattes de haute et moyenne gamme ainsi que des produits issus de la transformation des dattes de moindre qualité. Le but étant de capter le maximum de valeur ajoutée au profit des producteurs, productrices, transformateurs, transformatrices, et des autres acteurs économiques de l'oasis. Lors de l'enquête de terrain, nous avons rencontré des femmes actives dans ce domaine, dynamiques et ambitieuses[250].

La durabilité de l'activité agricole et son attractivité a pour corollaire le maintien de la splendeur des paysages et l'impulsion d'une dynamique socioéconomique vertueuse. La promotion d'un tourisme culturel responsable, à travers la valorisation des autres composantes patrimoniales dont regorge l'oasis de Figuig et sa région (sites archéologiques, gravures rupestres, architecture ancestrale, …), créera de la valeur ajoutée directe (tourisme) et indirecte (commercialisation des produits de terroir agricoles et artisanaux). Parallèlement aux efforts déployés pour le développement durable du patrimoine agricole, les tentatives pour la construction d'une offre touristique à travers la valorisation des atouts naturels et culturels de Figuig n'ont jamais fléchi, mais n'ont pas encore connu le succès espéré.

A une époque où le monde se dirige de plus en plus vers un tourisme « vert », culturel, inclusif et solidaire, Figuig, territoire unique par ses multiples facettes sur les plans géographique, naturel, historique, anthropologique, … mérite d'être découvert…Quel que soit l'itinéraire emprunté pour rejoindre la ville de Figuig, le dépaysement est garanti, tellement les paysages étendus et les parcours où vivent encore quelques nomades de l'oriental sont splendides à contempler. Ces éléments et d'autres méritent d'être visités et connus dans le cadre d'un tourisme durable[251] « *supportable à long terme sur le plan écologique, viable sur le plan*

[249] Jouve, P. (2012), op. cit. p. 118.
[250] Il existe une ébauche de transformation des dattes en pattes, en semoule et autres, ainsi que la transformation des noyaux en produits cosmétiques et en poudre "café".
[251] Exploiter les nombreux travaux de recherche faits sur Figuig pour l'élaboration d'un cursus adapté à la formation des jeunes guides figuiguis, lauréats des facultés et instituts (ISIT-Tanger).

économique et équitable sur le plan éthique et social pour les populations locales »[252].

La station d'expérimentations en milieu oasien, créée grâce à la collaboration de plusieurs universités, institutions de recherches et agences nationales et internationales dans le but de la réalisation des recherches académiques et des essais d'application sur les thématiques et problématiques de l'agrosystème, pourrait servir de pôle pluridisciplinaire, scientifique et de gouvernance, pour la mise en œuvre de la vision "Développement Agri-culturel Durable de Figuig".

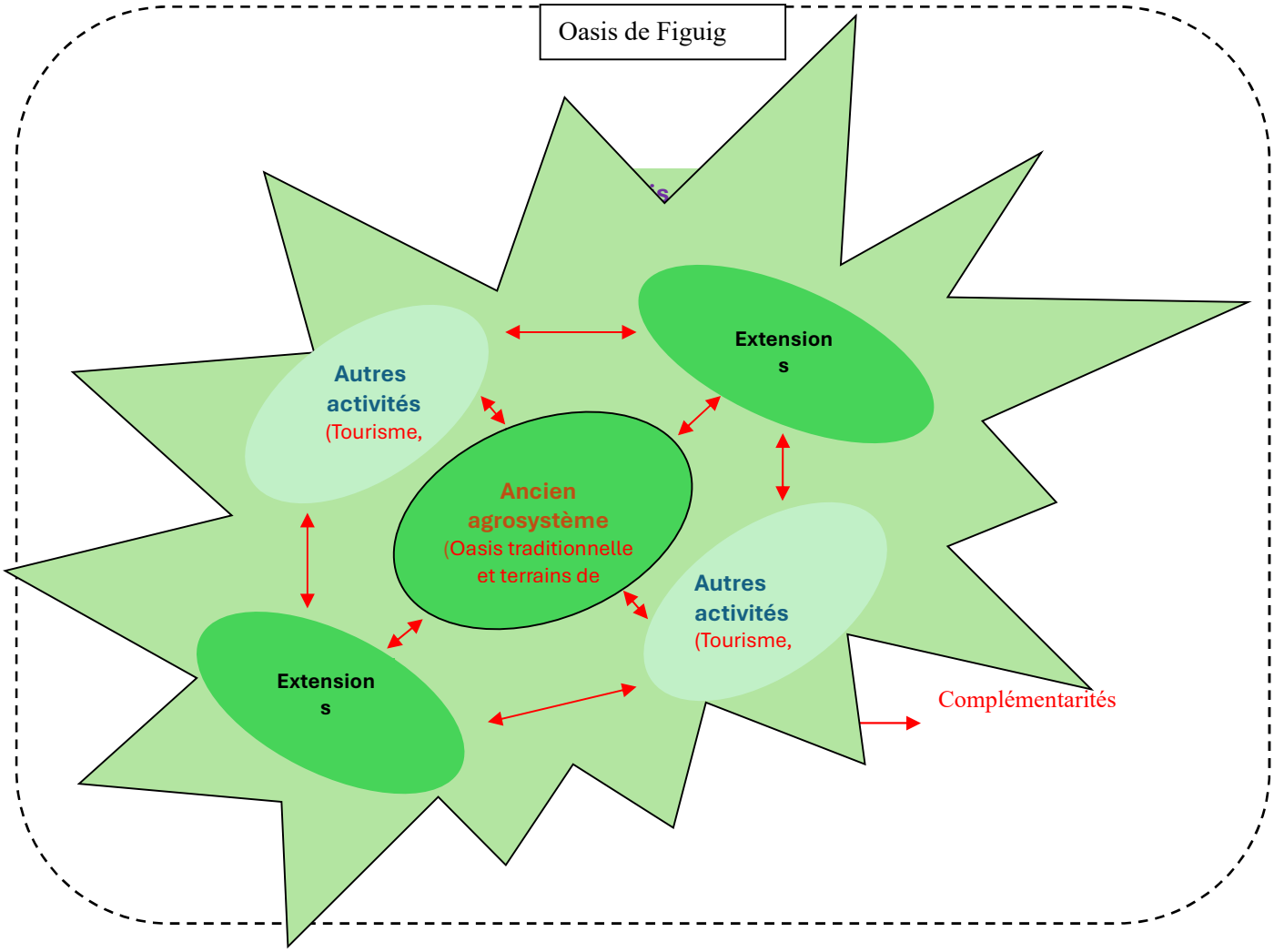

Figure 3 : Développement agri-culturel intégré durable de l'oasis de Figuig.

[252] Conférence mondiale du tourisme durable (1995), « Charte du tourisme durable », article 1. Lanzarote, îles Canaries, Espagne, les 27 et 28 avril, p.2. peut être consulté sur: https://www.tourisme-equitable.org/wp-content/uploads/2021/03/charte-tourisme-durable-de-lanzarote_808106992.pdf

Conclusion

La reconnaissance du site de Figuig comme « Système Ingénieux du Patrimoine Agricole Mondial » (SIPAM) est une chance pour l'impulsion des synergies entre les multiples acteurs concernés par le développement intégré et durable de ce territoire oasien singulier.

L'approche d'une "Petite Agriculture Durable", structurée en deux espaces complémentaires et intégrés (l'ancienne palmeraie et les nouvelles extensions agricoles), devrait aboutir à la viabilité de l'ancien agrosystème (SIPAM) de Figuig. Ainsi, le compromis "valorisation-préservation" de l'ancienne palmeraie (***dimension patrimoniale***) pourrait être renforcé grâce à l'amélioration de la rentabilité de l'activité agricole par l'apport des extensions agricoles (***dimension économique***).

L'objectif de cette démarche est de permettre aux agriculteurs, notamment les jeunes, intéressés par la préservation et la valorisation du patrimoine agricole, de rentabiliser leur activité à travers la facilitation de l'accès au foncier dans les périmètres des extensions, et par conséquent, le montage d'exploitations agricoles "viables, vivables et équitables".

L'adoption des pratiques agroécologiques et de la micro-irrigation, ainsi que la mutualisation des pompages au niveau des extensions agricoles sont nécessaires. Enfin, la mise en œuvre d'un système de gouvernance coordonné de toutes les actions agricoles, s'avère judicieuse.

Bibliographie

- Agence de l'Oriental & PNUD, (2008), « Développement Local Intégré de l'Oriental (DéLIO): Oasis de Figuig. 16 p. Peut être consulté sur :
- https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/MAR/00049616_Prodoc-D%C3%A9lio.pdf
- Agence pour le Développement Agricole (ADA), (s.d.). « Nouvelle stratégie du secteur agricole ». 27 p. Peut être consulté sur le site : https://www.ada.gov.ma/fr/nouvelle-strategie-du-secteur-agricole
- Agence Urbaine d'Oujda, (2017), « Note de présentation de l'étude du plan d'aménagement de la ville de Figuig »..
- Bouakka, M., et Hakkou, A. (2009), « L'oasis de Figuig : l'irrigation et la fusariose vasculaire (bayoud) ». Dans Actes du colloque international sur l'Environnement oasien face aux mutations économiques et sociales ; Le cas de Figuig, Figuig, les 24 et 25 avril 2006. Publications IRCAM,
- Conférence mondiale du tourisme durable (1995), « Charte du tourisme durable », article 1. Lanzarote, îles Canaries, Espagne, les 27 et 28 avril, 6 p. Peut être consulté sur: https://www.tourisme-equitable.org/wp-content/uploads/2021/03/charte-tourisme- durable-de-lanzarote_808106992.pdf
- Décret 2.15.716 du 9 Hijja 1436 (23 Septembre 2015), BO n° 6399 du 14 Hijja 1436 (28 Septembre 2015).
- El harradji, A. (2009), « Les ressources et le développement durable de l'oasis de Figuig entre la gestion des crises et la crise de gestion ». Dans Actes du colloque international sur l'Environnement oasien face aux mutations économiques et sociales ; Le cas de Figuig, Figuig, les 24 et 25 avril 2006. Publications IRCAM.
- Gillot, L. (2015), « Ni tout conserver, ni tout détruire...mais sauvegarder. Ich et Figuig, oasis d'espoir sur les voies du développement durable ». In Développement des territoires de l'oriental, n°1.
- Janty, G. (2014). « Les enjeux de la préservation et du développement d'un paysage culturel. Le cas de la palmeraie de l'oasis de Figuig (Maroc) ». Doctorat en géographie, option : Environnement Milieu Technique et Société Ecole Doctorale : Economies, Espaces, Sociétés, Civilisations. UMR LADYSS. Université Paris Diderot (Paris 7) Sorbonne Paris CITE. 333 p. Peut être consulté sur : https://hal.archives- ouvertes.fr/tel-01097918
- Jouve, P. (2012). "Les oasis du Maghreb, des agroécosystèmes de plus en plus menacés. Comment renforcer leur durabilité ? "Courrier de

l'environnement de l'INRA, n° 62, décembre 2012. pp. 113-122

- Koohafkan, P. & Altieri, M. A. (2011). Systèmes Ingénieux du Patrimoine Agricole Mondial : Un héritage pour le futur. SIPAM/ Organisations des Nations-Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, Rome. 47 p. Peut être consulté sur : https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/be1d2a1d-ee5d-4efc-86e3-2fc526c528b4/content
- Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts (Royaume du Maroc), FAO, (2021). « Dossier d'inscription du site de Figuig comme Système Ingénieux du Patrimoine Agricole Mondial (SIPAM). Les ksour de Figuig : cultures oasiennes et pastorales autour de la gestion sociale de l'eau et des terres »,.
- Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et de l'eau (Royaume du Maroc), (2002). « Stratégie d'aménagement et de développement des oasis au Maroc ; Analyse, diagnostic, typologie des oasis », première phase..
- Popp H., (2009), "L'économie oasienne de Figuig, vue sous l'angle du concept de la durabilité", Dans Publications IRCAM, Actes du colloque international sur l'Environnement oasien face aux mutations économiques et sociales ; Le cas de Figuig, Figuig, les 24 et 25 avril 2006, pp. 53-63.
- Sahnouni A., (2000), « Aménagements hydro-agricoles et mutations socio-économiques et spatiales dans une région semi-aride du Maroc (le Haouz oriental). Thèse de Doctorat en géographie. UFR des Lettres et Sciences Humaines. Université de Rouen,.

Webographie

- https://ise.unige.ch/isdd/spip.php?article191
- https://www.researchgate.net/figure/Map-of-Figuig-and-its-ksour-A-Del-and-N-Goumeziane_fig1_272368180

مجلة المؤتمرات العلمية الدولية

International Journal of Scientific Conferences

رئيس التحرير:

ذ. كريم عايش – المدير الاداري – المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين

نائب رئيس التحرير:

هنا علي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

رئيس اللجنة العلمية:

د. بدر الدين الشكري، جامعة محمد الخامس، المغرب

مدير التحرير:

د. عبد الرحمان المطيطي، جامعة محمد الخامس، المغرب

الطبعة الأولى

كانون الاول / دجنبر / ديسمبر / DECEMBER

2024 م

البريد الإلكتروني للمجلة:

j.conferences@democraticac.de

لا تُعبّر بالضرورة الأبحاث المنشورة في المجلة عن رأي المجلة و انما عن آراء أصحابها

مجلة المؤتمرات العلمية الدولية

International Journal of Scientific Confrences

ISSN 2701-3995

j.conferences@democraticac.de